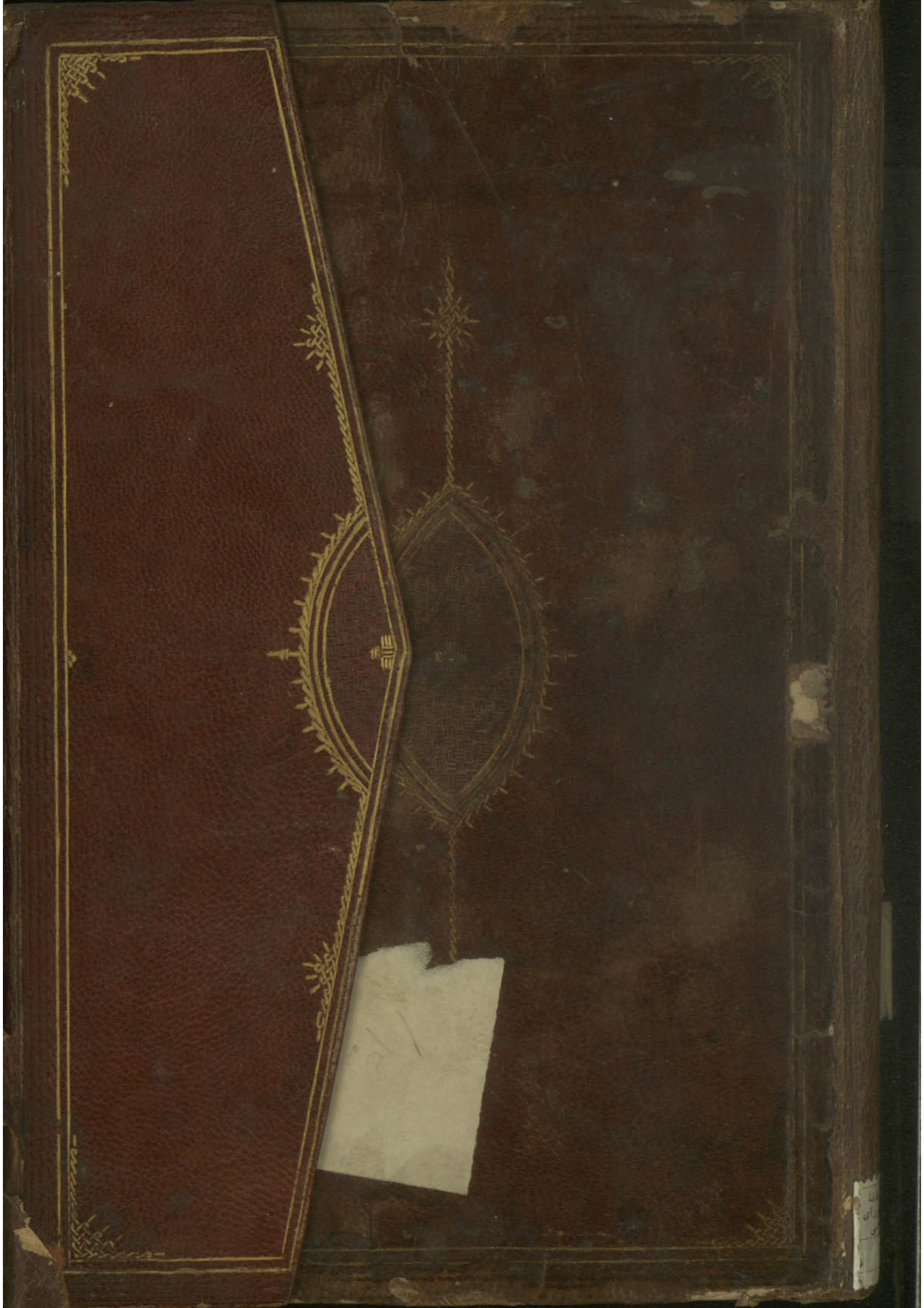

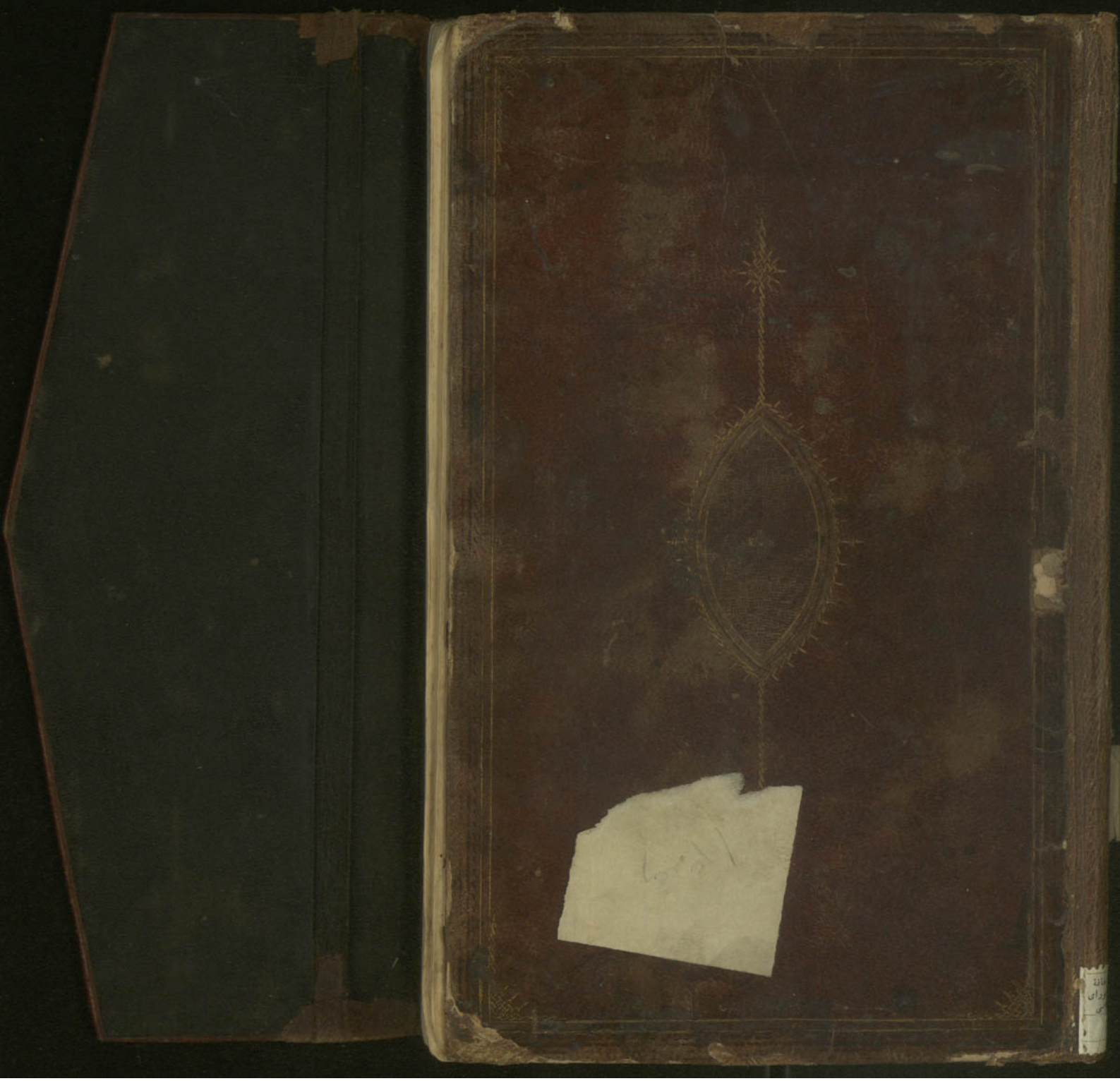

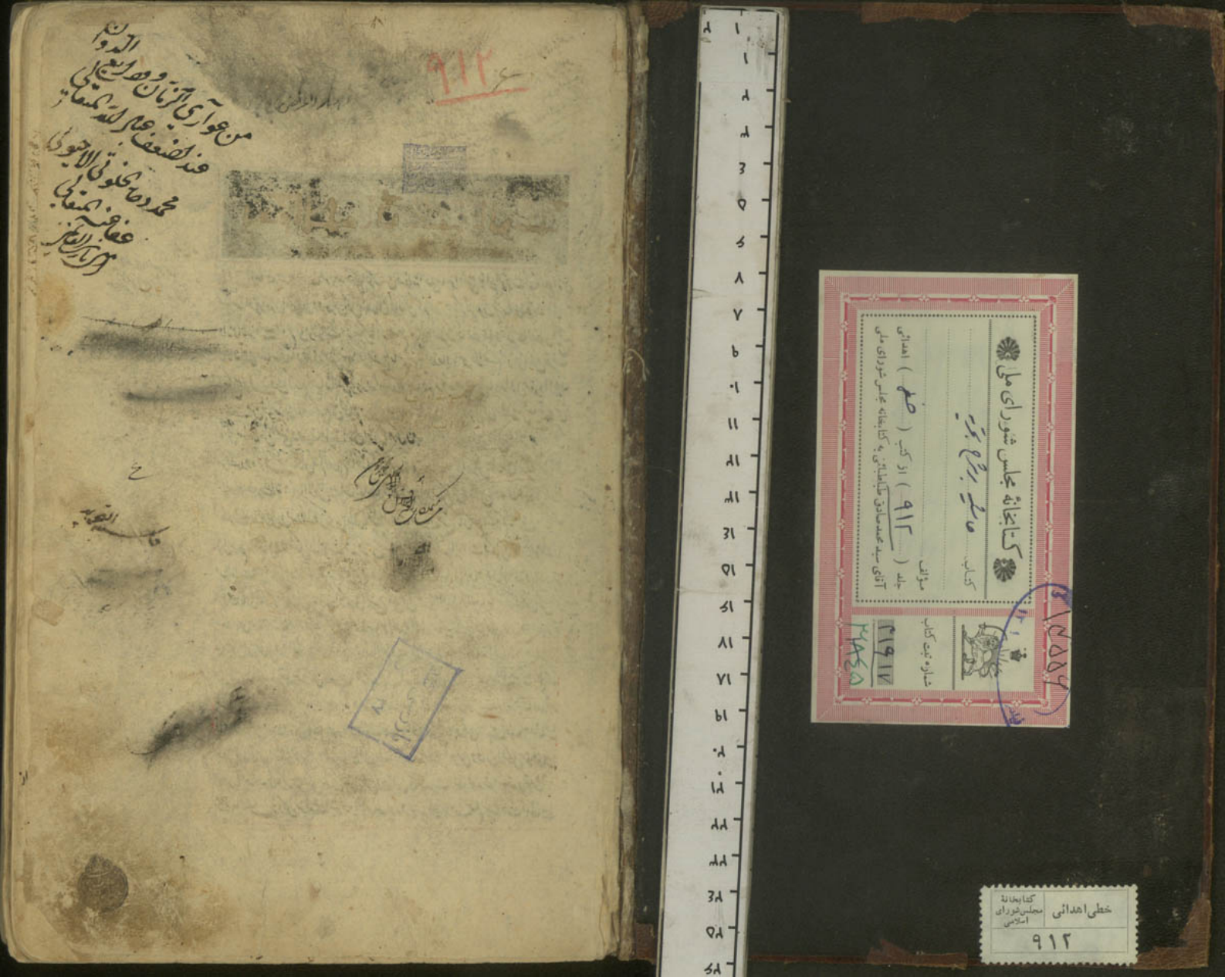

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
جلد (۹۱۲) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۲۱۹۱۷
۳۴۸۵
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۱۲

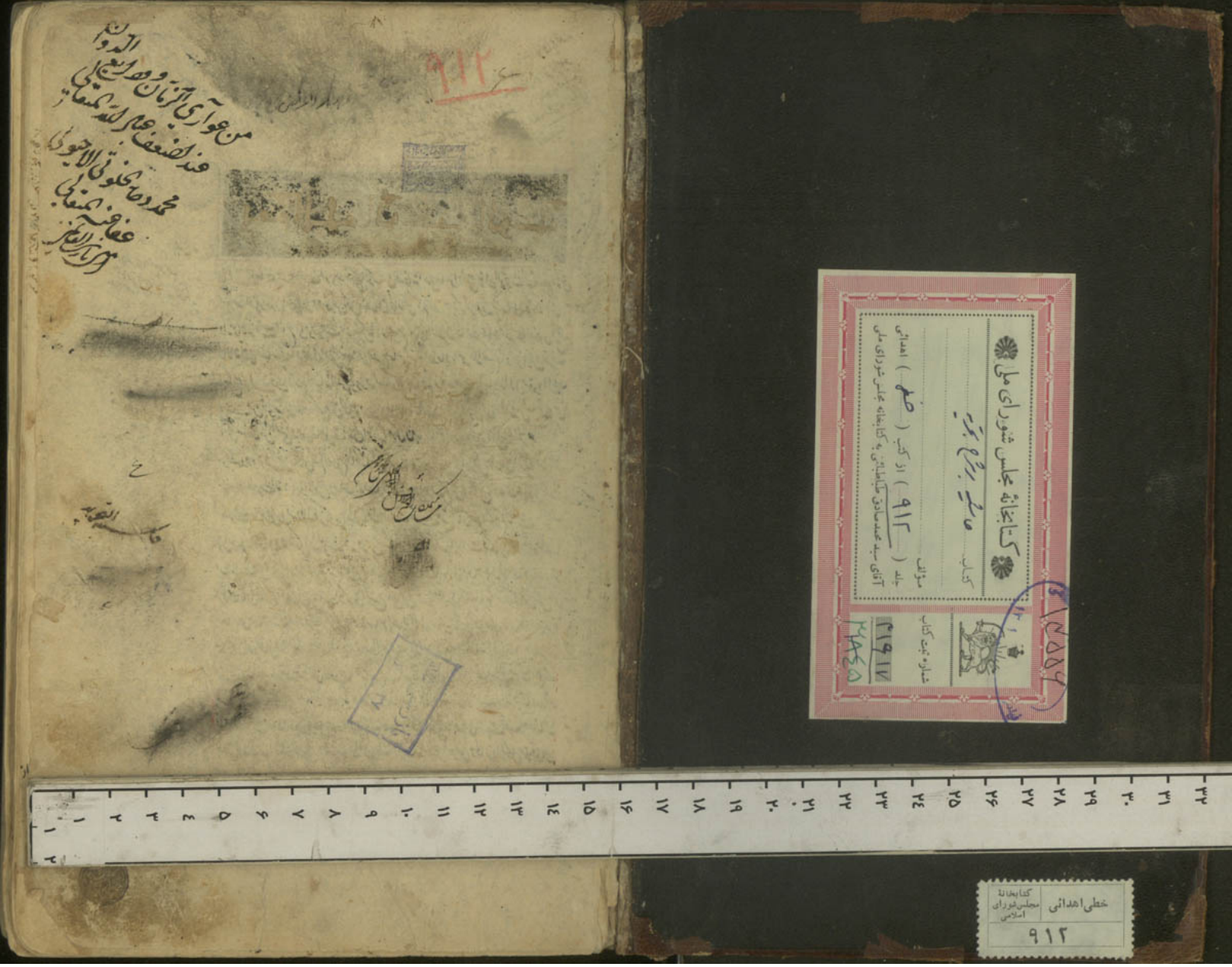

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
جلد (۹۱۲) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۲۱۹۱۷
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۱۲

اما حده فواحد لوجود وحصر ما ذكره من صفاته العلى ما هو اخص من ذلك لان الوجود الذاتي لا ينظر اليه
سايرا او ذو معقول لكل كل ومعقول كل نقصان اما الاول فواضح وكذا بقصر الموصوف بها عليه تعالى وما لا فلان
ذاته تعالى لا تعقل الوجه الى موجد ويمكن ذكرها في حيز النظرية فاقف على وجه ما انظر في وجه
على لانه تعالى بسيانه وتعالى وصفاته العلى معقول منتزع من القوم باسم الله معقولا باسم خلاف السلام فوجه ان تعرف
المانع وفيما اكتبه الصراط وربه سيد الانبياء فليزيده معقولا بما يتناول معقولا ما عن
القوم من وجوه بزيادة كثيرة الى ما سئلت بعضهم الى ان سئلته عن
لان مسئلة التي ومن تامل في من الخطاء ادرك ان ما قالوه فيها لا يخلو عن
هو بصدده فلان علم الكلام ناضا عن امر تعلم منها المعاد ولا الحرص عليه ما ذكره ملا على
المعاد مطلوب لطلبة في هذا الفن وما عداه مطلوب بالعرض ولكل كل قدر من دلالته على ما لعداه
مطلوب فمنه ما لو عرض له قيد الاعلى كونه مطلوبا فيها لذات حتى صرح جمع من علم الكلام بان ما توقف
عليه العلم بالمعاد ولو لتشكل البحث عنه فيه من مسائله المقصودة فيه بالذات فمكون ما عداه مطلوبا
فيها لذات من حيث الجملة ومطلوبا به بالعرض ايضا من حيث توقف مسائل المعاد عليه فلا يخرج ذكره عن
مروره بان مقصد المعرض لا لذاته ما ذكره في الشرح على ان القدر الكبرى والنهاية التقصى من مسائل
الكلام هي مباحث المعاد ولكن كل من مسائل المعاد اولى بدليل توقف هذه الدلالة رفع مكابرة
فالاولى ان يقال ان المقصد الاصلي من هذا الفن معرفة الصانع بصفاته الذاتية والفعلية ومن
جملة صفاته الفعلية تاثيره في سايره بما يمتد ذلك فيه كارسال الرسل ونصب الادلة كما زعم من
تقدم وهو كون الامام مقصودا منفردا عليه من هذا الله بوجه سايرا وحشر الاجساد فهذا ما ينبغي
فاعرفه ولتحل من البلية مقصد اعلى حدة ورتب هذين المقاصد الاربعة على حسب توقف بعضها على
بعض وعلما كان اثبات الصانع موقفا على المحدث الذي هو الجوهر والعرض وكان الكل متوقفا على
الامور العامة فلذكره حصل بهذا ان المقصد ان احرزان فاحضرت المقاصد خمسة وتبين وجه
ترتيبها

وكل من وفق لمعرفة النبوة والامامة اورد عليه ان يوقف العلم لمباحث المتعلقة

الامامة مع ان يكفيه في العلم بها ما نقل بسائر اقوال الشيعة فلا مذهب من زعم ان الامامة حافظ للدين عن
التبديل وان لا وثوق بما نقله غيره لاحتمال التغير حضر صاحبه طول الزمان وهو بترتب على النص
الذي هو الجوهر والعرض قبل على اثبات الصانع لا توقف الا على جوهرها فقط وانما يثار بها وهو مركز
مباحث وكل المقصد فلا يتوقف اثبات الصانع عليه نعم يمكن ان يقال ان ذكر سايرا لمباحث سهلا
واذا تعلم ان النص قول وهو متوقف راجع الى السماع الصانع وصفاته وقد استدل بغير الحدوث على الصفات
كالاستدلال بالاحكام على العلم والمقدم معلوم في سلم الموجود فايدة من التقييد بما غير سلم الموجود على
اقسام ان محيط الغالب احاطة اجمالية بمطالبه التي من الاحوال المتعلقة باقسام الموجود فيجوز ان يغفل عما لو تفطن
وتحدده الاحاطة بزواد بصيرة في طلبها ويستدل عليه او ادرك نظما صليا وقدم طريقة المتكلمين للاهتمام
مهنا وعقبها بطريقة الحكماء ليطلع على مذهب كل فتى مطالبها والصفة الثمانية عند الاشاعرة
والصواب صفاته السبع عندهم فان الادراك المذكور مهنا يراد به ادراك المحسوسات وهو راجع الى السمع
والبصر فقط لان النقل لم يدل الا على الصفاتية فهنا دون غيرها من اللزوم والذوق فالذوق الى
السمع والبصر ما لعلم ما لمسموعات والمبصرات الخ او لها لم يذكر غيرهم بتغايرات الصفات الحقيقية فانها
هو المتنوع عليها عندهم بسبعة والقدرة فانه واما الكلام النفسي التي تتوزعها الاشعري وحده او خيره فرعي
على ما ذكر الى احد كي عشرة وهو مذهب قدماء المعتزلة ان الصفات لموجودة ولا معدومة
هؤلاء مبتنون الاحوال والمشهور مانها البشر والله قد اثبتوا لله سبحانه وتعالى احوالا ثبت من قبلها
الالوهية المزية لذاته تعالى عن غيره فالقديم عندهم هو الله سبحانه وتعالى دون صفاته لان العدم
الموجود الذي لا اول لوجوده وكل الصفات بست موجودة عندهم فلا تكون قديمة فلا تكون صفاته
ايضا اولا اول لها اصلا وانما خص الذكر مذهب قدمائهم لان حاصل القديم بداية نهاية مذهب
الفحل بين مهنا اثنين تعالى عن كون صفاته ذاته مكسوف الغطاء بتعدد الخ معاد بتخصص من بين
المكلفين بالاخرة ومن بخلود هو الجنة ارادته الخير ما لا
كما هو المساور عند الاطلاق حضر ما اذا قبل تولد او حال فيه والخير ما لذات هو الذي يسهل
لذاته الاشارة هنا لك الى مهنا فلا ندرج فيه الاغراض المخيرة ما لعوض التي ما لمشاق
بواسطة مهنا ما ل وعند المولى ان قبل العشرة في نقطة ومواطن فبين الجوهر الفرد والجسم عدم
واسطة بين الخط والقدر جوهران والسطح وقد عند محققهم ثلثة وقيل اربعة حصولها من تركيب
الخطين واقل ما يتركب منه الجسم عندهم اربعة وقيل ستة حصولها من تركيب سطحين كل منها

ونظايرها موجودة غرضية وذكى مما يذهب اليه المتكلمون ولا هو ضروري ولا قام عليه برهان

قوله فان لم يمكن البتة بدونه هو الجوهر قيل ان اراد بالبتة احراء المحتوم اجتماع كيف

الثقل فلا نم انتفاء ما لا يمكن البتة بدونه في الجوهر فان صور الموالید السلسة دواما الا ترى

انها كذلك بتلاشي شيء منها بل ترى وان اراد به ما لا يمكن فحصل منه الحركة الارادية فلا نم انتفاء

ما لا يمكن البتة بدونه في الجوهر الحي والحركة الارادية كذلك والجواب انه لم يثبت عندنا

وجود هذه الامور ودعوى الضرورة في وجودها بعد تسليمها لا تجدي نفعا والوجه ان يقال

جواهر مبادي الآثار المخصوصة كما ان صور الموالید عند من اثبتها كذلك وسيأتي الاشعار الا

السواشا فلا يبطل بالاحتمال المتقابل قوله فان امكن في جميع اجزاء البنية فهو الالم قيل

سلمنا لكن لم قلت انه يجب ان الالم يمكن في جميع اجزاء البنية والجواب ان كونها موجودة

غير حساسة فلا يستلزم ان لا يمكن وجودها في جميع اجزاء البنية والحاصل ان المسلم اجزاء

في الخارج كالسرطان والسامن من الاعراض المحققة في الوجود لم يثبت عندهم فلا يبعد ان يكون

الضرورة او اقامة البرهان فان مجرد الاحتمال غير كاف في المنع فضلا عن القطع وقوله اجزاء

في المشروط في الحوة غير مسلم لانا لا نسلم ان مما لا يتولون به ولا هو ظاهر بحث لدى كونه ضروريا وكونه

لم يذكر الذة في اقسام الموجود بناء على الخاهد منه كما هو مذهب الطب الباني والا

فان لم يكن محضورا بعضو مهو القلب فمحل العدرة وعلى سبعين مثل الباصرة التي في الكبد وبقوة

توليد اللبن وهو الابصار والتسم والذوق وغيرها والجواب على تقدير تسليم ذلك

ودعوى الضرورة انه ان ثبت كونها اعراضا فلا نقض بها اصلا قوله وان كان

محضورا بعضو مهو القلب فان كان ميلا الى جذب شيء او دفعه مهو الارادة والكراهة سبق ما يرد

عليه آنفا الى هاهنا ما نهاية عن عندهم وليست حتى شيئا ذكرا اراد تنا لا الى العقل مثلا

فان الجذب لا يصور تعلق الا بوجه لاستحالة جذب المعدوم وهو مدفوع فان العوض

عندهم من اقسام الحديث وارادة الله تعالى عندهم لم تزل ولا اعتداد بقول من جعلها

حادثة لانا نحل فلا نقض بارادة الله تعالى الجذب المذكور بهنا لم يرد الجذب الحسي

الذي لا يصور الا في الموجود بل الجذب المعنوي اما ما لا شعور له اصلا او ما في حكم مشعور به فان

القلب اذا مال الى الحبيب فهو شيء في المنحوي هناك حالة شبيهة بالجذب الحسي بل تقول الطالب

الميل على الارادة من هذا القبيل او لعل المراد الجذب الحسي بل المعنوي على احد الوجهين

قوله

فان كان متوجها الى تحصيل وجه او عدم فهو الشهوة والنفرة ردّ دعوى ان

الانسان قد يشتهي جذب شيء وقد يريد حصول وجود شيء فالفرق المذكور بين الشهوة

والارادة غير سديد وبعد التصحيح والفرق انهما الميل جبلي غير مقدور وعلى خلافه

الارادة وكزا النفرة حالة جبلية غير مقدورة على خلاف الكراهة وقد يشتهي الانسان ما لا يريده

بل يكرهه كما لو اكره الجوعة عند الندرة وقد يريد ما يشتهيه بل يعزمه كشرب الدواء المر عند

المرض ولو لم نقل ان ارادة المعاصي مما يواخذ عليها دون شهوتها وكراهة الطاعات

الشاقة مواخذ عليها دون النفرة عنها قوله اما ان يكون حكما على شيء من

شيء او انشاء او طلبا لو كل حكم قيل بقي هناك قسم ثالث لا موجود ولا طلب

كالنشوة والفرح والغضب وغيرها من الاعراض القلبية ولم ينظر الطالب للمعاني

التصورية دون الاحكام واجيب بانها مما لم يعد والذة والالم اكل التصورات من

اقسام الموجود لم تعد الا بعد ان الامور موجودات حقيقة وان اتصف

بها الموجود فاذا قلت وجد في الشكل مراد بالموجود وهو من قسم التصورات

قلت لم يعد وا مطلق التصور الشامل للشك وغيره ومنها والا ان عندهم حالة

وراء التصور المطلق وسيرد عليك في الشك كلام آخر واعلم ان تعداد الحكم

بكونه على شيء من الموجود مما لا يلزم فان الحكم على المعدوم ثابت كذلك واما الوجود الذي

فهم لا يقولون به قوله والاول اما حاذم اه محل بسط حصر الحكم في الاقسام المذكورة

حالا الحكم الذي سببها الاحساس ما حصل الحواس الظاهرة والباطنة العليمة وسيجيء

وهو قول من حسن الظن بمكن ان يدفع هذا الاعتراض بان قول الشيخ بها يكون

سببا كلمة افضى الى الحكم بوسيط حسن الظن حاملا على الاطلاق التي لا يتناوله قوله فالشك

اعترض عليه بان الحكم اذعان النفس لاحد طرفي النسبة الايجابية والسلبية والاذعان لاحدهما

والشك ليكف يعد قسما منه وهذا سوال مشهور فانهم قسموا ادراك الحكم واجروا

التصديق اولا على اقسامه الى اقسام وعدوا منها الشك والوهم والاحكام

فيها اصلا اما في الشك فلا بد في الحكم من الرجحان ولا رجحان فيه واما في الوهم

فلانه مرجوح فهو بعيد ولكن نرى بعضهم يجعلون المقسم ما عناه الذكي الحكم وقسما

لذكي السوال وممكن ان يقال ذكرها هناك لكل عناية كونها مما قسمت بالاعتبار الاول

يوجد هذا الفصل بالهامش

اقتضاه على ما ينبغي لمقتضى ملاحظة الشكل والوهم لكنها ذكرا في موضع الاقسام اعتمادا
على ظهورها فيها في عدم الاندراج تحت الحكم وما عدا ذلك لا يعدونه من الموجودات
قال صاحب التلويح قد يتوهم من هذا الكلام سقوط تلك النقوض لانهم اعاحصروا الموجود
وتلك النقوض لا وجه لها كما لا يخفى قلت قال ودفع التوهم غير صحيح لان وجود النقوض مفروض
فهي الموجودة انما ذكره ما يأتي اقول دعوى ان تلك النقوض في حيز العدم بديهي الوجود
لو قطعه خروج عن الانصاف فلا يكون بعضها عدميا وبعضها جبريا فانها مشتركة
عليه فاجناس الحوادث على هذا الرأي اثنان وعشرون ردّ على وكان الشكل
والوجه من اقتصاره على ما ذكر ته في بناء حصرها وما خارجان عن هذا العدد فالحق فيه
تحقق وتمكن ان يحاسبان وذكرهما هنا كان تتبع لكن اقسام الاحكام مما مر قد لا
لم يعدوها هنا فتامل قوله والالام مثل الالم نفسه ليس من محال الجوارح بل من حالات استتبا
البعيدة منها قوله وحينئذ هنا اي محال القلوب وهي الارادة والكراهة اه قيل
الشهوة والنفرة الصادرتين عن محال القلوب فلم خص ما عدا هما بالذكر والجواب
انها ليستا معدودتين عما سوى القلب والكلام في المعدودات فلذلك نبه عليها قوله لا لاجزاء
الماهية مالا يميز فيا لوجود الخارجي واما يكون تمايزها في الوجود الذهني فقط وهي الجزء
الحولة وباجزاء الوجود ما يتميز في الوجود الخارجي وان لم يتميز في الوضع اي لا تباع الجهة
كعقبا او يعدوا وباجزاء المقدار ما يتميز في الوضع اي لا يكون الاشارة الى
احدها اشارة الى الباقي بل يصح ان يشار الى كل واحد منها بين هو من صاحبه
وان كان في الخارج امرا متصلا واحدا قوله والوجود اما ان يكون محلا لوجود
آخر بحيث يعم الجواهر الى قوله الجهة اي الهيولى والصورة والجسم
والعقل غير حاصر فلو ان وجوه حصر يكون محلا لوجود آخر ولا يكون بينهما
وضع اي قبول اشارة اصلا ولا يكون لكل المحل هيولى ولا الحال صورة ولا المركب
منها جسما وهذا اقوال ذكره الامام حيث قال لابد من الدلالة على ان الجواهر المركبة
من الحال والمحل هو الجسم فانه لا استبعاد في وجود جوهر غير جسم لم يكون مركبا
من جزأين قال وقد اردت حصر اعقلي فلت الجوهر اما جسم اولا والثاني
امكان يكون جزءه فان كان به بالفعل فصورته والا فمادته واما ان لا يكون جزءه

فان كان متصرفا فعقل والا فمحل قوله ان تغايرها بالمحل اولا طوران تغاير قبل يجوز ان تغايرها لا الى
يكون في غير الافلاك وكذا تقسيم المدبر غير حاصر لجواز مدبر بجسم فلكي بوجه اي او الى ثلث ويكون
او سفلي كالجني مثلا فان قيل لا وجه لهذين الاقسام قلنا ان سلم كان الحصر في غير العناصر الاربعة او
استقرائيا لا عقليا هذا ما قيل والحق انهم لم يدعوا في تقسيم الهيولى الا الحصر لا يجوز ان تغايرها
حصرا عقليا فان الحصر العقلي في تفاصيل اقسام الموجود اما الممكن وما ذكروه في الموجود
الحصر تقريب الى الفهم وتسهيل للضبط والتقديم بل لخص بعض دون بعض في
صورة نوعية قوله والا لزم ان يحال ان كل منهما مركبة تحصله للنوع وحينئذ لا يكون الانا الكلية
في الصورة النوعية قوله وهو اما اول وهو الاجسام العالية التام الجسم
الطبيعي الاول والكل ما عسار الجملة حاصل وحدها او مقدم عليها وغير متحرك فيها وهو اما
بسيط جسما اولا وما هو واقع في الجهات ومتحرك فيها وهو الاجسام القابلة لكونه مستقيمة
بسيط جسما ثانيا لقائه من حيث هو قابل لكونه في الجهة عن محدداتها قوله وما يكون
في جوف فلك القمر فصل الاولى ان يقال في جوف الفلك الاخير لا قوله الى المركز لانه
لم يثبت ان ليس تحت فلك آخر قوله والخارصيني هو دتبين في اصابه برد
عاقد قبيل السكنجبين المنضج قوله او ذا بنية تعني بالفعل او بالقوة القريبة منه نحو بيادر
سبب فلا يكون الاجاص والسفرجل المذكورة ذا بنية بهذا المعنى لخلاف الملاح والزاجات
والكبابات والزرانيخ وفصل الاحاد والسبعة ذائية صابرة على النار منتظرة
فيها لذاتيته امتازت عن الاجار لانه لا تتزوب اصلا واما الحديد فانه يذوب بالجملة
وبالصابرة على النفخ بالنار كالعسل والقير وبالمنطرقة كالذهب كذلك الزجاج
والمينا والمراد بالانطراق ان يقبل الضرب بالمطرقة بحيث لا يتبدد
بل يلين ويبسط فعلى هذا يقال الجسم المعدني انما قوى التركيب وهو اما منطرق
وهو الاحاد السبعة واما غير المنطرق اما لغاية لينه كالذي يتبدد او لفرط صلابته
كالياقوت واما ضعيف التركيب وهو اما ان ينحل بالمطرقة وهو الاجسام المعدنية
كالزاج والشب واما ان لا ينحل كالزنجبر والكبريت قوله وهي اما رواح وقوش
هذه مصطلحات الاكثرين قوله وغيرها العقاقر وفي الصحاح ما اصول
الادوية فصل يستحق مثل الياقوت واللعل والفيروزج فانها غير الاحجار

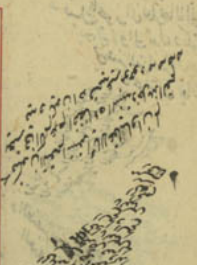

والنوس وليست من العقار قوله اعراضا وسيتو لخار وحانه ملك الاعراض كالالوان و
الاكوا اذا حملت بالقوة في الخارج على ذوات الجواهر قائمة بها وهو افاسيت روحانه فيها
بالموضوع الروحانه قوله وهو عندهم عشرة اي ما قيل انها في الوجود اذ لا قطع في
الزايد بوجه ولا عدم قوله اما ان يعني القسمة لذاته وهو الكم او انه في موضوع
عوارض النسبة فصل منك قسم آخر وهو ما يعني النسبة والنسبة معا والخواص
ان عدا النعم غير موجود قوله واما الكم اما ان يكون من اجزاء المفروضة حدا مشتركا
وعرفوا الحد المشترك بانه ذو وضع من مقدارين يكون منتهى لاحدهما ومبدا
للاخر ولا يدان يكون في نوعها لجواز النوع على ما سبق ان شاء الله فصل الحد
لا ينفصل الا بانفصل واحد وهو خطه وهو منه انفصل بحد الكل فسم نهاية قابلة
به فلا يصور لخاره واحدة مشتركة منها الا الآن كما لا الوحدة الوضعية لكن ذلك جايز
في المنفصل ايضا وقد يقال قد يفرض الانفصال في الخط بكونه ملاحظ بسطه وقطعه
فاصلة بين قسمه وكذا فرض الاتصال في السطح بكونه ملاحظ سطح واحد
فاصل فيهن اجزاء اكم المتصل حدوده مشتركة قطعا لتوالاتصال بالغير في بعض
الامور يوجب تعدد الجهات حقيقة وان امكن اتحادها وصفا وكلا معاني القسمة
الفرضية ولهذا قيد الاجزاء بالفرضية ولو اريد باتحاد الحدود اتحادها
وضعا لم يرد المنفصل بنقطتين اذ لا وضع للوحدات الا فرضا حتى يتصور
او غير قار الذات وهو الزمان وهو مقدار الحركة توقف في
ذلك بان انحصار المتصل الغير القار بالذات في الزمان ثم ولا تجد
العناية في امثال هذا المقام لان الكلام في ان الامور الخارجة في حدوده
ذو الحق كذلك في كون الزمان مقدارا لحركة لا معتبرا بالوجود ثم والكلام
في الاول مدفوعة بان الحصر استقرائي فادعاه في الخارج بالبرهان على كون مقدار
الحركة اذا تم قوله واكم المنفصل هو العدد فصل انحصار المنفصل في
العدد ظاهر من عدم كيف في الجسم من سطحه والسطح مع خطه ليس بينها حد
مشترك وليس شيء منها عددا اقول في استدلاله على انحصار بان الكم
المنفصل مركب من متوقات والمتوقفات مقومات والمقومات احاد

والواحد

والواحد اما ان يؤخذ من حيث هو واحد فقط او من حيث انه انسان او جسم
فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط لم يمكن الحاصل من اجتماع
امثاله الا العدد وان اخذ من حيث انه انسان او جسم لا يمكن اعتبار
كون الاثنانية الحاصلة من اجتماع الانسان الواحد واعتبار كون الاجتماع
الحاصلة من اجتماع الحجر الواحد كميات منفصلة الاعداد اعتبار كونها
معدودة بالاحاد التي فيها فهذا ما يكون كميات منفصلة من حيث كونها
معدودة بالاحاد التي فيها فصل اكم المنفصل الا العدد وما عداه انما يكون
كما منفصلا بواسطة وهو المطلوب وذهب بعض الناس الى ان
القول كم منفصل شه قار الذات كما ان العدد كم منفصل قار الذات
والحق ان القول انما يكون انما يكون كما لاجل الكثرة التي فيه ولولاها
لم يكن كما فهو كم منفصل بالعرض واما الجسم مع سطحه فهو ايضا كم منفصل
بالعرض وان كان كل واحد من اجزائه كما منفصلا بالذات وكذا الحال
في السطح مع خطه قوله او بقول الاثر وهو اللاتي تهيؤا لهويلي
لصور النوعية ولانواع الاعراض تهيؤا لقبول الاثر ولا يبعد ذلك لا تفع
عندهم وهذا صحيح فالاولى ان يقال الاستعداد الشديد لخ الانفعال من
المؤثر القريب سواء وقع كما ان الاستعداد الشديد لخ الانفعال
منه سواء وقع قوله وجميع الكيفيات قابلة للضعف والشدة اي جنوعها
الاربعة قابل لهما على معنى انه يوجد في كل منها ما يقبلها فلا يرد ان الملك
والتربيع والتركيب الاولية كيفيات لا يقبل شدة ولا ضعفا فان قيل
الالحناء لها كما ف ٤ كون القسم الرابع قابلا لهما اي النسبة بين
كل منها والتساوي الى الاخر اراد النسبتين المتشابهتين لانه لا تفاوت النسبة المشتركة
وارد ان كل واحد من النسبتين معقول بالقياس الى الآخر بواسطة نسبة
البتة فمحصول الكلام ان الاضافة سواء معقولة بالقياس الى الاخر فلا يلزم
ان تكون نسبة الاب الى الابن بالابوة ونسبة الابن اليه بكونه ولدا وهي
اضافة قوله وبين نسبة الممكن الى الممكن ان نسبة الله من حيث انه ممكن

٤ معقولة بالقياس الى الآخر وهي

مازاء الصورة الثاني فانه لما التصديق والحكم بان هذا اللفظ مادا وكل المعنى
فلذلك كان قابلا للمنع محتاج الى النقل من اصحاب اللغة او الاصطلاح ومداره على
الالفاظ المفردة المراد فيه لما اردنا بوضع لكل شئ اللفظ فيه والا سد فان لم يوجد فوضع
بدلها الفاظ مركبة دالة على مفهوم فلا يكون المفصل المستفاد منها مقصودا بل المقصد
بها هو تعيين ذلك المفرد واما ما عدا التعريف اللفظي من البواقي فالمقصود بها تحصيل
صورة غير حاصلة ومن جهاتها التعريف الآتي الدال على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا
اذ المعنى المعرف من الوجود وفصل هذه الكلية غير وامثلة وعلى تقدير تسليمها لا يلزم
كون بقية التعريفات غلطة جواز كونها تعريفا حقيقة مختلفة الا ان حسن الظن
بها وبقية المعرفين بها حمله على ان يحكم بتقديم تعريف اللفظ بها
واصلا الوجود لا يمكن تعريفه لكنه يدرك بالبديهة الضرورة ان اراد انه لا يدرك بالنظر
وان اراد به ما لم يلزم منه الا يمكن تعريف بحسب الحقيقة والبديهي
بمعنى تعريفه لا مبناع تحصيل الحاصل والا لزم من تعريفه تحصيل الحاصل اذ الكل ما حصل اذ
الكل الفعل الله الا ان لا يكون تعريفه بالاسباب له او وضع غير السبب له وكلاهما
فاسد والحسنا يمكن تعريفها اما ما هي فظاهر واما بالوجه فبعد حصولها
وكونها مجهولة من حيث انها معلولة لا الفاظ مخصوصة مستدرك ان يحتمل
ما ورد للوجود والمعدوم في اللغة والجهل له عند من يوقف مع صيغة المفرد
مفهوم الموجود دليل على شيئين مفهوم الوجود ومفهوم صيغة المفرد لكن مفهوم
صيغة السبع معلوم لكل من يعرف اللغة فاذا علم مفهوم الوجود علم مفهوم
الموجود وان جهل فلو احتاج الموجود الى الوجود كان دور لا يحتاج الوجود
اليه تعريف الموجود بالثابت العين تعريف في الحقيقة للوجود بثبوت العين
لانه المحتاج الى التعريف كذا تعريف ما يمكن ان يخبر عنه تعريف له بثبوت الجائز
وكان تعريف الموجود المذكور حتى دوري كذلك تعريف الوجود المذكور بعضها
دوري قوله وتحديدها اي تحديد الوجود والعدم كما هو الظاهر بالثابت العين
اي ما علم بينه بتجريد به او يقول ان الضمير راجع الى الموجود والمعدوم لولا الوجود
والعدم عليهما اولانهما الحق عليهما بتأويل ما طلاق المشتق منه على المشتق وهو

مشهور والمال في المحل واحد ان كان بطلان تعريف الموجود والمعدوم بما ذكر دليلا على بطلان
تعريف الوجود والعدم بثبوت العين ونفي العين يعني ان تعريفهما بما ذكر
يوجب تعريف الوجود والعدم بثبوت العين ونفي العين لما حققناه وان بطلان
ما ذكر في تعريفهما يوجب بطلان تعريف الوجود والعدم لاشتراك المبطل
اي لزوم الدور فلذلك لم نتعرض اي لظاهر يقتضي التعرض بتعريف الوجود
والعدم بكنه صريح في تحاشيه بتعريف الموجود والمعدوم تنبيها على انهما اولى
انهما معروفة وجهالة وان من يوقفهما قد يقع من يوقفهما بل على ان المقصود الاصلي من تعريف
الموجود والمعدوم معرفة مفهومي الوجود والعدم لانها المحتاجان الى التعريف دون
وقيل سيان الملازمة المذكورة في قوله ويكفي ان يقال لما كان الوجود والعدم
اه مبنيتين على مقدمتين ماخوذتين عن تحريط الوجود والعدم الاولى ان الوجود مساو
للموجود والثانية كون الموجود غير بين بنفسه فوجب تقديمهما فالتعريف
الموجود باثبات العين للزوم الدور في اعلم الثابت العين وقطع النظر
عن جميع ما عداه مما علم الموجود لم يكن الموجود معلوما لان الثابت لم يصح معرفة
ومعرفة من بنفسه فلا يكون الوجود ايضا معلوما لانه وحث كان الثابت
العين معلوما لكان السرب معلوما قطعا لتكون ثبوت العين معلوما والوجود
مجهولا فلا صح ان يكون معرفا له فلزم من بطلان تعريف الموجود بطلان تعريف
الوجود وهو المطلوب وانت خبير بانه تكلف مستغنى عنه بما قررناه
استدل الامام في الملخص قبل هذه الى السيد الى التصديق بوجوده معدوده على الحقيقة
اي تصوره بحسب الحقيقة فكان يجب ان يبين ان الوجود له حقيقة غيبية ثم يشرع
في ان تصور تلك الحقيقة بديهي او لا فان قلت قد صرح في الشفاء بان سلبية
البسيطة بديهية فلذلك تركت هنا قلت سأتي ذكر ما سيذكره من ان الوجود
من المعقولات الثانية وتصاريفه كان الاعتماد على شهادة البداهة يغني عن ذكره
لكان منقضا عن التعرض لتصوره وتقول التصور على قسمين تصور بحسب الاسم هو
تصور مفهوم الشئ الذي لم يعلم وجوده في الاعيان وسوجاري في الموجود والمعدوم
وتصور بحسب الحقيقة اما معلومة الوجود وهو مختص بالوجود او ما ذكره من

تقدم البديهية البسيطة اما من حق العقل العالم اذ تصور الماهية الموجودة دون الاول
بشمول الموجود والمعدوم ولما كان الوجود من المعقولات الثانية كان من المذهوبات
الاعتبار به دون الاعيان الحقيقة فليس تصور مفهومه سواء كان مالكة او نوعه موقوفا
على التصديق بوجوده والمداهة والكسب جاريان في التبيين ما فلذلك توقف كسبيل
حال تصور مفهوم الوجود ولم يعرض للتصديق بوجوده بل اشار بما بعد الى انه ليس بموجود
عينا فليس له ماهية بسيطة واما ما ذكر في الشفاء فليس معناه ان التصديق بثبوت
الوجود في نفسه بديهي حتى يكون حقيقة بحيث بل معناه ان التصديق بثبوت نوع من معنى
ان ذلك الغير متصف بالوجود بديهي اذ لا يشكل عاقل ان هناك موجودا واتصاف
الشيء بالوجود الخارجي لا يستلزم كونه موجودا في الخارج كما سيجيء فالمراد بالبسيط
البساطة ليست في الحقيقة للوجود بل لشيء ما متصف به وعند التدقيق يرجع التوقف
فيها او الاشتباه فيها اصلا الخلاف لان تصور الوجود فانما يحتاج اليه المستدل
وتنبيه لانا نتصوره اما نتوقف اما كونه متصورا وفعا فما يقال من ان استلزام كونه
كسبيا لا يستلزم كونه بديهيا لجواز ان يكون تعقله مختفيا الا انه قد ناقش بهذا
ان اراد انا نتصوره بكنه حقيقته فهو ممنوع وان اراد انا نتصوره بوجه ما فلا يجدي نفعا
لان الخلاف في تصور الكنه اذ الواسطة بينهما اي بين البديهي والكسبي وارادة
ما البديهي مع العرفي المتبع عن الكسب لا مع الاول الذي يكفيه التفات العقل بديهته
ليلزم كون التوهمات والتواتر بات والتقايا الغطرية الخمس والحدسيات والا لكان
واسطة بينهما على ان الكلام في التصور وما ذكر من الوسائط دون الاخيرين لا يوجب
في التصديق فقط فما عرف نفسه فليس توقف الشيء على نفسه اي توقف
معرفة الشيء على معرفة وذلك توقف الشيء اي معرفته على نفسها والكلام في التوقف
الحصولي دون التلفظي فلا تجه منع الحصر في الثلثة بجواز التوقف لساوف اجلي فاوهم
والمكن الاجراء اما وجه الاستلزام توقف الوجود على نفسه لان المركب موقوف اجزائه الغير
والبعيد وكذا لزم توقف نفسه على نفسه دورا لان الغرض تعريفه باجزائه الخ
عينه او مثله عليه فالامران لازمان معا على تقدير كون مفهوم ملكة الوجودات
هو الوجود من حيث هو وكونه هو الوجود مع قيد كما صرح به والدفع ما قيل من ان على

تقدير كون الوجود ذاتي الوجود مع قيد يلزم الامران معا واما على تقدير كونها
ذاتي الوجود من حيث هو الوجود فلا يلزم الا الامر الاول الخ والاعم لا يصلح دليلا ان
اراد ان بعض الاعم لا يصلح في التنزيل في جملة فلا يكون صحة التعريف به فانونا فلكل لا ينفعه
لجواز ان يكون لبعض آخر من حصوصة مصححة للانتقال منه الى الاخص فيصح تعريفه به
وتميزه في الجملة وان اراد الاعم يصلح له فهو ممنوع كيف وقد جرحوا بان التعريفات
ان قصد بها افادت تميز المعرف عن بعض ما يباينه فالتميز التام ليس بشرط الا في
الحدود التام الخ والاحصل لا راد في مناقشة على نفس ما مضى اذ يجوز
ان يكون الاخص في بعض الصور اجلى من الاعم ومعتقبا لا تنتقل الذهن الى ذلك
الاعم وان لم يتساو جميع افراده والاستدلال بقوم النقض وقلة الشرائط والمراتع
على كون الاعم اجلى منظور فيه الخ او غيره وجه يلزم ان يكون الوجود هذا الخ ادام الحمل
زائدا على الذي فرض انه غير الوجود وان حصل عاد الكلام اليه مان تعال هذا الزام الدور الباطل
اما وجود يلزم بوجود الخ على انه غير وجود يرجع ان لم يحمل زائد ثالث كان الوجود
محض ما ليس بوجود وان حصل عاد الكلام اليه ولزم التسلسل اي تركبه من امور غير متناهية
ان كان التصديق البديهي اه لم يرد ذلك بعد التصديق البديهي للعاقل بكنهي الخ ما موقف
الخصم ليلزم الواسطة بينهما فانه بل بعد البديهي الاولي لان التصديق
المستدل به من هذا القبيل وسواء اقسام الضروريات واذا لم يلزم بداهة تصوراته
فذلك في غيره اولى الخ ودليل سلمنا هذا تنزل عن الابطال الاول الى الابطال
الثاني او يكون فرض الاول مان هذا التصديق ممن لا تصور منه اكتساب صلا
فلابد من ان يكون تصورات ضروريه قطعا الخ قيد بداهة التصور بوجه ما
لا تقتضي بداهة التصور بالحقيقة ولا بداهة تصور كل الوجوه الا يرد ان كل ما تصوره
العقل لا بد ان تكون تلك الوجوه من الوجوه ولا يلزم منه بداهة كنهه ولا كل
وجوهه الخ ان كان بديهيا مطلقا اي بحيث اجزائه لم تحتج الى دليل اي على كون تصور
الوجود بديهيا لابد من تمكن الاجزاء بكون بديهيا ايضا والبديهي لا يستدل عليه وحاصل
الجواب الآتي ان ما ذكر لم يستلزم كون تصور الوجود موصوفا في الواقع بما لبداهته وذلك
لا يستلزم التعلم بداهة فيستدل بذلك الدليل بحصل العلم ببداهته الخ والله

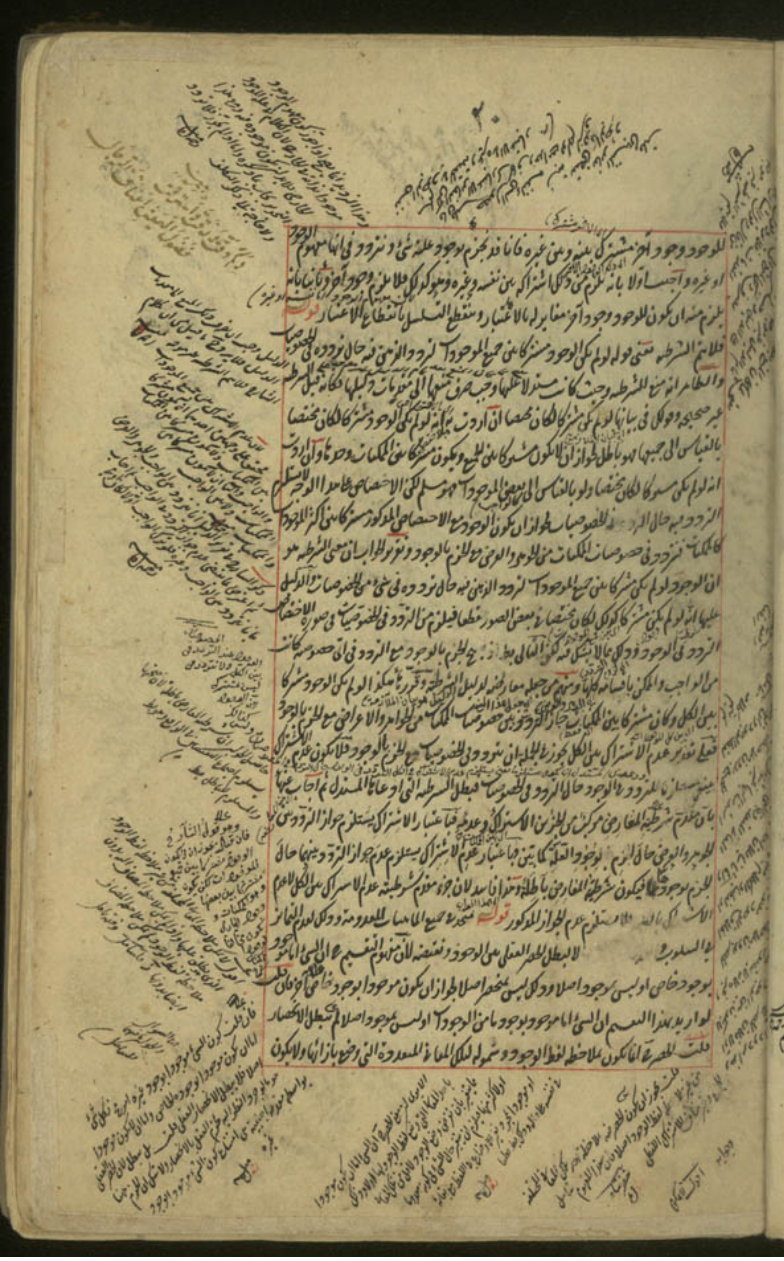

حصرا عقليا معنويا بل استقرائيا لفظيا وكن جزئيان تنتهيان الى الوجود وتنتهيان بالعقل فيه بالانحصار مع قطع النظر عن اللفظ او معها قوله لانهم ان سهم السلب احد وما ذكر من عدم غاير السلب والعدمات انما هو النظر الى انتهائها وكون لها تمايز بتمايز انتهائها ووجوداتها ولو سلم الى السلب متهم الوجود لا نعود فيه قطعا لانبعاد الاحمال المقصود ومرورة ان رفع المقيد ومقيد ما لم يلزم رفع المطلق للعقل لكن يكون كلا من السلبين كذا وهذا التوتر بعينه جارية الوجود فمن لا يسلم الاشتراك فيما يسلب السلب نفسه مطلق السلب بل المشترك بينها عنوان هو لفظ السلب كذا في الوجود سواء قوله لم يلزم العقل بالانحصار كيف لا يلزم بالانحصار مع ان مختاره زيدا ان يكون موجودا بوجوده الخاص وهذا تردد من الفني والاثبات يحزم العقل بالانحصار بديهة فكما لا واسطة بين اثبات مفهوم عام وسلبه كذلك لا واسطة بين اثبات مفهوم خاص وسلبه قوله بل طلب قسما آخر آه هذا الطلب انما يتصور نظرا الى جانب اللفظ واما اذا نظر الى جانب المعنى فلا مجال للتوهم الطلب كما بينا فظهر ان الخطي يخلي قوله فرورة وجوب اشتراك مورد القسمة بين الاقسام وكل لان التقسيم ضم مختص الى مشترك وحصة ان يضم الى كل منهما تميز مختص بها اما متقابلا او غير متقابل فيحصل من انضمام كل قيد قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بين اقسامه بخلاف الزوج فانه لا يسلم اشتراكه في المنقسمين وقد يجري في الاثبات كالمعنعة كما في الملك المشبهة بالكون فيكون اما ان يكون قابلا او فاعلا وليس قسم الوجود الى الخاص والعرضي كذلك فظهر عاما وبالمسمى بالمعنعة مع قطع النظر عن اللفظ عن الالفاظ كما سنذكره قوله لانا لو قطعنا النظر عن لفظ الوجود قبل للاشوري ان يقول اذا قطعت النظر عن لفظ الوجود فلم اجد الا معاني للمعاني المحللة كالاساس والقرسي وغيرها وليس هناك امر يدل عليه لفظ الوجود فوجدانكم معارض بمثله ولا يخفى انه خروج عن الانصاف لان البداهة مع قطع النظر عن اللفظات كلها تشهد بان الموجودات لها حالة تشترك فيها وتمتاز بها حاليتين من العدم بانا نرى قوله وعلى ان هذه الوجوه تنتهي بالبراهين او الاشتراك الوجود من حيث المعنى بديهي لا يحتاج هذا المعنى بعينه جار فما ذكره الامام لبداهة تصور الوجود فلا يكون ظنيا موردا ايضا كما لا يخفى لانا نقول بديهي هناك موكول بان تصوره بوجه بديهي وكل محال النزاع فيه وانى النزاع في كون تصوره بالكنه بديهيا وكل بانا نرى ذاتي فضلا عن كنهه حصوله قوله لعدم تصور طرفه ذكر آه قبل قطع هذا بتصور ذاتي بتصور طرفه على وجه يتوقف عليه اللزوم والوجوه المذكورة انما تفيد ظنا بعدم تصور الطرفين بما ذكر بديهة بتصور ذاتي بالنسبة الى بعض الاذهان انما هو لنوع خفاء فيه وكل لا يخلو عن خفاء بتصور ذاتي والتوقف الذي لا توقف عليه اللزوم والتوقف عليه اللزوم والتوقف عليه اللزوم

فانكل بتبرا قوله فالمنع والمعارضة آه قبل منع البتة ان ليس كل شيء تنتهي اليها على الكل شيء بل لا بد هناك من مناسبة مخصوصة وشرائط معتبرة فاذا منع حصول تلك المناسبة والشرائط لم يترتب عليه المقصود وكما لم يترتب على الدليل اذا منع مقدمة من مقدماته فكذا على المقصود منه وكذا اذا عورض بما يناقضه فتحصل المنع والمعارضة بمنزلة التشهي مما لا وجه له وانت تعلم ان المقصود بالاسناد الى الدليل ان ذلك الشيء ثابت في نفسه اعم من ان يكون ثابتا بالدليل او بغيره فاذا منع بمنزلة التشهي اصبح او نهما والا فالمقصود بالطلب والاثبات نفس المقصود بالاثبات فلم يتصور ثالثة بينهما اولا فلا معنى لقوله فاذا منع بمنزلة التشهي السامع لنبوة غيا وامنع او عورض فانه ينتهي لم ولا بد فرع ذلك نبوة المنتقى عن الاثبات ولا اشكال انه المقصود والا سلم هذا المقام وان امكن مقصودا بالنفي فقوله لا يكون كذا نفع يعني فهم قدح في ثبوت المدعى لانه لا يجزم نفيا اصلا قوله لم ينازع فيها احد الا الاشعري ومن تابعه فانهم قالوا وجود كل شيء عين ماهيته فهو لا ليس عينهم ووجود مطلق مشترك ووجود خاص موفر فلم يقل بليس هناك الا اثبات بمنزلة مطلق على كلي واحد منها فنفي الوجود اثبات الكلي وهذا الذي يقولون بانه ليس هناك الا اثبات مفهوم خاص وهو مطلق مشترك بين جميع الموجودات او وجود خاص لكل موجود وهو الوصل الى الوجه الذي يقولون بانه ليس هناك الا اثبات الوجود المطلق المشترك زائد على الماهية ولا يدل عليه كون الوجود الخاص زائدا عليها الا ان يثبت ان المطلق نفس ماهية الخاص او جزء منها ولم يثبت بل لقى انه عرضي لافراده قوله فيلزم ان يكون الماهيات ايضا متحدة آه قيل حيث جاءت من الصوفية الى ان ليس في الواقع الا ذات واحدة لا تركب فيها اصلا بل لها اضافات متحدة هي عينها وهي حينئذ الوجود المتحدة في حد ذاتها على سواء العموم وعلى تقدير انتفاء الامكان ولها تتميز بعضها عن بعض بالاضافات والنسب والاعتبارات بحسب كل منها آي موجود آخر متغاير في حد ذاته فيقبل من ذلك تعدد وتحقيق ظاهر ثم برهان على بطلان ذلك لم يتم ما ذكره من عدم اتحاد الماهيات ولا يتم ايضا اشتراك الوجود بل لا يثبت وجود الكلي اصلا اقول هذا خروج عما هو المحسوس بطريق العقل فان براهينه شاهدة بتعدد الموجودات تعددا حقيقيا واتحادها في ذات وحقائق متخالفة بالحقيقة ودون الاعتبار فقط والذاهبون الى ذلك الفوا الى تعدد الاسماء والالفاظ بمكان شديد فاذا سمعوا الفاظ الوجود والموجود والذات والحقيقة والماهية ونحوها لا يمكن لهم الوصول اليها بمباحث العقل وادلته بل موكول هناك كما في سائر المعقولات الا ترى المتقيدين بدرجات العقل والقائلين بان ما يشهد له العقل فمقبول وما يشهد عليه فمردود وانه لا طور وراءه فيزعمون ان كل المكاشفات والمشاهدات التي تتوتر صحتها ما لو لا يوافق العقل فهي مشاهدة بدرجة عديم الشعور عن افاضة برهان على بطلان اضافاتها وكل وبعدون بجوز بناء مكابرة لا يلتفت اليها قوله لو كان واحدا لكان ام الذاتيات بوردة عليه ان الوجود اذا كان واحدا لكان للموجودات او جزء لها لا يجب ان يكون ذاتيا لها بل لوازم يكون جزءا غير محمول واما المشتق منه فلا يلزم ابضا كونه ذاتيا للاشتق

من جزء غير محمول يشتمل على نسبة هي خارجة عن ماهيته المركبة وليس كونه ذاتيا فلانه انه جنس لحيوان لا يكون تمام المشترك فلايتم ما ذكره من الامتياز بفصول موجودة لا بنفسه فلا كون جنسا وكذا عن نفسه فلا كون جزء الطبيع الموجود وكذا جنسا لمعناها على بعض بالجواز اذ موجوده سواء كانت تلك الاجزاء الاخر محمولة او غير محمولة ثم ننقل الكلام الى تلك الاجزاء الاخر وننقول يجب ان يكون الوجود جزءا الها اذ الفرض ان الوجود جزء للموجود ح باسرها وبين المطلوب من غير احتياج الى كون الوجود ذاتيا وجنسا وكون الاجزاء الاخر فصولا قوله لان خصوصيات بتوقف على تحقق جميع اجزائها الغير المساهمة الذي هو جزء الماهية اذ لو كان الاجزاء خارجية فنسبة الرمان على اصطلاح ان تحقق مباينة للتارج امور متباينة غير مساهمة واما اذا كانت عقلية لا تحقق لها الا في الذهن متغايرة فلا وصل على استحالة اذ غاية امتناع تعقل كنه الماهية بالنسبة الى القوى القاصرة على ادراك متفاصيل بالاشتاء واما القوى العالية فيجوز ادراكها بكنهها فيها اللهم الا ان يقال ترتب اجزاء وجودها بكل التوكيد تسلسل كما في الامور العينية فيلزم امتناع تعقلها بالكنه مطلقا فلا نسلم ما ذكرتم من امتناع تعقل الماهية من اجزاء غير متناهية اما عدم لزوم الخلف بجميع الامتناع تعقلها بالكنه مطلقا فلانه منقوض بما ذكرتم لا انا نجاد للامتناع ذلك بل نقول ان الوجود زايد على بعض افراد الماهية فلا يلزم ان يكون الوجود زايدا على ماهية النفس او جزءا منها بعض فظاهر واما على لزوم تركبها من اجزاء غير متناهية فيجوز ان يكون الوجود زايدا على بعض افراد الماهية النفس بل المعنى للوجود هي الحصول والنسبة هو الماسة فلا لزم محذور قوله واما ان كان شكلا كان زايدا في الجميع الذي يلزم من التشكل ان لا يكون ذاتيا لكل والا لما احتلفت ولا يلزم من ان يكون عرضيا للكل جواز ان يكون ذاتيا لبعض وعرضيا لبعض آخر انه قبل لم يتم برهان على امتناع الاختلاف عرضيا للماهيات المتواطئة بالتشكل وانفرد ما ذكرتموه على انه اذا اختلف الماهية والذاتية بالبرهان لم يمكن ماهيتها واحدة ولا ذاتها واحدا او جزء منقوض بالعارض والخاصة بالكلي والنقصان فنقول الماهية الواحدة ان اعتبر بالنظر الى المقدار لا يوجب تغاير الماهية فجوز ان يكون الوجود طبيعة جنسية تحتها افراد مختلفة بالماهيات المختلفة بفصول لها كما ان العارض المقول بالتشكل عندكم مفهوم واحد نفسه ومقول على ما تحته وان كان مختلفة بذواتها بالذات وكذا العارض قوله وهو عين المطلق المطلوب زيادة الوجود على الماهيات واللازم منه ان يكون مشتملا زيادة على افراده التي هي الوجودات الخاصة ولا يلزم من عروض الوجود الخاصة عروض الماهيات جواز ان يكون الوجود العارضي والمعروض متحادا خلقا وعلما لكون اللازم من التشكل عين الملزوم ولا مسلم لما ذكرتموه من قوله بيان حاصل قوله واجيب بانه ان كان تشكلا كان زايدا وذلك لان الوجود بالقياس الى الماهيات ان كان متساوي الحصول فيها لم يجز الاختلاف بالعينية والجزئية والعروض بناء على

امتناع انفكاك مقتضاه كما مر وان لم يكن متساوي الحصول فيها بل كان متشككا فيها بالقياس اليها لزم خروجه عنها وهو على المدعى وكان هذا القابل قوله ان التساوي في الحصول والاختلاف فيه مختصان بالاجزاء المحمولة منتهية الى ما يحمل عليها او ان المتنع اختلاف الذاتيات بالقياس الى ما هي ذاتية له دون الاجزاء التي لا يحمل والصحيح انه لا فرق قوله الوجه الثاني تنقل الوجود منتقل عن تنقل الماهية الى تنقل الماهية ولا يعقل وجودها الا غير متصفة بالوجود بان يخصها انما تتصور الماهية والا تتصف بوجود ولا ماهية اي تصور الوجود ليس يعلوم ان يتصور ذلك بتجرد الوسط واجيب بان المراد كما نهم من الشرح ايضا انا نتصور الماهية وتشكل بوجود ما ولا يكون غيابها الا الامكي التشكل حتى وان كان ثبوت الشيء للشيء ولا يكون ايضا واتيا لها الا ان يتصور ذاتي لو هو انا نمنع ان لو كان كذلك لكان معقولا بالكنه فانها اذا كانت منتقلا لا يكنهها جاز ان يكون ذاتيا لها نحمول فصلا على انسانها كما انها لا يرى ان النفس لما كانت منصورة باعتبار تجريد البدن لا يكنهها تعرضوا الاثبات جوهر تهما بالبرهان مع ان الجوهر جنس لها وحدا الدليل لو تم لدل على ان الوجود للماهي زايدا ايضا على ماهيات التي تكن تنقل خصوصيا نها مع عدم تنقل وجودها قوله فان تنقل وجود ما غير الزمن غير وجودها فانه الزمن مالا اعتبار بتغير ان تنقل للماهية هو وجودها الزمني واذا تنقلت كانت موجوده فيكون لا يلزم من تنقلها تنقل نفسها فربما يكون وجودها الزمني حاصلا له ولا يكون منتقلا لان تنقل الشيء لا بد ان يكون متغايرا الزمانيا كذا في تنقل الاشياء الخارجة عن المتنقل المجرد او زانه بذاته لا بصورة حاصلة من ذاته بذاته وذلك لان ذاته حاضرة لذاته اذ السي لا يغيب عن ذاته وذلك اقوى من حصول مثاله وادراك ذاته لكن اعتبار حضوره لذاته منتف الاثنان من حيث هو وكذا تنقل الامور للمالة فيه كالصور الزمنية القائمة بالنفس انما هو لحضور ذواتها عند المدرك لحصول صورة ما فيه فالنفس عاد ادراك الصور الزمنية لا تحتاج الى صور اخر متغيرة على الاول على تغير ذواتها المعقول والمتعقل والتعقل ذواتها ذاد ادراك المجرد نفسه ويختلف اعتبارا واحدا واذا كان ادراك بحصول صورة الشيء عند العاقل سمي ذلك علما انفعاليا واذا كان الادراك بحضور المدرك نفسه عند المدرك وسمي ذلك علما حضوريا والله تعالى اعلم قوله واجيب بانه لو كان كما يجد الاشياء من هذا القبيل كما سبق في تخته قوله ان عنى انه انما عينها او جزئها كما يدل عليه قوله اذ ستحيل الشكل هذا انتهاء الشيء بصورته وارادوا بالمعقول الذاتة بالتي الاجل المتناول للذات قوله فانا نتعقل ماهية الملك وغيرها وكذا

ولو كان صحيحا فيها لا قامة البرهان وتوجيه عليه ما مر من انكار ان اراد ذلك بالفعل بالكنه فممنوع وان اراد وجه غير
فلا طايل تحته فتيل ولا يكفي ان يقال لا فرق بين المشتمل الاسطحي بجميع خطوطه ثلثة وهذا مفقود بحكم الان المشتمل
ليس من الماسات الاعتبارية التي يكفي وجودها الفرضي بل من الماسات الفعلية فلم قلت ان كل جسمية هذا الموجود
الخارجي بل وحدة ذاته موجود الذي ذكره لا غير وجوزا جاز ان يجعل الطعان بطوا زان لا يكون شيء منها مشتملا بالكنه

ول يجوز ان يكون الماسات آه قد ان المدعى كون الوجود زايدا بالكل وما ذكر غاية ما يفيد صحة انها بدون هذا
زايدا على الطعان الى تنفيذها كالمشتمل واخواته دون انهم تنفيذها بخصوصها بل جاز ان لا يشكل تنفيذها على
تعقل وجودها **ول** اجيب بانه عاند ولا استبعاد لا يجوز وكل قضية ما نعرفه سالبة مما نعرفه بجوز عاند الاستواء
الاختلاف بالنفسية واللاشية والوضعية مستندا الى اقتضاء غير الوجود وكل لا الى اقتضاء ذاتها فالمنافي الاستواء

ول وعلى تقدير التشكيك يلزم كونه زايدا كما ذكرنا فقد انكشف عليك ما يرد عليه بما قررناه فالوجه السابق
فلا فيده **ول** الوجه الثالث ان الامكان يتحقق لا بربو به بحقيقة نفسه بحسب الخارج بل حصوله للاشياء
وانتسابها به فان اتصاف الموجود بالامور الاعتبارية جايز فمعنى الوجود في الخارج منتف في نفس الامر

ول بالامكان وان لم يكن الامكان موجودا خارجيا لكون نفس الماسات اوداخلا بها لم يكن نسبة الماهية والكل
على السوية ورد لان نسبة الشيء الى نفسه لا تكون نسبة اكمل بسيطة وارتفاعه بالضرورة وكذا الخارج نسبة
الى جزئه والى سلب الكل بل جزء وهذا الدليل يدل على زيادة الوجود على الماهية بالممكنات سواء كان وجودا
مطلقا او وجودا خاصا وهم من قال ان الذي يزعم ان الوجود نفس الماهية مفعول ان بعض الماهيات يقتضي
لنوانها ان تكون ملكا لماهية ما في الخارج وهو الواجب ليزانه ويقتضيها كالانسان مثلا يحتاج في كونه انسانا
في الخارج الى غيره لا في تحقق امور زايدة عليه اذ كل ممكن وليس معاكل امر يكون نسبة الماهية اليه والى غيره
على السواء والى هذا الاعتبار كما في ادراك الانسان نفسه فلا يلزم من تحقق الامكان في الوجود
مغايرة لها بالذهن كما اذا غاء وكما يجب عليك ان كون الماهية ملكا لماهية ما في الخارج مفهوم مغاير لمفهوم الماهية
فطعا وجود المفهوم هو الشيء بالوجود لا نفس كون الماهية ملكا لماهية ما في الخارج حالا ان لا نسلم ان كون
اذا لم يقتض الماهية لنوانها الاتصاف به كان مفهوم الاتصاف به كذلك مغايرا لمفهوم وزاد ان كل الماهية
الماهية والى السلب سواء فقد تحقق الامكان فيما تساوى النسبة واما قوله فان سلم فجوابه انا لا نسلم ان
الامكان نسبة بمعنى طرفي مقارنة حتى يعتبر في ما ان الاعتبار الاعتباري كاف والامكان يحصل بالاستواء
بالامكان لنوانها طرفا بازاء الوجود بعينه بل نسلم ان نسبة الشيء الى نفسه او جزئه لا تكون نسبة
الى سلبها ضرورة **ول** ضرورة عدم توقف حمل الذاتي على الاكمل لان قد مر ما فيه من ان كل ما كان ما بالذات

معقولا بالكنه وهو غير مسلم فان الماسات **ول** وهو ناقض منع لزوم انتقاض ما منع فولنا الماهية ليست
ماهية له الخارج الماهية المعقولة ليست من افرادها بالوان خارجية ولا ناقض نفذ لكل وهو ممنوع
بان فيكون مالا وان خارجية يشتمل عليها عين الكون في الخارج فهذا غير ثابت ونحن نمنعه وبان
بان نسبته الى الافراد وحاصله ان الماهية ليست بموجودة في الخارج فلو كان الوجود الخارجي عين
الماهية لكان المفهوم من سلب الوجود عنها سلبها عن نفسها فالمغايرة بين المفهومين وبين سلب السبي عن نفسه لا بان قيل
الذي قصدنا نفي بلا ارتياب وما قيل من ان سلب السبي عن نفسه يحكم الخارج جايز فطهر ان لا يكون
موجودا انه ملا يكون بحيث فيه فذلك لان ما في الطبيعة الى سلب الوجود عنه فلو كان وجوده في الخارج حيث
لم يجز اصلا فاذا لم يكن الانسان موجودا في الخارج وقيل من ان سلب السبي عن نفسه يحكم الخارج جايز فطهر ان لا يكون
وبحصول ان الانسان ليس بموجود في الخارج واما اوافق الانسان ليس بانسان في الخارج كان صادقا

ول فيلزم تركب الواجب هذا بول على انه لا كون الوجود اخلا فالكل والا لزم من وجود الكل كونه خارجا
في الكل فان اجيب عا سبق من ان وجود الكل لا يجوز على تقدير الاستواء وعلى تقدير التشكيك كان زايدا فالكل زايد
عا سبق ايضا واجيب ان المنازع حرج او لا بان وجوده الدعوى ايضا ضرورة وان الوجوه المذكورة منتهية
الاشارة الى ان المنوع التي تورد عليها لا يجري كثير شيء لان المدعى عام المثبوت مستغن عن الاثبات بالدليل
فالمقصود بتلك الوجوه ابراز الانبات عنه بانعاس الى الاذهان العامية واما البصيرة السليمة فلا يزدرك
الشراك الموجودان في حالة يمتاز بها عن المعدوم كما مر وسمي بالكينونة ما الموجود والكون وبالقارسية بهستي بودن
كون كل يدرك ان منهما خارج عنها موصوف بها وحمل عليها ثم حقائق الموجودات وحصة تلك الكلية وكينونة فيها
بها وحملها عليها ليست معلومة بالكنه ولا بقدر وكل يدرك بالبديهة والضرورة بديهة **ول** علما منع ان منهم
من جعلها هي نفس وجودها ولا احدها واحدا منهما لا يجدي منع ان منهم من جعلها نفس الماهية منتفي عنهما وجه اما
ان يورد عليه سكوا او بدليل ان قام الوجود بالماهية فاما ان يقوم بها بشرط وجودها او بشرط عدمها فالجواب بمنع
ما ذكر فنقوم بالماهية متى حيث هي لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم كما ان كل قايم متى كالبياض مثلا اما كون
قيامه به لا بشرط حصوله او لا بشرط عدمه فلانا ان يريد وحكما او تعالى قيامه بها الباقي زمان كونها موجودة
او في زمان كونها معدومة فلا يمكن منع لظهر اصلا والا بلزم الواسطة قطعا بل نختار ان القيام في زمان كونها
موجودة بهذا الوجود لا بوجود آخر حتى يلزم تحصيل الحاصل كما في قيام البياض بالجسم بعينه **ول** سلمنا
قبل كونها انا ان يثبت للماهية في الخارج او لا فان لم يثبت لها في الخارج كونها كائنة عامة في الخارج على تقدير كونها
فلا يكون موجودة في الخارج بل معدومة فيه هذا خلف وان ثبت لها في الخارج كونها ولا نسلم ان الثابت لشيء

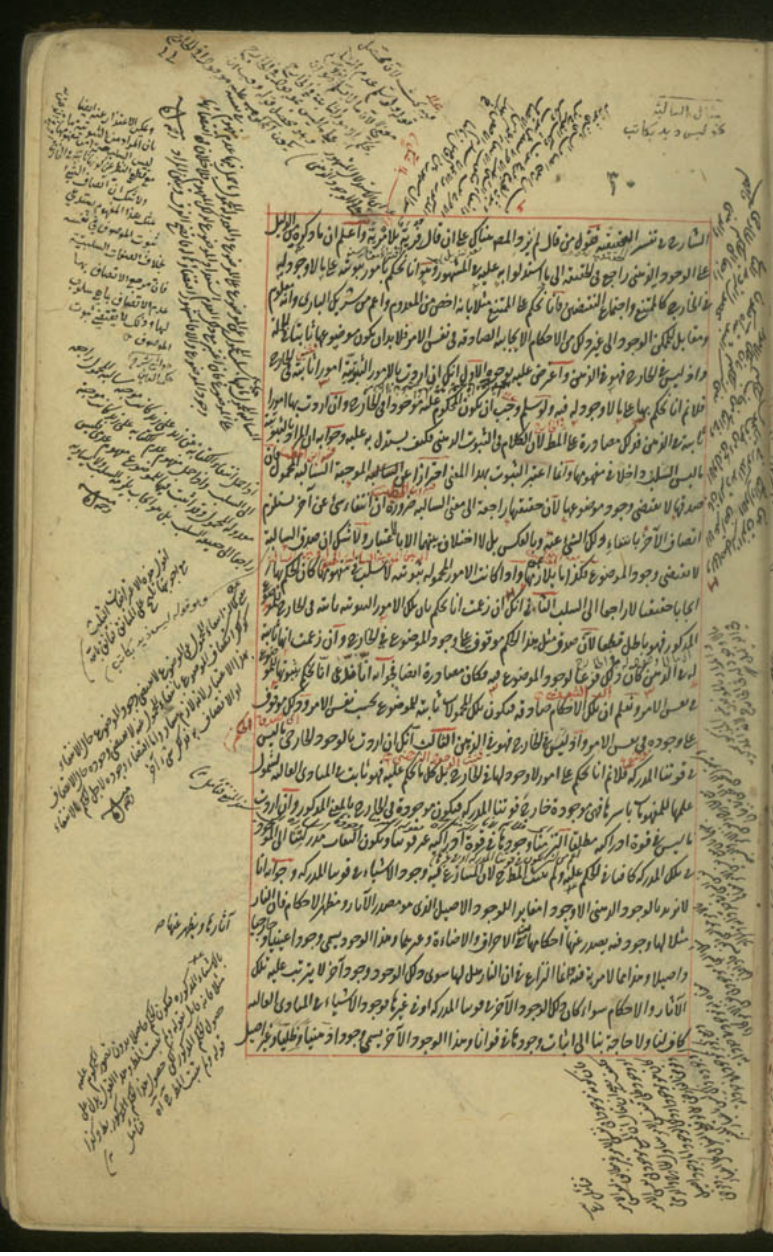

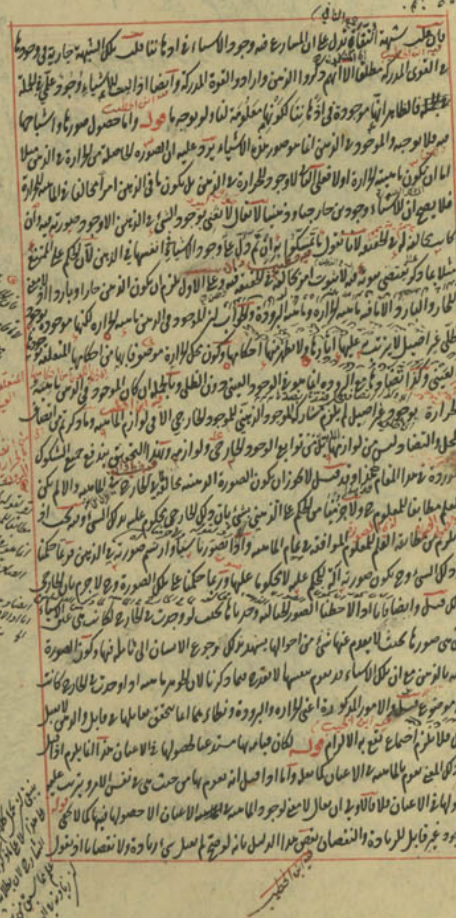

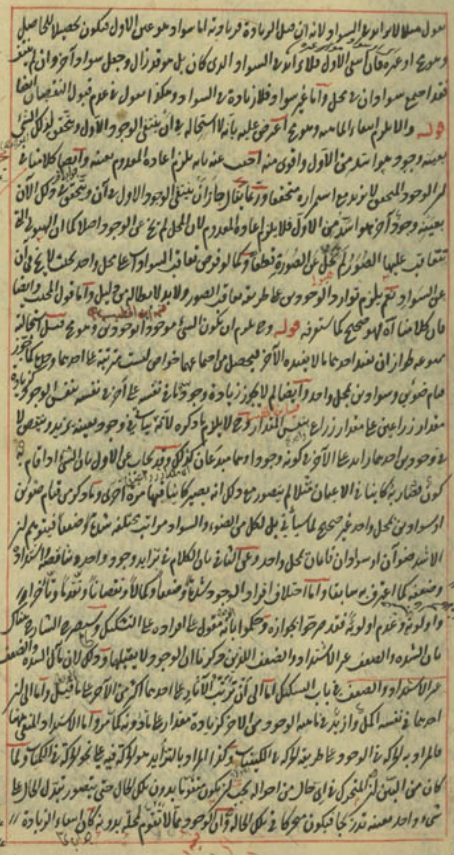

ى بالفوة كالانات على ما صرح به الفارابي وانما حكموا بان الامور المحلة المذمومة كالسواد انواع بناء
على ان الاسباب المحلة فالشدة والضعف تكون محلة للطبيعة على رأيهم لان ماهية واجزاءها لا تقبل شدة ولا ضعفا
فلا تكون انواعا للجنس متواليا على السكاكي كما مر ثانيا ثم ان جعل الانواع محصورة بالمركبة من الكيف لقبول
الشدة والضعف دون المركبة من الكم والاين والوضع افيد منها بتبدل افراد نوع واحد مقدارا محصل ما حقق
مباحث المركبة مع زيادة توضيحه من قبلنا **قوله** فالاخيرة بالشدة والضعف من حيث المحل وذلك لان المحل هو
المتحرك المنتقل من حال الى حالة اخرى فيه وجوبا بخلاف جميع الاحوال كلها واما الحال المتبدل نوعيته فهو متحرك
فيه عنزلة المسافة فلا يكون الا بتبعيته وسهم من زعم ان المتبدل هو الحال ووزع عليه بان السواد اذا اشتد فان لم يبق
ذلك السواد بعينه فلا اشتداد وفيه الاستحالة والاشتداد والمعدوم وان بقي موجودا بعينه وقد عرض عليه زيادة
فالمتحرك فيه ذات السواد وبالعرض فان نقض بانه لو كان كذلك لكان اذا اشتد السواد فان لم يبق ذلك السواد فلا
اشتداد لاستحالة الاشتداد في المعدوم وان بقي وعرض عليه بالعرض زيادة فهو كقولهم في عوارض السواد ولا في المتحرك
اجيب باختيار بقاء السواد ولا يلزم ان لا يكون المتحرك في السواد ولا سواد متحركا في غيره وانما المحال عدم
المفارقة بنفسه فما لا يعقل اذ لا بد ان يكون المتحرك مغايرا للمتحرك فيه **قوله** اما الوجود خير محقق فقيل عليه
دعوى ما يحتاج الى بيان لا كتفاء فيها بمجرد استقراء غير تام والتجاؤا الى انها ضرورية وانت اذا ذكرت ان
الاصلة لا يضاف مارعا كاشفيه على بعض الاوجه والظاهر انها قاصرة عنه وان كلا الاصلة نوع بهاطنا غير
انه نوع بنا كلا الاصلة وقيل انهم يقولون ان ما يجد في المفعول الحقيقية فد يكون حقيقة ولها لوازم عدمية
ظاهرة فيجعل حدا للوازم العدمية فيصدق الانواع الموجودة وكره المانعون غير المانع ليس حجرا
من علة الوجود بل هو كاشف على امر وجودي وهو عزة العلة فكل ما لوجود يجوز ان يعلل بامر عزيز
بعض الاحوال حتى الوجود وكل الاعدام لوازم **قوله** ظاهرة فتكون شهورا بالعرض لان الباقي لا يزال يحتاج
هذا الاحتمال مني دليل **قوله** ولان حسب ان عصو المعدوم كان ما لا للعطيه وكل لا مه الغاكان ما لا
لكونه لطيفا فانا عاجز موكالا له وكل المسابرة المذمنا غي نذير المعاشرة مع العموم على سنة العدول والا
وضبط القوة للحيوانية وحقيقتها من طرفي الافراط والتفريط من كالا العين الباطنة وعما معقود لدى الرا
والالم وقد تكون لفقدان الاتصال وقد تكون لفقدان المزاج وكلاهما عدمي وكشر **قوله** فادن قد حصل ك
وكل ان السر فيما بينه عدم وجود حد الاسارة الى العدم الاول اعني قوله السر مطلق على امور عدمية من حيث
هي غير موثرة وقوله او عدم كما لما من وجود اسارة الى العدم الثاني اعني قوله وعلا امور وجود به من حيث هي غير موثرة
كوجود ما يمنع السبي المتوجه الى مكان عن الوصول اليه فكانه قال او عدم كما لما من وجود بسبب كما لعدم ما من وجود

والاسواد وغ الوجود مستقيا على الاصل لا يكتفيه بحرية الطرافة وتصوره بما مر مبنى واذا عرفت فحين تعين
الاسواد والضعف وقفت على تحصيل ما هو المراد والسابق بالمقايسة **قوله** لان مع الاشتداد الى يكون
الحال الغير الفار مثلا وكل الاشتداد الما ، ة متحركة فالحال الغير الفار هو المتحركة والمحل الثابت مولا ، وكل
لم تكن متحركة بحال تزايدا بتبدل نوعيتها والآن سابق يوجد بها كل آن يتبدل نوع من نوع من السخنة اقوى من السخنة
الاولى الى وجدت في الآن السابق واضعف منها التي توجد في الآن اللاحق فكون الموجود من السخنة في كل
آن متوسطا بين ما وجد في آنين يحطان ولكل الآن وحدة الانواع يتحرك وجيها على الماء الذي هو محل متوقع
بروزها فهذا التبدل الخصوص بهذا المحل الجزئي من حيث ان هذا المحل متوجه بعدم الفقد الى غاية ما من السخنة تسمى
اشتدادا او من الضعف بهذا التبدل من حيث ان المحل متصف بتلك التهيوات عن تلك الغاية كما اذا ترك
الماء المسخن حتى يبرد وحقيقة ان كل واحد من الاشتداد والضعف حركة ولا تكون تلك الحركة الا اذا كان المتحرك في كل
آن يتزعزع زوال حركة حالة لا تكون لتلك الحالة قبل ذلك الآن ولا بعده فالمتحرك بالكم لا بد له في كل آن من حصول
لا بعد قبله ولا بعده وكل كل المتحرك به الآن لا بد له في كل آن من حصول لا بعد قبله ولا بعده فلا يكون
الآن ولا بعده وكل المتحرك به الكيف لا بد له في كل آن من حصول لا بعد قبله ولا بعده وهذا هو الذي حاول
ه الوضع والاسكن الآتي بتحرك فيها كما لا يعقوم المحل بعده من مبدأ وحركة الى منتهاها فحيث ان تكون متحركة
بجزون الا احوال التي يتحرك فيها كما لا يعقوم المحل بعده من مبدأ وحركة الى منتهاها فحيث ان تكون متحركة
ان تقال المتحرك به الاين ان كان من مبدأ المسافة الى منتهاها آني واحد فلا حركة اذ به الاكن حال موسكا مستقر
في ابن واحد وان كان لا يكون متعددة فاما ان يستمر في واحد منها فاعة الاكن من آن واحد فعند انقطع الحركة والمانع
لا بستة فلا يكون ما كان ابن الا آن واحد لزم تتالي الآنات وسوط عند صاحب الكتب بل كز اسواد الحركة
الكيفية والكمية والوضعية ولا حرج عنها الا ان حال المتحرك من مبدأ المسافة الى منتهاها ابن واحد مستمر فيه
متوسطا بين المبدأ والمنتهى لكنه غير مستمر بحسب نسبته الى حدود المسافة وبتعدد بحسب تعددها وكما احتاج
المسافة تالغ من كونها كذلك تعدد الابون بحسب الفرض وكما انه لا يمكن ان يفرض من المسافة حدان ليس بينهما مسافة
اصلا كذلك لا يمكن ان يفرض حادث الا وبينه وبين ما لا ينتهي متوسط بينهما مسافة
الون غير مساوية كما ان كل منطبق متوسط بحيث لا يفرض بينهما منطبق غير مساوية فلا يلزم تتالي الآنات
والانقطاع لكونه لا يكون المتحرك ساكنا وكذا العلم كيفية واحدة غير قارة في كل آن يفرض فيه يكون متحركا
كيفية اخرى فرضا ولا يمكن ان يفرض في ذلك الكيف الغير القارة كيفيتان متصلتان بل كل كيفية يفرض
ان يفرض بينها كيفيات اخر فلا يكون شيء من الحادث دفعة بحيث يتزلك لزم كلا انواع السواد اذا تناهى

Ahmet III 3116

والى ما ذكرنا اشار بقوله وما منع قولهم المعدوم شيء ومعقوله واستدل على المنفي ليس بشيء على ما ذهب اليه المعتزلة
تقرر الماهية للخارج منتفية على الوجود وأعم من ان يكون الوجود عين الماهية كما لا يلزم القول بكون المعدوم شيئا
لاستلزامه اجتماع النقيضين وان الماهية اذا تقررت في العدم فقد تقرر فيه وجود ما الذي هو عينه فيلزم ان يكون موجودة
وموجوده معا كما ذكر الشارح لكن لا يلزم القول بان ماهية ما الماهية موجودة لاستلزامه ارتفاع النقيض عن نفسه

قوله قال المعتزلي الخ قال هو مذهب المعتزلة ان المتقرر في الخارج فصل وهو ما يصح ان يقع عليه الاشارة الحسية
وتقرر الماهية في العدم عبارة عن كونها ثابتة في العدم بحيث لو وجدت في الخارج لكان الموجود هو بعينه لا غيره
ومغايرة عدمية وقد يطلقون العدم على النفي الصرف وهو اجماع النقيضين مع كل واحد من الوجود والعدم المقابل
فان اراد بقوله المعدوم لا تقرر له الخ الاول فهو ممنوع وهو دعوى المكابرة والزام الخلف الباطل فهو مسلم ولكنه لا يثبت
المدعى الاول وان اراد الثاني فهو مسلم ولكنه لا يفيد المطلوب لان المعتبر عندهم تقرر الماهية في نفسها
وان لم يكن متصفا بالوجود في الخارج وهو غير متصور لان الماهية من حيث هي هي لا تتصف بالوجود في الخارج
وانما تتصف به بعد تقررها في نفسها بحيث لا يترتب عليها آثارها ولا يظهر منها احكامها هو الذي يسمى
ثبوتا والوجود الذهني بناء على ان هذا القدر لا يتصور الا في قوة مدركة تحيط بها اولا وانما تقرر الماهية في نفسها
غير مناقضة بقوة مدركة لكن لا على وجه يترتب عليها آثارها ولا يظهر منها احكامها هو الذي يسمى ثبوتا
فقد يتصور لا في قوة مدركة وان كان على وجه لا يترتب عليها آثارها ولا يظهر منها احكامها هو الذي يسمى
المعدوم ما للخارج لتبين الوجود الذهني لهم ثم انكون الشيء ثابتا لا يستلزم ثبوته لغيره اما دعوى الاثبات
الوجودي الى الخارج وتحقق الثبوت الذي لا يتصور عنها آثارها بما يمكن ولا يتحقق وجودا فالنافلون
بان المعدوم شيء هذا لثبوت القدرة اذا ابطلنا مقالتهم فنقول متى لم القدرة ماهية ثبوتية اخرى وهي
انصاف الماهية بالصفة ثبوتا ذاتا الاعيان وهي عليها ابطالها لا بداهة كما هي على معدوم مستلزم لا يكون ثبوتا
لانا نقول لا حاجة به الى ابطالها الى برهان لان ابطالها بديهي عند العاقل مكابر ومعضوده مجاهد لهم فوجب
لا عتقادهم به مقالتهم عسى ان يرجعوا عنها اذا اطلعوا على مناقاة ما اعترفوا به اياها هو لانه لو ثبت صفة
الاعيان لكان متصفا بالثبوت هذا الوسيل لو لم يكن على انصاف الجسم بالسواد مسلما سيما على الاجسام
فلم لا يكون الجسم متصفا بالاعيان بالسواد وهو مرتبط بالضرورة وهو ايضا له لم هذا اللزوم ما عرفت
من انه لا مكون للخارج طرفا للسلب والاضافات والسلوب اعني ان يكون طرفا لنسبتها عليه
فظاهر بما ذكرنا سعيا كون الخارج طرفا لثبوتها انتفاء كونه طرفا لانفيها فالجسم متصف بالخارج بالسواد
وان لم يكن اتصافه به ماسا به الخارج هو والاضافة بالسواد اتصافا ماسا فلم لا يلزم القول
بان ثبوت بعض افراد الاتصاف لا يستلزم ثبوت جميعها فجاز ان يكون بعضها ثابتا في الاعيان وبعضها غير ثابت

منها فلا يلزم نفي الامور العينية والقول بان هذا كذلك ترجيح بلا مرجح هو لا يسمع في مقابل ما ذكرنا
واما الكلام على الوجود عند من يقول بحال او للحال غير مقدور به هذا انما يتم على القائلين بالاحوال لكن من
الحال فالاولى ان يقال لو كان لا معدوما ثابتا لوجود لجعل وجود الحال متعلقا بالماهية فانه انما يوجد متصفا بالماهية
بالوجود وانما الكلام على الاتصاف متنع الخارج فلا يتاثر للقدرة منه اصلا والاتصاف بالخارج متنفي
لانتفاء القدرة فيه بالجاذ وفي الخارج ولا متنفي فيه ما يكون للماهية متصفة بالوجود بل الحق عندهم
ان تاثير القدرة في الاتصاف للماهية بالوجود يجعلها متصفة به لانها بجعلها اتصافا بموجود او ثابتا
ما في الصباغ او اجتماع ثوبا ما به يجعله متصفا بالصبغ في الخارج ولا يجعل اتصافه به موجودا او ثابتا في الخارج

قوله كما هو مذهبهم فانهم يدعون ان كل ماهية نوعية كالسواد والبياض والجوهر وغيرها هي الخارجية لها احكام
غير مسماة عند العدم واذا كانت متميزة المعدومة متسلمة منهم كان اطلاق الشيء المذكور عليها بهذا الوسل
مجازا قوله فلان عدم تعقل الروابط عند الكون في الاعيان ضروري قيل لهم ان تعقلوا عدم تعقل الروابط
وسنده باسره وان لا يتعقلوا كون وكل مرور وحتى تذكر الضروري منها فليدع القدرة على ايجاد الجوهر في الخارج
اعراضا يقتضي عن تعقل القدرة عليها وانت خبير بانه قد اوضح الضروري حقيقة في الايجاد حيث منع المدعي
الى المكابرة وان المقصود من تعقل المقدور ما يتعلق به القدرة ما لا يتعلق به والمنع والسند معلوم مما سبق
قوله وقد اجاب المعتبر الكبير عن هذا الدليل بوجوه احدها ان الاستدلال لا يفيد ما ادعاه من ان الاعراض
متصلا حاصلا للاشياء قلت ان اريد بتعلق المقدور به ما يتعلق به القدرة ابتداء فالصغرى ممنوعة وان اريد
ما يتعلق به القدرة في الجملة فالكبرى ممنوعة والاولى ان يقال لو سلم ان المقدور ما ذكره
لا يدل عليه وان اريد تعلقه في الزمن الاول منها فالكبرى ممنوعة والا فمن قولنا الامكان
هذا كلام مشهور قد استدل به غير واحد من اصحابنا على ان المعدوم شيء قوله والا لا فرق بين قولنا الامكان
الصفة الوجود به وبسلبها وبما يلزم من ان المعدوم لا شيء منها فيلزم ان لا يكون معدوما ولا موجودا
اذ لا وجود لها نفيه والما ثابتا في نفسها اما ثابتة او ليست ثابتة الخ قلت لم لا يجوز ان يكون امكان الشيء
هذا الكلام وارد عليه ايضا قوله لانه لو كان حاصلا لم يكن مقدورا وكل ما من شانه ان لم يتاثر فيه القدرة
كلي لا يسلم ثبوت جميع افراده قوله فحاصل ان يكون امكان الشيء موجودا حاصلا ويكون الامكان الخاص
او ما بعده من الامكانات اعتبارية وجزئية ثابتا صفة قائمة بموجود وليست من موجوده والامر دائر
قيل ينتفي بعض افراد الاجناس كالطعم والسواد وغيرهما فجاز ان يكون امكان الشيء ثابتا لا جناس الشيء

احوال عدمه وهو التقييد ثم حكم على الاول بثبوت المعدوم المتميز للحال كالقاضي وانباذه بالبتة
ان يكون موجودا بصفة ما حتى كان المعدوم المطلق يصدق عليها بحسب ما يجاب انها فاعلة ما الموجود والمراد بكل منهما
فاعله بالاتفاق ثم قولها بصفة حيز الايجاد موجود لو وجد مع ان الحكم بثبوت
المعدوم يقتضي كون المعدوم على اقسام الموجود والمعدوم الممكن والحال وكان المعدوم متحققا في نفسه والمعدوم
في نفسه المنفي المطلق ومن لم يقل بثبوت شيء منهما
فعوله والمعدوم اعم من المنفي اذ قد يطلق على ما يعم بعض ثبوتي كالحال ومن قال بثبوت المعدوم دون الحال كان الثابت عنده
اقساما ثلاثة الموجود والمعدوم والمعدوم الممكن وكان المعدوم المنفي المطلق المحض عنده ليس بشيء اصلا
فالثابت عنده بزاد والموجود والمعدوم المنفي مظهر وكل من المتصور ان يمكن ان يتصور له انقسامات اربع واحدة
منها ربا عية واثنتان ثلاثيتان وواحدة ثنائية كما هو المشهور في الكتب قوله لانا المنفي يعني ثنيا الواسطة بين
العدل المنفي ثنيا الواسطة بين الخالق والمنفي والتباين الموجود الذي هو احص من الغائب بين المعدوم
سواء كان مرادفا للمنفي او اعم منه فلا يتفق منها بل شيء منها وما ذكر تم من التغاير بين المنفوس الوجود
وبين المعدوم والمنفي فغير مسلم عندهم وقد سبق اشارة الى ان معنى المنفوس انما هي الوجود على زعمهم والا كفى النزاع في اثبات الواسطة بصير لفظيا والاثبات الواسطة بهي المنفيين فلا يقول به عاقل قوله
والوجود لا يوجد علة النسبة فعل قد يتوهم ان هذا اعتراف بالواسطة التي هي الحال لان الوجود اذا لم يوجد
علة النسبة اتى الترديد وهذا التوهم فاسد لان حاصل جوابهم الاولى اذا عرض على قوانين الاستدلال الوجود
اما موجود او معدوم او لا موجود ولا معدوم والا لان ما طلان فنفيين العالم ثم المطلوب وحاصل
الترديد ان الوجود بد من المنفصلة خوان الاجزاء المنفصلة تمانعا لا بعينه عند العقل ولا بنفيه اصلا وقد كفى لان تلك
الاجزاء ليس لها معان محصلة معقولة بل هي مجرد عبارات ليس لها منهوم كما تاره العقل اما كلها او الاول
فلان قوله الوجود موجود معناه بثبوت الشيء النفسه وهو عالا يكفي تصوره لان الثبوت نسبة لا يتعقل الا
بين متغايرين واذ لا تغاير بين الشيء ونفسه امتنع ان يدرك عنك نسبة قطعا واما كلها فلان قوله
الوجود معدوم معناه سلب الوجود عن نفسه اذ لو فسر العدم بمعنى آخر صار النزاع بين الفريقين قطعا
وسلب الوجود عن نفسه عالا يكفي تصوره لان ثبوته للنفسه اذا لم يكفي تصورا امتنع ورود السلب عليه ضرورة
لان السلب فرع ثبوت تصور الايجاب وكيف لا والسلب فرع رفع النسبة الايجابية المتصوره وهي مما لا يتصور
لا تصور نسبته لم يتصور حمل الايجاب والسلب ولا يكون ذلك ارتفاعا النقيضين بانفا ارتفاع النقيضين كما زعموا

لم يكن سالبة متصورة لا صدقا على حالها ولا كذبا واما الجزء الثالث فلان قوله الوجود لا موجود ولا معدوم
مدلوله اثبات سلب الوجود وجوده على اسالب سلبه له وسلب شيء ما متصور لانا اذا لم نتصور لنا شيء ما
كما سبق اثبات لم يتصور اثبات سلبه والسلب سلبه لتصلا عن متصور اما سلب سلبه فظهر ان المنفصلة المذكورة
خالية عن القضية المعتبرة فلا يكون المحصور صحيحا حتى يصور صدقها وهو الاستدلال على حالها فان قيل العارية الاعتبارية
كيفية من محل الاستقبال بين الوجود ومحله مع سبق حيز ما كونة طلب مع تحاران الوجود موجود بوجود
موجده بالذات مغاير لها غيرا وعلاقة لزم الاقل الاعتباران او الاستغناء قلنا والمعتبر ومرض الغارض الاعتباري
لان المعتبر من احوال الوجود هي حالة لا امكان احواله بحسب اعتبار المعتبر ومرض الغارض الاعتباري
الترديد بين النقيضين لا يدوان يكون جمع المتعذر اصلا وقد في نفس عند البهود وكما مر قوله واذ عرفت ان بداهة العقل
شاهدة بصحة ما ذكرنا قوله من بطلان الجزء الاول من تلك المنفصلة يا في ذلك لانا نقول مبنى كلامهم ان
كل مفهوم مغاير لمفهوم آخر يتصف بما يصدق ذلك المغاير عليه فاذا وجد ذهنا كان كذلك حقيقة وان لم يوجد
بهذا التقييد لانه المتبادر من قولهم ترديد الشيء بين النقيضين جمع عقلا فلا حاجة الى التقريح به او لان يجب
ان يقرر ترديد احد النقيضين بنفسه وبين نقيضه تماما يقتضي ان كل اداة آتاب وانا تاب من
كان كل ترديد امعنويا صحيحا وقد بديهية ولما اذا قلت آتاما وانا تاليس آوردت بالف
معنوية لا ما صدق عليه ليس فرد منه بل كل مجرد يدخل الجنس بل كل المجارة فقط واذا اكتفت فالمومأ
عليه ليس كل فرد من كل النوع مصحح بالكلية وتمر قوله لا تأثير فيه عليه هذه العتبة وهي ان يجوز ان لم يكون موجودا
او معدوما والكتب فيه يذكر المرتين الاولين من تلك القضية المنفصلة وهو كل لا نهم يسندون كلا منهما على صدق الجزء
الثالث منها واذا تبين بطلانها بالثالث اليه من قوله لا ستحالة انقسام الشيء الى الموصوف به وبنقيضه
وقد كشفنا عنه غطاءه تبين بطلان الترديد بين الطائفة ايضا ولا يتوهم لنا نختار الشق الثاني من العتبة الثانية
بين الوجود والمعدوم ونقلا سلما نجماع المجهول لانا نقول هذا التسليم لا يجدي لانهنا بل المقصود ابطال
الانحصار فيها واثبات امر ثالث خارج عنهما فلا وجه لترديد بين الثلاثة وتبطل اقسامها منها كما قررنا
موافقا لما فهمه المحصل للترديد ابو علي لكن الترديد الثاني غير معتبر عند العقل لكون الترديد
فيه خارجا عنها الا ان ذا لترديد يذهب فهم ومن هنا ظهر كل شيء وكل استفهام فالمتقابل
الترديد موجود في الذهن عند الجواب تابع ان كان الترديد بالنسبة الى الوجود الذهني والوجود
الوجود واما اذا ورد ذا بالنسبة الى الوجود الخارجي كما مر للابن بحال من الحالة فانه ينافي
الذهني فلا يجتمع هذا الجزء اصلا بل جزاء الشبهة بمنع ورود العتبة كما مر او احسار كون الوجود موجودا

بوجوده وهو عينه كما قيل او اختيارا انه معدوم لان الوجود مرتفع عن الخارج وكان استحالة فيه اما المستحيل اجتماع الوجود
والعدم في محل وثبوت احد المتنافيين في الخارج مصاحبا بالاخر وحمل احد المتنافيين على الاخر مواطاة واما ان ينازع
احدهما الاخر بان الاخر فليس بمستحيل هذه كلمات القوم في هذا المقام فعليك الاختيار ثم الاختيار قوله
فان وجه كل من الجنس والفصل فلا بد آه هذا مبني على انحصار الاجزاء في الجنس والفصل كما بين في موضعه فلا يرد ان هذا
انما يتم اذا انحصر اجزاء السواد فيهما لان الثابت ان الجنس الواحدة وحدة حقيقية يحتاج بعض اجزائها الى
الى بعض وانحصار اجزاء السواد فيهما لان الحد الاجتماعية وهي الجزء الصوري غاية بها وذلك كاف في
احتياج بعض الاجزاء الى بعض ولا حاجة الى قيام احدهما بالاخر واتصافا به فيؤول الكلام الى الجزء الاجتماعية ويقول
انها على تقدير كونها موجودة يكون عرضا فيلزم قيام العرض بالعرض وعلى تقدير كونها معدومة يلزم تقوم الموجود
بالمعدوم قوله فان قال السواد الموجود قد تقدم في الدليل ما دل على انها جزء ان للسواد فقد انتم جنسه ميهما كيف
يكون نا ومنيس فاعين به والاولى ان يقال ومنشأ الحكم الموجود فافهم قوله والكلي ثابت في الذهن فلا يرد آه فيه بحث
لان الكلي انما ثابت في الذهن فقط اذا انتسب الى الخارج كان معدوما فيه فيكون حاملا قطعا للتردد بين الموجود في الخارج
والمعدوم فيه والصواب ان يحمل قوله والكلي ثابت في مناط الكليات او الكانت اجزاء لماهيات
للثبات كان اجزاء عقلية لها ثابتة في الذهن فيكون حاصل الكلام ان الجنس والفصل جزءان عقليان للسواد موجود
متمايزان عنه في الذهن واما في الخارج فهو عين السواد ولا يحذور فيه لان جزء الموجود انما يكون متقدما عليه بالوجود
حيثما كان جزءا له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وتلخيصه ان السواد في الخارج بسيط وفي الذهن مركب
من اجزاء متمايزة بالماهية والوجود هناك فقط كما هو الحق في تركيب الماهية من الاجزاء المحمولة قوله فيكون للحال حال
اخرى وتسلسل الحال المطلق مشترك بين نفسه والاحوال الخاصة فلا يكون للحال حال اخرى وثبوت شيء لنفسه
المفقود اثبات حال اخرى مطلق الحال بل لكل حال من الاحوال الخاصة وهو لازم لان اشتراك الاحوال الخاصة في
مفهوم مطلق الحال وتمايز كل منها بما يميزها من الاحوال يقتضي ان كل حال امر مشترك وامر مختص فيكون لكل واحد منهما
ايضا حال لانا نقول ايضا ذلك الامر المختص يشارك سائر الاحوال في مفهوم الحال ويتميز عنها لا محالة بشيء
فيه ايضا امر مشترك ومختص وفي هذا المختص ايضا امر آخر وهكذا فتسلسل الاحوال قطعا ولا يجري ما ذكره نقضا وما به
الاشتراك والاختصاص ايضا فان قيل معنى القيام هو الاختصاص الناعت ولا يلزم من نعت عرض لعرض
تبعيته لمحله فان السرعة نعت الحركة ولا تنعت محلها ويقال حركة سريعة ولا يقال جسم سريع واجيب بان معنى
القيام عند مثبتي الاحوال هو التبعية في التحيز لا الاختصاص الناعت فما ذكره الشارح الزام لهم على مقتضى مذهبهم وفيه
نظر المقصود في امثال هذه المقالات المنافية لصريح ما يشهد البديهة بصحته ابطالها مجادلة لا برهانا وانما يلزم

ولكن لو جاز وصف الاحوال بالتماثل والاختلاف وذلك لانه اذا لم يجز وصفها بالتماثل لم يصح ان يقال انها متماثلة
في الماهية لان هذا وصف لها بالتماثل في مفهوم الحال واذا لم يجز وصفها بالاختلاف لم يصح ان يقال انها متباينة
بخصوصياتها لان هذا وصف لها بالاختلاف في تلك الخصوصيات قوله واذا كان كذلك فلو ثبتت الاحوال يعني لما تقدم
البداهة بان كل مفهومين يشير العقل اليهما سواء كانا موجودين او لا فهما اما متماثلان في الماهية او متخالفان
فيها فلا بد ان يكون الاحوال اما متماثلة في الماهية او متخالفة فيها فيصح ايضا وصفها بالتماثل في بعض الوجوه
كالاشتراك في الحالية وبالاختلاف في بعضها كالتباين في الخصوصيات قال بعض الافاضل لم لا يجوز ان يقولوا نحن المستدلون
وما ذكرناه في دليلنا من التماثل والاختلاف مما يحصل من الترديد في كل موجودين فلا ينتقض علينا بالحال
اذ لا يجري فيها تماثل واختلاف حتى ولا نقر بقبولها لها كما نمنع كم لان النقض هو اجراء الدليل بعينه لا مع تغيير
واقول هذا النقض انما هو على ملخص حجتهم المشتملة على الاشتراك والتباين كما اشير اليه في الشرح فلا
يقدح فيه التغير من بعض الوجوه مثلا اذا قال المستدل هاهنا يتحقق الاشتراك وما به الامتياز معدوم
لاستحالة تركب الموجود من المعدوم وقال الناقض ليسا معدومين لاستحالة تركب ما ليس بمعدوم ولا موجود
من المعدوم لم يكن في كونه قادحا في كونه نقضا لملخص الدليل فان من تتبع احوال النقوض في مواد وجد كثيرا منها من
هذا القبيل فتقييد التماثل والاختلاف في الدليل بكونهما بين موجودين وعدم تقييدهما بذلك في النقض لا يخرجه
من كونه نقضا لما هو ملخص الدليل وزبدته قوله لما انتظم دليل على اثبات الصانع قيل الدليل على اثبات
الصانع يتوقف على ابطال التسلسل في امور موجودة متعاقبة مترتبة وضعا وطبعا وقد قام الدليل على
بطلان التسلسل المقيد بهذين الشرطين فلا يقدح في انتظام الدليل على الصانع جواز التسلسل في امور ليست موجودة
ولا معدومة وايضا يجوز ان ينتظم على اثبات دليل لا يتوقف على ابطال التسلسل فلا يصح قوله لما انتظم دليل
ولكن لنا ان نقول ان المتكلمين من اخرهم ذهبوا الى امتناع وجود امور غير متناهية مطلقا سواء كانت مجتمعة في الوجود
او متعاقبة واعتمدوا في ذلك على برهان التطبيق لانه لا يلزم جريانه في الامور الثابتة المجتمعة في الثبوت
اولى واظهر من جريانه في الامور المتعاقبة في الوجود فلو جوزوا التسلسل في الامور الثابتة اعني الاحوال
انتقض بذلك البرهان الذي اتفق عليهم باب ابطال حوادث لا اول لها واستدوا ايضا باب اثبات الصانع
بما اعتمدوا عليه لانتقاضه بما جوزوه فكأنه قيل لما انتظم دليل على اثبات الصانع بالطريق الذي
سلكوه ولا على ابطال تسلسل الحوادث ايضا اي لم يتم السند لهم بما اعتمدوا عليه وهو باطل عندهم وهذا
القدر يكفي الزاما لهم ولا يجديهم ان هناك طريقا آخر لابطال التسلسل او اثبات الصانع قوله وجب
ان يصح على كل واحد منها آه هذا مبني على ما توهموا من ان مفهوم الذات تمام حقيقة ما صدق عليه من الحقائق

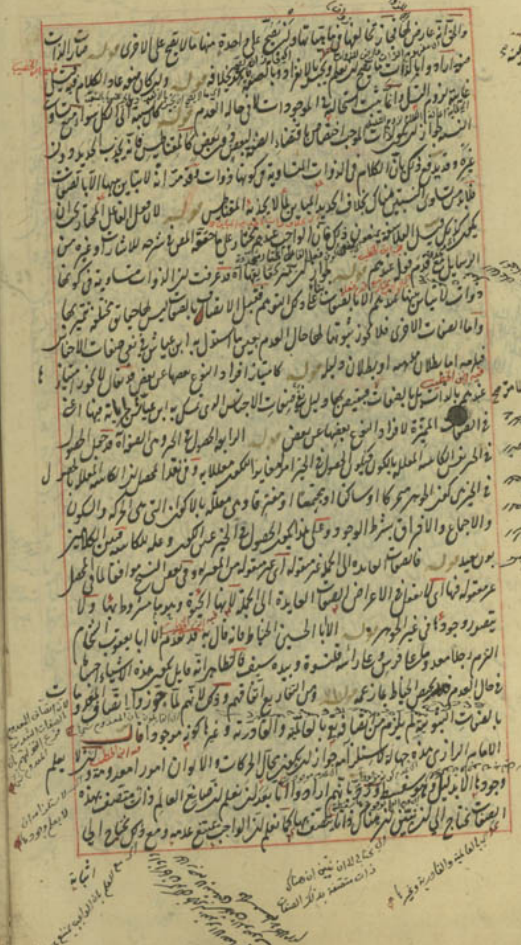

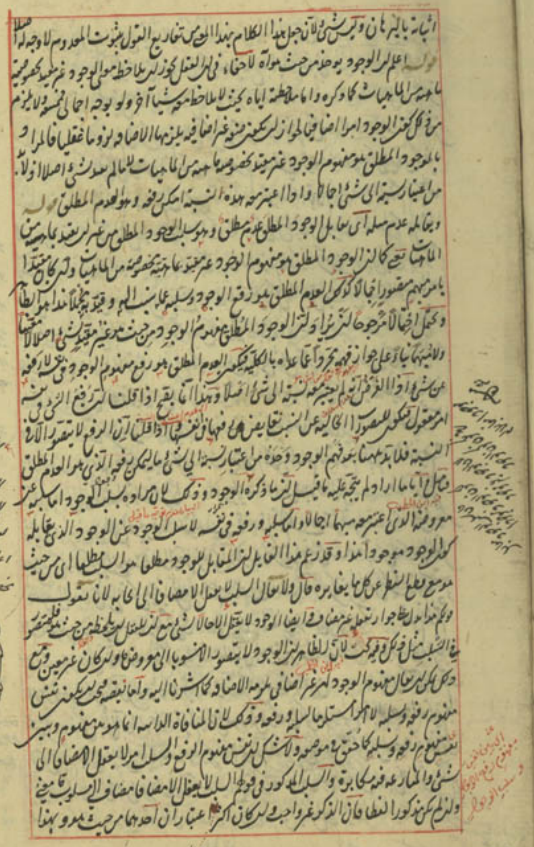

الاعتبار مقابل الوجود المطلق وبيانه فيه لانه دفعنا نهما حيث انه معقول وحاصل الذهن وهو الاعتبار
موجود الوجود وبجامعه والحيثيات معتبرة بان نقطع فالاجتماع لاعتبار التقابل ويرتفع التقابلين وهو
احدهما للاخر ويستحيل اجتماعهما في مرتبة واحد بحكم اليه الاشارة قوله فالوجود المطلق العام المطلق
بمثلا وان آه رد بانا نعلم ان لنا العدم المطلق لكن لا نتصوره اذ لا يتصوره في نفسه اصلا ولا نتصوره انه كما يكون
لنا تصور الوجود المطلق لكن تصوره رفعه قطعا وهو العدم المضاف الى الوجود المطلق وكل ما يكون
عدما مطلقا قوله والعدم المعتبر المضاف الى موضوع انه اراد بالملكة ههنا المفهوم الوجودي وبالعدم السلبة
المطلقة اعتبار استعداد المحل لما يوجد اليه كوزه وذلك مثل ما يقال لنا تصور الاعدام السوق
بتصور ملكاتها فان المراد به ما يعم السلب والايجاب ايضا فلا يلزم حينئذ ان يكون التقابل بين الوجود والعدم
حاصل العدم والملكة بل هو من قبيل السلب والايجاب فقد سبق على ذلك اول الفصل حيث ذكر نسبة الوجود والعدم
تارة الى موضوع يحكى تارة الى نوعي وجنس على طريقة السلب والايجاب لم يعتبر استعداد اصلا بل المعتبر
لا يعتبره ههنا قطعا وبما قررناه اندفع ما قيل من ان ما ذكر من قبيل السلب والايجاب دون العدم
والملكة الذي يصطلح في اطلاقاتهم على ما ذكرنا وهو المشهور عند العموم فكان ينبغي عليه حذر ان يقع
وقوع الغلط على الرغم انه المشهور من غير مزورة ستقف عليها عند المحققين قوله والوجود ليس
زائدا لا منهوم اعم منه ودفع بان كل واحد من مفهوم الممكن العام ومفهوم الجوهر والمفهوم و
نظائرها من المفهومات الشاملة لمراتب الوجودات والموجودات ما اعم من الوجود والايجاب هذه مرجوحات
في نفسها تحكمي احض من مطلق الوجود لانا نقول قد يعلم الاتم بحسب فاته احض اعتبارا عارضا وقد لا
يقطع في كونه اتم بحسب الذات وهو لا يقتضي لزوم كونه احض بالذات لكن يرتفع التحكم
احض من الانسان مع ذلك هو جنس لبعض انواعه منه بحسب الذات فجاز ان يكون شيء من تلك المفهومات
الشاملة للوجود وغيره جنسا او نوعا ان احض منه من حيث انه يمتنع ان يراد به الوجود قوله فلم تقوم الوجود
على نفسه بمعنى ان هذا الامر يستلزم فيه اصلا الا ان الفرض ان الوجود موجود فهو موجود على اعتبار
الوجود موجود بالحقيقة فيكون الوجود جزءا لنفسه وهو باطل قوله ولكن ان اكابرهم لم
يكذبوه وذلك باطل الآن الوجود قائم بذاته كل الموجود وكل ما هو كذلك فهو كائن لكل الموجود اجزاء الخارج
لم يكن العالم بشيء ما بشيء فانا نعلم ان الوجود موجود خارجي فيما لا يتناهي وليس كل الوجود موجودا خارجيا
فلا يكون الوجود موجودا خارجيا قوله ان الوجود ليس بجوهر الخ قد عرفت ان الجوهر ما لا يكون في موضوع
اصلا وقد عرفت ان الوجود في موضوع فلا يكون جوهرا قوله ولا عرض لان العرض ما يكون في موضوع
وليس على صفاته تعالى وقد عرفت ان الوجود ليس كذلك

قوله ان معنى الوجود الخ ممنوع كيف لا يكون الحمل على الشيء خارجا عنه والاستحالة في كون الخارج عن الشيء غير خارج
عنه بمجرد اجزائه بخلاف الحال فجوز فيه ما لم يجز فيه بما مر بل بعضهم لم يكن الحال فيه الا ذكر البعض
وسنتوه ما يا انفقت برفعه هذا مما لا استحالة فيه لان البدن مركب من اجزاء كل واحد منها متصف بالنفس
بدن وكذا البيت وغيره مما تركب من اجزاء غير محدودة ثم ان الدليل سيعوض سيارة المركبات فيقال مثلا
الحيوان بسيط او لو كان مركبا لجزوه اما حيوان لزم او غيره ويسري الكلام الى الجزء قوله الوجود
مفهوم لا مكثر بالفصول اذ موسبيط فيه بحث لان الدليل السابق على تقدير تسليمه انما دل على بساطة الوجود
المطلق على بساطة افراده فجاز ان يكون افراده بسيطة تحقيقا للماهيات بذاتها ولم يكن مركبا
مختلفا للماهيات امابذواتها وبفصولها المنوعة للمتجنس لها وكمون الوجود المطلق بسيطا عارضا لكل الماهيات
المحاولة بالذوات او بالفصول للزم ان لا يكون مختلفا افراده بالفصول على الموضوعات نعم لو ثبت انه
طبيعة نوعية كما مثل به افراده لم يصح تكثر تلك الافراد بالفصول على الموضوعات كما هو مقول
بالتشكيك على افراده فلا يكون طبيعة نوعية لها كما قرره قوله وقوع المفصل على المقدار انه فان المفصل صادق
على المقدار اولا وبالذات لانه متصل في حد ذاته تحلى المقادير ثانيا وبالعرض لا يتحلى المقدار بالمتصل
قوله واما بالاولوية وعدمها واما بالشدة والضعف قيل المعنى العام المقول بالتشكيك يتفاوت
كمه اشتدادا وضعفا امابذواتها او بفصولها وبفصولها وبكل الذوات والفصول تستتبع كالات لذلك العام
بعضها اكثر من بعض فان اراد بالشدة والاولوية كثرة تلك الكالات وبالضعف وعدم الاولوية
قلتها فلا فرق اذ من الشدة والاولوية ولا بين متقابلهما وكذا اراد بكل من الشدة والاولوية
معنى آخر فلا يدل فائدة ويرد على كلامه ما يأتي بذكر في الفرق بادكر في بيان الشقاق من انه
اذا كان متشكلان متشاركان في طبيعة امر وكان ذلك الامر للاول بذاته وللثاني بواسطة كان
الاول اولى به من الثاني فخصوص هذه المغايرة لتزايد الشدة بكثرة الكالات المذكورة وكذا
الاولوية وهي ما ذكر في الشقاق فيتفرع الفرق بينهما وبكمل المتصل مثالا للاولوية وعدمها من حيث
انه للمقدار مرجحة وبياض من غيره ومثالا للمتقدم والمتاخر بعضهم من حيث ان اتصال المقدار سبب
لانفصال البياض عنه يقع على وجوده العلة آه وذلك لان حصول طبق الوجود يتعلق متقدم على حصوله
على طبق الوجود ولا شك ان حصوله كذلك بنحو حصوله لنحو يتبعه العارض لما مال الى ان سر حصول طبق الوجود
لاحد الامرين متقدم على حصوله كذلك فاجوز ان يكون ما ذكر ناكمه وقوعه على وجود الجوهر اولى من وقوعه
على وجود العرض عرضا آخر لاشتداد الاول وضعف الثاني الخ وقد مر ان اللذين لا يتبعهما الوجود

الكتاب بحمد الله تعالى

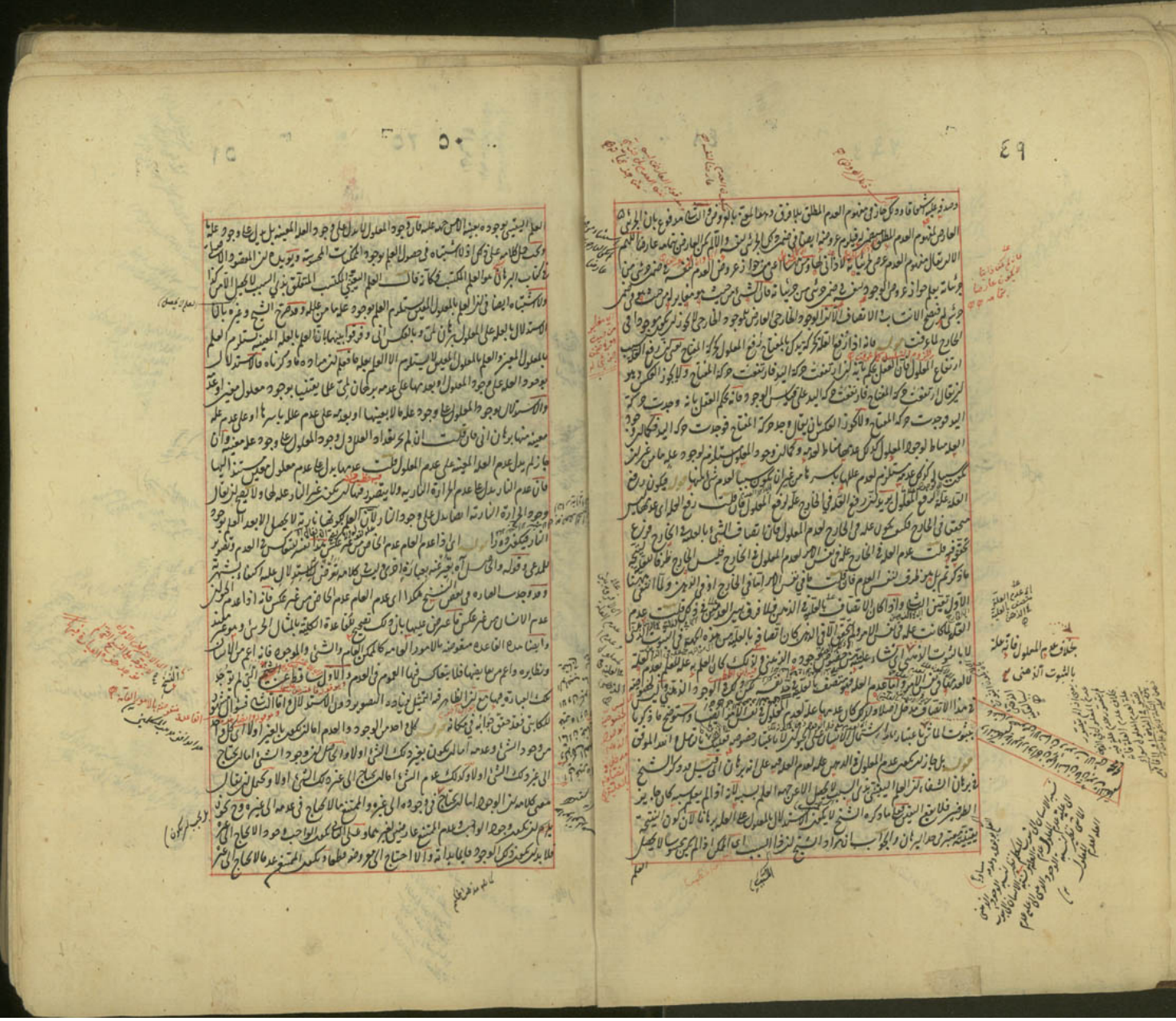

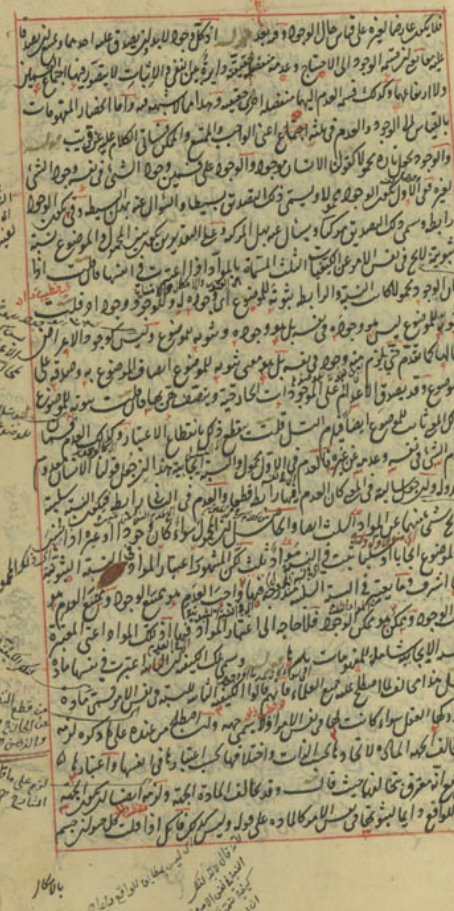

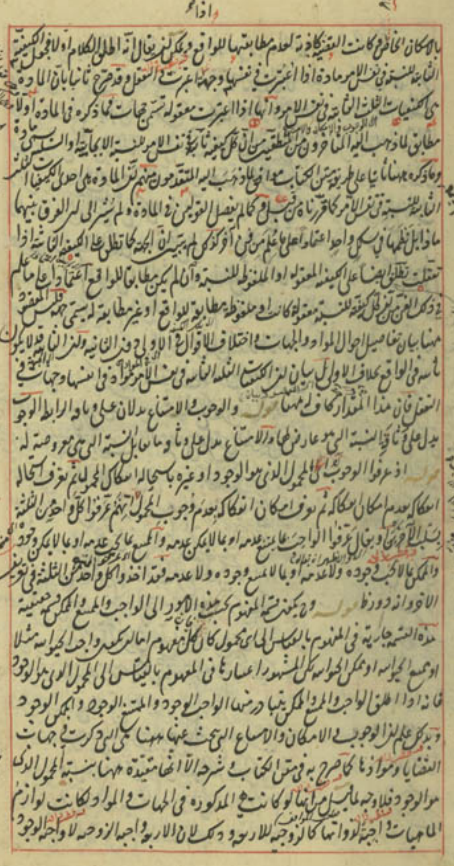

باب اثبات الصانع

لكن الطرف الراجح واجبا وقد فرض انه عدم مساو الى حد الوجوب هذا خلف

قبل عليه لزم للمرجوح من مرجحات امكان ترجحه مع بقائه على امكانه الذاتي وهو محال لزم ان يكون

وكل الرجحان المستند الى الذات مقتضيا للوجوب لكن الراجح واجبا من حيث انه راجح والمرجوح ممتنعا

من حيث انه مرجوح لكن الذات بواسطة ذلك الرجحان مقتضى الوجوب والامتناع والخلف انما يلزم ان

لو اقتضاهما الذات بلا مزاحم والاصل انما اقتضاه الذات بالغ مزاحم غير اقتضائه بوساطة

معادل له فلا خلف ولا محذور واصلا فان كان الذات مع الرجحان المستند اليه مقتضاه

لوجوب الوجود وكان الذات واجبا لامكنا وقد فرضنا ممكنا هذا خلف قلنا الواجب على

مالوم من التعريف هو الذي يجب وجوده اذا السلب ايس غير الصفات لانه غير وهو يجب وجوده وقع

الصفات التي هو هو الرجحان الناشي عن الذات من حيث هي هي لا يلزم ان يكون هو واجبا قبل

كي يقول امانر يكن طرفا للطرف الراجح طرفا الى ذاته من حيث هي او لا فقط ما ذكرتم قلنا

ع مختار امكان الطرف الراجح وعدمه وقع عليه لان المرجح حينئذ المستند الى الذات سبب لامكانه واذا

م يقع علته فلا يجب ولا يترجح فلا يزول الرجحان الذاتي الذي للطرف الراجح قبل الطرف

المرجوح اذا كان كذلك نظرا الى الذات امكن وجوده عنها فكيف وجد المرجوح بها فيمكن

زوال الرجحان الذاتي حينئذ لان امكان ترجح كالمحال قلنا امكان المعلول لا يستلزم امكان

علته فان عدم المعلول الاول يمكن لذاته مع علته وهو مع الواجب وقد فرضنا عدم العلة لعدم المعلول

فتنبه لنا انها هذا ما وقفت عليه المعترض في هذا المقام وفيه بحث لان الذات مع الرجحان مستند

اليه اذا كان مقتضيا للوجود كان الذات مبدأ لاستحالة انفكاك الوجود عنه قطعا وذلك

بالواجب الا ترى ان عبارتك تلك لو استند اليه لذاته لا يقدح في ذلك فلو لم يكن مستند

لكانت قادرة فيه وما قيل لزم الواجب يجب به وجود من غير الصفات التي هي غيره فقد اريد به

يغير الاضافات ايم اذا حاق الذات مبدأ لاستحالة انفكاك الوجود عنه فانما لا يكون كذلك

وهو في حكم ما لا يتصف فيه الى غير اصلا فانه فيما ذكره بعد غير وقد استشكل في هذا المقام

سطوا لقوم بما تقدم وهو لزم قال المحقق العلماء على تقدير الممكن يحتاج الى فاعل بيده الوجود فيكون

ممكنا والكلام على الزم كلام لا يمكن وهو الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر عما

عداه لم يجب لذاته وجود ولا عدم فلم لا يكون لترجح احد حالتي الذات بشرط وجود ذلك او عدمه

فلا يحتاج الى فاعل لوجوده مغايرا لذاته والجواب انه ان قال لا يجاب لا يقتضي الا الامر الموجود

فاصلاف للعين بسبب اختلاف محل الحول لا بسبب اختلاف مفهوم الوجوب الذي هو المادة والجهة فيهما

قال فيصل هذه التتمة غير حاصلة للاقوال هذه التتمة دايرة بين النفي والاثبات فكيف لا يكون حاصرة

لانا نقول ان اريد بقولك فاما ان يكون تحت يجب الوجود دائما مرجحا للترك ولا مع ذلك الدوام بعد اولا

فهذا التقسيم فرقسمان الواجب ومحالي الطرفان مجاذا لا يصح قولك فالاول منهما هو الواجب لذاته

ولنزد بدايته يجب الوجود فقط فاما المريد بقولك فاما ان يكون بحيث متى له الوجود انه بحيث يمتنع

له الوجود ايم من يمتنع له مع ذلك الدوام ايضا او لا فهذا ترجح في هذا التقسيم اعني الذي هو مبادي له

الطرفان فانه يمتنع له الطرفان ايضا فلا يصح قولك والثاني هو الممتنع لذاته والمحال لذاته

فقط وهو خلف ضروري الطرفين فهو القسم الثالث فقط فلا يصح قولك والثالث هو الممكن لذاته وبالجملة المفهوم

اما لا يقتضي لذاته شيئا من طرفي الوجود والعدم او يقتضيهما معا او يقتضي الوجود دون العدم او بالعكس

فالاقسام اربعة بلا مزيد

قوله يمتنع له الوجود في الخارج او لو جاز وجوده في الخارج لم يمتنع اجتماع

النقيضين فيه

قوله يمكن مسايرة لذلك لانه يكون معدوما في الخارج دايما ويكون عدمه حينئذ مستندا

الى ذاته ولا يخفى ما في هذا القول من الركاكة

قوله فيمتنع فرض وجوده في الخارج

قلت لم لا يجوز ان يكون ضروري الوجود قطعا وما ذكر يقتضي جواز

فرض فلا يكون ممتنعا قلت هذا القسم اعني الضروري الطرفين لو كان كذلك لكان ممتنعا

مما يقتضي عدمه فقط لان ما يقتضي رفع الوجود بتلك الجهة يمتنع وجوده

المنع من الاول فوجب عدم اقتضائها هذا خلف فلا يكون ممتنعا

فقط او معدوما بل هو مختلف الذات فتارة يكون موجودا او معدوما فلا يلزم اجتماع

النقيضين فانحصار المفهوم فيما ذكر ممنوع لم لا يجوز ان يكون ما ذكر مشهورة مهملة

محل بان الثبات من بداية العقل ولا يخرج ذلك عن كونه حصرا اعتباريا فان قيل تسلم

الى مجرد مفهوم التتمة وانحصاره بالاستقراء لا يفيد الا ظن ان ما خارج عن مفهوم

حصرا مقطوعا به بلا ريبة وبذلك تتم المقدمة قلت لا نسلم انه لا يفيد الا ظن ان ما خارج

ذلك الطرف الراجح بلا مرجح ولا يلزم مرجح احد الطرفين من غير مرجح

احد المساويين بلا مرجح لو وقع فرضا لكن لم يقع بدليل خارجي وهو ان الواقع الذي لم يتناول حد الوجوب

بلا مرجح يرجع الى حد الوجوب والذي لم يتناول حد الوجوب لم يتناول حد الامتناع

ما ذكرناه من التقسيم المذكور لم يتناول حد الوجوب ولا حد الامتناع

ما ذكرناه الى حد الوجوب فجاز لم يقتض لذاته وجوده اقتضاء لم يبلغ حد الوجوب

مع تحقق وجوده راجحا على عدمه لذاته ويجاز لم يتناول حد الوجوب فجوز لم يوجد من غير احتياج

خان ما تقرر الخ اي الوجود وافاده اياه مطلق فرع لوجوده ولذلك اختار كون وجوده واجبا لوجوده ويرد ان ذاته تعالى
كون الماهية من حيث هي هيه لوجودها ولغيرها كما سيأتي فلم يتحقق ذلك السؤال اذ لا بد لوجود الممكن من فاعل
موجود اذ لا ليتصور ايجاده اياه فهو مغاير لماهيته وليس غيرها عدما ولا وجودا بل امرا موثرا في وجود
ومعطيا اياه فهو مرجح زائد على الواجب كون الماهية من حيث هي فاعلة لوجودها بامر يرشد طليزمه في الممكن
يجوز كون الماهية فاعلة لوجودها بامر غير مستند الى ماهيته من حيث هي واذا كان كذلك واجيب على قياس عارضت
قوله ورجحانه على الطرف الاخر موقوف على انتفاء رجحان دليل الطرف الاخر وذلك لان احد الرجحانين اعني
الطرفين مناف لرجحان الطرف الاخر قطعا كما في كفتي الميزان مثلا فلا يتصف المحل بهما معا وانما يكون احدهما مستندا
الى الذات الا فالى الغير فان تعدد الفاعل لا يجوز اجتماع المنافيين قوله وليس لقائل ان يقول نسلم انه يجوز رجحان
احد الطرفين على الآخر لذاته الى حد لا ينتهي الى الوجوب لكن لم لا يجوز رجحان عارض في وقوع ذلك الطرف فيجب
لئلا يلزم المحذور ومن يجوز ان احد طرفي الممكن احالة اذ من شان سبب الملاحة الوجوب الا الامتناع يجوز
وقوع ذلك الطرف الراجح بلا موقف على امر خارج عن ذاته فيلزم انسداد باب اثبات الصانع
كما مر مرة وحي قد بينا امتناع ذلك على تقدير جواز وقوعه بان يقال الطرف الراجح بذلك الرجحان وحده
اذا وجب وقوعه فاما ان يسع وقوع الطرف المرجوح معه او لا يسع وقوع الطرف الراجح وذلك الرجحان
داخلا في حد الوجوب لامتناع وهو خلاف المفروض والاسع به وقوع الطرف المرجوح فلا يمكن ان يكون
وقوعه سببا يرجح به على الطرف الراجح لذاته لما عرفت مع وقوع ذلك السبب لا يكمل الطرف الراجح وقتا
بل لا يخرج وقوعه قطعا فلا يكمل وقوعه مع وقوع ذلك الرجحان بل منضما الى عدم سبب الطرف المرجوح
وهو امر خارج عن ذات المحل فيحتاج احد طرفي الراجح على الآخر لذاته الى فرض يحتاج الى امر خارج عن
ذاته وهو المطلوب بان يكون سبب ايضا وذلك الرجحان المرجح الطرف الراجح كان وجوبا لا رجحانا
غير منته اليه والمفروض انه يكمل ذلك السبب وقوعه تارة وعدم وقوعه تارة فان كان وقوعه غير مرجح ذلك
الرجحان لزم ترجح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح ولزم ان يكون وقوعه امرا اتفاقيا لوجود في الزمان
الآخر لكم فرضه غير مرجح ورجحانه وقد فرضناه كذلك هذا خلف قوله لانا نقول لسان المطلق لزكان
وجود الواجب جزء ذاته قبل الزمن قالوا الجزء وجود غير ذاته يزعمون ان له ذاتا ليس بموجود
قد عرض على الوجود في الخارج وهذا ذات شيء الوجود في الخارج عرض في المثل الوجود المطلق عرض العوض
القائم لا فراده وهذا من الكلام بمعزل بعيد جوابا انا لم نرد بما ذكرنا انه يلزم على كل تقدير ما هو سبب
بطلان الرجحان الذي ذكره بل اردنا ابطال ما قالوا من ان الواجب جزء ذاته وذلك لان

على تقدير كون المطلق وجوده لان الوجود المطلق المشترك ليس جزء ذاته عدم بل الكون ذلك اصلا قوله
وهو المراد من قولهم لو تعدد وجوده يفتقر كل واحد الى ما به الامتياز فيلزم ان يكون وجوده غير وجود
ما يكون ممتنعة غالبة بالنسبة الى الوجود فيكون وجوده الى المطلق ايدا على ما هو الى وجوده الخاص
عليه فيكون المطلق وجودا آه يلزم ان يكون موجودا لوجود جزء ذاته فيحتاج الى محل ايضا فيلزم ان يكون
باقيا يلزم ان يكون وجوده زيدا فيلزم ان يكون وجوده مع انه يلزم ان يكون الخاص الذي هو وجوده
وجوده تبعا لكون المطلق وجوده والمطلق وجوده الخاص لكان الخاص في اجتماع وجوده خاصة
وجوده مطلقا شيئا واحدا فان الجسم مثلا اذا اتصف بوصف ما يصير ذلك الوصف مطلقا ساريا في جسمية
فعلما قد يلزم مع ذلك ان يكون ايضا متحيزا لان كل مطلق وجود فهو زيادة وجوده على ماهيته
ان زيادة وجوده المطلق على ماهيته انما هو لوجود غير ذاته وجوده الخاص فلا يلزم
من فضاء الوجود الخاص الوجود الى المطلق فضاء ذات المحل الوجود الخاص الا المطلق
بل هو قايم لذاته مستغن عما عداه وانما جاز احلاف الوجودات الخاصة على الاشتراك وعدة
اشياء بالماهيات ولم يكن كذلك في هذا العارض الذي هو الوجود المطلق فوجوده
الخاص يقتضي لذاته الوجود المطلق لعدم انفكاك الوجود الخاص عن المطلق
لكن هذا وقد فرض على ذلك ان الوجود الخاص الواجبي لا يقتضي الوجود المطلق الخارجي فالا
يتحقق وجود لعدم تحقق المحل الذي يتصور فيه الوجود الخاص الواجبي غير وجود الوجود
المحل الذي يتصور فيه الوجود الخاص الواجبي فالوجود المطلق الخارجي لا يقتضي الوجود
مستغن في الخارج مع اقتضائه الوجود المطلق والممكن ليس كذلك فافترقا قوله دون المحل
في معمول واحد قيد المعقول الواحد كون ذينك ممكنا كان فيهما مع الحاجة ايضا لان المعلول
الواحد يمتنع ان يكون واجبا بالغير ما لم اذا وجب آه واظهر من هذا التعليل ان يقال لو وجب
وجب بالغير امتنع بالغير مع وجب ان يكون موجودا ومعدوما في حالة واحدة وهو محال
افتقر ظهور الممكن عن احد المتساويين الى ظهور مطلق الخ يتصف شيء منها اصلا وذلك لان
الامكان لازم لذاته فلا يخلو عنه مطلقا مع امتناع تحقق احد الباقيين ايضا لانه لا يخلو

والوجود والممكن يصدق عليها بمعنى الوجود والعدم ... ومدرج التسلسل انما يلزم اذا لم يقف الى ما يكون اعتبارا
موجودا فاذا لم يكن موجودا ... وجود وجميع افراده كما ذكره آنفا والصفات ... لكن يجاب بان كون وجوب الوجود
مشافيه ... الوجود والوجود ... وصف وكذا يقال ... اذا كان موجودا فانما لا يجاب ... يكون ممكنا لانه ممنوع فيقال لم لا يجوز
الوجوب ... بل ... وجوب الواجب ... ومعروض الواجب ... ذاته لانه عرض ذاته ... هو ممكن ... هو ممنوع ... وهو وجوب
غير الوجوب لوازمه وقد مر ... الكلام في الوجوب الذي هو كيفية نسبية الوجود الى الذات كما مر فيكون تماما خرا
عن النسبة السابقة فلا معنى ... كونه عينها ... للازمة اذا كان ... هذه الكيفية ممكنا كان ... هذه المنسوبة جايز
الزوال ... عليه بان هذه الملازمة بينية ... انها لا تبطل ... اصلا فان ... كون الشيء ممكنا هو كونه بحيث يجوز
الى ذاته ... استلزام الشيء لغيره ... ما ذكر ... ذكره ... الجملة على الذات ... مع الوجوب ... تستلزم الزوال
لوجوب ... الخ الذات ... بالذات ... الامكان ... جواز ... الى ذاته ... نظر الى ... انها لان ... وجوبها بالغير الذي
يزول ... جاز زوال الكيفي الذاتي الممكن ... لا يلزم ... من فرض ... نظرا الى ذاته ... فرض ... زوال الكيفية
... وهو امكان ... الواجب ... وجوبه ... لان ... يشارك ... في ... يلزمه ... الكيفية ... لا يكون ... ذاته ... على ما
يكون ... الامتناع ... الذات ... والذي ... فلان ... منع ... الملازمة ... ممنوع ... ذا زوال الوجوب ... زوال
علته مع ... يكون ... الذات ... المستلزم ... الحكم ... فهو ... نحكما ... ذاته ... زوال ... زوال
اجتماع ذه ... فانت ... بجواز ... الى ذاته ... نظرا الى ذاته ... ملازمة بينية ... انها لا يمنع
عليها ... في ... الكلام ... يلزم ... زوال الوجوب ... زوال ... ذكر ... الواجب ... على ما
لو كان ... الاستلزام ... زوال ... ذكر ... الواجب ... على ... جواز ... ذاته ... زوال ... ذكر
ذاته ... وسكن ... الاستلزام ... الصفات ... الواجب ... الامكان ... التحقيق ... يلزم ... منها ... الوجوب ... في ... منها ... يستلزم ... عدم ... بطلان
الواجب ... الملزوم ... نقائه ... بالامكان ... قال ... الصفات ... قد ... سكت ... عن ... جميع ... مع ... الصفات ... الوجودات ... بحاجة ... نقل ... الى ... الحمل
في ... الخارج ... الصفات ... كذا ... بعده ... كونه ... موجودا ... الحكم ... الامكان ... ممكنا ... وجوده ... تستلزم ... وكل ... الخارج ... الواجب ... وجوده ... الوجوب
الموجوده ... واستلزام ... عدم ... الشيء ... بعده ... كونه ... موجودا ... الحكم ... الامكان ... في ... الحكم ... ما ... ولا ... يصدق ... وجوده ... اذ ... لا يلزم
لنفر ... عدم ... الزمان ... بعد ... وجوده ... يستلزم ... حالا ... كان ... موضوعه ... مع ... انه ... لا يجاب ... في ... امكان ... عدم ... ما ... لا ... يصدق ... وجوبا ... وجوده
فيلزم ... حدا ... اذا ... قلت ... الواجب ... الحكم ... يمنع ... عدمها ... وجوديه ... الشرائط ... والامكان ... كما ... وهو ... لا يستلزم ... استلزام
عدمه ... لمحال ... فحين ... الاول ... هو ... المطلوب ... الذي ... عدمه ... مطلقا ... يسلم ... ولكن ... الخ ... صفاته ... وعدم ... ممتنعة ... ولم يلزم
ولم يلزم ... عدمه ... بشرط ... كونه ... وجوديا ... يسلم ... بسلبه ... والحكم ... بكل ... ما ... الامكان ... في ... الحكم ... كما ... وهو ... فرد ... الامكان ... كل
ايضا ... لم يستلزم ... الوجوب ... ذاته ... لوازم ... الواجب ... ولا ... بكل ... لم ... عدم ... اللازم ... ملزوم ... لعدم ... الملزوم ... فامكان ... عدم

الوجوب

الوجوب ... بمعنى ... ما ... الامكان ... عدم ... الواجب ... وجوده ... لم ... امكان ... الملزوم ... ملزوم ... للامكان ... لازمه ... وامكان ... الواجب
محال ... امكان ... عدم ... الوجوب ... يضاهيه ... فلا ... يكون ... الوجوب ... وجودا ... وهو ... الخلف ... لا ... نسلك ... هذه ... الضنة ... من ... حيث
من ... سواء ... كان ... وجوبه ... او ... عدمه ... لازمه ... لذات ... الواجب ... فلا ... كون ... عدمه ... ممكنا ... لما ... الامكان ... الواجب ... فلا ... يلزم ... الاستدلال
وايضا ... في ... استلزام ... امكان ... المذكور ... للامكان ... الملازم ... كلام ... فان ... عدم ... المعلول ... الاول ... لم ... يكن ... ممكنا ... ولا ... لازما ... عدم ... علته ... الواجب

رفع لذاته ... مرفوعة ... عدم ... المعلول ... على ... المعلول ... بوجوب ... الوجود ... قطعا ... اما ... العدم ... ما ... بوجود ... قطعا ... لان
الاجماع ... ما ... خوذ ... بالذات ... من ... وجود ... العلة ... وعدم ... على ... وجود ... المعلول ... اما ... السلم ... ما ... بوجوب ... فلان ... السلم ... ما ... لم
يوجد ... اما ... لذاته ... او ... لغيره ... لم ... بوجوب ... وجوب ... العلة ... متقدم ... على ... وجود ... ما ... بوجوب ... العلة ... متقدم ... على ... وجود
... وجود ... المعلول ... ثبت ... سابق ... فسل ... لكم ... متقدم ... العلة ... بما ذكرتم ... انما ... يصح ... في ... لوازم ... الوجود ... دون ... لوازم ... الماهية
... الوجوب ... من ... ازم ... الماهية ... فلا ... يتوقف ... على ... وجود ... بل ... يجاز ... وجوده ... وهو ... ساقط ... لان ... المتوقف ... على ... الوجود ... موجود
... الخارج ... في ... يسع ... كونه ... لازما ... للماهية ... والا ... كانت ... الماهية ... الذهن ... ممتنع ... موجودا ... خارجا ... وهو ... باطل ... لان
الوجود ... الماهية ... والا ... كانت ... الماهية ... الذهن ... حيث ... طرح ... وجود ... الوجوب ... كما ... كون ... الماهية ... حيث ... موجودة ... ذهنا
... الخارج ... فانتفى ... ونفرد ... موجودة ... نفرد ... سواء ... كان ... صفة ... لها ... او ... لا ... تمام ... مر ... ترتب ... في ... بطلانه ... احد ... وكلاهما ... ممنوع
الوجود ... على ... نفسه ... فقط ... واما ... ثبوت ... وجوب ... آخر ... فلما ... جماع ... المثبتين ... وادلته ... الى ... لم ... الوجوب ... الثاني ... لا ... يكون ... وجوبا
للواجب ... في ... كان ... فعله ... واجبا ... بذلك ... الآفة ... ولم ... يكن ... على ... الوجوب ... غير ... الذات ... يلزم ... جواز ... امكان ... ك
الوجوب ... غير ... الذات ... ما ... ذا ... نظر ... الى ... الذات ... قطع ... نظر ... عن ... وجود ... كل ... الغير ... جاز ... انفكاكه ... عنه ... فيلزم ... امكان ... ما ... يكون
مركبة ... كل ... الغير ... لو ... لزم ... كون ... موجودا ... في ... الخارج ... آلهة ... لا ... يلزمه ... الدور ... من ... وجوب ... على ... الذات ... وبين ... شيء ... الآن
... كل ... الغير ... لآلة ... لم ... يكون ... موجودا ... في ... الخارج ... آلهة ... موجودة ... في ... الخارج ... موجود ... كل ... الغير ... انما ... الذات ... الذات
فلزم ... تقدم ... الذات ... بالوجوب ... الوجود ... على ... كل ... الغير ... المتقدم ... على ... الوجوب ... بعينه ... المذكور ... وانما ... غير ... الذات
فلزم ... جواز ... الانفكاك ... لا ... يتسلسل ... جواز ... لم ... يكون ... متصفا ... عدم ... ما ... آنفا ... عدم ... وما ... في ... الخارج
... ما ... حال ... لم ... يلزم ... من ... ارتفاع ... لم ... يتصف ... بوجوده ... لم ... يستحيل ... ارتفاع ... المتصفين ... بالصدق ... بان ... لا ... يصدق ... شيء
منها ... فصل ... لا ... يلزم ... ارتفاع ... جميعها ... بحيث ... لا ... يكون ... شيء ... منها ... موجودا ... اخار ... جيا ... فانتفى ... المفهوم
الا ... بتاريس ... وسلبه ... يقتضي ... قطعا ... لا ... وجود ... شيء ... منها ... اصلا ... فسل ... قد ... تقرر ... في ... مباحث ... التقابل ... ان
العدمين ... لا ... تقابل ... بينهما ... وان ... اقتضاء ... بينهما ... وجودا ... وعدما ... كما ... اقتضاء ... المتقابلين ... وجودي
فقط ... السلب ... والايجاب ... العدم ... والملكة ... ان ... اقتضاء ... فقط ... ثم ... بين ... السلب ... والايجاب ... فعلم ... انه ... لا ... بد ... في ... التقابل ... من ... قبول

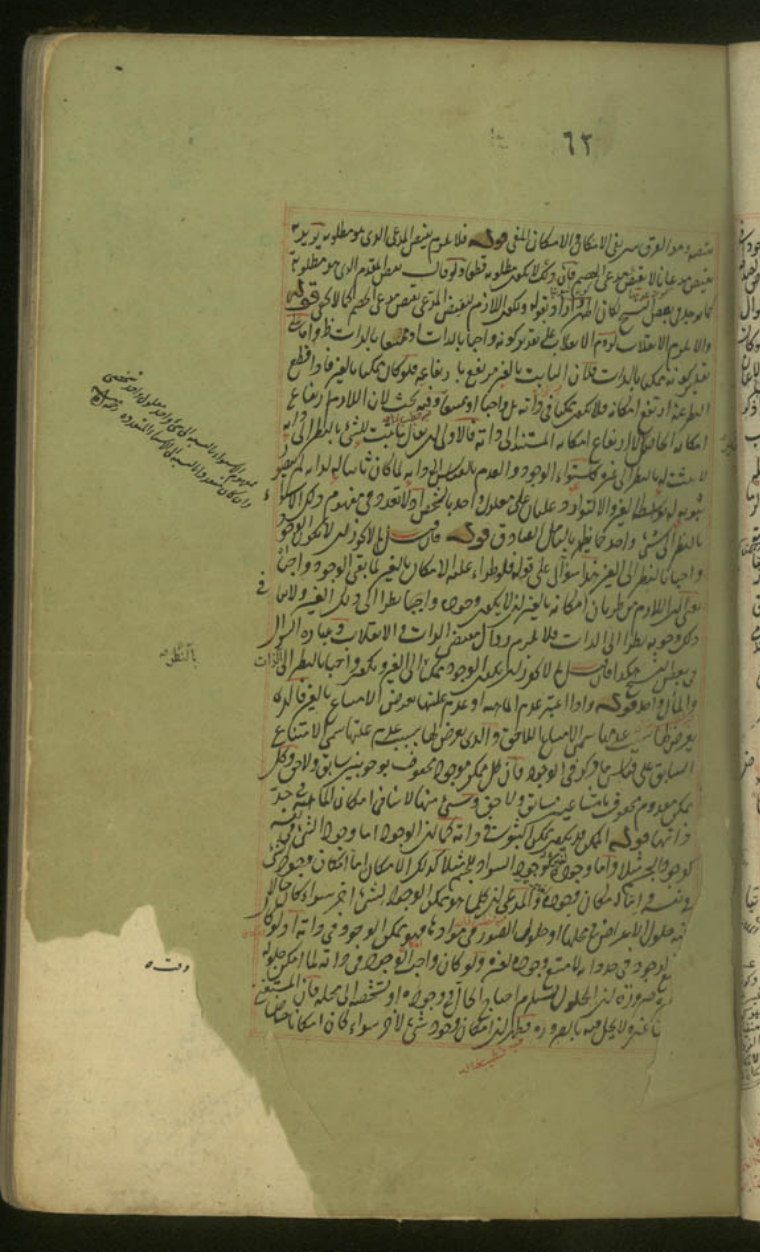

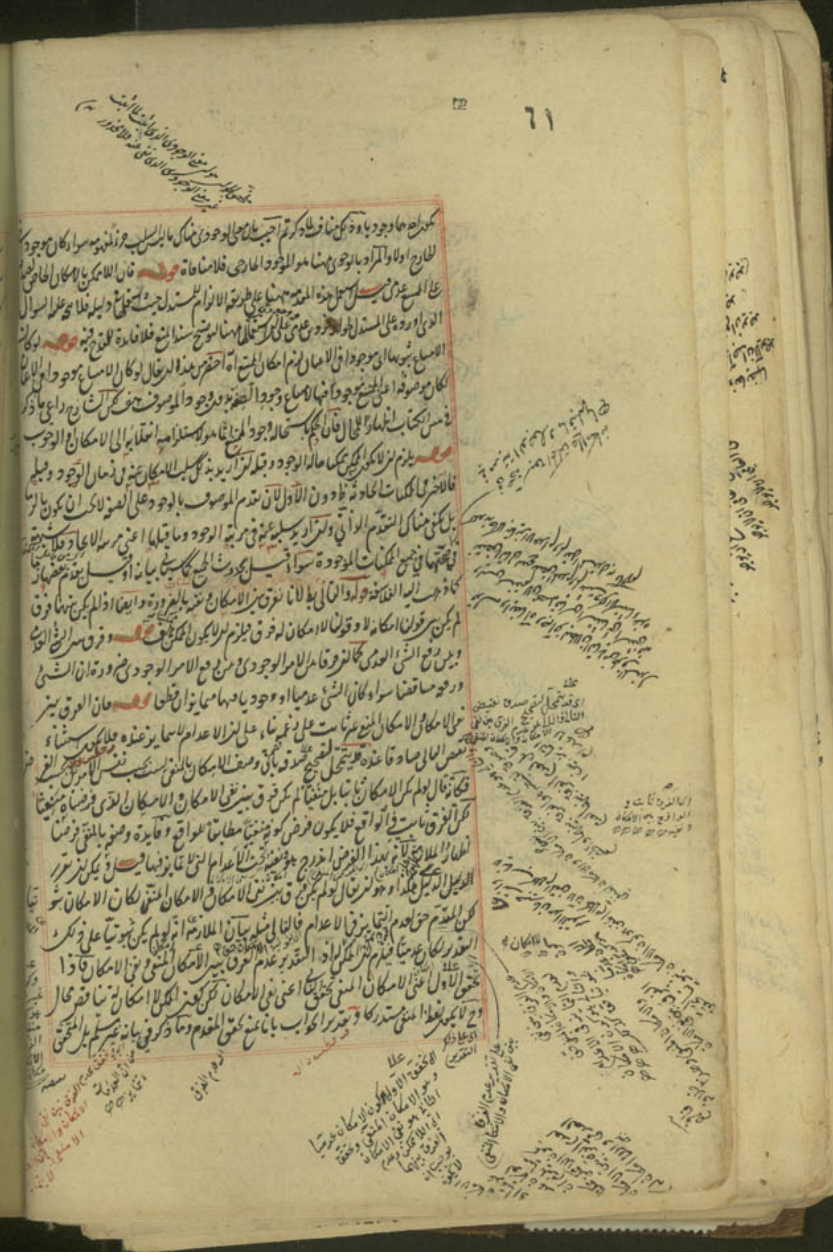

او لحقها عارض يمنعه فرع الامكان وجوده في نفسه اعني الحكاء الخاص قوله والا لخرج عن كونه الوجود شيء آخر
ان لا يكون ملحوظا في غيره او حلول الامر المعروض موصوفا بها لانها جواهر لا تحلول لها فوجب ان تكون موجودة
فحاصله فلو لم يكن علة الافتقار الامكان فاما علة الافتقار عند نقرر الامكان لا تكون الا علة الوجود
المعلول يستلزم العلم بوجود العلة ليس كذلك فانا نعلم سقف ما ونعلم انه سيوجد علة ما لكن لا نعلم شيئا
العلم بوجود المعلول لا يستلزم العلم بوجود علة معينة بل وجود علة ما سقف ما وكذلك نعلم ان كل ممكن
ظاهر البطلان وكونها معلولة لعلة واجبة سابقة العلم بالافتقار يخرج العلم بالامكان عن كونه علما بالافتقار
البداهة تشهد بان افتقار الممكن الى امكانه او لحدوثه على معنى علة الافتقار ليست خارجة عنهما فلا
استلزام العلم بالامكان حد العلم بالافتقار علم انه العلة والمراد بشيء مبهم فاعلم انه استقلالا ولا
جزاء والشرط قوله للناقد مقصود وجود الحادث هذا الدليل انما يدل على نفي الحدوث ليس على لانا نفرض مقصودنا وجود في بعض
السبح واما الدليل الاول فيدل على نفي الكل كما يتبين قوله اجيب بان الامكان نفس ماهية الممكن رد
وذلك بان الامكان ليس نفس الوجود فان الوجود متمم الى آخره وكل ممكن فيتأخر عنه بالوجود لان موضوعه ليس الوجود والى
الماهية فيتأخر عنها ثم قال لانا نقول الامكان متأخر فلن نعلل على الوجود لانا في اخارج اذ الحق للامكان
الا في العقل علا تم الكلام لانا نقول الحدوث ايضا اعتباري مثله فما يرد على احدهما يرد على الآخر
اقول الامكان متأخر عن الماهية منشأ ومن مفهوم الوجود ايضا لكونه بعينه نسبة بينهما كحركة السير متأخرا
على كفر الماهية موجودة وظهرا يتوقف الماهية ووجودها بالامكان فصل ايضا فانها بالوجود واما الحدوث
فلا يتوقف به الماهية ولا وجودها الا الحال كونها موجودة ولا شك في انه بعد الانية واضح ثم نقول
اوجد فوضت وبذلك تم المطلوب سواء فلت بتأخره عن الوجود ايضا او لا بس كل من فرضة الحدوث
كمثل الماهية الشيء الذي لم يوجد لكان حدوثه وجوده قبل ما يلزم من تأخره عن وجوده للماهية اي كونها موجودة
بل عن الماهية ومفهوم الوجود لكان الامكان بهذه الامكان لزم ان يكون المعدوم حال عدمه حادثا
كما كان ممكنا فاذا انكشف عاقبة رناه بين كل من استلزام الوجود الى الآخر بالسلوم الآخر
الامكان من مفهوم الوجود مطلقا او مقيدا بما هو جنسه لا نفس الماهية بالوجود اعني كونها
موجودة وبذلك يحل الجواب الوارد لكن الجواب ضعيف الثمرة الى آخره وكذلك الامكان انضماما قوله
والمراد الممكن للاستلزام ترجح المرجوح بلا سبب يقتضيه يلزم الترجح بلا مرجح
كذا ذكر امكانا ايضا يلزم مرجوحية استحالة امكان المال والا لكان حال قوله لم يلزم مرجوحه الطرف

الاول لما تقدم ظهر هذا الجواب وفي ما تعلق من الاعتراضات ستوفي قولا بعد هذا بعضها بعيد
اقول وفي نفي السبب انما يتم سببا اولى اذ الحال في السبب فاما اذا لم يقتض ذات السبب قطع النظر عن
وقوعها او لولوية السبب كان كل واحد من طرفي الممكن اولى في زمان واحد اذ لا بد من احتياجها الى سبب وقد فرض
ترجح تعذر جاز ان لا يقع بسبب الطرف المرجوح اذ لعل المرجوح اولى فلا يزول الا لولوية والمستند
الى الذات ايضا ليس كذلك فانه كما جاز ان تتخلف عن الممكن واجبة بالذات كالعلة الاولى والموجود
الممكنة المستندة اليها جاز ان يكون علة الممكن مستندة بالذات كعدم العلة الاولى او عدم حلول الحادث عدم العلة علة
لعدم المعلول كما مر فلم لا يجوز ان الطرف المرجوح اذا كان كذلك لم يكن بسبب قط فما سبب كان او مستند
فيوقف على اولوية المرجح عاد الكلام في عدم السبب فلا يكون مستندا الى الذات حدها والمقدر خلاف ولا يخفى
ايضا ما قيل ان لم يجز كون الذات مبدأ للاولوية لا مبدأ لوجوبها خلاف والحاصل ان
نفي الكلام على ان الاولوية اما حاصلة لكن لم يكن نظرا الى ذاته فلا يتم ان يكون على تأثيرها ومبدأ الوجود بها والمقصود
في هذه الاولوية دفع توهم دور وقوع الممكن نظرا الى ذاته ليس علة لصلاح الى غيره والمانع لكن لا ينفي ذاته
حصول الاولوية لاحد طرفيه على غيره فلا سلمنا به غير ان الكلام مع هذا الاستحقاق وبه دونه يحتاج في ترجيحه الى
غيره وبه يندفع الاستدلال بوجوده على وجود الصانع قوله ولا يكفي العلم بالرجحان الكافي الخ اقول
الكلام في حال نفس الاولوية الخارجي اي الحاصلة خارج الممكن وذا حال واحد قوله فيحتاج الى مرجح
قد يمنع الاحتياج الى مرجح لم لا يكفي وقوع الطرف الراجح وجوبا بالنظر الى الحاصل من كل العلة الخارجة وليس هذا
مثل ما ذكر انما الممكن قوله وقوع احد المتساويين بلا مرجح قوله فاما ولا مرجح الخ اقول لم نقل بوقوع
الممكن الماهية الا بمرجح بين وجودها او العدم بل قلنا بوجوب وقوع احدهما بالوجود او العدم الذي تعلق به المرجح
والعدم الخارجي فاختصاص احدهما بالوجود او العدم لا يكفي في وجوب وقوعه فلو توقف ترجح احد المتساويين على
الآخر على مرجح لم يوجد الا فرض كذلك فيلزم التسلسل او الدور قوله فان قيل الخ اقول ما ذكرته انما يتم
في العلة التامة والكلام في العلة المفيدة للاولوية لا يكفي تمامها جواز خصوص الاولوية بعض ما ذكر
عليه المعلول قوله جاز وقوع الطرف الاولى الخ اقول ذكرنا ان حصول الاولوية الوجود ما سبق
مما صرف عليه مجموع ذلك مع عدم الاولوية لا يحصل الاحصول جميع ما يتوقف
عليه مع الاولوية او تعذر ذلك مع عدم الاولوية في وقت فمن اخر لزم ترجح احد المتساويين
على الآخر بلا مرجح اذ فرضنا ترجيح الوقت غير ذلك الاولوية قوله وهذا الوجوب ما لم يجب لم يوجد فيقال
فيصير ممتنعا بالغير قد تبين ان الممكن على وجوده موقوف على معدوم يكون ممتنعا بالغير

سبق لغيره الوجوب بالغير والامتناع بالغير فيتسلسل واجب بالسبق الوجوب على الوجود وذاتي وبالسبق العدم على الوجود زماني فيلزم على الاول وجوب الثاني زمانا الوجود وجب الامتناع الثاني زمانا العدم فلا اجتماع وهذا الوجوب ينزع ايضا بما مر من ان المركب من ذات وصفة بالوجوب الذي هو صفة بثبوته بل لوجوب السابق حال العلة اصل وجود المعلول قوله وجوب اللاحق اعني الوجوب اللاحق فقارنه جواز العدم مرد عليه بان قولنا الواجب لذاته موجود وصفته فقوله لاتي فقارنه جواز العدم هنا وجوب لاحق مع انه لا فقارنه جواز العدم والجواب ان المراد الوجوب اللاتي تحقيقا او المفتقر بيان لنزر الوجوب اللاحق لا تاتي الامكان الذاتي بل الممكن مع وجوب اللاحق على طبق ما فقارنه جواز العدم نظرا الى الذات واذا لم يتاتى الوجوب اللاحق الامكان الذاتي بل فقارنه كان الوجوب السابق اولى بذلك قوله لانه يمكن عنها عند فرض عدم العلة الامتناع ان يقال عند فرض عدم الماهية وما وكرها نسب سبان عدم نزوم الوجوب السابق والوجوب العلة على علة الوجوب وان علما ماهية رجع الجواب ما ذكرنا قوله الامكان اما كل بعضه بالسبة هذه العبارة يوهم الاشراك المعنوي في الجزئي لان الاشراك يقتضي استعداد والنظر للانسان فان الاستعداد اتي يوجد للاعراض فانه يوجد في الجسم واعلم ان الاستعداد العام بالنظر مثلا واسباب الياسي لاستعداد الانسان آه اذا نسب الانسان بسبب امكان فان النظر الامكان الوقوعي قارن الممكن لذاته المقتضي للاستعداد والبعد والقرب حقيقة والا فما وصف الممكن للتقوه وانتهاء الى الغاية بذلك فرق آخر بين الامكان الاستعدادي والامكان الذاتي ومنهم فصل اللام الاستعدادي فقال اذا كان الجزء الممكن من شانه ان ينزل فيه صورة ما ومن عرض موانع تمنع من حصولها ذكر الجزء الممكن فيه وشرائط سوف تحصل فيه الحصول فيها صحت ان يقال ممكن الحصول وحصول الممكن الشرائط حاصل ذكر الجزء الممكن فيه لوجود ذكر الحال فيه وذكر الممكن يعني استعداد او القبول اللازم لوكر الاستعداد يسمى امكانا استعداديا والقرب البعد اضافيان قد يستان لذكر الاستعداد والذي يعرض متوقع الكون والابد للاستعداد من مادة لانه تدرج يتخلل تلك الضعف الى القوة ومن البعد الى القرب وكل تدريجي حادث وكل حادث لابد له من مادة وكل حادث مركب فكل استعداد الذاتي المركبات والشرائط جعل الاستعداد منها والا فيزم المركبات ان جعل لم يكن له بعد ويجوز ان يكون تشغيلا الاحصار وما ذكرناه ابرق قوله ما كان لزكاح عرضي غيره او بالعدم فتقدم بالزمان سبوقا فانيا او بالعدم فموجود الشكل لزكاح العدم على الوجود وسبق لا يجامع فنقول ان السابق ومطلق السبق زماني فالزيد بكل الوجود وسبوقا بالغير كونه بسبوق فانيا هذا السبق فلابد لزكاح سبوقا بالعدم ايضا لتقوم طرفان فلا حادث

انسان وبانيا ذكر ممكن سبوق بالعدم سبوقا بالغير قطعا لان القديم موجود وهو سابق عليه ذكر الممكن وكذا الممكن سبوقا بالعدم سبوقا بالغير قطعا لان المعدوم لا يتاخر عن الموجود بالعدم فانا نعلم قطعا ان المعلول القديم كالباب الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لازما يتا

السبوق الاول الحادث فانا نعلم قطعا ان المعلول القديم كالباب الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لازما يتا ليس حدوثه لذاته لكونه سبوقا بالغير موجودا بسبوقا بالذات دون الغير الذي هو الحادث الزماني وكان الزمان ان الحادث الزماني للعدم لاعدم الاول قوله وبسبق المعلول الموجب ان المؤثر المتكلم معلوله كالعلة الفاعلية التامة بشرائط الفاعل وارتفاع موانعه قوله وهو كون الشيء بحيث يجب الشيء آخر وهو لا يكون موجودا موجبا له هذا الذي ذكره هو توضيح الكلية ان حقيقة السبق نهو ما يلزم هذا المعنى اعني الترتب العقلي الذي بين الواحد والاثنين مثلا فان العقل يحكم بان الواحد مالم يتم الوجود لم يوجد الاثنان قطعا وكذا حكم ايضا بحكم كلي فيما نحن فيه وتركنا ذلك المكان تو خوان معاني الزمان كذا السبق بالذات المشترك بين السبق بالعلية السبق بالطبع هو الترتب العقلي بين المتاخر اليه والمحتاج المجوز للاستقلال العاد واحد على المحتاج والاعلى الترتب العلة الناقصة بسيط الصادر عن المركب الوجود ان كانت العلة الناقصة علة الجزء الاول من المعلول فالمعلول متاخر عن العلة الناقصة بالطبع وان كانت علة الجزء الثاني منه فالمعلول متاخر عن العلة الناقصة بالطبع وان كانت علة الجزء الثالث منه فالمعلول متاخر عن العلة الناقصة بالطبع وهكذا الى ان ينتهي الى الجزء الاخير من المعلول فانه متاخر عن العلة الناقصة بالطبع وان كانت العلة الناقصة علة لمجموع المعلول فالمعلول متاخر عن العلة الناقصة بالطبع وان كانت العلة التامة هي المادة والصورة سواء كان مثل علة ناقصة كما في المركب الصادر عن الصانع او الاقتضاء كما في المركب الصادر عن المختار فالمعلول متاخر عن العلة التامة بالطبع وان كانت العلة التامة هي الفاعل بالارادة والصورة فالمعلول متاخر عن العلة التامة بالطبع وان كانت العلة التامة هي الفاعل بالطبع والصورة فالمعلول متاخر عن العلة التامة بالطبع وان كانت العلة التامة هي الفاعل بالطبع والصورة فالمعلول متاخر عن العلة التامة بالطبع

علة من عللها على حدة المنفع وقس على هذا سائر نظائره على الاشد قوله والمعية المشكوك موجودة بكون الشئ محتاجا
الى الآخر في حكمه لا يكفي الاكتفاء بمجرد احتياج الشئ هذا مرة وجاعل قائلا ان الفتدائ اعني نزل كون الآخر محتاجا الى
وكون الشئ واحد مطلقا في مفهوم السبق بالذات لو كان كما تقولون في ابطال الدور لو احتاج كل منهما الى الآخر لم يوجد سبق
كل منهما على صاحبه ولو غير الفتدائ في مفهوم السبق لم يرفع هذا الكلام نعم يسترد كل منهما التوقف عليه قوله
فاقسام السبق هذا الخ هذه الخمسة على تزايد بحسب المعنى فانه قد يكون حاصلا في الشرف اصلا والزيادة
مع التأخر حدوثا بمدة ما وقد تعتبر زمنية مان زيادة الفضل والشرف بحسب ما في المجالس غالبا ويلزم منه ان يكون
مع السبق الزمني اجمالا السبق الرتبي الحسي فلا يكون قسما برأسه قوله اذ يحصل اجزاء الزمان بسبب على الحضر
الكل يسلم موجوده لها على الجزم الاجماع والمعاينة وهي في الحقيقة فلا يكون جعل بعضها معلولا لاولى من العكس فلا علية
ولا معلولية بينها بحسب الماهية لا يضا لان الزمان متصل واحد فلا يكون اجزاؤه الا موجودة واما
نفي السبق بالطبع فلان كل واحد من العالم الناقص للوجود ناقص في الماهية وان لا تقل اعني عدم الاجماع
بل لا نسلم كون بعضها علة معدة للبعض فلا يجامعه كالامس واليوم قوله لكن امس يسمى زمانا زايدا على السابق بل متنازا
هو مثل السابق وقد مر هذا السبق لم يعرض لغير اجزاء الزمان كما ان السبق والمتاخر ليسا من عوارض
لا اجزاء الزمان لم يصح ان يقال يجاورها وذكر ان السبق والمتاخر هنا المتاخر ليسا من عوارض الزمان
وعروضها له بوسطة نهاية بوجه ما بوجه ما لا اجزاء الزمان والا بالذات لم يعرض بالعرض كما ذكر قبل
وجود زيد متقدم على وجود عمرو لجواز ان يقال عادت انه متقدم على ظلم جب بان وجود زيد كان مع الحادثة
الظلمة ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى تلك الحادثة كانت متقدمة على هذه الى انقضائه فقال لم يلتفت
لم يكن متقدمة على هذه ظلم جب بان تلك كانت امس عنده وكانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال
عادت انه متقدم عليه وستجيء تحقيق هذا المعنى لا جزاء الزمان بالذات كلام شارح الملة قوله فان
امس السابق على اليوم بالزمان اي بالزمانية المعتبرة اعني بها وجودا زمانيا الحيثية قد تعال المتقدم بالرتبة عقلية كانت او حسية يجامع
المتاخر في الوجود وذو اجزاء الزمان ليست كذلك ليس ايضا كون زيد متقدما بالرتبة عقلية كانت او حسية يجامع
وجوده اليوم مشروطا بوجود الامس وانتفائه وقد مضى اشارة الى دفع ذلك قوله على اقسام المعية
والمتاخر للاشكال في اقسام المتاخر فانه مضاف للسبق واداء عرض سبق من كل المعاني لشئ بالعكس الاخر
عرض للاخر فاخر موجود مضاف لكل السبق ملاشتباهه ولا اشكال لان المعاني الزمانية العارضة للشئ وجدا
في زمان واحد ولا في المعلولية الرتبية سواء كانت عقلية كتقدم بسيط على مساويه اقتضى مرتبة واحدة من المعلومات
المترتبة في العموم والخصوص او حسية كالمقدم في المعية بالشرف موجود ولا في المعية بالطبع العارضة

الشئ ما فسر معلول احد كبر بين شئ واحد فانهما معاني العلية لكل الشئ والعارضة معلولي علة واحدة فانهما
فانهما معا ايضا معلولا علة واحدة بشرط تكميل العلة الناقصة قال الاكمال في المعية العلية وكما ان المعية بالعلية لم يكن علتين لا يجوز
ان يكون معا بالعكس الى شئ واحد لا يتاخر بعضهم عن بعض واحد عقلي استغنى عن الاتفاق وذكر كونا معلولي غير لا
يكون معا معلولي علة واحدة من شروطه واحدة بشرط واحد على ما ينبغي الاختلاف فمنال على نعم المعية وانما في
التحقيق معلولا لاعتبار مفهوم رجح اذا كان احدهما علة للشئ والاخر معلولا للشئ آخر لم يكونا معا ايضا في العلية
فيلزم ان لا يكون موجود ان لا واحد منهما علة للاخر وهما معا في العلية واجب بالبرام ذكر كونا علل موجودين
معا ان لم يكونا معا علة للاخر واما ان يكونا معلولي علة واحدة لا غير، العلل الى واجب الوجود وقوله او علتي
معلول واحد لكن بالنوع غير اشارة الى ان المعتبر الوحدة النوعية فلا يلزم من كل علتين لمعلول ليس مطلقا يكونا
معا كالنار قوله لما ان كونا معلولي علة واحدة اشارة الى ان المعتبرة المعين من المعلولين لم يكون ذات
العلة واحدة والنار اختلاف الجهات فلا يلزم ان كل معلولين مطلقا يكونان معا وبا كلمة المعية سبب المتقدم
والمتاخر في المعنى الذي نسب اليه العدم والمتاخر ان لم يكن في كل المعنى امرا اضافيا كالزمان والشرف فلا
حاجة هناك الى ملاحظة امر وذكر ان امرا اضافيا كالعلية الصادرة والقابلية والرتبة علاوة هناك من سهلا
امرا فرد احدا ما بالشخص او بالنوع وهذا فرد والمتاخر فرد واما المعية القسم السادس اعني معية
اجزاء الزمان فلان ذات جزء من الزمان لا يجتمع مع ذات جزء آخر منه قوله والعلم لان انواع التفكيك بلغة الاولوية واللاقدمية
والاشدية قبل هذه الثلاثة اسباب لتفكيك لا انواع له لعدم حمله عليها ولا يبعد احوال الموضوع فلا يمكن
انواعا له وستجيء في الكلام عليه تحقيقه وقد مر ان الاولوية والاقدمية
والاكوبية كيفيات تحصل بهذه الاسباب هذا ما لا يرتاب فيه والمراد بدليل على انحصارها فيها وحال الدليل على الانحصار المذكورة
وذكر الدليل على الاحتياط المذكورة هو الاستقراء العام في انواع السبق وانواع التاخر مبينة بعضها
الى بعض اعني السبق الى السبق والتاخر الى التاخر فالمراد بالسبق قسمة الحصر بالاستقراء
ايضا قوله لان السبق بالعلية اولى بالسبق بالاضافة الى السبق بالطبع وذكر ان لا يحتاج الى العلة
الموجبة المؤجبة فرق والحكم الاحتياج الى علة غير ما فانه يتبع علية الترتيب المتقدم بحسب اولى واحكم من
اعني السبق بالعلية السبق بالطبع اولى بمفهوم السبق عنهم حتى كما كان السبق بالشرف والرتبة وذكر ان
اذ يكون في هذه الثلاثة لم يعلم السابق فيها ما حاصل هو بعينه كما قال في السبق بالعلية والطبع وذكر ان
بما يسبقان حصلت كما سحقه واما ما ذكره من الخلاف الاضافيين في انواع التفكيك انواعا اذا

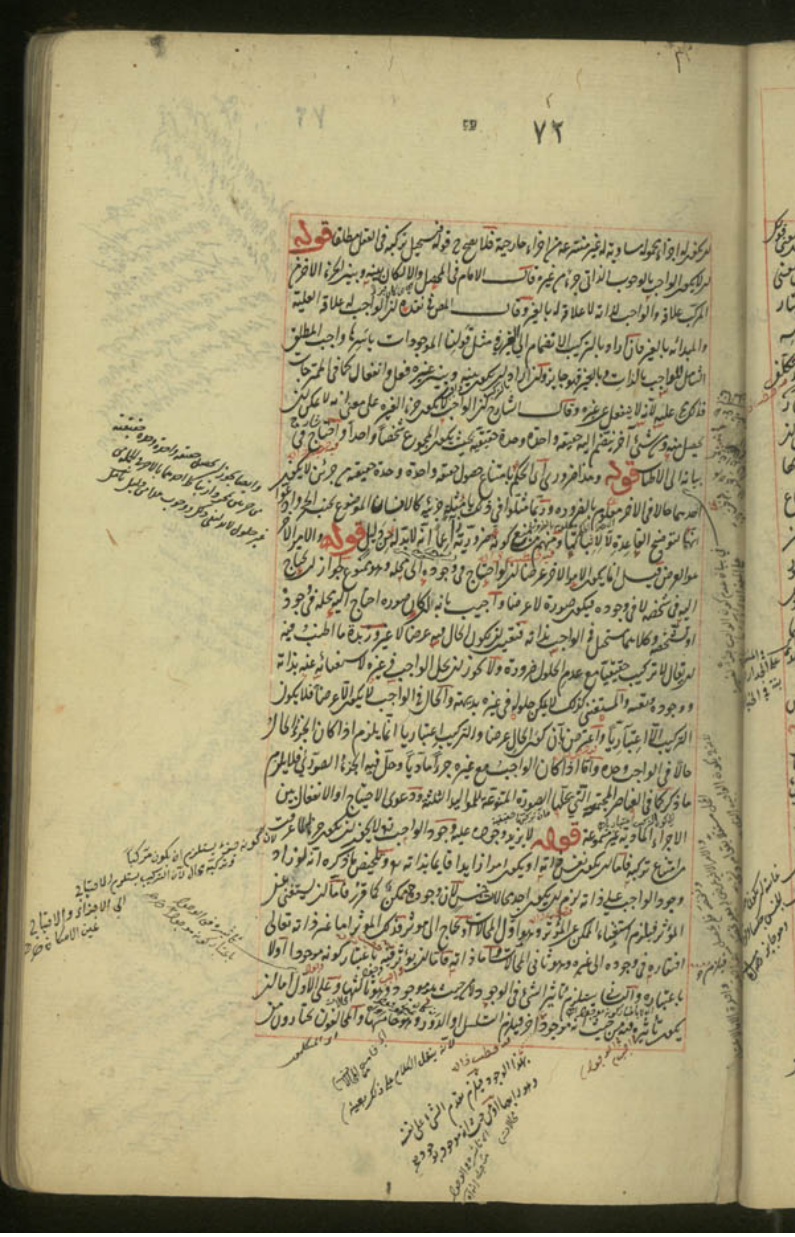

هذه الاقسام كونه ذاته من حيث هي هي اي لا باعتبار وجودها مؤثرة في وجودها وينعقد البحث له كما سياتي **قوله**
لانه لو لم يقم الوجود به لم يكن موجودا اقول ان اراد قيامه به في الخارج فلا نم انه ان لم يقم به الوجود في
الخارج لم يكن موجودا في الخارج فان شيئا في الخارج معناه انه منشأ لمعقول لاحق به في العقل وان اراد به انه في
الخارج بحيث اذا لاحظه العقل وقاسه الى الخارج حصل له في العقل حالة هي الوجود فمسلم ولا يجدى **قوله**
والمقصود عنه الى الموصوف بها قيل هذا البيان موقوف على ان الوجود له عين خارجية والكلام فيه اي علم في الخارج
وقد تقدم انه من المعقولات الثانية وسياتي ايضا الا ان يقال ذلك هو الوجود المطلق وكلامنا في وجود
الخاص لانا نقول لا بد من دليل على ان الخاص ليس من المعقولات الثانية وكيف لا وكونه في الخارج اضافة له
الى الخارج ولا شك يعني بوجوده الخاص امرا آخر فلا بد من بيانه وبيان انه متحقق خارجا فان قيل مقتضاه ان وجوده
ليس صفة موجودة زائدة على ذاته فيتم كلامه قلنا لا يلزم من ذلك ان له وجودا خارجيا هو عين ذاته
مع انه المقصود ثم الاولى الجواز ان يكون صدق ذلك المدعى باستغناء الوجود عينا لا بحقيقته مع عدم زيادته
واقول ان قوله فلا نم انه لو لم يقم به الوجود في الخارج لم يكن موجودا في الخارج كلام حق سيتحقق
لكنه ينافي ما ادعيناه كل ان انه اذا لم يثبت لشيء في الخارج وجود لم يكن موجودا فيه بل عاريا عن
الوجود فيه ثم تقول اذا كان وجوده زائدا على ذاته فلا بد ان يتصف به ذاته في نفس الامر والا
لم يكن موجودا فيها والاتصاف بالوجود لا بد له من علة بها يصير متصفا بالوجود فتلك العلة اما ذات
الشيء او غيرها الى اخر الدليل وح يتم البيان بلا توقف على ان الوجود له عين خارجية ويكون مثبتا للمطلوب
وهو ان وجوده غير ذاته **قوله** والوجود الذي هو عين حقيقته التي هي غير معلومة هو وجوده الخاص
قيل وجوده الخاص ايضا معلوم وذاته غير معلومة قلنا ان اراد ان وجوده الخاص معلوم بالكنه
فمنعناه وان اراد انه معلوم بوجه ما فذاته ايضا كذلك الذي لا يمكن ان يحمل على غيره وذلك لانه جزئي
حقيقي ويمتنع حمل الجزئي الحقيقي على الكثير كما يظهر بادنى تامل بل المفهومات الكلية تحمل على الجزئيات الحقيقية **قوله**
بحكم كل من العروض واللاعروض بعد اي مغايرة للوجود **قوله** وهكذا اشارة الى ان عبارة القاضي
البيضاوي رحمه الله اعني قوله قيل العدم الموجب لعروضه فتحتاج الى علته يحتمل الاول وتهيئ
الاول ان يكون الضمير في علته راجعا الى موجب العروض فيلزم احتياج الواجب في وجوده المجرد الذي هو ذاته
الى امر علتي وذلك اشد استحالة الثاني ان يكون راجعا الى الواجب فيلزم احتياج الشيء الى علته فيكون
ممتنعا قطعا **قوله** قيل لانه هذا نقل للكلام ... لان احتج كان منعا للسند هو
اخص من المنع الوجودي نعلمه ولا شك ان ابطال السند هو الاخص لا يجدي نفعا ... مجرد منعه نعم لو استدل

لكونه مقولا بالتشكيك على اختلاف افراده بالماهية ايضا وكذلك المنع وقوله فالتشكيك لا يمنع مساواة الافراد في
تمام الحقيقة يريد به انه لا يمنع المساواة بين الافراد في تمام الحقيقة بل المساواة فيها واقعة على تقدير التشكيك
لانها اذا لم تكن الى **قوله** والاول يوجب التركيب وذلك ان الاشتراك في شيء من الحقيقة يوجب ان يكون
ما به الامتياز جزءا ايضا ... بعضها عن بعض في حدودها فتتركب حقايقها مما به الاشتراك وما به الامتياز **قوله**
وقد بان فساده اما التركيب فلكلامه ان تركب الوجود الذي هو ذات الواجب تعالى فرضا لا يستلزم
تركب مطلق الوجود الذي هو بسيط كما توهم فانه باطل قطعا واما المباينة الكلية فلكون الوجود مشتركا
بين افراده وسياتي جوابه بان الاشتراك العارض لا ينافي المباينة الكلية في الحقيقة **قوله** وايضا المقول
على الاشياء بالتشكيك قد يقال كانه اجاب عن جواب الحكماء بوجوه ثلاثة الاول منع الوجود مقولا بالتشكيك
والثاني منع كون التشكيك مانعا عن التساوي في الحقيقة والثالث ان كونه مقولا بالتشكيك يستلزم المطلوب وهو
كون الوجود زائدا في الواجب ايضا فاشار الشارح بقوله والجواب عن الاول الى دفع الوجه الاول وهو
المنع الذي عبر عنه بقوله لا نم واشار بقوله واما قوله ولئن سلم فالتشكيك لا يمنع الى الجواب عن الوجه
الثاني واشار بقوله واما قوله ولئن سلمت المعروضات الى الجواب عن الوجه الثالث **قوله**
مع انه مناف لما قبل اولا وذلك لانه استدل اولا على المساواة بين الافراد في تمام الحقيقة وابطل كونها
متباينة فيها على تقدير التشكيك واثبت هنا المباينة بينها وابطل التساوي في تمام الحقيقة على ذلك التقدير
ايضا فالكلامان متنافيان قطعا **قوله** ولم يلزم ان يكون القابل للوجود معدوما بل يوجد القابل حال
حصوله المقبول له بالفعل لتظهر صحة قوله والا لزم كون الشيء الواحد في آن واحد موجودا ومعدوما
معا وهذا يدل على ان القابل للوجود يجب ان يكون معدوما حال كونه قابلا لان القوة لا تجامع الفعل
ولا معنى للعدم الا كون الوجود غير حاصل بالفعل فيكون معدوما فلا يلزم منه اجتماع الوجود والعدم
اذ عند القبول لا وجود وعند الوجود بالفعل يمتنع القبول فهو مقبول وذلك لان معنى الكلام ان الماهية يمكن
يصح اتصافها بالوجود فاما ان يكون صحة اتصافها به بشرط الوجود فيلزم تقدم الشيء على نفسه او
التسلسل او بشرط العدم فيلزم اجتماعهما المتنافيين او يكون صحة اتصافها به لا بشرط وجودها ولا بشرط عدمها
بل من حيث هي هي فحينئذ جاز صحة اتصافها من حيث هي جاز تاثر ماهية الواجب من حيث هي في وجودها واذا اريد بالقبول
صحة الاتصاف المجامعة للفعل تم الكلام ولم يتجه ان القبول هو الاستعداد الذي يعبر عنه بالقوة التي لا تجامع الفعل
سواء كان اطلاقه على صحة الاتصاف حقيقة او مجازا **قوله** تقرير الجواب ان يقال الماهية من حيث
هي هي يمكن ان يكون علة لصفة متقررة لها قد يقال كونها من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها مطلق ذهنا و

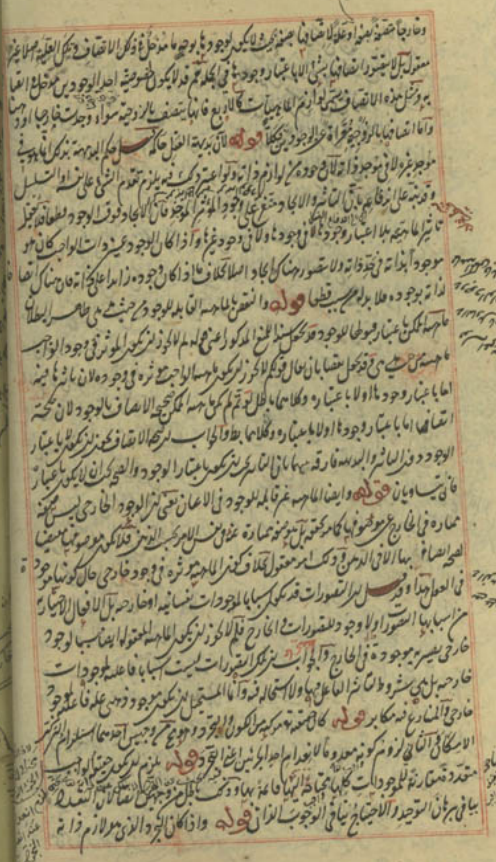

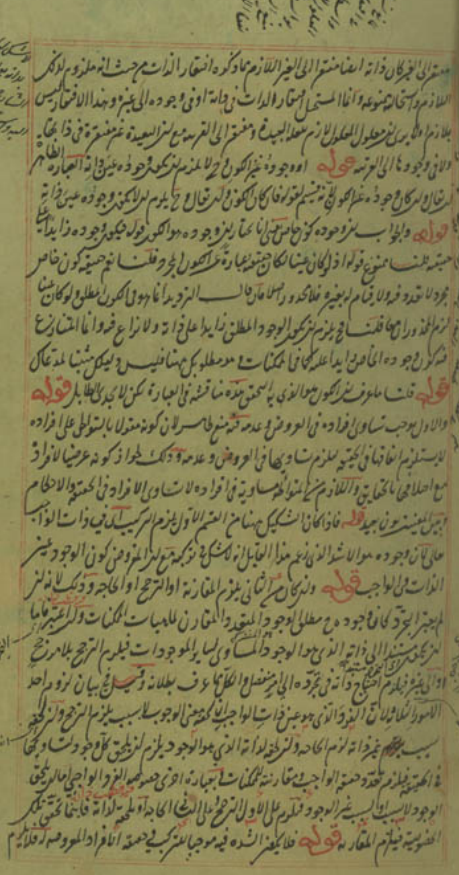

لكان الوجود موجودا في العقل لكان له وجود في العقل فوجوده الصادر موجود فيه فيلزم تسلسل الوجودات الا نهاية
وهو باطل فاذن الوجود المطلق كان موجودا في الذهن فلا يلزم من كونه غير معقول غير موجود
لم يتحقق كونه موجودا فيه ايضا فلا يسوغ لك ان تقول الوجود المطلق في الخارج لا يلزم من كونه
موجودا في الخارج موجودا فيه ايضا فلا يتم لزوم وجود . فلسفي في الخارج للاشيء وجود جميع افراده اذ ما من فرد
اعترض على الاول بما لا يلزم الموجود عارضا فيصدق عليه معنى عارض للوجود وكل موجود عارض للوجود
او عروضا وليس شيء مما لوجود الخارجي للماهيات الوجود المطلق عارضا له كما يحكم على الانسان
بالنسبة عارضا لا لوجود الخارجي للماهيات عارضي ما لا يلزم ان يكون شيء من
الاشياء عارضا لا لوجود الخارجي للماهيات عارضي ما لا يلزم ان يكون شيء من
الاشياء عارضا لا لوجود الخارجي للماهيات عارضي ما لا يلزم ان يكون شيء من

الاشياء عارضا لا لوجود الخارجي للماهيات عارضي ما لا يلزم ان يكون شيء من

لا سوت صورة في عقل اذا ارتفع وجدانه علم انه قد حصل له صورة لم تكن حاصلة قوله الى ان يكون ما
لا يتحقق الا بمعان في العقل الا اول لا يرجع الا بمعان غير معقول الا بمعان غير معقول الا بمعان
اذا ما لا يتحقق الا بمعان في العقل الا اول لا يرجع الا بمعان غير معقول الا بمعان غير معقول الا بمعان
راجعان الى العقل الذي يحكم العقل بسلبه موجود في الخارج كالسيالي وامّا العدول فما موصوف بالسالبة
اجزاء موصوف بالوجود وكذلك سدوم فاعلم ان الاستدلال بالعقل غير صحيح وجهل قوله في العقل معقولا حكم حتى
بسته الكلام على جائز عقلا لما يجاوز عن حيازة قوله فكون العدم ما ما عبارة عن ما لا يتحقق الا بمعان
ما عبارا ره رجعه اي يكون العدم موصوفا بالوجود وكذلك ما عبارة عن قوله وكذلك يكون المراد منان يلزم العدم
يكون ما ما عبارا نه يرجع للعدم لا يخفى عليك ان هذا العدد ليس من حال وجود فيه ما عبارة وقسم ما عبارة ما هو
ة قوله ثم العدم بديهي من حيث قصدي النوعية والتعايل عليه ما عبارة ان مسمى ان تحمل قوله ولا يصح الحكم عليه
ث عدم العدم لا على العدم فلا يلزم السلبي في الضمير قوله ولا يصح الحكم على العدم من حيث هو ليس
ثابت هذا لا يخص العدم المطلق الذي هو رفع الوجود المطلق الشامل على سائر المفهومات اذ لا يصح
ترتيب الحكم على شيء منها من حيث ان من حيث انه لا سوت له اصلا وكل من يراد ما العدم المعدوم
اي ما يصدق عليه مفهوم العدم قوله لانه لو صح الحكم عليه من حيث هو ليس ما ليس ثابت هو من الوجوه
او ليس ما ليس ثابت في الذهن يلزم ان يكون ما ليس ثابت في الخارج فلا ما يلزم ان اللازم
على هذا العدد ما ليس ثابت هو ليس ما ليس ثابت في الخارج يلزم ان يكون ما ليس ثابت هو من الوجوه
ما يصح الحكم عليه ما ت اي كل ما يصح الحكم عليه ما هو من حيث يصح الحكم عليه ما ت الجملة في الذهن او الخارج الحاصل ان صحة الحكم
الحاكم ان يكون السبب ما وقف على سوت الحكوم عليه في الذهن اي على مصوره الذي هو سوته في الذهن فاذا صح الحكم
صح الحكم عليه ما دام سس مصور صحيحا الحكم على هو سبب للاصباح ولو كشف الوصف سوقف على السوت الذهني
فلا سي سر تقال صحة الحكم سوقف على صحة السوت لا على نفس السوت هذا وقد حصل علمه انه لم يرد ما بالسوت
ما هو في الذهن فلا يصح الحكم عليه ما ت الحكم عليه بدون مصوره يح ايضا فلزوم السالفين بين الدليل المذكور فيتقال ما
ليس ثابت فلا يصح الحكم عليه من حيث هو ليس ثابت كل ما لا يصح الحكم عليه فهو من حيث هو ليس ما ليس ثابت
فاعرف فكل ما ليس ثابت هو من حيث هو ليس ثابت ما ت لا تقال ولن يصح الحكم عليه موجب
مهم فينفع الى وجود الموضوع وهو لن لا يصح الحكم عليه ما ت لا حاجة له الى وجود موضوعه لما مقول
بصورة الموضوع شرط الحكم مطلق موجبا كان او سالبا فان اراد بوجود الموضوع هذا العدد فهو مشترك وان
اراد غيره فلا دليل على ذلك ما ت الا سوت في الذهن يحاجا وامّا في السوت عن الحكم فلا دليل على ذلك السوت

ان الحق ما ذهب اليه المحقق الدواني من ان الوجود الذهني ليس بوجود حقيقي بل هو عبارة عن حصول ماهية الشيء في الذهن

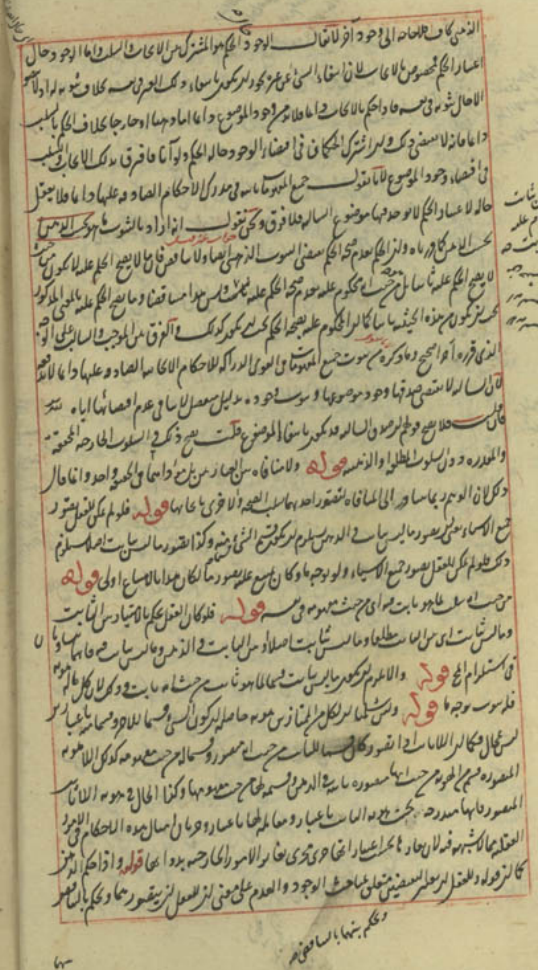

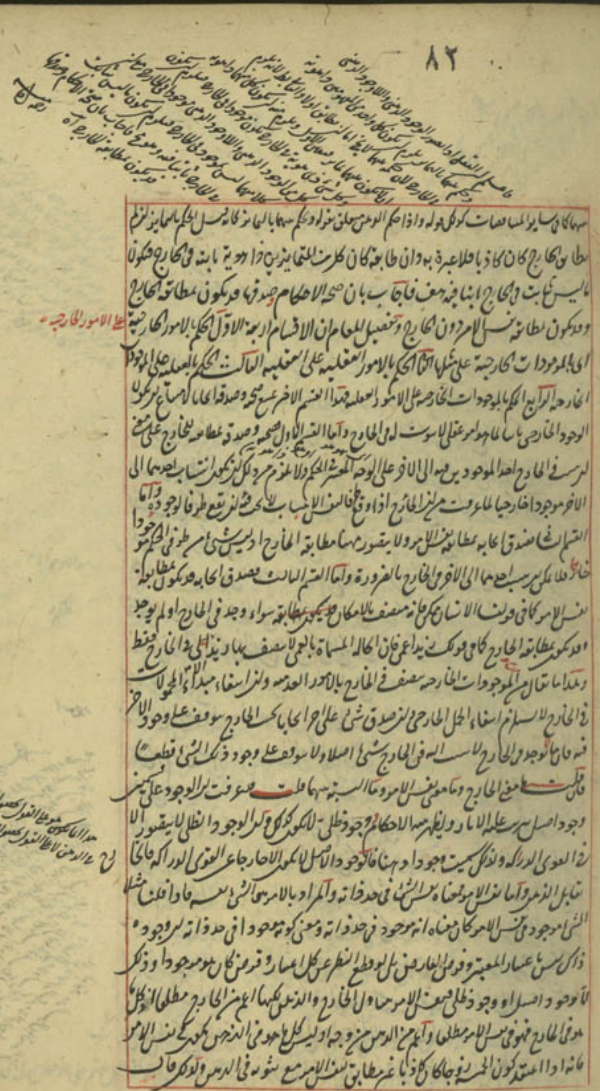

قوله وكذا الحال في الوضع فان وضع الموصوف للصفة والاخص للاعم اولى بالوضعية من عكسها قوله فيكون موصوفة اخرى ويتسلسل
قد مرت المناقشة في مثله غير مرة قوله كاعدام الملكات كاللاانسان فان مفهوم اللاانسان لم يكن امرا موجودا
في الاعيان لكنه صادق على الموجودات العينية فهو بهذا الاعتبار موجود بالعرض في الاعيان وكذا اعدام الملكات
كالاعمى الصادق على الموجود العيني وفيما يشابه الوجود من جهة اخرى اعني الاستعداد المعتبر فيها قوله ويقال
لكل منهما انه موجود بالمجاز قيل ما يسميه موجودا ولا وجود له في نفسه فيكون موجودا بالمجاز ايضا فلم على الموجود
في العبارة او الكتابة مجازا دون الذي بالعرض لانا نقول [illegible] له وجود في الرسم ونحوها لانا نقول
كلما يوجد في الذهن وجوده الذهني ثابت لها بالذات لا بالعرض وليس كذلك وجودها في العبارة ولا في الكتابة
بل هو وجود حقيقي ذاتي وكيف يقال ان مفهوم اللاانسان ما حمل مواطاة على موجود عيني كالفرس مثلا صار كانه
موجود والوجود المنسوب الى الفرس اولا وبالذات منسوب اليه ثانيا وبالعرض واما الموجود في العبارة او الكتابة فلا يعني
به لفظ الفرس او نقش الكتابة لانهما الموجودات العينية المحسوسة بل يعني به ذات الفرس موجود في العبارة او الكتابة
اما في العبارة فباعتبار ان الدال عليها بواسطة او بوسائط واحدة موجود فيها واما في الكتابة فباعتبار
ان الدال عليها بوسط او بوسائط موجود فيها ولا شك ان جعل ذات الشيء موجودا باعتبار ان الدال عليه بواسطة
او بوسائط موجود ابعد من حمل المحمول على الموجود باعتبار كونه محمولا عليه موجودا فسمي احدهما موجودا بالعرض
والاخر موجودا بالمجاز تنبيها على التفاوت بينهما قوله وذهب الجاحظ وابو الحسين البصري والكرامية الى
امتناعها لانا نقول هذا القول ينافي حشر الاجساد وورود الارواح اليها على ما اخبر به الصادق لا يقال
[illegible] لانا نقول لا منافاة لان ابا الحسين والكرامية ومن تابعهم لم يقولوا
بانعدام الاجساد بل بتفرق اجزائها وخروجها عن الاجتماع وارتكاب الظواهر الواردة في هذا الموضع ويؤيده قصة
ابراهيم عليه السلام كما تبين في اخر الكتاب قوله فلا يجاوز لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه بصحة العود
اذ لا بد في الحكم عليه بصحة العود من الاشارة وهو ممنوع لانتفاء الهوية فلا يصح عوده والا لكان الحكم بصحة عوده
صحيحا وهذا القدر لو تم لكفى في اثبات المطلوب كما يظهر من تقريره فما ذكره من ان الاشارة الى هذا او الى
ذلك زيادة تفصيل وتوضيح ولو قيل ابتداء لا يصح الحكم عليه بصحة العود اذ لو صح فالاشارة اما [illegible] الى آخره
لم يكن في العبارة قصور الى قوله فلزم ان يكون كل ما يمتنع معادا [illegible] ذلك فان من جملة الصفة المعدوم
الذي كان موجودا وجميع افراده كذلك والحكم على هذا المعنى يصح اعادتها ولا يلزم ان يكون المستانف معادا
كما توهمه المستدل قوله فلا يصح عوده والا لكان الحكم بصحة العود صحيحا اعترض عليه بان امتناع العقل الحكم
عليه بصحة العود لكونه لا هوية له تصورا لا يحكم بالاستلزام امتناع العود لجواز وقوعه ثانيا [illegible]

لا ثبوت عليهما

ان يصور ويتصور او يحكم عليه بشيء من الاحكام قوله يؤدي الى القول بان كل مستانف معادا والقول بان المعدوم
حال العدم له هوية ثابتة فالاول على تقدير ان يكون الحكم على ما هو المعدوم [illegible] لم يكن كل ما يمتنع المستانف
ايضا معادا والثاني على تقدير ان يصح الحكم على المعدوم نفسه ملزوم ان يكون له هوية ثابتة والا لما امكن الاشارة
اليه والحكم عليه قوله فان قيل قولكم لا يصح الحكم عليه بهذا الاعتراض مناقضة على تقدير هو ان يكون هذا
الحكم حكما على الحكم بصحة العود لا على المعدوم يعني ان المحكوم عليه في قولنا لا يصح الحكم على المعدوم بصحة العود انما هو
الحكم دون المعدوم بل هو قيد للمحكوم عليه وهذا الجواب مدفوع بان قال قولكم لا يصح الحكم على المعدوم
بصحة العود يرجع الى ان المعدوم لا يصح الحكم عليه بصحة العود والا [illegible] تردد فيه وسوق الكلام
الى آخره قوله يلزم امتناع كل مستانف انما يلزم ذلك اذا اعتبر ان الحكم بامتناع العود في قوة الحكم بامتناع
الوجود ابتداء [illegible] قوله واما صحة الحكم بصحة العود باعتبار صورته في الذهن وصحة العود باعتبار انه نفي
محض لا هوية له [illegible] ولا علة الفعل [illegible] ان يقول لكن لا ندعي ان صحة العود باعتبار انه نفي محض بل باعتبار
نفسه كما ان الحكم على الممكن المعدوم الذي لم يوجد اصلا بانه ممكن الوجود وصحيح الوجود لا من حيث انه نفي محض بل
من حيث هو هو ولا شك ان كونه نفيا محضا لا ينافي امكان وجوده وصحته ابتداء وكذا لا ينافي امكان
وجوده وصحته ثانيا ومدار منع العود [illegible] الغلط اخذ المعروض من حيث هو معروض مكان المعروض
نفسه فان ثبوت صحة العود للمعدوم الذي لا هوية له ليس مما لا يقبله العقل وانما الذي لا يقبله العقل هو
ان يثبت له تلك الصحة لاجل انتفاء هويته وذلك مما لا يقول به احد كما عرفت نعم لو ثبت ان صحة العود صفة
[illegible] يكون موصوفها ذا هوية ثابتة في الخارج يتم الكلام لكنه لم يثبت قوله فقد صار المعدوم في حال
العدم مشارا اليه وكل ما هو مشار اليه فهو ثابت [illegible] ان اريد ثبوته ذهنا فمسلم ولا استحالة فيه وان اريد
ثبوته خارجا فممنوع قوله ولقائل ان يقول على الاول قد ظهر لك ما يرد من اعتراضه على الوجه الاول
وجوابه عنه فالممكن جعله بالاخرة الى ان الحكم على المعدوم وان كان صحيحا بواسطة صورته وحصول صورة في
الذهن الا انه لا يقتضي صحة العود مما لا يقبله العقل دون اتصافه بامتناع العود وما ذكره [illegible]
لا مدفع له [illegible] راجع بالاخرة اليه [illegible] قوله قلت نسلم انه لا يلزم ان يكون ذلك المعدوم
بعينه ولكن لا يلزم منه امتناع كونه ذلك المعدوم فان عدم اللزوم لا يقتضي لزوم العدم [illegible] جاز ان يكون
ذلك المعدوم ايضا وذلك بان يتصور المشخصات من حيث انها مشخصات قد ترتسم في الخيال ويحكم العقل على تلك
المشخصات بواسطة ملاحظة اياها بتلك الصور باحوال تخص تلك المشخصات ولا يكون تلك الصور
[illegible] تلك الاشخاص فلا يكون تلك الاحكام منافية له لغيرها قوله فان عنيتم بحلول العدم ان الشيء

الحكم صحيحا وتعارض على تقدير آخر وسوال [illegible] هذا الحكم صحيحا قوله فان [illegible] ه

الممكن ه

ونفسه هذا المنع فلانم انه يلزم من تعلق العلم بالشيء الواحد في جميع الوجوه وآيضا لو كان التغير في العالم لكان بالنسبة الى العالم فيلزم ان يكون الشخص مع بقائه في الآن الثاني عالما بالمعدوم لانه في الآن الثاني معدوم بالنسبة الى العالم وهو باطل وعلى الثالث انه لا يلزم من جواز وقوع مثله وقوع مثله حتى يلزم ان لا يكون فرق بين هذا المثال وبين ما نحن فيه والمعتبر جواز عدم الفرق على الوجه الذي ذكرناه وبيانه كما ذكرناه في مواضع كثيرة من هذا الكتاب

معنى ما يظهر من كلامه حيث قال فانا لا نفارق منها الا ما يكون لازما له او عارضا له ولا يخفى ان هذا الكلام لا يجدي نفعا في دفع ما ذكرناه لان الشخص لا يفارق شيئا من لوازمه وعوارضه المشخصة فوجود المثل بعد الفناء مع ارتفاع جميع لوازمه وعوارضه المشخصة وبقاء الطبيعة الواحدة بعينها يكون وجودا لشخص آخر لا محالة

قوله وعلى الرابع لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه فلو كان الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل لكان موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى الخامس لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى السادس لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى السابع لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى الثامن لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى التاسع لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى العاشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

التوجيه لزم الزمان ليس من المشخصات كيف لو كان شخصا لكان الشخص الواحد في زمنين معدومة ثم موجودة

قوله وعلى الثالث عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى الرابع عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى الخامس عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى السادس عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى السابع عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى الثامن عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى التاسع عشر لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

قوله وعلى العشرين لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه معادا ومعدوما على سبيل البدل قلنا لان المعاد يجب ان يكون موجودا في زمان اعادته والمعدوم يستحيل ان يكون موجودا في زمان عدمه وهو محال

عليها وتقرر الحال
قوله وجد ما عرضا قايما بموجود العقل بسبب الصورة الجامع عرض لكن في شاشابه والصورة
الموضوع عرض بكثيبه وكثيبه ولكن ممكن لتحقق ممكن على سنن رشد العدة
قوله ممكنا وجوده لم يراد به امكان
وجوده في الذهن فقط امكان والمراد امكان وجوده في الخارج ما ثبوته اذا كانت الصور الذهنية موجودة
خارجه فانه بالنسبة الى مثل الكثيب ما هي صورة لكن لو لم يكن ما يحل فيه
قوله ومكذا الامكان
هو كون الماهية اذا تعقلت مثلا الانسان لكن وجوده خلاف الامكان لانه قد وضعت هنا الامكان لكن جملة
الى وجوده مثال الاشياء نسبة الوجود اليه ولم يجعله مخلوطا ذاته معقولا فقط اذ على هذا الاعتبار النظر
ذاته الامكان نسبة الوجود اليه فصلاح النظر في كيفية ملكن النسبة ولا يعتبر التعقل للامكان الامكان امكانا اخر واذا قلت
مثلا الامكان قابل الوجود بالاصالة قد جعلته معقولا بالاعتبار نفسه ومخلوطا فقط واما بالذات لم تكن
لم تنسب اليه الوجود وبعد لم امكانا اخر مكون الامكان الاخر في توقف حال الامكان الاول بالعكس لان
وجوده والا كان معقولا بذاته فاذا جعلته مخلوطا فقط واما بالذات لم تكن لم تعقل الامكان الاول لان الامكان
ثاني وهكذا فتعقل الامكان الثاني موقف على تعقل الامكان الاول فقط واما بالذات اليه الوجود وتعقل الثالث
موقف على تعقل الثاني فقط واما بالذات اليه الوجود واليه ولا شك ان التعقل الاقدر على ملاحظات تلك الامكانات
فقط واما بالذات . الى غير النهاية بل الا بد لتسلسل هذا الامكان في مخلوق بذاته فينقطع سلسلة
الامكانات وقس على هذا ما ذكرنا في الامكان لطائفة من اللوم وغيره ليتبين لك كيف دفع ما اورد عليها من
الشبهات هذه القاعدة اعني كون الشيء تارة معقولا بالذات واخرى له لتعقل غيره تنفتح به عوائص
من المباحث العقلية والنقلية وقد علمنا في بعضها رسايل عديدة فصلنا الكلام فيها فارجع اليها
قوله بل الامكان
عرضا في محل هو العقل وممكنا في ذاته اراد به امكانه بحسب وجوده الذهني لا تقدير كون الامكان اعتباريا
وكواء عينية بحسب اذا جعل لزم التسلسل دليلا على اساس وجوده في الخارج فضلا كون امكانه بحسب وجوده
الخارجي الموضوع كواء عينية تزل الغيرت
قوله والامكان مطابقا لامكان الشيء في نفسه ممكنا بكون الامكان
صحتي في الخارج قد عرفت لزيف الامر على غير الخارج فلا يلزم من كون الشيء ممكنا في نفسه بحق امكانه الخارجي
قوله وقد عرفت لزم الحكم بالاتحاد والعقد على الشيء لا يجب ان يكون مطابقا لما في الخارج اما فالمركب
لا يجب ما بينا من لزم الامور العدمية ان يكون على الوجودات الخارجية فلا يلزم منه كون الحكم
العدمي موجودة في الخارج حال تلك فعلى هذا جاز لنا ان يكون الامكان هما صفة الشيء في الخارج
ولا يلزم من ذلك وجوده في الخارج فعلى هذا اختير لنا ثبوته للكلي كما سبق نفس الامور والخارج قلت
لانا ثبوته للشيء في الخارج والتزام تسلم وجوده فيه لكل سلام وجود الشيء في الخارج ولا شك نير

الامكان ثابت للمعدوم والموجود على سواء فيكون ثبوته له بحسب نفس الامر وهو في الخارج
قوله لما كان
كل واحد منهما طرفي الوجود والعدم بالنسبة الى السوية وقد عرفت ان استواء النسبة طرفي الكل التي سيوضحها
يستلزم وجود نقيض المقصود الى لو وجب لكان ممكن على الاطلاق الامر بامكان الذاتي اساسا لعضاء ذات الممكن او لوجوده
الخارجية كما مر لكن اذا قصد الممكن من حيث تساوي النسبة طرفيه اليه طرف الى ذاته وتقصد منعدم الاحتياج
في ترجح احد الطرفين على الاخر ضرورة ان كل ما يحتاج الى ترجح المعلوم غير مستغنى عن هذا الممكن لشيء
خارج عن طرفيه اعني الحكم علة الحكم به وعن النسبة بينهما هذا الحكم ضرورة ان مقتضى الاولويات الاخر تصورات
اطرافه وعلمه لا قصد الخ الاول ممكن اما ان كون بعضها كثيبه او ما تعلق الاوسط المتعقبة للنسبات العقل اليها ممكن الاخر
تصورات قولنا الواجد نصف الاثنين فانها بالسر ضرورية كثيبه الحصول الاذهان فلو كان يحتاج حصولها
قوله لو احتاج الممكن
مثلا وجد الى المعقول عالمة فاصل اليه وعليه اسئل
قوله لو احتاج الممكن الى موثر لكانت موثرة
الموثرة ذكر الاثر اما ان يكون موصوفا بشيء او لا اعني لو احتاج الى موثر لامكن الصاق كل الموثر بكونه
موثرا فانه لا امتنع كونه ممكنا حالي الموثرة فان المقصود من اثبات احتياجه في وجوده مثلا الى موثر
ان وجوده اما حاصل حين ما شيء ما شيء ما لم يضاف الموثر بالموثر شيء ما
قوله ويلزم التسلسل قلت
لكن منع لزومه بجواز الاستناد الى موجودة غير موثرة على ممكن ما عدم في نظائره ما قلت لا فائدة فيه
الفائدة اتم لك اما ترجح في القسم الثاني بيحتاج على قوله الحال على الممكن وهم غائبات وعلى قوله لكون
الموثر به تاما قد يسبق منه وجوده لكون في الممكن الحال بتاما مرجحا ذا كون المستغنين غير ثابتين مع الخارج اصلا
قوله تقرر الموثر فما الذي
قوله ولا امكان بخلاف فيه كالكلام في الاثر وقد بان بحال فيه كذلك الاثر شيء فيه كيف يكون
لان الموثر اما
قوله ولا امكان بخلاف فيه كالكلام في الاثر وقد بان بحال فيه كذلك الاثر شيء
يكون لا بحال صادرا عنه فهذا الذي فيه نزاع فيه حال وجوده او حال عدمه ويسوق الكلام الى الثاني
ترتب الاثير الصادرة عنه الى غير النهاية وهو نظر لا يتناهى على كون الاثر موجودا خارجا
وهو ممنوع حالا ولى ان سلم فحال الاثير الحتمي لا يخلف عنه حصول الاثر بديهة اذ لا يتصور الكسر جبهة
بلا حصول الكسر وليس حال الحتم حصول الاثر مطلقا فان اثير حتما فيه جزما
قوله تقرر الجواب
حاصله ان اثير الموثرة وجود الممكن لس شرط وجوده بل لزم تحصيل الحاصل والا شرط عدمه ليلزم
الجمع بين المتضادين بل من حيث هو غير متبدئ بشيء منها لكن هذا الاثر انما يوجد في زمان كونه موجودا
لان حصول الاثر حال تحقق الاثير زمانا ولا امكان حاصل فراغه بالذات
قوله تقرر الجواب
ان اثير الموثر في الماهية وتاثيره فيها هو نفس تحققها تاثير الموثرة الماهية على معنى جعلها بانها ممكن لا ما هيته

امر محال غير معقول لاصلا اذ لا معايرة بين الماهية ونفسها ليتصور توسط جعل بينهما فيكون احدهما محمولا والاخر
مجعولا اليها ومنه اعني قول الحكماء ان الماهيات ليست مجعولة بل الباطل عندهم ان ما تعقل من ذاتها كونها تاثير
المؤثر في الوجود بعد جعلها اياه وجودا يحتمل عالما تؤثر واما تاثيره في الماهية يعني جعلها موجودا المتصف بالوجود
فلا استحالة فيه وكيف يصلح كونه مباحث كون المعدوم شيئا ومع ذلك الفرض يمنع تاثير المؤثر فيه
فة هذا التؤثر المتعقل من تعقل الحاصل تؤثرا انى نوع خبط لان اولا اعني قوله واما اذا فرض السواد سوادا فتوجد
سواده بسبب الفرض وهل هذا التؤثر الوجوب اللازم للفرض مع ان كون السواد سوادا وآخره اعني قوله فانه يكون زجاجا
الماهو فرض موجود الى آخره مدخل في كونه موجودا وهذا مع سلامة الاول للمان قال السواد سوادا في نفسه
سواد في الخارج اولا والصواب انا نختار عبارة المتن اعني قوله ونحو وجوب اللاحق بان المؤثر اعني
الماهية الى نوعها المؤثر بان حقيقتها بالحمل وجوب لاحق تابع لنحو ما من الوجوب اللاحق لا يتصور التاثير
فيه فانه يكون حاصلا الموجود واما قبله فكيف تؤثر وجوده المؤثر على سبيل الوجوب اعني الوجوب السابق وذلك
تؤثر متعلق به توحد وكيف يتعلق تؤثر المراد مع فرض اسواد سوادا ونحو سوادا في الخارج اي موجودا فتعلق
اولا مع آخره غير جمع المعنى الى ما صوبناه. قال العقل علم حكماء فرد بان العلة دفعت في فرع المعلول
فيتسل نفع المعلول عند وهمهم فرد ما تؤثر فيه فعلل بهما بالوات و بامر لازم لوفعها فيه معلوم
ودعوى ضرورة غير مسموعة بل الاجماع دليل على حكمه وكيف يتؤثر العلل الحاكم بترتب وجود المعلول على
وجود العلة بالاستقلال الغاء الكفوك وجوده كوجوده اليد او جوده كوجود المفتاح كوكمك حكم بترتب عدم على عدم
بالاستقلال الغاء الكفوك عدم حركة اليد فعدم حركة المفتاح اعني عدم حركة المستلزم الى حركته فكما ان
تؤثر استناد وجوده الى وجوده بديهي كذلك استناد عدمه الى عدمها فلو جاز تؤثر تعلق عدم مستند الى
امر ملازم لعدمها بالجاز ايضا تؤثر تعلق وجوده مستندا الى امر ملازم لوجوده ومنه باطل بداهة فكذلك
الضرورة هنا كما فيه ومنها مكابرة حضة صاد الحال العدم ان جاد ذين [illegible]
منع المكلس الى التزلكن الباقي متعلق الى المؤثر هذه المسئلة مبنية على ما تقدم فمن قال على حاد الكل الى
المؤثر في الحدوث حدوثه ومع الامكان او قال العلة الامكان بشرط الحدوث فلزمه التزلكن
الكل حال بقائه مستغنيا عن المؤثر اذ لا حدوث حال البقاء وقد التزمه جماعة منهم وتمسكوا
بتعاد البناء حال قيام البناء، وقال التزالعالم يحتاج الى الصانع في التزيجوده من العدم الى الوجود
وبعد التزجح اليه لم يبق له حاجة حتى لو جاز العدم على الصانع تعالى عز وكبر كما يجيء الماضة
العالم والمكان العالم فاسدا خرابا والمكان بعد انهدامه شيئا فاشيا فالجسم التزالاعراض غير باقية بل هي

متجددة واما ما يقارب الامثال واما يتعاقبها والوجود على ما عدم بعينه فهي مما حاجة الى العلة واجتنا
مستمرا واما الجواهر اعني الاجسام وما يتركب منها اعني الجواهر الفردة فيستحيل حاجتها تاثير
المجددة المماثلة الى الصانع فهي ايضا محتاجة اليه دواما واما القائلون بان العلة هي الامكان
وحده فذهبوا الى التزالحكم الباقي محتاج الى المؤثر حال البقاء لان علة حاجة الى المؤثر هو الامكان
الى آخره واعترض عليه بان الامكان علة حاجة الحكم في اصل وجوده فيلزم من دوام الامكان دوام
احتياجه في دخول وجوده الى المؤثر واما احتياجه في صفة وجوده اعني بقاءه واستمراره فلا يلزم من
دوام وجوبه التزاقتضاء الحكم بالوجود في زمان حدوثه كلام لم يتمض ذاته لاستواء نسبة ذاته الى
طرفي وجوده وعدمه كما مر اقتضاء دخول الوجود اليه وبقاءه واقتضاءه في الزمان الثاني متمض
ذاته لان استواء نسبة الى طرفي امر لازم له في وجود ذاته فكما استحال اقتضاء الوجود في الزمان
الاول استحال اقتضاء اياه في الزمان الثاني فكما التزاقتضاء بالوجود في زمان الحدوث
مستندا الى المؤثر كذلك اقتضاء في الزمان الثاني والاول جوا اقتضاء ما بدخول الوجود والثاني
اقتضاء بقاء الوجود فهو في وجوده، ابتداء، وفي استمراره يحتاج الى المؤثر الذي يفيض الوجود
ويديمه وحاجته اليه في حال بقائه بوجوده حاجته اليه في ابتداء وجوده. فلو فرض انقطاع
فيضان تؤثر الوجود من الصانع تم على العالم في التزبقاء على تعقل ذلك باعتبار
بما استغناء بقائه الشمس غابة كما مضى عنها ذا الصنعة. وما تمسكوا من مثال البناء، وهو هدم وبيان
الفارقة العلة الموجودة وليس البناء، موجودا للبناء في الحقيقة وانما هو حركة يده مثلا علة حركات الآلات
من الاخشاب واللبنات وتلك الحركات علل معدة لا وضاع مخصوصة من تلك الآلات وتلك
الاوضاع مستندة الى علل فاعلية حتى تنتهي تلك الحركات المستندة الى حركة البناء فلا يفرغ عدم شيء منها
تقرير الجواب التزالمؤثر حال البقاء، عند التزاير مع الوجود الذي كان حاصلا قبل
دخول المساجد جديدا هو بقاء الوجود الذي كان حاصلا قد اعترض عليه بانه التزاراد وباذكره التزالوجود
الحاصل في الزمان الاول قد فارق بعينه الزمان الثاني فقد ارد له امر اعتباري لا يسند الى فاعل وليس
اراد التزالوجود المقارن لعزمان الاول فخدام وابطل ان علة الزمان الثاني لذهبا اعادة
المعدوم بعينه والتزاراد وامر آخر فعليه بيانه والجواب التزالمراد مقارنة دخول الوجود للزمان
الثاني على معنى دوام اتصافه بالوجود في الزمان الثاني وقد عرفت التزاتصافه في الزمان الاول
ودوام اتصافه به في الزمان الثاني كلاهما مستند التزالي الفاعل على معنى انه جعله متصفا به دوام دكر

للاضافة فالعلي حولها اذا وجد اتفاقا بها او وجود دوام اتفاقه بها امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج

وقد نبهت على الباقي بقولي الايجاد فتأمل قوله لان عدم تأثيره في المطلق اي في الوجود الاول من غير

اعتبار صفة البقاء وهو لا ينفي عدم تأثيره في المقيد اي الوجود الثاني فيأخذ في الوجود الثاني من غير

انا اذا نظرنا الى اتفاقه بالوجود في الزمان الاول لم يتصور تأثيره فيه في الزمان الثاني واذا نظرنا الى

دوام اتفاقه بوجوده في الزمان الثاني وهو معاوده واستمراره فيه كان ممكنا تأثيره ايان نجعله بافاضة الايجاد

يوجد بقاءه واستمراره فالمؤثر في الشيء المتصف بصفة البقاء باعتبار وجوده متصفا بالبقاء هو الله

الطباطبائي في توضيح هذا المقصد لكون على بصيرة فيه فانه كثيرا ما يشتبه الحال على الناظرين في امور العبارات

قوله اي دليلا لان كل ممكن يحتاج الى المؤثر الظاهر ان قوله الى دليل متعلق بقوله لا يمكن

لان جعل استناد الحدوث الى المؤثر مبنيا على جواز احتياج الممكن الباقي الى المؤثر في حال بقائه لان العدم

ليس له حال حدوث اصلا بل حال بقاء فلو امكن احتياج حال البقاء الممكن حاله القديم الى مؤثر والا فلا

ولا يخفى ما فيه من الوجوه لان منهم من كونه ممكنا واجبا بغيره لا يستلزم ان يكون واجب الوجود بغيره دائما لان هذا

المفهوم والمنزع بجميع حاويه كما مر من ان القديم ما مضى دائما فتأمل الظاهر ان يقال لان ما ذكره يمكن شبهة بان

الامكان لما كان علة تامة فعلة الحاجة لم يتصور بحلها فلابد ان يكون الممكن القديم محتاجا الى غيره اصلا في زمان

من الازمنة واستناده اليه دائما فقوله لو امكن المؤثر الموجب آه فيه نظر بعد التعليل بما علمه فائدة اذ فرض

الكلام في الصانع تعالى بان يقال لو كان استناد الممكن القديم اليه سبحانه لو امكن كونه موجبا والا فلا ولو

قيل لو امكن القديم الممكن لكان انسب عالما بجميع ما يمكن ان يمكن حادث قوله فالقديم الممكن الواجب

بالغير جاز ان يسند الى مؤثر موجب قيل هذا التفريع ليس بصحيح لان ما ذكره اولا هو ان لزم الزمن المستند الى

المؤثر انما يستند اليه بسبب ان يمكن ان لا يصح الا جواز الاستناد القديم الى علة واجبة لان يكون العلة موجبة

فلا الازم يفهم اليه استناع كون كل اثر زمانيا فتح يتم الكلام ويكون بوسيط التفريع مختلفا قوله

والقدما نايوجه الى تحصيل شيء معدوم فيسأل انما يلزم ذلك لو لم يثبت القصد مستمرا الى وجود مستمر

وجود ممنوع ودعوى الضرورة فيما نحن فيه ممنوعة مع انعقاد الاجماع على خلافه بل ربما يدعى ان ارادة الممكن

منه اجزاء العلة التامة ولا يجب ان يتقدم شيء منها على وجود المعلول تقدما بالزمان بل بالذات وارادة

الواجد منا انما تختلف عنها المراد لتصوره وعدم استلزامها اياه اذ يحتاج فيه بعد الارادة الى

عزم الاعضاء والآلات وانما الارادة القديمة الكاملة فرجا استلزمت المراد استلزاما عقليا

بحيث يمتنع تخلفه عنها ذهنا فما يكون من المراد قديما زمانيا يستند الى ارادة قديمة موجبة على ما

ويكون حاجته الى تلك الارادة دائما فيكون معلولا لها بوصف لا يحتاج الى المؤثر المختار في الحادث

اذ لا يحتاج اليه دائما وقد فصل كون الممكن قديما امرا مستحيلا اذ لو وجد ممكن قديم لكان مستندا الى غيره

والا لكان واجبا لذاته لامكان في نفسه ولا يمكن استناده الى المختار لما ذكره ولا الى الموجب ايضا لان الايجاب

مطلقا لا تعلق له الا بما يوجد بعد ان لم يكن قوله فان كل واحدة منهما جوهر كما تبين

بحركة اخرى الاول منها كل جزء منه مسبوقة بجزء منها كذلك وكذا المسبوقة بجزء منها المقارن لحركة السابقة على ذلك الجزء

الحركة قد تقدم غير مستمرة الوجود وقد تقدم مستمرة الوجود على ما حققناه في محله والاجسام العنصرية سيالة اما في

قدرة عندهم بسيالة شخصية وصورية الجسمية نوعا وبصورية النوعية جنسا واما عند اكثر اصحاب العلم

المتأخرين الى انها لا يمكن وجودها الا بالمادة الا فيرعون كونها قديمة نوعا سابقة بالزمان فرادى لا نهاية له

ولا امتناع وجود ما عندهم بملاك في المتولدة اذ جاز كون نهاية ما حادثة بسبب المنتزع ايضا قوله واما الصفات

فمن جعلها معانيا للذات جعلها قدماء ومن جعلها غير معانيا لم يعلها قدماء الى المشهور للاشاعرة

مستدلون على اثبات صفات قديمة له تعالى قال الامام في المحصل اجمع السلف على اثباتها فثبتوا القدماء وهي ذات

الله وصفاته وفي الموافق قدم الصفات بوصفية ذوات الله نوعا اتفاقا وصفاته عند الاشاعرة

كلي ما قد المحصل زعم ان اجماع السلف لا يعتد به ومن باثبات القدماء لانه عبارة عن اثبات معان

منها قديمة وهم لا يقولون باثبات المعاني في الذوات ومن الصفات وكما شرح اراد ان يجمع

بينهما فضل وكل التفصيل الخ الظاهر انه اشتبه عليه الامر فان صفاته تعالى ليست غير ذاته ولا غيرها واثبات

القدماء السلزم للتعدد ودون اثباتها على اصطلاحهم واما الحرنانيون هم طائفة من المجوسية نسبوا

الى رجل سمي حرنانا وقد حال ابن ذكريا البيطار الى ذي الى هذه بهم على ما كتابا وسماه بالقول في القدماء

الخمسة وذهبوا الى انه ليس الوجود قديم سوى الله تعالى وادعى ان صفاته ليست غاية بل

ذاته كما ذهب اليه الحكماء والمعتزلة قوله فلان الحادث بعد ما لم يكن كما ان الحادث حدوثا زمانيا له

قبل اي كون كل حادث في زمان قبلية وكل قبل كذلك قبليته الواحد على الاثنين فان قبلية الواحد

كذلك مع اجتماعها على القبل مع البعد فان الواحد المذكور قبل متحقق مع الاثنين يجامع لم ولا كذلك

هنا فان الحادث معدوم في القبل موجود في البعد فلا اجتماع القبل والبعد لا جميع وجوده وعدمه

وليس كل قبلة من نفس العدم الذي يسبق الموصوف بكل قبلة جميعية اي ليس كل قبل كذلك الحتى الحوض

بالذات لصفة القبلية كما يظهر مما ذكره فما اجد واما مثال هذه الصاحبات كثيرة في العبارات فعرفت

القبلية فاذا كان موصوفا لها بالذات فكانه نفس القبلية والشكل لم يعرفه وصفها بالذات لسهل الامر عليه

موصوفا بالبعدية فلو كان العدم متصفا بالقبلية بالذات لم يعرض وجود كما قوله والقبلية يمتنع ان اراد به ان العقل يمتنع
ان يكون معه قوله فهي شيء آخر اي القبلية يعني القبل الحقيقي المتصف في ذاته بالقبلية شيء آخر مغاير
لنفس العدم الحادث ذات فاعله قوله ادمن الجائز ان يعرض معه كما هذا بان يكون ذلك الشيء الآخر
غير قار بالذات متصلا في ذاته قوله فيليات وجودات شيء موصوفات لها فاذن ثبت ان كل
حادث مسبوق بوجود سواء فرض ذلك الحركة او لا فان فرضها انما كان لظهور العلم بوجوده واذا لم
لا لوجوده في نفسه كما لا يخفى قوله فوجود القبلية هذا تفصيل للكلام وزيادة تحقيق للمقام قوله
وذلك لان الشيء يعني ان كون القبلية والبعدية المذكورتين عارضتين للزمان بالذات ولغيره بواسطته وفيه تقدم
اشارة الى انهما من الاعراض الاولية للزمان لا يعرضان لغيره الا بواسطة ولهذا ينقطع سلسلة السؤال
بالزمان دون غيره قوله لكن ثبوتهما في العقل لشيء لا يدل على وجود موصوفهما بالذات مع ذلك الشيء
تحقيقه انك ان اردت ان ثبوتهما للشيء في العقل يدل على وجود الموصوف في العقل فمسلم لكن لا يجديك نفعا اذ يلزم
وجود الزمان في العقل دون الخارج وان اردت ان ثبوتهما له في العقل يدل على وجود الزمان في الخارج
فهو ممنوع لا بد له من دليل قوله مثل القبلية يستدعي وجوده في الخارج يعني ولان الزمان ايضا اذ لو كان
موجودا في احدهما لزم التسلسل الجواب تحقيقه في الامور الاعتبارية قوله فيجاب بانه وجدا معا وكل
لان المتضايفين مثلا فان ذهنا وخارجا واذا وجدتا معا وجد الطرفان معا وحيث اجتمعا معا فيلزم اجتماع اجزاء
الزمان قوله لو اتصف عدم الحادث بالقبلية يعني ان اتصاف عدم الحادث بالقبلية وان كان اتصافا
بالعرض لا بالذات يستلزم محالا فيكون محالا قوله قيل ان اجزاء الزمان بعضها سابق على البعض
بهذا السبق المذكور في عدم الحادث فلو اقتضى الاتصاف بهذا السبق اجتماع المتلازمين حتى لو اقتضى تقدم عدم
الحادث على وجوده تقدما لا يجامع المتقدم فيه المتأخر بما ذكرتم كون كل واحد من عدمه ووجوده
مقارنا بالزمان لا اقتضى تقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها هذا التقدم بما ذكرتم بعينه كون اجزائه مقارنة
لزمان آخر قوله بل هو لغاية التشكك لان كل ما يعرض من الاجزاء للابد ان يتقدم بعضها على بعض
والغرض ان الاجزاء المتقدمة والمتأخرة متخالفة بالماهية منفصل بعضها عن بعض فكل ما يمكن ان يعرض جزء
منها كان منفصلا عن غيره بالفعل بجميع الانقسامات التي يمكن فرضها كانت حاصلة بالفعل فيكون كل واحد
من اجزائه غير قابل للانقسام او لو حصل شيء منها انقساما غير حاصل بالفعل لم يكن جميع الانقسامات
الممكنة حاصلة بالفعل فلا يكون اجزاؤه الا امورا غير قابلة للانقسام ولو فرضنا وهي الآنات ح
يلزم تركب الحركة والمسافة ايضا من اجزاء غير متجزية اصلا وهو محال عندهم قوله فان قيل ونحن

العقل

القبلية والبعدية اشارة الى الجواب عن قوله وايضا لو جاز عروض القبلية والبعدية وقد زيف هذا الجواب
بقوله اجيب بان يكون كل جزء من اجزاء الزمان مسبوقا بجزء آخر فلا يحتاج الى اعتبار زمان آخر مغاير
لها حاصله ما ذكره الامام في شرحه للتنبيهات وهو ان الحكماء لما اعتقدوا كون كل جزء من اجزاء
الزمان مسبوقا بآخر كفى في ذلك حصول معنى القبلية والبعدية لان المعنى بكون اليوم متأخرا عن الامس اي ما كان
واما المتكلمون فلما اثبتوا للحوادث اولا لم يمكنهم ان يشيروا قبل اول الحوادث الى شيء حتى يقولوا الحكم
المراد بحدوث هذا الحادث انه ما كان حاصلا عند حصول ذلك الشيء فظهر الفرق من عروض القبلية والبعدية
المذكورتين لاجزاء الزمان مع عروضها لغيرها فلا يلزم من عدم الاحتياج فيهما الى زمان مغاير عدم الاحتياج
في غيرها الى زمان فكانهم قالوا للمتكلمين لكن لما اعتقدنا مسبوقية كل جزء من الزمان بآخر كفانا ذلك
في عروض القبلية والبعدية من غير زمان مغاير وانتم قد اثبتم للحوادث اولا فلا يكون قبله حادث
اصلا فلا بد هناك من زمان ليصح الاتصاف بالقبلية والبعدية ويكون هذا الكلام الزاما مطابقا
لما ذهب اليه الحكماء من ان الحوادث لا اول لها ومع انه يمكن دفعه بان يقال الحوادث موجود ومع عدم ذكر
الحادث يقال انه ما كان حاصلا عند حصوله فلا فرق فيه لوجوده والتسلسل لان الزمان الذي
حصل فيه الامس متقدم على اليوم بل على الزمان الذي حصل فيه اليوم فثبت زمان ثالث وهكذا
قوله والقول بعد الزمان بالحركة يعني ان قولكم الزمان مع الحركة يقتضي وقوع الزمان في زمان آخر
اذ معناه ان الزمان والحركة حاصلان في زمان واحد ولا يخفى عليك ان قوله والظاهر يكفي معناه انه لم يوجد معه
قوله ولم يسلم ان معناه انه لم يوجد معه ليس يستحيل لان فرض عدم الشيء بعد تسليم وجوده فالاولى ان يجيب
الذي اورده الامام وهو انا لا نسلم ان معنى قولنا اليوم متأخر عن الامس ما ذكرتم والا لكان اليوم
متأخرا عن العدم لانه لم يوجد معه بل معناه ان اليوم لم يوجد حين كان الامس ولفظ كان يشعر بزمان
مقتضي فيكون للزمان زمان يسلم ان معناه ما ذكرتم بحكم العقل اضافة الى آخره قوله والجواب ان
ماهية الزمان هي اتصال قوله والتحديد هذا جواب عن قوله قيل لا يكون عروض السبق لبعض اجزائه ولحقه
لان ماهية الزمان متصلة في حد ذاتها لا جزء لها بالفعل بل ان الزمن ما واو فرض العقل لها اجزاء فليس تقدم
بعضها على بعض وتأخر بعضها عن بعض صفتين موجودتين في الخارج قائمتين باجزائها فيكون قيام الاعراض
بمحالها بل هو ما يفرض لتلك الاجزاء في العقل فاذا تصور ماهية الزمان كما تاتي تصور في
تقدم بعض اجزائه على البعض بلا تصديق بان بعضها متقدم على بعض بخلاف تصور اجزاء
الحركة مثلا فانه غير كاف في تصور تقدم بعضها على بعض بل انما يتصور ذلك بتصور وقوع بعضها في زمان

زمان

متقدم وبعضها على بعض زمان صاعد بكل جزء منكل فرد فرض من هذا الوصول الى اجزاء الزمان كما سبق ان كل
متين فانه ينفع به كل ما ذكرناه وكل الحاجز بين متكل الاجزاء المتساوية في الماهية يحتمل ان يخصص بعضها بالتقدم
وبعضها بالتاخر لان الامور المتساوية في الماهية يحتمل ان يعرض لها الوازم لان هذا انما يلزم اذا كانت
تلك الاجزاء موجودة في الخارج ليكون بعضها مستعقبا للمتقدم وبعضها مقارنا له واما الامر المتقدم فخذ ذاته
الذي هو الزمان فاذا عرض له الانقضاء المتقدم فانه يلزم كون بعض اجزائه الموهومة قبل بعض فما فرضناه
في العمل لزوالها المتقدم الموهوم في ماهيته هو عدم الاستمرار والانتقال الى الوجود والانقضاء
بل تصور عدم الاستمرار الذي هو جزء ماهية الزمان مدام مرتبطا الى الزمن المقدر وهو الزمان المتصل
الذي يكون اجزاؤه الموهومة متقدمة بالتقدم والتاخر بالقدر وغير قارة من المايات بحيث كلما حصل
وجود جزء ينطبق بما يليه بالتقدم والتاخر لذاته وبين ما يليه بسبب غيره بمقدم به قوله وايضا لو جاز
عروض التقدم او بيان ذلك ان الحركة كمية ذات مرتبة المسافة فانها مستمرة فتطبق الى اجزاء متقدمة ومتاخرة
بحسب الوضع لكنها صحيحة الوجود وبحسبها يتم الحركة ايضا لان الواقع منها في الجزء المتقدم من المسافة
غير الواقع منها في الجزء المتاخر فهي منها وبالحركة كمية اخرى لامر جسماني والتاخر اللذين يلحقان
فان اجزاء الحركة الموهومة فيها يسع اجتماعها وستقرارا بل بحسب بعضها وبقي هيئة شيئا شيئا على
الانتقال هذا التقدم والتقضي وعدم الاستقرار او على الانتقال مدام جزء الزمان العارضة للحركة ولا
انه اذا فرض للتقدم وعدم الاستقرار اجزاء لم يجمع العقل في الحكم متقدم بعضها على بعض الى امر خارج
عنها بخلاف اجزاء الماهية وزمانه متقدم التقدم وعدم الاستقرار اذا لا بد من ان يقدر امر خارج عنها هو
معيار للتقدم فهو متقدم ومتقضي بواسطة التقدم والتقضي اما نفس التقدم والتقضي فهي متقدمة
وتقضيته بذاتها لا بامر آخر واما الجواب عن قوله والقول بعدم الزمان لحركة واحدة الخ فهو
بمنع قطع المسافة الزمان الذي هو مقدار لها بوجوان الاتي الجائز ضرورة الامتداد الذي
اجزاؤه هي الوجود لم يكن موجودا في الحاضر والا لاجتمعت اجزاؤه فيه لان كل موجود الكائن الحاضر
مع امساع اجتماع اجزائه في محال بديهة واتفاقا فتصل الوصول الى المنتهى لا وجود لحركة المقدرة
من مبدأ المسافة الى منتهاها وحال الوصول اخذ منه لكليه فلا وجود لها في الخارج اصلا
فكذا مقدارها نعم امتدادها في الحال بحسم الصلبان او اوفق واحد هما فقط انتهى اقول من
يسع اجتماعها في الخارج بحسب معين انها لو وجدا فيه لم يكونا معا بل كان احدهما متقدما والاخر
متاخرا والكلام لم يتعد الى الامتدادين الموصوفين بما ذكرتم لم يتسامح في الخيال من العدم بل

لا يحصل شيء منها فيه الا اذا كان في الخارج امر مستمر غير متصل منه كسب استمراره وعدم استمراره هذا
الامتداد في الخيال وذلك الامر اما في الحركة هو الحركة بمعنى التوسط بين المبدأ والمنتهى فانها امر واحد
بالشخص غير منقسم بحسب نسبته الى الحدود والموضوعة فانها لو سلمنا ان الحركة بمعنى القطع كما سيأتي تحقيقه
ليست الا هو واما في الزمان فهو ايضا شيء موجود غير منقسم يحاذي بالحركة بمعنى التوسط بين المبدأ والمنتهى
الامتداد الذي هو الزمان كالخط تارة تتم سيلانها خط في الخيال هذا لزم الامتداد ان
اعني الحركة بمعنى القطع والزمان لزم لهما بوجود في الخارج كما ذهبنا اليه على امر غير موجود بحسب فلذلك
صار مبناها مقاصد في العلم الطبيعي هذا ما يقتضيه بادي الرأي فان الحركة والزمان
والمكان لزم موجود خارجا ماهيته ظاهر الامر لانه لم يتوهم جميع العقلاء بحسب وجوده وتشويه الى
الساعات والايام والاسابيع والشهور والاعوام فكل من كل الامتداد الخيالي شهر عليه الاذهان
وتنزيله بواسطة ارتسامه منه مع امر موجود مستمر سيالي منزلة كل الموجود السيال حتى كانه الموجود
بعينه فبادي الرأي كالحركة بمعنى القطع فانها الى اشتهرت حتى عدت في بادي الرأي من الموجودات
التي علم وجودها بمرور كل واحد من اجزائها بحاذي منها تنزيل الخيالي بوجوده والحركة بمعنى
التوسط فان كل واحد كان قبل وجوده ثم كل الوجود والا لزم الانقلاب هذا
مبني على لزم الامتداد لان هنا بالامكان الذاتي كما حدد النظام بكلام لو سيتي فليراجعه ومنع لزوم الانقلاب
واما الاستدلال بالامكان الاستعدادي على هذا المطلوب كما هو المشهور في كلامهم فهو على طريقة
اخرى هي اقوى كما اوردناه والشارح فيما بعد وبيس كل الامكان موجوده الكافر عليه
لان السبب قد لا يتمكن من اعدامه في نفسه اي بالبالي ليتسلسل الى القادر عليه وكونه متمكنا من
اعدامه بالبالي ليس مسلما بل قطعي وعنده المقدمة القائلة بان الامكان يستلزم الامكان للامور بين الامرين
الذكورين الشروح دونها الا لان القدرة ما كانت متعلقة على وجود الحادث كما لزم الامكان متعلقا
عليه فربما سوغ انه مذكورت تكل المقدمة وفيه فما فائدة الوهم قوله بل هو اضافي قبل انهم يريدون
بالامكان هنا الاستعدادي ليس امرا اضافيا فيه نعم لكن بعرضه الاضافة فلا لزم كونه
عرضا بل جاز ان يكون جوهرا هو امر اضافي فلا بأس قد عرفت انفا اندفاعه بما تقدم
من لزم الانقلاب ينبغي على لزم الاستدلال هنا بالامكان الذاتي نعم لحاصل بما ذكرناه
لا يلزم من كونه امرا اضافيا كونه عرضا انما يلزم لو كان موجودا في الخارج وهو محال لان
الامكان الذاتي امر اعتباري كما مر فلا استدعى كما موجودا وما اجيب عنه ذلك فيما بعد

کتابخانه مجلس شورای ملی

علت شئ كما تبين في الشرح ... وذلك الامكان قد عُلل موضوع بالنسبة الى وجود ذلك الحادث
فيه يعني ثبت ان لهذا حادث امكانا مستدعا على وجوده وان ذلك الامكان حال في محل موجود
وذلك الامكان اذا قيس الى الحادث فهو امكان وجوده واذا قيس الى ذات ذلك المحل فهو امكان
الى وجود ذلك الحادث الا ان هذا الكلام انما يدل على الاستدلال بالامكان المستعد اولا
فانه المسمى في المشهور بالوقوع والاستعداد انما يقال للمراد بالوقوع هو الامكان المقارن للعدم
والاختصاص لذلك الاستعداد ... لان الموضوع هو الجسم وهو لا ينفك عن القوة فيكون
الموضوع في الحكم هو الامكان العام المقارن للعدم
موضوعا لها دون العقول والنفوس بل يكون مغايرا لها بالغاية بها على الاطلاق اعراضا
المسماة بالجسم غيره اذ يطلق على ما هو اعلى منه اتفاقا مثل ان يقال العقول جميع
بالفعل لان كون منفعلا بالقوة وخبر كون العقول بالفعل وبالقوة لان كل حادث بالزمان مسبوق
واعلم ان الامكان هذا المفسر اورده الشيخ في الشفا وحاصل ان الامكان الذاتي اما بالنسبة
الى الوجود والوجود على نهجين وجود بالقوة ووجود بالفعل والقوة اما ان يكون الشئ في نفسه
او الكون الشئ بحيث لو فرض حصوله لا ورث محالا في الاول كالجسم بالقياس الى الخلاء
الى وجود شئ آخر معه في حيزه وذات الشئ الاول اعني الجسم بالقياس الى الخلاء
على حقيقته متغيرا في صفته وكان قولك الجسم يجد البياض وقولك الجسم يجد البياض فرقا كبيرا
كذلك الامكان ان يوجد الجسم ابيض والامكان وجود البياض في الجسم عندان في الخارج
الى صيرورة موجودا آخر سمي تكلف الجسمية بالصيرورة فان جسمية الماء تحاكيه طبيعة الهواء لكن الامكان
منسوب حقيقيا الى هيولى الهواء بالنسبة الى الصورة الهوائية حقيقة ومع الصورة المائية
حصته اخرى وان كانت هي بعينها بالذات فيه ... والمادة ممكن ان يعبر عنها بالفعل اي يمكن ان يوجد
لها الصورة فكون الامكان بالقياس الى وجود الصورة للمادة وهو وجود المادة بالعرض لا وجودها
في نفسها ... وجميع هذه الامكانات الى الخارج بالقياس الى وجود بالعرض سواء كان معنى الذات والصفة
وسواء كان امكان الهيولى والمادة محلا حالا في موضوع موجود معها اذ لا بيان ان وجود الشئ هي بحيث لو كون
شيئا آخر فان الجسم لم يوجد في نفسه امر من ان يوجد ابيض وهو غير الامكان الذي هو وجود الجسم كما في امكان
كونه ابيض لا استحالة في امكان كونه ابيض في زمان كونه معدوما واما المستقبل امكان كونه ابيض
بشرط كونه معدوما ... ولا شك ان هذه الامكانات جميعا بعيدا الى موضوع يكون حامل الامكان وجود

ذلك الشئ وذلك لان هذه الامكانات ذوات امكان حادثة فيكون وجوده ممكنا لم يوجد لكن لا وجه الان غيره او وجوه
هذا ظاهر اكن فيكون وجوده لم يكن قبل حدوثه لم يوجد بالغير او مع غيره ولا يتصور امكان وجوده فانه غير
وجود غيره الا اذا وجد ذلك الغير فانه لو كان موجودا محالا استحال فيما حدوثه بالغير الموجود مع امكان وجوده
مالم يمكن جاعل في كل الامكان ... يرد عليه النقض بالسابق لان امكان وجود ذلك الغير كاف فيما ذكره والحاجة
الى وجوده ... فثبت لزم الامكان الحادث قبل حدوثه خلق جاعله اي فيه ثبت لزم امكان وجود الحادث
سواء كان امكان وجوده ما لموضوع او امكان وجود شئ آخر او امكان وجوده بالذات ... او امكان وجود
شئ في شئ او مع غيره متعلق جاعله بل في جاعله التفصيل منها لزم الامور الحادثة اما اعراض او صور او
مركبات او نفوس فامكان الاعراض الصور امكان وجودها في جسم او مادة او امكان المركبات امكان
وجودها في مواد ها او امكان النفوس امكان وجود ها مستعلقا بجاعله لكون الحادث محتملا لا لاتصاف
جميع الامكانات متعلقة بالمادة حالة فيها ولا كذلك كل ذلك اذا اعتبرت في امكان وجود الشئ في نفسه امكان
وجوده في نفسه حالا فيه او مع غيره فقد اندرج فيه الامكان بالمحل الى وجود الشئ بالموضوع فلا حاجة
الى ذكره في البيان فان سبيل الامكانات التي قبل وجود الحادث متعلقة بالموجب بالوجود فامكان وجود
النفس الناطقة بالنسبة الى الصور الاولى في غاية البعد وبالنسبة الى العناصر بعيد والمادة الحادثة منها
بعد اقرب بالنسبة الى مادة النبات فهو قريب فاذا مكذا انزل بالقرب في مادة النطفة ثم العلقة
ثم المضغة ثم العظام وكانت هذه الامكانات ذاتية للحادث قربا وبعدا اجيب بان امكان
وجود شئ في شئ او محله اعتبار ان احدهما حيث علقة بالشئ الخارجي بهذا الاعتبار اذا قارن
العدم سمي قوة وكلف قربا وبعدا بحسب اختلاف استعدادات سابقة على كل الموضوع الى الشئ الخارجي
فالامكان الذي لمتعلق به كلف مساويه سمي لاختلاف مراتب استعداداته وتفاوتها سمي
حدث وجوده في نفسه او محله بعد الاعتبار لازم لما وجد الممكن بالنسبة الى وجوده لا تصور فيه الاختلاف اصلا
كما هو حسب الامساع ... والممكن المشتمل اختلاف الممكن بالنظر الى ذاته لا شئ في ذاته حتى جاز اختلافه بالنظر الى
وجود موضوعه ... امر متعلق شئ خارجي فكل الممكنة لا لامكان وجود شئ في آخر مع
آخر فهو متعلق بذلك الآخر وهو المراد بما يثبت الى الخارج بحسب النظر بالمعنى سبق لزم امكان وجود الآخر كما ذكر
فصل امكان الحادث يعني لزم الحادث يسبق بقبل وجوده قبله امكان الامكان اما عام يشمل الحادث
او بغيره وكلاهما ممكن لانه اذا فرضنا ان يكون امكانه امر اعاما يشمل الحادث فلا امر فلان امكان قبل وجوده فلا
يكون الليل ظهور بطلان احدى مقدماته ... فلم لا يجوز ان يكون امكان الحادث الفاعل الذي

فيسل الفرق بينهما ان كل ما يحتاج الى المحدث يقوم به الحادث فيجاز قيامه امكانه به بخلاف الفاعل فانه لا يقوم به الحادث
حتى يتحقق قيام امكانه به وهذا الفرق على تقدير صحته انما ينافي قيام الحادث بالمحدث لا ينافي قيام الحادث
مع غيره والمحل سمي المحل لامكان الذي يسمى به على اصطلاح الحادث الى المادة وهذا الامكان المستفاد
الامكان الذاتي الخ الاستعداد للامكان وكل ما للامكان الاستعدادي هو المشهور وكلامهم كالصريح فيه فنظرية
تمر الحادث للجواز لتركب كل منها من اشياء حادثة وكل ما للامكان الحادث حادث فكل ما للامكان يحتاج
المعلول الى العلة بالا يتركب كل شيء منها حادثا فيه كل الحادث حادثا فكل ما للامكان يحتاج
قد عاد كرنا على الابرهان على حادث مكذا الحادث المعين موقف على حادث مسلسلا الى غير
النهاية غير مجتمعة لاستحالة ان يتقارب حوادث لا نهاية لها بحيث يجتمع الجميع في الوجود فتمر كل الحادث
المعلول عما بعده بعدا غير متناهي اذا انتهت السلسلة اليه فاما ان يكون وجوده بعد العدم او لا بد لكل الحوادث
من محل موجود في الخارج لا يتصور وقوع تمر الوجود على مراتب بحسب تمر مراتبه
حال كونه معدوما الا اذا كان متكل امر متعلق وجوده بما ما بان يوجد فيه او منه او سواده عليه حالات غير متناهية
بهيئة لوجوده وهي السماة بالاستعدادات فانه لا فكل الامر الذي تعلق وجود كل الحادث ثم يتصور كون
تكل السلسلة منوطة الى هذا الحادث المخصوص دون غيره فوجود كل حادث سوقف على محل سابق عليه استعدادا
غير سابقه فذكل المحل هو المادة تكل الاستعدادات المتعاقبة عليه مسندة الى ايداع خلقه وتكلت سرمدية
قالوا وكان ازليا واما البعض غير متناهية فاعلية كذكل المادة غير سابقة كونها متعلقة فالجدار الى العالم القديم
بواسطة تكل الحركة المستمرة التي يلزمها او ضياع يحلقه غير سابقة جزء المادة للاستعدادات غير سابقة
تفيض عليها حوادث متكاثرة تكل الاستعدادات فالا عرض هو لانه لم لا كون التخصيص بحادث دون آخر
بسبب صوصيات تكل الحوادث المنتهي جزء الى حد معين جزء وجود تكل السلسلة فلا يجوز تكون حادثة
باو كر ربنا ضرورة العدم الى الوجود ولا يتصور الا بالعلم لانه لا كحقيقة قولنا فان المحل هذا الذي تقرر عدم وجود
ذكل المحال فيه على تكل الرابطات فرسل لا يتوقف الترتب بالفعل على يحاب يذكل الوقائع الذي اورده هذا
المقترض على تكل الامكان الذي نستدل به على المادة وهذا الذي تكل سببا للقدورة بدل على
ذكل انهم تنوا كون ذكل الامكان غير القدرة بان يكون كل شيء مقدورا عليه يحيل ان يكل الامكان والعلة
مغايرة للمعلول
وهو ممنوع جوابه تمر الفرض كما علمه هذا على ما سنبينه تمر كل ما يمكن ان يوجد حادث
حدوثا زمانيا
والعالم لو اراد قديم تكون الحادث مسبوقا بزمان هذا معلوم بالضرورة وقد عرفت
حليه معالتهم في جميعة الزمان وجوده وقول ايما على تقدير الفاعل انما ذا خلا كلام حتى اذا يجوز تمر العالم

الجدار ترجيحه لاحد مقدوريه على الاخر بلا مرجح وداع اليه واما اذا لم يجز ذكل فلا فرق بين الامر بالصنعة
بلا شعور وبين الفاعل بارادة واختيار اذا كانا قديمين فلزم حدوث الحادث سهما على السلسلة
الحوادث المتعاقبة على عاقر في طريقة الهدلال شرع في الفصل الثاني
قد مر مباحث الوجود والعدم وما يتعلق بهما مر تكبيتهما على الوجوب والامكان والامتناع والقدم
والحدوث على مباحث مع وجهها اعني الماهية لان البحث عنها من حيث انها موجودة او ممكنة هذا
الاعتبار مغايرة عنها
يطلق غالبا على الامر المستقل اي الذي لا يحتاج في الموجودة الى الغير فلا يكون الا
كليا موجودا في الذهن جزئيا فقيل لفظ الماهية يتناول على مفهوم الكلي الجزئي الخارجي
مع اعتبار الوجود في الخارج فانه المتبادر عند الاطلاق فلا يقال في ذات الله تعالى وحقيقته بل هي
هذا بحسب الاغلب وقد يستعمل هذه الالفاظ الثلاثة بلا اعتبار فرق بينها
والكلي الى ما يمنع تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه والجزئي بخلافه
والكيفيات المعقولات الثانية سمي بذلك لتوقف تعقلها على تعقل معقولات ثانية وهو في العقول
هي علوم المعقولات الاولى وليست متأصلة في الوجود حيث لم يوجد في الخارج ما يطابقها فاكمعدم
الانسان فانا ما بحيال ان معقول ثاني جواب مدام لما يعقل الاولى الذي هو انسان ثانية عارضة له الذهن
تركل شيء فرض كليا او جزئيا حيث يوجد بها ما يحتمل الجزئية وقد تستعمل بمعنى الوجود
ايضا والكعقول الكلية لسبق عدمها عن الكعقول الجزئية بالزمان فيقال فيها الاولى
اما عارضة لها او جبابية ان يأتي قيد اقسام شيء الى الاخير فيقال فيه فان تكل الامور الخارجة عنها واما عارضة
سلوبة عنها على معنى انها ليست من تلك الماهية ولا جزء منها ولا عارضة واما اعم منها
الى امور عارضة لها في اصل تمر الماهية ليست شيئا من تلك العوارض بمعنى تمر تلك الماهية ولا داخلة
منها لبعض الماهيات ليست منتفية شيئا منها فانها سهيل حلوا على المعقولات بل الامر في نصفها بوجه واحد
في اثنا فصيل واما القسم الاول عني فاسها الى امور داخلة فيها وكان اني خارجة عنها فكانا في خارجيا بقيد فقط
فخال تمر الماهية ليست شيئا من تمر تكل الامور الداخلة فيها على مفهوم تمر شيئا ليست شيئا من سهما لان الواجب
خ الماهية لا يكون شيئا من تمر تلك الامور داخل فيها وكيركان عينها بحسب الخارج في بعض الماهية فقد يكون
بانعتبار اخر على ما حقق في الاجراء المحولة واما حظ ماهية نفسها ولم يلاحظ معها شيء
واير على هذا لم يكن الملحوظ هنا الا الماهية وما يجاورها اتفاقا بحيث لا ينفصل عنها ولم يكن ملحوظا تمر
الملاحظة التركيبية بل ملحوظ اما هية بشرط عوارضها بحيث لو لم يكن ملحوظا تمر كان امرا الوجود
ملحوظا في تكل الحالة لا منفصلا ولا مجملا فيظهر تمر تكل الامور ليست لها ماهية حدودا تاما فليست

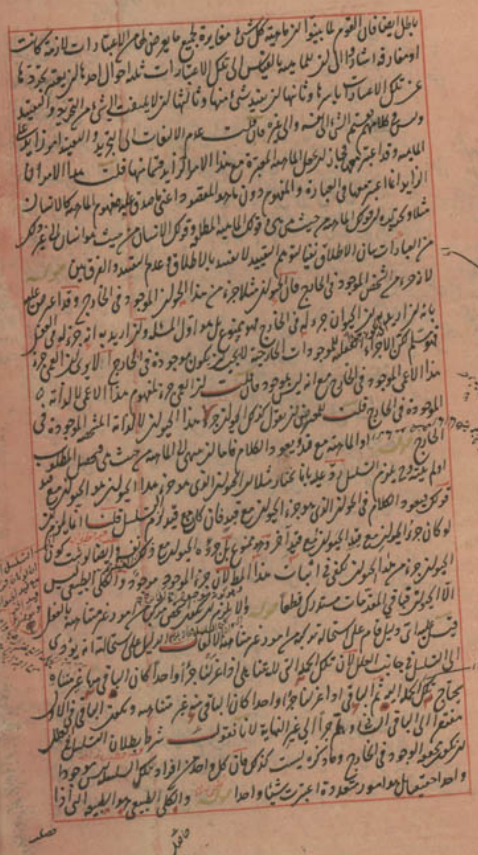

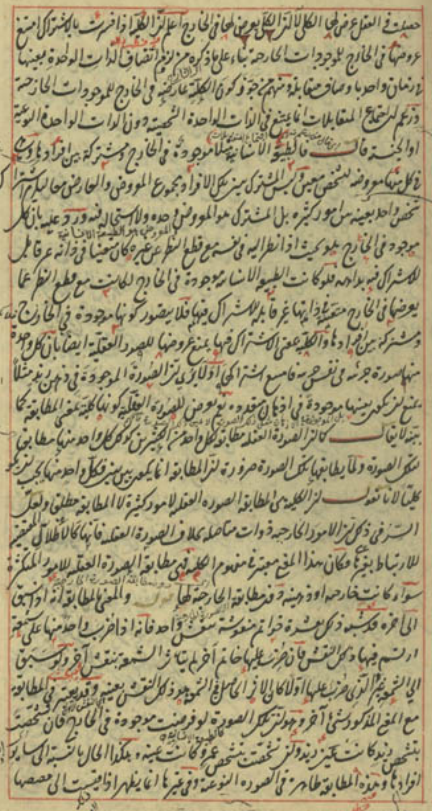

الموجودة في افرادها واعلم ان اثبات الكلية للمعدوم المعقول بمعنى المطابقة التي زيد فيها ذكر الشيء
الا خر انما يتاتى على مذهب من يقول بتنزل المعاني الاذهانية منزلة الاشياء كما يسبق تحقيقه وانما يمتنع
قال التنزل المعاني معدومة بالاشياء الخارجية فيمتنع المطابقة على ما ذكرنا الشارح المحقق
وصف الصورة العقلية بالكلية لان المعلوم بها امر كلي على ما هو المشهور والا فكل مذهب كما لا يخفى
وهو اذا اكتسبت الى النفس واحد من الافراد الشخصية حصل فيها صورة كلية مطابقة للامور الكثيرة بل لا بد ان تحصل
وكل شخص منتظم المعاني مطابقة الكثيرين حصل في نفسه صورة عقلية تطابق كلا منهم كما لا يخفى
لبسيط موجود وكل مركب من عارض ومعروض فلا يكون موجودا اذا لمفهوم من المركب غير
نعم محل خارجي مركب من العارض والمعروض متمايز في الوجود الخارجي كالمعروض في الخارج
الخارج موجودا اذا تصور وجرد عن كل ما حصل في العقل صورة كلية فليكن كل واحد من جزئيات
لا وجود في الخارج الا للاشخاص فالطبيعي الكلي انما يوجد في العقل فقط فالاشخاص مادة مشتركة
مع الامر العارض للكلية بها ليحصل الاستعداد لتحقق اعتبارات شتى قال قلت كون الحيوان مثلا موجودا امر ضروري
لا يمكن انكاره فلت المعروض الذي تتركب منه الكلية موجود بمعنى ان خاصة عليه الحيوان موجود واما الطبيعي الحيوانية
موجودة فمنوع فصلا عن كونه ضروريا نعم كل كلية تتركب من امور موجودة في الخارج فالطبيعي الحيوانية
الطبيعي الانسانية مثلا انما هي موجودة في الخارج بمعنى ان افراد الانسان التي هي جزئيات الحيوان
كلية متحدة معها بالذات متغايرة معها بالصفات تتضاده لان كل موجود خارجي يجب ان يكون متشخصا متمايزا في ذاته
عقلا بل لا كثرة في الخارج الا كذلك نعم كما ان افراد الحيوان في الخارج موجودة اذا تصور وجودها في ذاته انتصف صورة
بالكلية بمعنى المطابقة فهو ايضا باطل بما مر آنفا وكذا ان صورة الخارج موجودة اذا تصور وجودها عن تشخصها حصل
منها في العقل صورة اخرى كلية فذلك ايضا مما لا يجدي نفعا في اثبات الكلية للطبيعي الخارجي لان الكلية
منها فلا نزاع الا في اللفظ والعبارة واما ما يقال من ان الطبيعي الانساني مثلا مغاير في نفسها للشخص
فمحتاج الى سند تام فاذا تكثرت بتكثر الفاعل او وجدت تلك الكثرة في الخارج كان كل واحد منها غير
لكل الطبيعة جزءا يدركه كل احد من تلك الكثرة لا يدركه غيره فيستحيل عادة ان يدرك احد منها تلك
تلك الطبيعة كيف لو كان كل من تلك الكثرة لكان كل واحد من تلك الكثرة غير الاخر منها وهو باطل بداية
واما القبائل الكلام في توضيح هذا المرام ليكون على بصيرة تامة فاعلم ان المعروض الاقسام ومنذ الى الاقسام
والما باعتبار انها صورة في نفس الخ وذلك كان الصورة اذا اخذت من حيث هي هي
بحسب نفس ماهيتها وانتزعت عن جميع ما عداها واشتغلت عن اعتبار ما يعرضها مشتركة بين كثيرين

وهو المط قوله لانه يعرض للصورة العقلية لم يكن في الخارج ما يطابقها هذه دعوى بديهة يجزم العقل بها
بعد تصور اطرافها على ما سنح وما ذكر في صورة الاستدلال لم يقصد به الا التنبيه عليها فلا يرد عليه انه
اعادة الدعوى بعبارة منفصلة كما لا يخفى وقس على ذلك نظايره في مواضع شتى مما تقدم او تاخر قوله لان كل
كثرة فلابد فيها من واحد بالفعل يسال لم لا يجوز ان يراد بالواحد الواحد بالفعل الواحد الحقيقي فما ذكره ممنوع لجواز ان يكون كل واحد
من اجزاء الكثرة مركبا من احاد غير متناهية فلا ينتهي الانقسام الى احاد حقيقي ورد ذلك بانه لا معنى للكثرة في
الحقيقة الا المتالف من الاحاد الحقيقية واما الواحد المركب مما لا يتناهى فانه ولئن جاز ان يعتبر جزءا للكثرة لكنه في
الحقيقة كثرة في نفسه فلابد هناك من احاد حقيقية والا لزم تحقق كثرات حقيقية من غير ان يتحقق هناك احاد اصلا وهو خلاف
بديهة قوله ولا يجوز ان يكون منقسما بالقوة ان فسر البسيط بما لا اجزاء له بالفعل فهذا الكلام مستدرك لان وجود
الاجزاء بالقوة لا ينافي البساطة على ذلك التفسير فلا حاجة الى نفيه وان فسر بما لا جزء له اصلا لم يكن مستدركا
لكنه لم يتم لان شاهد بالاتصال الجسمي الواحد في نفسه مع قبوله الانقسام والحق ان قبول الانقسام لا يقتضي تقوم
الشيء في نفسه بتلك الاجزاء المفروضة فيه بل يقتضي ان يكون هناك تنوع متفرع على فرض الانقسام فيكون ذلك التقوم
ايضا فرضيا ولا استحالة فيه قوله فانه ليس في الخارج شيء هو بسيط او مركب اعترض عليه بانه مجرد دعوى
بلا دليل وليست بينة بذاتها فلابد من برهان قد نبهناك انفا على ما هو الحق فيها وفي نظايرها ولابد من رعاية
الانصاف في تسليمها [illegible] ولا التمسك به لا يجب الحق في كثير من مواضعه قوله لان كل بسيط
حقيقي يصدق عليه انه بسيط بالقياس الى المركب هذا انما يتم على تفسير البسيط الاضافي بما هو جزء لغيره
اذ كان كل بسيط حقيقي جزءا لغيره وليس كذلك فان الواجب تعالى منزه عن ان يكون جزءا لغيره ولو فسر البسيط
الاضافي بما يكون اقل جزءا من غيره مطلقا وحمل على معنى انه اما لا جزء له اصلا وله اجزاء اقل من اجزاء ذلك الغير
لتم لكنه تعسف جدا ويستقيم الكلام بان يراد بالمركب ها هنا اعم من الحقيقي والاعتباري فان كل بسيط حقيقي
حتى الواجب تعالى يمكن ان يعتبر مع غيره فيصير مركبا منهما قوله يجوز ان لا يعتبر اضافته الى جزئه مع انه لا يكون مركبا
اضافيا قيل فعلى هذا جاز ان يكون بسيط حقيقي هو جزء من غيره ولا يعتبر التعقل اضافته الى كله فلا يكون بسيطا
اضافيا فان الظاهر ان النسبة بين البسيطين عموم من وجه وبين المركبين مساواة فان كل مركب حقيقي لابد ان يكون
له جزء فيكون هو مركبا اضافيا بالقياس الى ذلك الجزء كما ان ذلك الجزء سواء كان له ايضا جزء او لا
بسيط اضافي بالقياس اليه قوله اي كما يتحقق حاجة المركب الى جاعل اي الى الحق ان الماهيات الممكنة
مجعولة بجعل الجاعل سواء كانت مركبة او بسيطة وذلك لان المحوج الى تاثير الفاعل هو الامكان العارض
للمركبات والبسائط فكلتاهما محتاجة الى جعل الجاعل اي تاثير المؤثر فيها ولا يخفى ان الظاهر ان يتوهم استغناء

ممكن موجود مفتقر الى علة توجده [illegible] ثم الاثر الحاصل في الخارج من جعل الجاعل اي تاثير الفاعل هو ذات الممكن او وجوده
فمنهم من قال الماهيات الممكنة مجعولة بجعل الجاعل في وجوداتها ومنهم من قال ليست الماهيات مجعولة على معنى
انها في انفسها ليست مجعولة سواء كانت بسيطة او مركبة بل هي مجعولة باعتبار وجوداتها فان السواد مثلا لا يحتاج
الى جاعل يجعله سوادا فان ذلك امر غير معقول قطعا بل الى جاعل يجعله موجودا قيل الماهيات في انفسها مجعولة ولا
وجوداتها في انفسها مجعولة بل الماهيات اي كونها موجودة مجعولة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان ينازع فيه وقد سبق
تحقيقه والمنافاة بين نفي المجعولية عن الماهيات بهذا المعنى وبين اثباتها لها بما بينا ان الحق الذي لا يتوهم
بطلانه [illegible] ذهب طائفة الى ان المركبات مجعولة دون البسائط فان ارادوا بالمجعولية احد المعنيين المذكورين فالحق
[illegible] لان المجعولية بالمعنى الاول ثابتة لهما معا وبالمعنى الثاني منتفية عنهما معا كما حققته وان ارادوا
كما هو الظاهر [illegible] ان المركب محتاج في حد ذاته الى انضمام بعض اجزائها الى بعض فبهذا الاعتبار
له حاجة الى جاعل يجعلها بضم اجزائها الى بعض [illegible] حاجة البسيط اذ لا يتصور فيها مجعولية في حد ذاتها
فالمركب والبسيط [illegible] في المجعولية بحسب الوجود والحاجة الى التاثير وتمايزا [illegible] المركب مجعول في حد
ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط فلا شبهة في صحته ولا [illegible] ان البسيط قد يكون ممكنا وكل ممكن محتاج
الى جاعل كما لا يخفى ونقول [illegible] في قولهم الامكان لا يعم البسيط لم يريدوا به امكان [illegible] بالقياس الى وجوده لظهور
بطلانه اذ الكلام في الممكنات دون الواجب والممتنع وايضا لو صح نفي هذا الامكان عن البسيط لما ذكره
لا ينتفي عنه الوجوب والامتناع ايضا لانهما نسبتان كالامكان بل ارادوا به حاجة في حد ذاته كما في المركب
[illegible] الجواب عما ذكره الشارح من ان عروض الامكان للبسيط لا يقتضي [illegible] في ذاته [illegible]
[illegible] ان الاقوال الثلثة كلها صحيحة واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون البسيط مجعولا دون المركب
فلم يقل به احد لظهور فساده هذا وقال بعض الفضلاء ان جماعة من المتاخرين [illegible]
[illegible] الى تحرير محل النزاع [illegible] المذاهب [illegible] ان الحكماء اثبتوا الوجود الذهني
[illegible] عوارض الماهيات ثلثة اقسام [illegible] من حيث هي بان وجد وجدت كالزوجية للاربعة
[illegible] لم يكن اربعة وقسم يلحقها باعتبار الوجود الخارجي كالتناهي والحدوث للجسم فانهما لا يلزمان
ماهيته بل وجوده في الخارج حتى لو تصور جسم غير متناه او قديم لم يكن [illegible] وتصور الجسم غير
[illegible] وقسم يلحقها باعتبار وجودها الذهني كالذاتية والعرضية ونظايرها [illegible] على ان المجعولية من لوازم الوجود
الخارجي لا من لوازم الماهية فلو تصور انسان غير مجعول لم يكن لا انسانا واذا [illegible] بالمجعولية الاحتياج
الى الغير [illegible] وقال بعضهم ان المجعولية وارادوا بها الاحتياج الى الغير تلحق الماهية المركبة من حيث هي [illegible]

فان احتياجها الى فرض فيها لجواز ان لا يحتاج وقد يعتبر للماهيات كلها بجعله واراده واعرض فيحتاج اليه كلها
في الجملة اى عدم تركون عرضيا للمعلولية او للوجود واعم من تركون للاحتياج الى الفاعل او الى الجزء بعد ما قاله وهو
وهو بعد لان الجنس عما يلحق الماهية انما هو لوازمها غير لوازم وجودها الخارجي او الذهني جاز في كثير من
اللوازم فليس يخصص بالمجعولية كثيرة فايدة واصلا كالزوجية للماهية بحاجتها الى الفاعل في وجودها الخارجي كذلك
محاجة اليه وجودها الذهني سواء كان الفاعل فيها او بعده وليكن المجعولية بمعنى الاحتياج الى الفاعل ليوازم الماهية
مطلقا او كونها مما لا احتياج في وجودها الخارجي الى الفاعل كان الكلام صحيحا او التقدير بخلافه والبعد
من ذكر مثالا الامام الرازي حيث قال في المجعولية ليست بمثابة لوجود لوازمها فيها على ما عرفت فيما سبق
بنفسه كما اشار اليه الشارح آنفا لا يقوم من غير ان لا يكون فيها حيثية بها تكون فيها حيثية بغيره وكما قام
نفسه لزم ان يكون كما كان جوهرا ايضا فكل ما قام بغيره لزم ان يكون كذلك غير مستغن عنه كالعرض وان لا يكون جوهرا
ايضا وهذا على تقدير ان يكون الفاعل ما يتميز لزم من عرضية كل واحد من الوجود والعدم ان يكون كل واحد منهما
المتعين على الماهية بعد ايجاد المركب تم قد صرح السنجاني بتوارد العلل التامة على واحد بالشخص لا بأس
المستحيل لتوارده عليه على تامة موجودة معا على سبيل البدل لانا نعلم ان
الدال على الكسر شامل للمتعين معا فانا نعلم قطعا ان الشخص الواحد يقبل الكسر قطعا على البدل او يقبل
قد يكون معا فنعلم بالتواتر المستفيض بل تنا ونحن نقول ذلك كما ان الدال على الاعراض الاجزاء
تام مجتمعة امكن الاجتماع وانما العلل التامة التي يستحيل اجتماعها علما بان على استحالة تمام كل واحد منهما على
الاجزاء على تامة لعدم المركب شرط عدمه على ما يراد الاعدام الا فاذا عدم جزء من المركب زمان ولم يعدم في ذلك
الزمان الا قد جزاء خر مما كان في العدم مع هذا الشرط على تامة لعدم المركب واذا عدم جزء ان معا في زمان
لم يكن شيء من المتعين الحديث تامة لعدم المركب لعدم ان الشرط بل يحتاج كل منهما على تامة بشرط عدم زمانا على الاعدام
الاجزاء الا فرد عدة تاخره زمانا عن شيء عدم عدمي طرفين واذا عدم جميع اجزائه معا في زمان
كان جميع هذه الاعدام معا على تامة بشرط عدم تاخره عن شيء معا عدام اجزاء فعدة على تامة فقد
اعتبر فيها شروط متنافية فلا يكون جميعا معا ولهم ان يقولوا ان عدم المركب بعدم جزء منه لم يكن لنفس عدم
بعدم جزء آخر وهذا الاشكال ليس بمختص بما بعد الاجزاء بل جار في اعدام سائر العلل التامة كعدم
الفاعل وعدم الغاية وعدم الشرط فان كل واحد منها ايضا على تامة لعدم المعلول البسيط وجميع
المنتفي ما نحن عليه وانما قيدنا المعلول بالبسيط اذ في المركب لا يتصور عدم شيء من الاجزاء والا لم يكن

المركب موجودا فلا يكون شيء فرد من كل الاعدام المذكورة علة تامة لعدم المركب قال شارحا عدم الفاعل موجزا
منزل المركب في زمان معا فالعلة التامة لعدم المركب اذا فرضت حتى عدم الجزء واحدة نزلم من كل زمان عدد كل ان علة عدم
في عدم واحد من الجزء وانما فالمجموع المركب غير عدم منها عدم الجزء على هذا التقدير الاخير علة تامة مستلزمة ونلزم ان يكون
علة تامة متعددة هذا وقد يقال ان عدم الجزء هو بعينه عدم المركب ومن ثم امتنع تصور ارتفاع الجزء مع
تصور بقاء الماهية بخلاف العلل الخارجية والشرايط فانه يمكن تصور ارتفاعها مع بقاء الماهية ولكن كان
المقدر مستحيلا وكما ان لوازم الماهية كالزوجية للاثنانية ويلزم من هذا القايل ان لا يكون عدم المركب
الواحد الشخصي في احد الشخصين بل متعددا لكل واحد منهما عرض عدم جزء واحد من المركب فكما اجتماع
تلك الاعدام وهو مستفيد وبقاء عدم احدها عند عدم هذا الجزء بعد عدم جزئية الآخر وهذا
صحيح لنزاع احد الخصمين ما يمنع لنزاع احد الآخر ولا يكون الزام عدد عدم البسيط الشخصي بعدد الاعدام عليه الا
اذا سرى عدم جزئية الاعدام نفسها متعددا واضافتها اليها وهو ممنوع بل نقول بوحدة الجزئية نفسها فالاجزاء
عدم على المركب اي كل واحد منها عدد ما بالطبع على نسبة الى جزء واحد على سبيل المعدم
على عدم المركب معدوم جزء واحد لا بعينه لا عدم كل واحد منهم جزء وهذا المعدوم بالعلة فالفرق
بين عدمي وجود الجزء وعدم جزء من الاول الجزء المركب الوجود بعد حاجة الى كل جزء منه اجزاءه وفي العدم
حتى يلزم المعدوم بالعلة على عدم المركب عدم جزء واحد لا بعينه والا يعد كل واحد منهم جزء واحد على حدته تم ما
ذكره يلزم المعدوم بالعلة على عدم المركب عدم جزء واحد لا بعينه لا عدم كل واحد منهم الاجزاء المراد العلة التامة
لعدم المركب مع هذا الامر الكلي اعني علم جزء لا بعينه ولا يرد فيه فلا يصح قوله وعدم كل واحد من
الاجزاء علة تامة لعدم المركب ولا يرد دكل الاشكال اعني تعدد العلل التامة للواحد الشخصي حتى يحتاج
الى ما تقدم عنه ومما التوهم لانا نعلم ان ذلك الامر الكلي انما يتحقق في فرد متعدد وكان تحقق
في ضمن واحد منها بل لا عز الآخر كما فيما نحن فيه تحقق المعلول كان الاشكال باقيا بحاله قوله وعدم الجزء على
الكل علة تعني كما ان عدم آحاد الجزء تحقق الكل وصنوا الجزء بانه عني عز السبب بل يريد وابذكر انا يلزم
لا يحتاج في تحقق الى الجملة لان الممكن لا سفوح عز السبب بل اراد والنزاع سفوح في تحقق عن السبب خارج
من سبب الكل ولان ما هو سبب اما لا يكون بغير سبب الكل اما داخلا فيه وذلك كان ما هو وقف عليه
الجزء سوقف عليه الكل قطعا فالمانع يحصر كما فيما يحقق الكل او لا وعلى هذا فلا زم الماهيات
لا توجد فيها هذه الخاصة لانها محتاجة الى السبب خارج من سبب الماهية وهي نقل الماهية او اراد و
ان محال تحقق الماهية للاحتياج الى السبب تحدوج فيحتج كما ذكره في الشرح وعلى هذا فلا زم الماهيات

نظرا الى المادة الاجتماعية كالعشرة وذات العشرة على قياس ما ذكر في العسكر والكلام فيه وجه حقيقي كما مر واما بحسب
فصل الابر فمزاج سبعة كمعات اما ان يكون اضافة نحو واما في المزاج مخالفا الى الاجزاء الا قرب كلوح فضة
واما عدت فيه الاضافة من مفردات المجون فقوة غرفنا له لابرة به فان حبل المجون جوهر والمزاج عرض
فيمكن ان يكون جزء منه فلنا يراد به المزاج ههنا الصورة النوعية التي من مجموعها والمزاج عرض
الحاصل فيه سماعا على كيفيات مفردات اطلاقا للمتبوع على التابع وجاز هذا المزاج ههنا لان المجون صورة نوعية مقارنة
مفردات وليس اركبت مجموعها المزاج واضمحلت والاثار المختصة به الى فلنا التركيز كون المجون جوهرا مركبا من جزء
جوهر والاقرب عرض قايم بذلك الجوهر الذي هو جزء ولا اصبع فيه كما قاله السيرفاني المسمى بكمال الوسي على الجوهر
مواطاة ولم يتركب الجوهر من عرض وهيولى لانه محال لما ذكرنا ههنا انه لو جاز هذا التركيب لجاز ان يكون
امالا تركيبا تعرفيا في الخارج كتركيب الخارجي للاشكال فيه من التركيب من اجزاء غير متجانسة كما في الاكوان
فان التركيب الذهني من المواد التركيب الخارجي في الكم بالمواد على الكم بالمواد فلذلك تغيرت فيه الاوضاع واختلف اراء
العلماء فيه فمنهم من قال انه لا معنى للتركيب من الاجزاء المجتمعة الا مالا يصدق شيئا واحدا فحصل من مجموعها معان متبوعة لمعان اخر
فيتبع الفعل في تكمل المعاني مفهومات محمولة على كل شيء وكل المحمولات امور ذهنية فالماهية هي
الذاتيات كالانسان على الموضوع والاجناء والنمو والحس والحركة الارادية والنفس فصاعدا وكل شيء ما عنبار الاجتماع
جوهر او ما عنبار اللاجتماع جسم او ما عنبار التحيز جسما او ما عنبار الحس حساسا او ما عنبار ادراكه الارادية متحركا بالارادة
متحركا بالارادة او ما عنبار المنطق ناطقا فهذه المعاني المستتبعة معاني اخرى فانها يستتبع الجوهر والناطق
المركب من الاقطار والمتماس الساده والناطق المتبوع والجوهر قابلة للصناعات وغيرها فكل المتبوعات ذاتيات
بهاصارت تكمل الماهية تكمل الماهية فليس المراد بالماهية سوى امر تركيبي يحصل معان منها صفات لا يوجد
بدونها وهذه التوابع عرضيات فليس خامسا خارجا عن نفس الماهية بل انما حصلت بالعروض فكذا حكم سائر
الماهيات المذكورة الا جزاء المحمولة ونعم هذا القابل انه يسهل هذا التحقيق ايضا ان الذات مع العوارض
الذي مجموعها اركان المحمولة وبحث لان كل المعاني اي حمل الشيء والمستبعة لمعان اخرى ان كانت داخلة في
الشيء كان مركبا من اجزاء متغايرة في الوجود فلا يكون شيء منها محمولا على شيء مواطاة ولا يكون المحمولات المشتقة
منها ذاتية له لانا نمنع عرضا خارجيا مستقلا بالنسبة حاصلا من التركيب المشتمل على ما هو حاصل على الشيء لا يكون
ذاتا له كالمتنفس والمركبات ذات منه لما لا شك لها على ذلك المعاني الحاصلة عن التركيب انما تقتضيه ما لا سائر ما
عليه مع ما سبق ان الاجزاء المتبوع منهم عدمي لان المجموع هو الذي هو جزء الجنس عند من قال به فاذا ليس المجموع هو
المكمل المستفيد المتبوع كان كل كما ما عداه عدمه كما هو ظاهر فليس الجوهر ما هو داخل الاسناد طارئ اخذ

الذاتي مما هو داخل الحمل متى فرض نظرية كما قلت ليس متى الجوهر مفهوم ذي الابعاد بل هو عارض الجسم الذي عدت
فلا صح له ان يعتبر الابعاد وحمل الابعاد فضلا ان يوجد في وجوده مركوزة هي مكانها وكيف يصح ان يحمل
الذاتي واخواته مع كتمانها على اعراض وذاتيات ما عدت هي عليه من الجواهر وقد مر جواب منهوم ان خلق
يسير فصل الحيوة ان لم يحمل فصل الحيوان على العامة وكون الحساس والمحرك بالارادة فيظهر ما ذكرنا انه لا حاصل لكلامه
بالحق وحقيقة الشيء المشهور انه ما منه الشيء كان الحكمة وههنا اقوال اخر والضبط والتقرير اوكد تقرير الخيال
لنزعاته الانسان شيئا يصدق عليها مفهومات متعددة كالجوهر والجسم والحساس والحي والانسان الصادق
ان غيره كون ويسمى هذه المفهومات لها على سوية بين كما هي جارية فيها عارضة كما شرح في اخواتها ويسمى
ما ليس كونه كالجوهر اخواتها تمييزا لهذه المفهومات التي ليست جارية فيها لاشكال انها امور متغايرة في
الذهن بحسب انفسها ووجوداتها فهذه الصور المتغايرة في الذهن مع كون صورة الشيء واحدة في صقع واحد اولا
متعددة في العالم وعلى التقدير الثاني فما تتوجه بكل الماهيات المتعددة بوجودات بحسبها او بوجود واحد
فهذه الاحتمالات كلها محل للمزيد عليها وقد توجه على كون نفسها طابقة الاحتمال الاول من كون كل الصور الشيء واحد
لا تعدد في ذاته ووجوده بل هو امر مبسيط ذاتا ووجودا انتزاع الفعل عنه باعتبارات حسب هذه الصور
المحالية وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولية غير مركبة في الخارج ومعها وجودا ومرجعها في الخارج
هو بسيطة حملية فيه ولا امتياز فيها الا في الذهن بحسب الاحتمال كما ان كون الصور الامور بحالها في الذهن
الا انها موجودة في الخارج بوجود واحد وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة غير مركبة ماهية ولا وجودا
الاحتمال الثالث ان تكون الماهيات المحمولة موجودة بوجودات متعددة وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة
غاير المركب ماهية ووجودا وعلى كل واحد من هذه الاقوال اشكال اما القول الاخير فهو ان تركيب الجنس
منزلة اجزاء متغايرة بحسب الخارج في ماهيته والوجود ومحل هذه الاجزاء يمتنع حمل على المركب منها بالمواطاة
وكرا حمل بعضها على بعض قال الشيء المجتمع من الاشياء المختلفة المذات الموجود مجتمع تركيبا ان ماهيته
الواحد او ذاكل الواحد وعلى تركيب بعضها هو الاقرب فيها في التعاريف بتركيب الماهية والوجود وليس فرض
منها الى ارتباط الكل الا يمتنع تركيب احدهما هو الاخر بعينه بزيد وهذا يبطل ما يسمى هذا القابل بتركيب
هذه الاشياء ما اجتمعت وحصل منها ذات واحدة وحدة حقيقية صح حملها على تلك الذات وحمل بعضها على
بعض واما القول الثاني وهو القول بتغاير الاجزاء المحمولة ماهية لا وجودا فيرد عليه ان وجود الواحد الواحد ليس
قائما بكل واحدة من تلك الماهيات لزم حلول شيء واحد بعينه في محال متعددة وان قائما بجميعها لزم وجود
الكل وغير وجود اجزائه وكلاهما محال واما القول الاول وهو القول بان وجود ما ماهيته وجود واقعيته لزم الخلف

العقلة المخالفة للخارج لكون مطابقة للامر البسيط في الخارج وقد تقدم مع جوابه هذا العقل هو المنصور وعليه المحقق
قوله بل اصل العقل في الخارج موجبة جعل الاخر وجعل المركب لعينه جعل الاجزاء وذلك كما تقدم في الخارج
مع المركب به وجودا واحدا كذلك في الذهن بعضهم مع بعض يقصد فيها بحسب الخارج الاجمال واحدية موجعل المركب جعل
الاجزاء ولم يرد ان الجعل في الكل والجمع متعددا لما عرفت انه امر واحد حقيقي لكن ذكرين فادكره اشارة الى القول
الاول عليه تامل قوله وعين كونها جزئي لماهيته كونها جزء لها في الذهن من قبل الحد وقطره ومتحدان في
الحقيقة فان جزء الماهية كان جزء لها في الخارج ايضا كذلك الاخر فقطعا فالصواب ان يقال كونها جزئي الماهية كونها جزء من
لفظ الدال على حد الماهية فيجب بان الحد هنا اعتبر فيه التفصيل كان لفظه كل واحد من الاجزاء المفصلة اليه
باكرة فلا يصح جعل لفظي بكل الصور على الحد لان جزء الشيء بما هو جزء لا يكون محمولا عليه كما سياتي بيانه واما
بالنسبة الى الماهية الملحوظ اجمالا فلا يلاحظ حينئذ بل يوضع بكل الامور مما حيث هي فيكون محمولا على الماهية
كما سياتي ايضا وهذا القدر من الاختلاف بين الحد والمحدود اختلافهما في الحقيقة بل هما متحدان حقيقة ومختلفان
بالاعتبار الموجب لاختلافهما في الحقيقة ايضا كما تقدم ان حقيقة ومحمولان بالكل الاجزاء احدهما دون الاخر
قوله وعند زيد بعضل هو قابل البعض عاكان بعضا الميزه عن البياض فيجعل الماهية قابل عليه جارية الزنجي هو قابل
البعض على تبعيض عاد كره ان طبع نظايره قوله ولقائل ان يمنع الملازمة بمنع قوله لو لم يكن اللون وجود مستقل
ولقائل ان يعارض ايضا بوجود آخر طبا ظهر في اي فصل كان اللون وحيث كان هذه الملازمة مستند لا عليها كان
المنع راجعا على بعض مقدمات دليلنا فان تعارض وجودي اللون وقابض البعد لانا في كون اللون في وجوده
الخاص مشروطا بوجود القابض في فصل اللون فصلا فان كان موجودا لو وجود خاص اخر مغايرا وطابا بكل فصل
الاخر قوله منع انتفاء الثاني اي هو قوله لو طبا نظر في فصل كان باللون فانه يجوز ان يتخالف الاقتضاء
محله ويكون مع كل واحد من بقية الفصول نوعا اخر من اللون كما يجوز في الى يخالف عليها صور نوعه
ويحتمل ان يختلف سوادا ومداد تعليل ان علة عدم تميز الجنس عن الفصل الوجود الخارجي اتحادهما في الجعل مزيف
كالدليل الاول قوله يلزم المركب كل حساسا بالسواد احساسا بالحيوانية من حيث هو مركب لانه كل
كل واحد من اجزائه لا تميز منها بشيء من تلك حساسا واحدا قوله اذ لو كان كلا وجود في الخارج
هذا هو الدليل الذي اشرت اليه في الجعل والوجود وهو المرضي وقد سبق تحقيقه قوله اجيب بان الجعل
البسيط مع قطع النظر عن الجاعل لا يستدعي جواز جعل الاجزاء الحاصلة كما يجاوزه السقف على المركب كالبيت
اذا قطع النظر عن الوجود الخارجي ولا شك في بطلانه اذ لا يصح لنجار قال البيت هو السقف والاركان البيت
هو الجدار وسوا نظرا الى الوجود الخارجي او لم ينظر فالصواب في الجواب لنجار قال معنى الجاعل الاجزاء

قوله كما سبق اشارة الى ما تقدم من ان الشيء ما يتحقق في الوجود الخارجي حقيقة او تقديرا وهذا المعنى لا يتصور
الا مع التمايز في الوجود الذهني والاتحاد في الوجود الخارجي ثم يجب ان ينقطع النظر في الجاعل جعلها على الماهية الموجودة
غير الكثرة العارضة لها في الذهن كما تقدم هذا وقد اعترض ايضا بانه لو اخذ الماهية بشرط شيء هي لا تتحقق لها
الا في العقل ما تقتضي عدم صحة الاشارة اليها وهي الماهية من حيث هي موجودة في الخارج قوله الجزء والفصل
قد يكونان ماخوذين لا بشرط شيء مشهورا بينهم ولو سلم فالمراد بان اجتماعهما في الوجود الخارجي
وحدة بها وقال بعضهم الماهية المركبة من اجزاء غير محمولة لا تكون مركبة من اجزاء محمولة بل الماهية المركبة من اجزاء غير محمولة
وحصل تلك الاجزاء ما يسمى بالمحمولة في العقل فلا شك ان تحصل الماهية وحمول المركب في العقل ومحمولية الكل الحاصل على محمولية
كل الاجزاء حدا ما كما ذكره الرئيس في الحكمة المنوهة فلو فرض لزوال المركب الاجزاء المحمولة فكل الاجزاء المحمولة
لزم ان يحمل عليه غير المحمولة لم يحمل منها صورة مطابقة لماهيته ضرورة لزوم الصورة المطابقة لها على المطابقة مع تلك
الاجزاء ولزم اشتمال عليها فانه لزم الشمول على امر زايد فهي تلك الاجزاء بينها لا اجزاء المحمولة ولزم اشتمال على امر
زايد هذا على الامر الزايد يرد بان الخلاف فيما هيته المركب كان الخلاف في حقيقة المركب فلا بلا الزيادة والنقصان
وموضع الدليل لكن ورد اخلافهما يلزم ان يكون الامر الخارج عن الحقيقة داخلا في الحقيقة وهو خلف قال والحاصل ان
لو كان المركب اجزاء غير محمولة لكان موجودا في العقل كالاجزاء هو قائم حقيقة في الخارج خلف لكان له ايضا
اجزاء محمولة مغايرة لتلك الاجزاء بوجه ما لكان موجودا في العقل كالاجزاء هو قائم حقيقة في الخارج هو المركب في العقل محمولا
على شيء واحد متصلان فيحملان في العقل على انه محمول لا تحاد المركب منها اجزاء غير محمولة بوجه ما
خصه كما يجوز الصوري ومجرد جوز مشترك بينه وبين غيره كما يجوز المادي فالمشترك هو الخاص يكون فصلا
ومجرد يجوز المشترك كمركب خارجي فكل مركب خارجي يكون مركبا في العقل والفصل الخاص يكون الكل لا زما
لانا نقول الاستحقاق يجوز الجزء على الجزئية لانه اعتبار ايجاز ما من حيث هي جاء عرضوه الكل
لان سببه لم يشبه خارجه عنها وايجاز مع الخارج يكون خارجا نعم الاستحقاق يصح اجمالا فقط انتهى كلامه
وبهذا جواب المطابق لقواعدهم التي بنوا عليها احكامهم ولزم يطابق تمثيلاتهم فلهم قدينا محن في
الامثلة قوله ويدخل ان اجزاء الماهية لا يجاء الماهية لا يجاء الماهية يكون بعضها اعم الاول لكن اجزاء الماهية الماهية الماهية
متغاوق اولا واو اخص المتساويين كما ذكره بعضهم والاول المتعاوقة وهي الماهية وما لا يكون بعضها اعم
منها المتساوية فلا حاجة الى عدها قسما برأسها فلذا لم يقل ومنفي لزم عدد المتساوية في اقسام المركبة

ومنهم من قال الاجزاء لم صدق بعضها على بعض فهي متداخلة عند الماهية وهي متباينة
الجنس الى قول الفصل قال والفصل قد يجتمع مع الجنس في الوجود كالحيوانية والناطقية
بعينه كالوجود والمعلول على المقولات لغة ويحال مثالها في الوجود هذا مفهوم مركب من جزء
وعام الموضوع لها الخ مثل النوع للفصل التحصيلي والنوع الاخير لوضع الامر فيه والا فكل
ركبت مع عارضها الخ مع المفارق للحاصل بالوجود بعضه وضع الشيء للماهية ومع احدى علله او مع الشيء
مع احدى معلولاته مثل العلة والمعلول مطلقا خان فركب الشيء مع علته مسلم تركيب الشيء مع معلوله
واحيانا للمقصود كالبيت عند العبارة هو انه غير ذات المعلول حرشح ذات له اضافة الى العلة او غيره
ذات العلم حرشح ذات لها اضافة الى المعلول فلا استدراك اصلا مثل العطاء فانه فائدة موجودة
بالفاعل يعني مفهوم العطاء غير ذات المعلول باعتبار اضافتها الى الفاعل فانه اخذ مفهوم العطاء الذي
الى الفاعل وذلك لا يستقل الاضافة بدون معلولة وقس على ذلك كثيرا مما لا اشكله او مع علته الماهية
الزوج مثلا وتغيره الاضافة الاولى مثل الاب مع الابن فانهما امران متغيران في الاضافة فقد اخذ فيها الشيء الذي هو
التغير مع قابله الذي هو الابن فقد اخذ المتغير ليس الابن قابلا بالاصل بما اضيف اليه اما ان يكون كلما
وجوديا بالوجودية هي التي لا يكون في مفهومه مطلب ما هو انه لا يكون ذهنيا كجميع الاجزاء عدمية لان السالبة تصدق
الامر الجواب فكالجزء المركب من الجوهر والصورة هو فان تركب هذا الشيء مع علته الصورية
او مع الشيء مع علته المادية فلا كذلك المثال طابقا اذا المتمم للاخير فان كل موضوع ما وقعت من اضافة
المراد من تركيب الشيء مع احدى علله تركيبه حرشح وضع حرشح وضع اضيفت له اضافة الى احدى علله وليس الامر
منكل كذلك اذ ليس الجسم عبارة عن الصورة التي فيها الصورة ولا الصورة التي فيها الجسم بل هو عبارة عن
مجموعهما معا فلذلك اعني تركيب الشيء مع علته او معلوله او لازمه حرشح وضع حرشح وضع اضيفت
له اضافة الى دخول الجزء الذي هو الجزء الحد والعرض والبلغة كذلك فلا يكون هذه الاضافة مطابقة
فتامل ومثل الترتب الذي هو اضافي معنى ترتيب قطع الخشب على وجه يحصل به الصورة السريرية
واعلم ان هذه الاقسام انما هي للماهية مطلقا اعم من ان تكون حقيقية او اعتبارية واما الماهية الحقيقية فلا تكون الا اجزاء
الامر الموجود ولا يكون منها الجسم موجودا ولا الماء الخ على ما قيل اجزاء الماهية توجد حرشح
انها هو او ظاهره هذا الكلام يشبه بان ما ذكره جار في الاجزاء مطلقا سواء كانت مميزة في الخارج
او في الذهن وليس الامر كذلك فان الاجزاء المتباينة في الوجود والخارج لا يمكن تميز وجود احدهما عن وجود الاخر
والمفصلة وجودا من الوجوه على ما سبق تحريره بل ما ذكره بتفصيل وتوضيح لاحوال الاجزاء المتميزة في الذهن فقط

فان هذه الاجزاء لها اعتبارات اذ قد يوخذ الحيوان مثلا مادة بشرط شيء فيكون جنسا نوعيا متباينا ويوخذ
فيكون جزء او مادة لا بشرط شيء فيكون محمولا عليه بمعنى اخر هنا بشرط شيء ان يوخذ بشرط لا شيء فكل الخارجات
والكاتب مثلا من هنا بشرط شيء ان يوخذ بشرط ان يدخل فيه ما يرد عليه وبحيث لا يحصل به ماهية اخرى لا يحصل
سميا لا بفصل ينضم اليه بحيث يدخل وبحيث يقبل ما خوذ بشرط شيء والذي يحمل الجنس بشرط شيء هو عين النوع فاكبوان بشرط
الناطق غير الانسان بشرط الفصل غير الفرس فكذا وبسبب معلى خذه هنا بشرط لا شيء انه يكون محمولا على كل
شيء عاما ذكره في الماهية الموجودة من انها قد انضم اليه امر خارج عنه وحصل منهما امر ثالث وبهذا
الاعتبار يكون كل واحد منها جزء او جزء الشيء من حيث هو جزء له لا يكون محمولا عليه مواطاة لا يصح ان يقال هذا
الكل هو هذا الجزء فلذلك قيل الجنس بشرط لا شيء جزء ومادة لا بشرط شيء ويحمل عليه فلذلك يقال في معنى الاعتبار
الجنس من حيث هو شيء ما في الاول اعني اخذه بشرط شيء ما في الثاني اعني اخذه بشرط لا شيء ما في الثالث
شيء ما من حيث هو شيء ما في الرابع وهو اخذ كل شيء ما من حيث هو وهو اخص من كل شيء
شيء ما من حيث هو شيء ما من غير تعرض شيء اخر بالايجاد شيء ما من حيث هو داخل فيه والامر حيث انه
خارج عنه منه اليه بل من حيث هو هو فيكون حمل كل واحد من الاعتبارين المذكورين محمولا على الانواع المندرجة تحته
وتعريف ذلك كما قال الناطق مثلا اجزاء الذهنية قد يوخذ من حيث انها محمولات ويعرض له الحيوانية الفصلية فتوخذ
من حيث انها اجزاء وهو اخذ فلا كون له واما الاجزاء الخارجية فلا كذلك فمنها اخذ محموله قطعا فلا يعرض
لها الحيوانية الفصلية اصلا من حيث لم الضغط الدال على الجزء للفظ الدال على حدها وقد
ذكرنا ما فيه قبل ويمكن ان نضم اليه معنى غير ما مر ولنمهد الاعتبار مستغنى عن الانضمام بالبداهة من
تركيبه اليه ما هو خارج عنه من حيث هو هو بل من حيث انه خارج عنه ومع كونه مادة ومحمولا عليه
اخذ هو احدى الجهتين لا بشرط شيء ولم يعرض للاخرى بشرط شيء لان المقصود بيان جهة الجزئية والمحمولية واحدى
غير الاخرى وزيدة التخصيص ليزايل الخارج الذي لا يحمل اصلا والجزء الذهني لا يحمل من حيث هو جزء قطعا بل
من جهة اخرى لا يقال اذا اخذ هذه شيء يرد على حمل اجزاء الماهية عليها فان الانسان مغاير لتجسم في الماهية كما نجدان في الوجود والذات لزاد ويذكر شيء مفهومي الانسان
والجسم مغاير لمفهوم الذي هو كما نجد ان في الوجود الخارجي والماهية الخ وجه فلا يرد عليه ما ذكره غير موضوع
الوجود الواحد للماهيتين بل يرد عليه انعدم مركون موجودتين عقليتين مباينتين الامر بسيط في الخارج

والمزاد انها غاير شرع الماهية مطلقا وهو لنزع الذات الى الماهية باعتبار الوجود الخارجي اي تجريده عليه وانزاعه
عم انزاع الوجود الواحد لتقوم بكل واحد من الماهيتين كما في قيام العرض الواحد بمحلين بان يعد لا فرق بينهما بل
بان كان الواحد بالشخص لا يقوم كلا واحد من المحلين سواء كان كل المحال عرضا او لم يكن وانزاع بجميع الماهيتين مجازي مثلا
واحد كان المحال اللازم منه وجود الكل بوجود واحد وانه لا يجامع الواحد الشخصي محلين وقد سبق انا نرى كل على ما يجب
بحيث الاجزاء المحمولة قال الوجود ليس بعرض فمن اين عرفت لزم ذلك لا نحده ونفسه واما قوله فجاز عرضه لماهية الموصوف
في الفعل بامر فقال اراد به انتزاع تلك الماهية البسيطة في الخارج والمركبات مركبة والفعل فقد بان انتزاع الوجود الخارجي
ح ليس عارضا للماهيتين سواء كان وصفا للوجود الخارجي كما هيات باعتبار قيامه بها في الخارج او في الذهن
بحيث نفس الامر واراد به انتزاع تلك الماهية مركبة في الخارج وقيام الواحد الشخصي بهما المتوسين بالجامع لاستلزام
اما وجود الكل بوجود اجزاءه واما قيام الواحد الشخصي بمحلين بعد او قد اعترض على قوله لا عرض الوجود لا يتصور
الا في المعقول بان احد الامرين لازم ما عدم الماهية في الخارج او قيام الوجود بها في الخارج لان الماهية اذا
لم تكن موجودة في الخارج فوالله الاول والمركبات موجودة فهو الثاني فكر كونها موجودة في الخارج لوجود جزئي
الفعل غير معقول لكونه موجودا في الخارج فذكر الوجود لتزام منه او ماهيته اخرى لم تكن موجودا
تلك الماهية الى فرضنا موجودة به لان منه الشيء لا يلزم منه غيره والا يغيره فمنه صاحبه تلك الماهية وهو الامر الذي
وانت خبير كل هذه الشبه ونظايرها ما حصنا من قرن وفرناه لكنه نفيره فليكن كما ذكرنا لكنه لعدور بالنقض على المضايق
فوزا عطيا قوله واما على انزاع خرج الجزء بكره وجوده فيه بين كذلك انزاع الجزء في الذهن فقط وله بهذا
الاعتبار وجود مستقل على حدة الكل في الذهن ليس مع بهذا الاعتبار جزء للاعتبار الخاص بحسب الخارج مع المركب
وجودا واحدا لانزاع الجزء الخارجي يقتضي جعل المركب غلا يكون مركبا خرج خارجي اما عتبار وجود مستقل على وجود
المركب باعتبار آخر ليس لو دكي كما يوهم بالطلاق الشارح كلا ميكن متنع ما عدم منه قوله المجنس والفصل اذا
نسبا للجنس والفصل اللذين هما جزء عتبان اذا نسبا الى المادة والصورة اللتين هما جزءان خارجان كان المجنس
كالمادة في انزاع الشيء المركب حمل منها بالوقوع والفصل كالصورة في انزاع الشيء حمل منها بالحمل قوله يعني
نزع ظبيعة الجنس الحمل من بهم الطبيعية الجنسية كما يجوز مثلا اذا حصل في العقل كانت امرا بهما موجودا بين كثيرا
مكررة موجودين كلواحد منها بحسب الخارج وكان غير مطلقة على تمام حقيقة واحدة منها فاذا انضم اليه الفصل بحيث
وزال عنها الابهام والتردد والبطقت على تمام حقيقة واحدة هي تلك الاشياء فالفصل عله لصفات الجنس في
الذهن وهي التعيين وزوال الابهام والتحصل اعني الانطباق على تمام الماهية فيكل الفصل علة لتجنس حيث هو
موصوف بتلك الصفات وعليه لو بهذا المعنى به بعد تعقل الطبيعة الجنسية والفصلية على ما ينبغي وقد تم كون الفصل

علة لوجود الجزء الذهني بسيط والالم يحتمل الجنس الامع فصل ما وكما لو تم كونه علة لوجوده في الخارج والاستغناء في الحمل
والوجود واضح الحمل عليا بواطاة قوله فلا حاجة الى انتزاع مفصل عنه بفصل فصل عام احتياجا في انفصاله عن
غيره الى فصل اخر حتى لا يكون زيد جزء مساويا لها بل واحتياجها في تقوم حقيقتها الى جزء المساوي لا لتحصل
تحقق حقيقتها والجزء المساوي فصل لا يحضر اجزاء الماهية في الجنس الفصل قوله كان احد التساوي والمخالفة
التقدم المشهورة منها المقولات العرضية والثلاثة الكم والكيف والنسبة والترديد اشارة الى المذهبين المشهورين
كما سبأتي ذكر جماعة مالت في مذهب الى معتضم مع لا يكون مندرجا تحت جنس فكذا الحاق الفصول اللاحقة مع الماهيات
المندرجة تحت الاجناس العالية فانا نجيز مندرجة اضافات جنس فاجز تركيبها مع امرين او امور متساوية قوله
وانما يلزم ذلك لو كان الاعراض متحيزة في التساوي والمخالفة وهو ممنوع اذ لم يقم عليه برهان بل لا قائل به والعارض
يدعونا انحضار الاجناس العالية للاعراض في التساوي والمخالفة والترديد فلا يحضار الاجناس العالية وهي جديدا
مع وجود اعراض كثيرة غير مندرجة في تحت الاجناس قوله وانما يلزم ذلك لو كان الجوهر خاصا
والجنس يقوله كان كل الامور المتساوية اما جوهرا واعراضا انما غير متقدم الجوهر اوعى متقدم الجوهر
فالجنس ممنوع مزورة لزم الاشياء الكثيرة غير متحصرة في شيء مذ بين المتهيين والمزاد به انه لا يصدق عليه
احدهما فهو مسلم كل لا يلزم من صدق مفهوم الجوهر على ما هو جوهر ان يكون عرضا ولا
يلزم كون الجوهر جنسا لنسبة بل يلزم من صدق جزئه صدق اعراضا ولا استحالة فيه كصدق الانسان على جزئه
الحيوان لا تعالى الكلام على تقدير كون الجوهر جنسا لما تحته فلو صدق على جزئه كان ايضا جنسا له
لاعراضا لا تعالى ليس بمعنى كون الجوهر جنسا لما تحته انه جنس لجميع ما صدق عليه فان كل شيء الا جنس
كان ضرورة لزم اجناس الماهيات النوعية صادقة على صفو ما صدق العرض العام قوله قبل على تقدير
تركب الماهية من امرين الخ ما تقدم كان حاصله اسماع تركب الماهية من امرين بسيطين ما تما ومذ الى بهم
جاز تركبها منهما وتمان لا سماع كون شيء منها فصلا لها بالمعنى المحتج به في الفصل الممنوعة وعلى هذا ايضا
سلم المطلوب لا الجنس والفصل وتفصيل ما ذكره لئلا الفصل الممنوعة اعتبر فيها امور غير الاول التميز والتحصل
المعينين وازاله الابهام والثالث التحصيل الخ التقيد على تمام الماهية ولا يقدر شيء منها في الامرين
الاول وبين لا تركيب فيها اما التميز فلان ملك الماهية لا تدرك لها في ذاتها فلا تتصور فيها تميز عن غيرها
في الواقعيات نعم هي مشاركة في امور عرضية كالوجود وغيره كمشاركة عمارة عنها كالجزء ما
ايضا عما ذبذاته عابث شاركه في عرضانه فلئن كون احدهما متميزا للآخر عرضا لكن المشاركة على المشاركة
في العوض هاولي مركبة وايضا تميز الجزء لملك الماهية لسلم الاور كما ذكره واما التعين والتحصيل فلانهما

فبمقابل الامر المركب ماهيته حقيقته امر اجزاؤه هو كذلك وبمقابل المحمول عليه الاخر في القضية عليه ماهيته واحدة في العقل
لانا نعلم بالاعتبار الاول عليه فيه سبق اشارة الى امر الخارج احترز عن الامر مطلقا وعن الامر المتحصل
منهما لان امر مطلقا والامر المتحصل منهما في الخارج يكون ثابتا في حقيقته مطابق لواقع فيه والذي بهذا الاعتبار يا
حقيقة وهو لا يكون كذلك وهو الذي بهذا اعتبار يا وجودا والمدعى هنا ليس الا الاجزاء المتباينة ماهيته واحدة وحدة حقيقية سواء كانت تلك الماهية موجودة في الخارج او في الذهن وما ذكره من الدليل منا وعليها
واما المحاكمة المذكورة الاعتبارية العرضية فلا تصح وحدتها ايضا الا اعتبارية فلا اعتداد بها ولا فايدة في اعتبار

وانما قيدنا بكونه ما عدا الاجزاء في التحصيل احترزنا عن علة ما لا كون امرين فصاعدا من كل منها قوة
التحصيل التام مع اجتماعين على جنس واحد ايها كذلك كان كالفصل وحده فانه يحصل نوعا واحدا والجواب ان المقصود هو ما ذكرناه
لا يكون جنس واحد ايها مع نوعية واحدة حصلا ان تحصلا نوعا واحدا وكذلك نوع وما استدل به واف بهذا
المقصود لانا اذا حصلنا احدهما وجعلنا الاخر فصلا احدهما النوعية وصار الآخر فصلا خارجا
عنها لا فصلا مقوما لها وما ذكره المعترض من جواز تركب جنس واحد فصلان تامان يحصلا احدهما نوعا والحصلة
الاخرى نوعا آخر وذلك مما لا نزاع ولا شبهة في فوته والفضل قد يكون مبدأ بوجه ما قد عرفت
سر الاجزاء المحمولة لا يكون احد هما خارجا عن ماهية الاخر عينيات خارجة او ذهنية والا مع لاحقة الاجزاء المحمولة فيما تميز
الاجزاء المحمولة فالفصل لا يكون مبدأ بوجه ما لكنه انهم ذكروا ذلك هاهنا ورجا لا بد لهم على المبدأ
المحتمل مما لا تقدر جواز احد هم حيث اذا ما قلنا انه لا كون محال هكذا او بما لا كون ماهية الفصل الحقيقي
معلومة الا بعد رجوعها فيدل عليها بما قرب جوارها وضع مكانه وطلق عليه الفصل تسامحا كما ان على قياسه
وضع مكاني الفصل الحقيقي للانسان الى انه اقرب اليه مرتبة من جوارضه كالمشي والضاحك واذا اشتبهت الحال في عدم احد
العارضين على الآخر نوعا ما مكانا كالماشي والمحرك بالارادة قد يقبل ان الاحساس مقوم على ادراكه الارادة
لان الاحساس ادراك المدركة الارادة متوقفة عليه فطاهر فان الفكر والادراك قد يعبر عنهما بالتعقل الحقيقي
عن ادراكه الارادة كما صدق الاستنباط عند جوزوا الاستدلال الادراكي عن ادراكه الارادة بهذا كي ولم
نذهب احد الى جواز انفكاك ادراكه الارادة عن الادراك في كشف عن الحيوانات بسبيل بديهي ادراك مستقيما
على الآخر كيف بل بعضه بكذا بعضه في كه مستقيم على الادراك او دريا حوك الانسان لكشي ليس كذلك ثم لزم ادراكه الارادة
سوغه على الادراك مطلقا لا الاحساس فلم يسلم احد هما مقوما على الآخر ولا يكون وجود حسين
في مرتبة واحدة ماهيته واحدة مع كونهما في مرتبة واحدة لزم ان لا يكون كل منهما مقوما لكون منهما عارضا من
وجه ذكر ط او عموم مطلق او عموم من وجه فالنوع الذي يحصل الاجناس حسا ماهيته بالقياس اليه اوساوا له وكل

احد هما عرضيا لا الآخر وان لم يكن الآخر ذاتيا والماهية بالقياس اليه لو كانا ذاتيين لجمع ذلك الانواع كالا
مجموعها جنسا واحدا الخ ماهيته لا يحصل الفصل وحده والا لكان النوع متحققا بدون الجنس الآخر
وذلك لان الجنس انما يحصل النوع بانضمام الفصل اليه فاذا حصل نوعا منه قطعا وليس كما هو خارج عن المحصل
الذي هو فصل والمحصل النوع هو الفصل فهو مقابل ماهيته وكما النوع فيما لم يكن الآخر خارجا عنها فلا يكون
جنسا فما والسيد بخلافه وجه يلزم ان يحصل كل من الجنسين بالفصل والجنس الآخر اذ لا تفاوت مما ذكرناه
فحصله وما كان كل احد منهما بهما لم يكن كل منهما مقوما له مدخل في تحصيل الآخر الا باعتبار تحصله وقد علم مما ذكرنا
على انهما علة ناقصة لتحصل الآخر فهام الرد وبما قررنا به مطلقا ما نقل عن المحقق الطوسي من انه لزم ان يحصل الانواع
الاجناس الحاصل للجنس فلا يلزم ان لا يحصل بالفصل وحده قوله والا لكان النوع متحققا بدون الجنس الآخر فكيف كورا ما
الابهام بالفصل مع توقف النوع على اجزائه ايا ما قرره بالتحصل المقوم وتحقق الحقيقة فلا يلزم توقف كل
منهما على الآخر بل عامة ما ذكره من الاجزاء المادية موقوفة عليها فلا دور وايضا قوله لو صح ما ذكره لم يكن ماهية
اجزاء اصلا اقول باطل لا يصح الحقيقة بدونها وانما يحصل الحقيقة ايضا بان تنضم
الثاني مدخل الاول موقف الكل على الاول السالبة صاحبه بل تقول الفصل لا يحصل في الجنس الا بتحصل
بدون الجنس فلم يوجد كل منهما على الآخر فلا يحصله وقوله ثم نقول كل من الجنسين موقف كل من
تحصله على الفصل وذات الجنس الآخر لا على تحصله فلا دور قلت ثم نقول كل من الجنسين موقف
الابهام اما اذا كان احد هما اشد ابهاما كالجوهر مطلقا وعرضا مطلقا وعرف حوازه فانه يجوز ان يحصل ذات
الآخر مع الفصل بحصلا له فلا دور وقد يقال في تقرير على ان ماهية الواحدة لو كان ما جنسا بعض صرره واحدة
كان لها فصل يحصل متحصل من كل منهما نوعا على حدة سواء كان الفصل المحصل واحدا او متعددا فلا يكون لكل
الماهية نوعا واحدا وماهيته واحدة هذا خلف قوله او ذكر ان يحصل ماهية واحدة جنسا او
اجناسا صرره بعضها فوق بعض بترتب الاجناس ماهيته واحدة بان يكون بعضها جنسا بعض ويكون جميعها جنسا
لكل الماهية على مراتب متفاوتة في الترتب والبعد جائز كالجوهر وفوقه فان الجوهر مثلا ماهيته بسيطة عارية الابهام
متردد بين الجواهر ذات المادة ثم الجواهر ذات المادة يحتمل ان يقال انها بانضمام الابعاد زال عنها شيء مما ذكر الابهام
وبخصوصات بالمادة ثم الجواهر ذات المادة بانضمام ذلك المحصص والمتصل بهيئة تحصل بها جوهر ذات والنباتات
بما فصل الجسم النامي زال عنها شيء آخر من الابهام وبقيت مترددة بين النباتات والحيوانات واذا
اقترن بها فصل الحس زال ايضا عنها شيء آخر من الابهام فتحصل بهيئة تحصل بها الانواع الحيوانات
فاذا انضم الناطق زال عنه الابهام بالكلية وصارت ماهيته تامة لا احتمال فيها بوجه ما

النوعية بحسب العوارض الصنفية او الشخصية فهذه الماهية اعني ما هو الانسان قد تركب لها الجنسية اي الحيوان
انى والجزء الجوهري على مراتب من القرب والبعد وبعضها اخاص وبعضها اعم كما مر شهود قوله
واذا ثبت ان لا جنس له فلا فصل له لانه حينئذ يكون جنسا قوله لان التركيب عقلي الى آخره اي
كما سبق من قوله وما لا جنس له فصل الخ قوله ومنع عاطلة بين وجه النزع بانه لما اسبح تركيب الماهية اجزاء كلما فصول
وظاهر امتناع تركبها من اجزاء كلها اجناس لتعذر تركبها من اجزاء بعضها فصل بعضها جنس فظهر ان التركيب عقلي
الا في الجنس والفصل طاهر لتركب الكل الحقيقي كما سيكون بعض اجزاء بعضها جنسا والبعض الآخر فصلا وذكر الفزوزة اكتفاء
الاجزاء العقلية فيها على صيغ كثيرة نحو اما جنس او فصل واما ان تركيبه عقلي او طبيعي وهو ظاهر حال
ما ثبت لنوع الفصل التام لا يكون الا واحدا وانه لا يكون جنسان في مرتبة واحدة لزم ان لا يكون لماهية واحدة فصلان
تامان ولا جنسان بل فصل واحد وجنس واحد فلا تركيب عقلي الا فيها واحد من ثلاثة وهو واحد تحقق
لا طايل تحته قوله وكلما وذلك لان الكلام في الاجزاء الجوهرية والاشمل لنوع الشيء لا يكون اخص منه مطلقا
والرجحان الاولوية ممكن وجوده والثاني بديهي قوله لنوع الجزء المحمولي لا يكون مباينا قوله والا كثرة لم تكن كما في مرتبة
واحدة لما عرفت بل كثرة تكون احد جنسا للآخر فيكون اعم عنه مطلقا فلا تقدر كون بعض تمام المشترك
اعم منها بواسطة اشتراكه منها بل لا بد في ذلك من وجوده بدونها ولا يكون مبنا لتمام المشترك لما مر خلافا
للمقدر بل بعض فيثبت حينئذ تمام مشترك ثالث فان كان اعم منها ايضا لم يكن ذلك وجوده في تمامي المشترك
الاولين لان كل حيثين ماهيته واحدة يكون احدهما جنسا للآخر كما عرفت فلا يكون مشتركا اكثر من شيء بينهما
موجبا لكونه اعم من كون منها بل لا بد في ذلك من وجوده في موضع آخر هكذا اقام تركيب الماهية المركبة من جوهر وغير مساويه وذكر
يستلزم اصلا يعتقلها بالجملة فسد قياسا لسوال بديهي الدليل في الماهيات المعقولة بالجملة والى هكذا عقلا كذلك
قوله ولا يرد منا يهما والا لزم التسلسل على سوال مشهود مولى الفضل على الاجناس المعلولة اذا وجد فيها
غير مساويين كان كل واحد من كل الفصول الغير المساوية علة لواحد من الاجناس التي لا تتناهي فلا تترتب بين الفصول
انتهاء ولا بين الاجناس لتناهيها وهو ظاهر ولا بين احاد الفصول والاجناس لان الترتب انما يصح حيث
يكون كل واحد من امور غير مساوية معلولا لسابق عليه وعلة للاحق به وليس الامر هنا كذلك اذ كل شيء من
احاد الفصول يجعل معلولا لكل شيء من احاد الاجناس علة والبرهان انا فقوم على احد سلسلة مما لهم معلولات
وعلل كل فصل منها ولكن نريد بالتسلسل هنا ترتب الاجناس بعضها مع بعض لما عرفت انها ليست بناء على
ان الجنس البعيد كالجوهر جزء القريب كالحيوان على ما مر في الاجناس سلسلة من العلل والمعلولات
وقد عرفت ان ليس الفصل العالي جزء المتفصل السابق لكل منهما فان الفصل انما يكون جزء مرتبة من مراتب

الاجناس بحسب ان يكون واحدا وحيث كانت الاجناس متشابهة كانت الفصول ايضا مساوية وحيث كانت الفصول ايضا مساوية وحيث كانت
الاجزاء الجوهرية متغايرة بحسب الوجود ولما لزم الاحد مساوي مثل الماهية بالكنه قد ملزم ذلك كما لزم التوحد لما قبل
ايضا منع على المغايرة بحسب الخارج والا فلا علة عليه بحسب الكنه والا لزم مساوي المتغايرين بالكنه قوله فان مفهوم الكلي موضوع له
كلي يكثر فرد منه الا فراد اذ الكلي جزء صحيح عارضه ولا استحالة فيه على ما سبق من تحرير وض العدم للعدم قوله ويكون
بينهم الفرق سن هذا وسن ما تقدم هو ان المتقدم ماهيات ومعانيها وهذا ما هيات ومعانيها وهذا اعتبار ومعروض جنسها
وتفصيلا من مفهوم الكلي جنس لمفهوم الجنس والفصل على موجنس لمفهومات الكليات الخمس فموض له الكلي مطلقا
فكل موجود فرد من مفهوم الكلي مطلقا وسمي كليا طبيعيا وعارض من مفهوم الكلي العارض لادنى المطلق بالنسبة الى
مفهومات الكليات وسمي كليا منطقيا ومركب جميع الموجود من العارض وسمي كليا عقليا مفهوم الكلي حيث هو هو في
هذا الاعتبار عنه لا بشيء من الطبايع كالجوهر مثلا متصف بالكلية الجنسية بالنسبة الى مفهوم الجنس الفصل كما يتصف
الكليات هذا على الاول واما على الثاني فمقول لنوع مفهوم الكلي عارض لطبايع غير محصورة هذا العارض سمي
كليا منطقيا وكل واحد منها سمي كليا طبيعيا والجوهر المركب منها يسمى كليا عقليا واما كان الاول اولى
لانه قد اعتبر فيه مفهوم الكلي حيث هو كل صادق عليها وهو المناسب لقوله لكنها وفي الثاني لم يعتبر ذكر
كلا لكن في ايضا المطلع الاول فيه دقة وغور وعلى الثاني مع متقدم وكره عرضي في قوله سيقسم الى هذا الكلية وضمن
في العبارة لان الطلاق الكلي على الكل الطبيعي والمطلق والعقلي انما هو بالاشتراك المعنوي فقد المعنوي على الجنس
الثاني وانى الاول ايضا بالاشتراك هو مدلول لفظ الكلي بحمل موجود اللفظ الى العارض وحده والى الموجود
وحده والى المركب منها بل المقصود فيها معا تعارض العارض سمي بهم متعدد بعد والعارض سمي بكل الاسم متعددا بعد
والمركب سمي بهم متعدد ايضا بعد ثالث فلا استيعاب في قسم المخصين قوله والفصل قد يكون عاليا وهو
اعم الفصول المرتبة لسلسلة العموم والترتب في الفصول على نهج ترتب الاجناس على عمومها فان العالي من الاجناس جزء
من اسافل منها كالجسم النامي بالنسبة الى الحساس والحساس بالنسبة الى الحيوان وهكذا الى بعض ترتب منها كالفصول بالعموم والخصوص فقط فان ما يتم الجنس العالي بعيدا اولى كان اعم عاميته الفاصل
كوجود كان بعدا ايضا اعم عاميته الاستقل كوجود كان بعدا اكثر تشهرا كلاهما موافقا لمقاصدهم ويرشد قوله فيما
عوال واسافل ومتوسطات ما يأتي وكذا حاجة الى قول بترتب العلية والمعلولية والمستفل والوسط موجود بخبر
الاعلى جزء مرتبة الاعلى اذ لو اكتفى بجزء العموم لما لحقت الجنس عالية لان المفهومات العالية كالموجود
مثلا اعم منها وليس الاعلى من الفصول المذكورة جزء للاسفل منها كالناطق بالقوة بالنسبة الى الضحوك
تركب فصل النوع الاخير من جنس فصل تركيب هذا الفصل جنس فصل آخر وهكذا الى منتهى الفصل الفصل له

الاجناس

فيكون هذا الفصل الذي انتهى اليه سلسلة الفصول هو العالي وفصل النوع الاخير هو السافل وما بينهما هو المتوسط واما الفصل
المفرد فهو فصل بسيط ليس جزء الفصل آخر وهذا التفصيل قد عرفت انه فاعرفه ومع ذلك هو مرجوح بما قدم جواهر جنس
الفصل لا يمنع له وجعلوه في موضوع وسنشير اليه قوله وهو مشكل لان افراد الفصل يفهم من افراد الجنس فان الجنس اذا
كان فردا لكان فصله المقسم له ايضا فردا على قياس ما عرفت ولم يجيء لها مثال في الوجود وقد مثلوا لها بالعقل وفصول الجواهر
لا على مذهب كون العقول العشرة متعلقة بالماهية وكون الجوهر عرضا لها قوله وذلك كالحساس الذي هو فصل بالنسبة
الى الحيوان جنس بالنسبة الى النوع البعيد قبل هو الى الحساس الفصل النوع بالنسبة الى هذا الحساس وذلك الحساس اخص حصصه
الموجودة في افراده وعرض عام بالنسبة الى الناطق وخاصة بالنسبة الى الجسم فاجتمعت الكليات الخمس في امر واحد
باعتبار الامور متعددة قوله بل الجنس محمول على الفصل على مساواة لا نسلم انه من جنس الماهية اذا قيس الى فصلها الذي
في مرتبة كان عرضا عاما لا نسلم كالمر فصلا بالعكس لا جنسها خاصة له فليس شيء منها محمولا على صاحبه حملا ذاتيا بل حملا
عرضيا قوله فانه اذا شاركها في الماهية وجب ان يفصل عنها بفصل ثم يلزم اساس الفصل على الجنس والنوع
ماذكره مفصلا واما امتياز عن سائر الاشياء فاما بالماهية لم يشاركها في جنس او بفصل آخر لم يشاركها في جنس
وقد يقال جنس الفصل مما لا يعقل اذ لو كان له جنس لكان مشتركا بين الماهية ونوع ما يختص الاشتراكه وجنسه ما كان
تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع كان جنسا للماهية ولو كان بعضا من تمام المشترك كان فصلا لجنسها كما تقرر ولا
شيء من الجنس واجزائه مداخل في الفصل والا لم يكن المجموع فصلا في الحقيقة بل الجزء الآخر واعلم كان الجنس او شيء
من اجزائه داخلا في الفصل لزم اعتبار جزء واحد في الماهية مرتين وانه باطل قطعا وبذلك يظهر صحة ما ذكره من
ان الجنس لا يكون جنسا بالنسبة الى الفصل بالنسبة قوله كان الجنس اعم مطلقا مما يضاف اليه هذا الحكم عام يتناول
الاجناس كلها قريبة او بعيدة اذ لا بد من كونها مشتركة بين ما اضيفت اليه بالجنسية وبين غيره واما الحكم بكون
الفصل مساويا لما هو فصل له فمختص بالفصل القريب فان الفصل القريب بالقياس الى ما هو فصل قريب له لا بد ان يكون
مساويا له لانه ذاتي له يميزه عن جميع ما عداه فلا يكون اعم منه مطلقا ولا من وجه والا لم يميزه عن الجميع ولا اخص
منه مطلقا ولا من وجه والا لم يكن ذاتيا له واما الفصول الجنسية البعيدة فانها تكون اعم مطلقا مما هي فصول
بعيدة له ولا تجوز ذلك لانها مميزة له عن بعض ما عداه وعمومها لا ينافي ذلك قوله الماهية النوعية من حيث
هي هي بنفس تصورها غير مانع الماهية الانسانية مثلا اذا تصورت لم يمنع الشركة فيها بل العقل يفرض اشتراكها
بحملها على كثيرين وفرد منها كزيد مثلا اذا تصور لم يمكن للعقل فرض اشتراكه ولا شك في وجود تلك الماهية في
ذلك الفرد فلو لم يكن فيه وراء تلك الماهية النوعية امر آخر لم يكن الاختلاف بالمنع وعدمه فلا بد في الافراد
الشخصية من امر زائد على الماهية النوعية به يمتنع الاشتراك عن فرض الاشتراك وهو المسمى بالتشخص قوله فان الشيء

مالم

مالم يوجد ذهنا او خارجا لم يمنع تصوره من وقوع الشركة اي لم يكن ذلك الشيء بحيث يمنع من وقوع الشركة فلا يكون له
علة تمنع تصوره من ذلك غيره التشخص فالتعين الوجود يستلزم استناد التشخص دون العكس بناء على وجود الطبايع عند من
يقول به فيكون التشخص متأخرا بالطبع عن الوجود وفيه بحث لان هذا التأخر انما يلزم اذا كان ذلك الاستلزام على وجه السببية كما
ورد اليه الاشارة قوله لانا نقول كل ما هو موجود فله ماهية نوعية هي في هذه الكلية نظر لانتقاضها بالواجب تعالى
فانه موجود خارجي ليس له ماهية نوعية يعرضها تشخص بل تشخصه عين ذاته كما هو المشهور عندهم قوله يكون حاله منه
الحال فيمتنع ان يكون كل تشخص بحيث يمتنع بذاته قبول الشركة فلا يكون هناك ماهية كلية ويكون مفهوم التشخص والتعين
من العوارض الصادقة على التشخصات المعينة كساير المفهومات العامة قوله فيثبت ان التشخص من الامور الاعتبارية
وهو من المعقولات الثانية قيل عليه كيف يمكن ان يكون امرا عقليا لا يطابق شيئا في الخارج مشخصا للماهية في الخارج مميزا
لها في الخارج عن كل ما عداها بل هذا مما يأباه صريح العقل فليس تشخص الشيء في الخارج الا حالة حاصلة في الخارج وفيه غنية وذلك
ضروري وفيه نظر لان الموجودات الخارجية يجوز اتصافها بالامور العدمية امتيازها بتلك الصفات عما ليست
متصفة بها كالاعمى الذي يمتاز بالعمى عن البصير فكيف يدعي بطلانه ضرورة ثم الحق ان حال التشخص بالقياس الى الماهية
النوعية كحال الفصل بالقياس الى الماهية الجنسية فكما ان الجنس والفصل لا يتمايزان في الوجود الخارجي كذلك الماهية النوعية
والتشخص لا يتمايزان فيه والا لما امكن الحمل بينهما ايضا فالتشخص من الانسان مثلا اذا حصل عند العقل فصل الى ماهية نوعية
وتشخص كما يفصل الماهية النوعية الى جنس وفصل انما بحسب العقل متمايزان اما بحسب الخارج فمتحدان وجودا على ما سبق
اذا لاحظ التشخص من حيث هو حالة لغيره وجهة انه يوصف حاله لم يكن له بهذا الاعتبار ان يلاحظ اشتراكه مع شيء
اولا فهو ذاتي ولا عرضي حتى يتصور امتيازه عنه بتعين آخر فلا تسلسل في هذا الاعتبار اصلا واذا نظر اليه من
حيث هو موجود في الذهن وجعله ملحوظا في ذاته وجده مشاركا كالجزء من التعينات في الماهية النوعية فيتعين بتعينها
آخر فاذا لاحظ التعين الثاني على الوجه الثاني اعتبر له تعينا ثالثا وينقطع ذلك بانقطاع الاعتبار على الوجه الثاني
في مرتبة من المراتب التي يمكن اعتبارها وقد سلف تحقيق امثال ذلك بما يستغنى به عن اعادته قوله وفيه نظر
حاصله انه ان اريد بالتشخص ما هو معروض للتشخص موجود في الخارج فمسلم لكن وجود المعروض لا يستلزم وجود العارض وان
اريد به ما هو مركب من الماهية النوعية والتشخص فلا نسلم وجوده في الخارج فكيف يستلزم ان يكون وجود التشخص فيه
واجيب عن ذلك بانا نريد بالمتعين والمتشخص الشخص كزيد مثلا ولا شك في وجوده وليس مفهومه مفهوم الانسان
قطعا والا لصدق على عمرو انه زيد كما يصدق عليه انه انسان فاذن هو الانسان مع شيء آخر مسمى بالتشخص وهو جزء
لزيد فيكون موجودا ثم قيل واعلم ان نسبة الماهية الى التشخصات كنسبة الجنس الى الفصول وقد اسلفنا ان
تجويز هذا المعنى مما ينبغي ان يتعقل عن نقل وره منها قوله والمعدوم لا يمكن عوده الى الشيء الى الحجب في ذلك انه يحيل

فان العدميات معدودة فاتنها قطعا قوله فلا يلزم تماثل الجزئيات على تقدير تماثلهما واتفاقهما في الماهية لا يلزم
من وجود بعضها وجود جميعها لان المتماثلات يجوز ان يكون بعضها موجودا وبعضها معدوما كما تقدم قوله او لا
عدمه عن عدم الاطلاق اي يكون العدم عبارة عن العدم الذي هو التقييد وعدم الاطلاق مستلزمين لا يجوز انفكاك احدهما عن الآخر
كما يظهر من قوله في تصوير الانفكاك فاحال ان يوجد عدم الاطلاق بدون ذلك العدم او بالعكس قوله يلزم اشتراك جميع
الافراد في ذلك النوع يعني اشتراك جميع افراد التعين في ذلك المعنى الذي هو عدم الاطلاق والعدم الذي يلازم عدم الاطلاق
فان كل واحد من التعينات يوجد فرد قطعا عدم الاطلاق وما يساوي عدمه قوله وفيه نظر اما اولا فلما
ذكرنا اولا في الاستدلال الثاني وهو انا لا نم ان التعين لو كان عدميا لشيء لجاز ان يكون امرا معدوما في نفسه لا عدما
لشيء آخر قوله واما يلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد تعين خاص آه هذا الكلام ظاهره يدل على ان لكل فرد من افراد
التعين تعين آخر خاص به وهو عرض للتعين المطلق فذلك الفرد يمتاز عن سائر الافراد بذلك التعين الخاص به وذلك التعين
الخاص به يمتاز بذاته عما يشاركه في عروض التعين المطلق واحسن منه ان يقال انما يلزم ذلك ان لو لم يكن كل فرد
من افراد التعين امرا خاصا في نفسه متميزا عن غيره من التعينات بذاته مع اشتراكها في عروض مطلق التعين الذي هو
عدم الاطلاق او ما يساوي عدمه على ذلك التقدير قوله اراد ان يشير الى ما به التشخص لما بين من قبل ان
التشخص امر اعتباري لا تحقق له في الخارج اصلا كان البحث عن علته في الخارج باطلا وانما تصدى لبيان علته بزعم
كونه وجوديا كما نقل ويمكن ان يدفع بان التشخص امر اعتباري لكنه اتصف به موجود خارجي والموجود
الخارجي اذا اتصف بصفات عدمية احتاج في اتصافه بها الى علة ترجح كونها متصفة على كونها غير متصفة
فالبحث هنا انما هو عن علة اتصاف الماهية بالتشخص لا عن علة وجود التشخص في نفسه قوله لانه لما اقتضت الماهية
التشخص اي لما كانت الماهية مقتضية لتشخصها اقتضاء تاما لزم ذلك التشخص لتلك الماهية فينحصر نوعها في شخصها ولم يمكن
ان يوجد معها شخص آخر والا لانفك عنها التشخص الاول فيتخلف المعلول عن علته التامة هذا اذا كان اقتضاء الماهية
ذاتيا عليها مع اقتضاء الماهية ذلك الاقتضاء واما اذا كانت الماهية متعينة بذاتها ممنوعة في نفسها عن عروض
الاشتراك فيها كالواجب تع فلا يتصور هناك تعدد اصلا وذلك اقرب في نفي التعدد من الانحصار المذكور كما
لا يخفى قوله ولو كان ما به التشخص غير الماهية اي ولم تكن الماهية كافية في اقتضاء تشخصها بل كان لغيرها مدخل
في ذلك فلا بد هناك من مادة يستند التشخص اليها قوله وذلك لان المباين نسبته الى الكل سواء فتخصيصه بتخصيص بعضها
ماهيته دون افراد او بفرد دون آخر ترجيح بلا مرجح وذلك بعد تساوي النسبة فان فواعل وجودات الممكنات
كلها مباينة لها ولكل فاعل نسبة خاصة الى منفعله فلم لا يكون الحال في التشخصات كذلك لا بد لنفيه من دليل قوله
لان المحل سابق على الحال فلا يكون الحال سببا للتشخص الظاهر من العبارة ان يقال فلا يكون الحال سببا لما به للمحل الذي هو

التشخص قيل انهم جعلوا مطلق الصورة علة للهيولى مع انها حالة فيها فاسعى ماذكرتم من ان الحال لا يكون سببا
للمحل قوله فيستند التشخص الى المادة قيل اي دليل قام على ان المحل لا بد من تخصيص المادة الحاملة القابلة للاشارة الحسية
مع انهم يدعون ذلك لانهم نوعوا عليه ان يخص العقول بماهياتها والا لكان تشخصها للمادة فلا يكون العقول مجردة باطلا
غير ذلك من المباحث المتفرعة عليه ولم لا يجوز ان يكون محل غير المادة المذكورة كالموضوع المجرد قوله والمادة تتشخص
بانضمام اعراض خاصة بها قالوا اذا لم تكن الماهية كافية في تشخصها احتاجت فيه الى مادة فان كانت المادة متعددة
بذاتها اي متعلقة بالماهية تعددت افراد الماهية الحالة فيها بحسب تعددها كهيوليات الافلاك الحاملة لصورها
الجسمية ولو كانت واحدة بماهيتها وذاتها فان لم يتعدد فيها استعدادات مختلفة انحصرت الماهية الحالة فيها
في شخص واحد بحسب انحصار الهيولى في كل واحد منها صورة النوعية المنحصرة في شخص واحد ولو توارد عليها استعدادات
مختلفة بسبب اعراض متفاوتة يكتنفها تعدد افراد الحال فيها كهيولى العناصر فانها ولو كانت ماهيته واحدة
فقد عرض لها استعدادات مختلفة حلت بها الصور النوعية للعناصر الاربعة واستعدت لتعدد اشخاص كل واحد منها
فاعترض عليهم بان المادة اذا كانت ماهيته واحدة وجب ان يتشخص بماهيتها وح ينحصر نوعها في شخصها فلا
يتعدد افرادها فكيف يتعدد بسببها افراد ما حل فيها وذلك لانه لا يمكن استناد تشخصها الى ما يباينها او يحل فيها
لما ذكرتم بعينه ولا الى ما يحل هي فيه لما سيأتي من لزوم التسلسل في المواد فاجابوا عنها بان تشخص بانضمام اعراض
خاصة بها حالة فيها مثل الاين المعين والكيف المعين فيتعدد اشخاصها بسبب تلك الاعراض الحالة فيها واعترض عليه
انه لما جاز تشخصها بسبب ما يحل فيها من تلك الاعراض فلم لا يجوز تعين الماهيات بسبب صفاتها العارضة لها فتكثر
افرادها من غير احتياج في ذلك الى المادة وايضا ينتقل الكلام الى تشخص تلك الاعراض وتعدد افرادها فان استندت
الى تعدد المادة المستند الى تعددها لزم الدور وان استندت الى تعدد المادة المستند الى اعراض اخر سابقة عليها
حالة فيها ينتقل الكلام اليها ولزم التسلسل فان التزموا جواز التسلسل في المبنى وعلى المادة لزمهم جوازه في
الصفات العارضة اذا كانت سابقة على الماهية فلا حاجة الى المادة في تكثر افراد الماهية كما ذكرنا قوله
وح يجوز تكثر اشخاص الماهية بسبب تكثر المادة هذا من تتمة قوله فيستند التشخص الى المادة يعني اذا كان تشخص الماهية
مستندا الى المادة جاز ان يتعدد افرادها الى المادة يعني اذا كان تشخص الماهية مستندا الى المادة جاز ان
يتعدد افرادها بسبب تكثر افراد تلك المادة سواء كان تكثر المادة مستندا الى ماهيتها او الى اعراض
حالة فيها قوله لان الحال في المحل يحتاج الى المحل اما في وجوده كما في الاعراض او في تشخصه كما في الصور واما
ما كان يتم المقصود كما ذكر قوله لكان تكثر المحال المتكثرة المتماثلة لا اعتبر قيد التماثل لان المحال المتخالفة
بالماهية يجوز استناد تشخصاتها الى ماهياتها واما المتماثلة فلا يجوز استناد تشخصاتها المتعددة الى

الماهية

اوانه فلا صدق سلبه عنه قوله ولكل شئ له وجود وحدة ما وذلك بان هذه الكلية منقوضة بما فرض لزم الكثير من حيث هو
كثير موجود وليس بواحد ودفع بان الكثير يعرض له الوحدة قطعا لكن لا من حيث هو كثير بل من جهة اخرى فلا ينفك شئ
من الكثير عن وحدة ما فلا ينتقض بها تلك الكلية قوله وهما واحد بالموضوع اراد بالموضوع ههنا ما يقابل المحمول
اعني المحكوم عليه والموصوف كما يدل عليه قوله اذ كل ما يوصف بها اي بالوحدة يوصف بها اي بالوجود لا ما يقابل المادة اعني
المحل المستغني عن الحال فيه فبطل ما توهم من ان كلامه ههنا ينافي ما تقدم من ان الوجود ليس شئ موضوع قوله اذ كل واحد
يعرف ليس بشئ واحد انسان يرد عليه ما هو المشهور في مباحث الوجود وغيره من انه ان اراد ان حقيقة الوحدة يمكنهما
فما ذكره من التصديق البديهي لا يسلم منه وان اراد ان تصورها بوجه ما بديهي فلا نزاع فيه ولا يلزم منه بداهة حقيقتها
وذلك لان الوحدة اعرف عند العقل يسأل عليه ان الوحدة والكثرة من حيث هما امران كليان من الكليات لا يدركها
الا العقل وليس من شأن الخيال ادراكها وان اخذ الكثرة من حيث هي حاصلة في محسوس فالوحدة ايضا ماخوذة كذلك
تدرك لا العقل بل قوة حسية بسيطة خيالا او وهما فتخصيص احدهما بالاعرفية عند العقل والاخرى بالاعرفية عند الخيال لا وجه له
ولكن لم ينقل ان المدرك للكليات والجزئيات في الانسان هو العقل اي النفس الناطقة كما هو المشهور لكنها تدرك الكليات
بذاتها اي برسم صور الكليات في ذاتها وتدرك الجزئيات بالاتها اي برسم صورها في الاتها والمدرك للجميع يستلل
ابا ما ثم ان الصور الكلية المرتسمة في ذات النفس منتزعة من صور جزئياتها المرتسمة في الالات فالنفس يدرك
اولا بالاتها جزئيات متكثرة ثم ترتسم صورها في تلك الالات ثم ينتزع منها ما هو كلي فحائها صورة واحدة كلية
يرتسم في ذاتها فكل واحد من الكليات المرتسمة في ذات النفس معروض للوحدة وجزئياتها المنتزع هو منها المرتسمة
في الخيال او غيره معروضة للكثرة ولا شك ان المرتسم في ذات النفس يكون اقرب منها واعرف عندها نظرا الى ذاتها وحدها من
المرتسم في الاتها فان المرتسم في الاتها اقرب منها واعرف عندها نظرا الى ذاتها ماخوذة مع تلك الالات فظهر ان
معروض الوحدة اعرف عند العقل في نفسه من معروض الكثرة وان معروض الكثرة اعرف عند العقل بالاعتبار الاته
من معروض الوحدة فكذا الحال في العارض على الوحدة والكثرة الكليين لانهما عارضان لمعروضيهما كلي في العقل
والالة فالعقل اذا اخذ وحده كان ادراكه لما هو عارض للمرتسم فيه اقرب من ادراكه لما هو عارض للمرتسم
في الته واذا اعتبر مع الته كان الامر بالعكس ولكن لا يخفى ان الادراك للعقل لا يدرك شيئا اذا كان تاما
الا بعد ادراك جزئه ولذلك كان في اثبات الشئ الاجلى منه وجب كون الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة
ووجب ايضا ان يكون تعريف الوحدة بالكثرة تعريفا بما هو اخفى ولكن العكس تعريفا حقيقيا قوله والوحدة لها وحدة
ويلزم التسلسل يحتج عليه بما اشتهر وردوه في نظائره وهو انه لم لا يجوز ان يكون وحدة الوحدة نفسها فان كل مفهوم
سوى الوحدة فانه في كونه واحدا محتاج الى انضمام مفهوم الوحدة اليه واما مفهوم الوحدة فهو واحد في ذاته

من غير احتياج الى انضمام وحدة اخرى اليه ولو سلم ذلك فلم لا يجوز ان يكون الوحدة موجودة خارجيا ويكون وحدة الوحدة
اعتبارية اذ لا يلزم من وجود طبيعة وجود كل واحد من افرادها فلا تسلسل في الامور العينية لانتهائها الى ما هو اعتباري
قطعا ومن يمكن الترتيب في الاعتباريات وينقطع بانقطاع الاعتبار قوله تحللها العقل عند اعتبار عدم
الانقسام فيه اشعار بان للوحدة معنى مغايرا لمفهوم عدم الانقسام قوله لا يقال لو كان للوحدة
وحدة الى هذه شبهة على قوله واذا اعتبر من حيث كونها موضوعا للوحدة اخرى تقريرها انه لا يجوز ان يكون الوحدة
معروضا لوحدة اخرى والا اجتمع في معروض الوحدة الاولى وحدتان قائمتان به فلا يكون واحدا بل اثنين فيلزم
ان يكون الوحدة اثنينية والجواب ان الوحدة الاولى قائمة بمعروضها صفة له فهو واحد بهذه الوحدة الثانية
به واما الوحدة الثانية فليست صفة لمعروض الوحدة الاولى بل هي صفة للوحدة الاولى قائمة بها فهي ايضا واحدة
بهذه الوحدة الثانية القائمة بها فكل واحد من الوحدة الاولى ومعروضها موصوف بالوحدة لا بالاثنينية ولا
يخفى ومنهم من لم يعرف حقيقة الحال في الجواب والسؤال نظرا الى ظاهر المقال فاعترض وقال ان معروض الوحدتين
بالاولى والثانية اعتراف بالاثنينية فان اراد به اعترافا بالاثنينية لكل واحد من الوحدتين فهو ظاهر البطلان
وان اراد انه اعتراف بالاثنينية لمجموعهما فهو حق ولا اشكال فيه لان مجموعهما اثنينية قائمة بالاثنين هما الوحدة الاولى
ومعروضها وكيف لا وهناك وحدتان متغايرتان حالتان في محلين متغايرين لا ان احد المحلين جميع بعينه حال في المحل
الاخر وليس يلزم منه ان الاثنينية يحل امرين متغايرين في حال ثالث وانه جائز بل واقع قوله وتقابل الوحدة والكثرة
ليس تقابل التضايف والعلية بين الوحدة والكثرة تقابل قطعا اذ لا يجوز اجتماعهما في شئ واحد من جهة واحدة وليس
التقابل بينهما جوهريا اي ذاتيا اذ ليس بين ذاتيهما تقابل باحد انواع التقابل الاربعة كما سيأتي بل بينهما
تقابل بحسب عوارضهما المتضادة فهما متقابلتان بالعرض تقابل التضايف فان الوحدة علة مقومة للكثرة وهي
معلولة للوحدة والعلة والمعلول متضايفان بالذات فمعروضاهما اي الوحدة والكثرة متضايفان بالعرض
وكذا الوحدة مكيال للكثرة لان الوحدة تفنيها اذا حذفت منها مرة بعد اخرى وهو معنى الكيل والكثرة
مكيلة بها والمكيالية والمكيلية متضايفتان بالذات فمعروضاهما اي الوحدة والكثرة متضايفان بالعرض
قوله فلان كل واحد من المتضادين الى اتحاد الموضوع معتبر في التقابل بين مطلق لان التقابل كما سيأتي
امتناع اجتماع شيئين في موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ولذلك جعل عدم اتحاد موضوع الوحدة
ع وموضوع الكثرة دليلا على انتفاء جميع اقسام التقابل بين ذاتيهما قوله وموضوع الوحدة غير موضوع
الكثرة وذلك لان موضوع الوحدة جزء موضوع الكثرة كما ان الوحدة جزء الكثرة قوله الوحدة مقومة
للكثرة والشئ من الاضداد لا يقوم بضده وكذا الشئ من العدم والملكة والسلب والايجاب لا يقوم لما يقابله

فتتوقم الوحدة الكثرة ويبطل اتصافها بالوحدة ايضا فلا يكون الوحدة ايضا فان احد المتضايفين لا يكون الا مع الاخر والا لكان الوجود مطلقا اعم من الوجود المقيد بالاضافة فيكون الوجود بلا اضافة ووجودا بها وهو محال لان الوجود المطلق يصدق على الوجود المقيد بالاضافة ولا يصدق المقيد على المطلق لان الاعم يصدق على الاخص ولا يصدق الاخص على الاعم ولان الوجود المطلق يصدق على الوجود المقيد بالاضافة ولا يصدق الوجود المقيد بالاضافة على الوجود المطلق لان الوجود المطلق لا يستلزم الاضافة ولا يستلزمها والوجود المقيد بالاضافة يستلزمها ويستلزم الوجود المطلق فالوجود المطلق اعم من الوجود المقيد بالاضافة والاعم يصدق على الاخص ولا يصدق الاخص على الاعم وقوله فان قيل الوحدة لازمة لوجود هي متنوعة بالكثرة وجزء منها هذه الوحدة فغايرة الكثرة في الموضوع فلا تضاد بينها بالذات بل بالعرض كما ذكرتم قلنا الحق ما ذكرتم والا يبطل الكثرة بطلان الوحدة بطلانا اوليا بل يوصف احدهما بالعرض بطلان الاخر بالذات وكل فرد يبطل الكثرة عنه كان لما لم يتعقد في الخيال الا اذا اجتمعت في واحد تقدره الوحدة مرة مع الكثرة في الموضوع وما فيه لها وبطلانا بما عرفت كما يكون احد المتضايفين مالم يتحلل الى الاخر كذلك فيلزم بطلان هذه الوحدة مع الكثرة وقوله واجيب بان الوحدة العارضة مغايرة بطلانا للكثرة بالذات لان ما يبطل الكثرة بطلانا وما لا يبطل الكثرة لذاتها الوحدة بطلانا اوليا بل يوصف احدهما بطلان ثم يوصف لهما سرمطلان بطلان وحدانهما فان الوحدة اذا ابطلت الكثرة عليت بالعقد الاول بطلانا بان يبطل الوحدات التي بتكثرة والعقد مع الذي بطل العقد بالذات فالعقد الاول منهم مشكل الاعتراض على هذا الجواب طريقتي اما لانا لم نسلم ان الوحدة العارضة على موضوع الكثرة لا يبطلها بالذات فذكر لان بطال الوحدات المتعقدة كما في المثال المذكور ابطال للكثرة بعينها لانا اذا بدلنا مرة ابطالها ابطال الكثرة فان رفع الجزء هو بعينه رفع الكل بخلاف رفع اللازم فانه قابل لبقاء الكثرة والوحدة العارضة لموضوعها متضادتان بمعنى كل واحدة منهما الاخرى بالذات في نظر على طريقة المضادين كما يعلم من ذكر المثال وعكسه قال واما ما يقال من ان كثرة الوحدة هو السطوح المتعددة وكل الوحدة العارضة هو السطح الواحد الحال بعد زوال تلك السطوح التي هي محل الكثرة فلا نسلم انها متضادتان بل الاستعداد بالذات اصلا قرد وبان تعدد السطح وحدته غير الكثرة والوحدة فتنتفي لان السطح المتعدد يستقيم الكثرة بها او يحدث بموهوم الوحدة به ولا نسلم ان المحل الذي صار واحدا جوهريا المحال الذي كان متعددا اولا اقول في هذا الرد مردود لان طريان الوحدة على موضوع الكثرة انما يتوهم في الشيء المتعدد اذا اجتمعت اتصلت وتكل الاشياء فيزول الكثرة كما في مثال الماء اذا اجتمعت تركت منها شيء بوصفه وحده مع بقاء تكل الاشياء فهو صيرورتها اجزاء لا الوحدة ههنا عارضة للجمع حتى يتوجه ما ذكر والكثرة باقية مع تلك الوحدة وعارضة لاجزاء هو وفي الوحدة معرى حيث انها معتصلة كما يقال سلسلة واحدة فلا حاجة في خارج موضوع الوحدة والكثرة ههنا وفي عدم تقابلها انما الحاجة في تلك الاشياء الى تبرء قول بعدها بانا لا اجماع والاتصال ثم سواء كانت في اوان تعقل صورة هو فيه للكثرة كل واحدة منها امر متصل في حد ذاته فاذا اجتمعت في انا، واحد زالت تلك الصور بما حصل صورة واحدة موصوفة في حد ذاتها لا متصل فيها اصلا كما تقرر عند هم فحل الكثرة تلك الصور وقد زالت فحل الوحدة

هي الصورة الحادثة فلا اتحاد في المحل فلم كيف في محل الوجود وقد تقرر عندكم ان ذكر كان في انا، واحد هم فرق في اوان متعددة فاين وحدة الكثرة العارضة هو الامور المتصلة التي حدست بالتفرق وموجود من الوحدة هو ذكر المتصل الذي هو زال الانفكاك قوله نعم سيولي الماء باقيه بعينها في الجابر وقد اتصفت في احدهما بالكثرة وفي الاخر بالوحدة وهو كذلك في اتحاد هما محلا لانا نقول تكل السيولي عند هم ليست واحدة في ذاتها ولا كثيرة بل انما تتصف بها بالعرض وعلى سبيل البدل الصورة الحالة فيها على الموصوف الحقيقي الذي هو الوجود والكثرة هو الكثرة وهم كذلك في طرفة اخرى وحال لانهم لم تزال الوجود تبطل الكثرة بابطال وحدانها بل الوحدات سنى بانا سنى، وعلى انها لم يلحق الوجود بعد ذكر والانهم لم تزال العقد سيطل بل العقد سنى بانا سنى، علة التي كانت مع جميعها وبعبارة العقد الآخر على المحل الذي حلت الاول الوجود اكسبها الى توحيد وبين جعل الثاني مبطلا للاول او ان يكون الاول نفسه مع وجود الثاني مبطلا كما ان الثاني مبطل اياه حرفا بابطال الابعد وجوده وجوده مع الماضي مبطلا للغائب فيسقي السوال الباقي لا بتناء على لزم العقد مبطل للعقد لانا لا نسلم بناء علته ولفظ الابطال الذي تكلم به اراد به المعاوقة على المحل وحاصل سوال الوجود المقيد لا يجاب الكثرة على المحل واما الوجود العارية الى تزول معها الكثرة فانها معاوقة لها قوله وايضا الوجود العارية ليس مرتبة الجواب المذكور بل هو كلام مستقل على لزم الوجود العارية ليست ضد الكثرة الى تقابلهما وبانحصره هو بتفصيل طائفة من قولنا وضد الوجود غير موضوع الكثرة قوله فلا يكون الوجود العارية ضد الكثرة لاختلاف محلهما بسيل عليه لا يلزم من وجود عرض في محل بعد انعدام عرض آخر مثله في محل آخر بعد انعدامه في محله لا يلزم ان يكون احدهما ضد الثاني فان ابيان قد يوجد في محل بعد انعدام السواد الحال في محل آخر بعد انعدامه في محله مع انهما متضادان ثم كواسع نعم قد يتعسر على محل واحد اصلا مع سواد اقطعا واجتماع التعاقب بين الوجود والكثرة ممنوع لا بد لمعزيه ان على عدم التعاقب في صورة مخصوصة لا يسلم لا متناع مطلق مدامع انها قد توارد ان على محل واحد باقي كما يبولي المتضمنة بها على التعاقب الباقية بعينها مهما وكما لغاء الموصوف مسيل المزاج بالكثرة وبعده ما لوجوده لا يقال وجوده العارضة عرضية وكثرة العناصر هم تزال تقاطعا بالنظر المزيج لانا نقول كون الوجود عرضية لسهولي لا يجدها عرضية وكونها وحدة لها والعناصر الموجودة ما تحمل كانت محلا لكيفيات متضادة بالطبع وعند الامتزاج صارت كلها محلا لكيفية واحدة هي المزاج وان تنزلنا وعرفت عما حققناه لكل مزيج موضوع الاتحاد موضوعي الوجود والكثرة انما يتصور في اشياء يبرز ما كل منها على انها لا يتوارد ان على محل واحد اصلا وذكر ان محل اصلا وذكر ان محل الكثرة متناكل هو الاشياء المتعددة الى فوذ الت محل الوجود هو الامر الواحد الذي قد حدست فان كان متناكل هو واحد يلتئم الى

الصفحة ٣

ايضاء هو ظاهر بس لزم انها اذا اتحدا نوعا وجب ان يتحدا انفصالا كما في افراد النوع البسيط والا انها اذا اتحدا جنسا
وجب ان يتحدا انفصالا كما في غير جنس حقيقي مثل ان يقال ترتيب بسيط وكذا في التركيب كما شيان نوعا وجنسا ولم يتحدا نوعا لانحصار
وبالتركيب فيما سلف الوحدة النوعية والجنسية ﴿ش﴾ واما اذا تغاير موضوعاها موضل الوحدة اعني الواحد بالجمع
اشارة الى ما ذكر في الجمع المشترك بين كثيرين في حد الواحد لانا بالشخص فلم توجد في ذي وحدة في نفسه وكثرة باعتبار اوافاد فانه اذا
امر موثوبا باعتبار وكثيرا باعتبار على ما عرفت فقد تبين بما تقرر اقسامه ثوفاه والواحد بالجمع العرضية اللازم بعينه لزم
صدق على كثيرين كالتحيز على الواحد الذي اعتبر فيه فرق كما بين الشابة في مثل الاشراك ان لم يكن مشتركا حقيقيا
اقسامه واما الذي يمتنع اشتراكه بين كثيرين هو الواحد بالشخص والنوع لان الاسئلة المعنوية الى الاجزاء المقدارية وما قبلها
فالاول اما الذي لا يكون له مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام فهو الوحدة الشخصية فقوله موضوع مجرد عدم الانقسام
ساء اي موضوع مجرد ومفهوم عدم الانقسام واما الذي مفهوم سواء وحينئذ اما ان يكون ذا وضع اي قابلا
للاشارة الحسية لهذا النقطة الشخصية واما ان لا يكون فان وضع وهو المفارق الشخصي الثاني اعني فاصل المتصل الى الاجزاء
المقدارية واما ان لا يقبل الاشارة اليها لذاته فهو المشخص المقدار اعني الكم المتصل في ذاته باقسامه واما ان يقبل الغير اليها
لا لذاته وهو ما يحل فيه المقدار من الشخصات كالصورة الجسمية والجوهر اوما يحل منها في المقدار او في محل حلول بالذات
قوله والثاني الجرم يريد به الاقطار الثلثة على ما توهم ثم نقض ان الجوهر ايضا كذلك اجاب بمنع ان كل اداجزاء مثال لو تحرك
فكان فالجرم انما خصه بقسمة الى البسيط بتشابه اجزاءه في الحقيقة مركب تخالف اجزاءه فيها هذا
وقد اعترض بان الكلام في الواحد الذي يعرض له الكثرة من جهة اخرى فلا يحل ان يجعل اقسامه ما يقبل الغير سواء
كان قبولها لذاته اولا لذاته وسواء كانت الغير الى اجزاء متشابهة او غير متشابهة لان الواحد القابل للقسمة
الى الاجزاء هو معروض للوحدة والكثرة معا حيثيتين لكن السبب افاد الحال الانقسام حاصلا بالفعل والوحدة انما
واجب عنه بانه يكفي في حال الوحدة هو الجسم مثلا وفي الكثرة هو الاجزاء فليس موضوعها متحدا الحاصل
افراد النوع فانها محل الكثرة انها العارضة لها والوحدة النوعية ايضا وكذا الحال في الوحدة المسببة عنها عارض
تحت القسم الاول وتحصل الجواب لزم افراد الكلي الواحد بالوصف بوحدته بمثال مثلا هذه امور تتحده بالنوع اي
اي متحد نوعها ولم لزم اجزاء الكل الواحد لا بوصف بوحدته فلا يقال هذه الاجزاء متحدة بالكل اي متحد كلها الفارق
موليزم الكلي على جزئياته هو خلاف الكلي فانه لا يكل عن اجزائه كذلك في ذي خلق لان الاجزاء لم يزم
بوصف بوحدته الكل لا بوصف الافراد بوحدته الكلي الكل الكل بوصف بكثرة الاجزاء فعال ذي يتحد
بالذات مكثر بالاجزاء الكل لزم الكلي بوصف بكثرة جزئياته فعال الانسان واحد بالذات مشكثر بالجزئيات
والمعدود في الاقسام هو الكل المتصف بالوحدة والكثرة باعتبارين اما لا يعود اندراجه في المقسم

اعني الواحد الذي ليس موضوعا للكثرة بل الجواب ان يقال القابل للقسمة لزم ان يكون متحدا حاصلا بالفعل لان الخارج والذهن لم يكن موضوعا للكثرة بل موضوع لها فيندرج بهذا الاعتبار في الواحد الذي ليس موضوعا للكثرة
بالفعل والا كانت فيه حاصلا بالفعل لكان الواحد بالاجتماع لم يكن متحدا جاز فكان كره هنا بتعاليه ليس بشيء بانا نسلم
القابل للانقسام لم لزم ان يقال المراد بما اتحد موضوع الوحدة والكثرة لم لزم كون الواحد صادقا على كثيرين كما قررناه
على ما هو المشهور في الكتب فيكون الكلي والواحد كثرة على وجه مخصوص اعني الانقسام الى الحزئيات وتغاير الواحد
الذي لا يكون صادقا على كثيرين فيكون لهم كثرة على وجه آخر هو الانقسام الى الاجزاء المقدارية واما قيدنا
الاجزاء بالمقدارية لخروج الوحدة والنقطة الشخصيتين المفارق الشخصي فيما لا ينقسم على بعد كما قال الشيخ في
الشفاء حاصل ما يدخل الاجزاء على تقرير اضافي على تقرير تركيبها مع الاجزاء المحمولة فان تركيبها مع الجنس والفصل لم
كانت بسيطة في الخارج والمفارق مركبة تحليلا كما هو المشهود ﴿ش﴾ وقد تبين بما قبل القيد لذاته الاسكي
مزيد خوف قيد ذاته كما يبين بقوله وهو لزم القابل للقسمة بالفعل فهو واحد بالانفصال سواء قبل الانقسام
لذاته وهو المقدار باقسامه اولا لذاته كالجسم البسيط مثلا الماء الواحد واعلم لزم الواحد بالاتصال بعد تقسيم
واحد بالنوع فان الماء الواحد اذا قسم زال وحدة الفصل الشخصي وحصل فصلان اجزاء متحدان بالنوع
و واحد بالجمل ايضا عند من شخصت الهيولى لبقائها بعد الانفصال عنها ﴿ش﴾ فان لم يكن اجزاء متغايرة
بالشخص فيما اذا ركب الجسم يريد لزم الاجزاء اذا كانت في اركب حاصلا بالفعل فان كان مجموعها معروضا
لشخص واحد مع كون كل واحد منها مشخصا بشخصه فقد اذكل معروضه خارجي يريد لزم كونه كذلك عامة
كان المركب حينئذ فاقدهم التمايز بين الاجزاء انما هو في الشخص العارض للمجموع عم حيث هو لزم لكل كل ذلك
كان مركبا اجتماعيا ﴿ش﴾ ووحدته اما طبيعية يعني لزم وحدته الواحد اذا كان بسيطا لم يدخل فيها
للصناعة والمراد صنعة شيء وحدته طبيعية اذا كانت للصناعة مدخل فيها نحو صناعة وما هي للموضوع
لبسيء منه ﴿ش﴾ وبعض هذه الامور اولى بالوحدة بحيث لزم الواحد معقولا بالتكيل على ما يحتاج اذ لا
شك لزم الواحد بالشخص اكمل الوحدة من الواحد بالنوع والواحد بالنوع اولى من الواحد بالجنس والفصل
وفي الواحد بالجنس او الفصل نظر بسبب ما بينهما من مزيد امتياز الجنس اولى من الفصل في تلك المرتبة
لان جنس الشيء ما هيته لو مقوله على جزئياته هو الركمال الفصل اقل افرادا واد الواحد بالذات اولى من
الواحد بالعرض والواحد بالعرض الخاص اولى من الواحد بالعرض العام وكل واحد اولى من الواحد بالوحدة
العرضية ثم الواحد بالشخص اقسامه اصلا لا يحسب الاجزاء الحيلي المقدار وهو لا يجب الاجزاء الحد
اي غير المقدار له سواء كانت محمولة او غير محمولة فانها توجد في كل ايضا كما مر ولا يجب الجاهد والشخص

معطا كالوحدة الشخصية او الوحدة ما يشتمل عليها وان كان لفظ المفارق الخ قابل للانقسام الى الاجزاء المقدارية اذا لم يكن متصلا بالفعل الخ الواحد بالاتصال او الوحدة بالاجتماع قوله والحق موضع هذا الخ عرفوا في هذا المركب وجعلوه بمنزلة اسم واحد فعرفوه باللام قال الامام في الملخص الحق ان المركب كالمفرد يجيء تارة وجه واحد وتارة وجوه عديدة قوله اذ فيها مرجوحية قيل الوحدة ملكا يقال هو مع غيره فاعلم ان الكمال الحق المحمول بسبب الوحدة في موصوف عرضي او في موصوف اتم فالمشارك في الشخص الخ تفسير للاعم اذ اختلف الامر بين الواحد بالعدد فانهما متحدان في الاعم كالحيوان مثلا وبين الواحد بالنوع فانهما متحدان في الجنس القريب كالانسان والفرس قوله الحق موجود هذا الواحد قد يوجد اذا كان كما لو كان فكلما يقال له هو هو على جاد كزيد انه انسان يقال له هو هو على جاد كالانسان والفرس قوله وصف عرضي او في موصوف اتم في الكيف مثلا يقال زيد انسان ابيض وابيض كاف في الاتحاد قوله اقول المطلق الاعم الكلام في تفسير هو هو وحقيقته ما يكون حمله هو قولنا في جواب ما هو حملا اوليا ذاتيا وهذا تفسير في هذا المقام بالحقيقة ما يرجع الوحدة الحقيقية فما يعد الشارح المحقق من اقسام الوحدة كالمطلق والمقيد والكلي والجزئي فكلها تقال بتلك الوحدة اما معتدة او عارضة كذلك وهو هو اشارة الى ان حمله هو هو على جاد كزيد انه انسان يقال له هو هو على جاد كالانسان والفرس قوله لكن معنى الخ مرجع هو هو الكثرة اي الاثنينية فلا يقدر الا بين اثنين فصاعدا فحمل الواحد على الواحد بالعدد كزيد زيد او بالنوع كزيد انسان او بالجنس كزيد حيوان او بالعرض كزيد ابيض او بالعرض العام كزيد ماش او بالخاصة كزيد ضاحك او بالفصل كزيد ناطق او بالعرض الخاص كزيد كاتب وهذا المعنى هو المراد ههنا والا صدور للاثنين من الشيء او اكثر كما يفهم ههنا من شرح المطلع قوله ايضا اذ يصدق عليه الخ اي فيما اذا اريد به ههنا ما يقال على الكل ما يقال هو هو على جاد كزيد انه انسان لا ما يقال على البعض لان الوحدة المحمولية لا يندرج في موضوعها الا بالاسم المطلق او مع تقييد بوجه وحدة الخ مثل ان يقال الشخص الواحد انه انسان او حيوان او قد يمثل لكل من هذا الشخص واحد وجه كجزء وجه قوله من الاطراف مطابقة او تضاد او تضايف كما ان متى يرجع الظرف متعلق بالاتحاد في الاطراف مثل مطابقة او تضاد او تضايف بالطبيق كما اذا اتحد الطالبان ليتساويا في العلم او اتحد الاخر مع الاول في الاخرية وفي الاضافة مناسبة كما اذا اشتركا زيد وعمرو في بنوة بكر فكل واحد منهما مناسب للاخر ومماثل له قوله وفي وضع الاجزاء موالاة كما يمثل في المجموع من السواد والبياض المركب من الخط الواحد اذا وضع احد جزأيه على البعض الاخر فكان وضع اجزاء الاول مساويا لوضع اجزاء الثاني بالمماسة قوله الاتحاد ومنهوم الجنسي هو ان كان شيئ واحد موجبة حمل شيئا اخر اراد بقوله ايضا ان يقول شيئ او مصداق الشيئ انه صار شيئا آخر فالاول خرج الاستحالة والثاني خرج التركيب وانما كان هذا منهوم جنسيا للاتحاد لان معناه الجنسي هو المنهوم بطريق الحقيقة ومرقولنا صار شيئا اخر بل نقول

البساطة وهو المفهوم الاتحادي وهو جزء شيئ شيئا اخر اذا الطلق هو هذا المفهوم فهو المفهوم الحقيقي قوله بطريق الاتحاد اي بطريق الاتحاد والمصطلح قيل الخ اي الموكد في الكشف بل مساو للموكد في غير الكيف لصاوعنا ول الاستعمال الذي في الكون والمساواة كما قال صدر الفراء ماء والاسود اسفى في المثال الاول حيثية الحمار يزوا الاسودية عبر عنها بهو لاء وانعم في المجعول الصورة النوعية لما فصل في حيثية اخرى هي حيثية الماء وفي المثال الثاني زال موضوع الوصف المتضيف بصفة اخرى مغايرة لكون ذلك حيثيتان قد زال احدهما وحصل الاخرى قوله فتركب الصير ايا ضمائر هذه الجماعة الى من تشبه للاشارات وقد اعترض عليها بان النقل انما يصح ان لو كان ضمير جمع يعقل فلا يكون لزيد ضمير مفعول لانه لم يسمع ان ضمير مفعول يعود الى مصدر ولو سلم انه مسموع فالمفعول لم يتصور له مفعول فيصاء ليسلم النقل انما يتصور فيما كان متعديا الى مفعول فيقال كاتري خطاها في خطاها وانا وقع فيما وجد في المتن ثانيا وضمير الايا ه ولقائل ان يقول الشيخ عالم بما يراد بالايا ه ثم طوى فرقم الناسخ وانت خبير بان هذه حيثية لا يبعد بها في هذه العلوم زيادة اعداد ولا يبالغ فيها مثل هذه المبالغة ومع ذلك فهذه وجه شبه في نفس المحقق الشريف لفظ ضمير المفعول مفقود انما ضمير المفعول ضمير علم يكون الصحيح عليه العلوم قوله الا تقدير هذه العبارة مستراح واياه راجع الى الكلام وتركب الايا ر الضمير كما هو حق الكلام قوله لا يكون ينتقل الرسم ضميرا اياه تعرفه ضمير اليه لان الكلام في صدر كزانه في صار كزانه في الشفا ان المحمول هو الكلام الذي يدل على الصفة فيقسط على الموصوف عرضي مغرد وجوهري مغرد وفكر واختار وبالجملة ينتقل منه الى الانسانية غير فكري سواء مصدق به او غير مصدق به والى مثل ما ذكره هو ما نقل عن بعض المحصل افادة اقرة النفس للقدرين ثم تعاقبه في افادة التصور البسيط والاجمالي قوله طائفة من المتاخرين والمقصود ذهب جماعة منهم صاحب المكاما الى ان الفاعل بحكم بالصورة المجعولة الموجودة في الخارج على المادة بانها ايا ه وهب عنه المذهب الى فرقة زيد بن سهل صاحب ايساغوجي قدماء الشيخ في كتابه المسمى بالبداية الحق هذا المذهب وصح عليه بنا على ان وصف في كل الكتاب بعد تبوء المادة بالصورة والمعاد كما شرط في صدر تصنيفه والبطلان سيأتي كتبه وذهب طائفة من متصوفة مرجعل الله الى الرسالة كل من يرتقي في سلوكه الى ان تحد بطلوعه الحق في كل من يتهم والذي يدل على استحالة نزل الاتحاد بهذا المعنى الحق الاتحاد بهذا المعنى ستقوم دليل وجهين احدهما ان زيدا لو اتحد صار كل شيئ كزيد وعمرو مثلا صدقا ان بان يصير زيد عمرا والا يلزم ان يكون قبل الاتحاد شيئان وبعد شيئ واحد كان حاصلا قبله والا لزم ان يصير حينئذ كل شيئ واحد كزيد مثلا فيصير بعينه انسانا فرسا فيلزم ان يكون قبل الاتحاد امر واحد وبعد الاتحاد امر آخر وليس كما صلا قبل حصل بعده وهذا الخ هو الذي ذكره كما يدل عليه ظاهر عبارته والخلط هو المصير اياه الاول نقول الا

مرفوع على انه خبر مقام فاعل المغير المشدة واياه راجع الى اللام ومنصوب على انه خبر صار الى الوجه الاول صار ايجاد الى
بعد الاتحاد والمراد بكون الاثنين موجودين معا ايجاد الاول حال ارتفاع الثاني وعلى الاول يكون الاثنان الموجودان
قبل الاتحاد والمراد بكونهما موجودين معا اعم من ان يكونا موجودين معا او احدهما موجودا والآخر معدوما والاتمام
انما يتم بابطال على الشق الاول اذ على الثاني لا يكون الاثنان المذكوران حال احدهما موجودا قبل الآخر والآخر معدوما
موجودين معا او معدومين معا او الاول موجودا والثاني معدوما او بالعكس والاتمام بابطال كل ذلك
فان المعدوم لا يتحد بالمعدوم اذ المتحدان يجب ان يكونا موجودين ليتاتى الاتحاد وبين المعدومين ليس اثنينية فلا يتم
بالمعدوم فان قلت نحن نستدل على بطلان الاتحاد بين المعدومين بمثل ما ذكرته هاهنا لتم الاتحاد حال كون
كل واحد منهما معدوما قلت لا نسلم ان المعدومين متغايران اذ لا مغايرة بينهما الا بالوجود والتعين وكل منهما
بالوجود والتعين فكيف يتصور التغاير بينهما نعم يتم ما ذكرته على القول بان المعدوم الممكن ثابت في العين
كما هو مذهب المعتزلة وقد مر ما فيه وان سلمنا ان المعدومين متغايران بالتعين فلا نسلم ان كل متغايرين
يجب ان يكون بينهما اثنينية بل يجوز ان يكون بينهما اتحاد وهوية كما في الجوهر الفرد فانه متغاير مع كل
واحد من الجواهر الفرد الاخر مع انه متحد معها في الجوهرية وان سلمنا ان كل متغايرين يجب ان يكون بينهما
اثنينية فلا نسلم ان كل اثنين يجب ان يكون بينهما تغاير بل يجوز ان يكون بينهما اتحاد وهوية كما في
الوجود والموجود فانهما متحدان مع انهما اثنان كما في الجوهر الفرد والمركب منه ومن غيره وكما في الكلي
والفصل الذي على ما مر سنتكلم ان شاء الله تعالى في تحقيقه والجواب ان الاثنين المتغايرين بالماهية يجب ان
يكونا موجودين في الخارج او في الذهن حتى يتحقق التغاير بينهما بالوجود الخارجي او الذهني وقد عرفت ان
الكلي والفصل ليسا موجودين في الخارج ولا في الذهن بل هما موجودان بوجود النوع الذي هو مركب منهما
ومتحدان معه بالذات فلا يتحقق التغاير بينهما بالوجود الخارجي ولا بالوجود الذهني فلا يتحقق التغاير بينهما
اصلا فلا يتحقق الاثنينية بينهما ولا يجوز ان يكون بينهما تغاير بالتعين لان التعين ليس امرا وجوديا
بل هو عبارة عن سلب الشركة عن الشيء وهو امر عدمي فلا يتحقق التغاير بين الكلي والفصل بالتعين
فان قلت لم لا يجوز ان يكون بينهما تغاير بالتعين الذي هو امر عدمي قلت لان التعين الذي هو امر عدمي
لا يتحقق الا بين الامرين الموجودين في الخارج او في الذهن فلا يتحقق التغاير بين الكلي والفصل
بالتعين الذي هو امر عدمي لعدم تحقق الامرين الموجودين في الخارج او في الذهن بينهما
واعلم ان الوجه الاول فلا نسلم ان الكلي والفصل موجودان بوجود واحد كما في الجنس
والفصل حتى على ما سنذكر من تحقق الاثنين بالماهية متحدان بالوجود الخارجي وقد عرفت ان كل واحد من
الجنس والفصل ليس موجودا في الخارج ولا في الذهن بل هما موجودان بوجود النوع الذي هو مركب منهما
ومتحد معه بالذات فلا يصح ان يقال ان الجنس والفصل موجودان بوجود واحد
وان سلمنا ان الكلي والفصل موجودان بوجود واحد فلا نسلم ان كل اثنين يجب ان يكونا موجودين
حال كونهما متغايرين بالماهية بل يجوز ان يكونا موجودين بوجود واحد كما في الجنس والفصل
فان قلت لم لا يجوز ان يكون بين الكلي والفصل تغاير بالتعين الذي هو امر عدمي قلت لان التعين
الذي هو امر عدمي لا يتحقق الا بين الامرين الموجودين في الخارج او في الذهن فلا يتحقق التغاير بين
الكلي والفصل بالتعين الذي هو امر عدمي لعدم تحقق الامرين الموجودين في الخارج او في الذهن بينهما
واعلم ان الوجه الاول فلا نسلم ان الكلي والفصل موجودان بوجود واحد كما في الجنس
والفصل حتى على ما سنذكر من تحقق الاثنين بالماهية متحدان بالوجود الخارجي وقد عرفت ان كل واحد من
الجنس والفصل ليس موجودا في الخارج ولا في الذهن بل هما موجودان بوجود النوع الذي هو مركب منهما
ومتحد معه بالذات فلا يصح ان يقال ان الجنس والفصل موجودان بوجود واحد
وان سلمنا ان الكلي والفصل موجودان بوجود واحد فلا نسلم ان كل اثنين يجب ان يكونا موجودين
حال كونهما متغايرين بالماهية بل يجوز ان يكونا موجودين بوجود واحد كما في الجنس والفصل
فان قلت لم لا يجوز ان يكون بين الكلي والفصل تغاير بالتعين الذي هو امر عدمي قلت لان التعين
الذي هو امر عدمي لا يتحقق الا بين الامرين الموجودين في الخارج او في الذهن فلا يتحقق التغاير بين
الكلي والفصل بالتعين الذي هو امر عدمي لعدم تحقق الامرين الموجودين في الخارج او في الذهن بينهما

لا يكون اتحاد الاحد الامرين بالآخر فلا في الذات ولا في الوجود ولا يكون ليسيحد الوجود اجيب
عن السؤال على الشق الاول بمنع ان تعدد الوجود والواحد الذي هما او موجودين مع واحد الوجود
الاولين لا يلزم زوال الوجود الآخر فيلزم انعدام محل المسلم للمذكور والملزوم المذكور وحينئذ لا يجوز ان يلزم زوال الوجود
الآخر قبل تحقق الوجود الاول الذي هما موجودين معه ولم يجب ان يكون الاتحاد والوجود حتى يلزم ما ذكرت
وعن السؤال على الشق الثاني بمنع ان الاتحاد والوجود حتى يلزم ما ذكرت
مع ذكر ان اتحاد الوجود بين الامرين لا يزول سواء الاعدام الشق الثاني ولا يكون لزوم شاقش فيه هنا في انعدام احدهما كما
يظهر بادنى تامل صادق مما ذكرناه وقد قال بعض الفضلاء لزم لكم بالسماع الاتحاد والوجود حتى وذلك لان الاحكام
والتغايرين لهما متبقى الهوية فلا جوابا لذات فلا يعمل فيها الوجود ويصير ايجاد توضيح بانه لزم عدم الشيء
فلا اتحاد ولزم عدمهما فلا يتحقق ان المعدوم بالوجود ولزم وجودهما اثنان كما ان المفقود الشبيه
فظن بعضهم انهم حاولوا الاستدلال بعدم الاعتراض فهو موضع ضحك تغايرا واتحادا وهو غلط
بطلان الاتحاد لم يكن قرنا فلو هو محكم لما ظاهره الذي هو الاتحاد دليل على ما يشبهه وهو المعنى المذكور
فان المعنى المراد به هنا تستدعي حسي اتحاد وتغاير كما ان المخبر الاخراج حمل المواطاة تستدعيها كما تعلم
بيانه ان الوحدة ليست بعدد لان العدد هو الكم المنفصل بلا بقاء قهر الاتصال والوحدة ملا انفصال
فيها وبعبارة اخرى العدد لا بد ان يكون فيه تعدد والوحدة لا تعدد فيها وهم من قال العدد ما يتالف من
فعل الوحدة عدد الوقوعها في العدد فهي عنده عدد وفي نفسها وحدة لما علمت من ان الاعداد ويسمى
كون العدد مصنف مجموع حكمية المتاسي المرتب خاصة شاملة لجميع الاعداد ولا العدد وساوى للكم المنفصل
عنده والنزاع لفظي لان العدد مفهوم بها لا بغيرها كل عدد وهو اثنين الاعداد ويركبت الوحدات
التي يبلغ مجموعها ذلك العدد للغير الاعداد التي تحته قال ارسطو ليست العشرة شيئا وسبعة
والازيد وستة الى غير ذلك من الاعداد التي يكون اعتبارها فيها بل هي مجموع وحدات معينة ذكر مرة
واحدة ولهم فيه بيانه طريقان الاول انه يكون صدور كثرة العشر شاملا مع التعدد عن هذه الاعداد بالكثرة
فلا يكون شيء منها ذاتيا للعشرة وتوضيحه ما ذكره بعضهم سرا لانك هي ملك وحدات مع صورة العشرة
التي هي مبدا الى اصلها وهذه الصورة لا تقبل الحاجة ما لم تبلغ الستة او يستقل بحقها بل وهنا وكذا الحال في سائر
الاعداد والثاني هو ان تركب السبعة مثلا يحصل منها منها صفيت الوحدات لذكرت الثاني منها ذكرت الشيء
وهو لزوم السنة مثلا بربعة واثنين لكن الاول مركب منهما بواحدة وخمسة وللاخير منها بثلثة وثلاثة
فالمركب منهما الواحد منها محال لان الاول لان كلا واحد منها كاف في بقية منها كيستغني عنه

تلاعداد مع اذ وات التي لها فيام السنعا الشيء حرفة تاجل يلزم تركيب سنة عاداه ملا تقسما وحاجا له كونه ذا بنا ها
قياس ذكر في اسماع قوا ده العلل المستقل ولكن يسهل له الكل المستعان اما المرجع جاء مرجع وا ذ مرض على الطرق الثاني
حل على عدم التقوم بالوحدات بعضها بانه مرجب اذ يرتقي م السبعة بالوحدات اولى مرتبة مهلة تكل الاعداد فيها ان
يتقوم بكل منها او بعضها الى الما قر الرسل كون تلك الاعداد كشملا على الوحدات لا يفيد ترجيحا قال ست
فاكانت الوحدات في صفة مهلم لكن يصور تكل الاعداد صفة تابع ما هيتها فلم تكن مرجحة لاعداد دل مر الوحدات
قلت مذا رجوع الى الطريق الاول كما يظهر بوضوح على عامر والاعداد الباقية الى تكل اعتبارا با
ة العدد مثل العشرة والمئة فالستة كذا الاربعة والاثنان فيها حواصل لا زمة محصل عليه ازادا وبالا عداد فيا قر
الوحدات التي تكل الاعداد فهي اجزاء له تكل النوع مما العدد كما تلك خواص والزادا وبها الوحدات مع العدد النوعية
تكل الاعداد المحصلة اياما ما النفس الرسم عليها اشارة فتكل الصور لصور اعتباره فاز لرسم بعيد الفعل الى صورة مرتبة
باحدها والا بقيد طرق الشفه والشدة باحدها ممكن يحق الستة دون يحق الشفه والشدة ملا يكون لا زمة طها والجواب
لا زالا عتبار على تقسيم موضوعي كوجه الخمسة قال تضاف الخمسة مالا زوجه بحد وفرض الفعل الا بجب نفس الامر فاذا لم
عوض زوجها مالم يكن عما اعتباري كوجه الاربعة قال الاربعة ي حد نفسها مصفة بالزوجية سواء لاحظ العقل زوجها
او لم يلاحظها وصور الاعداد اعتبارية مر الرسم الخاص الوحدات التي تضاف الستة مثلا مصفة في نفس الامر
اي حد ذا تها تصور الملكة كما انها مصفة في نفس الامر حقيقية الستة كما تشهده الحد وان لم تكن صورة اللا وجود
المصفة حملية الموجودات في نفس الامر اذ لا لازم مر اتصاف الشيء في نفس الامران لا يتصف بشيء في نفس الامر
كما لا يلزم مر اتصاف الشيء في الخارج لزركون كما لكل شيء تحققا خارجيا ما هو مفهوما لما هي مر حيث هو خارجيا بالذ
تصدق لزر ايدا اعني الخارج وقد تكون مما تحقق ذكل وس لزم من اتصاف وحدات ستة بحدود تكل الاعداد
لزر تكون تكل الصور واحدة في ماد ته الستة فان كون اجزاء السرير مركبة مر العناصر مثلا لا زم لتكل الاجزاء مع ان
الشيء منهوم كونها مركبة غير واحد في ماهيته السرير فوحدات الستة والركانت تنها متصفة بصور الاعداد
التي تحتها لكنها خارجة عر ماهية الستة فتكل الاعداد اعني وحداتها المتصفة بصورها موجودة خارجة عر الستة
لا زمة لها وتكل مر تقول وحدات الستة تكل يتوقف فيها تكل الاعداد ونزمن صورتها هذا الامكان خارج عر
ماهية الستة لا زم لها وهو المراد مر جوابنا لزر تكل الاعداد ذخواص لا زمة لها فالستة الستة هذه اتها بحيث
تكل يعرض لها تلك عشرة والاربعة ثمانية والاثنان اربعة ولمر يعرض لها ثلاثة وخمسة فاثمانية خارجة عر هذه الاشياء
خواص لا زمة لها وما يقال لزالوحدة التي هي الفرد الاول اطلاق الفرد على الوحدة بمعنى لا يكون
الفرد داخلا في مطلق العدد عند مر لا يجعل الوحدة عددا كما لا زوج كر تكل على مذهب مر لا يجعل الاثنين عددا

وهذه الانواع يحكم الحاجة في هذه المراتب كما صاحبة العدد وتميزا يده واحدا واحدا مو مجملة
الحاجة قال كل مرتبة مر هذه لها لوازم غير محصورة لا تتوجد في غيرها قال الامام هذه الخواص الخمسة الزوال الرقا
حضرا لهذا المطلوب الا ان الخلاف فيها يعاد على الاختلاف في المعقول في حصول المطلوب كالاد
مي كون العدد وحدت لا عدد الا الواحد كالئة الحجة والبينة وغيرها والمركب مي كونه حدث بعد غير الواحد ايضا
كالاربعة الستة والثمانية والمئة المنطق عديدا يه المحدود فان كون حاصلا مر ضرب عدد في عدد كالاربعة
الحاصلة مر ضرب الاثنين في مثلها حاصلة مر ضرب الثلاثة في مثلها وبرا د بالعدد الذي تقابله ما لا يكون حاصلا
مر ضرب عدد في عدد كالاثنين في الثلاثة فقد برا د ما تنطق ما لا يكون عاملا كسر صحيح مر المكسور المسمو ما لاحم الذي
تقابله ما لا يكون كذلك هذا احد اعتباري مر انواع العدد واما عتباري هو تحقق فيما سبق ان الواحد امر اعتباري
سيتوالى المصنف ان الاعداد مركبة منها لا بد ان تكون ايضا عتبار يه سيتوالى المتقابلات عارضة
للمتقابلات اللاحقة المصنفة بعضها الى بعض كما سبق اب الاعداد والصور النوعية التي هي مبدأ الخواص الاعداد
امورا عتبار يه ايضا لكو نها حالة في الوحدات الاعتبار يه محددة بين انواع العدد وامور اعتبار يه مجمع احدا
واستدل الشارح مها على ان الاربعة موجودة مسلما اذا كانت موجودة اما واعترض عليه مان قوله لو لم
لا يكون الاربعة موجودة ممنوعة اذ الخارج اما صحيح اذ الكون حصول الاربعة في نحلها حاصل سريان تكم تمتنع
وايضا فالرئيس يستدل على الاعراض التي لا سرى في محالها لعدمه فيها بيان انها لو قامت تلك الاعراض
مع اجزا بها لزم قيام كل واحد بعينه في محال متعددة وانه باطل بداهة وافرقت تلك الاجزاء بحيث لم يبق جزء
مي اجزا عرض لكل جزء لا للكل ولا المقدر حلافه وافرقام بكل جزء مر اجزا ها محالها كشي منها لكان بسا ريه
منها وحلاف المفروض لم يبق مي اجزا عرض شيء منها جزء مر اجزا بحال يكون مي اجزا عرض موجودة بعينه
في الخارج حالة في تلك الحال ايضا وله اذا اجتمع العقل احد الى المشرق لا قوله كيف تصور عرضا فيما
في الخارج مر وديا نهم قالوا الزيد الجسم الذي ظهر الكيم شخص واحد لا بزول شخصها ابدا فاذا انقسم ذلك
الجزء جعلنا احد قسمة في المشرق والاخر في المغرب لزم ان يكون جسم واحدا شخصا واحدا بالشخص
شخصيتها الاول اذ الجسم لا يبيح زوال شخصيتها والا لزم اعدامها وحدوث جسم اخر في كل حادث
لوجسم في ظلمة يسمى واذا جاز عندهم شخص واحد معين نصفه في المشرق ونصفه في المغرب والاعتقاد
هذه الساعة في شخصيته فلم لا كون لزكون شاب حرشي لعرضي الذي ذكر قوته غرقا حد الصفاي يكون
شخصه لا بجزء بانه الفرق بينها وايضا لا يلزم محر اعتبار ده الاعداد المتباعدة المعدودات
اعتبار يه جميعا طجواز لزكون الواحد انواع اعتبار يه وانواع خاصة والجواب ان محل الاشتباه

في الخارج وكذا وكم مر بان يكون عدما لامر عما من شانه ان يكون سلبا لامر ما عن موضوع من شانه ان يعتبر في هذا السلب كون
ذلك الموضوع من شانه ذلك الامر الوجودي اما بحسب شخصه او نوعه او جنسه على التفصيل الذي سياتي اولا وليس تقابل
الايجاب والسلب راجعا الى القول او العقد منتسبا الى الموضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة على مذهب من قال
بوجود الاضافات في الخارج واما على مذهب من قال بوجودهما مطلقا فانه بل بهما باعتبار اتصاف الموضوع بهما
في الخارج والمتقابلان تقابل العدم والملكة يكون احدهما اعني الملكة كالبصر مثلا موجودا خارجيا فتقابلهما مع العمى موجود
باعتبار هذا الوجود الخارجي فاحد المتقابلين ينافي الخارج واما الايجاب والسلب فهما امران عقليان واردان
على النسبة التي هي عقلية ايضا فلا وجود للمتقابلين بهما في الخارج اصلا لان ثبوت النسبة وانتفاءها من الموجودات
الخارجية بل من الامور الذهنية فاذا حصلا في الذهن كان كل واحد منهما عقدا اي اعتقادا فالمتقابلان تقابل الايجاب
والسلب انما يوجدان في الذهن وهذا وجود لهما حقيقي او في القول اذا اعتبر عنهما بعبارة وهذا وجود لهما مجازي
قوله من النسبة الثبوتية وذلك بان التخصيص بالثبوتية لا وجه له لانهما قد يردان على النسبة السلبية والجواب
ان النسبة المقصودة من قيود التمام مثلا ابتداء هي ثبوتية فهذه نسبة ثبوتية يرد عليها الايجاب والسلب
واذا اعتبر انتفاؤه ثبوته له كانت نسبة سلبية لا يمكن ان يرد عليها الايجاب والسلب الا اذا اعتبر ثبوت ذلك
الانتفاء له فيكون الانتفاء محمولا في الحقيقة وقد اعتبر ثبوته وبين نسبة ثبوتية فهما لا يردان الا على النسبة الثبوتية
قوله او القول الدال عليها الى المعقود واما رفع عطفا على محل المعقود او بجر عطفا على العقود قوله
وهو المشروط بان يكون بينهما غاية الخلاف اي اشترط في التضاد الحقيقي جواز التعاقب على موضوع
واحد فلا يكون بين الحركة من الوسط والحركة الى الوسط تضاد اذ لا بد من توسط بينهما سكون على المشهور فلا يكونان
متعاقبين على الموضوع لخلوه عنهما زمان السكون واشترط ايضا في التضاد الحقيقي ان يكون بين المتضادين
غاية الخلاف فلا يكون بين السواد وغير البياض من الالوان تضاد واعلم ان اشتراط غاية الخلاف مشهور دون
اشتراط جواز التعاقب قوله وهو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي بحسب شخصه سواء كان مستعدا له وقبوله
للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية عن الانط او في وقت اخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية عن
المرأة او بحسب جنسه على مراتبه كعدم اللحية عن الفرس او البغل او الحمار او الجرد قوله اجيب بانا لم نعتبر صدق الفرس
واللافرس الخ اذا اعتبر مفهوم الفرس فاما ان يلاحظ معه صدقه على شيء فيكون اما ايجابا او سلبا لو كان الصدق
اما ان يجعل النسبة بالصدق جزءه فهما في المعنى قضيتان بالفعل احدهما موجبة والاخرى سالبة فيكون التقابل
بينهما راجعا الى القول والعقد كما ذكره واما تقييده فلا يتقابلان ولا يتنافيان الا بملاحظة وقوع
تلك النسبة ايجابا ولا وقوعها سلبا فيرجعان ايضا الى التقابل في القول والعقد واما ان يلاحظ معه صدقه

على شيء فيكون ايضا مفهوم اللافرس هو مفهوم لا مقيدا بمفهوم الفرس والسلب في الحقيقة هنا اذ لا يقصد ورود
سلب ولا ايجاب الا على النسبة لا يكون اذا اعتبرت مفهوما واحدا ولم يعتبر معه نسبة الى مفهوم آخر ولا نسبة مفهوم آخر
اليه لم يكن ثمة ورود وقوع ولا لا وقوع متعلق بذلك المفهوم الواحد كما يشهد به البديهة فمفهوما الفرس واللافرس
المأخوذان على هذا الوجه متباعدان في انفسهما غاية التباعد ومتنافيان في الحصول لموضوع واحد اذ لا يكون صدقهما
على ذات واحدة في زمان واحد فهما باعتبار امتناع حصولهما لذلك الموضوع متقابلان كالسواد والبياض
المتقابلين من حيث انه يمتنع حصولهما في موضوع واحد والفرق ان امتناع الاجتماع بين الفرس واللافرس من حيث
الصدق والحمل على ذلك الموضوع وبين السواد والبياض بحسب الوجود الخارجي فيه وذلك لا يقدح في المقصود الا ترى
ان البصر مقابل بحسب وجوده في الخارج في محل للعمى لا باعتبار وجوده بل باعتبار اتصاف المحل به فبين هذين
المفردين اعني مفهوم الفرس واللافرس تقابل لا يرجع الى القول والعقد لا يقال اذا اعتبرت صدقهما على
موضوع حصل هناك قضيتان احديهما موجبة والاخرى معدولة فيرجع التقابل الى القضايا لانا نقول
ثم ان القضيتين وان لم تتضادا فانهما لا يتقابلان بالمعنى المراد من التقابل هنا لان المتقابلين بهذا التقابل
معتبران الى محل واحد والنسبة في تلك القضيتين متغايرتان ضرورة ان النسبة بمحمول الى موضوع تغاير نسبة
محمول معدول الى ذلك الموضوع فلا يتواردان في القضيتين على محل واحد فلا يكونان متقابلين بل التقابل
انما هو بين محموليهما من حيث حصولهما في الموضوع وصدقهما عليه كما عرفت فان قلت قد اعتبر في تعريف
التقابل الموضوع والمراد به المحل المستغني عما يحل فيه ولذلك قالوا لا يوجد تضاد في الجواهر اذ لا موضوع
لها ولئن اريد به المحل مطلقا بناء على ما زعمه بعضهم من ان المعتبر في التضاد هو المحل ولذلك اثبت التضاد بين الصور
النوعية للعناصر كما سياتي فالمراد من امتناع اجتماع الشيئين في المحل امتناعه باعتبار الحلول فيه لا باعتبار الصدق
عليه فان امتناع الاجتماع من حيث الصدق بعد تسليمه كما ذكر في النسب الاربع فظهر ان لا تقابل بين مفهومي
الفرس واللافرس على ما زعمتم اذ لا موضوع للفرس وللحلول لشيء منهما في محل قلت هذا لا يجدي
نفعا في نفي التقابل بين المفردين فان مفهومي البياض واللابياض مثلا يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة
واحدة في زمان واحد وهذا الامتناع باعتبار الحلول في الصدق لا يقال مفهوم اللابياض
امر اعتباري فلا يكون له حلول في محل لانا نقول مفهوم العمى ايضا امر اعتباري مع ان له حلولا في محل فالمراد
من الحلول ههنا ما يعم حلول الاعراض في محالها وما هو باعتبار اتصاف المحل بالامور الاعتبارية هذا
ولعل حديث الرجوع الى البيان والكاذب لان مفهومي النائم واللانائم متقابلان من حيث الصدق
مع انهما غير متناقضين فان قلت قد تبين مما قررته ان بين المفردات تقابلا غير راجع الى التقابل

النقيضيا بسواء عند امتناع الاجتماع في المحل من التقابل او الاقرب ان يقال انه لا سلب حينئذ فلا يكون في كل التقابل من تقابل
الايجاب والسلب شيئين وكيف علمه الشيخ ممتد ذلك حيث قسم في الشفاء تقابل السلب والايجاب الى ما يلحقه صدق وكذب
كقولك هذا فرس هذا ليس بفرس والى ما لا يلحقه ذلك كقولك فرس لا فرس قلت لعل ذلك الشبه والنظر الى الظاهر
والله اعلم بالسرائر قوله لصدقهما على كل من جوهر غير الموجود بل الذهني مما علم بهما فان لازيدا ولا عمرا لصدقان على
بكر وفي ذلك ايذان باعتبار الصدق في التقابل لئن اكتفى بالحمول فيسئل المراد اجتماعهما في ذلك الموجود فان عدم
زيد وعدم عمرو مثلا يجتمعان في بكر اذ قد علم عنه كلاهما ولكنا لا نحتملان عليه واعترض بان هذا الدليل لا يجري في
اللاشيء واللاممكن اذ لا يصدقان على شيء من المفهومات المحققة والمقدرة وكذا مفهوم اللاشيئية واللاممكنية
لا يجتمعان في مفهوم اصلا فالجواب ان كونهما كذلك لو صدق احدهما على مفهوم لصدق الآخر لكفى في نفي التقابل بينهما
قوله يكون سلب عدم البصر هو بعينه البصر فيه اشكال لان تعقل البصر لا يتوقف على تعقل عدمه وتعقل سلب عدم البصر
يتوقف عليه قطعا فلا يتحدان مفهوما ولذلك يا مثلا ان تميس ليس الاختلاف بينهما بمجرد حرف السلب في اللفظ فقط حتى
لا يعتد به كما توهمه قوله ولذلك الثاني يكون اللاعمى عبارة عن سلب قابلية المحل ويكون التقابل بينهما تقابل الايجاب
والسلب فلم يتحقق ما بين من العدم … عليه لان اللاعمى له مفهوم وذلك المفهوم في حد نفسه مقابل لمفهوم العمى
في نفسه سواء كان … مفهوم العمى سلب عدم البصر او غيره اذ مع قطع النظر عما ذكر من التفصيل لحكم العقل بالتقابل
بينهما … اما … ولكنا فاخص من مطلق … والاحكام الخاصة بالخاص لا يلزم ثبوته
للعام قوله منحصر في التسمية التضاد والتضايف ذلك لان تقابل مثل السواد والصفرة … بف
وهو ظاهر ولا من التضاد اذ ليس بينهما غاية الخلاف وكذا تقابل الانسانية والفرسية خارج عن التضاد
ايضا لعدم التعاقب والاولى ان يحمل تقابل الصاعدة والهابطة بدل تقابل الانسانية والفرسية فانه لا يجوز
تعاقبهما كما مرت الاشارة اليه قوله والفرس انما انحصرت بالنسبة الى التضاد المشهوري اذ يندرج فيه مثل
تقابل السواد والصفرة وتقابل الصاعدة والهابطة واما الانسان والفرس فهما متباينان لا متقابلان كما
ذكر قوله مع انه ليس كذلك لجواز ارتفاعهما من السلب والايجاب يمتنع ارتفاعهما لكن هذا الاشتباه مبني
على انحصار تقابل السلب والايجاب في التناقض وهو ممنوع قال الشيخ في الشفاء ليس الكلي السالب تقابل
الكلي الموجب مقابلة التناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فليسم هذه المقابلة تضادا
اذا كان المتقابلان بها لا يحتملان صدقا البتة ولكن قد يحتملان كذبا كالاضداد في الاعيان الموجودة قوله
لان موضوع عدم اللازم مباين لموضوع الملزوم منع ذلك بانه قد يكون اللازم والملزوم عرضين في موضوع فيكون
ذلك الموضوع بعينه موضوعا لعدم اللازم ايضا مثاله الحركة الملزومة لسخونة المحل لا يقال عدم اللازم

لا يحال عدم اللازم قائم باللازم والملزوم قائم بالموضوع فلا يتحد موضوعهما لانا نقول المراد بعدم اللازم عدم
مضاف الى اللازم قائم بالمحل الذي انتفى عنه اللازم فيتحدان موضوعا قوله فالتقابل يصدق على هذه الاربعة
لا شك ان التقابل يشتمل على هذه الاربع التي انه مما لا حصر فيكون اعم من كل واحد منها الا انه جنسا لها او عرضا عاما
ثم ان مفهوم التقابل يندرج تحت التضايف لان النقيض يصدق عليه وعلى غيره من المفهومات كالشيء ونحوه
الى غير ذلك مما لا ينحصر فيكون مفهوم التقابل اخص من التضايف مع انه فرد في ظلمة ان مفهوم التضايف اعم رض
من مفهوم التقابل لان مفهوم التقابل من حيث هو هو اعم من التضايف ومن حيث انه فرد في تحقيقه من التضايف
اخص منه على قياس كون مفهوم الكلي من حيث هو هو اعم من مفهوم الجنس ومن حيث انه فرد في المفهوم الجنس
تحته اخص … بالطبيعة يكون الموصوف اعم والعارض اخص فاذا اخص الموضوع من حيث انه موصوف بذلك العارض
كان اخص ايضا ولو ظن ان مفهوم التضايف اخص من مفهوم التقابل لم يكن عارضا له وقد يجاب بان مفهوم التقابل
من حيث هو هو مندرج تحت التضايف فرد من افراده واخص منه واما من حيث الصدق والحمل فانه اعم والا لاستحال
في اندراج مفهوم من حيث هو كذا فرد عدم اندراجه من حيث الصدق على افراده لجواز فانه تحت مفهوم مندرج ج
تحت الجنس ولزم اندراجه تحته من حيث الصدق بل يصدق على ما لا يصدق عليه الجنس كنوع مثلا فليس يلزم من اندراج
مفهوم تحت آخر وكونه فردا من افراده اندراج ذلك المفهوم تحت الآخر وكذا الحال في مفهوم التقابل مع المضاف
فان مفهوم المقابل من حيث صدقه على افراده اعم من المضاف ومن حيث هو هو مندرج تحت المضاف وفرد من
افراده قال … ما ذكرتم انما يظهر اذا كان المفهوم الافراغ المندرج فيه عرضيا المندرج كما في المثال
المذكور واما اذا كان ذاتيا له فلا لاستحالة ان لا يصدق ذاتي الشيء على ما صدق عليه ذلك الشيء قلت اذا
كان التضايف ذاتيا لمفهوم التقابل الذي هو عارض لاقسامه لم يلزم صدق التضايف الا على عارض لكل الاقسام م
وعليهما حيث انهما معروضان لذلك العارض واما صدقه على كل الاقسام في انفسها فكلا وبذلك يتم
مقصودنا قوله وكذلك السواد نظرا الى ذاته ضد البياض حاصله ان التضاد بين ذاتي السواد والبياض
والتضايف بين عارضيهما فيكون المتضادان من حيث انهما معروضان للعارضين مندرجين تحت المتضايفين
فيكون احد القسمين مندرجا تحت الآخر لكن باعتبار عارض ولا استحالة في ذلك ايضا بل نقول ايضا مفهوم
المتضاد من حيث هو مندرج تحت المتضايف من حيث الصدق يتناول افراد الا يندرج تحت
المتضايف وكذا كل متقابلين من حيث هما متقابلان مندرجان تحت المضاف حتى المتضايفان
كالابوة والبنوة فانهما مع اندراجهما بذاتيهما تحت المضاف يندرجان ايضا تحته بذلك الاعتبار
اعني عروض التقابل لهما قوله لان العقد المحمول على كل واحد منهما او المجموع المعتبر … فالاول هو المضاف ف

الحقيقي بمنزلة الابوة والابن هو المضاف المشهوري بمنزلة الاب قوله واشد الانواع في التنافي تقابل السلب والايجاب
استدل على ذلك بوجوه ثلثة منقولة من الملخص الاول قوله ان الامر الذي يصدق عليه محموله لم يسلب الخير مثلا الانسان فاثبات
الشر يصدق فيهما على ذات واحدة ولا تنافيه ايضا سلب الشر اذ هو يصدق فان ايضا على ذات واحدة بل التنافي انما
ايجاب الخير واذا انحصر منافي سلب الخير في ايجابه وكانت المنافاة متحققة من الجانبين انحصر ايضا منافي ايجاب الخير في سلبه
ولما انحصر منافي ايجابه في سلبه كان التقابل بين السلب والايجاب اقوى من التقابل بين الضدين وتوضيحه بان يقال على طبق ما تقرر
ان سلب الشيء اولا ينافيه ايجاب البياض وكذا بالعكس لا تنافي الا ايجاب السواد على ايجاب السواد ايضا لا ينافيه الا سلبه او غيره
عليه بانه لا يلزم من صدق قولنا لا ينافي سلب الخير الا ايجابه ان يصدق قولنا لا ينافي ايجاب الخير الا سلبه وكون المنافاة
متحققة من الجانبين لا يقتضي الا ان ايجاب الخير ينافي سلبه واما انحصار منافيه في السلب فكلا اولا يرى ان ايجاب الشر
ينافي ايجاب الخير ولا ينافي سلبه ثم لم لا يكون تقابل السلب والايجاب اقوى
التعدد وانه ليس هناك منافاة اخرى والاقوى لا بد له من شيء هو اقوى منه ولئن سلم ان المنافاة اخص من التقابل وليس يلزم
من نفي الاخص نفي الاعم قلت سلم فلنا انه على تقدير ذلك الانحصار يكون تقابل السلب والايجاب اقوى اولا انهم
لا يقولون الا الاشد تنافيا وكون [illegible] في الضد وغيره اقوى قال المصنف الاول [illegible] توجيهه ان
السلب يشمل جميع ما عدا ذلك الشيء [illegible] بالذات ذلك الشيء لا غير والمقابلة
من الجانبين [illegible] بالذات وانت خبير بان هذا يتم في العبارة وبتبديل المنافاة
بالمقابلة ومع ذلك فالاسولة باسرها واردة عليه ايضا قوله وايضا الخير عدا ان هذا هو الوجه الثاني وبناه على ان
الرفع للذاتي اقوى [illegible] الرفع للازم وقد منع ذلك بان العرضي اذا كان لازما كان [illegible]
لا يعقل ان الرافع بلا واسطة يكون اقوى من الرافع بوسط لا مساواة في التأثير [illegible]
النار [illegible] بالواسطة [illegible] قوله
وايضا الشر لولا اشتماله [illegible] هذا هو الوجه الثالث وحاصله [illegible]
يجوز اجتماعه مع ذلك الشيء قطعا ولا شك ان منافاة رفع الشيء [illegible]
قطع النظر عما عداهما تفصيلا واجمالا لا حكم بالمنافاة [illegible]
اذ لولا اشتماله عليه لم ينافه قطعا [illegible]
مفهوما ولاحظ معه مفهوما اخر مغايرا له لرفع المفهوم الاول [illegible] الاجتماع بينهما لكن
قد يكون المفهوم الاخر ظاهر الاستلزام لمجرد ملاحظته [illegible] الشعور الاجمالي فيغلط
ويظن ان الحكم بالمنافاة لذاتي المفهومين ولذلك قيل ههنا انا اذا اعتقدنا ان زيدا خير وقطعنا النظر عن جميع

المعاني الخارجة عن مفهوم مع ذلك لذاته من اعتقاد انه خير واذا [illegible] ظهر ان المنافاة الذاتية انما هي بين
الايجاب والسلب وان المنافاة فيما عداهما انما هي بواسطتهما فيكون التقابل بينهما اشد واقوى قوله وهو منقول على
الابوة بالتشكيك قد عرفت ان مفهوم التقابل اشد واقوى في تقابل السلب والايجاب من سائر الاقسام وعلى هذا
ينبغي ان يكون ما هو اقرب اليه اولى بمفهوم التقابل واشد فيه مما عداه فيكون في تقابل العدم والملكة اقوى من تقابل
التضاد والتضايف ومنهم من يجعل التضاد اقوى من تقابل السلب والايجاب ايضا نظرا الى ان امتناع الضدين
يشمل على امتناع السلب والايجاب مع زيادة قوله فلا يكون جنسا للاربعة وذلك لان الذاتي لا يكون مقولا
بالتشكيك على ما هو ذاتي له وفيه بحث لان ذلك ان صح فانما يصح في الماهيات الحقيقية دون المفهومات
الاعتبارية قال الامام في الملخص ان التقابل ليس جنسا لهذه الاربعة لانا قد نعقل ماهية المتضايفين ولم يخطر ببالنا امتناع
اجتماعهما وذلك يعرفنا عدم تقوم المتضايفين بهذا الاعتبار المسمى بالتقابل ليس ذاتيا لذوات المتقابلات
كالايجاب والسلب والسواد والبياض والابوة والبنوة لانها قد نعقل بكنهها مع الغفلة عن كونها متقابلة والكلام ان
مفهوم التقابل هل هو ذاتي لما صدق عليه من اقسامه الاربعة اعني التضاد والتضايف وتقابل السلب والايجاب
وتقابل العدم والملكة فتامل قوله تقابل السلب والايجاب يقال له التناقض قد سبق منا اشارة
الى ان تقابل السلب والايجاب لا ينحصر في التناقض على ما يشعر به ظاهر عبارتي المتن والشرح وقد دل على ذكرنا
كلام الشيخ في الشفاء كما نقلناه هناك قوله وعرفنا اختلاف التقيض قيل عليه انما عرف بذلك
تناقض القضايا لا مطلق التناقض اقول اراد هذا القائل ان التناقض قد يكون في المفردات كما يكون
في القضايا وفي عبارة المتن حيث قال ويسمى في القضايا نوع اشعار بذلك فالتعريف المذكور انما هو لاحد
قسمي التناقض لا للمطلق المتناول لقسميه فلا يصح تعريف مطلق التناقض به على ما يقتضيه كلام الشارح ولا اشتباه
في تناقض القضايا واما المفردات فنقول فيها ان مفهوم الانسان مثلا اذا لم يعتبر معه صدقه على شيء وضم
اليه حرف السلب حصل هناك مفهومان لا يمكن صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة ويمكن ارتفاعهما
كما عرف في مسائل عدول القضايا فلا يكونان متناقضين لانا المفهومان اللذان يمتنع لذاتيهما اجتماعهما وارتفاعهما
ثم ان مسمى التناقض بالمفهومين المتنافيين لذاتيهما وادعى ان التنافي اعني التحقق والانتفاء كما في القضايا
واما في المفهوم بانه اذا نسب احدهما الى الاخر كان نقيضه اشد بعدا منه عن جميع ما سواه كان الانسان واللاانسان
المأخوذ لذلك على الوجه المذكور متناقضين وبهذا المعنى قيل نقيض كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن
شيء فاذا اعتبر في مفهوم الانسان صدقه على شيء الى حرف السلب الداخل عليه ولوحظ الصدق وكان هناك
ايجاب مفهوم الانسان لشيء وسلبه عنه فهما نقيضان في المعنى متناقضان عند اجتماع الشرايط لكن اذا لوحظ مفهوم

صدق الانسان ومفهوم سلبيه قيسا الى ذات واحدة لكن باعتباريهما فيها ولا ارتفاعهما
حتى لان كل مفهوم سواها يصدق عليها انه انسان او يصدق عليها ليس بانسان فهذا الاعتبار
هما معروضان متخالفان لكان العقيدين اللتين هما متناقضتان النفي والتوم كون اللاانسانية
المأخوذ على وجه الاول بديهيا نعني تعدول والى موجبة والثاني على وجه الثاني يعني السلب وليت جبران
الاول ليس بديهيا حتى لا على ذلك السير البعيد وان اتى وان كان بديهيا لكن التناقض
في الصورات لا يحتاج لا يستغني لذاته الى الاختلاف الاجناس السلب يكون مستغنيا في ذلك
الا قضيا، ولا يكون فيه هي حاجة الى امر آخر في نفي نعني ذلك الاختلاف وكذلك الاخرى
وهذا اشترطوا في نعني التناقض فصل بين القضيتين رفعها بينهما والمراد ذلك براءة كلها السلب على نحو
قصدا الى سلب شيء ولا حاجة في نعني التناقض من الشيء ورفعه بينهما الى اعتبار شيء من تلك
الشرائط ثم قد يعتبرون فيها بساطة ليدل لك رفع صحيحا كون في موضوعه المساواة الى ملك الرابطة
حتى هو حتى حقيقة مسوغ عن اعتبار الشرائط ولا اقتضاص لشيء منها بواحدها دون الآخر
رد على من جعل وحدة الكل والجزء وحدة الشرط راجعين الى وحدة الموضوع وجعل الاربعة
الباقية راجعة الى وحدة المحمول والحق انه لا اختصاص كما يظهر من اعتبار التعقيد بادخل سوسا قال بعض
اداة النفي الشرعي بخفف الثوب الندى اي ان لم يكن الهواء باردا شديدا والا خفة اي ان كان باردا
لم يكن عدم برودة الهواء وجودا من الموضوع الذي هو الثوب المبلل الطول الذي هو قولنا خفف
ثوب الندى بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه قال مثل الشرع برودة الهواء غير الشرع عدم برودة
او مثل كيف النبوت مع البرودة غير مع عدمها حتى يكون الشرط جزء من احدهما كان ضمنا وكذلك اذا
قلنا السقونيا مهل اي سلاما وليس مهل الا سقونيا فانها تنافيا بحكم تلازمهما طردا وعكسا لا كتفاء بوحدة
الموضوع والمحمول الا جع على تفسيره كذا الاكتفاء بالوحدات الثلث بخلاف وحدة الكل او وحدة النسبة الخاصة
لان اختلاف الموضوع والمحمول سايرها مذكر يسلم اختلاف النسبة وتغايرها بلا شبهة فان
الخطة ضدا في ضد للكلية قد تبين لك فيما سبق لزم اطلاق الضد على الكلية لاجل المشابهة مع الضدين حيث
امتناع الاجتماع مع جواز الارتفاع لان المقابل من الكليتين تقابل الضدين حقيقة بل هو منهم تقابل
السلب الايجاب الذي مر انه قاصر عن ما مر ... هذا اذا كانت القضايا مطلقة يرد
ان الاطلاقات الخفية والمحيرة ساقض بعضها بعضا ويكفي تحقق الساقض منها اذا كانت كذلك

الشرايط الثماني اذا كانت معتبرة الشرايط التسع كما يوهمه ظاهر الكلام اذ لا تناقض من المطلقات
بل اذا لم تعتبر هذه الشرايط بكمالها مع كون القضايا مطلقة لم يعتبر فيها جهة كي يتحقق الساقض بسببها بتوقف
على اعتبار الجهة والاختلاف فيها كما قال ساقض القضايا شرايط يتحقق فيها مع قطع النظر عن جهتها شرط
اجزاء لا يتحقق الا باعتبار الجهة قال شرايط التي ساقض التحصيلات تكون تاقض في المحصورات عشر اوظيرة وكل الاثنتا
عشرة الثانية شرايط الانتاج بحكم الحكمة والتسعة على حوتها تاقض اعتبارهم شرايط بحسب الجهات في المختلطات
شرطا عاشرا وهو اختلاف القضيتين بحيث لا يكون اجتماعهما الخ قد توضيح ذكر بيان هذا الشرط بهذه العبارة
يعني عد الشرط الواحد اذا دفع بحقه لا فايدة في عده فيكون هذا شرطا كافيا لا عاشرا وهذا وان كانا
متناقشين في العبارة لظهور رفض الى ان العاشر وهو الاختلاف في الجهة كما عمل عليه عبارة المتن كلها حتى
... وضع النقايا الصادق عليها الامكان نحو صدق كل انسان حيوان وكل انسان ليس بحيوان بالامكان
الاسكاني فصل عليه صدق الوايه والمطلقة العامة التي هي بعض الوايه وكذا صدق
المشروطتين والوقتيتين يستلزم صدق التعفيرية وهو حق فما ذكره غير صحيح مطلقا ... فقال اذا قيد العدم
بالممكنة في القضايا بان يقيد العدم بالممكن ثم يحمل على الوجود لا يكفي معدوله زعم بعضهم ان المعدوله لا يوجد كون
محمولها عدم ممكن سواء عبر عنه بلفظ يحصل كقولك زيد اعمى او حامل الامكان اسكانين او بلفظ معدول
بان تركب كلمة السلب مع لفظ يحصل فعلا هذا الوجه الفقيه المعدوله المركبة موضوعة مستعملة للكلية ما يحقق
او نوعه او جنسه قريبا كان او بعيدا الى حتى تنزل المعدوله ما كان محمولا منها ما عرضيا اي عدم شيء في نفسه
سواء عبر عنه بلفظ وجودي او عدمي وسواء كان ما الموضوع مستعدا لذلك الشيء الذي اضيف العدم اليه
بوجه من الوجوه المذكورة او لا كما حققنا موضوعه ... مثل زيد الحي المستلزم للصحة والمرض هذا
المثال غير مطابق للمقصود على القول بان المرض شيء وجودي مضادة للصحة مع العقول سعي
الحال المتوسط بين المرض والصحة واما على القول بان المرض عدم ملكة الصحة فلا يكون مطابقا اولا
يكفي ضدا للصحيح على ما بينا من ابطال العدم والملكة وكذا لا مطابقة على القول بالحالة ان اراد ان زيدا خال
يكفي ضدا بدن الى مستدنا لا حد الضدين اعني الصحة والمرض نعم لو حمل الحال الثاني هذا المفهوم ربما
كان مستدنا لا حد الاضداد لا بعينه ... كالمتكلم الحالي عن الرائحة والبرودة والبيوسة والبسط
وكذا الشفاف الخالي عن السواد والبياض مما يتحقق بينهما من الالوان ... كالفاتر
المتوسط بين الحار والبارد اراد والبعود المتوسط بين حرارة والبرودة وكذا اراد الرمادي المتوسط
بين السواد والبياض واراد للاعداد للاحوز المتوسط بين العدد الموزون كما تاتي في العاشر

ولا يحصل الشيء الواحد ضدان اذ التضاد الكيفي كما يستفاد به لان عدد الاصوات في الضاد المشهورة بين الكسرة بـ

قوله فالذي يلزم من رفع وجوده عدم العدم اذ بالعدم الشيء الذي اضاف اليه العدم في قوله لان هذا الشيء كما قال

فالذي يلزم من رفع وجوده عدم الشيء قوله كما ان العدم الاول هذا الوسط الامري بحسبين عدم قبل الا يكون للعدم

الاول بحيثية واحدة هي غير ذات معاد الرابي فيكل الامرين في كل تبرير فرق بان حضور ذات شيء اذا كانت

جميع بكل الخصوصية في غاية البعد عن حضور ذات شيء آخر لم يقتضر كون الخصوصية الاولى بحيث في غاية

البعد عن حضور ذات ثانية في غاية بعد الاولى معللة بذاتي الاول والثاني التي لم يوجد في الخصوصية الثانية

بل لابد ان تكون غاية بعدها من الثاني راجعا الى الاستغناء والاشتمال وكلاهما بالحدس كما لا يخفى وقوله فعلم ان

هذا الواحد على كل تقدير بسيط الاواحد المتعدد من العقد بر لا يجوز ان الواحد من جهة واحدة لا يكون هذه الا

واحدا كثيرا والا والذي لجهات متعددة احاد اكثره فاطلق القول بان الواحد لا يكون هذه الا واحدا قوله

والجواب عنه لم لا يجوز ان لا يكون ضد الشيء منها بل كان كل واحد منها ضدا للآخر اذ منها غاية الخلاف والتجانة

المتوسط منها كالمرة المتوسطة بين السواد والبياض قوله فارغ عن لواحق الماهية شرع في لواحق الموجودة

المح اكتاب بحاجة الوجود الذي هو العارض عنها بحوال الماهية التي هي الموضوع شرع في احوال الخارج

الماخوذ مع العارض اعني الماهية الموجودة واعلم ان اصول مباحث العلل والمعلولات اصلا في الامور العامة وجود

الصواب بان العلة والمعلولية من العوارض التي تطلق على وجودات على سبيل التقابل كالامكان والوجوب

ومنهم اخر جهانها منا بوه للاعام في كتابه المسمى بالمباحث قوله العلما يصدر عنه الموجود

بحسب ظاهره لا سيما وان العلة المادية والصورية والغائية وجودها اذ لا صدور عنها بخير مؤثرة فالاول ان

صوف لا احتياج فيقال العدم عالج اليه امر سواء كان حيثية الركيب الوجود وهي الماهية كالعلل

الخارجة او بحيثها معا كالعلل الداخلة قوله فالعلة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء وجوده بحيث يلزم من

تقدمه وجوده ولا يتصور هناك مانع عن وجود كل اثر فكذا العلة التامة بسيطة كانت او مركبة

لا يتخلف الا بتقدير امتناع وامكان المعلول مع الفاعل فالمراد بقوله العلة التامة

اي الفاعل مع الامكان فالشيء مالم يجب بحسب ما يطلب له على الامكان لم يوجد في جانب المعلول

فان ناخذ بسيطا مكنا ثم نطلب له علة وكشف انه مع ذلك لا تجب له مكانة مع الفاعل مرارا فالاولى ان يقال

العلة التامة ما لم يجب الشيء والا سوقف على امر خارج عنه قوله وليس المراد من حصول جميع ما لم

يجز العلة التامة من العدم معنى شيئا معنى لان العدم لا يكون موثرا في الوجود بديهة بل من كون الموثر موقوفا

عليه تاثير الموثر في الوجود فان العقل لا يسعه ان عدم كذا وجوده كذا لا يجوز فان العدم لا يكون مانعا كما سيجيء

عن وجود فصار لقولهم كل ما لم يوجد وقوله اذا تحقق باقي جميع العلل كما ذكرنا لا يجوز ان يكون العدم موثرا في الوجود

ويجوز ان يتوقف عليه التاثير فهو كما يجوز ان يوقوف على امر وجودي فعلى هذا يجوز ان يكون من مقتضيات الشيء في وجوده اثر من حيث

وجوده فقط كالفاعل عالم الشرائط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه

معا كالعلة والا يجوز عدم الطاري على وجود مفروض لئلا يلزم العدم لوجود لابد ان يكون موجودة هو لئلا يلزم خلاف

فرض وجوده من حيث الوجود لابد ان يكون موجودا وحالة مدخلية في وجوده من حيث العدم لابد ان يكون معدوما

وحالة مدخلية في وجوده من حيث الوجود والعدم لا يلزم لوجوده لعدم هذا مع وجود العلة التامة حصرها

واما الدليل على وجود كل واحد منه اجزاء فانها لما لم يحكم العقل به مفردة والا فكم عليه برهان

علة انه موجودة اولا لما لزمت قد يتقدم لئلا تقدم العلة التامة على معلولها الشكال لانه كل واحد من

اجزاءها مستقل على المعلول بعد ما بالطبع والاول ما لم يكن هذا المعلول بعد ما بالعدم وهو العلة الفاعلية فقط

بحسب المراد بالعلة المادية والصورية ما يحقق بالقوة من المادة والصورة المطهر بتمامها بعضها وغير ما خذ الاعم فيما

الى وجوده منها الاعم اعني ما بالفعل او بالقوة واعلم ان العلل الداخلة في قوام المعلول سمي علة الماهية الى اخره غير

سمي علة الوجود منها على ان القسم الاول سوقف عليه الماهية كما سوقف عليه الوجود وان القسم الاخير سوقف

عليه الوجود دون الماهية وربما يقال ان العلل الداخلة اعني فاعل الماهية لا يخلو فالمادية والصورية لان

الجنس والفصل من اجزاء الماهية وليس شيء منهما مادة ولا صورة وبجاب بان الجنس فيما اخذ من حيث هو

جزء اعني بشرط لا شيء سمي مادة والفصل فيما اخذ كذلك سمي صورة او بان الكلام فيما سوقف عليه الوجود

الخارجي فلا يندرج فيه الاجزاء العقلية واما الشرائط وارتفاع الموانع فكان سالما نقول ان العلل

الخارجة عن المعلول لا يخلو اما ان تكون غائية والعاسالمي الشرائط وارتفاع الموانع نفع العلل الخارجة فظاهر لما

ليس منها الوجود ولا لاجلها الوجود فاجاب بانها اما من جملة العلة المادية لانها علة قابلية والقابل انما

يكون قابلا بالفعل لا بالقوة بالشرائط وارتفاع الموانع واما من جملة العلة الفاعلية لان المراد بالفعل ما يستحيل

بالنسبة عليه والاستقلال لا يحصل الا بحصول الشرائط وارتفاع الموانع وقد يجعل بعضها كالصورات راجعا الى الفاعل

وما عدها راجعا الى المادة قالت الاشاعرة ان وضع في لام النفع العلل انما قصد الخارج عن المعلول فيتحقق

سمة اذا فلت بنوع من وجود خارجي الشبيه المادة شبها تاما في كونها قابلة فلا يكون حمل جميع هذه

ولم يزد فيها برأسه وقد يقال في تقسيم الاقسام ما سوقف عليه الشيء اما جزء له او خارج عنه والثاني

اما متقارن للمعلول الذي يحل له فهو الموضوع او لا يتقسم الى الموضوع القابل والمتقسم الى الصورة الكلية

وحدها والمتغايرة متقارن فالمقارن يكون منه الوجود اولا جله الوجود اولا مذا ولا ذا ذكر وجه انما لم يكون

وجود با وهو الشرط او عدميا وهو عدم المانع والاول اعني ما يكون جزءا ما ان يكون جزءا عقليا وهو الجنس والفصل او جزءا
خارجيا وهو المادة والصورة قوله فلهذا لم يجعلهما قسمين على الاستقلال يعني بل كل واحد منهما والذي كان منها براسه غير
مندرج في قسمين الفاعل والمادة ولكنهما لم يورد بالذكر بناء على انهما من توابعهما وتتمتهما وقد يقدم اشارة الى
ان كل معلول لا يجب ان يكون علته التامة مشتملة على جميع ما ذكر من اقسام العلل فان المجردات مثلا لا يعقود له مادة ولا صورة
وما لا شعور له علة غائية عنده لانه لا شعور له لكنه لا يعقل ان يكون لما لا يكون له علة غائية وما لا يتوقف صدوره عن فاعله على امر
وجودي لا يكون له شرط وما لا يتصور مانع لمعتضاه عن سد لا يتعلق عدم مانع وما يكون جزء الا موضوع له والجوهر
اذا لم يكن مما يحل في شيء لا يحل فيها له بل الذي لا بد منه في كل معلول هو العلة الفاعلية فربما يكون وحدها كافية في ايجاده
فيكون علة تامة له وربما انضم اليها بعض ما عدا الامور المذكورة او جميعها فيكون العلة التامة ح مركبة قوله
لكان اما ان يمتنع او يتوقف على امكانه يريد ان الفاعل او اوجد مستجمعا لجميع ما يتوقف عليه تاثيره في المعلول والعلة التامة
وجب وجود المعلول منه ولا يجوز تخلفه عنه لانه لو لم يجب وجوده وصدوره عنه فاما ان يمتنع صدوره عنه او يمكن
والاول باطل بالضرورة اذ لا يكون علة تامة له وان ايضا باطل اذ لو جاز وجوده وعدمه فليفرض انه يوجد
معه فاما ان يكون وجوده بامر زايد اولا وكلاهما باطل وفيه نظر لانا نختار انه لا يجب وجوده عنه ولكن
يمكن قلت ان اردت بامكانه لا نشاء طرفي وجوده عنه ولا وجوده عنه لم يصل الى حد الوجوب
والامتناع فهو مسلم ولا يلزم جواز ان يكون مع ذلك وجوده عنه اذا لم يصل الى حد الوجوب فاذا فرض
وجوده معه بلا امر زايد يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر فيكون محالا بل يلزم وقوع الطرف الراجح واستحالة
ممنوع وان اردت بامكانه ان يتساوى كلا طرفي وجوده عنه ولا وجوده عنه فهو ممنوع لما ذكرنا من جواز
رجحان وجوده غير منتهي الى حد الوجوب لا يقال قد تقدم ان احد طرفي الممكن لا يكون ارجح واولى به وان لم
يكن اولوية واصلة الى حد الوجوب لانا نقول ذلك اذا كان الرجحان مستندا الى ذاته ورجحان
الوجود ههنا مستند الى علته التامة وما ذكرنا هناك من الدليل على نفي الاولوية الى حد الوجوب من امر خارج لا يكفي لوجود
الممكن فقد عرفت ما يرد عليه هناك ايضا فالصواب ههنا ان يستدل بما ذكرنا من ان المعلول اذا لم يجب
وجوده مع العلة التامة فلنفرض وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان اخر فاختصاص الوجود بذلك الزمان
لو كان لا لامر يوجد في الزمان الاخر لزم ان لا يكون العلة التامة علة تامة ولو لم يكن لامر لازم ترجيح احد المتساويين
على الاخر بلا مرجح لان الترجيح الى اصل الى العلة التامة مشترك بين الزمانين وهذا يندفع ما يقال من انه لم لا يجوز
هذا الترجيح بلا مرجح من المحال وانه جائز عند بعضهم انما المستحيل انما هو الترجيح بلا مرجح وتعدد الا
ان المحال ربما اراد تعلق ارادته ترجيح احد معدوديه على الاخر لا الداعي والمرجح فيهما لان المختار مع ارادة

وتعلقها موجود في الزمانين معا فلا يتصور منه ترجيح مخصوص باحد الزمانين فيكون وقوع الوجود في احدهما دون
الاخر ترجيحا بلا مرجح وانه باطل بديهة واتفاقا كما ذكره قوله لا يجوز ان يبقى المعلول موجودا بعدم انعدام العلة
اراد العلة الفاعلية لان الكلام في الفاعل وايضا ليطابق المراد بقوله ولا يجوز بقاء المعلول بعده اي بعد الفاعل لكن
بشارك الفاعل في الحكم ما عدا المعدمن العلل كالمادة والصورة والشرط وارتفاع المانع واما المادة
والصورة فلا شبهة في ان المعلول لا يبقى بعدهما لاستحالة الكل ما بقاء جزئه بديهة واما الفاعل والشرط وارتفاع
المانع فلا يبقى ايضا المعلول بعدها لما ذكره من ان الامكان متحقق في جميع الازمنة فوجب ان يتحقق معلوله الذي
هو الحاجة الى المؤثر في جميع الازمنة ايضا فيكون المعلول في جميع الاوقات محتاجا الى ذات المؤثر وما يتوقف
عليه تاثيره من وجود الشرط وارتفاع المانع واذا زال شيء منها في وقت فقد زال ما يحتاج اليه وجود
المعلول في ذلك الوقت فيزول وجوده ايضا فيه لامتناع تحقق المحتاج بدون المحتاج اليه والا لم يكن محتاجا اليه
واعترض عليه بان هذا الدليل يوجب احتياج المعلول في جميع اوقاته الى علة ما لا الى العلة الموجبة له اولا حتى
يعدم بعدمها اذ من الجائز ان يكون للمعلول احد علتان مستقلتان على البدل فاذا اوجدته احداهما ثم انعدمت
توجد الاخرى في زمان انعدام الاولى فيوجب المعلول فيه فلا يلزم انعدامه بانعدام علته والبرهان انما قام
على امتناع اجتماع علتين مستقلتين معا لا على البدل وتوضيحه ان يقال جاز ان يتقدم الفاعل في زمان ولا يتقدم
المعلول فيه بل يدوم معه فاعل اخر على ما في الباب انه يلزم ان يكون الفاعل الاول مع سائر العلل علة
تامة لذلك المعلول والفاعل الثاني مع سائر العلل ايضا تامة اخرى له ولا استحالة في ذلك لجواز ان يمتنع اجتماع
الفاعلين فيمتنع ايضا اجتماع المستقلين وقد سبق انه لا دليل على امتناع مستقلين مستقلين الاجتماع فلا يلزم
من عدم الفاعل عدم المعلول وكذا لا يلزم من عدم الشرط عدم المعلول لجواز ان يقوم مقامه شرط اخر فلا
يلزم ايضا من انتفاء العلة التامة انتفاء المعلول واقول لا استحالة في ان يكون للواحد بالشخص علتان مستقلتان على
سبيل البدل ممتنع الاجتماع بان يكون كل واحد منهما بحيث لو وجدت على ابتداء وجد ذلك المعلول
الشخصي واما ان يوجد احدى تلك العلتين فيوجد المعلول ثم يعدم هذه العلة وتوجد الاخرى فهو مستحيل لان
المعلول ان انعدم بانعدام الاولى ثم وجد بايجاد الثانية لزم اعادة المعدوم وان لم ينعدم كان اصل
الوجود حاصلا له بايجاد الاولى ولما كانت الاخرى علة مستقلة وجب ان يكون مفيدة للمعلول اصل الوجود
ايضا فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن ان يقال انها تفيد بقاء الوجود الى ما بالاولى والا لزم ان لا يكون
مستقلة والمقدر خلافه فظهر ان المستقلتين المذكورتين يجب ان يكونا بحيث اذا وجدت احديهما استحال
وجود الاخرى بعدها وان امكن ان يوجد بدل الاولى ابتداء قال ما ذكرته انما يتم في تعدد العلة

انما متعدد والعامل لا زال لابد لكل واحد منهما من تاثير دون معدد والمؤثر واحد مع وحدة الفاعل لان جاز ان
يوقف تاثيره على احدهما لا بعينه قلت فان وقف تاثيره على احدهما لا بعينه لم يكن خصوص شيء منهما شرطا
فلا تعدد وفي الشرط والاتي العلة الناقصة وان توقف تاثيره على احدهما كخصوصه زال بزواله ويكون لتاثير المشروط
بخصوصية الآخر تاثيره الآخر وبيانه بما ذكر بالمشبهة وكذا العالم بعدم المانع للاشتراك فانه اذا كان العالم بوجود
احدهما لا بعينه بطلانه في علم المانع واذا كان تاثيره موقوفا على خصوصه لم يكن العلم بوجوده
زال بزوال ذلك العدم ويكون اثاره المشروط بحضوره الاخر تاثيرا اقوى قال الشارح ويرد عليه
بالعلة المعدة فانها على خصوصها من حيث الشرط وعدم المانع مع جواز بقاء المعلول بعدها كما سيأتي قلت
الاستغناء عن العلة الناقصة فلا يكون في المعدوم حال حقيقة ان المعلول يقتضي الوجود فلعدم باعتبار مؤثر خلفه
الطاري يحتمل العدم ايضا فلا يكون في المعدوم حال حقيقة ان المعلول يقتضي الوجود فلعدم باعتبار مؤثر خلفه
وجود يمكن بالنظر وباعتبار معارضة عارضه بالمانع فيبقى لم تعد فيما ذكر من تعدد المؤثر حيث العلل ان فقد قال قلت ما ذكر
يدل على وجود الفاعل حال وجود المعلول والمتبادر من حيث عبارتي حيث الكلام في شرط جواز انفراد العلة قلت
الاضافة تدل الجواز بمعنى الامكان العام ويدل الوجوب اما اخيرتها ذكر الجواز وما يوجد في مقابلة الاجواز وذلك يقتضي ان المعلول بعيد كل انفراد العلة بالوجود لكن الجواز لا يجامع مع وجود المعلول بخلاف
المعد المرتب فانه يجوز تخلف المعلول عنه ان المعد سواء كان بيا او بعدا الا يجوز ذلك جامع المعلول
لان المعد لازم لاستعداد وجود المعلول على تفاوت مراتب الاستعدادات وشتى مغزياتها لا يجوز ان يجامع
وجوده بالفعل لان الاستعداد هو العلقة المفقودة بالفعل ذكر المعد وهو ايضا لا يجوز ان يجامع والا لكان
يفيد الوجود مؤثر مؤثرا لا شكل لا يجوز الوجود الا ان يوجد اما فاعل الوجود او شرطه لم يجز الابن
سوى بعد الاب وبقاء فاعل للبناء ولا اقل لم يكن شرطه مع بقاء البناء بعد البناء وكذا النار وعلة
فاعلية الشرط لتخته المالح المنحني بها مع بقاء التخته بعد ما قبل اما وغيبوبة مؤثر المعلول لا يجوز ان سوى بعد العلة
فاعلية فان البناء آلة الى البناء ليس على فاعلية لوجود البناء بل مجرد ارادة مخصوصة وشرائط معينة فاعلية
ذكره بوجه وتحقيق ذكره على ما ذكره الامدي ثم ليس بشيء البناء ثم انتهاء حركة على لا انتهاء حركة تلك الامور وانتهاء
حركة تلك الامور مع استعداد وتحمل فرع حركة امور على لاجتماعها على وضع مخصوص وذلك الاجتماع علة تستدعي تلك
الامور بشكل مخصوص وذلك الشكل المخصوص الذي هو معلول الاجتماع تلك الامور على هيئة معينة باق ببقاء
ذلك الاجتماع زائل بزواله وكذا حركة الاجتماع المعلول لانتهاء حركة تلك الامور مع استعداد وتحمل
اقوى باق ببقاء ذلك الانتهاء مع الاستعداد وتحمل بزواله وكذا حركة حركة تلك الامور المعلولة لحركة بانيه

مع حركة سفينه باستنادها وانتهاء حركتها المستندة الى انتهاء حركة البناء باق سفاية ولا يتصور منها زوال
اصلا وانتهاء حركة البناء المستند الى عدم شيء مما مر مذكور في وجود تلك الحركة مستمرة بانتهاء وعدم ذلك الشيء وكذا
حركة باقية ببقاء علتها مستفيضة باستنادها فليس شيء مما ذكر سببا لعدم الصور بقاء معلول مع استناد علة الصحيح لم يزل حركة تلك
الامور المستندة الى حركة البناء علة معدة لاجتماعها على وضع مخصوص مع العلة الفاعلية لها هي طبايع تلك الاجزاء
من حيث هو متحيل حركة مخصوصة على فاعلية حركة تلك الامور وهذه الحركة معدة لاوضاع مخصوصة مادية بسبب
عليها بشكل مخصوص واعادة ذات تلك الامور فهي معدة لعلل اخرى لها وجب استعداد الحركة المعدة عند
وجود البناء وجب ايضا ان لا يتاتى عدم علة تلك الحركة المعدة الا من البناء وعلى حاله بها كانت موجبة لها
اثر كونه متحيلا بتلك الحركة المخصوصة الا حركة تلك قلت الاشكال واما الاب فنقول علة حركة المنتج
معنى انها ارادة مخصوصة وحركة جسمانية على فاعلية الوسيلة بتوسيع العلة الناقصة فحركة المنى ومعدة الحركة المنتج
حركة المنى على معدة لحصول في موضع مخصوص من حصوله فيه زمانا مع امور سيجيء ذكرها كما علة الاستعداد او يقبول
الصورة الانسانية فمعنى علية تلك الصورة من الميداء الفياضي فتصوره انسانا وبقاء انسانا علة الاخرى
غير الاب فقد كان يجاز بقاء بعض افيما الصانعية معدل بعد علة ولو لم نجز انه قد فرغ
نجز الكلام في بقاء استخوان الماء المتخذ بالنار ويعود زوال النار فيكون مهما نجز زوال النار والحاوي بقاءها او
بعد حادثة لقبول استخوان متخذ عليها من الميداء فظاهر كما جاز بقاءها بعد النار فيما اذا فعل
نجز النار والحاوي بقاءها ملقاة وكيفيتها اياه بحيالها نارا باقية بعد زوال النار الاولى فتبقى المعلول بعد علة
كان الجواب ما ذكر فالشرح وتعريفه النار بسببها الماء علة لبطلان مايه كان سيول الماء قابلة
بالفعل لصورته او حافظ لها فلا يرد نقض عكس العيول الصورة الناصة وعكس العلة الى ابطلت
عن العيول مايه الصورة الماصة او شيء آخر غيرها على فعي هذه الحالة التي زال مما تحت القابلة
لحصول استعداد وتام العيول الصورة النارية متقيض على العيول في المبادي المفارقة صورة نارية
وكذلك كانت هذه الصورة باقية بعد زوال تلك النار لما فليس في هذه الصورة ايضا بقاء
معلول بعد علته والمراد بالعلة ما يعرض ما كيفية متغايرا لما هو عليه بالكيفية فاذا عرض شيء آخر
علة لاستعداد الصورة النارية كانت العلة المبطلة لقبول الصورة التي هي عليه بالعرض اذا
قيست الى استعداد النارية واما المعدات فقد عرفتها واحكامها اخلقه في نجز الفاعل
الواجب جميع الوجوه الفاعل اذا كان واحدا في ذاته ولم يكن له صفة حقيقية ولا اعتبارية فلا يكون
فعله ماله ولا شرط ولا قابل لم يجز عندنا لكن انجز بعض عشر اكثر مع واحد خلافا للاكثر المكتفين فقد

سوم لم يرد عدم جواز ذهن الواجب بالذات وجوازه في الفاعل المختار بكلا معنى عليه وانما النزاع
بينهم في المبدأ الاول مختارا طلوا الحق ان الفاعل المختار اذا قصد ارادته او تعلقها على ما ذهب اليه المتكلم
كان مختارا حقا على معنى انه كان يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها فلا يكون
ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها
فلا يكون ترك الفعل مستحيلا بوجه كما ان فاعلا مختارا بمعنى انه يصح منه ان يفعل ولا يفعل بان يقصد ارادته او تعلقها

المفهومين مغايران مطلقا بحيث لا يجوز ان يعقل احدهما مع الغفلة عن الآخر فلا يجوز ان يكون كل منهما نفسا
لذكر الآخر بالحمل الحقيقي والا لزم ان يكون الامر البسيط متضمنا لمختلفات وايضا فحينئذ فمغايرة الا
لزم ان لا يكون مفهوم كل واحد منهما عين مفهوم الآخر وجزءه والا لزم التركيب في البسيط وجزءه والا لزم
لزوم التسلسل والا لكان احدهما نفسا والآخر خارجا لزم التسلسل او يكون احدهما نفسا والآخر خارجا
لزوم التسلسل والا لكان احدهما نفسا والآخر داخلا لزم التركيب فالاضافة بينهما والكلام في
والامر الاضافي اعتباري وهو حينئذ يحتاج الى العلة على ما مر لما يجوز ولا يجب ايضا لكثير من الاعتباريات
ذ الواحد الحقيقي بالبداهة لان مغايرة العلة والمعلول مغايرة بين امرين اضافي بمعنى ان كل واحد منهما
علة بالتفسير الذي للمعلول حيث يكون ما فان العقل اذا درك شيئا وقاسه الى معلوله ادرك بينهما
اضافة وسببية بمعنى صدوره عن ذلك الشيء فهذه النسبة عارضة اما في العقل وحده فقط او ايضا
لها وجود في الخارج وليس شيء في الخارج من الذوات ذلك الشيء وذات معلوله واما محدود عنه فاعتبار
اعتبار كل منهما في الاعيان وسنقرر على هذه النسبة اضافتان بعقلان بحاليتي المصدرية والفاعلية
ولا وجود لهما ايضا في الخارج ليس شيء منهما سوى هذه النسبة المتاخرة عنهما ومترتب عليها
من الاضافتين ... واما كون العلة بحيث يجب عنها المعلول فهذا المعنى متقدم على المعلول فهو
غير اضافي فاذا المعنى الاضافي للمصدر امر غير اضافي وهو كون العلة بحيث يجب عنها المعلول والصدور
بهذا المعنى متقدم على المعلول والمعنى الاضافي اعني المعنى الاول متاخر عنه فمغايران قطعا وذلك
بعض الفضلاء لما اطلق الصدور على معنى غير اضافي لا يوافق العرف واللغو مع ما جاء فيه من
منهومه اضافة لان كون العلة بحيث يجب عنها المعلول مفهوم اضافي ايضا متاخر عن ذاتي
العلة والمعلول فكيف يكون امرا حقيقيا مستقلا عاما المعلول وايجابا ناقصا ومنزلة لا بد منها يكون
للعلة خصوصية مع المعلول اعتباريا يصدر عنها معلولها المعين ولا يكفي فيها تلك الخصوصية مع غيره
فاذا فرضنا مثلا ان الماء مصدر عنه البرودة فلا بد من يكون له مع البرودة خصوصية لا يكون لها
مع غيرها وبسبب ذكر سيجيء البرودة عنه وغير الارادة وغيرها في الجملة تلك الخصوصية هي المصدرية
موجودة قطعا وتحققه على المعلول بحيث لا يتخلف عن تلك الخصوصية بالصدور تارة وبالصدور
اخرى ويكون العلة بحيث يجب عنها المعلول هو مالكرة وذلك يسمى العبارة عما هو للمقتضي في المقام
حتى ان الخصوصية ايضا بحيث عليها الاشكال بانها ان كن لم يتقدم سائر ما منها الاضافي بل اريد
بخصوصية ارتباط وتعلق واختصاص بالمعلول المخصوص ولا يكفي لزوم كل مع غيره ويصح اطلاق

هذه الآن فاعل دخل المخ المراد بطريق الحد وما لا يمكن التعامل به نقول المراد بالمصدر الفاعل فلا يلزم ان
الخصوصية الملحوظة بحيث يكون في الخارج فاعلا حتى لا يوجد الا اذا كان فاعل احد مع امر عدمي او خصوصية
مع معلول معروض امر عدمي او خصوصية مع معلول بعينه ومع امر عدمي اذ الخصوصية مع معلول لا توجد فلا يكون
في الفاعل بالمجموع الملحوظ منه ومن خصوص اراد بالمصدر ما له مدخل الصدور كما لزم الخصوصية مصدرا
لانه لزم المصدر بهذا المعنى ان يكون موجودا وليس كذلك المطلوب صوفيا على وجود الخصوصية بل يكفي وجودها
على المعلول اذ يلزم مع نكرة الواحد الحقيقي لما بالاعتبار وخاصا ما سبق نكرة السند اليه السابق

ومع يلزم تسلسل الامور الغير المتناهية اذا المركب كان ذكر الاول مما توقف الثاني على المقدور ومعلوم متوقفا يلزم
التسلسل في الامور الحقيقية وذكر على تقدير وجودها واحدها او لا يلزم من تركيب وذكر على
تقدير وجودها او دخولها احدها وانت تعلم ان التسلسل كذا والمركب اذا تم يجب كون ذكر الامور
المختلفة المقدور موجودا في الخارج ايضا وقد عرفت ما فيه فالاولى ان يقتصر على لزوم النكرة في الواحد الحقيقي اذ قصر
عليه المقصود شرح التنبيهات حيث قال فلا محالة يكون ذلك الامر معلولا ويلزم منه النكرة في ذات العلة
وكما اقتضته عليه الشارح بما بعد حيث قال والمركب الى المعلول فوق واحد ما لم يكن احدها الى احد المعنيين
مغايرا للفاعل اذ لا كان الا فوق الفاعل ويلزم منه ان لم يكن للفاعل جهة اخرى فلا يكون الفاعل واحدا
من جميع الوجوه والمطلب الاول المطلب لزوم الخلف الذي هو خلاف المقدر بين المطلب الاول
وكما ان لزوم الخلف المذكور اذ به يتم الكلام يحصل المرام والا سوف على لزوم الخلف بوجه اخر من
التسلسل والتركب وبهذا يعلم جواب الوجه الثاني وهو ان لزوم محال اذ كان المعلول واحدا بالنوعية
مصدرا بالمعنى الذي عرفت يكون غير الفاعل لما مغايرا الوجهي يلزم ان يصدر عنه اثنان فيقال واحد
من جميع الوجوه وتسليم اشياء كثيرة هذا ينقض اجمالي للدليل اذ كونه صحيحا ويمكن ان يعلل بان سلب عنه
شيء او من جميع الوجوه اشياء كثيرة لجاز بانه فيه تحته بطلان جميعها بانه سلوب عنه بالكلية وذرة ولم
يكن ليتصف بكثيرة اشياء متعددة والا لتسلسل اشياء متكثرة وجدا ايضا باطلا في

لا يخفى ان الاولى ان يقال الاولى مع ما وجد سلوب عنه الى السلب عنه سوف يستدل على التعليل سلوب
وسلوب عنه سقط ما ولا يمكن سوت السلوب عنه وحده وكذا الاتصاف لا يصح الا بمتصف موجود
وهنه لا يكون سوت الموصوف وحده وكذا العالمية لا تعقل الا بمعلوم فالباري ومجعول
مع لا يكون الواحد الحقيقي من حيث هو واحد حقيقي مسلوبا عنه اشياء كثيرة ولا متصفا بصفات كثيرة
قابلا للامور متعددة بل كل ذكر ذكرا ما بنصوص للواحد من جهات متكثرة فلا ينقض الدليل اشياء من

هذا العدد قال ليس المراد بالسلب والاتصاف والقبول ما ذكرته من الامور العقلية الاضافية بل كون
الشيء بحيث يسلب عنه شيء او وجوده كونه بحيث يصفه وكونه بحيث يسلبه على عكس ما ذكر في المصدر
فالمراد بالواحد الحقيقي للاصل غير مسلم اذ جعله واضافة بوصف حقيقي بالكل واحد ما
متصف بصفات حقيقية فالمراد من وحدته فلا بد فيه عند هم من جهات متكثرة هي حيثيات القبول الا
واما قبول الامور الاعتبارية والاتصاف بها وقبولها السلوب فلا تقتضي حيثيات في الخارج بل في
العقل كما ذكر فالواحد الحقيقي كالواجب يصفه بصفات اعتبارية من السلوب والاضافات ولا
يقدح وحدته الحقيقية لان ذكر الاتصاف بحيث القبول فلا يجوز عندهم اتصاف بصفات حقيقية لذاتها
لتركبه من حيثيات بحسب الخارج فلا يكون واحدا حقيقيا وهو كذلك لان الواحد الحقيقي المذكور متصف
بحدوث في الخارج بالسلوب والاضافات اذ لم يكن موجودا في الخارج والا سوف ذكر الاتصاف
على تقدير السلوب فنقول المسلوب عنه والمسلوب اذا تعقلها هو العلم بالاتصاف فاتصافا بها في حد
نفسه بحسب الخارج لم يكن من جهات متعددة ولم يكن موجودا واحدا حقيقيا وهو باطل والا لاستغنى الوجود

فمن حيث انه يجب عنه الامر يجب عنه فلا يقبل الا نفاذه من حيث يكتسب عنه الامر يجب
به وانما يصح هذا الحكم اذا لم يجز الصدور عن الواحد من جهة واحدة شيئان هو ممنوع اذ الكلام
فيه لكون مصادره وقف الخصوصية التي باعتبارها يصدر عنه البسيط على الخصوصية التي باعتبارها
يصدر عنه يجب عما عرفت من ان الامر يكون المعلول مع معلولها المعين خصوصية ليست لجامع غير
فلو فرض صدور يجب عنه من الكل الخصوصية لزم التناقض فظهر وهو انه يجب عنه من حيث لا يجب عنه
يجب وهذا لان الاجتماع بين شيئين لا يخرج كلام المحض ما يدل على كون هذا الحكم بديهيا
يحتاج فيه الى نوع تأمل لازالة ما فيه من الخفاء وان مراقبة النفس لهذا الحكم انما كثرت لا يخفى لهم
منع الوجوه الخمسة وعلى هذا فما ذكره في صدوره الاحيج لا يكفي الا تنبيها فلا يدرج فيه المناقشة
بمنع او نقض او معارضة فان ثبت ان ذلك فان هذا الحكم بديهيا والاحيج فالذي يجوز
صدور اشياء عنه من جميع الجهات ابتداء بلا واسطة كيف يتعلق عن هذا المقدمات
تخلص عنه بمنع البداهة فان اهل الملل على كثرتهم وتفاوت طبقاتهم لا خالفوا هذا الحكم فلا يكون
دعوى البداهة فيه مسموعة وما ذكر من التزام لا بد للعلة من خصوصية مع المعلول المعين لا يوجب مع غير
لغير ما صدر منها وترجح على صدور غيرها عنها واتحادها الفرد ايضا سببا عليه مع الصدر ان
ايضا بجواز ان لم يكن لمعلول لذات واحدة من جميع الجهات متكثرة خصوصية مع شيئين او اشياء مخصوصة

فيصدر عنه بتلك الاشياء دون غيرها وعلى هذا يسلم البرهان على ما ذكر بأنه فاعل مختار يصدر عنه بحسب ارادته
مايشاء فلا يكون هذا الحكم منافيا لما ذهب اليه حكماء الاسلام من كونه مبدأ لجميع الاشياء الممكنة لم لا يجوز ان
لا تشمل الارادة الاشياء الممكنة الا بوسط فيجوز انها تتعلق بالاشياء بوسط وبلا وسط والاخير وسط وبالجملة
يجوز ان يكون بعض الممكنات مرادا بالارادة الازلية بلا وسط وبعضها بوسط وبعضها بوسطين وهكذا
اصلا اجيب بان هذه الامور وجودية اعتبارية اراد بالوجودية ما لا يكون الملحوظ فيه منشؤه فلا
تنافي كونها اعتبارية ولا منع في كون الاعتبارات شروطا وحيثيات التعلل اعترف عليه بان الظرفية
فاعتبره بان ما لا تحقق له خارجا كالاعتبارات لا تكون شروطا لوجود امر خارجي والاعدام التي يتوهم كونها
شروطا كعدم الغيم للمطر وعدم المانع للاحتراق مسلمة الثبوت مسلمة الشرطية لكن ليست شروطا على مورد وجوده
كوقوع الحشر على الثبوت للمعاد والاصح ان البرهان لم يحكم بان العالم الموجود لا بد له من محدث موجود
لجواز ان لا يكون موقوفا عليه وجود شيء لا بد لئلا يكون موجودا اذ لا استحالة في توقف تأثير المؤثر على امور عدمية قوله
قال المصنف ان تحقق التمانع على تأثير المعلول بامر تركبه المعلول بامر مرتبة واحدة باعتبار الكثرة في الاضافات والاعتبارات
يمنع كل سبيل الى امر من هذين لامكان التمانع بمرتبة واحدة مع تحقق الوجه بحيث لا يمكن التأثير بوجه
آخر مثل ذكره المصنف قوله لكون الجهات الموجبة للتأثير امورا موجودة لا اعتبارية كما في الوجه الاول
ومع ذلك لا يكون الصادر عن الواحد حقيقي الا واحدا فاعل ثم ان الجائز ان يصدر عنه شيء
بوسط ليس شيء يكون الفاعل الموجد والمفيد شرطا تأثيره فقوله ولم يجز ذلك ان يصدر عنه شيء
بالنظر الى الشيء الآخر اي يكون ب فاعلا او آخر طا موقف عليه تأثيره فقوله ولم يجز ذلك ان لم يصدر عنه شيء
بالنظر الى آخر اي يكون ب فاعلا او آخر طا موقف عليه تأثيره للفاعل قوله
ولو جوز ذلك لم يصدر عن الواحد بالنظر الى ما فوقه معنى اذا لم يكن الا على شرط تأثير الاولى
لم يكن في المرتبة الثانية الا اثنان وفي الثالثة الا اثنى عشر وان جوز ذلك كان في المرتبة الثالثة
ثمانية وستون وفي الثانية عدد هو اضعاف مضاعفة لاثني عشر قوله ثم يصدر عنه ومن كل الواحد الاخير
سواء كان المؤثر فيه الآخر هو الاول بوسط الثاني او كليهما معا فانها متغايرة بان جاز ولو لم يجز
لم يعد فما يصدر عن كل واحد منها على حده بمشترك كان في درط الاعتراض المذكورة قوله فكونه
مصدرا للاول غير كونه مصدرا معه بثاني وذكر بان المصدرية الاولى مرتفعة فيها بخلاف الاولى
المصدرية الثانية ممكنة فمغايرة ان قطع بوقوع الفاعلين بان قال بامتناع المصدر بين اما ان
واحدا او خارجتان او احدهما داخله والاخرى خارجه الى آخر الكلام والجواب ان المصدر

الاولى

الاولى بالمعنى المراد من المصدر ههنا صيرورة الواحد الحقيقي والمصدرية لا شيء منهما وهذا هو المراد من قوله
فانكونه مصدرا للثاني بلا واسطة الاولى وكونه مصدرا للاولى بالواسطة اه فلا يصح علة لقوله الاعراض المتغيرة
اجمالا الى آخره لا يصح ولا يكون لم يصدر عن الواحد الحقيقي الا ان بلا وسط والا فهو بوسط ولا بان يكون احدهما
بوسط والآخر بوسطين والحق ان الدليل لم يدل الا على ان الكل لا يصدر عن الواحد الحقيقي بوسط وبلا وسط
فيقال بما اخترتم ان واحدا من الدليل والاشكال لم يرد ذكره منع ان مصدر الاول بالذات
وشيء بوسط الاول بالذات فهو ذلك الشيء قوله ووجوبه لكن هذا يقتضي استغناءه عن الاثر لا يراد
بالنظر الى الكل او احدة منها بوجه وان لم يوجد الاخرى لان الموهوم من الاستقلال هو هذا المعنى من الاستغناء
واذا كان مستغنيا عنها لم يكن واحدة منها علة فضلا عن ان يكون علة مستقلة فاجتماعها يستلزم
مستقلين على واحد وهو محض سدام وقوع المحال وامكان اجتماعها مستلزم امكانه والمحال لا يوجد مما علم الباري
فانت خبير بحاله مما اسلفنا لك تحقيقه قال بعض الفضلاء لا يخفى ان الايراد على البرهان
ايضا حاصل لو كانت احدهما موجودة والاخرى معدومة لزم من وجود الاولى وجود المعلول
ومن عدم الثانية علمه لان عدم العلة المستقلة يوجب علم المعلول فيلزم كون المعلول موجودا
معدوما معا وما يلزم من فرض الحال الخارج والتقدير يجوز ان يتوارد مما مستقلا على حركة المتحرك فيجب
ان يكون المعلول حركة المتحرك واحدا بنوع او بالشخص لا نقول ان استلزام عدم العلة
لعدم المعلول ممنوع عليه لانا لا نجوز ان يكون لمعلول واحد شخصي علتان مستقلتان على البدل فكان ما ذكرته
به دورا قوله لان مقتضى الطبيعة الواحدة من حيث هي لا تختلف بل يلزم الواحد لا يصدر
عنه الا واحد هذا اذا كان المقتضى للمعلول هو الطبيعة من حيث هي لا باعتبار شخصها المختلفة
العوارض او لو كان الاقتضاء بحسبها جاز لنوع المعلول الى انواع كثيرة على حد اختلاف
تلك العوارض فكل فرد من افراد الطبيعة النوعية علة لفرد من نوع وفرد آخر من نوع آخر
الفرد الآخر من نوع آخر وقد يوزع في اقتضاء الطبيعة من حيث هي نوعا واحدا فقط بان الواحد
بالنوع لا يجوز ان يكون مبدأ لامور متقابلة بحسب طبيعتها نوعا على المعلول
على معنى ان بعض افراده واقع عليه بعضها بالجزء اي لا على معنى ان لا ما هية النوعية توجد في الاعيان
مع طل متقدد الاسماء وقوع الكل الا الاعيان ولا على معنى ان المجموع في الاعيان الذي
يصدق ان يكون جزئيا حقيقيا له علل متعددة ملاءمة مع استحالة كالحرارة الى تعلق بعض
جزئياتها بالنار دون الشمس لان الحرارة الحاوية عنده كذا كل الشعاع له مدخلية

الحرارة الشماعة فان كانت عدة الامور على استقلالها كل الحرارة فقد ثبت المطلوب وهو ايراد العلل المستقلة
النوعي بالبعض المذكور وان لم يكن مستقلة ثبت المطلوب ايضا اذ كل واحد منها علة مستقلة قطعا والعلة المستقلة
الذي تعرفها انا ردون الحركة والشعاع كالشعاع تعرفها ردون انا ردومنهم من قال افراد الحرارة غير متناهية لان
حرارة الشمس تنقطع غير متناهية الاصلية حرارة النار ... فلا يوضع لها الحاجة بالكلية الى غيرها
لان الطبيعي حيث ما يقال احتاجت الى الكل الطبيعة السفت من حيث ان جزء ما عداها فلا يزول عنها
استغناء ما ... بل الحاجة انما وقعت منفردة فرادا آه لا نزاد ولا نزاد موجود في الخارج والمحتاج الى العلة
موفرد فرد افرادا ولا وجود للطبيعة في الخارج على ما تقرر فلا اشكال ... ذكر ان معنى الاحتياج الطبيعي الى علة
ما التزاد افرادا منها يحتاج الى علة معينة وفرد آخر منها يحتاج الى علة معينة اخرى فلم يتم احتياج ما ... افراد ما الى علة واحدة
معينة لكن يمنع قوله لكن كل واحد من الافراد محتاج الى علة معينة والمفروض ان كل العلة ... الفرد المعينة
الطبيعة لاستحالة الفرد على المستند كما بل انما يلزم ان لا يتقدم لا لالة على وجود الطبيعة في الخارج بل انما
والتزاد ان نزاد الطبيعة موجودة في ضمن افرادها لكن كل فرد منها يحتاج الى علة معينة والطبيعة مستغنية عن العلل المعينة
لان علة ما اي ما كان من غير علة ما لا وجود لها الا في العلل المعينة فكيف يصح ان يقال ان الطبيعة الموجودة في الخارج
نسلم ان نزاد علة ما لها وجود في الخارج فلا يتصور وجود ها بغير الافي معين فيكون الطبيعة متعينة الى ذلك
المعين لان المحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء لا محالة ... يلزم ان احتياجها الى احد
المعينات والا لكان وجودها لا متوقفا على نزاد دتم احد المعينات وجب ان لا تتعين الطبيعة بعينه وان
اردتم احد المعينات بعد وجود المعين لا وجود لها في الخارج اصلا وان نزاد وتم احد مطلق صالحا لكل معين
فهو لا يصح الا في ضمن هذا او ذاك او بعض المجموع ... اذ ليس في الخارج الا شيء هو علة وشيء هو معلول
سوى متعددي العلة والمعلول هذا تنبيه على انه لا حاصل لهذين المفهومين سوى الوجود بل ما هو ثابت للموجودات
الخارجية مما العقل بلا ريب انا عادة للاعوى لعاره منفصلة كما تنبهت على ذلك في نظائره ...
ولو كانا موجودة تيسر في الخارج لزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة غير موان التسلسل في امثال
ذلك كل ما يلزم اذا لم يحتز بعض افراد العلة مثلا خارجيا وبعضها اعتباريا وهو ممنوع لان وجود
طبيعة الانسان لزم وجود جميع افراده فجاز ان ينتهي السلسلة الى علة اعتبارية فالاولى ان يعترض على النسبة
... وهو صحيح لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة والمتقدم المرتبة المتقدم على ما تأخر ولكن لا يستحيل
ان يكون الشيء متقدما على نفسه بمرتبة واحدة لوم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة لزم تقدم الشيء على
المتقدم على مرتبة المتوقف عليه مرتبة واحدة دايما وقد يكفي بلازم من توقف الشيء على نفسه فانه محال ايضا

لان التوقف نسبة لا تصور الا بين شيئين قال الامام في الملخص امتناع احتياج كل واحد من الشيئين الى الآخر
اما بغير واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة ... وكلا مافي الدور واي شيء توقف الشيء على ما يتوقف
عليه ... لانا نعلم بالضرورة ان الجسم لا يشكل لزم طاهيات مرجحة بحيث هي لو ادعم لكون من حين هذه
الحشية لها ظاهر لا كون ذكر كون الوجود من شكل اللوازم والعروضيات مشتركة بين العقلا ... الخصم راجع
نفسه لا يجد ذكر الحكم فلا يكون امر فريا وقد تقدم في تحقيق هذا المقام ما فيه كفاية والعرور ... وعلى
عليه بما يزيل غشاوة فلا سبق ما تضمنه ... فلا حاجة بنا تضمنا عن على ما قلناه من علة احتياج
اي العلة الموجدة لا بد من تكون موجودة قبل وجود معلولها ولزم المعية ... دون اعتبار الوجود
لا يجوز ان تكون علة بلا وجود ... فلا نم لزم المحتاج الى المحتاج الخ جزء المقدمة اوردها المعلل
وجود المعلول عند وجود العلة التامة مع عدم المعد مع كل الظاهر انه استدل على بطلانها بناء على ان
ما يتوقف عليه وجود العلة التامة مع عدم المعد مع كل الظاهر انه استدل على بطلانها بناء على ان
المقدمة ... لو صح لم تم الخ فصحيح الدليل ... لكن فيه منع قوله فحينئذ لزم من فرض وجود العلة التامة مع
عدم البعيدة ... ما فرض عدم البعيدة لزم عدم المعد لان عدم العلة علة لعدم المعلول
وما فرض مع ذكر وجود العلة التامة لزم وجود البعيدة لان وجود المعلول يستلزم وجود العلة فتوارد
مع الفرض المذكور وجود القريبة والبعيدة معا وعدمها معا لزم الاول عني وجود هما معا ما تقدم من
وجود المعلول لزم الثاني عني عدمهما معا ما تقدم ... وهو عدم المعلول فلم يلزم وجود المعلول بدون
العلة البعيدة كما توهم بل لزم من وجود القريبة والبعيدة معا غاية ما في الباب انه فرض مع
ذكر عدمها معا لزم عدم المعلول من الفرض الثاني وبتركيب صحيح وجه لزوم وجود المعلول ... وجه لزوم
عدم معا في الفرض المذكور ... والتسلم انما جاء العدم الشارع من التسليم الى لزم العلة القريبة
علة تامة ... وذكر بالنظر الى الظاهر لانه جميع ما يوقف عليه الشيء بلا واسطة وفي الحقيقة هي جزء العلة
اذ ما لم تتعين ... يتم سوقف عليه الشيء سواء كان بواسطة او بغير واسطة لكنها مع ذكر ... تستلزم
المعلول اذ فيها تتم العلة التامة مطلقا فالتخلف عن القريبة يخلف عن العلة التامة كما تقرر ... بل ما
تقدم اصلا لكن ... مع وجود القريبة مع عدم البعيدة والاشكال لزم هذا الفرض عن شرطي الملوانع
او تستلزم وجود القريبة مع عدم البعيدة في نفس الامر فان عنيت انه يلزم من هذا الفرض الذكر
لا يطابق الواقع وجود المعلول في نفس الامر فغير ظاهر البطلان لان وجود المعلول مع نفس الامر لا يلزم

وجوه الاولة في نفس الامر للزوم وجودها وسرت عنه يلزم من هذا العدم وجود المعلول بطلا التقدير وجود
عليه منع التقدير فاي وجود المعلول لم يكن للازم عالوجود العلة القريبة في نفس الامر كي يقدر وجوده بل
البعيد مع في ذلك لم يكن ذكر الاقوة الواقع بحيث نفس الامر بنا على هذا التقدير المحال وكشف الامر
على التقدير ايضا فان لم يكن ما ذكرته تقدير يكون المحتاج الى المشي محتاجا الى ما يحتاج اليه ذو كل المشي على
ذو كل التقدير الذي لا يطابق الواقع وذلك لا ينافي احتياجه اليه بحسب نفس الامر وكلما منافيه اذا المقصود
ابطال الرد وفي نفس الامر لا ابطال على التقدير هذا وقد وجه بسقوط منع التقدير هنا بان امرا اذا انتفى
لذاته يستحيل فانه يقتضي على كل حال لان المحال لم يكن فرد ثابتا حال ما لذات وان كان عرضيا فحال ما
لا يزول عليا لوصف والشكل لم تر العلة القريبة لذا تها وجب المعلول بسببه فلا تختلف عنها لاجل استحالتها
وحاصله انها هم بسبب لم تر الجاز لم يسلم الجاز بسبب كلها جاز يا في جميع الصور جواز ان تكون احدا التي لم تبين
شانها في الاخر كما في هذه الصورة فلا جامع فيها صلا عان يلزمه الاول بستسلم العلل والمعلولات
الى غير النهاية اجيب بان هذا الكلام الطويل ليس حاصلا ما ذكره المصنف لا طالة عليه اصلا والاخير اشارة منا الى طريقة تمتنع لها شعوره عنده وهي ان لم يكن لا يجب لم تأت وما لم يجب الشي لا يكون له وجود
وما لم يكن له وجود لا يكون لغيره عنه وجوب فلو كانت الوجودات بارسها ممكنة ما كان لها الوجوب وجود
فلا يرجع اجب لانه قد ثبت واجب الوجود وانقطعت السلسلة به ايضا وتنطق عبارة المتن على هذه
الطريقة فقوله لان كل واحد منها الخ مرجع تلك السلسلة متمم الحصر اي فيرجع واجبا وذلك كحكمة ممكن فلا يجب
ولا يوجد بنفسه بل يحتاج الى علة يجب لتأتي وجوده وذلك لوجوب تعلقه بالعلة بالوجود والوجوب
على المعلول اي قوله لكون الواجب علة الغير ممنوع ايضا اي ممنوع الحصر ايضا لكونه ممكنا يدور علة واجبا بالغير ممنوع
لما تقدم فلا تحكم الموجودات التي لكل لم يوجد شيء منها فلا بد من وجود علة واجبة لذاتها فيكون غيرها في
السلسلة والاحاد باجتهاد متعلقة بكل احد منها الخ مرجع الاحاد باجتهاد نتيجة تارة مع مقدمة
اجتماعية بصير بها شيئا واحدا وتعتبر اخرى بحيث لا يخرج منها واحد منها بدون اعتبار مثله اجتماعها
بصير بها شيئا واحدا فان اراد بالاحاد باجتهاد المعنى الاول سلمنا كون الاحاد ممكنة بل هي متنوعة اذ ليس
في الخارج الا احاد المتعددة التي بعضها يجر د بعضها ما دل ليس بجامعة وحدانية الا في العقل كون
كل واحد منها ممكنا لا سلم امكان المجموع بهذا المعنى لوجوبا نبا لعارضة لما في العقل حتى
قد هذا المجموع اعني امرا عتباريا ليس بمحل وجود في الخارج واستحالة جزء واحد كائنة في شيء لا تكون
اراد بالاحاد باجتهاد المعنى الثاني فلم يسلم عليها نها لا يكفي تصور عدم حاجة الى خارج

عنها فان الثاني منها علة للاول اذ الثابت للشيء ممكنا فكل واحد من احاد السلسلة علة فيها وما لم يكن كل الجملة
الماخوذة على هذا الوجه غير الاجزاء ولم يحتج الى علة غير علل الافراد ولا استحالة في تعليل الشيء بنفسه على هذا
الوجه وهو لم يعلل لانه لا كل واحد منها بما قبلي الترتيب الطبيعي فلا يحتاج تلك الاشياء الى علة اخرى خارجة
عنها فكون علة نفسها الى كافية فيها وانما المستحيل تعليل شيء واحد من سلسلة في الجواب انه لا شك ان الاحاد
باجتهاد الثاني موجودات ممكنة كما ان كل واحد منها موجود ممكن كما لم يمكن الموجود محتاجا الى علة موجودة
كافية في ايجاده كذلك يمكن الموجود محتاجا الى علة موجودة كافية في ايجاده وما بالفرد فرده وما كان
لكل واحد من تلك السلسلة موجودا هي داخلة في السلسلة كانت الجملة الموجودة لتلك جميع تلك العلل
الموجودة للاحاد وهو نقول جميع تلك العلل الموجودة للاحاد التي هي علة موجودة للسلسلة بارسها اما ان تكون
علة السلسلة او داخلة فيها او خارجة عنها والاول لم يكن مجموع السلسلة علة موجودة لم يكن
العلة الموجودة لشيء سواء كان ذلك الشيء واحدا معينا او مركبا من احاد متناسبة او غير متناسبة بسبب ان
كل واحد منها مستقدم بالموجود على ذلك الشيء ومن المحال تقدم المجموع على نفسه والاستبشاء انا نقع من تعليل كل واحد
من السلسلة بما خرجها وبين تعليل مجموعها وما سمعا بران قطعا فالاول هو الذي نزاع الزنجي
بصدد ابطاله باستدلاله والثاني مما نيه بطلانه بديهة على اي وجه فرض عني سواء فرض في تعليل
المجموع بالمجموع على سبيل الاحاد بالاحاد على سبيل الدور او لا على سبيل الدور او كل واحد
منها والاحاد لان كل واحد منها محتاج الى علة الموجود له فلا يكون تلك الموجودات الكافية فيه كل
واحد منها والاحاد لا يجب لكل واحد منها محتاج الى مجموع الاحاد بما به لا يكون علة الموجود الكافية فيه كل
واحد منها والاحاد لان كل واحد منها محتاج الى علة الموجود له فلا يكون تلك الموجودات كافية في ايجاد السلسلة
لا يجوز ان يكون كل واحد منها مستقلا في ايجاد السلسلة فقط بصدر عن كل
واحد وحدة والكثرة مع قصد عنه كافيا في ايجاد السلسلة متوقفا في الايجاد على غيرها من احاد عما ليس
بمبادا عنه قيل ايضا يلزم تركب كل واحد من احاد العلل المستقلة على معلول واحد موجود السلسلة
وليس بعض الاحاد اولى بالعلية من بعض الى قوله فيكون تعلق الاحاد بها بالعلة لية او ليس بعضها
الكلام لم يعلل الاحاد وليس اولى لان بعضها اولى وذلك باطل كما ترى لانه تعليل الشيء بانيته وانه تناقض
وهو ممنوع بيان المقصود انه لا اولوية لبعض مسلما لان البعض الذي فرض انه اولى لكن انه اولى لكونه
علة اولى بالعلية لم يكن علة اولى ثم نزل عن ذلك وقال علة ايضا معلولة قطعا فلا يكون علة اولى بل علة ومكنا
فلا اولوية في شيء من الاجزاء فلم يتعقد باثبات الاولوية بعلة الا نتهاء عن المعلول والا تناقض
قد ذكر كما لا يخفى

او مرجح خارج عنها هذا يتناول ما هو خارج بتمامه عن السلسلة وما يكون بعض اجزاء السلسلة

فيها والخارج فيها ويكون ذكر الامر الخارج واجبا لذاته الخ ان يكون موجودا لان الكلام في العلة
الموجده ورتكون واجب الوجود ملاوكره وح يندفع ما يقال آه اعترض عليه بان اندفاع تسلسل
بجواز ان تكون السلسلة منطبقة الى غير النهاية وتكون الخارج عنها ممكن وعلته تجلا لا احادا فلا ينطبق السلسلة كما ذكر
الخارج وح يكون لكل ذكل الخارج مندوحة جاعلي سلسلة اخرى وهكذا الى ما لا نهاية في السلاسل الخ جواب
قد بينا ان الذكل واحد منها ابتداء فيكون باقي السلسلة ممتنع الحصول بدون ذكل الخارج الموجد لها استقلالا فلا اقل ان تكون
موجدا لواحد منها ابتداء فيكون باقي السلسلة ممتنع الحصول بدون ذكل الخارج المركب
غير واجب فكل منطبق السلسلة لا نهاية ... ذكل المركب يكون ممكن واقعا في السلسلة فلا يكون كل جا
عنها هف ح يتم ما ذكره والاحاجة الى ما قاله المعترض من انه نسبي لنز مال ذكل الخارج بحيث ان يكون علة موجبة
بعض ذكل الاحاد والا لكان كل واحد منها واقعا بوجوبه الذاتي وجود غيره فيحصل الغنى الكلي حصول جميع احاد
بوجبا تام غير محتاج الى ذكل الخارج فلا يكون علة للكل والمفروض خلافه واذا وجب ان تكون علة موجبة
بعض ذكل الاحاد لزم تواردعلتين مستقلتين على معلول واحد لان ذكل بعض علة موجبة في السلسلة فرضا
فيثبت لزكون علة السلسلة امرا خارجا عنها محال كما لزكونه خارجا عن السلسلة وانتهاجها يضا فيثبت السلسلة
وهو المطلوب ... واذا كان مرتبطا ما ولا يكون واجبا يكون واقعا في السلسلة
ردذكل بمثل ما يعدم فجواز كون ذكل الخارج الواجب علته غير واقع في السلسلة احادا فلا
ينطبق السلسلة فيحتاج لاثبات البيان بهذا الوجه بل ما فدناه من البيان وقد عرفت
لنز البيان بهذا الوجه تام غير محتاج الى بيانه المتقدم ... قيل لنزاد ذكر ما بالعلة الاخيرة
التي يصدق على كل واحد منها انه منتهز اليه الى نزاد ذكر ما بالعلة الثامنة احترز عن ان الاحاد يأسرها
علة لنفسها والا يلزم خروج ذكل عقد ما على انتهاء الى العلة الثامنة لانه حينئذ اذا المركب خارجا عن الاحاد
والصدرة يمتنع عقد مه على المعلول لانه تكليف بمحال فاندفع ... قيل لنزاد ذكر ما بالعلة الاخيرة
المراد بالعلة المستقلة اما الى المراد بالعلة المؤثرة المستقلة بان تأثيرها في السلسلة معتبر مستقلا له
بان تأثيرها لنز لا يكون لشريكها ذكر تأثير او يكون تأثيرها ذكر التأثير لكن يكون ذكر التأثير
الذي يساهما معادنا صادرا عنه والمؤثر المستقل بهذا المعنى هو الذي سميناه علة موجدة
كما فعه في ايجاد السلسلة وهي الفاعل المستجمع لكافة ما له مدخل في تأثيره وهذا الاستقلال الثاني في اعتبار
شرطي التأثير خارج عن ذات المستقل وان كان معتبرا في استقلاله والا فاعتبار معاونة
اي شريك في التأثير صادر عن المستقل انما يأتي في اعتبار معاونة لا بكونه منه واما حاجة المعلول

المركب صورة فح ان يكون اثر بن لجزء العلة المستقلة ايضا وكذلك نز العلة الموجدة للسلسلة المستقلة
بهذا المعنى يكون مستندة على المعلول فلا يكون نسبة الاحاد والاكل واحد منها لا حاجة في التأثير الى
معاونة ليس منه وجزء علة والا بعض الاحاد ما ذكره لان تعلق الاحاد بكل بعض حيث انه بعض
عليه سنناء انه نز كل بعض ستاوي بغيره كونه يجز مع العلة الماديه بمعنى به المركب كمن لا كون ان يكون
بعض معين جهة اخرى بعض خصاصه بنا على انه الجملة دون باقي الاحاد فح موجود وجاد كرة التر
من ليس في كل بعض لعين على علة في السلسلة قطعا وكل الحلة في كونه فاعلة لسلسلة موثرة فيها اقوى
فهي بالنا علية اولى بالضرورة فلا اولوية لشيء لاحد الاحاد بالنا علية اصلا ... انه نكون لمعلول
ما بعد المعلول الاول اراد به بالمعلول الاول المعلول الاخير لانه اول المعلول حسب اعتبار ان سلسلة ... فلو
مرض كونه علة لكل علة اولى اي لو فرض كل ما بعد المعلول الاول الى غير النهاية علة لسلسلة لم يكن علة لكل
علة اولى بالعلية منه فاحاد كر ظاهر لنز مشاهير عاطل السلسلة بس اولى بالعلية لان علة اولى نز كم منع
قال ... عد المعلول الاول الى غير النهاية ليس على حتى يكون اولى بالعلية منه ... لو لم يكن
كذلك لزم استغناء الممكن عن العلة لانه ممكن علة على تقدير ان لم يكن علة على تقدير ما ذكرت ما بعد المعلول الاول
الى غير النهاية وهكذا الى ما لا نهاية ... واما نزم ذكر اذا كان لها وجود ومعاير لوجود
الاجزاء فانا اذا لم يكن ذكل الا وجودات الاجزاء كان المجموع الى العلة كل واحد من الاجزاء لا المجموع
من حيث هو مجموعا والجواب ما حققه من ان مجموعه نا كان كل واحد ممكن موجودا كان الاحاد
باسرها ممكنة الوجود فلا يلزم علة موجده كافية في ايجاد ها ومن لا كون نفس الاحاد كما
عرفت واما قوله فان وجود كل واحد جزء مفهوم لوجودات الاجزاء فقد عرفت من غلبة بيانه فيما
تقدم في مباحث الوجود وجزء انه بسيط لا تركيب فيه وليس بين ان ذكر انما هو في الوجود المطلق
المشترك بين افراده واما اخذ افراد بحدودة منه فلا شك في كون ذكل المجموع مركبا من هذا القيد
مع بقاء الافراد وكذا اكثر من على قوله وهي وجود اتنا ينتزع الى كل واحد من الاجزاء بانا لا
نز مناك موجودا خارجيا منا برا لكل واحد حتى ينتزع منه وجود ه الى جزء كل واحد منها واما حاد كر
المقابلة في الفصل لا غير والجواب لنز مجموع الاحاد الموجودة اذا اخذ بحيث لا يخرج منه شيء
ولا يخرج عنه شيء ليس بموجود في الخارج والا لكان عدمه بعدم جزء منه جزء منه وقد فرض انه لم
يدخل فيه غير الاجزاء التي كل واحد منها موجود فيه موجود اذ لا واسطة بين الموجود والمعدوم
والا لكان ذلك المجموع الموجود في الخارج مغاير لكل واحد منها محتاجا الى وجود فيكون ممكنا جا

الى غير ممكن فيكون ممكنا بلا شبهة وهو المطلوب على انه بهذا الاخير يمكن ما لا يخرج ايزه مما حققناه واما ما ذكره
العلامة من ان المغايرة بين كلا احد موجود في العقل لا في الخارج وفيه على اعتبار الاجمالية الاجماعية مع الاجماع
على ما سلف كلام مثل العلامة الموفق مع معلول آخر يعني اذا السلسلة الحلل مصاعدة الى غير
النهاية اعتبر باجملة من معلول غير النهاية واعتبر باجملة اخرى غير مبتدئة من على ذلك المعلول الذي هو اول الجملة
الاولى بعد دمشناه واذا سلسلت المعلولات متنازلة الى ما لا تناهي اعتبر باجملة من عدا اول بعده الى غير
النهاية واعتبر باجملة اخرى من معلول بعد العلة التي هي مبدأ الجملة الاولى بعد دمشناه فحصل لكل واحد
من هاتين الصورتين جملتان احداهما ناقصة عن الاخرى بعد دمشناه فان توهم انطباق غير المتناهي
على غير المتناهي محال لانه موقف على ادراك المحال لانه اما موجود اما في زمان متناه واما محال
وايضا الجمع العلم من مجموع اي غير المتناهي العلل او المعلولات وهو فصل بعد دمشناه منها حتى يحصل جملة اخرى
ومن توهم انطباق احديهما على الاخرى على الوجه الخصوص يكون المجموع مما لا يلزم من ذكر المستحيل الذي
منع اجراءها فان مجموع قيام زيد وعدم محال كل واحد منهما ممكن في نفسه بما يحدث التي
لا اول لها اي الامور المترتبة التي لا تجتمع في الوجود بل يحاذب فيها كل حادث على مذهب الحكماء
والسفسطائية اي للامور الموجودة وفيه اي التي لا ترتيب بينها كالنفوس الناطقة الموجودة عن
الابدان على مذهبهم فقد اسبق الاول قد الاجتماع في الوجود فهو اشكال قيد الترتيب الى اصل غير فان
انطباق عام في جميع صور اللاتناهي لدلالة على بطلانها بالسبر والتتبع وقد اشتهر طبقا في البطلان
حدس الترتيب في الاجتماع فاسقط البرهاني بالصور التي لم يوجد فيها ويكفي لانطباق بحسب ما
الفعل هو في ههنا اللطباق وقد تقال مرة على الانطباق مرتبة وقف على ادراك الامور التي لا تحاذب
منفصلة لم يكن العقل حينئذ ايضا لا يستحيل احاطة العقل على ما تناهي تفصيلا وفيه او في زمان متناه وان
توقف على ادراكها جملة لم يجز الوهم ايضا ولا غاية في التخصيص وغاب بان العقل هو الذي يدرك
الكليات ويحكم عليها احكاما كلية منطبقة على جزئيات غير متناهية ولا تحاذب فيها وقد ذكرنا حلا حفظ خصوصية
كل جزئي منها واما الوهم فانه يدرك معاني جزئية متعلقة بامور جزئية متعلقة بامور جزئية فهو لا تدرك
الا انطباقا جزئيا بين محسوسين فان كانت السلسلة امورا غير مرتبة فلا تتم الانطباق فيها الا بادراك
تناصلها والوهم عاجز عنها وان كانت امورا معتقولة او محركية منها فان الوهم عاجز عن الانطباق بوجه
اخر ايضا على قوله ولا يلتفت الى عجز الوهم عن الانطباق او قوله قد علية نوع الاستعارة بجوز توهم الانطباق
بمثل حالا ولى لتزاحم بعد تواليهما بحيث لان توهم انتهاء احاد تزيدون بحيث لو طبقناها مطبقنا

والاخير الاول كان الزايد كان قصر كال الشي موجودا غير مكمولا مع غيره من وعلى الشي انقطعت ان قصة
قطعا لانا اذا كانت بحيث اذا طبعت اجزاءها من البداء على الترتيب لم سبق الى غير النهاية كان
الزايدة حالها اريد بطبيق فرد من الناقصة عليهم بوجود ذلك الفرد من الناقصة وهذه الملازمة ضرورية منقطع
الناقصة وهذا بالجملة موضع قول الشارح فصول الزمان الحكم انطباق الموقوف فلا يصور الطبقي
فرد اجزاءها اصلا اي لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم ودونه لزم الانطباق لا يتصور الا في الموجودات
والحوادث المترتبة لا وجود لها معا في الخارج وهو ظاهر لا في الذهن لاستحالة وجود حالا
متناهي صعا فصل تصور اجمالا انطباق كما ذكرنا في القرض الصفي اجيب بان ذلك
كاف في تصور الانطباق لا في نفس الانطباق بحسب الامر وتم من قال الحوادث المعاد قد ضبط
وجود خارجي فرد الجملة غير مسلمة حتى يكون انقطاعها بانقطاع الوهم وفيها ما بالنا
كلا فرضيات الاعداد التي سنقرر بها برهان التطبيق كصفيف الى احد الى غير النهاية وتضعيف
الالف الى غير النهاية فانها وان كانت بحسب نفسها سنقطع بانقطاع اعتبار الوهم وغير المرسلة لا يتصور
فيها هذا بل اذا اريد التطبيق في غير المرتبة احتيج الى امر يصور كلا واحد احدى تكليفه منفصلا
ثم يوجد بازاءه احد واحد على التعاقب منها الى غير النهاية وذلك عاجز عنه الوهم والعقل ايضا
والمستوفي ما ذكر يتوهم التطبيق بغير حاجة من على الاستواء فانا اذا طبقنا طرفا احدهما على طرف
الاخر كان دخل كل واحد في نقطة بازاء كل واحد من اجزاء الاول جزء من الثاني وتوهم التطبيق بين اعداد
الحصى والجلوز مهما من اعتبار ما فيها فعليك بالتامل الصادق والله الموفق وقد تبين ان الموهوم
الناطقة التي اورد السايل النقض بها اذا اخذت مضافة الى زمنه حدوثها ترتب وتم البرهان
فيها وكذا اذا اعتبر ان نفس الابن موجودة على بدنه الموقوف على نفس الاب الى الجزء الاخير من بدن
الابن كان فيها ترتب بالطبع فتتم البرهان ايضا والجواب عن الاول لزم تها بسبب
ترتب ازمنة حدوثها بل لازم اذ قد عرفت منها جملة في زمان وجملة اخرى قبل او اكثر في زمان
اخر وقد يقع منها احاد في ازمنه متزامنة فلا يتصور التطبيق في الجمع فلا ترتب اجزاء الزمان
وايضا هي حاضرة حاصلة في ازمنة حدوثها الى ازمنة وجودها غير مجتمعة في الوجود لامتناع اجتماع نقص
الازمنة ولزم اخر وجودات النفوس وعدم تناهيها لكن هذه والجواب عن الثاني لزم تناهي الاب بسبب تجرد كما
لا انها حاكات مخصوصة بمادة بخصوصها بدن الابن الذي له مدخل في حدوث نفس الابن
فيترتب في سلسلة حدوث نفس الاب بحسب الحاكات البدن ونفس الابن وقد عرفت ان تناهي السلسلة

بعض اجاد اعني المركبات المحضرة البدن فلا سبيل احاد الا بلاحظ تعاقبها كيف ولو كانت منطبقة في منتهى
الامر لكانت الاحاد المعدودة ايضا منطبقة فلا من الامر محال لعدم انطباق احاد الموجود بستلزم لانطباق
احاد المعدودة اللازم محال كذا الملزوم ... ولخامس بلمسي كاد كراو ترتيب ومعنى كاذا كانت
الاجاد غير متناهية وفرض فيها حد غير متناه وقطع منه ذراع مثلا بطل الناقص على الزايد ... وكل
واحد منها على اعتبار ومعلول باعتبار والبيان ... ان المعلول الاخير من احاد السلسلة لم يجب فيه الغنى
فلا يصح العلة لانتقاء الكلام فيما عداه وبه يتم المقصود وكذا كل مسلسل المعلولية يجب الغنى فيما علا
العلة الاولى به يتم المقصود ايضا ... لان كل علة لا سبيل لها مرتبة على معلولها اذ لا يعتبر فيها تعدد المعلول
الاخير من سلسلة العلل كان كل واحد من تلك السلسلة معلولا وعلة معا فهي باعتبار كون احاد معلولة سلسلة وباعتبار
كونها علة سلسلة اخرى فاذا طبق سلسلة العلل على سلسلة المعلولات لم يكن شئ من تلك العلل منطبقة بل
مرتبة على معلولها لان معلولها ليس في مرتبتها بل متاخر عنها بالا سبيل الا ما ينطبق كل علة على معلول علتها وذلك
المعلول من تلك العلة المنطبقة عليه الا ما يتراءى بحسب وصفي العلية والمعلولية وهذا الاعتبار يتصور
الانطباق منها فكل علة من حيث اتصافها بالعلة منطبقة على معلول علتها المتقدمة على ملك العلة وكل
معلول مرتبة فكل علة ومعلول منطبقين لا بد لئلا يكون قبلها علة فاذا انطبقت افراد المعلولات
باسرها بحيث لم يبق منها واحد غير منطبق كان تلك علة متقدمة على جميع المنطبقات لم ينطبق عليها شئ
من افراد المعلولات والا لزم تاخر منطبق معلول من تلك المعلولات على علة فلا يكون علة متقدمة عليه
بل تتقدم مرتبة ... وقد عرف بطلانه بانعدام ما لا نهاية من تلك العلل منطبقة على معلولها بل على
معلول علتها وكيف لا يزيد سلسلة العلل واحدة من تلك الجملة مع كثرة سلسلة المعلولات فقد ازاد دستة في
عدة الجملة تواحد وهو المعلول الاخير الذي لم يأخذه في سلسلة لانه لم يجب فيه الغنى فلا معلول له يزيد
سلسلة العلل واحدة في ذلك الطرف لم يكن انطباق ما لا نهاية من تلك العلل على ما لا نهاية من
تلك المعلولات بل يكون هناك معلول ليس بعلة لشئ ويكون هناك معلول ليس بعلة عليه
تلك العلة وهو باطل بالضرورة واذا تاملت ما حققناه يتبين عندك ارتفاع ما يتخيل من الزيادة
على جميع المعلولات لانا بازاء كل فرد منها متناه من سلسلة المعلولات المذكورة واما في الكل الى لا نهاية
فلا وجود لها ممنوع واللازم لزوم ارتفاع العدم والتالي اللازم من الكل والمعلول ... وكذلك الحكم
في جانب السافل اذ المعلولات يتكشف جميعها على التسلسل العلل ويلزم هناك ايضا
المعلول الاخير واحد حيث اجري الكلام فان كل معلول الا سبيل الى علة علة بل العلة الاخيرة عنها
وعن كل المعلول ايضا فكل علة ومعلول منطبقة لا بد لئلا يكون وجودها معلول الى اخر ما تقرر هناك

تقرر ان مجموع الممكنات الموجودة آه هذا الدليل بعينه هو الدليل الاول الا انه يجيء على الوجه الذي قرره الشارح
هناك لا اختلاف الا بحسب العبارة تفصيلا واجمالا وباوفى بما عرفت في الفرق بين نظم ترتيب الدليل الاول على الطريقة
المحررة كما اشير اليه هناك هو الصواب ولا سيما فيما يحتج هذا الدليل هناك كسنضاعف اعادة
هنا الا ان ترانه قد اورد عليه ما يتضح لم يرد عليه العبارة الاولى هو هذا الدليل منقض اجمالا بالمجموع الموجود
واجبا وبجملتها طريانه فهابيته والجواب ان التردد في تسلسل كون كل واحد منها احادا يمكن تحاد الى
علة خارجة قطعا وما ذكر ثم جعل سنخي بعض احادا غير العلة وهو كاف في سايرها فلا اعتراض هنا واعتراض ايضا
بان قوله والخارج عن حد الممكنات واجب مستدرك لان الدليل المذكور ينتج في الخارج مطلقا واجبا كان او غيره
وبعبارة اخرى يغني ذلك الاحتراز عن العبارة دون الحجة المنتج ... نعم قد يتامل فيما سبق
من ان كل واحد من تلك السلسلة معلولا وعلة معا فهي باعتبار كون احادا معلولة سلسلة وباعتبار
كونها علة سلسلة اخرى فاذا طبق سلسلة العلل على سلسلة المعلولات لم يكن شئ من تلك العلل منطبقة بل
مرتبة على معلولها لان معلولها ليس في مرتبتها بل متاخر عنها بالا سبيل الا ما ينطبق كل علة على معلول علتها وذلك
المعلول من تلك العلة المنطبقة عليه الا ما يتراءى بحسب وصفي العلية والمعلولية وهذا الاعتبار يتصور
الانطباق منها فكل علة من حيث اتصافها بالعلة منطبقة على معلول علتها المتقدمة على ملك العلة وكل
معلول مرتبة فكل علة ومعلول منطبقين لا بد لئلا يكون قبلها علة فاذا انطبقت افراد المعلولات
باسرها بحيث لم يبق منها واحد غير منطبق كان تلك علة متقدمة على جميع المنطبقات لم ينطبق عليها شئ
من افراد المعلولات والا لزم تاخر منطبق معلول من تلك المعلولات على علة فلا يكون علة متقدمة عليه
بل تتقدم مرتبة وقد عرف بطلانه بانعدام ما لا نهاية من تلك العلل منطبقة على معلول علتها بل على
معلول علتها وكيف لا يزيد سلسلة العلل واحدة من تلك الجملة مع كثرة سلسلة المعلولات فقد ازاد دستة في
عدة الجملة تواحد وهو المعلول الاخير الذي لم يأخذه في سلسلة لانه لم يجب فيه الغنى فلا معلول له يزيد
سلسلة العلل واحدة في ذلك الطرف لم يكن انطباق ما لا نهاية من تلك العلل على ما لا نهاية من
تلك المعلولات بل يكون هناك معلول ليس بعلة لشئ ويكون هناك معلول ليس بعلة عليه
تلك العلة وهو باطل بالضرورة واذا تاملت ما حققناه يتبين عندك ارتفاع ما يتخيل من الزيادة
على جميع المعلولات لانا بازاء كل فرد منها متناه من سلسلة المعلولات المذكورة واما في الكل الى لا نهاية
فلا وجود لها ممنوع واللازم لزوم ارتفاع العدم والتالي اللازم من الكل والمعلول ... وكذلك الحكم
في جانب السافل اذ المعلولات يتكشف جميعها على التسلسل العلل ويلزم هناك ايضا
المعلول الاخير واحد حيث اجري الكلام فان كل معلول الا سبيل الى علة علة بل العلة الاخيرة عنها
وعن كل المعلول ايضا فكل علة ومعلول منطبقة لا بد لئلا يكون وجودها معلول الى اخر ما تقرر هناك

لنركون

اذا كان بين المعلول الاول من كل احد مع علة المثل علي مناسبة يلزم تركب الكل من متناهيين لزم الكل بتناهيه
لو قوعه بين المعلولين من واحد من علة كما توهم الشارح فاورد عليه لزم الكل لا يصور وقوعه بين واحد من
متناهيين واحد سواء كانت احاده متناهيه او غير متناهيه ثم ورد ايضا انه لو وجب ان يكون ما بين كل واحد من
على الترتيب متناهيه كان الكل ايضا متناهيا لصح قوله متنع لانه اذا كان ما بين كل واحد من الاحاد متناهيا
على الخطا بل فرع لم يلزم من تركب الكل قبل فرع بل مراده ما بيناه لان معلول الوجودي
وجودي لاستحالة في ان لا يكون ما بين العدمي مع الوجودي الا عدميا لان تركب المعدوم موثرا في شيء موجود له ويلزم من
ذلك انه اذا كانت العلة الفاعلية عدمية كان المعلول ايضا عدميا واذا اذا كان المعلول وجوديا كانت العلة
الفاعلية وجودية ايضا واما الزيادة الوجودي العدمي على خوارم لا فيه نوع خفاء فان مجرد لرعدم العدم عن
الوجود ولرعدم العلة الفاعلية علة فاعلية لعدم المعلول لم تر تركب الوجودي علة فاعلية لعدمي الا كان عدم
الوجودي علة فاعلية لعدم العدمي الذي هو وجودي مفاد اثبت انه بسبب تاثير الوجودي في العدمي
متى انه اذا كانت العلة وجودية كان المعلول ايضا وجوديا واذا اذا كان المعلول عدميا كان العلة الفاعلية
مثله او قيل لم لا يكون معلول الوجودي وجودي بالكان عدميا ومكنه دبب العدمي لا بوالمامر علة موجودة
اذ للوجود لا يصدر الا عن موجود فعدم تلك العلة لا لكف العدمي لان عدم العلة علة لعدم المعلول فرض
تاثر الوجودي علة لان لكف العدمي فيوارد علان على معلول احد وجوه واما لان العلة اذا كانت عدمية
وجب ان لا يكون المعلول عدميا فانه تستحيل ان يصدر الوجودي عن العدمي بالضرورة قوله فان علة عدم الشيء
المعلول عدم علة وجوده قيل عليه الازم من كون المعلول عدميا ان لا يكون عدم العلة علة لعدم المعلول لانا لا نعلم انه اذا كانت
عدمية وجب ان يكون المعلول عدميا لجواز ان يكون عدم غير عدم العلة علة لامر وجودي ويكون عدم العلة علة لامر
وجودي باعتبار غير اعتباره الذي اوجب به عدم المعلول هذا الدليل لم ينتهض على تلك الدعوى الكلية
فلا يرد ما ذكرناه من لزم الاعدام فتوجب استعدادات متى بينات وجوده لعدم الجزء الاخير من العلة
المستوفي فانه متعد لحكم الباقي الما قوله لان من شرط آخر الخ فيه ان الاستعداد عرض والعدم
الصور لا يوجب لان نقول فعلى هذا يكون وجوب اتمام العلة وصيرورة الفاعل فاعلا بالفعل وكذا
امر وجودي والجواب ان كون العلة تامة وصيرورة الفاعل فاعلا بالفعل امر يرجع الى شيء منها موجودا
خارجيا وما المراد بالوجودي هنا لا ما يكون مسبوقا بالعدم من هذه الجهة ولهذا صح الحكم بامتناع ان يصدر الوجودي عن
العدمي مع ورود ما اعترف به هذا المعترض قوله والثاني باطل قبل هذا القدر كاف في اثبات المدعى
لان الخصم انما سلم انا اذا فرضنا عدم العلة وقطعنا النظر عن غيره وجب عدم المعلول فقد ثبت المطلوب في المقدمات

مستدرك ايضا للخصم ان يقول اجاز ان يكون دوام العلة لازما مساويا لعلة عدم المعلول فلو كنف لم تخلف عدم المعلول
عن وجوده لانا نقول اذا فرضنا عدم العلة وجده منفردا عن جميع ما عداه كان عدم المعلول اجنبيا كان
موالعلة لانا نقول في وجود الشيء مع فرد اجزائه مع جاز ان يقال ان يلزمه مع على انا نقول لو كان عدم العلة
علة لعدم المعلول لم تواردا على مستقلة على معلول شخصي فيما اذا كان العلة مركبة فان انتفاء هذه العلة بانتفاء
هذا الجزء عن انتفائها بانتفاء الجزء الاخر فلم يوارد كذلك احاده في صاحبه فكل منهما صالح لعدم المعلول
لانا نقول على عدم المعلول بعدد كثير بتعدد عدم العلة فلا توارد لانا نقول العدم المضاف
الى المعلول الشخصي لا يمكن ان يكون شخصيا وايضا يلزم من كون عدم العلة المركبة علة لعدم معلول مخلف المعلول
عن علته التامة اذا ترتب اجزاء المركب في الانعدام لانا نقول على عدم المعلول عن عدم العلة دوام وجوده
ة نفسه فلا يلزم تخلف ولا تخلف لانا نقول ان سلم ان احد تخلف الاضافي لا يوجب تعدد او تكثر
نزعدم كما مر في العلة يوجب عدم العلة فيلزم التوارد والتخلف بالنسبة الى عدم العلة لا الى عدم المعلول
وكل من يجاب بان العدم الجزء بسيط عليه الامر فيه فكل جزء عدم بعده يعد علة فلا توارد ولا تخلف وهو
تنفر لان عدم كل جزء مع تعميمه الاولية علة مستقلة فلزم تعدد العلل المستقلة على المعلول الشخصي واقول
قد يستفرغ المعترض مناجده في تدقيق الكلام وبالغ فيما وسع معذرته من السقم والابرام وقد
سلف منا ما بين تحقيق هذا المقام وتكشف الاستار عن وجه هذا المرام ومع ذلك فلا باس بتنبيه بسيط وهو
ان العقل اذا لاحظ عدم العلة قطع النظر عما عداه سواء كان لازما له او غير لازم جزم بعدم المعلول فلو كان
عدم المعلول مستندا الى عدم العلة وحده فالحكم بمجرده ملاحظته وكذا سبق نظيره فكون الامكان
علة للحاجة وهذا معلوم ادعى قوله ولو كان كذلك لم يترتب عدم المعلول على عدم العلة مع قطع النظر
عن كل الجزء الثاني باطل وكما ان عدم العلة المركبة يتعدد بتعدد اجزائه كما ذكره كذلك عدم
المعلول الشخصي المركب يتعدد بتعدد اجزائه كما ذكره بعينه نعم اذا كان المعلول الشخصي بسيطا كان عدم
واحدا شخصيا ايضا وكان بتعدده باعتبار استناده الى العدم الناعل وعدم القابل بتعدد اعتبار ما يسري في
ونحوه الى افراد العدم المركب من كل واحد منها جزء اجزائه توارد العلل مستقلة على معلول شخصي لا تخلف لان هذه علل
لا يمكن اجتماعها مستقلة ولا وجود بعضها غير بعض كما تحقق في الاستحالة في مثل هذا العلل للواحد الشخصي
لم هم عليها برهان اصلا قوله لا يكون قابلا الشيء فاعلا له اي لا يجوز ان يكون الواحد الحقيقي
مصدر الاثر وقابلا له من جهة واحدة خلافا للاشاعرة فانهم جوزوه وتحقيقه قالوا المرصفات الله تعالى
الحقيقية زايدة على ذاته وقائمة به مع كونها صادرة عنه قوله بان يكون نسبة الفعل اليه آنية متقدم كون

شخص آخر منها من حيث ذاته وماهيته كما ذكره فمجانبه لكنه يكون لازما لكون علة من حيث شخصه وخصوصيته وهو المراد
منها فلا منافاة منها قوله كانت علة العلة للنوعية بالعرض وقد ذكنا بانه كما كان وجود النوع في الخارج
هو وجود الفرد الذي هو معلول لعلة العلة وجب ان يكون هذه علة للنوعية بالذات كما كانت علة
لفرده منها كذلك لاستحالة ان يصدر وجود واحد عن شيء واحد بالذات بالعرض معا والجواب ان الماهية
النوعية ليست متحدة في الوجود مع هذا الفرد المعلول فتقابل من متحدة فرد مع كل فرد منها فان المتصل
في الوجود الخارجي هو الاشخاص مع نزع منها كذا في شرح مقصدها الماهية النوعية وجود النوع هو وجود
افراده لا وجود فرد منها وحده فلو كانت هذه النار تلك النار من حيث نوعهما بالذات لكانت
مستاوية النسبة الى كل الوجودات فيكون هذه النار علة لنفسه هف يجب ان يكون هذه النار علة
لتلك النار من حيث خصوصيتها وكذا بالعكس وانما لزمها نوعا النار بقاء في ضمن تلك النار وليست علة لها
بالنوع اصالة بل علة علة بالعكس السبع ماهي متلوة اصالة والحاصل ان فرد ما اذا فرد ما هيته لا يجوز ان
يكون علة بالاصالة لتلك الماهية الا لكانت علة لنفسه وان جاز ان يكون علة لفرد اخر منها اصالة وهذا
يتبع قوله الحاصل ان علة العلة لا يجب ان تكون علة معلولا اذا كان الشيء علة فاعلية لآخر وكان منك شيء ثالث
مصاحب لذلك الفاعل فانه لا يجب ان يكون ذلك المصاحب فاعلا لذلك الآخر بل لا يجوز ذلك لامتناع ان
يكون الشيء واحدا فاعلا في مرتبة واحدة وكذا الحال في مصاحب المعلول فانه لا يجب ان يكون موجبا العلة
ذلك المعلول بل لا يجوز ذلك اذا فرضت علتها الماهية مع وحدة هذا هو المراد ههنا واما الحقيقة
الاصطلاحية في العلة المعدة فسيجيء الكلام فيها وما يتعلق بها هذا وقد اعترض على قوله فما هو بعد
ملزم لتسلسل الاشخاص الغير المتناهية بان هذا انما يلزم لو كان الشخص المتعفن بحيث علة
لشخص آخر منها حتى يجب لو كان كل شخص منها علة لشخص آخر بالاستقلال على تلك الطبيعة وليس كذلك
اذ ما لم يتعفن شخص منها جاز ان لا يكون علة لشخص آخر منها اصلا لاختلافها فلا تسلسل
وعلى قوله فانه ليس شخص من اشخاص العناصر اولى بان يكون علة لشخص آخر من غير بيان كلية
هذا الحكم ايضا ممنوع والاستواء في الماهية لا يعد وجب الاستقراء وانا نقض لا بينة لنا ويكفي
لمن رضي على قوله لان كل شخص من العناصر يمكن ان يعرض عقد ما على شخص آخر متاخر انه وهو هو بالنظر
لنزاد اوت به الامكان الخاص فقبل الامر ممنوع ولنزاد اوت به الامكان الذهني فهو مسلم
لكنه لا يجدي نفعا لكونه اعم من الامكان الخاص فلم يتم الامر وقد يتبين لنا العلة الذاتية لنزفرت بما يكون
علة من حيث نوعيتها اعني واهتها وطبيعتها هل لنزيكون شخص من العناصر علة لشخص آخر منها كما علم من كلام

الشيخ فاعلم ايدك الله بلطفه الخفي ان الشيء قد يكون علة لشيء باعتبار الاول سنده وبالاعتبار الثاني مسببة قوله لان الامر في قوله ايجاد
النسبة لنزيكون لنسبة القبول بينهما نسبة العدم الى الامر المراد ما ذكره الشارح من لنزالفاعلية تكون عارضة لذات
فرضه والقابلية ايضا عارضة لماهية تلك الجهة بينهما مغايرة في ذات اخرى معروضة للفعلية والمعلولية بالعكس
للاول قوله فاذا العدم يلزمه الوجوب آه اقول لنزالفاعل اذا وجد بجميع شرايط تاثيره وارتفع موانعه
وصار بالفعل موصوفا بانه عليه وجب وجود المعلول منه فكذا لنزالقابل اذا وجد معه صار فعلية عليه كونه
قابلا بالفعل وجب وجود القبول فلا فرق منهما حينئذ ولنزاد اذا القابل وحده لا يكفي في وجود القبول
ولا عدمه فكذا لنزالفاعل وحده لا يكفي في وجود المعلول ولا عدمه فلا فرق ايضا وقد اجيب بمنع ذلك بان
الفاعل لكي لنزيكون مستقلا في بعض الصور موجبا للمعلول من حيث انه فاعل وان القابل لا يتصور استقلاله
وايا ما يكن من حيث انه قابل فلا شيء من الصور فاعلا وحده موجب لوجود القبول لا يجب اصلا فاذا اجتمعا في
فرد واحد لزم امكان الوجوب والامتناع عن ذلك الجهة وهو جمع بين النقيضين قوله وهذا الاعتراض انما يرد على الجواب بانه لم
لا يكون لنزيكون الشيء بالقوة متسلسلا الى آخر فيستلزم محالين من حيث هي هي وهو ظاهر ولا يجب من حيث هو وذلك في جهة واحدة
وكذا الدفع ما قيل من ان اللازم للقبول هو الامكان العام لا يافي الوجوب وذلك لما عرفت
من لنزالفعل مع يوجب القبول اصلا وما تمسكا فيان فظاهر لا يستند لنزالى جهة واحدة قوله وايضا
حيث القبول غير حيثية الفعل الكلام في الحيثيتين منها كلام في حيثيتي المصدرية وقد عرفت حقيقة طارا
منا كما مر على قوله المعلول عن الحيثيتين المعلول لنزيحتاج الى العلة ذاته وماهيته وحينئذ يكون ماهيته
مخالفة لماهية العلة لانها لو كانت مساوية لماهية العلة لزم اصباح نوعا المعلول له نوعا العلة فكون ماهيته
المعلول محتاجة الى نفسها وانه محال وان اختلف الماهيتان امتنع لنزيترتبا وما لنزيكون احدهما اقوى من
الاخرى لامتناع دعوى الاختلاف في المعية بل كاشتراكهما في الوجود للاختلاف في التقدم والتاخر
ولنزاحتاج المعلول الى العلة في شخصه لانه نوعه وماهيته جاز لنزيستغنيا لماهيته ولنزاحتاجا قوله مثال الاول
كون النفس على الحركة الاختيارية فان الحركة الاختيارية ما كانت من حيث ماهيتها النوعية محتاجة الى
علة مستندة اليها وحينئذ لا يكون علتها محالة لها في الماهية قوله ومثال الثاني كون هذا النار على تلك
النار فانه لنزيقال على لنزالنار بلحاظ الحمل على ما يطابقها يجب عنده الصور النارية من حيث الصدور فتصير النار
الاولى علة بينا لنزاخ نيه والكلام فيها وايضا كون احديهما علة اقوى كما في ما استند كره لعود هذا
بلا فصل من لنزالشخص المتعفن بالعكس علة لشخص آخر منها والجواب عن الاول لنزاحتمين بحسب
النظر فلا يجوز الفاسد فلا علة للحركة القسرية بحسب ايضا وعن الثاني ان الشخص المتعفن بالعرضيات لا يجوز لنزيكون علة

المعوض وكذا الغرض هل يكون علة نوعية المعلول الخ ذاته وماهيته كما علم مما قررناه في امتناع كون وجود علة وجود
الطبيعة النوعية بالاصالة قوله طاهرا وارادته حيث يجاوز وجوده الانسان الى نفسه وتتعلق افعاله القاصرة
عنه بجنابه وكيف يصدر عنه غرض بان الواو جالان الجزئي لا يصح حكما عليه بجواز ان يكون حال غرض غاب
عنا بخلاف حال قوله الاول المقصود الجزئي الشيء الملايم او المنافي المقصود مطابقا او غير مطابق سمي بذلك
يدرك الشيء الملايم او المنافي من حيث انه ملايم او منافي سمي مقتدرا كونه ملايما او منافيا اعتقادا او مطابقا
او غير مطابق تعيينا او غير تعيني ولا بد ان يكون هذا الادراك جزئيا اي متعلقا بمعلول جزئي من حيث هو جزئي بالمعنى
عنه شوقي متعلق بمحل السيري من حيث هو كذلك ويترتب عليه ارادة متعلقة بحركة فوجد سمي كل الاعضاء ذلك
الجزئي بتلك قوله لان المقصود يكون به الى جميع الجزئيات على السواء وكذا الادراك الكلي والارادة التابعة
لذلك السوق نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء فلا يقع بها جزئي خاص هذا وقد قيل لو كان المعتبر في صدور
الفعل الجزئي منه الدور لما صدر عنه بقصد واحد لان الكلام في افعال فلا يرد النقوض التي ذكرتموها
وهي حاصلة معنى لم نقل الامتناع خروج جميع جزئيات الكلي الى الفعل بالفعل بل نفي تشيء بالقوة
او فعلا في وسيلة الى المزيد قوله مكروها او ضارا او موصلا اليه قوله وهي اللوم الذي يحتم
بعدم الترد في الفعل فالمراد ظاهر هذا الكلام يعني ان الارادة تحدث ان يكون سبق بالترد
قطعا والظاهر الكثرة اي انها قد توجد بلا سبق ترد قوله ويدل على مغايرة الارادة والكراهة
لشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه وكارها لتناول ما يشتهيه وكون الانسان يريد
تناول الدواء مع كراهته ونفوره رفع المرضى انما اشتهته لان نفوره عنه ان المنفر كره تناول
اللذات المحرمة مع ان طبعه يشتهيها ومن هنا يظهر ان الارادة والكراهة لا يكونان بسبب قوة من الشوق
بل قد تتعارضان على السواء والقوة من غير توسط شوق جملة فلا يمكن الاربعة المذكورة جاد كل
تحصل على الاختياري قوله والمراد الاختيارية الى امكان قد يتوهم ان تعريف الحركة على ما ذكر يمكن فيها ارادة متعلقة
بقطع جميعها بانه شيء من تصور الحركة على جميعها مع انها مشتملة على حدوث سطحها المتحرك من غير تصور
تخصيصها وتعلق ارادة بالحركة اليها والحركة عن مثل تلك الارادة الكلية المتعلقة بقطع المسافة باسرها

كانه قد حدوث الحركات الجزئية المتعلقة بتلك الحدود فظاهر لان الافعال الجزئية الصادرة عنا لا يحتاج
الى تصورات وارادات جزئية فارادة وتعقلها متعلقة من كلام الرئيس يعلم منه صدور الحركة عن
الارادة الكلية سواء تعلق على وجود الارادة الجزئية ام لا عن هذه وتحقق ان المتحرك على مسافة جسما والا
سمي قوله وسمي تعلق ارادة جزئية متعلقة بقطع تلك المسافة بان يحصل اجزاء متوهمة وسمي ارادة كلية متعلقة
بقطع جميعها انه يحصل اجزاء تلك الحدود وسمي تعلق ارادة جزئية متعلقة بقطع جزء من المسافة
واقع فيه وبين كل حد بعده مطلقا بما يحصل حدا آخر فانه لو انقطع بعده وصوله الى حد معين حدوثا
تخيل بحدا آخر بعده لا نهاية له حركة ولم يجاوز ذلك الحد الذي وصل اليه وسمي انقطاعا كقطع جزء من اجزاء
المسافة بتعلق به بحصل سمي ارادة جزئية ترتب عليها الحركة على ذلك الجزء فبذه التخيلات
والارادات متغيرة باستمرار الحركات كما لزم الاستمرار الحركات لا يمنع تخصيصها والا تعفى كونها
كلية كما تحكم باستمرار التخيلات والارادات تحكم باستحالة وجود معه لا يمنع جزئيتها والا تعفى كليتها
فذا واحدا عترض عليه بان الانسان يجد من نفسه في كثير من حركاته الاختيارية على مسافة كقرسخ مثلا انه
يقصد قطعها وسوجه الى تلك النهاية مع ذهوله عن الحدود الواقعة في اثنائها العالم بتعلقها عنها
او كاشتغاله بشيء خفيف او مرض ايضا والذي هو واقف عليه الحركة العالم بكون تحيل
كل واحد من الحدود والى موضع المسافة ايضا وتحيل بعضها دون البعض الاول بعض قصد وما غير شاعر
مراتب غير شاعر بها لان المسافة مستصغرة في نفسها وكل واقف من تلك الاصناف الثلاثة لا يتمالك
شاعرا ذهن كل عاقل بحد من نفسه عند الحركة لم الامر بس تلك الحدود الثلاثة يوجب جواز تحقق الحركة
على كل المسافة من غير قصد الى شيء من اجزائها فاذا جاز ذلك في بعض المسافة طوعي في كلها والامر هم
الترجيح بلا مرجح وايضا لا يكون التخيلات والارادة متعلقة كما ذكرتم وجعل انقطاعها سببيا
لاستمرار الحركة واقول قد سبق اشارة الى ان الموجود في الخارج هو الحركة على الوسط
دون الحركة بقطع قطع المسافة ويتبعه تحقق تلك حتى لزم الحركة بقطع الوسط امر واحد تخفى مسمى
المسافة الى منتهاها يمكن تعلق المسافة باسرها اجمالا وارادة متعلقة بالحركة عليها ولا حاجة الى
تحيل الحدود المفروضة عليها بوجه التقصد اليها بخصوصها اذ ليس من تلك حركات متعددة
بل حركة واحدة جزئية فلا يرد الحركة على مسافة تعلق بعضها على القاعدة العامة بل كل فعل جزئي يحتاج
الى تصور وارادة جزئيين وما ذكره من ان الوهم يحتم على وجود الحركة بقطع القطع وكذا ما احتمله
عن تردده وما اعترض به على الجواب ايضا فكل ساقط وتحقق القاعدة مشبث قوله وليتوط

ة صدق التاثير على المقادير الوضع القوة الجسمانية لا تؤثر لما مر شاركه الوضع قال الامام محمد هذا الكلام ان القوة
الجسمانية لا يظهر منها اثر الا في محلها او فيما يحاذي محلها او فيما يجاوز ذلك المجاور وتاثيرها فيما كان اقرب الى
محلها اكثر منه تاثيرها فيما كان ابعد قال واذا حصلت الخط فالامر في قبالة على الجوهر قوله اعني الصور
والاعراض المقارنة لمادة النفس الناطقة ولم يكن حالها في المادة كحالها بعد المفارقة فهي اذا فعالها
المتعلقة بالاجسام كالصور والاعراض فان شرط الوضع فاكثر افعالها يتمام بنية ما متاخرة الوضع قوله
لان الصور والاعراض قيامها بموادها الاجسام فكذلك ما يصدر عنها بعد قوامها بوساطة تلك المواد فيقبل
التاثير او بوساطة المادة لو قف افعال على المادة في الجملة فذلك في الان الفاعل وهو الصورة مثلا موقوف
عليها حدوث قابلها والا يلزم تخلف كل شرط الوضع في اثاره والتاثير بدون المادة ووضعها حينئذ
غير مانع فهو ممنوع فان المادي ما تاثر عنه المجرد لكون خصوصية ذات المجرد معتضدة بقابلية فهو فعل المجرد لتاثر
بكون المادي جزء محصلا بالمادة مؤثرا بخصوص ذاته في المجرد فلا يكون للوضع مدخل في تاثيره ولو كان
حال المادة ومقارنتها للوضع وايضا فرق بين التاثير والتاثر فدخل وايضا فالنفس الناطقة
ساثر عما يتسم في هواء المحل والمتوهمة بان يقبض بخيالات تلك الامور المجردة اثر تتمم قواها
ما دية فذوات اوضاع لا يقال هذه معدات للنفس وكلامنا في المؤثر لانا نقول
اقل ما انتهى الاعداد وجودا تاثيرا ايضا قوله فيكون شاركه من الوضع قد عرفت بطلان ترتبه على
ما بنته عليه قوله ولئن كان المراد لا كما آتى مرة اشارة الى الجزء الذي ذكرنا الامام ويرد عليها
انها تجري فيما قدمه عشر مرات على قاعدة كلية ودعوى الضرورة ههنا غير مسموعة فقد ثبت
انه لم يظهر باذكر لتر الصور والاعراض كما ينبغي شاركه الوضع قوله فيكون قوله التناهي
معطوف على قوله الوضع والظاهر من هذا العطف بعد وقف تاثير القوة الجسمانية على التناهي
كقوة على الوضع كما هو المفهوم من كلامهم لتاثير متوقف على الوضع كما مر
وسلم التناهي لكن لا دليل عليه قوله لانه لا يمكن وجود قوة جسمانية يقوى على اعمال غير متناهية
ولعل المراد في المطوف الاستلزام اللازم للاشتراط قوله اشارة اولا الى ان صدق التناهي
اذا تحقق ان القوى الجسمانية مساوية مطلقا فلا يدل ترتيس دلالة تاثير القوى لو صفة التناهي
والتناهي ولنزل نقضا فيها انا نجوز بهذه الاعتبارات فقط ثم يبرهن بناء على كونها
متناهية فيظهر انها متساوية مطلقا قوله والتناهي الخارجي انما عبر هذا البيت لان التناهي
على سبيل التساهل غير معتد بكون المسلوب عنه من شانه التناهي لا كهن الكيف سيل الوصف

المجردات ايضا فان كل مجرد مسلوب عنه التناهي في المقدار قوله لتحققان الكم للذات ويتحقق
كل قابله كمه معنى تاثر التناهي اللاتناهي منع الاعراض الذوات الاولية لكم بالذات صلحيتها تعلقا واسطة
وتحققان مسببي آخرين بواسطة احدهما حالكمه والشي ما يتحقق بكسر شي ذو كمه قوله فان التناهي
واللاتناهي ما يتحقق اكم المتصل مذا شره وغ في بيان وجوده عروضها لكم بالذات ليظهر
وجوه عروضها ما عداه متى القوة المؤثرة وغيرها وتحصل ما ذكره انهما اما ان يعرضا لكم
المتصل الذي هو العدد فذلك هو التناهي واللاتناهي في العدد واما ان يعرضا لكم المتصل
تناهي المقدار واللاتناهيه فان كان المتصل غير قار بالذات سيلي في كل العارضين التناهي واللا
بسبلة ثم نزاكم المتصل قد يعرضه لانا سه بوجه آخر وهو نزعته استامته لا انفصل مراتب عن متناهية هذا
الوجه ونزكان ايجاد العدم التي على العدد ومراتب الانفصال كمن حيث باعتباره للقوى التناهي
واللاتناهي بحسب الكمه قوله لانا نهاية المقدار بالجزء بل فرق قوله لانا نهاية في الاراد ما وبالنصب على
عقيدة عطف وكذا الحال في قوله لانا نهاية الاعداد قوله والشي الذي له مقدار كالجسم عبارة المقوى
شرحه للاشارات مكذا والشي الذي له مقدار كالجسم او عدة كالعدد فالاول فرض التناهي واللاتناهي
قد ظهر واما الشي الذي يتعلق به شي ذو مقدار وعدد كالقوى آه فتحقيقه فيما نقل عن بعض
العلم لان قوة كم وفرض التناهي واللاتناهيه يكون فيه بحسب مقدار ذلك العلم او عدد تلك الاعمال الخط
سان خال القوى ونزوصفها بالتناهي واللاتناهي يصور بالوجوه الثلاثة المذكورة في الكم
بالذات وحاصله نزوصف القوى بها بحسب عدد اعمالها واما وصفها بها بحسب مقدار فعلها فلتخيل
اعمالها بهيئة فيه وحمل العمل بان يكون على واحد واخذ منه مختلفة فان وضع ذلك المتوضع زمانا
تاغاية القصر فان لم تكن القوة غير متناهية في الشدة والا كانت متساوية وكلما كان الزمان
اقصر كانت القوة اشد واما لم تر للاهية وحدة العمل بل بهيئة زمانا فقط فان علقت القوة
في زمان غير متناهي سواء علقت بعملا واحدا او اعمالا متوالية كانت القوة غير متناهية وكلما
كان الزمان اطول كانت القوى اقوى اثر من على وتخيل بان عمل القوة اذا كان واقعا لا
زمان بالغ ان كان كذا ترتم في التناهي بحسب الشدة لم يكن للعمل بحسب الزمان فكيف يتصف
بحسبه بالتناهي المخصوصة بالكيفيات واجيب عنه بان ذلك باعتبار عدد مراتب
الانفصال في الزمان الانفصال في الزمان كما اشير اليه واعترض ايضا بانا اذا فرضنا حركة
قوة عالمة خراع في ثلث ساعات وحركة قوية اخرى مايئة خراع في ساعتين يلزم على ما

ذكرنا ان يكون القوة الاولى اقوى لان وجود العلل غير معتبرة ههنا وزمان حمل الاولى اطول فالتصوا لرجال انا اذا
قلنا القوة متناهية او غير متناهية فان اردنا انها عدد اثار متناه او غير متناه فذلك هو الاختلاف بالعدة
وان اردنا ان الزمان اثار هما متناها او غير متناه فان اردنا ما يساوي الزمان لا تناهيه في الزيادة والكثرة
فهو الاختلاف بالمدة فان اردنا ما يساويه ولا تناهيه في النقصان والقلة فهو الاختلاف بالشدة قوله وتحقيق
من ذلك لم يقع على غير المتناهي في الشدة الا في زمان والا لكان الواقع في تصوله اشد مما لا يتناهى في الشدة قيل
انما يلزم ذلك لو امكن بحسب نفس الامر للحركة المتحرك او لعدم لم يقطع تلك المسافة بعينها في صورة انكر الزمان وهو
ممنوع واما امكان الفرض فلا يجدي نفعا لجواز ان يكون المفروض محالا كما ستلزم المحال آخر قوله فلان الجسم
لا يكون الا متناهيا في العدد وهذه المقدمة انما يحتاج اليها في القسم الثالث اعني الحركة الطبيعية كما ستعرفه فلا حاجة
اليها ههنا اعني الحركة القسرية لا يقال لو كان الجسم غير متناه في المقدار لم يكن قابلا للتحريك فلا يتمشى فيه
هذا البرهان لانا نقول ذكر في الحركة المكانية ولئن سلم انه لا يقبل الحركة اصلا فلا يضر ولا يمنع لان
القوة القاسرة لا يقوى على تحريكه ولا يلزم منه ان لا يقوى او لا يقوى على تحريك جسم آخر متناهي المقدار حركة
غير متناهية وجود الجسم المتناهي في المقدار معلوم بالضرورة فلا يتوقف على تناهي الابعاد ويمكن تلك
المقدمة مستدركة في البيان قطعا قوله فيجب ان يحرك الثاني اكثر من الاول آه اعترض عليه صاحب التلويحات
بان القوة الكاسرة اذا كانت غير متناهية لا يظهر عندها زيادة ممانعة الكبير على ممانعة الصغير
ولا يؤثر تلك الزيادة في مثل تلك القوة وجوابه ان زيادة المعاوقة في الكبير وان كانت قليلة لا بد
ان يكون موجبة للتفاوت في الحركة مع اتحاد المحرك سواء كان ذلك المحرك متناهيا في القوة او غير متناه فيها
والا لكانت الحركة مع المعاوقة التي هي تلك الزيادة كهي لا معها وانه باطل بديهة قوله واورد على
هذا بانه يجوز ان يقع التفاوت بحسب الشدة هذا اعتراض مشهور فيما بينهم وتحريره ان بداهة العقل تحكم بوقوع
تفاوت ان الحركتين المفروضتين واما ان ذلك التفاوت بحسب ان يكون زيادة حركة الصغير على حركة
الكبير في جانب الآخر المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم انقطاع حركة الكبير في ذلك الجانب فلا لجواز
ان يكون حركة الاصغر اسرع من حركة الاكبر وعددهما متساويا الى غير النهاية كالنسبة حركة الفلك الاعظم اسرع
من حركة فلك الثوابت مع انهما غير متناهيتين عندهم فالمراد بالتفاوت بحسب الشدة هو التفاوت
بحسب السرعة والبطوء قوله لان اللاتناهي بحسب الشدة لا يتصور اراد به ان البرهان المذكور انما تم
على امتناع اللاتناهي بحسب المدة او العدة لان امتناع اللاتناهي بحسب الشدة ظاهر ولم يرد به انه لا يجوز التفاوت
بين الحركتين المفروضتين بحسب الشدة لانه يحتمل حتى يعترض عليه بان المحال هو اللاتناهي بحسب الشدة لا التفاوت

بحسبها وليس يلزم من استحالة الاول استحالة الثاني لجواز ان يكون كل حركة من حركات الجسم الصغير اشد مما يقابلها من
حركات الجسم الكبير ولا يكون شيء من حركات الجسم الصغير غير متناهية في الشدة نعم يكون حركاته متفاوتة بحسب
الشدة الى غير النهاية وهما بون بعيد لان اخذ القوة بحسب الاعتبار بين لا يتنافي وقوع التفاوت بالاعتبار
الثالث قيل هذه مناقشة لا يضر المعلل لانه ان وقع الاعتبار الثالث على تقدير احد الاعتبارين
والاعتبار الثالث مع ما ذكرنا فالتقدير بحال بتقيضه حق وهو المدعى وان لم يقع سقط السؤال وليس بشيء
اذ لم يرد بالاعتبار الثالث اللاتناهي بحسب الشدة لينتج ما ذكره بل اراد التفاوت بحسب الشدة ومن
المعلوم انه لا يجوز ان يكون القوة غير متناهية بحسب المدة ويكون تحريكها الاصغر الجسمين بحركة اسرع من حركة
الآخر مع امتداد هما الى غير النهاية وكذا الحال في اللاتناهي بحسب العدة قوله والجواب الصحيح ان يقال التفاوت
بحسب الشدة يستدعي التفاوت بحسب العدة والمدة وذلك لانه اذا وقع التفاوت بين الحركتين في الشدة
اي السرعة فاما ان يكون زمانهما واحدا او لا فعلى الاول يقع التفاوت في المدة وتوضيحه ان الكلام في قوة
غير متناهية في المدة او العدة واللازم منه ان يتفاوت الحركتان في الجانب المقابل لمبتدأ المفروض
في المدة او العدة لا بمجرد التفاوت في السرعة والبطوء فاذا فرضنا قوة جسمية غير متناهية في المدة
وحركت جسما آخر في زمان غير متناه وفرضنا انها حركت جسما اصغر منه تلك الحركة وجب ان يكون زمان حركته
ايضا غير متناه لكن هذا الزمان اعني زمان حركة الاصغر يجب ان يكون اطول لان معاوقته اقل مع تساوي
المحركين لكن للمعترض ان لا يسلم كون هذا الزمان اطول يلزم التخلف لجواز ان يتساويا وذلك لان
المفروض كون القوة غير متناهية في المدة فاذا فرض تساوي المحركين مع كون احد الجسمين اصغر واقل
معاوقة وجب ان يقع بين الحركتين تفاوت بان يكون التفاوت في السرعة فقط دون المدة نعم يلزم ان يكون
عدد حركات الاصغر اكثر ولا محذور فيه ههنا لجواز ان لا يكون عدة حركات الاكبر غير متناهية يلزم
التخلف فالاعتراض باق بحاله قلت اذا كان عدد حركات الاكبر غير متناهية وجرت تلك المدة
الى اجزاء غير متناهية كانت اجزاء الحركة الواقعة في اجزاء تلك المدة غير متناهية العدد مع ان عدد
اجزاء حركة الاصغر يلزم ان يكون اكثر فالمحذور لازم اما من جهة المدة او من جهة العدة وكذا اذا قيل
لو كانت القوة غير متناهية في العدة وفرضنا تحريكها الجسم الآخر حركات غير متناهية العدد فاذا حركت
جسما اصغر منه بتلك التحريك وجب ان يكون حركاته اكثر من عدد حركات الاكبر فيلزم التخلف فلم يرد ان
يقال جاز ان يتساويا في عدد الحركات ويتفاوتا بان يكون حركة الاصغر اسرع والطول زمانا
لان كل واحدة من زيادة السرعة واطولية الزمان يستلزم زيادة عدد الحركة فتأمل قوله

وهو لمن نقول المجموع للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع موجود في وقت ما فاذن لا يصح الحكم عليها
بالزيادة والنقصان ومما يقرب من هذا الاعتراض ما قد يقال من انا لا نم في العرض المذكور انقطاع الاول
وانما لزم انقطاعه لو خرجت حركات تلك القوة الى الفعل بكمالها حركة لكنه ممنوع اذ من الجائز ان
يتحرك الا شوذ ايما فاتى حركة فرضت لا بعضها حركة اخرى مع ان في القوة المحركة لان يحرك حركة ازيد من
حركة الاخرى يكون كل واحد من الزايد والناقص غير متناه كمعلومات الله ومقدوراته اقول نوقع
التفاوت في القوة عليها يستدل على لم فلتم ان هذا التفاوت يجب ومن المعلوم ان ذلك المحال اللازم من تفاوت
الحركات اعنى تناهي ما فرض غير متناه لا يلزم من هذا التفاوت فلا بد في بيان استحالته من دليل آخر
اقول والقايل ان يقول انتم انما تستدلون على تفاوت قوة القوة على تحريك الكل والجزء بوقوع التفاوت
في تلك الافعال وح يعود الاشكال قال بعض الفضلاء هذا سهو وقع من الامام لان الاستدلال
بالعكس فانا نقول قوة القوة على تحريك الكل اضعف منها على تحريك الجزء لان طبيعة المقسور عائقة عن تحريك
القسري وكلما كان المعاوق اقوى كانت القوة على تحريكه اضعف بالضرورة فلما تفاوتت قوة القوة
بالنسبة الى تحريك الكل والجزء لزم التفاوت في الحركات الى لا تتناهى فقد استدل بتفاوت القوة
على تفاوت الافعال دون العكس كما توهمه اقول قيل لما كانت لا نهاية الحوادث في الجهة التي تلي الماضي
آه قيل هذا كلام لا يجدي نفعا لان السؤال الوارد على دليل تناهي الحوادث وهو انه لما لم يكن لها
مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يكن الحكم بالازدياد عليها صحيحا فضلا عن ان يكون مقتضيا لتناهيها
وارد على دليل تناهي القوة والفرق الذي دل عليه هذا الكلام لا يدفعه فكان كلاما اجنبيا لا
جوابا عن السؤال ومنهم من قال في تقريره ما حاصله ان ما قال ان غير المتناهي الذي تتعاقب لا يقبل الزيادة والنقصان
في الخارج لانه ليس له مجموع موجود في وقت من الاوقات الا انه قابل لهما في الوهم وبحسب نفس الامر لكن
ازدياده ونقصانه في الجانب الذي هو غير متناه فيه ممتنع في الوهم ايضا كما في الخارج واما في الجانب
الذي هو متناه فيه فليس بممتنع في الوهم ولما قالوا الحوادث الماضية المتعاقبة لو كانت غير متناهية
كان غير المتناهي قابلا للزيادة والنقصان لازدياد ملاحظ الحوادث كل يوم وهو مح رد عليهم بانهم ان
ارادوا انه يقبل الزيادة والنقصان في الخارج فهو ممنوع اذ ليس مجموعه موجودا في الخارج في وقت
من الاوقات ولن ارادوا انه يقبلها بحسب نفس الامر وفي الوهم فلا نم استحالته وانما يكون مستحيلا
لو كان قبوله لهما في الجانب الذي هو غير متناه فيه وليس كذلك لان لا تناهي الحوادث في الجهة التي
تلي الماضي وازديادها في الجهة الاخرى التي تلي الحال ولا شك ان هذا الرد لا يتجه على ما ذكر من دليل تناهي

القوة لان قبول الازدياد ههنا انما هو في الجانب الذي لا يتناهى كما تقرر وانه مح ولو كان بحسب الوهم
قال ولما كانت الطبيعيات امورا محسوسة وحكم الوهم في المحسوسات صادق جاز ان تكون
المقدمات المستعملة فيها وهمية كما في تناهي الابعاد ونفي الجزء اقول ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون
الحركات الصادرة عن القوة القسرية لا نهاية لها في الجهة التي تلي الماضي يريد ان ما ذكرتم يدل على
استحالة التحريك من مبدأ معين الى غير النهاية ولا يلزم منه استحالة التحريك بغير النهاية مطلقا لجواز ان لا
يكون للتحريك القسري من القوة القسرية بداية كما في حركات الافلاك عندهم فيكون ازدياد
الحركات القسرية في الجهة الاخرى كما في الحوادث فلا يلزم خلف على ما ذكرتم واجيب بان
الكلام فيما له مبدأ لا يتم الا بملاحظة تطبيق الحركتين من مبدأ ليظهر التفاوت في الجانب الآخر فكذلك
ههنا نفرض التطبيق منهما من الجانب المتناهي ليظهر التفاوت في الجانب الآخر ويلزم الخلف وايضا
نعلم بالضرورة ان ما كان في قوته قطع مسافة من اولها الى آخرها كان في قوته عكس ذلك اي قطعها من
آخرها الى اولها فالذي في قوته الحركة التي لا ابتداء لها الى حد معين كان في قوته الحركة من ذلك المعين
الى ما لا نهاية له لكن اللازم بط بالبيان السابق فبطل الملزوم ايضا ولقائل ان يقول اذا تمسكوا
في تناهي القوة الجسمانية بالتطبيق بين الحركتين على ما زعمه هذا المجيب مع ان اجزائهما لا توجد
دفعة لزمهم تناهي الحوادث بالتطبيق ايضا فانا اذا طبقنا ادوار الفلك الاعظم على ادوار فلك
الثوابت من جانب الحال ظهر التفاوت في الجانب الماضي مع انها غير متناهية في الماضي على رأيهم
اقول واما ان فنقول ان القوة الجسمانية محركة للجسم بالطبع الى غير النهاية ما علم ان هذا البرهان
انما يجري في قوة حالة في جسم لا معاوق فيه منقسمة بانقسام ذلك الجسم على التشابه كالطبيعة في الاجسام
العنصرية وكالنفوس المنطبعة في الاجسام الفلكية لكن التحريك بالطبع الذي يقابل التحريك بالقسر اعم
من ذلك لانه لا يتناول التحريك الصادر عن النفس النباتية والحيوانية مع ان اجسام النباتات والحيوانات
مركبة من بسائط لا يخلو عن معاوقات نقيضها لطبايعها وايضا اكثر تلك النفوس مما لا ينقسم
بانقسام محالها فهذا البرهان قاصر عما هو المدعى اللهم الا ان يخص بالقوة التي وصفناها وح يندفع
عنه بعض ما قد يقال عليه وهو انا لا نسلم ان كل قوة جسمانية تنقسم بانقسام محالها اما اولا فلان
ان لا يكون سارية في محلها واما ثانيا فلان القسمة يعدم صورة المحل بفرض صحته سلمناه لكن لا نسلم
ان المحرك الكل لو انفرد كان له ان يحرك بعض الجسم كلما ان جميع الصور لجواز ان يكون انضمام الجزء
الآخر شرطا للتحريك وايضا لا يلزم من بطلان تحريك من مبدأ الى غير النهاية بطلان قوته على التحريك

الذى لا سماى جواز ان يتحرك بحركة مساوية لابعاد المحرك اياه ولا نهايه لانه اذا فرض تحركه بحركة بعضه غير مبدأ الى غير النهايه يلزم الانقطاع لم لا يجوز ان يتحرك مع عدم انقطاع مع مغايرة قوة المحرك ان يحرك اكثر على نسبة الدليل المفروض بدورات المعدل ودولات فلكل الرجوع الى جانب المستقبل فان الاولى ان يتمسك اشارة مع انه غير متعين عندهم قوله لان قوة الجرم كغيره متفقة نقله ولا نقره واشاره الى الاسم القوى الجسمانيه بانقسامها بانقسام محالها على التناسب اعنى ان كون نسبة القوة الى القوة فى اثر نسبة المحل الى المحل المقدار قوله وليس ان زيادة جزء المقدار اثر شئ مع الجزء الاخر حيث يوجد الجزء الاخر حكما والا لم يتحرك بل ونحل مايكون لقوة محله فان الجزء حيث يوجد الجزء الاخر حكما ما عدا الجميع الا كمنه مع هذه الجزئية على السوية فلا تقتضى حركة ولا معاوقة الا ان حركة تقتضى ترك بعض الاكمنة والتوجه الى بعضها واقتضاء الكون فى احياز بعضها مع تساوى نسبتها اليه كلها ترجيح بلا مرجح وهو محال فاذن كل جزء من اجزاء المقدار مقتض لحركة ما لا مانع منها وكانا تساوى فى قبول التحريك لم يكن زيادة قدر الجزء مانع التحريك فلا تخلف المحرك فى حمل الكل ويتخلف المحرك ان لا زيادة والنقصان فى المحركين قوله فلا يلزم تخلف ولو كان لزيادة قدر الجزء مدخل فى منع الحمل حتى تكون نسبة المحرك نسبة المحرك ان يحمل ستة منع الاكبر الى منع الاصغر نسبة قوة الاكبر الى قوة الاصغر فحينئذ فالاكبر يحرك الاصغر فغايله الاصغر فصح التعاوق فالمحرك بالمعاوق فى المحركين فلا يلزم التعاوق فى المحركين فلا يلزم تخلف قوله وكانت زيادة حركة الاكبر على حركات الاصغر على نسبة مساحة وتحلل النسبة المحركين على قدر نسبة القوتين لان التعاوق فى المحركين هنا انما هو بالطبع بحسب القاعل وهو التوازى على كل من التعاوقات سواء كان فى منع العمر لان الفاعل واحد والتعاوق فى العامل فقط وانما يحلل النسبة القوتين على قدر نسبة الجرمين فى المقدار كما مر والكل ان النسبة من مقدار الجسم سماه الى متناه لسماى لا يجاد قوله اى الحمل الذى يحتاج فى وجوده الى المحال لسعى فى حمل ما نسبة الى المحال المفروض له مثل نسبة محل الشئ فى وجوده الى ما يحل فيه فقط لان الشئ ما لم يتشخص من وجود فى المحل لا يكون حاملا شيئا فانه لان وجود الذات فى نفسها متقدم على وجود الحال الذى من حيث حاملا حامل شئ اخر فهذا امر مفروض لا يتوقف الى المحل من حيث هو مطلق المحل وطبيعته والمتاخر عن المحل هو الحال المتعين بعوارض ما والحمل ملاحظة ولما تقرر ان الطبيعة لا وجود لها الا عين وجود الحال المتعين لا وجود المتعين لا وجود للطبيعة فلا يتصور كونها جزء للعلة الفاعلة لوجود خارجى كما زعموا وجوابا انهم قالوا الزمان الذى فرض اذ يكون محتاجا فى وجوده الى محل فيكون عرضا فانا نذكك المحل المفروض بدونه ولا كلام فيه وقد لا يكون محتاجا الى محل

فى وجوده بل فايزمن عوارضه كالصوره الجسميه فانها جوهر متقرر بذاته مستغن فى وجوده عن الهيولى فتحتاج اليها فى قبول الانفصال الانفصال اللازم فلا بد لها من مغاير آخر فيها فمثل هذا الحال يجوز ان يكون علة لوجود المحل او شريكا لفاعله وعلى اعتراض عليها بان الصوره الجسميه فيزول عن الهيولى مع بقائها بيهما فكيف يكون علة لوجودها اجابوا بانها اذا زالت عنها صوره تحلها صوره اخرى بحيث يلزم من وجوده وجود الهيولى فى الجملة فاطلق الصوره المتغيره مجازا فى قولهم بوجود الطبايع فى الخارج فلا اشكال على ما قرر به وعلى ما نقل عن الاوائل من ان الخارج الا المشخصات دعوى ان شريك الفاعل فى احدى الصور المشخصه المفاده لا سهما كسبا الهيولى فى وجودها بالمكاشفه قايم بوجوده قايم بمقابله قالت انهم قد اعترفوا ان الصوره محتاجا فى وجودها الى الهيولى فلا يتصور كون الصوره المشتركه على السواء كانت متعينه او غير متعينه ثم اراد ما بالعوارض المشخصه ههنا العوارض المشخصه التى اذا زالت لم يبق ذكر الشخص بعينه لا العوارض التى يستفاد منها شخصا كما توهمه العباره ولا يخفى عدوانى العوارض المشخصه امورا كلية لا يتصور استفاده الشخص منها كالسماى والشكل المطلقين وغيرهما من العوارض اللازمه للاشخاص قوله وعادة بالنسبة الى المركب اعلم ان لفظ عادة المركب اعنى الجزء العادى لم قد يكون متقوما بما يحل فيها كالهيولى المتقومه بالصورة الجسميه الحالة فيها وقد لا يكون متقوما به كالعناصر المتركبه الى يحل فيها صور المركبات فالعادة بمعنى الجزء العادى اعم من المحل المتقوم بالحال فتامل قوله وتوجيه الجواب لم نقول التحول المطلق لم لا يجوز ان يكون حصول الحال العادة مستمرا بدا لا يتخلف اصلا انما يتخلف الذى يوجد تقدم مراتب متفاوته بالقرب والبعد الاستعدادات المنتهيه الى ان يحصل الامكان المستفاده من الامور الحاله فيها كما قرره قوله لان الواحد لم استلت سفوم العادة استفيدت العادة غير غير المتصوره ههنا انه لا يجتمع فى واحد معدودان على عاده واحده والاستفاده عليه وما ذكره وانه نوع من المتصور فلا يجب عليه انه لا يجوز ان يكون العادة عدة معان الهاملتها قوة الوجود كما فى الصور النوعيه بعينها لان هذا انما يجوز انما هو فى المعاقب وغير الاجتماع قوله وهى على ما هيتها ومعناها الحاله الحاله فى محل بحيث ما هيتها مرجحيث انها معقوله على فاعله كون الفاعل فاعلا اذ ما لم يتعقل صار معدوما على الفعل فهذا الا عتبار يكون الفاعل علة للمعلول الذى صدر عنه قوله فان وجود الفاعل يترتب عليه وجود المعلول وقد يكون بالعكس يقولون غايه ايجاد الله به لغيره فاته وهى لا يترتب عليه وجود المعلول جوابا انهم انتقوا ظاهر الفاعل يسلونه عن فعل الله تعالى مطلقا لان الفاعل الذى يحصل العاده يكون غرضه مرجح جهتى الاول من حيث انه يقصد وجود تلك الغاده فانه لا يجوز ان يكون

وجودا اولى به واليق والاتم كل غاية اصلا فيكون مستكملا بكل الوجود ومسبوقا به تلك الادلوة والكثرة حينئذ
تتم ماهيته تلك الغاية بما عليه من اقتضاء ما علم لكل شيء ما يليق به ويناسبه وقد تاما غاية ذاته فلا يكون
للاتمام بفعل اوجد فاعل اتم منه اما ذكروه ومتى وجد ظهر وجود غايته للحاد وغيره او انه غايته للوجود كلما وانه
غاية بقايات على اصلاتهم في العبارات معناه في الخيرة في الغاية فقط والاشارة الى سرخاية سبب بقاء علته
كالمراد بسبب بقاء غايته على الزمان اصل الغاية فلذلك اطلق عليها انها غاية الا انها غاية حقيقة قوله كل فاعل
فعل للقصد والاختيار هما سقاربان فان الارادة المتعلقة بشيء من حيث انها توجه الى ذلك الشيء
يسمى قصدا ومن حيث انها اساره لوجود الشيء يسمى اختيارا قوله اما بارادة كما ذكرنا
اولها بقصور المحركة العالمة على وجه جزئي وثانيها الشوق المستفاد من تصور الغاية وثالثها الارادة هي
المنبعثة عن الشوق ورابعها التحرك الصادر من القوة المنبثة في العضلات الذي مبدأه قريب للحركة
قوله فاذا اردنا تحيل او التفكر صورته في نفسه اشارة الى بقصور الغاية وانها قد يكون
جزئية متخيلة وقد يكون كلية معقولة وادراك الغاية على وجه جزئي او كلي من حيث تصور الغاية من حيث انه
ملايم او منافر فملايم لم تكون لجلب او للافعال الاختيارية ومنافر لدفعه قوله فاذا كانت غايتها
متخيلة لم تكن الحركة باطلة وذلك لان الوصول الى الملتمس من لوازم وجود الحركة الموصلة اليه فيكون غاية
القوة من على تقدير الاتحاد حاصلا ابدا فلا يكون الحركة باطلا اصلا قوله فان كانت غايته الشوقية
بحسب الحال آن مثلا لم تكن الحركة اذا كانت الشوقية فاما لم تكون غايته الا الشوقية بحسب التخيل اي
يكون مقصوده على وجه جزئي على ما هو شيء وكل الفعل عبثا واما لم تكون غايته الا الشوقية بحسب الفكرة اي
يكون مقصوده على وجه كلي غير جزئي وكل الفعل عبثا ايضا وهذا اعني بيان العبث الفعل الى التعليل المذكور بالتعاكس
الى الغاية على تقدير الاتحاد غاية الحركة والشوقية زائدة على المتن اذ لم نتعرض لها لا لتعدم
على تقدير عدم الاتحاد وهو تمهيد لما سيشير اليه من نفي بعض ما ذكره مخالف لما في متن الكتاب
وهو نفي قوله من العبث والجزاف حيث جعل العبث على اقسام العبث على تقدير الاتحاد الغاية
وجعل الجزاف على اقسامه على تقدير عدم الاتحاد وقد جعلا في المتن قسما واحدا بدليل العطف
بينهما بالواو دون او كما في سائر الاقسام وجعلهم اقسام العبث على تقدير عدم الاتحاد وهو ظاهر
واعلم ان المذكور في المباحث المشرقية والملخص موافق لما في المتن ومنهم من قال الارادة
الشارح اراد اصطلاحا ما ذكره فلا نزاع وقد اذ كل يصطلح على ما شاء والمراد نقل اصطلاح
اخر فالامام اعرف بمنهاجه هو الحجة قوله دون غيره وقد ذكر بعض المحققين ما يؤيد كلام

الشارح

الشارح وهو ان الجزاف لا يبعى عبثا لكون الامام ستاه في هذا الكتاب عبثا ايضا قوله او التخيل بصيغة
او مزاج الاول كالنفس بيح كرات المريخ واما العادة فكما يطبع بالليمون مثلا قوله قد ابتنوا المحركات
الاسطقسية اي الصادرة عنها على الشعور لها ما تقدر عنها او على الحركة بالطبيعة مثلا قوله اذا وقعت في الارض
اربع قطعات في موضع واحد من الارض عبر واقع الانبات قوله لانتفاء المحرك المطلوب بالطبع مهروبا
بالطبع يعني لو كان حركات الارض والماء عن مواضعها الطبيعية مستدة اليها كما كان المطلوب بالطبع والهرب
المواضع الطبيعية مهروبا عنه بالطبع وايضا مطلوبها الحركة الى المركز فلا يكون على المركز الا بالغير قوله
فيكون تلك الحركات مرفوعة في الحجة والاشكال ان القوة المستكنة في الحبة غير شاعرة بهذه الحركات فهذه الحركات
الاسطقسية صادرة عن قوة طبيعية ما عرفت قوله ثم لما لم تكن في تلك الارض هذا شروع في بيان
انها بالمرة على تلك الحركات الاسطقسية المسدة الى محرك تلك القوة المستكنة في الحبة قوله لان القوة
الموجودة في الحبة فاوت تكون اجزاء الارض تلك الخاصة حتى لم تكن الحضر ممنوع جدا فلم تكن مشاركة
اجزاء محيط مختلف الصور كما يقوله بعض الاطباء في اثنى عشر نوعا اجزاء الحبة وعصبية وغير ها خلط ثلاثة الا القوة
المصورة التي في المني يجمع كل جنس الى جنسه فتحصل من كل العضو المخصوص وايضا لم الا يجوز ان تكون تلك الاصناف
على اختلاف الاجزاء في المادة والقول مستدة الى اصناف القوة على المغارقة بجهات سابقة اولى
اجتماعات مخصوصة صدرت تلك القوة على الى القوة الموجودة في تلك الحبة على ما يراه المشاء وهو الاتي
رب النوع على ما يراه الاشراقيون وورد هذا السؤال على الشق الثاني ايضا قوله لزم التسلسل وهو ان
يكون لكل خاصة مسبوقة بما دونها الى غير النهاية وهو ممتنع سواء كانت تلك الخاصيات مجتمعة في الوجود او
متعاقبة وذلك لان محرك القوة المستكنة في الحبة انما يكون بعد وقوعها في الارض قوله نحكها الى تلك
الصورة اي تقربها وتبعدها الى قبولها قوله فيكون مقصود ورد تلك الفعل الى فادة الاختلاف في القبول
والتحريك نحو الصورة عنها الى عن القوة الموجودة في الحبة دفعا او اكثر بنا واما الى تسلسل القوة الموجودة
في الحبة محرك الاجزاء الارضية لتفيد فاستعداد البر بها والشعير به هذه الافادة غايته تلك
الحركة قوله سادي اليها الطبيعي القوة المدبرة بمشعور للبدن الحيواني بل الانساني فان طبايع الانسان
متادية ايضا الى افاده قوله بل الروية بعد التعقل ما كانت القوة الحيوانية قوة على افعال مختلفة
بل متضادة فما غايات متغايرة احتاجت الى انضمام الروية سيعين بها بعض تلك الافعال فالصدور
عنها للترتب على الغاية غايتها وكذلك انضمام التعقل اذا ترتب عليه امر ترتبا ذاتيا عد بسببه تحت
الامر غايته وما كان الامر منه خلق اقدام الفاعل على الفعل سمي ايضا غرضا بالقياس الى الفاعل

وعلة غائية بالنسبة الفعل فالعلة الغائية هي المحتاج اليها الرويه وقد الغايه اذ قد تحدث بدون الرويه كما ثبت
معها يضا وقد تحمل الغائيه مباينة للعلة الفاعلية فيقال الجسم ساكن ايتا لركاضا ملا لفاعل على الاقوام
عليه كان جلد غلمه وعرضا بالاعتبارين والاكان غايه ولا بد في الاول من رويه الفاعل وشعوره واما في الثاني
فقد لا يكون فاعل شعور كما في الحركات الطبيعيه وقد يكون كما في المبدء الاول تعالى عن فعاله هو ليست معلله بالاغراض
عند الاشاعرة والحكماء بل لها غايات فوايد وحكم ومصالح لا يخفى وثبوت الغائيه لا يستلزم استكمال
الفاعل كما يستلزمه ثبوت العلة الغائية على ما مر وقد مر ما يتم به مرتز الغائل اذا لم يفعل لغرض الاحسان
يستحق الذم والحمد عليه فلكون الباري سبحانه وتعالى فاعلا لا لغرض الاحسان لكن مستحقا لحمدهم فكان ناقصا تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا واما ورد من الايات الدالة على تعليل افعاله تعالى بحكم وغايات عند هم على اثبات الغائيه جغايتين
الاولى قوله ره وعن الثاني بانا لا نم لزوم كل غاية تنادي اليه الطلب الخ ورد عليه بان ذلك القائل لم يدع عموم هذه
القضيه في نفسها حتى يمنع بل ادعى لزومها للمقدمه التي استدلبها في ذلك وهي ان تنادي الاسباب الى
سببيتها دايما او اكثريا بحسب ذاتها ليكون المتنادي اليه غايه ذاتيه تستلزم الاسباب فان هذه المقدمة
ممنوعة فلا يكون صدور ذلك الفعل غائيا دايما او اكثريا وهو المراد بالغايه وح يكون منع صدق هذه
القضيه في نفسها غير موجه والجواب ان اثبات الغايه بالقوة الاسطقسيه الطبيعيه لا يتوقف على تسليم
المقدمة الكلية الظاهرة الفساد بلوازم الغايات الثانيه كما ذكر بل يكفي لذلك ان السبب اذا كان
له تنادي دايما او اكثريا الى مسبب كان له هناك غاية ذاتيه فلصحة قوله وهو المراد بالغاية على ان هناك
غايه سواء كان ذلك الفعل داخلا في ماهية ذلك المسبب دايما او اكثريا بحسب المقصود على التقديرين فانك
اذا تريت على فوق قوة غير شاعرة امور جه نحو شيء دايما او اكثريا فما دام ممتازا هناك الغايه عن لوازمها
مع انتزاع الكل في الترتب فلست بان ما كان غايه بالفعل لغرض وسيلة اليه بحيث لو كان
الفاعل مختارا لاختاره لاجل ما يقتضي ماهيته العاده في اختيار الوسايل قوله واما منع الزكون
الموت والهرم والفساد الخ فحاصل على تقدير كون الغايه غاية الذي الغايه يسبق جملها بل منع غاية له
ولا زمه اياه في حد نفسها وايضا لا يلزم من انتفاء كون بعض افراد معين غاية جواز ان يكون الغاية غير ملازم
اللوازم والجواب عن الاول ان المراد بالجعل الحكم بكونها غاية كما لا يخفى وعن الثاني بان اللوازم انما
يجب ثبوتها في بعض قليل الاشكال والافراد اذا لم يمتنع كون الفساد غايه ذاته لافعال الطبيعيه
فان ذلك في الكل ما عدا الفساد مثل الامور الصالحة لكونها غاية لافعالها قوله ينتقل بالحركات
ردد بعضهم في ان الحصار قبول الكل المادة في كل الصوره المعينة فلا تعطل كما في الكيفيات والجواب

ان الكلام في المادة القابلة للصور الكاسدة والفاسدة وما لا صل صوره اخرى لا فساد فيها على انهم قوله
وقد تتكفل بنظام العالم فيقال عليه انا لا نم توقف جريان مراتب الحادثات على تسلم استقلال كل نظام بكليته
العالم وان اريد استقلال نظام ما لوجود ات بحيث انه يعدم كله فلا نم استحالة بل وقوع
كثير من الحيوانات التي يعدها الموانع الخارجة عن الوصول الى غايته كما في تيسيرها لجزء ما لم تزل الموت
خلاص النفس السعيدة عن العلايق البدنية الى حصول سعادتها الحقيقية وعليه مثال جريان الايسيد الحكم
الكلي الذي ادعاه وهو ان الموت غايه ذاتية للطبيعة مطلقا لترتبه على فعلها دايما قوله واكثريا
الا ما حالات غايات ما دي لسبب الى السبب اما لا يكون دايما او اكثريا او ساويا او احلما
فالسبب الذي ما دي له السبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذو الى المسبب يسمى
غايه الدايه والسبب الذي يتادى الى السبب على الوجه الاخرين يسمى سببا اتفاقيا وذو الى
المسبب يسمى غايه اتفاقيه واما ما يتادى اليه الشيء لا صلا كالسكون عند قعود زيد مثلا فانه
لا يقال انتفق لزما رقعوده على السكون في مكان ما كان قعوده وسببا لهذا القعود مع
الكسوف صحيح لم يقال قصد فلان فاعلى لم يكن قعوده مع الكسوف مقصودا منه هم لا نعلم الاعانيات
في الاسباب والغايات مسلما لان السبب لم يكن مستعما بجميع الجهات المعتبرة في الموثر كان
ذاته الى المسبب دايما يكون سببا ذاتيا وسببه غايته ذاته الى آخر ما ذكر بحسب ما ذكرا منتفا ذاته
الى المسبب فلا يكون سببا اتفاقيا ولا سببه غايته اتفاقية والجواب انا لا نسلم ان ما هو مؤثر بحسب الذات
بالفعل هو المؤثر فالمؤثر اذا انتفى عن ذاته بعض هذه الامور اما سكانا ساويا او لا قرانا او
اسكانا كما رأى عليه فهو المسمى بالسبب لا الفاعل فهو مسبب هو المسمى بالغايه الاتفاقية واذا اعتبرنا
ذلك السبب مع جميع الجهات المعتبرة في تاثيره كان سببا ذاتيا للمسبب الذي هو غاية ذاته له
مثال ذلك لنا يجوز ان يفعل الى الكرز فان الكرز حيث هو حز ليس تادية الى الكرز دايما
ولا اكثريا فلا جرم كان سببا اتفاقيا ولكن وجدان الكرز غايا تفاقيا له واذا اعتبر مع الخوكونه
في موضع فوا الكرز وكونه منتهيا الى غير الكرز مع سلامة الحاء كان الخوز مع هذه الشرايط سببا
ذاتيا لوجدانه قوله فعال العلة مطلقا يعني العلة سواء كانت فاعلة او صورية او مادية او
غايه لا يخفى على من تدبر معنى هذه التعبيرات جاز في العلة الثانية ايضا فانها ايضا قد يكون بسيطة
وقد يكون مركبة وفي بعض النسخ ايضا كلمة وجوده اي غير ذلك قوله كطبايع البسايط العنصرية الفاعلة
لحركاتها فانها بسيطة غير انها لا تجد طبايعها بالفعل ولزاما كان يتزين فيها اجزاء او علة فاعلة للحركة

العنصر الى مواضعها الطبيعية واذا كانت على صورية بالنسبة الى ذوات الاجسام العنصرية كما مذكره بقوله
الاجسام العنصرية بالنسبة اليها الى الاجسام العنصرية فانها على عاديتها كالتقوى والصورة بالنسبة
الى الجسمية على قول بحصول الصورة الجسمية بكل فاعل البتة الى الانسانية المركبة عرضية بعض اجزائها الآلية
بالنسبة الى القوة السوقية فانها بجموع شرطى المتاع وفقدان الحسب غاية بركبة للقوة السوقية واما القوة المركبة
معانيها الوصول الى المهنى المركبة كما مر وكذا في سائر ما فالصورة بالجملة كصورة السرير للسرير والبرنية
كهذا الجلد على عليه فانه بعض الذات لكونه موضوعا حصول البرودة وكذا الى التعفونية بسهل القبول
الموجب لكونه البدن المائع للاجزاء الباردة الغير في البدن عشرة بدة فلذا ان المائع عنها برودة بطبيعتها
فالفعل الصادر عنها سبب بالعرض الى مزيل المائع وهو السقونيا قال الشارح العلوي بحرز
يطلق على معان احدها الآل الذي يكون قد منع من الصدور عنه الفاعل الفواتي مانع صنعي لرفعا علا آخر ازال
ذلك المانع فيصدر الفعل المنوع بسبب صدوره الى مزيل المانع كالسقونيا فانه يزاد البدن مائعا الى
المحل الذي لم يكن في هناك موضوع لموصوف بصفات فيصدر الفعل بالذات عن احدى تلك الصفات
فنسب الى الصفات الاخرى او الى الموضوع وحده كالسنان كاتب البصر طويل طبيب فاذا صدر عنه
علاج نسب الى الكاتب او الانسان وحده مع ان المصدر الفواتي صدر حيث كونه طبيبا او قريب
وتقريب منه ما ذكره الشارح من ان المادة العنصرية التي كمزاجوه مع عوارض خارجة وكذا يقرب
منه ما ذكره من ان العلة الصورية العنصرية بالنسبة الى الصورية الآلية من الاعراض اما بيان الاول فلان
لفظ المادة اذا استعمل في ذات الحدود من وجه كقولنا الخشب فاذا اخذت مع عوارض خارجة
عن حقيقة الخشب الماهوية من حيث انها بيض شملا وكانت كفاعل يصدر عنه لذاته معلول
فيوخذ الفاعل باعتبار صفة من صفاته وينسب اليه صدور ذلك المعلول وهو كشيب باب سبب الصادر
عنه باعتبار صفة اليه ما عتبار صفة اخرى وعكس نسب الصادر عنه باعتبار صفة اليه وحده واما بيان
الثاني فلان العلة الصورية الذاتية هي ذات الحال وحدها والعرضية هي ذات الحال ما خوذة مع
بعض عوارضها وكما يقال هناك ان العرضية هي الاعراض التابعة للصورية الذاتية فانها تشبه
الصورية الذاتية من حيث حلولها في المادة الثالث ان لا يكون الفاعل فاعل بفعل الغاية من غير شعور
فنسخ بكل الغاية فرس وكالحشر الى وكل الفاعل كالحجر الطالب للمركز اذا اصاب انسانا
فاراده منسوب في كل الردى الى الحجر بالعرض الرابع ان لا يكون مفاعل بفعل الغاية بالذات وبفعل حصول

امر مع تلك الغاية لا لكون لذلك الفاعل فيه تاثير البتة بخلاف القسم الثالث وذلك مثل ان
يقوم انسان في سقفة فيحول فيقض من حيث انه يقض، م به او جد كنز اتفاقا ويشعر به اقول بمثال
مغايرين التحقيق ما ذكره الشارح من ان العلة الغائية الموضعة مانع العلة الغائية الذاتية قوله
وكذا في سائر العلل فالمادية والعنصرية ما يكون جنسا للذات الخشبية كالجسم المركب
من العناصر الذي هو جنس قطع الخشب التي مادة خاصة للسرير وانما سمي العنصرية ما يكون
جنسا للغائية الخشبية كالاستقرار على السرير الذي هو جنس للاتكاء عليه وانما اذا جعل حصول تلك الاتكاء
غاية حصول تلك الخشبية قوله فيكون غير مبدا له لهذا الاعتبار لكن لا يكون غير مبدا له بالذات بل بالعرض
لانك ان الحادث لا بد له من محل قابل يكون غير سابقا عليه وجوده سابقا زمانا على
ما تقرر في مباحث كون كل حادث مسبوقا بمادة ومدة بل لا بد من تصور حادث من حيث
هو حادث الا وله عدم سابق ثم ان وكل الوجود السابق لا يتوقف عليه وجود الحادث من
حيث انه حادث بل عليه القابل بما هو قابل وجوده اولا بل هو منافاة له منافاة ذاتية بخلاف العدم
المؤدية الى اضداده نعم يتوقف عليه انتفاء الحادث الذي هو وصف له اعتباري لحاجته
فلا كعدم العدم مبدا الوجود الحادث لذات بل العرض وكذا يكون مقارنا لما هو علة بالذات
لوجود مع كونه علة له صفة له حدوثه قوله والى حاصل ان الموضوع من حيث العلل وكلية بسبب
بالعلة المادية فلكل منها علة على حدة ثم اقسام العلل كما سبق الى الشارح اليه قوله وذا كان
ذا ان سواد الفاعل قد تقدم كل ذلك مما قررناه في مباحث كون الماهية في حد ذاتها غير
مجعولة قوله ومنها ان السبب انما هو غير سبب الوجود واجزاء الماهية سواء كان جزءا قريبا
كالجنس من الفصل او اجزاء خارجية كالمادة والصورة ليس على الماهية وانما الماهية لا صنع
الماهية في حد نفسها البتة كما مر فلا حاجة ايضا في وجودها اليها واما الامور الخارجة
التي سوف عليها الوجود دون الماهية فسيجيء عمل الوجود واجزاء الماهية ثم ان التقسيم
وتنبيهاتها على ما سنها من المعروف مما تقدم في مباحث العلل قوله ما تقرر من ان الممكن
نسبته الى طرفي الوجود والعدم على السواء وكل ما تبين من ان احد طرفيه لا يمكن ان
يكون اولى به لذاته فنسبته الى طرفه معلوم بالبرهان للبالغة بحيث لو هم عاقل
عدم رجحان احد المتساويين على الآخر محتاجا الى امر خارج سمي سببا معلوم بتركه
وما يقال من ان العدم لا يصلح ان يكون مستندا الى سبب فمضى من بطلانه فيما سلف

لانه لو لم يكن لعدمها سبب لكانت ممتنعة بالذات لانه اذا استند عدم الحركة الى سبب خارج
اصلا كان عدمها مستندا الى ذاتها وهو معنى الممتنع لذاته وكونها غير قارة الذات يدل
احتياج عدمها الى السبب فانه اذا وجد الحركة امكن تصورناه بطلان ما توهموا من الموجود السبب
لاستناد عدمها الى سبب خارج لكونه اولى بعدمها من وجودها على انك قد عرفت ان اولوية احد طرفي
الممكن لذاته مستحيلة لافرق في ذلك بين الممكنات القارة والسيالة فعدم الحركة مسبب عن عدم
السبب او الى ان سبب وجود الحركة حاصلا اجتماعها على الوجه الذي هو سبب فاعلة فلا بد وان يكون
الحركة موجودة والا بعدم الحركة الا ما لقي وجود وكل السبب الوجه الذي هو سبب عليه لوجود يمكن
عدم الحركة مسببا عن انتفاء وجود السبب الوجه الذي هو سبب الى وجود على الكل الوجه ومعنى ان
العلل متى ما وجدت وجب الذي توجب العلول الى علته بعد بعده عنها قيل ان الاخذ اولى انتهى
ومعناه ما قاربه لما ذكرت فان فائدة هو الان نفس المادة وتقدرها لوجود صورة جوهرية فيها
او حلول عرض يتبعه او تعلق تركيز بدرجاتها فالاعداد والتقريب للمادة بالقياس الى ما يكمل
ويلزم منه وكل تقرب الفاعل الى ما يصدر عنه متعلق بالمادة وتقريب المعلول الرجاء وكرر في قوله
والحركة الى المنتصف قربتها اليه ان قربت الحركة الواقعة هو منتصف المسافة الى الفاعل بعد
بعدها ومعنى ان الاعداد قد يسمى بعدا قد يعدم ان المعد البعيد لا يجامع وجود المعلول بخلاف
ان المعد القريب ايضا كذلك وان توهم خلافه فان العلل الوهمية تقال باعتبارين
احدهما ان يوجد العدة شيئا وشيئا وكل شيء منها لو كان سبب الشيء بالسببية لزيد
قد وكذا فما سبق ان العلة الفاعلة الموضعة هي التي بعضي شيئا وشيئا وكل الشيء بعضي آخر
وان العلة الغائية الوضعية هي ما سبع الغاية الذاتية اعني المتوجه اليها بالذات وان العلة
المادية الوضعية هي التي يكون ما توجد مع عوارض خارجة عن ذات المادة وان الصورية الوضعية
هي ما سبع الصورة من الاعراض في الاعصار الاول الذي ذكره ههنا تحقق ظاهرا بالعلة الفاعلية
ويكون ادراج الغائية الوضعية فيه بان قال ان الغائية الذاتية هي ما توجه الفاعل في الخارج
وسعها الغائية الوضعية واما الاعصار الثاني فان حذف منه قيد لزوم الوصف فان ما يتناول المادية والصورية الوضعيتين على الاطلاق فان المادة والصورة اذا اخذت
مع وصف خارج عنها كيف كان الوصف لكانت عارضة ظاهرة وح يكون معنى
قوله فتقال لكل الوصف الى غايته عرضه انه تقال للموصوف ما خوذ امع وكل الوصف انه علة

عرضية هذا وقد اعترض عليه بان حصر العلة الوضعية في اربعة بين وجعله الوصف غايتها لا زنا
غير صحيحين بانفنائه بما سنذكره عن شرح المفتاح وذلك اجعل الوصف غير مفيد حيث قال والاول منها علة
ليس بصحيح ايضا فان السرير قد يركب الموجبة بخوف مفيدة وله وهو مقربه اياه اذ يكون حركة
كرة رجل مثلا كان الخوف مبتدا وهو نهايتك وهو ان العلة المعدة والشيء كما هو داخل لوجود ما
وعدمه الطارئ عليه فهو وجود ذلك الشيء فباعتبار عدمه خلية وجوده وفي وجوده شبهة الشرط
باعتبار عدمه خلية عدمها في وجوده شبهة المانع فلكشف ان يعد فيها من حيث العدم على حدة وان
اكمن ادراجها في كل واحد من الشرط وعدم المانع موجود على تقدير ادراجها في احدهما واذا
عنها في علة حقيقة وزيد ما في معدة او حقيقة قلت منع قوله من العلل الوضعية هو معد ان العلة
المعدة وحقيقة علة عرضية باقياس الى العدو ان القائل من العلل الوضعية المعد كيف وما كان المعد من
اقسام العلل حقيقة كان على قياس سائر اقسامها متعلقا بذاته هو معد شيء حقيقة بالقياس الى
وعرضي هو متقارن لما هو المعد حقيقة وقد يطلق الوضعي ايضا على المعد الحقيقي بالقياس الى
ما يتمم ذلك الشيء وكذا ينبغي ان يجري هذا الانقسام في الشرط والموضوع ايضا بالقياس
الى الوضعي الحال فيه وانما لم يجر ذلك هذا العلل بالانقسام الى الذاتية والوضعية وايراد الانقسام
لكونها مطلقا بالقياس الى ما يتبع ما هو فيه بذلك من العلل الفاعلية والمادية والصورية والغائية فيضيف
حالها بالمقايسة اليها بل معناه ان العلة الوضعية الفاعلية مثلا قد يكون علة معدة حقيقة بالقياس
الى ما هي علة فاعلية عرضية له فان شرب السقونيا علة فاعلية عرضية لحصول البرودة كما خرج الشارح
فيما سبق مع انه علة معدة مقربة للمادة الى حصول البرودة كما خرج به ههنا والفاعل مثلا اذا فعل
مع وصف لا مدخل له في الفعل اصلا كان علة فاعلية عرضية ولم يكن معدا وبهذا القدر تم كلام
الشارح او نظر في انقسام العلة الوضعية الى المعد وغيره ولا حاجة به الى ان يدعي ان الوصف
مطلقا لا يكون علة معدة لنقضه بالسرعة او غيرها فانه دفع عنه الاعتراض الثالث وايا ما حدث
الحصر في الاعتبارين فصحيح ايضا اذ قد عرفت شمولها بالتاويل للعلل الاربع الوضعية التي خرج
بها الشارح فما سبق وما ذكرته شرح الفنوني ت منه لا قسام الاربعة للعلة الوضعية فاعلم ان
منها راجعان الى الفاعل واثنان الى القابل فخرج عنها العلة الوضعية المادية فكلام الشرح في بيان
اقسام العلة الوضعية او في الشمول الانسام يخرج بان الفاعل ما خوذ مع وصف لا مدخل له

عرضية والضابط ان العلة العرضية يطلق باعتبارين احدهما اقتران شئ بما هو علة حقيقة فان الشئ اذا اقترن بالعلة الحقيقة اقترانا مصححا لاطلاق اسمها عليه تسمى علة عرضية والثاني اقتران شئ بالمعلول كذلك فان العلة بهذا المعنى تطلق على الشئ المقترن بالمعلول ايضا عليه عرضية

ثم المقصد الاول بهذا وحسن ان نعنونه بـ **المقصد الثاني في الجواهر والاعراض**

قوله الاولى في الجواهر وذكر في هذا الفصل انقسام الممكن الى الجوهر والعرض وان الجوهر ينقسم الى الاقسام الخمسة المشهورة وان الجوهر قد يوصف بالمقدار وبالانقسامات الثلاثة دون العرض وان الجوهر قد يوصف بالوحدة الحقيقية دون العرض وان الوحدة الحقيقية لا يستلزم وحدة المحل فانه سواء كان المحال جوهرا او عرضا يجوز في الكل فان وحدة المحال يستلزم وحدة الحال وان انقسام احدهما لا يستلزم انقسام الآخر وان الموضوع قد يخرج عن المتخصصات ان كان المحال قد يقوم بمحل بتوسط فهذه الاحكام وان اشتملت على احوال الاعراض على الاطلاق الا انها مذكورة بتتبع شرح ما تحقق بها من الجسم وانه ليس بمركب من الجواهر الافراد وبين ان لكل جسم مكانا طبيعيا وان المكان هو البعد الموجود الذي يعرض الماء والهواء وان الخلاء ينتفي المكان عن شكل وارد في مباحث المكان بيان ان الجهة من ذوات الاوضاع وانها غير منفكة عن ما فيه الاشارة وان الطبيعي منها هو الفوق والتحت فهذه احكام الجواهر مخصوصة

قوله الفصل الثاني في الاجسام وفيه اثنا عشر بحثا

احدها **قوله** الفصل الاول في بقية احكام الاجسام ذكر فيه وجوب تناهيها وانها تتركب في حقيقة الجسمية وانها باقية بالضرورة وانه يجوز خلو بعضها عن بعض بالكيفيات الا انها كلها مع ما حل فيها حادثة

قوله الثاني في الاعراض اقول هذا مبحث الاعراض عن مبحث الجواهر لان وجود العرض متوقف على وجود الجوهر فناسب ذلك ان نقدم بيان احوال الجوهر على بيان احوال العرض ومنهم من عكس الامر نظرا الى انه قد يستدل باحوال بعض الاعراض على احوال الجواهر كما استدل باحوال الحركة والسكون على حدوث الاجسام وبقطع المسافة المتباينة زمانا متناهيا على عدم تركب المتحيز من الافراد لا غير مما يطلع عليه بالاستقراء ثم حيث الجوهر وراءه بيان توقف الجسم الطبيعي لا يكون الا بعد موجود والبعد والزاوية والقائمة والحادة منها وجه هو موقوفها **قوله** بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر فقيل عليه ان قيد الحيثية لا يخرج حلول الاعراض الحادثة فيها عن كونه محلولا اذ الاشارة اليها هو الاشارة الى المحل ويمكن ان يجاب بان الاشارة اعم من الحسية والعقلية وان كان ان الحادث قابلة

للاشارة العقلية لانا نعقل الاشارة العقلية للذات المجردة غير الاشارة العقلية للاعراض فيان العقل تميز كلا منهما عن صاحبه فحينئذ الاشارة العقلية في الاشارة الحسية فانها تنتهي الى المحال الحلي الحسيين معا فان قلت الاشارة الحسية قد تكون بحقيقة كما في الاجسام والاعراض المحالة فيها وقد تكون تقديرا بالحالة الجاورات او اعراضها فانها بحيث لو كان مشارا اليها بالحس لكانت الاشارة اليها عين الاشارة الى المحل او اعراضها قلت قد منع ان كل قابل لشئ قد يوصف بالقابل وقيل ايضا سلمنا ان كل قابل قد يوصف بالقابل لكن لا نسلم ان الاشارة الى المحل عين الاشارة الى الحال لجواز ان يكون الحال في احد طرفي المحل والاشارة الى المحل عين الاشارة الى الطرف الآخر وقيل ايضا سلمنا ان الاشارة الى المحل عين الاشارة الى الحال لكن لا نسلم ان الاشارة الى الطرف عين الاشارة الى المحل فان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف والتغاير بينهما ظاهر وقيل ايضا سلمنا ان الاشارة الى الطرف عين الاشارة الى ذي الطرف لكن لا نسلم ان الاشارة الى المحل عين الاشارة الى الحال لجواز ان يكون الاطراف المتعددة لمحل واحد مختلفة في الحال بعضها حالا بعضها لا بعض وليس كذلك هذا ما ذكره ويمكن ان يدفع النقض الاول بقبول الاطراف في الحال بان الاشارة الى المحل بالنظر الى الاشارة الى الحال هي في طرف فان الاشارة الى الحال لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد تكون بتوسط خطوط موهومة اخذ احدها مشيرا حقيقيا بالنظر منه فكان نقطة خرجت من المشير فحركت فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتداد السطحي منطبقا على الخط الذي هو طرفه على الحال المشار اليه فكان خطا خرج من المشير فرسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة على النقطة قصدا وعلى الخط تبعا والثانية بالعكس فكل اشارة على السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا بنقطة منه فكون اشارة على تلك النقطة قصدا وعلى الخط والسطح تبعا وقد يكون امتداد السطحي منطبقا على طرفه خط من المشار اليه فكون ذلك الخط المشار اليه قصدا وبالذات والسطح والنقطة تبعا وبالعرض وقد يكون امتداد جسمي منطبقا على السطح الذي هو طرف على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة على الجسم اما امتداد خطي منته على نقطة منه او امتداد سطحي منطبق على الخط الذي هو طرف على خط من ذلك الجسم او امتداد جسمي منطبق على السطح الذي هو طرف على سطح من المشار اليه وجهة فالخط المشار اليه يجب ان يكون منطبقا على قطعة من ذلك المشار اليه انطباقا وهميا والحال في تحقق الاشارة قصدا وتبعا على ما عرفت ثم انك اذا تفتشت حالك في الاشارة الحسيات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي وقد تكتفي بقبول الاشارة الحسية امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا على الاشارة

مجتبى الوهام

واشال ذلك منهيات فلا تجد ان اضد المشترك والمتباين في تعريف الاشارة لنقض بالاول وردا
لزوم كون الاطراف المتعددة اشارة عند تلاقيها حالا بعض مدلول بحتاج في دفعه باعتبار كون احدها مشارا
الى خروجها اعتبره الامام في المخلص حيث قال بعد قوله بل الحقيقة ويدفع ذلك بكون المشار اليه اما
اعتباره فيه قيد السريان فظهر وجود الاعراض غير السارية كالاطراف وغيرها من الوحدة والاثنانية
فيصح ان يتصور اعراض بالاطراف المتعددة اشارة حتى يدفع قوله والاصل احد بهما فالاخرى قوله
اذ لم يكن لاحدهما حاجة الى الاخرى بوجه من الوجوه استغنى كل واحدة منهما عن الاخرى فاذا تبينا
وجودها وبعضها فلا يتصور حلول احدهما به بهذه قوله شاملا فيه بالجملة يتجه ان يقال ان اريد
الكلية بالقياس الى المحل لم يشمل التعريف كون الاعراض التي لا يسري نفي احداها وان ارتبطت
بالقياس الى المحال فخرج عنه كون الاعراض التي لا تنعكس بنقيض مثلا عند القائل بوجودها ويمكن
ان يختار الاثاني ويقال المراد ان لا يبقى من المحال شيء غيرها من في الموضوع فيقابل كون غير المنقسم
محلا ايضا قوله فان بعض هذه الامور باعتبار كما في قولك زيد في الخشب في الدار وفي
الكر فان بين هذه وبين هذه الامور بالاضافة ونسبة مخصوصة مصححة لان يتحمل كونها متبرزا ومكانا لزوكذا
كون الكل في الجزء بكون السريان في الخشب بالصلاة الاضافة فانه مكان الخشب اصالة ودلالة في حصول
كان بينه وبين الخشب نسبة مخصوصة مصححة لان يحمل متبرزا ومكانا لها قوله وبعضها بالاشتمال
كما في قولك الجزء في الكل والماء في الاناء قوله وبعضها بالظرفية كما في قولك الشيء في الزمان او
المكان قوله فالشيوع والمشاعة بالكسر هذا عطف تفسيري للشيوع وبهذا القيد يخرج قيد
الشيوع يخرج عن تعريف الكون في الموضوع كون الكل في الجزء وكون الماء في الاناء وكون
الشيء في المكان عند القائل بانه السطح وراء عند القائل بانه البعد المجرد فيخرج بقيد عدم تخلل
المفارقة بين هذا القيد اعني قيد عدم صحة المفارقة خرج عنه كون الشيء في المكان متصلا وكون
الشيء في الزمان وفي المخصب في الراحة وكون الكل في الجزء بقوله لا يجوز منه خروج الذاتيات
فانها مثلا بهذا الجواز كما ذكره لا يخرج بهذا الجواز الحقيقة الكلية فيما اجوزه لانها ليست
مثلا بهذا الجواز بخصوصها على ما كونها كون الشيء في شيء حال ما كون الشيء الا وبغير مثلا بهذا الجواز
في الذات قوله وبه فصل في صدر الجوهر كيات النسبة المرتسمة بهذه النسبة من قول ان الفصل

في الذهن

في الذهن مهيات الاشياء المطابقة للامور الخارجية في تمام المهية وان اختلف انحاء الوجود
وما يتبعه من الاحوال كما مر وما عن قال ان الذي حصل في الذهن هو صورة الاشياء دون الاشياء انفسها في
المهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور على بعض الاشياء دون بعض فعند ذلك
الصور اعراض بوجود في موضوع قائم بنفسه كسائر الاعراض القائمة بها ولا وجود للاشياء في
الذهن حقيقة عنده فان حكم على الاشياء بانها حصول الصور في الذهن سمي بهذا الوجه بانه في الذهن
ان كان مجازا فهذا القول الا حقيقة هذا هو الكلام المحقق وما قول الشارح واما اذا اعتبرت من حيث
انها موجودة في الذهن فيصح ان يوجد في الاعيان وحينئذ لا يكون جوهرا بل عرضا فمردود عليه
ان الحقيقة الكلية الماخوذة مع وجود ما اتصح بما وجودا في الخارج وجب ان لا يكون عرضا ايضا
كما لا يكون جوهرا لانها من اقسام الممكن باعتبار الوجود الخارجي كما يدل عليه توقيف ما لان الوجود واذا
اطلق تبادر منه الخارجي وقد اعترف به لذلك حيث قال لكن يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج
الذهن لم تكن موجودة في موضوع قوله فواجب الوجود لا يكون جوهرا او عرضا قد عرفت في الجواهر
المشهور بانه الموجود لا في موضوع فتحتاج منه ان الواجب داخل فيه فهو وبان المسمى الواجب
تعريف الجوهر الموجود بالفعل والا لكان الشك في وجود جبل مثلا وجودا وجوهرا متى شك في جوهرية
بل مشى هذا الرسم ان الجوهر مهية اذا وجدت في الخارج وتصفت به كانت لا في موضوع وظاهر ان هذا
المعنى انما يصدق على مهية مرتبة وجودها على مهيتها فلا يصدق على الواجب لما تعرف ان الموضوع له
الموجود في موضوع فلا الشيء في عدم سائر الواجب سوء اعتبر مثل ما مر وهو الحق او لم يعتبر
قوله والاول هو المادة والثاني هو الصورة والثالث هو الجسم قد تقدم في صدر الكتاب بما فيه
ان هذا في هذا المقام قوله وقد يكون عرضا كما ذكر بنحو الحركة والبطؤ لا يقال اذا كان الحركة
والبطؤ عرضين فما يتبع الحركة اعني ما يصدق عليها انها موجودة في موضوع فما تقدم من
ان الموضوع مباين للموضوع فلا يتبع حركة احد الموضوعين لانا نقول ما موجودان في الموضوع الذي
هو محل الحركة اعني الجسم الا ان حصولها فيه بتوسط الحركة وكذلك في ما يتبعها والحلول بواسطة البعض
قوله اختلف العلماء ان الجواهر هل هي محصورة بالعدد او لا فذهب الاكثرون منا الى ان المعقول منها منحصر

قول المحشي على انزاعه والا فلزم على ما حققه قول اللوازم الخارجية على عزوبها انتهى وفيه
القسم قول الا قيس مع ادعى مع ذلك انه ذو العرض انتهى منه قوله كما ان
العرض ليس بجنس ما حققه من الاعراض فهو امر مشهور متفق عليه ظاهرا قوله واجيب على ذلك اي على ان
ليس شئ من الجوهر والعرض جنسا ما حققه وحاصل الجواب الاول انهما لو كانا جنسين لما حققه لما صح
احد هما شيئا ما حققه على بعض ان ذات الشئ لا يكون بين الثبوت له لكون ثبوت الجوهر والعرض له ظاهر
والصور الحاكمة في الواجب بحيث يحتاج الى نظر ودفع ذلك ضعيف منه فرعم بعضهم ان النفس لما علمت من قبيل
الاعراض وادعى الخصوم ان كل ما يحل في شئ يكون عرضا ونقضوا كون الجوهر حالا في غيره وكذا اثبات
عرضية الكيفيات اعني المقادير والكيفيات كالالوان والاضواء المحتاج على الاستدلال فلا يكون شئ من
الجوهر والعرض جنسا لما حققه وحاصل ما يرد على هذا الوجه ان ذات الشئ قد لا يكون بين الثبوت
له لذلك الشئ اذا كان ذلك الشئ متصورا بالكنه وليس كذلك ان ما ذكر من انه شئ قد تصور فيها الموجب كونها
من المتصور من النفس هو المدعى بل المتصور فيه وهذا امر عارض لها خارج عن حقيقتها وكذا الحال في
سائر ما ذكر كما ثبت المهية معقولة بالكنه فيه هذا لا شئ لكن ان لا يحتاج فيها الى دليل اصلا قوله
وكل ما هو اثنانية فهو خارج عن حقيقة ما حققه على ما سيجئ من ان الذات لا يكون معقولا بالاثنينية كما مر
ذاتا وقد عرفت ان ما ذكر فيه جائز على قدر صحته انما هو على ان القول بالاثنينية لا يكون ذاتيا
على ما حققه من الامور التي يقال هو عليها بالاثنينية انه لا يكون ذاتيا شيئا ما في ذات ما كما مر
او العرض جنسا لما حققه من المعاني التي لا يختلف فيها وان لم يكن جنسا على ما حققه قوله والجواهر المختلفة
لا يكون اقدم وادوم من غيره اذ نفس الجوهرية فان الجواهر المختلفة وان اختلفا في حقيقة الجوهرية
اورد عليه ان عدم الاختلاف في حقيقة الجوهر لا يستلزم ان لا يكون بعض تلك الحقيقة اقدم وادوم من بعض
بعض تلك الحقيقة لا فرد الممكن اقدم وادوم من الممكن كما ثبت في محله والجواب ان الاختلاف
عرضي لما صدق عليه الجواهر بالفصول المنوعة لها كما ثبت في محله والجواهر كما تختلف
بالفصول المنوعة لها كذلك تختلف بالفصول المنوعة لما تحتها من الجزئيات او لما يلحقها من العوارض
لكون شئ اولى بها من غيره فيجوز ان لا يكون كذلك الفرد بالفصل او العرض او الفصل او العرض
الذي هو مبدأ ما ذكر فيه شئ من الخلل فتدبر فان قلت لم ان لم يجز ثبات الجوهر تعرف الكيفيات بالبرهان

الجزئيات قبل الكليات على الجوهر بل المراد ان الكلمات الواجبة الحاصلة في الجواهر لما تنتهي جواهر
متزاحمة الحواجز فانه بالكليات لا تنتهي جواهر اليه شارة ما مع بقوله ان آثار الجوهر الجزئيات
اكثر منها بالكليات لان الاثر المعرف للجوهر هو الاستقلال بالموضوع وهو بالفعل للجزئيات لان يصدق
عليها فانه الحال انها موجودة لا في موضوع واما حصوله للكليات فبالقوة بل هو منتظر لها هذا واما
ما ذكر من ان كليات الجواهر لما كانت عبارة عن تصور جوهرية ذهنية مطابقة لما في الخارج فجوهرية ما
كانت في جوهر منها مغايرة لجوهرية ما في جوهر آخر منها فتكون الجزئيات اقدم في الجوهرية منها فقيه
ان الافتقار في الجوهرية تم بل يكفي تصور في عدة انها بحيث لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع
وهذا معنى كون جواهر جوهرية منها جواهر مستقرة جوهرية ما يطابقها من افراد جزئيات في الخارج وذلك لا
يوجب الافتقار قوله فان الوجود للجواهر الشخصية اقدم وادوم فان للجواهر الشخصية لا يعني ان
وجود الاشخاص للجوهرية لا يتوقف على وجود الجواهر الكلية المعقولة عليها اذ لو توقف وجود الشخص على
وجود امر معقول عليه على غيره لكان وجود الشخص مشروطا بان يكون معه شخص اخر وهذا باطل قطعا
وهو مردود بان توقف الشخص على امر معقول عليه وعلى شخص اخر لا يستلزم توقفه على ذلك الشخص
الاخر بل لا يستلزم وجوده ايضا الا اذا كان ذلك الامر معقولا عليها بالفصل والمقومية في الكلي حتى
كونه معقولا عليه كثرة الامر في الوجود او في التوهم لا المعقولية بالفصل قوله فان قلت فحينئذ يجوز
معقولية بالفصل على الجزئيات فيتقدم ان الصور الجوهرية الموجودة في الفصل اذ الاقتضت حينئذ
ان موجودة فيه كانت مختلفة الوجود في الخارج فلم يتصور توقفها في الوجود في الخارج على وجود الا
ولا يلزم منه ايضا جواز المعقولية على الاشخاص توقف وجود على وجود الاشخاص كيف والمغايرة فيها
حاصلة بالمعقولية فلا يكون وجود في الذهن مستلزما لوجود الاشخاص في الخارج ولا في الذهن
فضلا عن توقفه عليه نعم ان قبيل وجود الطبايع في الخارج كما ثبت للجواهر الشخصية متوقفة في وجودها
على وجود الطبايع الجوهرية وذلك مسلم اذ عاد الشارح قوله فان وجود ما في حيثية الكلية
معقول لوجود ما في موضوعات سيجئ ان الامور الكلية من حيث هي كلية لا يمكن ان تكون موجودة قوله
ذاتا او عرضا على كثرة ما هي جزئياتها الخارجية عليها قوله والعدمي لا يكون جنسا لان الجنس
وذلك لان الجنس بل الذات مطلقا متحدة في الوجود مع الفصل التي موجودة لها فما يكون بحسب حقيقة الامر

العدمي اي المعدوم في الخارج يستحيل من اتحاده في الوجود بالضرورة مع الماهية المحصلة اي الماهية الموجودة
في الخارج فائدة فيه ما توهم ان الاستغناء او العلية مع كونه عدميا جاز ان يكون جنسا للامر المحصل لان [illegible]
والفصول امور اعتبارية **قوله** مشترك بين الامور المندرجة تحتها اي تحت تلك الماهية التي عرفت انها [illegible] الاستغناء
وتلك الامور هي الجواهر المخصوصة المندرجة تحت الجوهر المطلق فلو كان هذا المفهوم الذي فرضناه انه [illegible] الجوهر [illegible]
مفهوم الماهية التي عرفت انها العدمي جنسا لتلك الامور لما جاز ان اختلفت فيها بتمام الماهية على [illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] مشتركا اصلا لكنه جاز بما ذكره **قوله** فلان المجموع لا يشتمل على العدمي [illegible] اي المجموع [illegible]
وكذا المجموع كل اثنين منها عدمي ايضا فلا يكون شيء منها جنسا للامر المحصل **قوله** وفيه نظر اذ كما جاز ان يشترك الامور
المختلفة بتمام الماهية في لازم واحد جاز اشتراك الامور المذكورة في [illegible] اي في لازم واحد [illegible] جاز ان يكون
تلك الامور المندرجة تحت مفهوم الماهية التي عرفت انها العدمي [illegible] الاستغناء في [illegible] ويكون ذلك [illegible]
هو معنى الجوهر [illegible] فلا جزم بان يكون الجوهر ليس جنسا بل [illegible] ان [illegible] الاحتمال [illegible] وهذا النظر
بعبارة [illegible] ان حاصل هذا الدليل ان لا يكون مفهوم المستغني عن الموضوع جنسا للجواهر ولا يلزم منه ان لا
يكون الجوهر جنسا لها لجواز ان يكون هذا المفهوم تعريفا رسميا للجوهر [illegible] ولا يلزم من عدم جنسية الرسم [illegible]
عدم جنسية المرسوم لتلك الاشياء **قوله** لان العرض لا يكون مقوما للجوهر اي لا يكون جزءا لمحموله [illegible]
[illegible] كونه جزءا [illegible] لمحمول [illegible] الكلام فيه **قوله** والمراد بنوع [illegible] الجوهر جنس [illegible] نوع [illegible]
لم يرد [illegible] الانواع ما يكون انواعا اضافية للجوهر فان كون الشيء جنسا للانواع [illegible] بل اراد [illegible]
الحقائق المحصلة [illegible] من الموجودات الجوهرية كالانسان والفرس والبقر [illegible] تلك الحقائق المندرجة
تحت الجوهر كالحيوان والجسم النامي والجسم ولا يخفى انه لا يمكن ان يكون جنسا [illegible]
يصدق عليه [illegible] الجنس [illegible] الفصل الذي [illegible] يكون [illegible] موضوع [illegible]
كون الجوهر جنسا لجميع ما يصدق عليه من الانواع والفصول [illegible] جزم الشيخ **قوله** بل [illegible] ان [illegible]
[illegible] اي بل العرض [illegible] ان [illegible] بالعرض [illegible] الموضوع [illegible]
ذات بمعنى هذه النسبة [illegible] ما ذكر [illegible] العرض امر عارض للحقائق المندرجة تحت العرض [illegible]
اكثر الاعراض من الكيفيات والكميات والاوضاع بالذكر مع ان المدعي [illegible] لان عروض [illegible]
[illegible] العرض [illegible] هذه الاعراض [illegible] الاعراض النسبية [illegible]
الاوضاع النسبية [illegible] الموجود [illegible] موضوع [illegible]

حقيقة العرض وذلك غير معلوم لجواز ان يكون [illegible] بعض الجواهر وح جاز ان يكون
حقيقة العرض جنسا لحقائق [illegible] من الاعراض ولو سلم كونه [illegible] لا ثم ان [illegible] تلك
الاعراض مثل ما ذكر لكنه [illegible] مع عدم اشتمالها على هذا المعنى لجواز ان لا يكون ما [illegible] منها في
[illegible] حقائقها [illegible] ذلك لا يفيد **قوله** وما كان الجوهر والعرض من المحمولات
بالمواطاة كانا امرين عقليين اي امرين معقولين من المعقولات لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
اصلا فلو ثبت كونهما زائدين على ما تحتهما لزم ان يكونا من المعقولات الثانية اذ ليس في الجسم مثلا امر
متحقق زائد على ذاته هو الجوهر [illegible] كما في السواد مثلا امر زائد على ذاته هو العرضية **قوله** وما
كان الاول يعني كونهما محمولين بالمواطاة وكونهما كذلك امرين عقليين [illegible] بان كونهما معقولين
زائدين على ما صدقا عليه لا يستلزم كونهما من المعقولات الثانية فان الابيض مثلا محمول [illegible]
على ما [illegible] المحل هو عليه مع ان البياض موجود خارجي فلا بد ان [illegible] ما ذكر [illegible] الجوهر [illegible]
ليسا امرين متأصلين في الوجود فان قلت مفهوم الابيض ايضا معقول ثان وان كان
البياض موجودا خارجيا قلت اذا كان الحكم على المحمولات بانها من المعقولات الثانية [illegible]
المشتقة [illegible] من العوارض العقلية التي لا يطابق لها في الخارج ولولا ذلك لكانت المحمولات
الخارجية باسرها من المعقولات الثانية فيكون الاسود كالحكمي معقولا ثانيا وانه باطل قطعا
قوله ثم قال المص رحمه الله والمعقول اشتراكه عرضي كان هذا من المصنف اشارة الى الاستدلال
بوجه ثالث وهو ان المعقول من الجوهر اعني الموجود لا في موضوع امر عارض لماهيات الجواهر [illegible]
على ما تقدم من انه اذا قيل لشيء انه جوهر كان هناك ثلثة امور [illegible] وان المعقول من العرض اعني
الموجود في موضوع امر عارض لحقائق الاعراض [illegible] على ما ذكره الشارح [illegible] ان [illegible] هو ان
العرض ليس بجنس للاعراض **قوله** لما بين ان الجوهر من المعقولات الثانية يعني ان مفهومه الذي هو [illegible]
الكلام من المعقولات الثانية [illegible] كان ما صدق عليه ذلك المفهوم حقيقي موجود [illegible] الكلام [illegible]
احكام تلك الحقائق [illegible] ما ذكره انه ان اعتبر في التضاد التوارد على المحل كان بين الصور النارية و
المائية والارضية والهوائية تضاد حقيقي [illegible] لتواردها على الهيولى الواحدة وان اعتبر [illegible]

الاقدار وعلى موضوع واحد كما تقدم لم يتصور رفع ابواب اضداد الصلاة وما نحن فيه بمعزل عن الاقناع
فتعد الجواهر فانه داخل في الاعراض الا جسام بما يرد فيها لا ينتفي البرهان قوله فمتنع ان يحل مثلان الخ
اي يمتنع ان يحتمعا في محل واحد لانه قال ما ذكره ومنه يستلزم حلول الجواهر في محل واحد رفع الاثنينية
عنهما لترتم قد ان يحل الاجتماع حلول الجواهر سواء اجتمعا او تعاقبا لانا نقول اذا لم يجتمعا جاز ان يحل
في المحل الزمانين عرضان بخصوصهما ومع ازمان الاول عرض والثاني فلا يكون نسبة المتماثلين اليه بالنسبة
نسبة الضدين فجاز اتصاف المحل بالجنس الواحد من الضدين فلا يلزم ما ذكرتم من ان نسبة الجواهر
الى المحل بالنسبة واحدة فلم لا يكون في المتماثلين كذلك ولكن ان يجاب ان حلول عارض في احد المتماثلين
على امتياز يخالف حلوله في الآخر كما ذكرتم بدليل ان الاعراض المتماثلة في محل المتماثلين قد تتماثل
امتياز بعضها عن بعض فلم تماثلهن في الجواهر مع ان الاعراض المتماثلة قد تتماثل امتياز بعضها عن بعض
ان يكون لكل منها عوارض مختصة بها اخرى تمتاز بها عن العوارض المماثلة لها في المحل الا ترى ان
الاعراض المتماثلة في المحل الواحد لا بد وان تتمايز بالعدد وهو عارض لها فيلزم التسلسل في العوارض
الواحد قوله وذلك لانا لو فرضنا ان يكون اقسام المجلس عرضين لم يمكن حلول جوهر في العرض الذي هو
الكل الا بحلوله في الواحد الذي فرضناه قائما بالمجلس فحينئذ يلزم ان لا ينقسم الا باثنينية غير الواحد في
وحدته بل يلزم ان يكون الوحدة اثنينية فانه مع قبول عرض ما قبول عرض ان عدم استناد الاثنينية غير الواحد في
لو كان الاستناد بالمحل جوهرا واحدا وذلك لان كل منها او لا حد هما غير متحيز بالكلي او يكون كل منهما
جوهرا فعلى الاول يلزم ما ذكر من انه ينفي ذلك عن دليل وعلى الثاني يلزم ان يكون كل منهما
جسما وقد مر مكانين لان البديهة لا تفرق بينهما فظهر وان ما ذكره الخصم قوله وقول بعض
هاشم ان الاتصاف عرض واحد قائم بجوهر من قال ابو هاشم ان اتصاف عرض ما بحركة او سكون
واحد قائم بجوهر من قوله من ذلك ما ذكره بعض المحققين من ان اتصاف الجوهر الفرد بالحركة
في الآن الثاني ليس بحركة ولا سكون بل هو صفة تسمى الكونية في الآن الثاني وهذا الجواب ضعيف
بما ذكر من انه لا يعقل اتصاف الجوهر الفرد بالحركة في الآن الثاني الا بعد اتصافه بالحركة في الآن الاول
وهو ظاهر

ضرورة بقاء الاتصاف بين ابعاض ذلك الجسم فحينئذ ذلك الجسم متحيز اجزاؤه متكثرة قائم بعدده كل جزء منه
منها بالعدد واحد وواجب عليه ان يكون كل جزء من اجزاء الجوهر الفرد متحيزا بالجوهر الفرد وهو ظاهر
جاز ان يكون الصورة الاتصالية كذلك فلا يلزم ان لا يحل عرض واحد في محل واحد قوله لان اتصاف كل منها
لا بد ان يتصف بالوحدة من حيث هما مختلفان اي اتصاف كل واحد منهما بالوحدة غير اتصاف
الآخر بها فقط بل بحيث هما مختلفان من حيث هما مجموع واحد وليس كذلك متصف العرض الواحد بالمجلس بل متصف
قائم العرض الواحد بكل مركب منهما ومن الاجزاء التي هو جوزه قوله بيان ذلك ان الاتصاف امر
عقلي عرض في المعقول بالجزئي من حيث هما صار المحققون اشاروا الى ان الاتصاف ليس موجودا خارجيا
بل هو امر اعتباري عارض في المعقول الموجود الخارجي فحينئذ كون عرض ما مختلفا في ما استدل به
ابو هاشم على ذلك فقد عرفت ابطاله ثم ان كيفية عروض هذا الامر الاعتباري اعني الاتصاف الذي
في المعقول بالمعقول اذا لوحظ هما مجتمعين في الخارج او في الذهن لا عتبار هما فحينئذ كما ذكرنا ايضا
فورود المعقول بالعرض المجموع منهما بالكل الواحد منهما فلا يكون في الذهن ايضا عارض لمحل حال فيها بحيث
مادة الشبهة بالمعقول فيما ذكره متوقف على حصول الاجتماع لهما فنقول الكلام لا اجتماع لهما
فان كان لا بد هما فحينئذ ان يكون لا اجتماع لزم تقدم الشيء على نفسه او متحيث هما مجتمعان
باجتماع اخر فنقل الكلام اليه ولزم التسلسل في اجتماعات صرتبة موجودة في الذهن وذلك محال فالاجتماع
ابدا ان الاتصاف بالاجتماع هو التقدم بالامور المتجزية وان كان الاجتماع قائما بهما لا من حيث
هما مجتمعان لزم قيام العرض الواحد بمحلين وهو محال والجواب ان الاتصاف امر توقف اعتباره على
ملاحظة الاجتماع كما مر وان الاجتماع قد يتوقف اعتباره على ملاحظة اجتماع اخر وهلم جرا على ملاحظة التشخص
معا فانه لا يلاحظ هما العقل معا فيرى اعتبر اجتماعا ما لكل منهما فلا يلزم ما ذكر ولا قيام امر واحد في
الذهن بمحلين لان ذلك الامر الواحد منهما هو المتوقف اعتباره على ملاحظة اجتماع لهما في الذهن
ويتم الكلام ان ما نقول اعتبار الاجتماع متوقف على هذا الاجتماع لا على ما لوحظ فيه هذا الاجتماع
قائم بهما لكل واحد منهما فلا محذور اصلا قوله والجواب الخ وقد اورد هذا الجواب على ما ذكر بعض
الفضلاء من ان اضافات المتضايفة امور موجودة قائمة بالمتضايفين وكان مشار هذا التوهم هو الاتفاق
في الاسم والا فكم لم يقع لهم هذا التوهم في ان اضافات المختلفة قوله واما ان يقال غير

يستلزم عمر الجانبين بهذه العبارة بعض السبع الذي ورد بعضها فظ النظر فيه بل عمر الجانبين ربما يحمل
ما ذكره ان انقسام الحال الى ان يقبل اجزاء غير متباينة بوضع قاتر لا يستلزم انقسام المحل الى
كما لسواد المقسم بالكيف الى الفصل فان انقسام بهذا الاعتبار لا يقتضي انقسام الجسم اصلا وان كان انقسام
الحال يقبل اجزاء متباينة بوضع اي اجزاء يجوز ان يقال في كل منها ابن غير صاحبه وليس اجزاء مقدارية اقتضى
انقسام المحل يقبل اجزاء كذلك فان انقسام السواد مثلا يقبل اجزاء المتباينة بوضع يترتب عليه انقسام الجسم
متباينة بوضع وكيف لا وكل جوهر متحرك يقبل اجزاء الحال انما فرض فيه جواز متحرك يقبل اجزاء المحل و ان انقسام
المحل يقبل اجزاء غير متباينة بوضع لا يوجب انقسام الحال فيه اصلا فان انقسام يقبل الا اجزاء الوجودية او
الفعلية لا يوجب انقسام السواد الحال فيه فهذه احكام بينة لا شبهة فيها وربما انقسام المحل يقبل اجزاء
متباينة بوضع فهل يستلزم انقسام الحال فيه يقبل اجزاء كذلك فهم من متحكم بالاستلزام مطلقا وعلم ان
الحال يقبل على تقدير يقبل اجزاء متباينة بوضع ان كان حاصلا بتمامه في واحد منها فقط كان محمولا كذلك اي
دون المجموع وهو خلاف المفروض وان كان حاصلا بتمامه في كل واحد من متحرك يقبل اجزاء كان الواحد بالشخص حالا
في محال متعددة وهو ظاهر البطلان وان لم يوجد شيء من ذلك يقبل اجزاء اصلا لم يكن فرق
الحال حالا في ذلك المحل بالضرورة وان وجد في كل واحد من متحرك يقبل اجزاء بعض من ذلك الحال كان منقسما بقبول
اجزاء متباينة بوضع كالمحل بعينه من فرض وفاق كما في الكل بيان الحال يقبل منقسما كذلك ان حل في متحرك
حيث فانه يلزم انقسام المحل حسب انقسام الحال كسواد الحال في ذات الجسم وليس كذلك فيجوز حلوله
سريانيا وان حل في متحرك لا يقبل اجزاء المتقسمة بل متحرك هو غير منقسم لم يلزم انقسام المحل كان حلوله
في حلوله غير سريانيا في واستدل على ذلك بان الوحدة حالة في محلها وكذا الانقطاع في الخط
في السطح والسطح في الجسم وشيء منها ليس منقسما بانقسام محله وكذا الاضافات مثل الابوة والبنوة
حالة في محالها وليست منقسمة بانقسام ما فيه وان لم يكن بان يقال على كل جزء من الاب جزء من الابوة وفيه نظر
ان المحل يقبل الانقسام لا يوجب انقسام ما وان لم يكن سريانيا وان الحكم بان الحال اذا لم يوجد في شيء من شيء
شيء من اجزاء المحل يستحيل حلوله في ذلك المحل ليس بديهيا بجواز ان يكون الحال حالا في المجموع من حيث هو
مجموع والا لكان شيء من شيء حالا في شيء من اجزاء وذلك المجموع كحالة الصورة المدركة من الحاس في المشخص الذي
بدا بتهذ ذلك الحكم ومنع كون الوحدة والنقطة والاضافات امورا موجودة في الخارج قوله

والا لكم نوعه في شخصه او ورد عليه ما اذا عرض عارض متخصص النوع في شخص جاز انتقاله من
محل اذا لم يوجد منه ما يوجب امتناع الانتقال الخ واستدل على الجواز بان شخص يقبل ان يوجد فيكون
لا نهاية في وجوده وشخص مكيف بغير الوضع وذلك لا نهاية في وجوده المكيف بهذا الوجه وشخص مكيف بما حل فيه
فيستغني عن المحل فلا يكون حالا فيه وقبل الكفاية في شخص عرض المحل يقتضي استغناء في وجوده عن
الموضع حال استغناء شخص مطلقا في الوجود وكل مستغني في الوجود عن الموضع لا يكون عرضا وانت خبير بان كل واحد
من الصور لو يمكن اجراء مثل امتناع استناد شخص العرض الى صورة نوع خطي الدليل على الدعوى الكبرى وقد
نقل عن القوم ان انتقال العرض من محل الى اخر لا يخلو عن البين واذا لم يكن بين فانتقال يحتمل ان يحدث فضاء ظن بديهية
فيكذب بان الاطراف التي انتقط والخطوط والسطوح يمنع فضاءها كونها موجودة منذ الدهور قوله يكون
محل جاعل مرضع شخص ان الموضع المبهم اذا ان اريد به مبهم ما يكون بعيدا عن التصوير نفسه فظاهر انه
لا يكون موجودا في الخارج فلا يكون بعيدا عن الوجود شخصي فارجي وان اريد به ما لا يكون بعيدا بالتصوير في نفسه فهو
المطلق الذي يجب عليه ما قيل من ان جزء شخص الهيولى بالصورة المطلقة يعني انها فاعلة لشخصها فلم لا يجوز ان يكون
فاعل شخص العرض مطلق الموضع ايضا وتحفظ المطلق ههنا بما قيل شيء من محل يحفظ به ههنا ان اجتماع الا
يجوز ان يكون موضوعات متعددة وكل واحد منها نهاية ان يوجب تشخص العرض الواحد فانه ان زال الواحد فانه يزول السبب
وحصل الاثر بحصول سبب يقع تشخص اثنين ولم يتعدم ولا يكون التشخص ههنا امرا مبهما بل كل واحد من الموضوعات
فان له حيثية تشخيصية الا ترى ان استقرار جزء ما على مستقر على معلول تشخص فلو جرى ونحوه ان الجزء الذي
ان المنزوع ههنا يكون سبيل الاجتماع الذي هو الحال بل سبيل الثاني قلب ذلك قد عرفت فما سبق ان
الثاني قلب الصباح قوله فان الجسم لا يحتاج في وجوده الى شخص يقبل الجزء لا نسلم ان الجسم الشخصي لا نهاية
كما فالا الخروج انه ذلك لو جاز ان يكون الشخص بعينه فيه يكون الجسم الشخصي محتاجا في وجوده الى نهاية شخص ما فالا
والا يحتاج فيها الى مطلق المكان بل الجزء كونه متحيزا يحتاج الى مكان ما وانت خبير بان هذا ايضا مبني على قول
ان الجسم يحتاج في وجوده الى نهاية شخص مطلق الحيز مع انه لا يتصور وجود شخص لا نهاية فيه بل نقول ان
العرض لا يتصور وجود شخص الا في موضع ما فان قلتم امتناع انفكاك الجسم عن الحيز انما هو لامتناع تحيز
البرهنة حال من الحال الى الحيز الا حيث جاز البرهنة في وجوده اذ قد شخص قضاء جاز ان يكون امتناع انفكاك كل شيء
عن الموضع لامتناع تحيز البرهنة عن غير ضيقه الخ هي عن جواز ان ما ذكره قبل هذا من البرهان لا نهاية في وجود شخص
اذ ذكر ما يحكم ان اذا كرة من الحديد لا يقبل على ان الموضع شخص معين قائم بعينه في ان الجسم شخص الجسم وهو باطل بديهة

مشترک وانت تعلم انهم یعترفون ان الموضوع المعین مشخص للعرض ولا یمکن ان یدعی مثل ذلک فی
الجسم لما ذکرناه وجوابه ان یقال انه منقوض بزید انهم یدعون ان الکیفی یغیر المحل فی وجوده و
تشخصه المستغنی فیهما عن المحل لا یحل فیه حلول الاعراض فی محالها والصورة فی موادها مستشهدین فیه
بعرى البداية وفاهوان مثله لا یجری فی حصول الاجسام فی الکمیات فان السرعة محل اولا فی
الکرة وهی بسطها محل فی الجسم الکرة موصوف بالسرعة والبطوء ولا تتصور وصف الجسم بهما کذلک فی
انها حالان فیها ام لا کمن الامر علی ذلک قوله فان کان الاول یلزم ان یکون حصول الکل والاجزاء
منتهیة الا اخر متبعا لحصول الاخر فیه لفظة فی اذ اخر وقعت سهوا بدل لفظة فی الاخر حتی لا یلتبس قوله
وان کان الثانی فهو ان کون الجزء غیر حال الا اذا لم یکن مع حصول الکل والاجزاء منتهیة الا اخر
الکل لانها معا بعان لذلک الاثبات فی الحصول فی الاخر علی ان مقتضی الکلام علی ذلک الثالث فان
کان عرضا ایضا لزم التسلسل او الانتهاء الی جوهری هو متحیز بالذات فیکون جمیع ذلک الاجزاء
ما بعده فی الاخر لانها مشترکة فی حصول فی الاخر وهو ممکن حاصل فیه ویرد علیه ان الانتهاء الی جوهری
حصول البعض فی البعض ممکن الدفع فجاز ان یکون بعضها ما بعا لذلک الجزء فی الاخر وهو متنوع البعض الاخر فیه
قوله لانا نقول لا نسلم ان حصول الشیء فی الشیء عبارة علی ما ذکرتم بیان هذا النفی یحتمل ان
صفات الله تعالی سواء کانت حقیقیة او اضافیة قائمة بذاته تعالی حالة فیه وان لا یتصور بهذا
بتعلقه بالمتحیز کما تسامح فی العبارة بناء علی الشهرة فلا یحتج علیه ان التعریف لا یمنع عن بطلان
محله قال الامام وایضا ان جعلنا حقیقة کون الشیء صفة لغیره حالة فیه عبارة عن حصول الصفة فی
المتحیز تبعا لحصول المحل فیه وجب ان یکون حصول الجوهر فی الجزء حاصلا فی الجزء الجوهری المحل
فیه وهو محال لما اوالا فان الحصول فی الجزء اضافة فوجب ان یعقل حصول الاضافات فی الجزء وانا نبا فلا
نلزم کون حصول الجوهر فی الجزء غیر قائم بهما فی الجزء وایضا یلزم التسلسل قوله
فنقول الجسم البسیط یطلق بالاشتراک علی الامرین احدهما الجسم التعلیمی وهو الکمیة التی یمکن
الجهات الستة منتهاها الجسم البسیط وهو الجوهر الذی یمکن ان نفرض فیه الابعاد الثلثة متقاطعة علی زوایا
ممکن ان نفرض فی خط کیف اتفق ثم خط آخر یقاطع الاول علی زوایا قوائم ثم خط ثالث یقاطع الخطین
وزوایا اعتبرتم فرضه الفرض دون الوجود لان تلک الابعاد ربما لم یکن بوجود فیه کما فی الکرة والخطوط
والخطوط وان کانت بوجود فی الجوهر لکنها غیر متناهیة فلیست الجسمیة باعتبار تلک الابعاد وزوایا التی

بقاء الجسمیة البسیطة بعینها واکتفی بامکان الفرض لان ضابط الجسمیة لیس هو فرض الابعاد بالفعل حتی
تزول الجسمیة بعدم الفرض بل ضابطها مجرد امکان الفرض سواء فرض او لم یفرض وما ذکره الامام فهو انهم
فسروا بالامکان بالامکان العام لیشمل ما یکون الابعاد حاصلة فیه بالفعل وما وجب بالنظر الی الوجود
کما فی الاعراض وما لا یکون کذلک کما فی الجسم البسیط فانه لما طال بالکمیة لان الامکان یتناول الکل
فی الفرض فتقسیره بالامکان العام وجب ثم لو اجروا الفرض واجبا وغیروا وجب الحد وهم انکروا ذلک ایضا
کما تری فاسد وایضا لیس فی ان تلک الابعاد متقاطعة علی زوایا قائمة فضلا عن کونها واجبة او ان تقاطعها
فانا نجد شیئا زوایا حادة ومنفرجة لان البعدین اذا تقاطعا یحصل اربع زوایا تلک الزوایا متقابلة متساویة
فان فرضت ان اربعة بالاجماع والثلثة ابعاد ثلثة متقاطعة کذلک لم یستقم ضابطا وان اربعة بالاجماع والبعض
اکثر فلم یستقم ایضا لانا نجد شیئا بعدین متقاطعین علی زاویة واحدة قائمة وذلک لم یستقم بهذه الاشکال فانا نجد
الا مسکرة قلت ایده بالابعاد الثلثة بعینها ابعاد ثلثة متقاطعة علی زوایا قائمة والام اشارة الی شیء
هذه الابعاد والتی فی قسم منهوم الابعاد والثلثة فلا یکون ضابطه نعم یجب ان یذکر فی تعریفه ایضا
الابعاد الثلثة بالمقاطعة علی زوایا قوائم ثم اعلم ان امکان فرض الخطوط المتقاطعة علی الزوایا القائمة مشترک
بین الجسم البسیط والجسم التعلیمی ومتاز البسیط عشر بانه جوهر وان البسیط یشارکه کلا منهما فی امکان فرض
خطوط متقاطعة علی الزوایا القائمة ومتاز التعلیمی بامتناع فرض خط ثالث مقابل لما کذلک عشر
البسیط فتلک وبانه لیس بجوهر فلا یکون بحیث الله فی الابعاد واحتراز عن السطح فانه یشارکه فی
هذا القدر فاعتبر لکون ما بعده الجوهر فانه مطلقة لکن الجسم مطلقا فکون التعریف به اتم ولا یخفی ان فرض
الخطوط الموهومة متناول لهذا الجسم المشترک فی حقیقة الجسم البسیطی لکن فی الابعاد ذات الجوهر فقد ذکر
بالجوهر فتحرز عن المحل والفرع قوله والجسم الموجود الجسم البسیطی به یحکم بالعقل بجواز الاحساس
بالاعراض القائمة وذلک اعرف حقیقة الجسم الموجود عرف حقیقة الجسم المرکب لیعرف المرکب منه والجسم الموجود
یحمل علیها اما ابتداء او بواسطة فذلک الجسم الموجود هو المحقق وبین ان حقیقة هذا قوله قال الامام
منع ذلک بل ترکب الاجسام کلها من الاجزاء الفردة البسیطة بحیث یلاصق کل جزء جزءا واحدا لا یقبل
القسمة لا خارجا ولا وهما وبسبب تشبیک بعضها ببعض یحصل الکثافة قوله فلیتأمل اما ان یکون الاجسام
المرکبة من هذه الجواهر الفردة متلاصقة بالفعل او لا والاول کونها فی انفسها غیر منقسمة بالفعل

فكذا اذا صار ثلثا وثالث ورابع لم تحصل حركة رابعة اصلا وان كان الملاقي للاول بسيطا لزم الانقسام وحلاف الفرض والاول يوجب الانقسام الى غير النهاية والثاني يوجب التداخل بوجب التقاء الوسط لان ملاقي منتهى احد الطرفين غير ملاقي الطرف المفروض في الوسط شيئان متغايران لا كوان يكون احد الطرفين ملاقيا بتمامه للوسط والا لكان متداخلا في الوسط وهو محال بل التقاء كل واحد من الطرفين ايضا لا يقبل لزوم الانقسام ثم نقول الماس المختلف الاطراف المختلف الزمان قابل لان يكون محل بسيط لا نسلم اصلا لانا نقول قد مر ان كل الاطراف المختلف مالا فرض لا بد ان كل منها في شيء من الكل البسيط غير حاصل فيه من الاجزاء ملازم الانقسام وقوله نفرض صاحبه كما مر بيانه اولا على انا لو سلمنا نقول ليس كل واحد منها كما يفرض اجزاء وقد نفرض كانت اوتاد السيوا وغيرها وكذا وضعنا على كل من طرفيه الاعلى السافل وفرضنا تحرك كل واحد منها متوجها الى الاخر حركة على السواء في السرعة والبطء والابتداء فلا يمكن ان يكون ذلك التلاقي بان يكون احد الجزئين بكليته على الطرف والآخر كذلك على الوسط والا لما تحركا ان لا بد ان يكون بعض من الوسط مفروضا اما واحدا وهو المسمى مالا فرض انقسامه فليكن ألف مثلا فالف اما ان تكون الاجزاء غير متناهية في الجهتين وحينئذ يكون بعض من كل واحد من الجزئين على الوسط وبعض آخر منه على بعض من الطرف فيلزم الانقسام الا ان يقال بهذا لم يلزم من تحرك كل واحد من الجزئين بكليته مع كونها غير متناهية فرضا وانه محال لانا نقول بهذا يلزم من تحرك الجزء الذي لا يتجزى وحده بل منه مع ما فوقه من تحرك كل الخطة من اجزاء وتحرك من تحرك جزء من على السواء فيلزم اسبقية له بجزء دون سبقه بجزء لانا نقول قد مر فيما سبق ان ادراك السبق بتحرك فلا بد ان يكون بعض اجزائه مما لاقى نقطة ولكن احتمل بعضها مع بعض مما لا نسلم الاحتماع فما نحن بصدده هي لا فتطلق ولين الفاسق من اجزائه سوى الجزء الذي لاقى نقطة فنعين يستحيل له ومن زعم ان الجزء الذي لا يتجزى لا يحل وحده فتركه فقد سهى لما تقدم وايضا جاز ان نفرض له ملكا يحركه في ضمن جسم من اربعة اميال من اجزائه متتابع ومتوقع الى ذات لا بد ان تكون بعد الملاقاة والمسابقة اذ لا يمكن ان يتحد ذرتا مكان يكون ان معا على السواء او على الثالث والا لم يبق دوما في احركة لان احدهما يقطع بوقت ما وصل الى ثالث والا يقطع به واحدا ووصل الى مكان بل لا بد ان يتحد ذرتا مكان يكون احدهما الثاني والمسابقة بان يكون بعض كل منهما على بعض من الثاني وبعضه الاخر على بعض من المسابقة فيلزم الانقسام لان الجزئين المتحركين مع الانقسام الثاني والثالث لا نسلم ونقول ان الجزء الذي

مركز المرجح ونقول ان لو فرض خطا خارجا من مركز الرحى الى الطرف العظيم منها فلكل خط يكون مركزا من اجزاء الاخير فاذا تحرك اجزاء الخط وهو الذي على الطرف العظيم جزءا واحدا من مسافة الجزء الذي يلي الاصغر من خطان تحرك اقل من جزء ان تحرك هو ايضا جزءا واحدا من مسافته نقلنا الكلام الى الجزء الثاني والرابع وهكذا الى الجزء الذي يلي المركز فان تحرك كل منها اقل من جزء لزم التقاءه وان تحرك كل واحد منها جزءا واحدا لزم ان يكون مسافة الجزء الذي يلي المركز وحركته مختلفة الجزء الذي على الطرف العظيم وحركته وهو جزء بالضرورة والاكبر الجزء الذي يلي الاصغر جزءا لزم التفصيل وكذا الحال في سائر الاجزاء فلازم تحرك الرحى على متناح وابرة تحيط بعضها بعض نظير دكر بالفرجار الخطوط المتداخلة من مركز الرحى الى المحيط العظيم متناهية في جهة الصغر الى لا نهاية في جهة الكبر وقد اشرنا على ان الحس كذبه فالوا ان الرحى تتحرك امثال الدوائر فلا يلزم تحرك العاقل الحس والعاقل يصدق بعضها ويكذب بعضها ويحكم بكذب بعضها الا ترى انه يقطع بصحة التحريك اذا فرضنا مثلا ان الخيط سار حركة من اول النهار الى منتصفه حين ترسخ والاسفل الى نصفه فسارت في زمن المدة ربع المدة وعوارة ابرة على تجاوزين بالف الوف فعلى قول الخصم يلزم ان يكون الخيط من سكنات بتوزيادة حركة على حركة فتكون حركة مفوقة في تلك السكنات فينبغي ان يرى ساكنا فقط ولا فائل من ان يرى تارة ساكنا واخرى متحركا لكن الاصل سكونه اصلا ومع عدم الاحساس بقدر زمنها وقلتها حكما بربع صرطة لان زمنه حركة اقل وقد اقل فكيف يرى حركة دون سكنات ومنه اسئلة الدايرة يريد ان لو صح ان الانقسام الدايرة ذو كل لان الخط المركز الاجزاء الذي لا يتجزى ان امتنع جعلها دايرة امتنع جعل خط مسدود دايرة لان مالزم عن على القول بالخطوط النقط بعضها الى بعض فاذا امتنع ذلك على الكل ايضا وان لم يمتنع جعل الخط دايرة فاذا جعلناه دايرة وفاعلان سلاقا ظاهرا لجزاء الى ثلاثة فواجب ان يكون خطا باطنا ظاهره كحق باطنها هذا اذا حافت بهذه الدايرة دايرة اخرى لكان حكمها مثل حكم الاولى ليكون ظاهر المحيط كباطنها وباطنها كظاهر المحاط بها لانقضاء ذلك بالمحيط الى ظاهر كباطنها فيكون ظاهر المحيط كباطن المحاط بها فكذا الحال الدوايرة يحيط بعضها بالبعض الى ان يبلغ دايرة هي قمر مثل طوق الفلك الاعظم فلا يزيد اذ هو الدايرة العظيمة جدا اذ الدايرة الموهومة اولا مع صغرها جدا واما ان تلاقي خواصها تلاقي بواطنها فيلزم الانقسام لان الجوانب المتلاقية غير الجوانب الذي بها سلاق تحكما قوله الاجسام والملحق هو المراد فاذكر فان الشرح غير

عن الدايره الصغيره بالدايره المتقيه وعن الدايره العظمه بالدايره المنطبقه لكن العباره في هذه عن تمام العباره ... وذكر ان الدايره الخمسه لكل موجس بدايره حسه اذ كل بان شرط ان الاحساس ان يكون ما يطلب الاحساس به على قدره بكيف للذوقه الحسيه ادركه او لم يكن كذلك او وسا على ادراكه ولم يكن عدم ادراكه الا على عدوه لحق الذات المبنيه في الحو والاصوات الخ وحدها فاذا كان البصر كما تحيط الدايره بحق وزان في الضوء الحاد الذي هو شرط الاحساس لم يكن دايره الا على عدوه ... لا لغاير الخط الموجود وطرف الموجود موجود وذلك بانك ان اردت بالخط انه في جهه امتداده والخط امتدادها فذلك امر عدمي لا وجود له في الخارج وان اردت بالخط امرا فلا يلزم ان للخط طرفا بذلك المعنى فلا بد له من دليل وهذا الرد بهيئه وارد على كون الخط موجودا لان طرف السطح وعلى كون السطح موجودا لان طرف الجسم الموجود وقد اجيب عنه بان الجسم اذا انتهى في احدى جهاته بخط فذلك لا ان يوجد هناك شئ ممتد في جهتين وهو السطح واذا انتهى السطح في احدى جهاته بخط فهناك شئ ممتد في جهه واحده وهو الخط واذا انتهى الخط فلا يوجد هناك شئ لا ممتد في جهه فلا يلزم اصلا وهو الخط وسيأتيك ان شاء الله تحقيق ما هو الحق في هذا المقام ... على عدم الطرف للاطراف لانه اضيف واداته وجود الجسم السطح وقد تحقق ان المتكلم سالم الحكم بوجود الخط وبنى عليه اثبات الجوهر فلا حاجه له الى الدلاله على وجود النقطه الا ان الاستدلال حينئذ لا يكون جدليا الا بنا على وجود الخط ... وجود وضع لا يبقى بانتفاء الجواهر الفرد واما تركب الجسم منها فلا يلزم مما ذكر من الحاجه الى دليل اخر ... والسطح حاله في الخط من حيث انه لا يقوم فسلان البرهمكي بان الحال في شئ سواء كان قيامه من حيث ذاته او باعتبار وصف لا بد ان يكون موجودا في محل سار بذاته او بعضه اذ لو لا ذلك لكان مباينا له بسبه اليه كنسبه الجزء والنقطه ليست شاغله لمحل الخط فلا بد ان يكون شاغله لجزئه غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن النقطه شاغله للكله والا انتفى بعضه وهو خلاف المفروض ايضا سفل الكلام الى ذلك المعنى فلا بد من الانتهاء الى جزء معين سفلا للخط والا لم يكن شاغله للكل الخط ولا لبعضه فلا يكون حاله فيه كذلك الجزء المعين ان كان مستقلا بذاته مهملا للخط والا احتاج الى محل آخر غير منقسم لا بد من الانتهاء الى محل غير منقسم وجهات الخط موان الوحده يوصف بها امر منقسم كزيده مثلا فلا بد ان يكون حصوله قائما به من حيث هو مجموع لا من حيث هو آحاد ولم يلزم من ذلك ان يكون المجموع الخ ... ان يكون السطح حاله في مجموع الخط شاغله له من حيث هو مجموع غير شاغله في غيره من حيث هو كذلك

بالقياس الى محلها والوفق بان الوحده هنا اعتباريه لا يجري نفعا لان ملاك البدهه الذي ادى بالحاكم بان الحال الخارجي للابدان مشغول بوجوده الخارجي كل محل او بعضه كذلك ايضا ما ذا الحال الذهني لا بد ان مشغول بوجوده الذهني كل المحل او بعضه اذ العقل شغله لكل او بعضه والا لم يكن له صحه حاله فيه فلا جاز في الذهني مشغول كل المحل لا يطرق السريان جاز في الخارجي وح تندفع الشبهه عن وجود الاطراف ويكون السطح حاله في الخط غير منقسمه ما قسامه الخط حالا في السطح غير منقسم في العرض والعمق والسطح حالا في الجسم غير منقسم في العمق ولا يلزم من وجودها وجود الجوهر الفرد ولا وجود خط وسطح غير متناهيين ... وذكر لا نها موجوده عرفا واما على التحقيق فلا ... بان الحكم حالا موجوده في كل ... غرفا فكذلك اذا اذا العقل لتركه امتداد الجسم به الى جزء لا يتجزى فلا كحكمان العدم ما في والملك والا فوق في انها اعني اجزاء لتركه لا يتجزى فلا ... لتركه في حال موجوده الا يلزم ان لا يكون الحكم الذي هو موجوده في حال موجوده ... فلا كحكمه في حال موجوده ... بانها موجوده في الحال غير منقسمه فلا ... ان يكون الحكم الموجود فيها حاصل يكون الموجود فيها حاصلا فقط مع قطع النظر عن الحال ... ان يكون الحكم الذي هو موجود في الحال غير منقسم وان لم يكن متصفا بموجود او قصل الكلام الى اجزاء الموجود فيه وتحكمه فلا بد من الانتهاء الى ما لا يقبل القسمه والا لم يكن الحكم موجودا في حال ... لزم ما لا يخفى وذلك لان المفروض هو الجسم فاذا اجزء الحال قيل هذا الحال والحال الذي بعده ظهر تركبه من الذي وان لم يجزء لا يخفى ... فلان لا يلزم الماضي من الحكم والمستقبل معدومان مطلقا اما الماضي فلان الحكم فيه موجود ومان مطلقا بل هما معدومان في الحال ... لا يلزم من ذلك عدمها مطلقا حتى الماضي من الحكم موجوده في الماضي من الزمان وان لم يكن في الحاضر والماضي من الزمان حتى يحصل الوجود للماضي والمستقبل تكييف بوجود فيها الحكم قلت لا وجود لها في الحال ولا يلزم من الوجود لها اصلا لا يعالى ان وجود الزمان الماضي فلا بد ان يوجد اما في الماضي او في الحال او في المستقبل والاخيران ظاهر البطلان وكذا الاول والا لزم ان تكون لكل زمان زمان لوجود الشئ ظرفا فلا كون الماضي لا زمان موجودا اصلا وكذا المستقبل فلا يوجد فيها الحكم قطعا لا نا نعلم ما ذكر من دليل على الحال الصادق بعدم وجوده اصلا فلا وجود له حكم جزما وحال الشبه ان خارج الزمان ان لم يوجد اصلا لم يكن موجودا قطعا والا لزم ان يكون موجودا في غير زمان او في زمان ان لم يكن موجودا في شئ من الازمنه لكان الملكان موجودين في شئ ان لم يوجد في شئ من الامكنه كذلك لكان ما فرضناه دائما لم يوجد في شئ من الامكنه لم يكن موجودا اصلا وهو محال ... الثانيه فكذا لو لم يوجد لكن في كلام الوجد اصلا لان الماضي كان حالا والمستقبل سيصير حالا والوجود

لا وجود

ذكره ولا شئ من الباقي بشئ مما مر بحال فلا وجود لها ولا لاجزائها في شئ مما مر لانه موجود في كل يطلب امتناع
ح سقط الجواب المذكور بل الجواب ان نقال ان اردت بالحال الزمان الحاضر الذي لا قسم فارجاد
وما لزم من وجود الحركة فيه وجود جزء من المسافة لا قسم وما وليس لكل مطلوب بكم اعني وجود
الذي لا يتجزأ اصلا ولا مستلزما وان اردت بالحال ما لا قسم اصلا يلزم من عدم الحركة فيه ان لا يكون الحركة
اصلا وان تكون موجودة في الحال الباقي الاول وهو ممنوع وبيان الزمان اذا فرض له امتداد منقسم وهو الحال
جزء منه اذا اخذ حالا مستمرا اما ان يصح ان يجزئ من الحركة والقسر من فيها وقد عرفت بطلانه واما ان لا يصح
ما فرضوه وهو الحركة في الزمان الذي هو الغاية لما فيه ولا مستقبلة ذلك لان الحركة غير قارة الذات
فلو لم تنقسم لم يوجد منها جزء في الحال فالصواب في الجواب ان نقال ان اردت بالحركة ما يقع عليه القطع فلا
نسلم وجود شئ منها في الحال وان اردت بها ما هي عليه التوسط فهي موجودة غير منقسمة لكن عدم انقسامها لا يستلزم
ثبوت الجزء لعدم انطباقها على الفت فان كل حال لا قسم اي الحركة في التوسط
فلو تركن في حد لا قسم من حدود الفت لوجد فيها شئ لا قسم وهو المطلوب قلنا جاز ان يكون ذلك
الحد نقطة او خطا في عرض الفت فلا يلزم وجود جزء من فت لا قسم ان الآن موجود الى
الآن ساكن والى حد من الزمان موجود قلنا لم لا يجوز ان الماضي والمستقبل غير موجودين في الحال فلا يلزم
من نفيهما في الحال نفيهما مطلق مثل اذا قدرته الخ قلنا لم نتمكن الا لو لم يكن الآن الذي هو حد من الزمان موجودا
لم يكن الزمان موجودا اصلا لان الماضي حال والمستقبل سيصير حالا والغير ان لا وجود لها حال
فلا وجود فيها ايضا سقط الجواب المذكور وكان الجواب ما ذكرناه في الوجه الثالث من ان المراد بالحال
الحاضر الآن حالا وقد عرفت ذلك كون الجواب الذي اشار اليه مردودا بل الجواب الحق منا ايضا ان نقال
الحركة الموجودة في الحال هي الحركة في التوسط وليست منطبقة على الفت ولا منقسمة بوجود جزء لا قسم في
كل من اجزاء الفت لكنها مع امتناع تركب الحركة مما لا يتجزى وذلك لان تركبها من اجزاء لا يتجزى يتوقف على انقسام
تركب الفت منها فلم قال لم لا يجوز ان يريد ان الحركة وجود اجزاء لا يتجزى في الحال لكن عدم انقسام
لكانت مركبة من اجزاء لا يتجزى او يريد ان الحركة لو كانت مركبة من اجزاء لا يتجزى لكانت الفت ايضا مركبة
منها لانطباق الحركة على الفت قلنا اذا فرض في احد طرفي جزء يوجد في الآخر جزء بازائه فالحركة من جزء
من اجزاء الفت الجزء منها متصل بالاول اما ان تنصف الحركة حال كونها في الجزء الاول او في جزء الاول من
المسافة وذلك لانه لم يسبق بعد في الحركة واما ان تنصف بعد حال كونها في الجزء الاول من المسافة
لانه قد انقطع الحركة في الجزء الاول والوسط بين الاول والثاني يوصف بالحركة بعد تلك فلا يوجد الحركة اصلا

من الحركة حاصل توقيفه على مقدمة وهي ان المتقدم والمتأخر انما يوجدان الآن الفت مركب من اجزاء لا يتجزى فنقول ان
نحولوا ما ذكره من ان الزمان المضاف مركب من اجزاء لا يتجزى فلا جزء من الحركة الا وهي مع جزء من الفت والحركة انواعها تنقسم
حركة جزء لا يتجزى في جزء من الفت لا تخلو اما ان تقدر فيه فلا يكون حركة او الحركة ما لا يكون الاول في الزمان اكثر منه
كونه في الزمان الاول فان لم يكن زائدا لم تحصل الحركة في الآن وهي آخر حركة فلا حركة من اصلها الفت كخ مثلا الفت
لا يكون حركة واحدة بالفعل عند جمهور اهل الحق حركات متفاوتة واعلم انا لم نحكم بان حركة واحدة بالعين
من حيث هي واحدة [illegible] بل لا يكون لها
الفت ولكن
الكل فاذا
لا يتجزى
في الحركة
مركب
يتقض
كل جزء
بالقطع
الفرض
الآن
بها
داخل
فلا
فتحقق
نقل
فصل
جزء
بعضه

بتوضيح الجزء الصغير والوصف المقدر هو المعرف وفي الشرح المقدر ص ٣٠٣
بقرينة ذلك لانه لو حمل المقدور على الواقع لما استقام المعنى المراد فان الحركة
غير تصديق بوجود معين من الجزئيات ٣٠ ص الحواشي

فيلزم بطلان المحال بان كل جسم مؤلف من اجزاء غير متناهية وذلك لصدق السالبة الجزئية اعني قولنا ليس بعض الجسم مؤلفا
من اجزاء غير متناهية وهو ذلك الجسم الذي جعلناه من الاجزاء المتناهية فان قيل موضوع هذه السالبة جسم موضوع
اعتباري وموضوع تلك الموجبة هو الاجسام الطبيعية الموجودة في الواقع فلا تناقض فلا يستلزم صدق هذه
السالبة بطلان تلك الموجبة قلنا اذا وجد كرة غير متناهية منضم بعضها الى بعض في تلك الجهات فالجسم المركب
من الاجزاء المتناهية يكون موجودا في الواقع على ذلك التقدير قوله لكن نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد
الى الاحاد لان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم والتاليف اعترض على ذلك بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد
النظم والتاليف لا يستلزم كليا ان يكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ من الجائز
ان يكون الازدياد بحسب الازدياد مع كون النسبتين مختلفتين بل يجوز ان يكون نسبة الحجمين من النسب التي
يوجد في المقادير دون الاعداد ح لا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا لا يقال ان
الاحاد اي الاجزاء التي لا تتجزى متساوية اذ لو تفاوتت لزم انقسام بعضها واذا كانت متساوية فلو كان انضمامها
هو الموجب لازدياد الحجم والمقدار لكان نسبة مؤلف منها الى مؤلف آخر كنسبة احاد الاول الى احاد الثاني
بالضرورة لانا نقول تلك الاجزاء لا توصف بالتساوي ولا بالتفاوت لانهما من خواص المقادير ولا
مقدار لتلك الاجزاء في انفسها فهي لا متساوية ولا متفاوتة والجواب ان تلك الاجزاء لما كان نظمها وتاليف
بعضها الى بعض موجبا لحجم المؤلف منها وجب ان يكون لها مقادير ولم يكن متفاوتة كانت متساوية
قطعا ولكان نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد وتم المطلوب قوله لما فرغ من ابطال المذاهب
الثلاثة اشار الى ما يلزم من المحالات على [illegible] بيان لبطلان هذا المذهب بوجوه اخر كما ان الغرض
الا ما يلزم من اصحاب المذهب الاول بما يشهد بكذبه بيان ما الحق به ايضا لبطلان المذهب الاول
بوجوه اخر فالان البطؤ ليس لاجل تخلل السكنات كما سيأتي في مباحث الحركة قوله منها الاول
وهو انه اذا قطع السريع جزءا قطع البطيء ايضا جزءا فيلزم ان لا يلحق السريع البطيء اصلا وهو باطل
بالضرورة قوله واحتاج في زمان متناه الى ان يقطع ايضا ما لا نهاية له فيجب ان لا يقطع المسافة ابدا
وذلك لان قطع ما لا يتناهى في زمان متناه ممتنع وقد يقال ان كل واحد من الزمان المتناهي
والحركة والمسافة مركب عندهم من اجزاء غير متناهية لكن المتناهية وقطع مسافة متناهية المقدار
غير متناهية الاجزاء في زمان متناه المقدار غير متناه الاجزاء بحركة متناهية المقدار غير متناهية الاجزاء ليس بممتنع
عندهم بل هم معترفون بوقوعه قوله فارتكبوا الطفرة وهي في اللغة الوثبة يقال طفر طفرا
والمراد ههنا انتقال الجسم من جزء من المسافة الى جزء آخر منها من غير ان يحاذي ما بينهما من اجزائها ويعبر

عنها

عنها بشكل محاذاة الاوساط قوله ودفعوا ايضا برهان الساب [illegible] بالتداخل المشهور انهم التزموا
الطفرة دفعا لالزام امتناع لحوق السريع البطيء والتزموا التداخل دفعا لالزام قطع المسافة المتناهية في
زمان متناه بان الاجزاء التي لا تتناهى اذا تداخل بعضها في بعض وصار جزءا واحدا لم يتوقف قطع المسافة على
قطع كل واحد منها على حدة بل يقطعها في زمان متناه وهذا انسب لسياق كلام المتن الا ان الزام الطفرة لما
كان كافيا في دفع الالزامين جعل الشارح الزام التداخل راجعا الى دفع برهان الساب
الطفرة بديهية واضحة واما استحالة التداخل فقد نبهنا عليها فيما تقدم قوله لما فرغ من ابطال المذهب الاول
والثاني اراد ان يشير الى ابطال المذهب المنسوب الى ذي مقراطيس ومن تبعهم فيتحقق ان الحق في هذا المقام
هو الجسم المفرد ولا يخفى عليك انه لا يظهر به مذهب ذي مقراطيس بل لما ثبت ان الجسم المفرد لا يجوز ان
يتركب من الاجزاء التي لا تتجزى وما في حكمها ثبت انه متصل واحد في نفسه وثبت ايضا انه قابل للقسمة الوهمية
والفرضية والا لكان جزءا لا يتجزى وما في حكمه فقد ظهر انه لا [illegible] فان ادعى انه قابل للقسمة الانفكاكية احتيج
في ذلك الى دلالة اخرى لاحتمال ان يكون الاجسام التي من احاد بسيط في غاية الصغر والصلابة فلا يكون
قابلة للقسمة الانفكاكية الى [illegible] الاتصال الا بالقطع ولا بالكسر كما هو مذهبه فلا يكون الجسم المفرد قابلا للقسمة
الانفكاكية لانه عبارة عن كل واحد من تلك الاجسام الصغيرة الصلبة التي لا تقبل قطعا ولا كسرا مع كونها
منقسمة وهما واما اذا جعل البحث ههنا للاجسام البسيطة الطبيعية الى انه لا يشتمل على اجسام مختلفة
الحقائق كالماء والهواء والنار مثلا كما فعله الامام في الملخص والمباحث المشرقية ومن ابطلت مذهب
عن الجواهر الافراد وما في حكمها من الخطوط والسطوح والجواهر التي لم يثبت انها متصلة واحدة في انفسها
بل يحتاج في ذلك الى ابطال مذهب ذي مقراطيس ايضا وبالجملة اذا ثبت نفي الجزء ثبت ان في الاجسام
ما هو متصل في حد ذاته لا مفصل له بالفعل في امتداده وهو الجسم المفرد لانا اذا اخذنا جسما متناهي المقدار
فان لم يكن متألفا من اجسام كان جسما مفردا متصلا في نفسه وان كان متألفا منها فلا بد ان ينتهي في
التحليل الى اجسام مفردة والا لكان مركبا من اجسام لا تتناهى فيلزم ان يكون مقداره غير متناه فظهر
ان المبحث ان كان هو الجسم المفرد لزم من نفي الجزء ان كل واحد منه متصل في حد ذاته وان كان هو الجسم البسيط الطبيعي
لزم في كل واحد من افراده انه متصل في حد ذاته فيكون جسما مفردا او هو يشتمل على ما هو متصل في حد ذاته وهو
الجسم المفرد فنفي الجزء يستلزم ان يكون للاجسام المفردة متصلة واحدة في حد ذاتها وقابلة للانقسام الوهمي
واما قبولها للقسمة الانفكاكية فيحتاج الى دلالة اخرى قد ذكرها بقوله والقسمة بانواعها اه وانما لم يحمل
ههنا مطلق الجسم لان منه ما هو مركب من اجسام مختلفة الحقائق فلا يحتمل كونه متصلا في نفسه بخلاف

الجسم المفرد او البسيط بالمعنى المذكور قوله ونقول الجواب ان العقبة انواعها الى الوضع اقرب وانفوذ منها الى مجرد وضع العقل كذا وما نحوه ما موجود في نفس الامر شاء ام ابى الواقع سبب اصلاف غرضين سواء الى ان يكون اوتقرب بين سارسين في ان العود وضع في البلعوم او غيره بين اصلاف غرضين لحاف بمستين اوفي فم محلوفين وقد نوقع الحاصر العقبة الاعلى كذا الخ توجه الانفصال في الخارج لان محل السراية لك ان يكون مغايرا لمحل السابق وكذا ما يلبس او لحاذي من جسم جسما فلا بد ان يغاير ما يلابس او لحاذي منه جسما آخر والحق انها لا توجب انفصالا في الخارج لان الجسم اذا كان متصلا واحدا في نفسه وتم رفع مزاحمة على نفسه وبقاءه جسما آخر او حذاءه فان تم ما فرضه اذ لا يتصور ان يحرز من متفصلا احدهما عن الآخر في الخارج وحتى اذا زال كل الاعراض عادا الى الاولى وصار متصلا واحدا وما ذكر من المغايرة فانما يتم بالنظر الى الوضعين المختلفين واما اذا نظر الى ذات الجسم فلا انفصال ولا اصلا من غير العقبة اي العقبة باختلاف الوضعين راجع الحقيقة الى العقبة الموضعة وذلك لان العقبة اما ان يوجب انفصالا في الخارج اولا فالاول هي العقبة الاعلى كما اختاره المحقق الكركي والقطع والخرق سهما ان القطع يحتاج الى آلة نفاذة تفصل عالية بالموضوعة واكثر الفتح الجهاز والثانية الشق لانه لا يوجب انفصالا في الخارج هي المشق بالقبة الموضعية المقابلة للعقبة الى رجيه وربما يسمى ايضا عسرة وعسره وما ذكره الشارح ههنا اقسام للعقبة الموضعة والوجه ههذا وانما اقول ومعه على الوضع مثالي ما الشرن اليه اذا ما اقول العقبة لو اقتضاء اختلاف الوضعين عنها فلان اختلاف الوضعين سبب حامل للعقل والوهم على فرض الانقسام وتوهمه فيكون معقولا بالمعنى الذي يحوج الفرض الوهم وان فصل منه ههنا فان اصحاب دكل المنهج يقولون والمعنون العقبة الاعلى كما يقتضيها حاشا راي الكل واحدة من الاقسام موجبة لانفصال في الخارج كما ذكره قوله ونقول صحيح اذن بين المتباينين من الاتصال الرافع للنسبة الكائنة بالفعل مع المتصل المفروض ههنا جواز الانفصال من المتصل واما جواز الانتقال من المتفصلين فزيادة مبالغة في ان احكام الامور المتحققة الطباع متوافقة فضلا عن ذكل اذ كل واحد وصلا قوله ثم يكفي في جواز الجواب لا بناء على ثبات به البطلان الطبع ولا يمكن ان نسلم من الخصم فنا بها وبنى الكلام عليه لانه ح يكون جدلا غاربا عن الحكمة ولا يمكن ان نقول ان لم يثبت به البطلان بالبداهة فانا نقول من ان تكون في مبادي الاجسام جزءان متشابهان طبعا لان نقول جاز ان لا تكون عناك جزءان متشابهان طبعا والاستبعاد ههنا لا يجدي نفعا وايضا لا نسلم ان الخط وجوده الا بالعرض سلمنا لكن لم لا يجوز ان الاعراض على كل جسم متصل في سطح الا ذاته لا تقاك ادكان المعنى بسيطا الحكم البسيط الذي يشتمل على اجزاء مختلفة الحقائق اجتمع لكل جزء منها نوع مختص لنوعه مثلا الطبع والالم يكن بسيطا بذكل المعنى ههنا بل نقول ان المعنى ههنا بالجسم البسيط الخالي

كل فرد من افراده مع مشاركة الحس ساير افراد المثل ان يكون مركبا من اجزاء مختلفة الطبيعة الا ان الحس لا يعتد بها قوله احسن الامتزاج من حيث هو امتزاج بنسبة معتدلة نوعية فلا يخالف ما قيل في الاقراباذين من ان كل امتزاج يحتاج الى كيفية فاعلة لان المراد بالامتزاج ههنا الشركة بين الاجزاء المختلفة الطبيعة بنسبة معتدلة نوعية لا الكيفية التي بها يحصل الشركة بين الاجزاء المختلفة الطبيعة وقد يقال ان الامتزاج ههنا بمعنى الكيفية التي بها يحصل الشركة بين الاجزاء المختلفة الطبيعة لكن لا نسلم ان كل كيفية يحصل بها الشركة بين الاجزاء المختلفة الطبيعة تحتاج الى كيفية فاعلة اخرى لجواز ان يكون نوعية بسيطة لا تحتاج الى كيفية فاعلة اخرى قوله ولا يخفى ان هذا الكلام انما يتم لو اتحد المقتضى اما اذا اختلف المقتضى بان اقتضى احدهما الحرارة والاخرى البرودة ولم يحصل بينهما تفاعل بان لم يتحقق الكيفيتان المتضادتان في محل واحد بل كان احدهما في جزء والاخرى في جزء آخر فلا يتم ما ذكر من ان الكيفية الواحدة لا تقتضي كيفيتين متضادتين لان الكيفية المتوسطة غير مقتضاة بل هي حاصلة من تفاعل الكيفيتين المتضادتين والكيفية المتوسطة موجودة اخرى فلا يضاف مبدء الكيفية والخارج الى محل الكيفية فلا اختلاف من المقتضى اما بعد ما صار خارجا عن مقتضاها الى الخارج فلا يخلو اما ان يكون مقتضى الخارج المقدار مثلا فانه لس سلما متصلا واحدا يتم ما ذكر من ان يكون خطا او سطحا او مسلما مقداريا موجودا واحدا بالعدد موجودا واحدا بالشخص بل الخط والسطح موجودان بالقوة في المتصل الواحد الشخصي هي العبارة التي اجراه عليه في المقدار المطلق لا بوجود في نفسه عالم تحصل متوهمة لا بوجود اذا مقدرة فما لا شق فيه مثلا فوا ان يكون حصة العقل المفرد في الخارج الى البطيئة العقلية في الفقرة حصة العقل المفرد الى البطيئة المعتبرة في الخارج ويكون مطلق الجوهر ضاعا ما وطبعه حتى مشتركة بين الجسمانية المعنى الموجودة والحصار التي تلف بين الجسمانية في كل الامور التي رجعت عنها الصفاة والبيها الحكماء بما لا بوا من قبل قوله وانوا ثبت الخ لم لا يكون مؤلفا من اجزاء بالفعل مشتركة عالت اسماع تركب الجسم اصلا وعاق حكمت ان الجسم المؤلف متصل في نفسه لا منفصل عنه بالفعل وما امتنع وجود الجزء الذي لا يتجزى وجب ان يكون الجسم المؤلف منها لا نهاية متناهية بمعنى انه لا ينتهي في الانقسام الى حد تقف عنده ولا العقل الا تقسام بعوده كما زعم الشارح سلمنا والازم وجود الجزء الذي لا يتجزى لكن لا نسلم ان وجوده بالفعل اما في الخارج او في الذهن منفصلة وانزع عنه لانا نوجه الى الفعل ثم تركب بكل الاقرب التي لا تسلم انها ان حصل منها جسم عرضه مساء المقدار مع انه لجب ساواته لكل الجسم المتناهي المقدار الذي فيها وكل على كل حاقة فصل ان وجود الجزء الذي لا يتجزى مع انه غير مساحة مع ان وجود حالا ساحي في الخارج مع مطلق تحرز المتكلم فليس معناه الا ان ثم القدرة لا يصل الى حد الا كمن ان يقع وزه بل كل مرة يصل الهانا ثم القدرة فكمن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها الى ما لا نهاية الا عداد فانها لا تصل الى حد الا ومكن الزيادة عليه قوله ذهب بعض المتقدمين الى ان كل جزء فان عمتاز كل جزء امتداد في الجهات وان كل الجزء امر منتصف في حدوده لا متصل له في امتداده اصلا ذهب الفلاسفة الى ان من تابوا الى الجزء الحصل الواحد في حد ذاته قايم بذاته غير حال في شيء اصلا كونه متحيز الذاته وهو الجسم المطلق ذهب عندهم جزء من سيبة لا تركب فيه الخارج

في حدوثه لامتناع اجتماع الانفصال وكذا نوع الاتصال لا يمكن ان يكون للجوهر المتصل لامتناع
بقائهما مع الاتصال فلا بد ان يكون هناك امر اوجب الجامع المتصل الواحد والمنفصلين وهو موجود في الامر فيه
هو صورة الاتصال والانفصال صورة لا جامع بينهما المعقول واما القول بجنس الطبيعي والمشترك
عليه فانما هو الامر المتصل او المنفصل دائما ولو لاه لم يتصور عروض الاتصال للجوهر وان السبب في
نوع الانفصال دون غيره ما بالفعل لمثله نوعهم اختصاص وجوده بما لا يلزم الى نوعه فلا الانفصال الحاصل
دون غيره مما لا منفصل اصلا نوع حاصل من الانفصال مقارن للجوهر لازم لها والا فالمتغاير لا سبب
الموجه للانفصال في الجسم الذي نوعه عنها قوله لان الاول انما هو مبنى على ان يجب الاتصال في نفسه حيث قال
ان الجسم المتصل في نفسه فلا بد ان يكون له في نفسه اتصال والا لم يصدق عليه انه متصل في نفسه قوله غير الاتصال
الذي هو من حوارض الكم اذ لا مالا اتصال الا مع الاضافي الذي يعقل في اكم المتصل من اجزاء الموضوعة
فيه قوله وما قيل من ان الشيء سدل مقاديره اي ان الشيء اذا توازت عليه اشكال محاذية للتوازي
والتكيف مثلا سدل مقاديره الخ حتى الكرسي الخ قاله بها الساريه فانها المتوازي اجزاؤها اذ لو مال بعضها
كبيته مخروطة فانها معتدلة في انها على وجه مخصوص ومع التكيف كبيته الخ الساريه فانها على وجه
تعتدل سدل الشيء مقاديره مع ان اتصالها اتصال لازم للشيء بها باق كلا مالم يطرء عليها انفصال فيكون
لها اتصال في نفسها غير الاتصال الذي هو من حوارض الكم قوله فالاتصال ايضا سدل على ان الاتصال
الذي توهمه ان الشيء في نفسه مثل سدل بل الاتصال بعض انواعها سدل وهذا الاشكال سدل سدل
الاشكال فليس لها اتصال لا سدل بل الاتصال لها ان تكون متصلة في نفسها لا متصل فيها قوله
هو الاتصال الذي هو قابل الانفصال قد يكون في الجسم لان الشيء لا يعدل لا ما مناسبة قوله لان موضوع
تحت الوصف بكونه متحدا اما ما لم يكن في الجسم جوهرا واما الثالث ليس جوهرا كما
ان جوهرا لم يعرض على ما جوز ذلك ومثل بالسرير واما جنبه بان الاجزاء الثالث جوهرا فهو فاسد
وزيادة ايضاح للاجزاء الثالث قوله وفيه نظر ان نقول ان نقول على الوجه الاول الاتصال
الذي هو من احواله الجسم هو الامتداد بعدا ما اذا وصفنا الجوهر الذي يمكن ان نفرض فيه الابعاد
الثلثة وبينا ان متصلا في حدود ذاته لا منفصل فيه اصلا فذلك الجوهر نسميه نارة اتصالا وتارة امتدادا
مبالغة في كونه متصلا امتدادا في نفسه الى الشيء اليه وح نحس ان الجسم متصل في نفسه فوقوع غيره
المنع واما قوله ثبت الشمعة قوله ان هذا الاتصال والامتداد امر واحد ان الجوهر باق في الشمع مع
سدل المقادير عقاد الاشكال اذا لم يطرء عليها انفصال وليس فيها احوال بالفعل هي يتقوم

ايجنبها واما في الاتصال بق، الامداد الوحداني بعينه في الشمع فان نواحه قد تكون نزواله ووجوده
آخر ما اعظم او اصغر او مساو على ما سبق ذكره في الفرق بين المتبدلة في التخلخل والتكاثف الحقيقيين
وقد تكون نزواله ووجوده امتدادين احزن وهذا الا فرق هو الفرق المحلل ان افتى، الفرق لا يستلزم بقاء
الامتداد كوازان نزوال وفصل مثله صوبه نخاوه لانا نقول ان العرف حكم سق، بحيث لا امتداد
فيها بجنبها مام بل على الاتصال على ما مر عروض في قبس ان اللائم من بق الجزء الفرق على ما عرفان
الجسم المفروض متصل نزوالا منفصل فرضا صلا واجزاء لما تقطع واما الشمعة فجوز ان تكون مركبة من اجسام
متفرقة متعددة بحيث اذا وضعت اذا فوجدت بين كرة عندهم من اجزاء العناصر المتفرقة وبين اصابعا
واحدا ما معهم بل بالحس علمت عدم مناقشة في المثال الذي لا فرق بينا لانهم اردا ذلك فتوهم
توارد القادير المتعاقبة على الاجسام المتفرقة سدال اشكال اجسام بق، بما يبقى المتصل الوحداني
في هذا الجسم الذي بعد فيه تبدل الاشكال فان قيل بما منع سدال الاشكال في الاجسام
المتفرقة فالجواب ان منع اعيان قبولها للتقسيم لا لحكمة علمت فعدا منع موجه بعد ما ثبت ان الجسم المتصل
ان الكمية ارسطي في الجسم الطبيعي المسطقة عليه في جميع فيها فالحاكم ان منع اعيان قبولها للتقسيم لا يعلل كونه قابلا
اسنا البرهان على عدم ولا تحليل عن الاباحات كون الجسم بطبعه متصلا بنوعه وقد عرفت مما قبله قوله
وعلى الوجه الثاني فان ان يجوز اتصالا آخر اذا ما لا اتصال الا في الجوهر المتصل في نوله المسي بالاتصال في نفسه
اصطلاحا والاشكال اذا اتصال جوهر ما قوله بل الجسم مركب من جزء لان الجسم فوق للانفصال
كعدد ما او مخفاه في نوعه قوله احد مان الوحدة والتعدد للامور ما كما آنفا وليس بالوضع
اما الاول فلان الامتداد المتصل في نفسه وذاته يلزمه الوحدة بالعرض واذا لم يعرض له انفصال فيلزمه
التعدد اذا عرض له وكذا اما الثاني فلما عرفت من ان الهيولى لجواز ان تكون باقية بعينها فالجوهر
الاتصال والانفصال لئلا تكون العوارض اعدا ما بالكلية فوجب ان تكون في ذاتها والمادة والا كانت
بل ان تتصف بها سواء للصورة التي له بها فالتفرض ما لعال من ان لزومه الوحدة او التعدد للامتداد
بالذات والهيولى بالعرض بحيث لو عدل بعينه موجودا قوله قلت الاتصال الخ ان تكون معاملا للاتصال المقول
بدل الامر بين ان تكون متقابلا للاتصال الجوهري الذي هو الامتداد اما متقابلة للاول بظاهر لازعدوه والا ما
متغايلة لكن لا سدال امر عدمه في عرفت واما كونه رفع للامتداد وعدم مرشد انه ان تكون له
وكل الامتداد قبيل على ثبوت الهيولى وان الموزق بين اعدا ما الجسم بالكلية قوله ورفع وكل الامتداد
عنها يستلزم صورة متداد بين آخرين فاذا فصل حصل ان تكون في الجسم امر موجبة لفصل الانفصال الذي يبقيه

امكنتي حيث اتفق فان الحوالي مثلا ربما سبق في جزء من مكان الماء وربما سبوقه جزء آخر من مجموع
الدليل فيما وجب منع الجريان قال الراجز البسيط في العناصر اذا ثبتت وطبيعتها تصلت بكلها فالحق
اجزاء موجودة فيما دامت اجزاء موجودة ثم اقول وبهذا واما المعجون والمركبات الواقعون الممكنة من اجزاء
من مكان العنصر الغالب دون اجزاء اخر منه فاحد قوله ولا يجوز بهم تخصيص الدعوى بان الجسم البسيط
بعض مكان طبيعي لان الدليل المذكور يعم البسيط والمركب قال قلت وكل الدليل على جواز
يزال ذلك انه يقتضي تكلف يكون مع ذلك متنع قلت لعل الخلل من حيث ان تخلف الجسم عن التأثير
الغريب وان لم تتحقق في الذهن نظرا الى ذات الجسم يمكن جاز ان يكون مستحيلا نظرا الى الاستحالة
مستند وجها الجسم الها وسهل خلوه عنها لكن لنفس الامر فلا نسلم ذلك الاستند لان على ان للجسم مكان
طبعي لنفس الامر على ان له مكانا طبيعيا على وفق المعنى الذي لا مطابق الواقع وتوضيح ذلك ما
تقال من ان حصول الجسم المكان المعين جاز ان يكون لامر فعل حصوله في ذلك المكان فان حاصلا
في مكان آخر موصوفا بصفة اولى على السواء فان حصوله فيه معنى اعم من حصوله في ذلك المكان بلا سبق في طبق
حتى المحدد يلزمها فانه مع كونه يحتاج الى الجسم حاصل عنده وفي مكان واما القابل بالمكان
يسلم فليس الحق عنده في مكان اصلا وان كان لا يخلو عن وضع ما ليس الى ما حاله من الاجسام
لم يكونا فيه لان طبع المعجون حصوله في شيء منها لكن يكون احد هذه الطبيعي الاول وذلك لان اقتضى
الجسم بطبعه وهرب عن الاول بطبعه الى مقتضاه اهرب عن الاول فيكون مكان الغالب منها
في اقسام المركب اني هو النظر الى ما يعضد غلب المركب اذا خلا عن معنى الجزء عن
اغلبها من الصور النوعية في الصورة النوعية للمركب كذا ان يكون معضد حصول مكان المغلوب مكان
المركب فقد علم منها ولا يرى ان تعلق المذهب ليس على اجازة الارصد بل وسبق دعوى صورية
النوعية قيل اذا وجد ما يعضد الغالب ووجد ذلك في كل المكان وجهته فاذا غلب الماء و
الارض معا على العنصر الآخرين فحاله الطبيعي يكون واقفا على الفصل المشترك بينهما مشيرا عليه
وكذا اذا غلب الهواء والنار وان لم يغلب اجزاء لعدم الصفا الا مطلق ولا اقرب جهة المكان
قال هو الذي اتفق وجوده فيه فصل اتفق وجوده فيه لا بعرضه لكن يحتمل بعضه بل هو كذلك
اذا خرج الى مكان آخر امكنه اجزاء ثم على ما يعد الى ذلك المكان لتخلل حيول اجزائه معنى في المكان
الذي خرج اليه وتحقيقه اذا وقع الى الثالث ورابع فلا يكون المكان الذي وجوده فيه مكانا
طبعيا بالنسبة الذي ذكره قال او لو مال الى واحد من ممكن الامكنة الست مثلا حالة العلو لكان

حاصل الامتداد وبين الى وثيق عند الانعصال فلا يردان الانعصال امر عدمي فلا يحتاج الى قابل وجودي او
الى غير ابقاء مكان الانعصال عدم الملكة لا عدم محض فيحتاج الى قابل موجود قال لان المكان يخالف في الاجسام
والشكل بمقابل المكان يخالف الاجسام البسيط كالقرب والبعد من المركز والمحيط والشكل
فيما يحاذي الامتداد فالحكم سوت المكان والشكل الطبعي علم بحيث الاجسام وان لم يثبت بالاستدلال
الاتي البسيط منها مكانا فعلا اخيرا قال الاجسام على الاطلاق يحوزان الحالان الان احدهما
تحصل مع بسائطها التي هي اصلها والاولى ان يقال فيما اذا عرفنا امكن ان يعرف بالمكنة ما علمها من
المجاورة والمتشاركة قال والكل جسم سواء كان بسيطا او مركبا مكان طبعي اذا تخلى الحكم فيها لكون الدليل
مشتركا بينها جاريا فيها على السواء قال ولم يرد من خارج تأثير غريب فيما اعلق تعريض لقوله على
وطبعه لانه شرط زائد على ما اذا لم يرد من خارج تأثير غريب لم يكن على مع طبعه قال لم يكن لسوى
مكان معين لطلبه عند الخروج عنه على اقرب الطرق والاستدلال على ذلك بان الجسم اذا فرض خاليا حيث
الفارقة والتأثيرات الغريبة فاما ان تحصل في كل الامكنة او لا تحصل في سوى منها او تحصل في مكان معين الا
مكان ما لو حصل فيه حصل الثالث فيكون كل المعين هو المكان الطبعي لان حصوله لا بد ان يستند الى علة كونه كذلك
ولا يجوز ان يستند الى غيره ذاته لان المفروض انه اتفاقي واما عارضه فهو مستند الى عرض فاذا ذاته علوفرض جزوه عن
ذلك المكان لكان مخالفا لبعض طبعه وهو مستند الى غيره فاذا خلي وطبعه عاد الى ذلك المكان بالمقتضى طبعه
وهو مستند الى غيره فاذا خلي وطبعه علا اقرب الطرق وبالقدر الذي ينفع حاصل من ايراد ما لعصي واطرد
من المستند الى ان الحق في هذا المكان سكن فيه وان الحق في ذلك المكان سكن فيه وجملة
في البواقي فاذكره مسلم لكن لا يلزم منه كونه بحيث يطلبه عند الخروج عنه وان اراد واحدا البتة فهو ممنوع
وهذا الجزء ممنوع ايضا بيان تأثير في علو فان المكان تأثيرا غريبا فلا نسلم انه مع خلوه عن المحل تأثير غريب
يكون موجبا لفضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او مقتضيا وان لم يكن تأثيرا غريبا جاز ان يكون حصوله في
مكان معين من فاعلا اما بالجاب او اما عن اختيار ثم نقول ذلك لسوا لا ضاد وجوازان يخلقه الله سبحانه
بقصد الابعد وجوده فاذا فرض الجسم موجودا اما ما لا يزال ما حيا وفرض في موضع المكان الذي هو طبعه
وجوده معرى عن جميع التأثيرات التي لا تكون من ذاته سواء كان من فاعله او من غيره احسارا الاولى
فلا بد ان يكون حاصلا في مكان معين بما يضاد ذاته على ما مر فتأثير الفاعل في وجوده دون تخصيص وجوده
فلا تكون تأثيرا غريبا خلاف تأثير المحصول في مكان معين فانه تأثير غريب اذ ليس من ذاته ولا من
عليه الضاد وجوده ذاته هذا وقد تحقق بهذا الدليل ما جزاء العناصر فيما لا يعضي عموا ضع معينة بل يتفق في الممكنة

من غير تخصص فسئل له نظر لو ان موضع على وكل المركب صورة موضوعة بعضي مثلا الى واحد من تلك الاكرة
فلا تخصص من غير تخصص وجوابه ما قدمت من ان المذكور هو بعضي نوع التركيب مع قطع النظر
عن تعين الصور الموضوعة فانه امر عرضي لا ينضبط اصلا ان الكل جسم شكل طبعي على الوجه الذي ذكر
فانه اذا خلي وطبعه لم يوصل له تأثر غريب فلا بد وان يكون متشكلا الشكل يختص بستدعاه الى البعض هو
اياه على قياس ما عرفت في المكان وورد عليه ان الشكل موضوع تتناهي ابعاده والشكل ان طبيعي الجسم
لا تعين تتناهي ابعاده وما لوحظ لتتناهي بوسطة ليست مستندة اليه فانه لا تكون عرضا له فاذا قلت
هذا نجيء وارد في المكان ايضا لان تصوره موقوف على وجود المكان الذي يستند اليه ذات الجسم قلت
وجود الجسم لا يتصور في غير مكان عند القائل بامتداد المكان من لوازم وجوده من حيث هو جسم فليست
تتناهي الابعاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو الوسط اذ ام يستند الى ذات الشيء وليكن الرد
لكل ذات امر اخر سواها فعلى خلاف يستند الى ذاته وسطوا ولازم ذاته من حيث موجود فان وجوده
اللازم من نفس ذات وجوده الشيء فلا يكون امرا اجنبيا ايضا نعم الاشكال ورد على هذا القول
حال المكان هو السطح فانه ليس لازما لوجود الجسم لكن في الخلد بل يوقف على وجود جسم حاو وهو اخر سب
فتطلب والشكل بما احاطه حدا او حدود من جهة الاحاطة الشكل من الكيف الحاصل بالكم المتصل
لكن استثنى وهو انه مندرج تحت عارضة للمقدار الذي كبعده حدوا حدا اي طرف واحد كالدايرة والكرة او حدود
كنصف الدايرة والكرة او حدود كلما مثلث من السطوح والاجسام من جهة الاحاطة واي اخير هذا
العقد اخرج من جهة الاحاطة لوجوه عن توريف الشكل كالسواد والساعة العارضين للحق دون
المحيط كحد او حدود والمراد بالاحاطة هنا هو الاحاطة الشاملة ليخرج الزاوية عن توريف الشكل
فانها على المذهب الاصح هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه ذو حد او حدود احاطة غير تامة
مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخط ثلاثي مستقيم فاذا اخذ كونه محاطا بالخط الثلاثة
كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هو الشكل واذا اخذ بما هو محاط فان متلاقيان على نقطة
واحدة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هو الزاوية ثم ان الشكل والزاوية لا يعرضان الا السطوح
والاجسام لان الموافق الخط اعني البعد لا تصور احاطتها بالخط اصلا وتنازع الناس على ان الواحد
في القياس الواحد لا يكون تحتين فرضنا ان يكون تحتان كما تحملوا اعتبارا مسودة وتصور الشكل
الواحد كما في المادة الواحدة امورا مختلفة وان بنى البرهان على تصور المحال الواضح من حيث اداء وهو
لا تصور عند ان رسوخه واختص ايضا ما بهذا اني لم اقل ان الفاعل موجب اعما اقال ان تحتا

لى موضوعة به في المدار الاول لكن خلاف ان كون الصور المتوهمة فاعلة بالاختيار كذلك لم تعت سمتا واحدا
في اشياء الجواب ان يقال ان مقصوده على خلافه بما صارة قال الامام الرازي في الاجسام الكوية والصور متلاقية
مختلفة بحالها هي امور يابية فاعلة بالاختيار فيجب ان يكون كريا والا لاختلف اشاراته وذلك لان الشكل
المضلع كخلف لان جانبا في سطح واحد من نقطة وقد يقطع عنه ما ان مثلا المعين موضوع البطيخ
مواكرة ال الشكل الطبيعي البسيط هو الكرة لكنه التي في هذا التجيل الشهيرة وعدم انضباط اشكال الكرات
من المعادن والحجارة والنبات الخ المكان موجود لا مشار اليه الى المكان مشار اليه بالاشارة
الخ فيه نظر اما على وجه لا يعود الى قولهم فلا بد ان يكون موجودا ذا وضع حرفة ان المعدوم والمحال لا يصور
قبل لكل الاشارة ولا تتوجه الى ذلك كون الاشارة حسية امتدادا وجهة وهو تعال الى الخلق
فهو الى ان الخطوط ليست كرة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل متصلة في الكف بالا منفصل فيما مع
انهم جوزوا الاشارة الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا تذهب
عنهم كون الاشارة الحسية توجها الى الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده او وجها على الرد
سؤال المسألة الخ ومقصد تعلق كل المكان مقصد تحريكي بالفعل فلا بد وان يكون موجودا اذا وضع
حال حصول المحرك عدما متوقع حصوله في معدوما وجها لاحمال اشارة حسية بل محال ان يكون موجودا اذا حال
تحركه لانه مقدار ما فحصول المقدار بالتحصيل فلا يتعلق لها تحركه واما ما يكون مقصدا لها لتحصيل ممتنع حصوله
حال تحركه كالكيفيات المتوجه اليها الجسم حال حركته في الكيف وما يقال من ان المتحرك انما تقصد استكمال الوضع
الذي تحركه فيه والجهة التي توجه اليها والمعاد فدعوى تقصده للمكان محتاج الى برهان مردود وبيان مقصد المتحرك
لو حصول المكان المتحرك وحصول المكان محال كما ظهر من ان الحق على ذلك سكت نعم قد يكون ردكل المكان موجودا
اجمالا الى غير محظور بالجملة فلا يستقيم كون الحصول قد مقصودا الخ وكل ما هو كذلك لا يكون جزا لكل ولا عالة
عليه لان الاستعمال مرجحا والحال ما لا تصور ان يكون الاستعمال مولا عنه ولا اليه وهذا الخ الاستعمال عن
المكان والميه استدل ايضا على كونه موجودا الان الاستعمال من العدم الى الوجود مستحيل قطعا الخ وهو على السطح
الباطن لجسم الحاوي والشكل الذي الجسم بكليته حاصل في محاذاة المحيق حالي له فلا تكون المكان امرا الاعم
اصلا كسطح مثلا الذي لا يتصور كون الجسم المتقسم في جهاته حاصلا بين مرض الاعم ولا امرا اعم
في جهة واحدة بسطح خط مثلا الذي لا يتصور كونه محاطا بالجسم بكليته وهو اما ان يكون متقسما في جهتين
فقط او في جهة كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا محذور ان يكون جوهرا الذي لا يعرضه
ولا محذور ان يكون حالا في الممكن لما عرفت من ان محذوره ان يكون سطح الظاهر من المتمكن

في جميع جهاته والا لم يكن حاليا له فاذا السطح الحاوي من الجسم الى وهي المماس لسطح الظاهر من الجسم الحاوي فاما ان يكون
فرغ الحيز المكون الملون بعدا منتقضا في جميع الجهات مساويا للبعد الذي لم يأخذ بحيث سطح احد حاملي
الالوان سارية بحاليته قد ذلك البعد الذي هو الحيز او يكون احد امور موجودا يشغله الجسم ويملأ ويحل
بسبيل التوهم محل هو مذهب المتكلم وقد ظهر بطلانه بوجود الحيز واما ان يكون امرا موجودا فلا يخلو ان
يكون بعدا مادبا فاما جسما والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام بالاطباق بعضها على بعض فهو
بعد تحيز في هو موجود بين فلا يخلو وما صفناه من كون الحيز على بعد وجوده يخترق السطح والبعد
المذكورين ذاكره ومطلوبا حاصل مراده لا دليل على الخصوص فيها اعلم العامة يطلقون الحيز
على ما تعدد الجسم عليه وعلى ما يحل الزوال فلذلك يجعلون الارض محلا للحيوان ولا يجعلون الهواء المحيط بها
له فاذا وضع قرص على رأس فيه بعد ارد رهم لم يمكن محله عندهم الا ذلك القدر الذي يحفره النزول
فيكون ان الماء عما يحل اطراف الاناء ولا يسع ان يمروا ان ناحل اطراف الاناء ولا يحل
الا الحيز الذي حل اذا فيه هو البعد الممتد في داخل السطح الباطن فالا لحق وايضا فانا قوهنا
لو لم نقل اذا قوهنا ان الماء خرج منه ولم يدخل فيه بدله غيره فان حين حل اناء الداخل بعد عندهم
في الهواء موجودا لانه تحضر فيما بين اطراف وفاصل للاجسام والمعدوم لا يكون محضرا ولا معتمدا وبنا
عليه ان هذا القوم يطلقون على السطح انه يزال بالسلم حتى لا يكون المعدوم محضرا ومعتمدا
وايضا فكون الجسم في مكان ليس بسطح له بحيث وكيفية قبيل ان اراد به ان الجسم متمم حيز وكيفية حاصل في
المكان بحيث به بحاليته للسطح وحده فهو صحيح لكن لا يلزم ان يكون المكان حيزا وكيفية ما وبالجملة فانه
قال السطح الذي هو المكان يحيط به بحاليته للسطح وحده وان اراد به ان الحيز مطلق على
المكان سارة كان مصادره على المطلوب وكذا قوله لان المكان ما يمكن ان يحله بان
اراد به بان الممكن يحل له لم يكن شيئا في المكان خاليا عنه ولا يكون شيء من الممكن خارجا
عن المكان فهو صحيح لكنه لا يلزم ان يكون بعدا وان اراد به ما ذكره فاما فظاهر لانه
لا قطارة العدة لكل مصادره وقوله لا يعولون ان السطح يكون فارغا ويكون ممتلئا يرد عليه
ان الامور الموجبة لا يعول عليها في العقليات على انهم لا يمنعون ان نقولوا ان السطح الذي في داخل
غير مملوء فارغ وانت تعلم ان بعض المنافقة انما توجه اذا جعلت لكل الامكنة
الكبيرة دليلا يقطعون على المطر واما اذا اقعد على كونها كذلك وامكان معصفة للظن على
ما ذكرنا في الكتب وشرحه لان كل واحد منها يظن بها كون المكان بعدا ممتدا في الممكن فالا لحق

فاذا تخاصفت فرعا وقعت جزءا واوطأ قويا مع قوله وان لي الا تكن فلس ممكنا كبعد الا بعد الجسم المحلي له فالكل
ان يقال ان كان البعد موجودا مع الممكن فان لم يكن له وجود غير وجود بعد الممكن لزم الخ والا فنمنع لانه يقبل ان
كل ممكن فان موجود او يغيره وجوده بعد هذا الممكن وقد تبين سبحانه وان لي له وجود غير وجود
بعد الممكن لزم تداخل البعدين كما لا يخفى وبيانه في الاشارات وشرح ما ذكره الشارح في بطلان
الكمون ترجع الى ان الخلاء ليس موجودا مع بعد الممكن وقد قرضناه موجودا موجودا والا حاجة الرمح طويل لزوم
الخ والا فنمنع ذلك ذكر العلامة وكذا المطول الذي اركبك ابطال الاول راجع الى ذكر ومنع غير بارد
التداخل على ما يشهد به الوجدان وهنا لا محال واحد يحفى لا يخرد ذكل يجوز ان يكون ما بين حدين الطرف
معدوما مرتين في الوجود بحيث لا يدركه الانسان فقط قال الامام في المطول لو امكن ان يتشكل العقل
في ان هذا البعد الموجود مرتين في طرفي هذا الاناء بعدان مع ان الماء الواحد ليس الا الواحد فيلزم كل العقل
ان هذا السخف لان الواحد في نفسه يمتنع ان يكون موجودا واحدا في الجهة او اكثر من موجود لا يحال ان يكون ما بين
الموجودين من طرفي هذا الاناء بعدان لانا لو قدرنا خروج الماء منه وعدم دخول جسم آخر فيه يقتضي العقل
بوجود بعدين طرفي الاناء، فنقول فما الذي دخل في الاناء على ان الصحيح ذكل البعد مع بعد الماء فكما ان ما بين
البعدين وتام موجود منذ كون في الانسان الواحد لازم منا كونه موجودا لانا نقول لا يلزم من
انتفاء هذا الطريق الذي هو دليل طريق معين انتفاء المدلول بل يبقى الاتصال الخالي وبغير
ملاق للماء وهو بل فارق عنها هذا البعد بعينه ايجادا لانه وان كان حاملا للجسم الحيز
لكنه غير قار ذل لمادته مقارنة الابعاد الحيزية الى فهما فجاز ان يكون حيزا لعامة مرارة وقوارير
المكسرة على سطح بقارة سطح خلاف الابعاد الحيزية فانها اعراض حالة فانها كان المكان مع البعد
حيزا متوسطا بين العالمين اي الجواهر المجردة الى لا تعلم الا بشان الحسية وبين الاجسام التي
هو اكثر كثيفة لا مساع التداخل بين بعدين العدين المتماثلين بلى ذة فان قوله
هذا التداخل يؤدي الى قوله وقول اجسام العالم في حيز خرد له وانه سقط لا يطبق
على بعد الممكن وبعد يرد في وضع الانسان والخشب على ذكل مالك جوزت تداخل العالم
من حيث هي ابعاد في دليل ذكل على الابعاد المادية مما نوه من التداخل والاستحالة لا خذ
ذكل كتابا في الصور والاعراض لو لم يكن فرض البعد موجودا الى ان ممتنع من التداخل وذكل لان
منك امتناع التداخل هو العظم والامتداد فكل ما يعم بعضه بالعظم والامتداد اصلا جاز
التداخل مطلقا فاسقط وكل ما لبعضه بالعظم والامتداد في جهة او في جهتين فقط امتنع التداخل

تكون الخلوة لا وجد الطرفان لم يمتنع سقوط المتوسط اما عن الثالث فبما مر من ان قوتها اذا استلزم محالا فلا بد ان يكون بعض اجزائه محالا فيكون اجتماع بعضها مع بعض محالا لا بسبب الاجتماع فما لم يقصد هو بسبب ايضا فهي من احزانه سواء كون المكان خلاء محالا بالضرورة معينا ان يكون الخلاء محالا او في ملاء مستمر معاوقة للحاوقة الاولى كسنة زمان حركة الخاتم الى زمان حركة المقدم الاول فسل عليه ان لا يلزم ان وجود ملاء مستمر معاوقة الاولى كسنة الزمانين مطلقا ان على اى وجه فرضت منع النسبة المقدرة الخ من الزمانين لا بد فيها من الخلاء بين الحركة في قبل والحركة لا بعدها مهما امكن فيكون لو كانت المعاوق حركة عدم المعاوق قد تنازع الامام في استحالة ان تكون النسبة بين المعاوقين كالنسبة بين المتحركين لعاوقة القليلة اذا حصلا تماثل المؤثر اذا ضعف جدا جاز ان لا يؤثر كما لقطاة الواحدة في خرق الريح فان الريح قد تقطعات فان الحركة بعضها يستدعي زمانا لان الحركة من حيث هي متصلة بخرق فلا مقدور وقد جاء في تاويل على مسئل المعاند مطلقا على مسافة معينة في زمان لا يزيد ان لو كان في الخلاء المفروض وقعت في زمان مع انه للمعاوقة هناك قد كان الزمان بعض الحركة من حيث هي وجاز ان يكون تخوم الخلاء الاول مع زيادة زمان لاجل المعاوقة وح يكون الزمان الذي لبعضه الحركة بعضها تخوم الخلاء الخ وبعض الزمان الذي زاد لاجل المعاوقة سمي لوقوعه على قدر النسبة بين المعاوقين فاذا فرضنا ان زمان الخلاء سبعة امثاله وزمان الملاء الاول عشرة سباع كما سبع سباع مثلا مازا، الى معاوقة دساعة واحدة بازاء الحركة فكان زمان الملاء الخ الذي معاوقته عشرة معاوقة الملاء الاول سباعة وعشر سباع الخ سبعة اعشار الزمان الملاء الخ ساعتان الا عشر افلا يلزم خلف اصلا لان الحركة يمتنع ان يوجد الا على حد ما من الرخاوة والبطوء موجودة غير موجودة وما لا وجود له لا يستدعي شيئا اصلا الا ان اراد بذلك ان الحركة موجودة اي بشرط شيء غير موجودة وهو مع ذلك لا يوصف الا على حد ما من الرخاوة والبطوء لا محالة فوجود ما من حيث هو كذا والحال انه مشروط بما لا يوجد عرفوه فاوسلم لكن لا يلزم من كون كل من الرخاوة والبطوء مدخل في اصل الحركة من حيث هو قدر ما من الزمان كيف والدليل موجود بان كلا منهما الخ فمن ابطل الخلاء بالمعنى المذكور لا يلزمه ان يقول بان كل شيء موجود اعني لا يدفع عن موجود وما لا وجود له لا يستدعي شيئا فلا يلزم ان يكون لا حد المتضادين او لا يلزم من عدم المعاوق للحركة في الوجه الخارجي عن الرخاوة والبطوء ان يكون لهما وناقدرا

من الزمان لحركة الرخاوة والبطوء لجواز ان يتلازم امران في الوجود ويكون لكل منهما مقدر نظرا الى ذاته فانه ان يكون لو كانت الرخاوة لنفسه كم ما وكذا لو كانت لبعضه بعض ما وكذا لو كانت لبعض ما من الزمان وفرق وكذا ان يقال ان الخط مثلا الذي هو الرخاوة والبطوء مدخل في اقتضاء الحركة لا بعض الزمان لان الحركة لا بعض الزمان الا مع حد ما من الرخاوة والبطوء لانها لا توجد في الخارج الا مع حد منهما وما لا يوجد الا مع بعض الزمان فاقتضاء الحركة للزمان مع الحد لا مع الخط وهذا الفرق في غاية البيان ممكن المناقشة وقد يقال ان الجواب الصحيح عن كونها اقتضاء الحركة بعضا قدرا من الزمان انا لا نجوز ان بعض الحركة لذا الخاص زمانا معينا والا لما جاز وقوع الحركة في نصف ذلك الزمان ومع ذلك لان نصف كل الزمان وكذلك ان نصف الحركة الحركة بل الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي الا زمانا مطلقا وهي مطلقة واما المعين للزمان فهو الحد المعين من الرخاوة والبطوء واختلاف الرخاوة والبطوء في الحركة البطيئة انما هو بحسب اختلاف المعاوقة لكل حركة لا بد ان يكون على قدر من الرخاوة والبطوء لانها لا تحل الا ما يمكن ان يكون عاما في زمان واحد افرض حركة اي شيء شئت بكل ان شئت في نصف كل الزمان او في معين كما شئت اسرع او البطأ من الاول فان كانت الحركة بسبب المعاوقة عن شيء واراده حاز ان كل واحد من الاسراع والبطوء مما يحتمل اضافة حدوثها ونسبت عنها الميل والحركة فترتب عليه الحركة السريعة او البطيئة وكونه كذلك سابق على ما قدمناه من تصوير البرهان من ان الحركة الموجودة في الخلاء دون الملاء ان كان لكون الخلاء دون الملاء في المعاوقة فلا نسلم ان الحركة طبيعة وقسر اصحت حركة بالحد الذي هو الرخاوة والبطوء لا معاوق ودون كل الطبيعة لا تتنوع ولا تشور لها حتى يمكن استدلال الحد الحاصل الى الحركة البهما وكذلك لا يجوز ان يكون الموجود لكل واحد من الحركة الطبيعية نوعا واحدا وكذلك القابل للحركة اعني الجسم المحل لا عراض الموجود الحادث فيه فلا نسلم ان امر المعاوق للحركة غير قابل ولا ممكن لعدم دخوله في اصل حدود الحركة ودخول المعاوق اما خارج عن الممكن او غير خارج عنه فان خارج عنه فلا يلزم حاصل المقام لان الاجسام قد تختلف في الهواء والماء معاوقة حدوثه الحركة سريعة وبطيئة واما عن الممكن خارج فهو المعاوق الداخلي لا نسلم ان الحركة البطيئة لا تحوز ان بعض الطبيعة بذاتها شتا وبعض ايضا ما بعوقها عنه تلك الحركة الرخوة بل الحركة البطيئة تحتاج لا معاوق خارج فقط وقد يدل وقد يدل على ان المعاوق الداخلي ايضا فلم لا يجوز ان يستدل تارة بهاي امتناع الخلاء واستدلال القدماء الذي على ان الجسم القابل للحركة الفعلية لا يخلو عن مدار ميل طبيعي معلوم لكن معاوقة المكان البطوء والتي يستلزم بعضي ان يتحرك على اسرع حد وذلك لانها بعضان الحاصل في المكان الطبيعي والقوية ولا بعضان الحركة لا تكون

هذا المحال فليكن ان ممكن ما فرق لا يقتضي حصول الحركة على حد لا يمكن حصولها على اسرع منه وكل ما
يقع فيه الحركة لا في زمان لان الواقع في زمان لا يكون على اسرع الحركات بل هو والواقع في نصف ذلك الزمان
تكون اسرع فاذا فرضنا جسما حركته في خلاء لا في زمان تكون حركته في زمان لا يقع نصف المسافة فيه ان
يقع فيها والا لكون في زمان لا ينقسم لا يكون على حد من السرعة والبطؤ لعدم المعاوق المعين لكل منهما فلا
تكون في زمان والا لكانت واقعة على احد طرفي زمانه بما لا نهاية له لو وقعت فيه كانت فيه اوقات غير متناهية فلا
تكون حالة من حالات حدوث الحركة والعطؤ بل يكون لا في زمان وذلك محال فقد بطل ان تكون الحركة الاولى
الاسرع الا في زمان بيان الشرطية ان الحركة الارادية وان كانت لا تقع في زمان فقد سلمنا ان ذلك في الحركة الاولى
صورناه هناك لكنه لا يمكن في حركة بعد الاولى اذ يقف الحركة قد دخل الزمان والجواب منع بانا لا نسلم
لا بوجد الاسرع من السرعة والبطؤ وهو ظاهر لانا لا نعني بتمام البرهان الا ان يجب في الشيء ما فرضنا
الحركة بعينها قدرا معينا من الزمان والا لامتنع وقوعها في اقل مما وقع لجواز ان يكون الزمان كذلك بازاء الواقع
في الحركة الاولى فيجوز ان يكون للارادة مدخل في نعم الحد المعنى لذلك الزمان فلا يكون قد اجتمع
في الاستدلال على امتناع الخلاء امتناع الحركة والعقبة الطبيعية ومن لوازم الدليل الدال على امتناع الخلاء
ان حاصل الاجسام الغير المتلاقية لو دل بطرف على ان الكلام في الخلاء الواقع فيما بين الاجسام التي قدرناه
لانه قابل للامتداد والانقسام والاتصال والانفصال ظاهر وناه او دع على تقدير التسليم لكن لا نسلم
ان قابل الحاق في الخارج للقوم لا يتوقع في الخارج وان اردت انه قابل للحاق الوهم فسلم ولا نسلم
انه قابل للدليل موجودا ما دام العالم اذ يكفي ان نوعين معقولا موجودا ما دام العالم اذ لا يكفي ان
يكون موجودا في الخارج دائما بل يكفي ان يكون جائزا بالامتداد والانقسام والاتصال والانفصال وهو
كذلك ومن الجواب ان الخلاء انما يحصر بسطها الخارج وقابل للمعاوقة بحسب الامتداد
فلا نسلم ان يكون موجودا ما دام العالم فلا حصر ولا معاوقة لا في الوجود ولا في الفرض فاذا جاز
ان يكون في الخارج دائما يكون ممتدا في الجهات مستقيما في كل احداها فيكون الواقع فيه فيكون مستقلا الاتصال الحركة فيه
فان قيل كما لو فرض ان جسما طبعه لم يكن خلاء وان كان في ذاته بحيث ان جسما عليه لكان مقدارا
جسما خاليا عن المادة ملاقيا ما لحال فهنا يكون بعد احتساب حالة في المادة فلا يكون بعضا في موجود يجري الماء فيه
محل فضلا عن ان يكون حالا في المكان الواقع في حادة بلا قيا بالانطباق على البعد الحال فيها فلا يكون
مكانا لغيره على التمكن والاتصال قلنا الصور الاول نسلم ان كل واحد من المقادير طبيعة نوعية مختصة
بحقيقة بحيث لو فرض وجوده في غير مكانه لكان خارجا عن حقيقته كما يمكن ان يفرض الماء في الارض
بدل النار وبالعكس وحينئذ لا يلزم من فرض وجود الخلاء في الخارج فرض وجود الجسم فيه حتى يلزم
ما ذكرتم بل يكفي فرض وجود المقدار فيه وهو ممكن بالذات وان كان ممتنعا بالغير لان الممتنع بالغير
ليس بممتنع بالذات وهذا ظاهر ولا نسلم ان الخلاء لو كان لكان حالا في المادة بل يكفي ان يكون
مقارنا لها في الحيز وهو ظاهر ولا نسلم ان الحال في المادة لا يكون موجودا بدون المادة سلمنا لكن
لا نسلم ان الحال في المادة لا يكون مكانا لغيرها بيان ذلك ان الحال في المادة انما يكون حالا فيها
لكونه مختصا بحيز يساوي حيز المادة وهو ظاهر ولا نسلم ان الحال في المادة لا يكون مكانا لغيرها
لجواز ان يكون الحال في المادة مختصا بحيز يساوي حيز المادة ويكون مكانا لغيرها بيان ذلك ان
الحال في المادة لا يكون مختصا بحيز المادة بل بحيز يساوي حيز المادة وهو ظاهر ولا نسلم ان
الحال في المادة لا يكون مكانا لغيرها بيان ذلك ان الحال في المادة لا يكون مختصا بحيز المادة
بل بحيز يساوي حيز المادة وهو ظاهر ولا نسلم ان الحال في المادة لا يكون مكانا لغيرها

بيان ان ارادة المتكلم حينما يتناهى المعقول لنوع حصره لا يعلل بعدد وكل متصل فصلا متصلا بل متصلا متصلا
حيث يمكن لما لجواز ان يكون العالم لا آخر لعدده لانه من فصلين موجودين الطبيعة المقدارية المتميزة في الجهات
ولو اراد المتكلم حينما يتناهى مطلقا فيمكن ما لا يفرضنا لجواز ان يكون المتكلم لحقائق الجنسية
التي لا تحصر مناسبة للعالمين ولجواز اشتراك احدهما بالاخر وذلك لاشتراكهما في ان كل واحد منهما مقدور
للحركة الاينية الاول الملائم مقصود للحركة بالحصول فيه على مرور ما بحيث مقصد للحركة بالوصول اليها والتوسط بينها
لانه تصدق قولنا ان الجسم تحرك الى جهة كذا او وصل اليها او وسيتحرك منها وتحرك مستدل على كون الجهة امرا
موجودا ذا وضع لان المحال لا يحول الحركة فقوله فحركة ان عدوم او موجود لا وضع له ممنوع بل هو موجود
ايضا بحركة في غاية السرعة الحاكمة بان وضع الجهة في ما عدا الاشارة وما عدا الحركة اذ لو كان وضعيا
لكان حاجزا بين الاشارة والحركة اذ لا معنى لقولنا ان الجهة بتقدير الاشارات والحركات في جهات
الاستقبال بل هي منتهى الاشارات وهي حركات المستقبلة حاكمة طرف الامتداد الا تصال ان سوت الخوف
للامتداد سوء ظن بالامتداد وهو ثبت بعده وبسطه فلا حاجة الى الاستدلال على عدم انتهائه
الطرف عند المتكلم لانا نقول انا نثبت الجهات مع قطع النظر عن نتائج الاعداد فصول قد يعدم
الاشارات عند مناهي الاجسام ولا شك ان الجهات المستقبلة هي منتهى منتهى الاشارات والحركات
فان كان موجودا فاما ان يكون موجودا ما عدا جهاته او لا يكون متصلا طرف الامتداد لا يجوز انتهاء
الامتداد عند الاشارات والحركة لما ذكرنا فاما ان يكون متصلا او لا يكون متصلا في الامتداد الاول يجوز
ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء
الامتداد لانه لو لم يكن مركبا من اجزاء الامتداد لكان بسيطا وقد فرضناه مركبا هذا خلف وان كان خطا
او سطحا فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان غير متصل فهو ايضا مركب
من اجزاء الامتداد لانه لو لم يكن مركبا من اجزاء الامتداد لكان بسيطا وقد فرضناه مركبا هذا خلف
وان كان متصلا في الامتداد الثاني فهو اما ان يكون متصلا في الامتداد الثالث او لا يكون متصلا في الامتداد
الثالث فان كان متصلا في الامتداد الثالث فهو اما ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا
لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان خطا او سطحا
فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان غير متصل في الامتداد الثالث فهو اما
ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء
الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان خطا او سطحا فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم
وان كان غير متصل في الامتداد الثالث فهو اما ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا
لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان خطا او سطحا
فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان غير متصل في الامتداد الثالث فهو اما
ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء
الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان خطا او سطحا فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم
وان كان غير متصل في الامتداد الثالث فهو اما ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا
لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان خطا او سطحا
فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان غير متصل في الامتداد الثالث فهو اما
ان يكون بعضا او خطا او سطحا لا جوز ان يكون بعضا لانه ينقسم وكل ما ينقسم فهو مركب من اجزاء
الامتداد لما ذكرنا في الجسم وان كان خطا او سطحا فهو ايضا مركب من اجزاء الامتداد لما ذكرنا في الجسم

رع خلاء لامتناع وجوده وايضا لا تصور الخلاء عن الذي الحس حدوده موجودة متمايزة متقابلة بالطبع ولا
ز ملاء متشابه اذ ملا الا وجد فما امور تقابل الجهة فيكون بعضها جهة نحو وبعضها جهة اخرى متقابلة للاولى فهو جسم
الذي لا يكون متناهيا لان المساح يوجده في الجهة المخالفة للجهة التي يسلكها والخط والنقطة واما يوجد في الجسم التعليمي
تبعيا على ان الكلام تحديدا لا يوقف على ساع الا بعد ان نبين في وجه ابطال الطفرة ان شاء الله تعالى
فلا بد ان يكون وضعها معين وضعا اما ان يكون في جسم متناه او في جسم غير متناه اي ان فرض وجود جسم
لا ساح له فان تحرك فيه وضع لكنها الطفرة وان سلم استحالة تعين وضعها في الخلاء بل يعد الخروج بالجهات او
فقدان الخيوط المتقاطعة فيه لا الانتهاء والانقطاع عن عوارض الملاء على حد قولنا في الخلاء بالفرق الآتي فان الوضع
للملاء اشارة الى الاسناد الحسي والاسوف على ان في الخلاء الضمني لو جب كونه ذا وضع وذكر لان حالا
وضعه اصلا لا يتحدد ولا يتعين به وضع شيء اذ الوضع وعلى التعدد بين الا بعاد عن مراكز الجسم ولا بد ان يكون
وكل جسم متناهيا كونه محدودا متمايزة متى نفوذ الجهة لان الجسم المتناهي بالطبع لا بد
ان تكون طرق الامتداد الى جهات النفوذ وانتخت طرفا امتداد واحد متقابلان بحيث اذا فاتت
احديهما غاية الهرب عن الجسم كان الاخرى غاية البعد عنه فان تعين ان التي تقابل الذي متقابلان في
الغاية لا تقدر مثلها من احدهما دون جهة اخرى بل المقابلة منها على وجه لا يكون ان نوجه ما بهو
ابلغ منه فوجب ان تكون احدهما غاية البعد عن الاخرى بحيث لا يقدر هناك ما يهو ابعد والا لكان
مثل هذا لا يحدان لحسم واحد من حيث هو واحد لان كل واحد من الجسمين الا بعد مما الا بعد الذي
منه والا تجه به البعد عنه الى الا تجه وما هو الجسم الا فاذا فوقت منه واما غاية البعد عنه فلا تحدد به وهو
ولا بالجسم الآتي لانه يمكن ان نوجه جسما ثالثا هو ابعد منه عن الاول فلا تحدد ما الجسم الذي وضع
جهتان احديهما غاية البعد عن الآخر لا يقدر ما هو ابعد عنها فان البعد عن الجسم اذا ان خارجا عنه اتخذ
اصلا فان كل ما توجه منه انه ابعد لم يكن ابعد او يكن ان نوجه ما هو ابعد منه فكل ابعد فليس
ما اداني البعد عنه واقع في اضلع فانه تحته الا بعد هناك في المركز اذ لا يمكن ان نوجه نقطة
الذي هي ابعد عن المحيط من المركز فان قلت المركز ان كان ابعد الا بعاد ليوجد عنه المحيط
الان المحيط ليس الا بعاد الموجودة عن المركز فلو ان نوجه نقطة المحيط اعظم مما يوجد فلا يكون
المحيط واقعا على ابلغ وجوه القبول حتى اذ عيب قلت بما واقعا على اباه الوجوه
الممكنة فان كون احدهما البعد الا بعاد الموجودة عن الآخر فلا يمكن لان جسما واحدا لا في اجسام متعددة هذا الذي

ي تحدب الفلك الاعلى الذي لا يتجاوزه ما وراءه الا بجزء توهم وهو التحت هي مركزه المسمى مركز العالم
وهو نقطة ساكنة لا تتحرك من الاصول لما ان ست سنية عند الكل والممكن انها لا تسمى لان جماعة اساتذة الافلاك المتقدمة و
احوالها عند الكل ثم ذكر في علم الهيئة والفلك قرنهم لمعرفة هذا الكتاب فنهم فانون مال الحاصل الحمار يح احد
متقدميه على انه فو بلاد جرجان وانه اخرق والخلا الى غير ذلك مما تافى مذكل الاصول فلم يكلم الاستدلال انها
ع مذكل الاحكام المبنية عليها وامثال ذلك ان نشأ من خلط العلوم بعضها بعض الا يجتمع
ما ذات ما يصف ما يحركه حصوصا اذا عند حركته الغائية به داخلة او خارجة عنه والمحرك ما لوضع ما يقتضي تحركه
تبعا لوضع ما لسنية الذي لوضع ما يحركه تبعا لحركة واحدة بذات السنية حصة فتحرك
ما لكل مكل ذكر وهو حف الجاس في مكل ذكر على مسل التبويب ما لوضع ولما سكل الجسم لواحد لا مكن ان يوصف
وقتا واحدة بحركتين ذاتيتين لان الى جهتين وان لا مكن التضاد بحركة ذاتية وحركات او عرضية فلا مكن
جاز ان يطهر ولنا رحركات معدودة وهذا الاصل ما لا ينبغي ان يخالف فيه والوجب الاتصال في
حركات الحكمة البسيطة المتدبرة فلا سقطع لكل حركات ولا تقف المحرك بها فاذا ردك كوكب
واقفا لم يكن هناك وقوف بحسب ما يعارض حركات تحمله او جبت وقوفا في الفلك فوقه دون الحقيقة
ووجب التشابه فيها فلا تكون الكرة بحاذاة بعضها بعضا فاصعة ولا يكون اضمار متقيما
متحركا به الى جهة وتارة راجعا متى كان هناك ما يوجب السرعة والبطؤ والرجوع والوقوف
ع كون مكل الحركة البسيطة متشابهة في نفس الامر واما سماع الخرق والالتئام على اجرامها فانه
اذا جوز وكل على اجرامها الممكن الا يكون هناك الا مكل واحد يحمل فيه الكواكب فارقة لمكل
ع الماء وكذا اذا جاز الخلاء امكن الا يكون مكل اصلا ويكون الكواكب متحركات في الخلاء وامكن ايضا
ان لا يكون الافلاك على تعدد وجودها متماسة بطهر منه وجود واحد بسيطا فلا مكل الا نقطة واحدة
وكرع الثراث فان الاول متحركة واحدة دائمة لا تركيب فيها اصلا وكذلك الكل المحرك حركة واحدة
دائمة كمكل ومحرك ايضا لما نوجه من حركة الفلك الاعظم او مركبة لما لافلاك الكل لكواكب السيارة
فان حركة كل احدة منها مركبة من عدة حركات الى انتهاء المتأخرون نشوء واما المتقدمون
فعدوا الثوابت افلاكا كلية قائمة وجعلوا الكرة اليومية مركبة الثوابت ودفعوا لعدم احساسهم بها كوكب
الزوبعة للثوابت وما ذكره المتأخرون موافق لما ورد في الشرع من سورة السماء ذات البروج
والعرش والكرسي واحدة منها غير متحركة بالاستدلال عليه بطليوس بانه لو كان متحركا
لكان لكل كوكب لا لما لافلاك شفافة لا تمنع لها حتى لا يحجب الابصار عن رؤية ما وراءها ورؤية كل بانه

ثم سنذكر ان الفلك الاعظم وفلك البروج غير معلومين وجاز ان يكون فلكا كواكب صغيرة ولا يرى لصغرها
وغايته بعدها فانه ثابت جواز ان لم يعلم كونه متحركا بل تحرك الفلك الاعظم حركة الموصى او حركة المشتري او
الفلك والحركة الاولى لانه تدرك ولا من الاجرام السماوية بحيث لا يخفى على احد وعليها مدار الليل والنهار
ويتم في قرب من يوم وليلة وحكما بانها للعلوم المحيط بالكل لانها اقرب من غيرها على الجملة على ما عداه من العوالم
ومميزة مالا طلس شاهد على خلوه من تموج الكواكب وتزينها بها وكذا فلك السيارات وانما جعل فلك بحث
العلل الاعظم المشمول لكونه الاعظم اماه وهو خلاف السياق لانا كشفنا ان الاعظم لنا هو الحاوي بسببه فلك
البروج لاعتبار قسمة البروج عليه او فان البروج محسوسة ما وقع من فلك الاطلس ما راى اقرب فلك البروج فلتغايرهما
بالعبور المتوهم بوصل الخطوط من الكواكب الثابتة في كل قسم منها الى فلك المشتري وذلك كتسوية حل
فلك البروج بتكوير المشتري وهو من الكواكب السيارة يسمى بالعلوية من فلك الشمس والى اصحاب منكرون
العلوية وانما قال على راى لان بعضهم ذهب الى ان فلك البروج فوق فلك الشمس وبعضهم الى ان فلك
عطارد فوقه ايضا وكل لانه لم يعلم حال تحدب الكوكبين المسميين بالعلويين بالشمس لانا لا نسلم لهما
خلاف المطلوب حتى يطلبس كون الشمس واسطة بين ملتقى اماس السيارات وفلك البروج وذلك كتسوية
ما عداه من المتوالية والراسيات وكونه ذا اختلاف منظر معتد به ودون الشمس بمثلات
لفلك البروج مما نالها الماه في المنظرة والعطيين يستدل على فلك تدوير وفلك خارج المركز بمثلان
العللين الجزئيين التدوير وخارج المركز سيتين مالا طلس اذ بهما بتقسيط اكره الافلاك
المشتملة من الفلك الى الارض والابطاء والاستقامة والوقوف والرجوع على ما فصلت
في موضعه لكن يطلبس ان الاستاخر طلبا اولى وذلك كون اصل الخارج البسيط واسطة
من التدوير لما لدنه الاستاخر نصل سبع عشرة ولدلك حصل قطر التدوير مرتين الا بعض الخارج وحكم
بكون الخارج مماسا لمحدبه ومقعره على ثبوته ومتعقبه وتمثل التوسط بما قابل الى المايل
في حوف المثل الاقل بحيث طلبوا حال الخارج ما التوسط الى ما هو من الافلاك المتممة لسائر الكواكب السيارة
ومن مدبرة عطارد ومايل القمر غيره منها موافقة المراكز لمركز الارض هي الشمس الكلية بمثل
القمر ومن الثوابت حتى تحيته واما محمد متحيرة لكونها تارة متعرقة وحالها وتارة واقفة وحالها
وتاره راجعة كالمتحيرة واما مرو ماعدا السبعة المشاهدة السيارة لكونها محركة بحركات خاصة سنعرفها الحق
سمى بذلك اما لمشاركة وضع بعضها الى بعض واما لكون حركاتها الخاصة بسرعتي الحركة
ما نظار وقوعه طلبا نابته ان كانه لا تحرك حركة خاصة وقدر حده منها الف وتسع عشرون

الى الثمان وخمسة وثلاثين وخمسون مقدم مواضعها في الطول والعرض بالنسبة الى منطقة البروج وتعرف مقاديره
بعضها بالبعض اذ قد جعل موزونة الثوابت فنأخذ من الهيئة الى ان نوافق عين الفتح فلا تكن خارج
الهيئة بتمامها في علم الكلام لكنا ارتأينا هنا لاجل المصطلحات والمقاصد قبضا للطالب في التوجه الى الكل
المطالب ل معدل الافلاك كلها بسط الجسم البسيط المرسم داره تتاخم الجسم الذي يكون جزؤه المقداري مثل
لكله فالاسم والحد وعلى بعد الاكون العظم والعلم وسكانها بسيطة بحسب الجملة تركبها من العناصر للاربعة
التي هي اجزاء او مغاربة لاسل الحس ربما قيدنا الكون بالمقداري احترازا عن الصورة النوعية العنصرية
عن الكيفيات على قول من يقول بها والا يكون المعدل بسطا لاحدوا لاحد لان الجزء الجوهري منه ليس بمعدل بل
اجزاء الطبع الذي لم يتركب جنسه من اجسام مختلفة الطبايع وعلى هذا الضابط لا تكون الارض وسطا بين سطح
بحث الجسم بل بحسب الحس كرة لان مرساطة المعدل بحسب الجسم هذا الاعتبار اعم من الاول وهو المراد هنا
ل استدارة وحدها الكوكب هو الميل بعد الارصاد المتوالية على ان الافلاك متحركة بالاستدارة حتى ان
الراسيات تجب الكوكبية والمتحيل على ما عدا الافلاك من حيل مستدير وهو سبب قرب كل منها المستديرة والمتحرك
الميل قسران مستفادا من مرجع عنها والاكان هو كلها فلا وفق كوكبة المسمار الى هوى الدوى بقدر كوكبة
على كوكبة فلعدم ان يوافق الحاوي الحوي في كوكبة جهة وسرعة وبطؤا والمالكة كل فان الكل وفلك كوكبة غاية
ما يجب وربما عكسيا ان القدر المتحرك الحاوي والاني الجسم لجواز ان يكون فاعلا متاثرا بعد كل واحد منهما على كوكبة
محدبه كحركة الدنيا وقد والضا موافقة المقدر لقدر حركة كوكبة مثلا فان الحاوي اذا تحرك بحركة الحاوي
نحو السفل مع الماء اقتضى حركة الماء الى جهات احد والضا فان الحاوي اذا تحرك بحركة الحوي
تحرك على قدر حركة الحاوي في نحوه والاسراع والابطاء فلكل حركة الحوي حركة مالوفة لا كوكبة قد الاترى ان الاوتار
القوس الواحد وحروف كوكبة الحوي حركة الحاوي ابدا فاذا دار من الحاوي للحوي وجب ان تكون ذلك على نحو آخر
بحث تكون الحوي متحركا مالكا لذلك فلا يلزم موافقة كوكبتين ضاركة ل تكون في طباعها مثل مستديرا فانا
قال في طباعها ولم نقل في طبيعتها لان الطبع ساوى ما له شعور وارادة وما لا شعور له والطبيعي في اكثر
استعمالاتها مفيد عدم الارادة والمقابل للقسر وما لا يكون صارعا ساوى العنصر وهو تحتمل
من الفلسفة جاز ان معدل الارادة واعلى الاحتمالات معتضى توجهها الى شيء وحوف عنه افاسمى ذلك الطبيعة
لا اراده لها او بتقدير ذلك ايضا حركة المستدير لا كونه ان يكون طبيعة الا لان المطلوب بالطبع مهروبا
عنه بالطبع حركة احدهما فان كل نقطة موضع هناك يكون طلبا عن الهرب عنها بخلاف حركة الكرة الشبيهة
بطلب المكان الطبيعي فان كل نقطة تعرض على الثقل منها يكون مطلوبة للنقطة ومهروبا عنها بحركة كيس لا حركة

واحدة فظاهر ان ورد لان الطبيعة الواحدة لا تعطي توجها الى شئ وعرض عنه لا يمكن ان يمسك صعبها الاستناد على الدوام فانا
لا نم ان الممسك لطبيعة واحدة بل وان يكون الممسك سيطا والكلام فرد الاولى انه سواء كان ذلك
ما قالوا لان الممسك المسعد والمانع سيطا ومتحدة لغاية قوى ان تكون سيطا والمانع اجزاؤه المجتمعة التي
فاعلية تحرك المسعد الى جهات الطبيعة فيكون الممسك متحدة عليها بالمركب منها فنبزا بتضاعف الممتنع لكون المسعد
امساع لكونه المسعد غير كونه ذا جهة واحدة بل لان الطبيعة ما قالوا الطبيعة الواحدة هو ان
ان تعطي توجها الى شئ ما لكونه المسعد وعرض عنه ما ذكره المستدرة توجه كلي لكل سؤال متصور وهو ان طبيعة الاولى
في طبيعة ميل مسعف فرد تعطي لكونه الكون في حالة من حالاته كون مسعفا لما ذكره فيلزم ان لا تعطي
تحريرا ذا كان خواص ان لا تعطي في حاله واحدة توجها وعرض فلا يرد عليها ما ذكر من انه لم لا يجوز ان يكون
مسعد مستدرا لا تعطي حالا مسعفا بل صلاحيته الى ان يجتمع المعلل لتعطي توجها وعرض ما ليس الى شئ واحد فاذا ذكر
ما لمسعد وعاس تعطيه على الاستدارة مع مسعفته فان قلت على تقدير اسناع اعضا الطبيعة الواحدة تعطيل
مسعد الى بعض البسيط امر يحتمل ان يتوهم اللعرف والتوجه لكن هم قلت ان الثابت بهذه هو ان الطبيعة الواحدة
من حيث هو واحدة لا تعطي امرين متعاكسين اما قضاء ما ذكر فيما ذكرنا من ان الشرطين المتغايرين في بزا الاولى ان الطبيعة الواحدة
قد اقتضت امرين متعاكسين اعني ما ذكر والسكون بشرطين متنافيين اعني الخروج عن المكان الطبيعي وعدم
الخروج عنه لان قول اقضا ذكره والسكون في واحد معنى ان ذكره والسكون في المكان الطبيعي وان فانا مرين
موجودين بحسب كل منهما في الآخر الا ان احدهما اعني السكون ما لمطلوبا ولا بالذات والآخر اعني ما ذكره بعكسه
الرياضة فاذا خرج عن المكان الطبيعي اقتضى ذكره واذا حصل فيه اقتضى السكون فيه لا اقضا المكان الطبيعي واحدة
الرياضة واما اقضا السكون فمعناه عدم اقضا ذكره فالطبيعة الواحدة هنا لا تعطي من حيث هي
لا الخصول في المكان الطبيعي وهي شرط لخروج عنه تعطي ذكره فلا سلم ان الطبيعة الواحدة ما ذكرنا استحالة اقتضا
امرين اولا وبالذات حتى اقضا المسلمين المسعد والمستدر بل لا يجوز ان تعال كيف يكون اقضا ذكر وعدم اقضا
السكون شيئا واحدا مع ان كلا واحد منهما يوجب مع عدم الآخر وكيف يكون ذكر الشئ الواحد هو اقضا المكان
الطبيعي وحال اقضا المكان الطبيعي توجد حال ذكره بلا اقضا السكون وجود حال السكون بلا اقضا ذكره فيلزم
قد اختلف حال مستدر شئ واحد اقضا وعدم اقضا ذكره بشرط واقضا السكون بشرط الآخر وذلك
ان الملزوم يغاير اللازم واما اقضا ذكره المستدرة فهو معنى لا الاستدعاء الى المكان الطبيعي او
قد يوجد احدهما معرى عن الآخر وقد يوجدان معا فان استدعاء الحصول في المكان الطبيعي يوجد في الموضع
معرى عن اقضا ذكره المستدر واقضا ذكره المستدر يوجد في الحجر معرى عن استدعاء الحصول في

في المكان الطبيعي عند افتراق بسيط وقد يوجدان معا كما في سرعة الافلاك فهما مغايران قطعا واسناد احدهما وسيلة
الى الآخر فيما ذكره ما لا يستدار ه لا سوء صل بحال الحصول في المكان ولا بما يمكن ان يحال عليه المطلوب ما ذكره المستدرة هو ان وضع
كمان المطلوب ما ذكره المسعد والمكان ذو الامكنة بحال على طلبه المحرك ما يسعه وسع الاوضاع وضع طبيعي مطلوب المحرك
عالا استدارة فان كل وضع موضع فان طلبه بالاستدارة عين الهرب عنه فيكون المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع
وهو محال واحدة وموضع يحال ان يكون اعطا الميل المستدر راجحا الا اقضا المسعد وحده والا يكون ايضا اعطا
وتجها ما يرجح الاقتضا الميل المسعد وتجاوز اقضا الحصول في المكان الطبيعي فلو اجتمع في طبيعة واحدة اقتضا
متضادين او ارجحا ما ذكر هذا غاية ما يمكن ان يحال به في تقرير هذا الكلام وتجيبه على جاري جهابه لان
قول اقضا ذكره والسكون شئ واحد وهذا لا يلائم ما ذكره فانه شرط ان يكون اعطى الطبيعة الواحدة وحدة لذاتها
شيئا وليس شرط مسعد ما ذكر ان يكون وسيلة الى الشئ الاول الذي راجحا معه الا ثالث بل يجوز
ان يكون وسيلة الى شئ آخر لا يكون وسيلة الى الشئ الاول الذي راجحا معه الا ثالث بل يجوز
ان يكون وسيلة الى شئ آخر لا يكون وسيلة الى الشئ الاول الذي راجحا معه الا ثالث بل يجوز
ان يكون وسيلة الى شئ آخر لا يكون وسيلة الى الشئ الاول الذي راجحا معه الا ثالث بل يجوز
الجواب ان اعطى الطبيعة الواحدة لذاتها شيئا من الاوجه لا يجوز ان يعطي وحدة ما مستدرا وهو شرط ميلا مسعفا الى ما يكون
ولا يكون راجحا الى شئ واحد ولا احد هما الا ان نحن ان اعطى الطبيعة الواحدة لا تعطي وحدة ما مستدرا
وسعفا والا لكان الواحد من جهته واحد مبدأ لاثرين متضادين وكل صحيح عند من سلم لكن الثاني غير مسلم
السؤال ما اقضا الطبيعة الواحدة لذكره والسكون ساقطا ردون ذكل التطويل اذ ليست وحدة معضدة
طالما كي لكان نسبة بعضها قابلة للاجتماع مع بعض عليها الاعمال مع بعض عليها لذكره المسعد فعالا ان
نقول لم لا يجوز ان يكون الواحد الطبيعة لكل الشئ متى وردة فتكون بكل الشئ تحقيقه معا ما لا تعاضد بعض مع بعض
حال كونها في اجزاء الطبيعة واحد قرا اقضا ما ذكره على تقدير صحة ان بدل على العكس لا يعمل مسلما
وحركة مسعفة ولا يلزم من كل الكون شئ الى فجاؤه قابلها وقد ذكر لكن سلم ولم تسلم عند ما عتبار
صورة المنوعة مما لا يدل ولم يتبع عنها ما عتبار صورة لا قوال الذاتي المتحرك لا استدارة على الاستدارة
كان جزاؤه الموجهة ميلا مستدرا مع ان ميل مستدر ملا يكون فما ميل مسعف فلا
يعمل لذكره المسعد لانا نقول جاز ان يكون توجها الى الاجزاء ما لمسعد مستندا الى طبيعة لذكره المركب المعضد لذكره فلا يكون
في طبع الاجزاء ميل مستدر حتى يمتنع عليها الميل المسعد لذكره المتعفة ومانع لها فاكتفى العارف المسعف
من الحران والبرودة والكمون الى جهة المتعفة بالبرودة والكمون الداعية المتعفة لها الحران والا لكان في هذا
ميل ما عدا واحد فقط وذكل الحران توجه الميل الصاعد والبرودة الميل الهابط لعدم ان يكون الفكر قابلا
لذكره المسعفة وعرض ان الحران لميل الصاعد مشترط بكون الجسم جبل الخفة قابلا للبرودة والعكس لا
يقتضيه فلا يوجد حران قد ميلا صاعدا فلا يلزم ان يكون الحران عند عدم الكمون الا بعض الحران الذي لوجوده

والبرودة اعني بهما الفعالين من الكيفيات الانفعال انفعالا بدوان المحل طولا الانفعال الى الرطوبة او البسيطة من الفعل و
سيما الحار والبرودة فعلهما في الفعل فيهما انفعالا بدوان تخلهما لان يحفى مجاورة ما فادة ملكة الكيفيتان
لكن تحدثه الكيفية الاربع مثل للفعل والانفعال معا حصول المزاج منهما طا ستح
فالرجوع الى كيفية بعض سهولة التكيف بغير العوارض وحصل من امتزاج الرطب الكيفية البسيط القبول
كالماء اذا لم تكن معه قابلية اخرى كيفية متوسطة بين الرطوبة واليبوسة على ما عرفت بين الحار والبارد
والاولى ان قابلية للطبع في والاجسام والانفعال والانفعال معان الاثنان غيران للوق والالتاء فقد
عرفت هنا مال الرطوبة والسهولة فنقول بكيفيتين بعضي اصوبهما سهولة الانفعال بالغير والانفعال عنه والاخرى
سهولة الالتصاق صورتها فلان المحل سهل الاستحقاق والانفصال وضعها ما قيس الى البيوسة فالمحل
للانفصال الانفصال لمن للوق والاجسام وكذا الى فتيلا فالبعضي سهولة الشكل او صورة الجزاء فعا
فصل مر اليه بلزم من قوله بوارد الاسكال الواحد الوجهين حاوكره الاربي انهم سندون على مغايرة الجسم التقليع
للجسم الطبيعي بان مكعبا من شمعة اذا حلت كره فان الجسم الطبيعي تتصل ما قبله بعينه وصورة الجسم التقليع
وصرف خرم فعد بعينه الشكل بلا حرق والتيام لكن فكون قابلة لكره المسعية قبل الالتزام وذكر كونها للانفصال
اصلا لحزن وحركة خشبة على الاستدارة دون سهولة وقال لقطع الجزاء بعضها ان على الاستدارة مثلا حتى تحركه
غير بعضها على ان فكون تحركة كره مسعوبا اصطلاحا فخلاف الجسم المحرك في محله الذي للاخ عنه تحركة اصلا فان
تحرك على الاستدارة واما كره الجزاء بعضها بعضا فانما يسمى مستديرة لا الاصطلاحا لكن فكون خالعة عن لوازمها
الى عن لوازم الكيفية الفعلية والانفعالية قبل الالام قد كون اعم فلا لازم من انتفى الملزوم انتفاء اللازم فجوز
مثلا ان يحدث بحيث بلا جزاء لا سهولة الا جزاء بعضها بعضا من قبل الجزاء الى قوله بعد ما ذكرنا انه ان
استدلاله على انتفاء الملزوم انتفاء لازمه لكن لا قائل بكره المسعوبة ولا سكال الى لحوقه والفعل اللازم من الجزاء
والبرودة بعد ثبوت الصعود والهبوط فيما تكون قابلا لكره المسعوبة وان الحاق الالزمين بها انتفاء
لكره المسعوبة اجزاء الجسم لمنفصل محلان زايد اعلى محله او لمحله بعضه غير
لانهم في محل البرج والشكل الاخلص على انه لو ان تكون كلها ملوبة نوعا ضعيفا لا بسبب ما وراءه اذا لان
صعوبا اوطا بسبب اذا لان كبرا وما يدل من الكوكب سكون من القبيل الاول ولا تكون قابلا لكون والقوة
والالتاء قابلا لكره المسعوبة لكون والقوة حدوث صورة وزوال اخرى عند قبول الصورة المنوعة على الاجزاء
الواحدة وسيذكر انشاء الله تعالى حرسنا العاصم واما حصول الصورة الجزئي لو ما الاجزاء على البيوع الواحد بالفعل
فالوصل فلكسي كونا وفي الالتاء الزيغ حالة مع تبدل فرادته وساكن الملام فعول لكون والالتاء فعول الى بين

الكره المسعوبة جزاء المحل لانها اعراض لكون بعضه بعضه الشاملة الى تبدل المحل وفي محل طبعي او في محل غير قوي القوة
التقديم ان تكون طبيعة الى بعضه بعضه الى محل الطبيعي فكون قابلا لكره المسعوبة وعلى العقد الاول
يلزم ان تكون المحل بين بعضه بعضه الاولى الى بعضه بعضه في وكذا المحل غير سالما المحل الواحد بالكون طبعا بين
بعضه بعضه فان مرتبة بعضه بعضه الاولى هو احراج الجبل الذي هو المحل طبعي او قدرة احاد حرف محله فكون المحل
في وكذا المحل بالطبع قابلا لكره المسعوبة وكذا المحل فكون قابلا المحل بعضه بعضه وكذا المسعوبة فالمحل بين بعضه
الجزاء قال لها لكونه طبيعيا بعضه بعضه وهو غلط بل ان لا تكون الجزاء في محل اصلا فاعلى المحل بعضه بعضه والمسعوبة وبعضه
لا ان محل واحد الا تكون طبيعيا بعضه بعضه فلا يحصل من الامور التي لو بانوع حاز ان تشترك في لازم واحد وبانتفاء
كونه ذا حاما لازم المحل بعضه بعضه في كذا المحل العزيز حاز ان مسبوق بحصول الجسم ذي المحل بعضه بعضه وان
لم يحز ان تكون حصول اصل الوق في كذا المحل ابدا بحيا وما محال من لازمه لزم محال الكرة الكرياء وتعطل الكرة
اذا بقيت عليها بعضها اصلا فالحكام الفضائي وما حاصل من الجسم المكعب بطوق كذا المحل لو لم تكن بحسب احاد
هذا الجسم الموجود بحيث لم سعوبة لكن هذا الوضع فحق واعلم ان هذا المسائل التي ذكرنا منها اسالة اجمالا
واما تفصيلها على سبق في المواضع التي يلتفت بها من هذا الكتاب اشارة الى ان كل الامور وتقاربها منصفة في
مواضع يلتفت بها من علوم اخر والاستقصاء هذا الى علم الخضر العالم في حقه الاربعة من ابيات الكتاب
الاربع كالتالي وتاج المكعب فان العناصر كذا كره الى بحيث الحدين العلوي من الاعراض الاعلى بين والاربعة
المكعبة من جزء الكتاب الاربع اربعة فكون الفين واحد الاربعة اي كونها محل موضوعا لفا من
في شيء اخر فسر فنون بالكتاب الاربعة بها معنى فان النوع وسي بعد الواحد الفوق وقد من جنسه الخاص فكون
ما حيثيته صورة جزء بة وقد يكون غير مقومة وقيمة الكيفية الفعل الفعل محل موضوعا عن معد الفعل الى التاثر في شيء
آخر فان الفعل يصدر عن موضوعا لحق الاعراض الاربعة الى الحرف موان يرا الحران وقيمتين الى الانفعال فحل
موضوعا بها معد الانفعال الى التاثر عن شيء آخر فان المنفعل الذي هو الموضع الابدي الى الحرف موالعطش الكيفية
الفاسدة فلكت الكيفيتين اي المعدة والاعراض الاربعة اي تغير موضوعه عن بنية او بالكيف فكونان
من قبيل القوى وحصل الحرارة والبرودة من الكتب العشر طابة اعاما عدا الطعوم والروائح منها فعد قبل
ذكر الانفعال مشمول الذوق والشم عنها وعلى المراد من الرطوبة التي بتاثير حصول الطعوم حاصلة فوة بنية
الى الدابة وان المراد حصول من ذي الرائحة حصول الكل الرائحة فهو قوة الى الشامة اذ لو اريد الفعال قوة الذوق
والشم بالحصول الطعم والرائحة لكان جميع الكتب معدة لهذا النوع فلا وجه للتخصيص ثم فتشنا فوجدنا
بيرا على الكلام في هذا المقام حتى على الطب الذي هو اعتبار احوال الاجسام التي تليننا ما لوجدان والتجربة

والتنبيه عنها بالاستدلال الى البيان التشبيه وضبط الاختلافات العقلية بان وكل بما يسهل الرجوع
فالنار على قوله ولم يجد حرها لان عدم وجدانها حينئذ يدل على الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما لان
على عدم وجوده لجواز ان يكون موجودا في شيء غير الماء حالا في السلعة والماء قد لا الرطوبة واليبوسة لانه يجوز
ان يكون ماء غير خالص بل السطح الذي عند العكاك الارض السطح الذي عند المكرهة الماء في الرطوبة واليبوسة
لان السطح المتوسط لحاوي المزدوجة الاربعة اكمل الاربعة لحاوي المتوسطة بين الرطوبة واليبوسة والحرارة
هي في غاية الشدة لا يكون الهواء حارا رطبا لان حرارته لا شيء الغاية وان اردنا ما سواه من الشديد وغيره
فلا شك ان المتوسط بين غاية الحرارة والعدم حرارة ما لا غاية لها فان اتهم لكن عدم الحرارة بطوءا وان الغاية
على ادنى والادنى الترجيح بلا مرجح وهو محال لعود الاول فوجد الاخير ايضا عدم الحرارة بطوءا وان الغاية
المعدومة التي ذكرنا وهو محال لانه يدل على ان من كل من عدم الادنى حرارة ما صار حارا وهو محال وان لم يصر
حينئذ اوجد واحدا فلا اذن وجد ما هو اعلى منه فقط والدليل على ان الحركات بعضها ابطأ من بعض
بعضها طبيعي هو السكون الذي يقسم الى ان اراد الحركات في الواقع لعدم امكان كونه كذلك اذ لم يوجد شيء حاصلا
عن بعضها طبيعي والى ان ساقه على جهة القسر وكون الارض محفزة ليس لجذبها الاجزاء الماء والهواء
فوق كونها حارة حتى يلزم كون محفزة الماء والهواء ليس بتمام الاستدلال حاسنذكره والا لكان
الى الملاصق اقرب الانكفاء في الكون والفساد من جزء النار الذي هو على مسافة منها بلا واسطة هي انفعالا لمجاورة
بعضها الى بعض والربوة بينهما بواسطة واحدة هي الكفاء عشر من بواسطتها عشرة احدا واثنان بواسطتين هما
الكفاء الارض الى النار وحكمه كما استدل النساخ على الانفعالات التي هي بلا واسطة قال لغلبة ما بينهما
ما هو بواسطة واحدة وما هو بواسطتين قال الارض مثلا اذا صادت هواء وكل الهواء انقلب نارا فقد حصل
الانفعالات التي بواسطة وبواسطتين الضاد قوله وكل فان النار المنفصلة عن الشعل يحتاج الى الشعل يحصل
عنها واي نارية فسيحيها والا لم يحاط فانه ذكر انه اذا انطفت انفعلت الشعلة هواء قال الامام
النار المشتعلة لها واحدة ما دامت باقية بل محتاجة في الاتصال فان كان لها مستعل تحرك الى فوق يطلبها فيطلبها
من البرد ما يبطلها والماء النفي النار وما لونها واجزائها ما لطيفة الهواء النارية العرفة على الغيب
واما الصفرة وغروض شيء بارد لها يطفئها قال النار التي عندنا وانت تعلم ان التعلم لا دل لس انطفأ بالجسم
الجسم بل الحس فقط وليوثيه لرؤيته فعل قال النار لا ترى لسوء تها في الهواء وتصور اجزائها
لحث عنوت الحس عنها وكيف لا طرق ايضا ما ذكرنا اولا لها اختلطت بالهواء البارد فانكسرت
سورة حرارتها فلم تطرق ولو سلم انها انقلبت قبل الوقوع انقلابها الى الهواء ترابيه او مائية بلا واسطة قال

جسم اجزاء الماء هو لان الحرارة لم تثبت لسعة الجانب النوع على الكيفية ورق او جعل عليه دروعا قال واما الجسم
من الطين فلو كثرة كذا ان الصحيح ودسد الطرق التي يقبل الهواء الجديد فان وكل الهواء سحاب او
مر جال جاز ان يحصل له كل الهواء سخونة قويه بحيل فعل النار في الاحراق فلان السموم وهي ريح حارة غاية السخونة
تفضح بدن الحيوان ملامسة قد كل ما يقبل سخونة اقل منها بالعقل ما لف حدة او لحدوث حتاك نار سلسلة به الحديد
وهو بارد بالبرد ان مزاج اهل الكهف اذا لم يكن بعضه وبعضه وايضا قد يوجد غدير من عين كون فيه ماء بسبب جود
الجبل الذي لم يحلل بعد لانه اقبل للبرد والصعود وكل الماء الجاري الطف فكون اقبل للبرد والصعود
في كل اسام الصفة واخف سبب الجاري فكون اقبل للصعود ولا يكون وكل المدى موجودا في الهواء
المطلق بالكلية على الرتبة منكرة والكون والعدم بعد الهواء والماء فالوان الهواء المطلق يسمى على اجزاء
ماءه رشيئية موجودة للقدران غرق الهواء وتسلل طبقاته تحجاوره تكاثف وتدلت ولكن
الاجزاء الماءه ماقية في الهواء يعني اذا تعرض الاواء الماءه وجهة في الهواء المطلق وبجاورها الكثافة بلغ
احد امور ثلاثة اما ان تفنى واما ان تقضيا واما ان تمزج ازمنة حدوثها ودكل الان مكل الاجزاء اما على قرب
من الماء او على بعد منه على معنى ان الماء لا يمكن ان يحضر في الاول الغوبة منه اولا يحضر ها وان كان على
قرب منه فاما ان ينزل الكل دفعة فيلزم نفي واحدة او ينزل شيء فشيء على التدريج فيلزم
وانتفاؤها اذا توانه تزوالها بعد الصورة حدوث الفوق مع ما قبل الان، على الان الاولى او على التناقض فيلزم
ان تقضيا وان كانت على بعد منه يلزم تراخي الازمنة بعد الفناء ذاك حتى على وكل الاول لجواز ان
يخلق مكل الاجزاء موجودة من مجاورات الارض فاما حينئذ وجدانها شيء من مكل الامور العلية وفاسمانه
لجواز ان يحرك الامور الماء مكان الارض في زمان حركته الى الماء مثلا اذا تحرك الى الماء ما في الماء فاما ان يخلق
ريح فذلك منه تحرك الفوق على بعد يصدق فتوارى منه الى محل ما في الماء على بعد الربع وهكذا فلا سعد ولا تنقص
ولا تراخي ازمنة الزوال ومعذلك على خلاف الواقع ودكل لان الذي حدوث المدى مرة بعد اولى
على وتيرة واحدة بشرط ان تحرك ما علة من المدى ويكون الماء على حاله في البرودة وقبل على وتيرة
الى رصد رصد نادي الازمنة والمتى دبر حتى يعلم انه لا تفاوت اصلا وهذا وكل الاخير لا ينفذ
ظاهرا لما قضاء على الضد واجب حال حرم الماء الصلابة لهذا انما يصير جوان الجوء الى الوجه الثلج
قوله الثالث حرم واما اواقر السوال فكذا الوجان برودة الماء، سبب لانفعال الهواء ما، لوجب ان
يركب المدى جميع الماء ملامسة لان جبهة في غاية البرودة والهواء متصل ايضا بجميعه فلم لم تكن
القطرات بعضها مع بعض في سيل الماء بطيئة لتعلق عن سيل الماء بسبب والجواب كما ذكر على الاركب على

الماء فطرات متفاصلة كحبات سبوحه فلا تتم ما ذكره من الجواب بل يجاب ان يقال لا نسلم ان الماء
من شأنه الانفصال الى الهواء الملاصق لها الى ما لا نهاية له بل كل جزء منه ما لا صق طوال ان يكون
كذلك بشرط ان لا يوجد ما يجذبه الى كل جزء منه ما لا صق طوال ان يكون بلا حد الى غير نهاية
كما ذكر وان لم يجمع بعضه بعضا وجب ايضا ان لا يتم قول الامام ان نزح الماء ليس بشيء وانى
لا ارض الحكم به اياما في صحيح الشتاء حصوصا في المواضع التي تبقى الشمس عامة استة اشهر ووذكى
كثرة الهواء ماء والصفا لولى ان الكلا الهواء ماء بل برودة فصعد من الشيخ صير الهواء برد اما ان
الصحو ابرد من يوم المطر فانا دون بانه لما استتر الشيخ والمطر الى ان صعد الفصل الهواء فصعد فصل
الاخرة فيحث سلطت على الكلا برد ذلك الاخرة المتصاعدة من الماء المستقى المتصل على اجزاء ماءه وهو انه قد
تبلطف بحث تصير كل الجزء الماء منه هواء فقد يكن بالابرى ذو بعد ان يكون ذكى التلطف وعدم الرونه
تشارك الاجزاء في الهواء وتضرر اجدا لا جل اختلاب هواء بحث تصير حجارة صلبة وذكى شاهدة في الجو
فرد المنعقدين ماء عين ماء بير يجان اما ما لا حراق واما لتعفن فان سر الملح به محى الطراء الموالى بالملاقة
العزة على سلطه ما حتى لا يحل نفس عليه في كلتا الفنون فاحراق الاحف الفصلية الحرة وسيلة الى جعلها
املاحا وان لم تكن وحدها فاضيف اليها السحيق عند فصل الماء السحيق مع ما حاوى ذى الاملاح في الوقت نفسه
لم يحل على يذاب ما ما تبع انها بعد ما صار املاحا بلغ في الماء فيذوب بالكلية وبعيد ما ذكر
لا سيما ان هذا من قوانها على ان جعل العناصر مشتركة اى متاكل بعضها واحدة فلح صورة من الصور
للعناصر وملك صورة اخرى مغاذ لها لم يصور الكلا بعضها الى بعض بل بعدم بعضها بالكلية وقد يقضى
اولا ما ذكره وذكى ما لا خوذ عند الحكيم القائل بالكون والفساد واما المتكلم القائل في حل الجنار وان نزح
احد موزديه بلا سبب وداع فلا يزح عنده شيء من هذه المسائل ما سبق ذى اساسها فالاولى ان لا يعول
لا يعول لها في كتابه حذا الباب سبيل النقل الى الحل. يخالطه ما، سكيب ما يروه يعني من الهواء الا يرضه
والماء ته والهواء ته فان الهواء لعدة جوازه في حكم البارد ما يوصل الى النار. فالنار الحره بالطرق الى
هذا ما كان شبيه على ذى مسكه والصفا فطلا عتد ما لمشه في ذكى جواز كون النار الحق عند الحكى في نوبان نوع
للنار التي عندنا فلا يلزم الاستة اك في اللوازم او جوز كون الواجب في حد النار ما سبق من حصوص
التركيب لا من الجزء النارى الذى فيه. للتلطف والتصعيد فان النار اذا اثرت في جسم مركب
التلطف اجزاؤه ما طراره وافاد تها حره بصعود عتق اجزاؤه الكثيفة اليه. لانها سهلة القبول
للتشكل بخلاف النار فقد سوجهم كونها رطبة اذا ثبت الرطوبة عالمعنى المسهل قبول الاشكال واما ان
عالمعنى المسهل للاتصاق والانفصال فلا نسلم انها لتوجهم فيما ذكى ولا في الهواء. وقوله ان يكون النار البسيطة

بما يجب ما افاد قبت الى الهواء لا احتمال ان الجواب بوجه ما قد لزوم تحول بان يكون النار المعرفة في غاية الرقة فتكون
السهل سولا للتشكل بالاشكال النوعية فكون ارتفاع الهواء لا تحول لا تم ان رقة النار لزوم قد لا يوجب سهولة
قبول الاشكال بل لزوم لمارقة القوام مع الرطوبة التي لم يثبت وجودها في النار. بدليل انها بالغة الغايول
في ذكى ان يولى سلت صورة النارية مناقضة في الصاعدة وهو مم ذكر ان فصل فيها صورة اخرى بعضي بكل الجوهر
قال الشيخ قال في بعض اقوالها ان الصاعقة تتولد من الابخرة والابخرة المتصعدة من الارض الحيوانية سحاب هذا
الظهر فيه قوله ايده عاعلى ما من المعرفتين شبيه لكلمة نارة والتي من ساره والجواب تاره فعلى ان عاد تها
الابخرة والابخرة الشبيهة بمواد حدوثها الاجسام ومعاد تها. والنار الشفافة في النار المعرفة التي هي قوة
مماسة تعرف فكل التعرف عند الفاعل بوجوده لا يكون لها دلالة ذى ولا استتر ما وراء بين الكواكب. التي شفافة لا تمنع لها
ظل ان اصول الفعول والمواضع التي يكون النار فيها قوته متمكنة من احالها ما حالها فيها لا يكون شفافة تعرف بالبصر
فيها والمنع لها فاظل عن مصباح آخر ولا يكون معضئة او لبس منها ما سفعل بالصوا ومعاد تها فكل الاصول الخشنة ذى
الشفل لا سفعة فيها البصر بل ستر ما وراءها ويقع لها فاظل ويكون معضئة اذ فيها اجزاء ارضية سفعل عنها بالعقوبة
يتحرك حركات تحليق وكان كما لا صلاف وضع الاذخة للقف عدده فانه اذا وصل احد طرفى الدخان
الى حوض يوجد فيه النار سفعل ذكى الطرف والمعتدد ذكى الى السعى الى الطرف الاخر في وجوده من الطرف الاول
في الجهة فان كان شديد قاخته بريد كان كوكب العقبى من المشرق والمغرب وحكذا الحال في سايره الجهات
وقد سعلم بما لك بعين ما ذكر كما حرك ذكى الكواكب وصار فيها بتلك الحركات بالتسبيل عاحركات النار سعل الفلك
حركات الكواكب وذات الاذناب والصارى الحكم بها من الحريق الواقع هناك ايها قد يقع وهناك
مرة معدودة متحركة يحول المغرب يقع في طلوع على نحو طلوع الكواكب وغروبها. فضعف ايضا احالوا
فلان يجزا ان النار من الماهية كذا اجوا. الفلك يستحيل ان يلتصق بعضا جزاء النار سعضا جزاء
النار سعضا جزاء الفلك التصاقا مما يطبع حتى يلزم من حركة الفلك حركة النار وقد بينه فالاستة ذكر
لان حركة الكرة المسعة والحلقة المستديرة واما ما ذكره من ان بعض حركات الكواكب
والنار حوره على الحال المحرك الى جهة ما قبل حوز بعضي صورة بعض الحركات ان لا يفضل بنا نية النار كما روى عن
الحيوان الذى سموه سمندر بلا تاثر ما ذكره كلتا والصاعقة ان تكون اطراف النار سبب تجاوز
الهواء افل جواز مما لها فلا نعول الاطراف على احالها عا رجحها. وعلى ان الطبيعى لا يكون
فوق الهواء قد عرف ان الباحث المتعلقة بعدد العناصر وكيفياتها المزدوجة واحوالها في الكون
والفساد مبنية على الطرق التجريدية الاسوداء التي تعتد فضا عالما لم يعصف وتعتد بقسام ايذ كرت

مبدأ وحركة من اجزاء الارض بحوع لحركتين وعلى التقدير الاول ساعة عند تحلل حركة الارض تطلع
في عشرين دقيقة ميل وتسع اسهام والطير ما تقطع هذا المقدار من ذلك المقدار من الزمان فحين
تحل تلك المشرق عينا وهذا الظهر بطلانا فالارض حركة قوله لان المتصل الارض من اجزاء ممتدة
الاستدلال بين معا لان على تقدير ان يكون الحوان الحمل الخ الزميان الى فوق عمر في
على الشمال والجنوب تحملان من النزول ضع الكرة في جانب الغرب من الافق بحيث لا يمر
الفوق لانا نقول دكل اغا يمر في الحركة القسرية واما الحركة الوضعية كالمكان فلا تخلف عنها كل
كرة قوله والالما وصل الخ المرى الحيوان كانت علوة الظن فقال ان كانت حركة الارض سفلية
الخ المرى الى فوق ما تصعد الحي لان حركة الارض اسرع من حركة الخ الى الغرب لكونها اقل
الاسرع وان كانت علوية لم تنزل الحيوان الخ المرى الى فوق مثل حركة الحيوان نحو الفوق لان
لا توافق الكل في الطبيعة قوله فان من علم ان ملاقاة الارض بنزوله اياها لا توجب سرعته وكون
تحول لو كان الامر كذلك لما احتيج من الخ اذا وضع اليوخته حمل الى جهة السفل واما قول الشارح وهذا
على وصل الخ المرى اليها ان كانت علوية قال ربما ان الخ تحرك الى فوق لكونه موافقا للارض
في الطبيعة المفسدة لحركة العلوية فلا تصور بها وصول الحيوان الارض اسرع وحركة مع ذلك ان تكون
وان اريد اذا لا يصل الخ المرى الى فوق ان كانت سفلية ان ريد فاصعد وهذا لا يكون لان الارض
نزول بالطبع الى جهة السفل فهو ظاهر الفوق واما ريد انه لا يزيل تلك الصلة للارض عادة واما ما قيل
من عدم الوصول مع القدرة على العارة وقد استدل على الخالفة صاحبه بانه لازم مزان
يكون فحن كل يوم اقرب الى الفلك فحان لحبان ينبذا وعظم الكواكب في مثل هذا لكونه
نابطة بعضد ذكر قوله في وسط الكل اي مركز جهاته منطبق على مركز الفلك الاعظم المسمى بمركز
العالم قوله ظهور الصفة في فلك البروج واما فاعلم ذكر بانه اذا غرب احد الكوكبين الذين
في جزء من متقابلين من اجزاء فلك البروج واذا غاب الغارب الى الطالع وصل الطالع الى الغارب
وهذا يدل على ان مركز الارض ليس خارجا عن مركز العالم الا تدري حتى يسع الخمس والعدم
الاظلال على خط مستقيم عند اهل المقدس في زمان كون الشمس على معدل النهار او كون فحن
مماثلين في فلك البروج يدل على ان مركز الارض ليس خارجا عن مركز العالم الا تدري حتى تتمايز
والجنوب والخلف الخ في مقابلة الحكمة يدل على عدم خروج مركز في ممر الدورات الاربع والخلف

خروجه الى حتى الشرق والغرب اذ ما دار على ان زمان الخ دار فوق الكواكب من الافق الى الدائرة المشرقية تنتقل
في ثمان اسهام الساعة دار فيها نهاية الى الافق فظهر ان مركز الارض وهو مركز العالم خارج عن مركز الكواكب
في ثمن الخ قوله والارض شفافة الى الارض البسيطة ان وجدت سفلية لكون لها ثقل
والا فخفة والارض المخلطة مع غيرها فلها لون وان كان صغيرا لعدم الاحساس الارض حمرة وهذا هو المراد بقوله
الى شفافة وغلبة قوله لعدم الى بحوعة الارضية عند المركز لان الظاهر عدم وصول الماء الى مماثل
ومنها ما تحول الحركات الهابة وهذا الاعتبار من عناصر منها من تمكن في الحد الاعتبار السطوح وباعتبار
الخامات تركيبها المركبات عناصر والدليل على ان المركبات البسيطة بحاجة الارض الاسفل وذكر تحليل
المركبات بالنوع والانبيق اذ مقدمة تعلم اجزاء الارضية ومائية وهوائية فارية واما النارية فلا يوجد منها بالفعل
لان الانار غير الارض ورد عليه ان موضع توجد النار عندنا وهو طرفة اخرى وهي الى نهاية اذا احتلت فلا توجد
من الاجزاء الارضية والمائية الخلط الخ اعلم ان ما احتمل التركيب يحتمل عن الانطباق الخ يكون مبسوطة
بالزمان فيكون حادثة لا نزاع في ان كل واحد من المركبات العنصرية والنبات والحيوانات حادث بحسب
ذكره اذ النزاع في صورة انواعها المحيط متقابلا شيء من وقد تقدم الانواع المتوالدة كما ان يكون قديمة
عند الحكماء واما المتولدة فحيث الامرين قوله والاسطقس اذا امتزجت اي لت في كيفاتها المتضادة
قال الامام ان قال المتضادة على الحقيقي الذي يكون بين الشيئين في غاية التي لا تعقل يمكن الجمع منها والا لم يصح
الجواب بين سخنت متزجة وكيف بكيفاتها الاولى لحالة الخ كما في تركيب الزئبق
بالكبريت اذ ليس بين مزاجهما غاية البعد وان حمل على التي لا تعقل مطلقا سلمنا الكل ونقول ذكر بانه لا حاجة
الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس
ولكن ليس الساخن والبارد على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بل الحار والرطب والبيوست
فاسخن لا في كيفاتها التي حركت الاسطقس في كيفاتها لان الكيفية لا تحرك نفسها فلا
تسخيل بل سدل ومحل المادة تحرك تسخيل في الكيفية قوله فلا يمكن ان يعقل كل واحد منها
في الاخر من حيث فعل عرض كما مثلا اذا عرض فاعلة كيفا فاعلة كيفا ومنفعلة في كيفا فاعلة كيفا كانت
كذلك واحد منها فاعلة ومنفعلة لعدم ما ذكر من ان الفعل اما قبل الانفعال او بعده او معه وكذا الحال
اذا كان فرض كون فاعلة صورة او منفعلة في صورة او فاعلة مولدة او منفعلة في مولدة قوله لان
البيكر حتى يعمل قابلة فلا تكون من صنف الجنين فاعلة وايضا كون البيض كما سبق اي يكون بسيطة
الكيفية كما ذكر في الصورة فيلزم منها ايضا ما لزم هناك قطعا قوله لان الصورة اي تلك الصورة

الكيف فان الصوره التي دلت عليها لفظ هذا الحائي مادتها حرارة واذا امتزجت بالماء فالماء يكسر برودته للماء
بوسط الحراره لانها وحده ثم لا يرجع الصوره والكيف يكون كما سلف احدهما ظاهر لان الموضوع يكون الصوره
فاعلة بوسط الكيف فالماء بالحقيقة هو المركب ويرجع ايضا يكون مكسر منظور له لان الموضوع يكون الكيف
مكسر في الحالين من الجاسين هو تركيب الصوره والكيفيه والمكسر تهما هو الكيف وحده فلا تكون واحدا
بل الكيفان فقال ان الكيف المتوسط لحران يكون حالا والكيف المنفعل لحران يكون مفعولا فيجوز الخلو
كذا افرده والحق ان الفاعل هو الكيف والمنفعل هو المادة حكم بان الفاعل هو الكيف وعرفت بلا شك
الصوره محمولة المشهور فاذكر من ان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد والكيف الحراره والبروده وتحصل
بينهما كيفيه متوسطه بينهما ليس حال كما صوح به وقد علمت انه لا طوران تفعل صوره واحده تفعل متضادتين
اذ الكيف الحار والبارد متوسط كيفيتين حالتين في الحراره والبروده واما كونها فاعله بلا مشاركه
البارد فلانها قابله فلو لا تحقق وحكم بان المنفعل هو المادة لان الانفعال من حواصها وبرهن عليه ان انفعال
المادة مما لا الاستحالة انها كيفما فاذا كانت المادة منفعله في الكيف كانت الكيفيه معلوله بالضروره
حال الاشتمال ما قاله وقد يورد هذا بعبارة اخرى فقال الانفعال المادة احد هما عن كيفيات
ليس الامكيفيا مكيفيه من جنس الكيف الفاعله وذلك لا يكون الا بعد اعدام الكيفيه الضرة اذ المادة المقبله
في محل واحد محل كل كيف في مادة الكيف الاخرى اما حال اصل الكيف الاخرى في مادة الاولى فيلزم كون الموجود موجودا
حال كونه معدوما واما حاصل اصل الاولى فيلزم ان يكون الكيف الاخرى هو اعدامها مؤثره في مادة الاولى
واما بعد فعل الاخرى فيلزم ان يكون الكيف الاولى هو اعدامها مؤثره في مادة الاخرى فوجب
بعضهم الى ان التخصيص عنا لان يلتزم جواز كون كيفيه واحده فاعله ومنفعله في حاله واحده من جهتين مختلفتين
من جهة الصوره والمنفعله من جهة المادة ويذهب اخرون الى ان الخ ان يحال لا مفعول ولا انفعال
بين العناصر المحصوره بل اصحابها على حد افرد كما قلنا ملائمة معدة تام لزوال بكل الكيفيات الضرة ووجود
كيفيه اخرى متوسط بينها فاعليه على الميزان على بكل الفعل حد اوقيل ان الفاعل هو الصوره والمنفعل هو المادة
في كما قلنا والكيف المقارنة للصوره الفاعله معه تفاعلهما والموجود افراده عندنا ليزا العلل في معلولها
الموجود اعداد وكل المعد فيجوز افراد الكيفيات الصوره لها وهو عندنا ليزا الصوره في تلك المواد فانه قد لا
يكون الكيف مكسرا او المكسر موجودا كون الصوره مؤثرا ولقائل ان يقول على الاول ان تلك الاحوال المفقوده
التي خلقت كيفيا الضرة بلا فعل وانفعال يكون معاونة في الاستحالة لكيفيه بليس كيفيه متوسطه
متشاهدة الحال واذ يقول على الامكان اعدام كل كيفيه مادة الاخرى الصوره الاما حاتها في كما قلنا فتستقبل

الكيفيه قريبه من الكيفيه الصوره فستقل الكلام الى الاعاده فهو ذلك الاقسام والالزام وما تومم من ان يكون كيفيات العناصر
باقيه على حالها فان كانت الغاليه ضعيفه فاذا مزجا لا يبقى الحس من كيفيتها اثر بل يدرك المجموع صفات اكيفيه واحده وهذا
المقدار من الامتزاج كاف فيفيان صورة المركبات عليها فستبقى جدا كيف ودعوى تقا الاجزاء الى ان لا
المتمزج من الحار والبارد والتفاعل في كيفيتها مما يوجب مجاورة وذلك طبعا الى ان العناصر تستحيل في كيفياتها فيحصل لها
كيفيه فاترة بالقياس الى كل الكيفيات الشديدة الضرة المشتاقة فذلك الكيفيات المقاربة الغالبة هي المزاج فلا يكون
المزاج كيفيه واحدة في الجمله بل اضافة في الجمله الى انها تعد بحسب الحكم الى انها تعد بحسب الحكم الى كيفيات
بسيطة فتعين عليها كيفيه واحده متوسطة بينها ليس حال كما صوح به وقد علمت انه لا طوران تفعل صوره واحده تفعل
مبدا المنفعل الانفعال في محصل المزاج وقد ظهر من هذه المباحث انهم جعلوا لكل واحدة من الكيفيات الاربع
حالا معينا بين ما مر ان لكل كيفيه متضادتين في حد ذاتها العناصر هذا في غاية الظهور واما على تعريفها الذي ذكرناه
فيحصل ان الكيفيه متوسط بينهما وهو ما لا يدا المادة تستحيل في برودتها متوجهة نحو الحراره فيحصل لها كيفيه
بينهما على ما ذكروه وتستحيل في حرارتها متوجهة نحو البروده فيحصل لها كيفيه بينهما على ما ذكروه وتستحيل في
المتضادتين بالتوسط الى البروده وتستحيل في الحراره والبروده بالتوسط الى الحراره فتحصل الكيفيه
المتضادتين بالتوسط الى البروده وتستحيل في الحراره والبروده بالتوسط الى الحراره فتحصل الكيفيه
قول من قول ان الاستحالة اذا امتزجت هذه الاجزاء حدث في زمان قريب من زمان التي ذكرناه على ما ذكره
في الشفاء وليست صورة واحده من صوره المركب بل في مادة قد حصلت الصورة النوعيه التي كانت
حاله فيها وهو جيد لتعدد ما فصارت واحدة وتعضيده فهو الى ان بكل الصوره لجواز ان يكون متوسط من صور
العناصر على السوا حاصل المزاج متوسط من بكل الكيفيات وبعضهم يوجبه اذ بكل لم يكن هناك مزاج
بكل كون وفيه قيل يلزم هذا القائل ان الموجود في جميع الاشياء التي تحل المتصوره لصور المركبات
كون وفيه ان ليس هناك كيف في الكيفيات وتوسط بينهما على ما ذكره تمثله اذ لم يعرض دليل على بطلانه
والقول بالمزاج مبني على الاستحالة والكيفيه لما عرفت من ان العناصر تستحيل في كيفياتها فتستقر
على كيفيه فاترة متشابهة متوسط بينهما اعد الوجود اثر صورة الحكيم اثر مزجه الحكيم والطبيب فيمكن الكيف
المتوسط على ما ذكره في الكيف المشاكل يستحيل اصطلاحي المشاكل المزاج عندهم فتكون القوى متشابهة الافعال
في الكيفيات المتغيرة والحركة قد ذكرنا القول بالمزاج سوى قولنا الكون والفساد ان الاثار الغاذية التي في
المركبات لا يتزل من الاثار فلا بد من بكون تلك العناصر الاجزاء وقد انكر طائفة من المتقدمين ذهب

الكيف سرعة الحاصل بالمستعين ما حصل بالخليط لان ارادة لا تغيره في الكيف اصلا ولا تدريجا لان الحركة فيها دفعة ولا تغير في صورة ايضا لان كون والافي فيها بل ومن سائر الطبايع النوعية كالبلوط والعنصر والتمر والعسل والعنب بل والمذعبان مثلا فان معنى ان مزج العوز والبرد ومعاركان مختلفان في انه لا سبق له في كسب العناصر اصلا ولا تبدل في صورة النوعية قطعا بل اذا علت الاجزاء النارية طرف الحرارة وسبق الميل عليها وعلى اجزاء من عناصر اخر مجاورة مثلا واذا غلبت الاجزاء البرد والارضية والمائية فارت كمعنى لها وسمى ماء او قد يعكس الكيفيات بان في غليه فلا سبق الاصلا وكذا الحال في سائر الطبايع النوعية والذي ذهب اليه جمع من المدققين كالمصنف ان الشيء الاعم متى امتنع صيرورة شيء مشتملا اتى والقول بالمزاج لا يكون الا بعد بطلان هذين المذهبين اي سوق فيه بطلانها وان لم يكن بطلان احدهما كافيا في تحقيق المزاج لا مع ذكر من الاسباب الاخر كما مر في المركبات فلا يسع عاقلا ان يحكم بان الاجزاء النارية المنفصلة عنها والباقية فيها لا يمكن ان يحكم بكون الجزء في ملك المخلوط بل لا يكون الشائع منها الجزء خدم اصلا فكونا لا يكون موجودا مرئيا ولا يسمى ولا ادراك بحس ولا نظر وكذا الحكم بان تصدر موجود الجزء النار التي تسبق في الزجاج الذي كما مر قبله وصل وذوبانه لانه شفاف لا مانع لنفوذ البصر فيه ولا احس عاد ما طفه اي حصا بان يغلب عليه احد العناصر الثلثة الباقية فالحكم كما مر على الارض في كره الشارح واما ما يغلب عليه الماء في المخصوص وهو الجسم الرطب كالماء واللبن مثلا اذا حرك حركة على عنيفة فانه تسخن ولس حصا كان يرغبه سعفه وكيف تصور نفوذ النار فيه واذا كان ذا ان مستخف كالبيض مثلا وما اغلبت الدهنية فالمخلخل وهو الطبع الذي يرفع قواعه بالقيد كالهواء الذي داخل كور الحداد بين فانه اذا استدمنا فتره ارتخلعه يا يسع رفق قواعه وسخن بالنار غرسه هناك نفعا اذا زيد في التخليخ بكون نار ظاهر ولا يكون للعاقل ان يحكم بان ملك النار ستقر اليه من خارج او كانت كل منه هناك بل تحترق من غير نار وقيل لذكل ان قائل ان يقول ان الحكم اذا فالملاقة الهوائية المجاورة للحكوك استعدادا لكن فيها نارا فتكونت فاحترق الخشب من الحكوك حراق بكل النار فلا استبداد للحكوك في كيفيته وانت تعلم ان كل القائل انما ارتكب هذه وفي للنوع والكيفيات التبدل الصور فكيف يلتزم التعدي الصورة ههنا مع ما بين النوعين في الكيفيات فكون كالهارب من المطر الى المزاب تسم فهي مشيبة واهرب نعا تزيد وفعا التفرقة الحكوك الكسعة وحوالها ان تعلم حدوث الحرارة في الحكوك من غير ان كدرت هناك نار فاذا حكم احد على اليدوس بالحرارة لم يحلف الا مزجة في الاعدال يعني ان الامر جزم مع كونها متفاوتة

في الخفة كثيرة متشابهة من فاعل العناصر متوسطة بين كيفيتي مختلفتين في احداث حالها القول صورة اذ كرت الى الاسامي شخصا فانها الاول العناصر المتعددة اذا امتزجت وتفاعلت بكيفيات تشابهها والسبوت على طبيعة واحدة من نوع واحد بعينه كالذي هو احد الذات فالسخن الاسعد اذا مناسبة الى بعض مزيته عليها ما خلط تركيبها وتشبيه بالعلى الاجتماع مرة وقولنا لتداخلت سريعا الى الاتفاق لمعنى طبايعها ه

وصورة ما قبل الى صورة نوعية مزيجة لخلط تركيبه والا يصدر عنها ان فعل فعلها اصلا والا فعل شوهد حسي نفس نوعها فاصل المركب العناصر الذي له صورة مزيجة ونوع نفاذه زمانا احالان يكون له شوه وفي اولا والاكل هو المعدن والاول احالان يكون له حس وحركة ارادية اولا والاكل هو الاسبوت وله صورة نوعية مزيجة بسبي بتفاعل عناصره لخلط تركيبه وبصدر عنها بلا شعور ان قبل تخلل من المعدنة والتعدنة وتوليد الاول هو الحوان او الصورة بسبي حواله لخلط المركب يصدر عنها بكل الافاعيل الاحس والحركة الارادية

وقد تقال لم تنهض دليل على ان المولد والاسبوت احاصل وحركة ارادية والمعدن ليس كذلك وفيه غاية خدم ابو جدران دانه لا دليل على العدم وقد يتمسك في شعور الاسبوت واختياره في الحركة بما سلف سدد من سيلانه عن حس يستقامة في الصعود واذا كان حصا كان فاذه فعال ان اصل الذي كل المانع نوح ثم اذا حاد ذلك الى بكل الاستقامة وفي تخرج الخلخ والبعض الاحاث سدة بذكل وتمسك في اتخاذ المعدنة عالم يتهيأ في المرجان المربع بالسبذار حصينة الغاية فتكل فعل موزن المعدنة واقرب معدن الى الاستقبال النخل موزن الستة واقرب الستة الجوزات وذهب بعضهم الى ان طبايع العناصر البسطة حاشورها وان لم يشعر عليه فوكل ارادية واعلم ان امثال هذه الاضلالات المعدنة لا يكشف الاعن ذي بصيرة نافذة سهم حدسه الاعوالغاية على الجوان والسبب فيكشف ضبابها عن نور بصيرة فيشاهد بتخيلا على ما هي عليه تقدير ما فيكرية وحدسه فلا تخلو مسئلة حكمية عن الحاجة الى مساغرة الفكر بالحدس وقد صرح بعضهم بذكل في كثير من مسائلها

طلبات اول هي الصور المزيجة فانها حلولها في الاول فحصل الانوع اولا ثم يترب عليها حوادثها والمشهور انها كالعناصر كالصورة الانسانية الى صورتها النوعية الحالق في عادتها الحصلة لنوع البدن الانشائي التي هي حالة للنفس الناطقة في التعرف في البدن واجراءه واما النفس الناطقة فانها وان كانت حالا الاول ومزيجة في الحقيقة وبعدها الحيوانية الاانها لانشائها كعنصر ليست حالة في المادة بل معلولة لها فلا تسمى صورة الا مجازا اول يصدر من الجوار بما يصدر من اسكا وذكل لان تصوف العناصر واحترازها عن مراتب تفاوتة وبذكل يتفاوت حال الامزجة ما تقرب المعتدلة الى الاعتدال فتعاوت هي اما في الافعال

والوحدة الموجبة لسعادت الصور النافية عنها فلا ونقصانا وما كان المركب المعدل لغوا المزاج
الاعتدال السحيق لوحدة السحيق صورة ناقصة قليلة الاثر بعدة المساجد وما كان النضاج اقرب منه الى
اعتدال السحيق صورة الحلم الكرة انارا والجوز اقرب الى الاعتدال والوصفة من السكنجبين صورة الرمان
والشبه بالميراء العناص ولكل واحد من هذه الاعتدال المعدل والسكنجبين والحوائج جنس تحت
في عدد بعض لكل الانواع فوق بعض فيكون بعضها كل نوع اضافة متنوعا الى نوع حقيقي بعض
وسنا منكرة تحت كل صنف منها على التي صار الحد لها والاكثر ان يراد بالنوعة شرف بعض الانواع على بعض
بالاثار والخواص ولحت بالانف اشتمل من الانواع الى بكل الانواع الحقيقي من بعض الحاجي الى احد
الاجناس المتلة ومماثلة فجوزان يكون من الاجناس الى فوق بكل الانواع متى لم يجب الاعتبار متشابهة
وكذا الحال في الاصناف والاشتي صرح كونها متشاركة في امور اكثر من هذه الانواع
وليس بهذا الاصطلاح الواقع في المركبات نوعا وصنفا وشخصا مستندا الى الامور
العنصرية والى الصورة الحسية بكونها مشتركين من المركبات باسرها فلا بعضها اصلاح بها بوجه و
لا الى المبدأ المفارق لان احدى الذات متساوي النسبة الى جميع الماديات فلا تصور منه احداث
فيها وردّ هذا الخ ما والنية لجواز ان يكون للمفارق اصناع مخصوص بعض بكل الخصوصية الى
تخصيص مادة مخصوصة دون الى هي ذكره المصنف اصناعه هذا الاوسط والمركب بحاسب
من العلل مع بطلانه وردّ حاسب خارجا عن هذا الاصطلاح الى العلة المنفصلة لوجود كل العلل وقال
على اختلاف الاثار لجواز ان يستند الى العلة الفاعلية يجوز ان يستند الى العلل الفاعلية ايضا والمادية
كون الفاعل مختارا يفعل شيئا ما حسان و لخص كل شيء ما عصره حكمة هو الذي القوم والعناصر
المستقيم الذي يعقل عن مالكها ويجوز ان يعوض الامور الى مدبر او مالكها ولعل الفائدة الكبرى
في امثال هذه المباحث والتفويض عنها وقد سبق العطران مبادئها ان تظهر للعقول بجزئيات عن موجدة
المصنوعات وهذا يعني صنعها كظهور الحي بسبب الى الشبيه فيها صلاح الى السبيل لها الى جزئيات الكبار او
ضاب قد بها فتطرق بعض الى خبر او انكت وتصرف بعض بسبب سببا وعقولا حالا او معقولا ويشارك كل
الرحيم على انوار معدة ولقوتها الله برحمة او لكل الذي اعتدوا او لكل هم الفائزون وبين
واما الواقعون في شبهات العقول والاوهام الى يظنون في ظلماتها المغيبون بما لم يؤمنوا من غيوبها
مسوف يتذكر من اذا سئلت عن العهم جلاليها فظهرت لهم بعض بها والى لله الكرى اذ كل
سناوون من معاني عهد واو لكل هم الخسرون ومعاني الى الفهم الاسفل ضيعتها

كان المعاني المركب غير متناه فليكن المعاني المزجية غير متناه اخر غير ذلك بيان الاجزاء التي طرت بسببها المزاج على الاجزاء
المخارجة ولكن مساوية واما الاجزاء الوحدة وان كانت غير متناهية فاختلافي لا توجب اختلافا في المزاج فيما
كل متوسطة كما والجواب ان الوجود من العناصر المركب ردّ اليها نفع المركب في ازالة الصور بها الجامعة
اياها ثم حدثت من تلك صورة اوفق غيرها او مع غيرها مركبا او ومثل هذا التقسيم الوارد
فجوزان يكون غير متناه حاصلا في الخارج في الازمنة الماضية على التعاقب وكذا في الازمنة الآتية بل يجوز بهم
ان الامزجة التي حصلت في المركبات الماضية غير متناهية وكذا الامزجة التي ستحصل في المركبات الآتية لا يبقى
على حدوثه لكن ذلك يوجب ان الجزء الاخير من الانواع المتدرجة تحت واحد من الاجناس المتسلسلة بالفعل
لا اشي حصل كل نوع منها اما المستحيل ان يوجد من عشرة آلاف جزء آلاف وهكذا او لا بد عليه غير متناهية
فيكون هذا التقسيم غير متناه في الخارج وليس الامر عند هم على ذلك لا براهيم مولون ان الحكمة في تركيب
وضع صور بالان المواد في انفسها قابلة لاكتساب صور لا ساسي على التعاقب فلو لم تكن هناك صورة
لكان حصولها لم يوجد فيها مكان الصور الاخرى الى لا ساسي فيضيع قابليتها اما قولنا المالي الى على غير متناهي
الوجود فجاز بالغير متناه في قابلية وهو غير بصنع متناهية ساوت بها استعداد الى بل تفاوتا غير
متناه لكن الاشياء الوجود بين متقضي من على الى بل وكل وقت بل حد كل آن ما لكن استعداد الى المعدوم
الى لا ساسي فسي زمانا اغتم شاذة كل يوم في شان وان كان لكل نوع مزاج له
عرض كل نوع من انواع المركبات له مزاج مناسب لذاته وحوائجه المطلوبة منه فلو لم يكن
مثلا مزاج مناسب للعود وسايل المائع المعلوبة به لكان لا عضاء والآلات مناسبا ايضا
مع الذي عطى كل شيء خلقه وهذا المزاج هي الاعتدال النوعي الذي سهوله الحوفة في الحيوانات
فان الاعتدال النوعي لسرق الوسط من الاربع على حد واحد معدل بني وزنه الجامعة اوسط افراد
نوع واحد كالانسان مثلا المزاجة متوسطة في سن الكهولة وكيفية السحيق الواحد سعاوس الحرارة
مزاجه في الكيفيات المعادلة لكل نوع من المركبات له اعتدال نوعي له خواص من
افراط وتفريط مزاج الانسان مثلا كمثل زيادة الحرارة الى حد معدل بني وزنه فاذا جاوز مزاج
ذلك الحد من الحرارة لم يكن مزاج الانسان من عالي مزاج نوع آخر كالاسد مثلا فاذا حصل لكل
المزاج لانت هكذا كمثل نقصان الحرارة الى حد معدل بني وزنه فاذا جاوز لم يكن
مزاجه بل من عالي نوع آخر كالثعلب مثلا فاذا حصل الانسان ذلك المزاج هكذا ايضا وهكذا
الحال في سائر الكيفيات فكم من المزاج الواقعة من الطرفين يستدل على ما لا ساسي من الامزجة فتعلما

الاعتبار عشرة من الطرفين امتزاجا وسطى عرض المزاج النوعي وكذا الكلام في صنف مزاج مخالف من الصنف
الآخر فلتكن كمزاج وللهندي مزاج آخر وللمزاج الصنفي ايضا خمس طرق افراط وتفريط فاذا
شخص من ذلك الصنف حط طرفي عرض مزاجه هكذا او مرض مرضا شديدا وكذا لكل شخص مزاج وعرض
كالهكل ان عرض المزاج الصنفي واقع في عرض المزاج النوعي وبعض منه واما عرض المزاج الشخصي فانما يكون
من جزئيات الامزجة الواقعة في عرض المزاج الصنفي فقد يكون ساريا له وقد يكون اقل منه فان قلت
كيف يكون كما ذكر الامزجة الواقعة بين طرفي عرض المزاج النوعي اربع طرق الافراط والتفريط متضادة
ظاهرا كيف يمكن انها تحصورة بين قلتين يدركان بكل المراتب غير متناهية اذ كل من الاثنين ما في قدر تخصوص يحكم
غير متناهية ولو الحق عدم التناهي على بكل المراتب لم يرد بهم تتابعها الاعدم الحصر ما في قدر تخصوص يحكم
ويكون المقصود اكثرها الغالبة فيه فان قلت قد تقدم ممكن ان امزجة المركبات غير متناهية مما هذه هي صحيح كذلك
قلت بكل الامزجة والمركبات التخصيصية ذاكره الشارح ههنا فانها تعاقب فيه واحدة بعد اخرى في كل زمان الاتصال
متناهية وكل مزاج واقع بين الطرفين على حد معين ليس بمتخيل موضوع معدود له اول وآخر متناهية فكان
مزاج المركب من اجزاء غاية في ضعف البخار الغالبة من اجزاء ارضه ومائه متناهية تخصوصة وكذا بين
كل واحد منها وكل واحد من الاولين بسبب تخصوصة مزاج واحد من الامزجة الواقعة بين الطرفين على حد
معين وانه معدود لحصر تلك المركبات التي روعي في اجزائها بكل النسبة المخصوصة فالمركب الرابع
والصفيه ذا مزجتها كل منها بما انها موجودة معا فلو كانت غير متناهية لزم لا متناهي الاجزاء في الجملة
المركبة المحسوسة واما مزجتها فانها غير متناهية ومتعاقبة فلا مرد ولا مقرب لذلك مثلا مزاج واحد الى حار يابس
للمزاج النوعي وكل عشرة منها عرض المزاج الصنفي ثم ان كل عدد تخصوص منها بوجد في معدودات
غير متناهية على سبيل التعاقب والاجتماع وكل ان متحدا بالمركبات المتضادة في المزج ان فاتت
متشابهة من الكلام على تعادل الكيفيتين وترجح احداهما في العقد لان المعتدل بهذا المعنى اعني المتوسط من الخواص
يكون في حاق الوسط سهما لحد لا يميل الى الحرارة ولا الى البرودة بل يكون على الحد المشترك منهما على
سواء وكذا الاميل الى الرطوبة ولا الى اليبوسة بل يكون على الحد المشترك منهما كذلك ويكون ايضا حط
من مزج الكيفيتين الغير عليتين مساويا لحط من مجموع الكيفيتين المتضادتين وكل ايا ما ضرب معادل الكيفية
في مقدار درجتها كحد لو كانت موزونة كما ثبت في الموزون وامتعاقل العناصر فيما يلزم ايضا اذا الى سبب المعادلة
في مقادير فوق كمعها على الغير نوعه مثلا اذا الى عشرة اجزاء من الحار اليابس في مقدار فوق البرودة واما اذا الى
في مقدار فوق الحرارة عشرة اجزاء من الحار اليابس في مقدار فوق البرودة واما اذا الى مقدار الحرارة في عشرة

اجزاء اكثر من مقدار البرودة في عشرة فلا يلزم ترجح احدى الكيفيتين في مقادير بقواها بل تساوي المعادل في كيفيتها
والا يلزم الخلاف اعم فجواز ان يشذ بعض البسائط بالتخلف عن سائر العشرة الخالية اوصافها على المركب
عند هم فلزم ان يكون كل واحد من اجزائه حاملا طبيعيا عشرة في البسائط على المعتدل في المعتدل في
المعتدل الحق هو تعادل الكيفيتين في مقادير قواها ودليل استلزام ذلك ظاهر في البسائط الحكيمانية
ان تكون الماء مثلا اذا طرأ عليه اشد قوة من الماء في البرودة بحيث تغلب قوة حرارة عشرة اجزاء من النار قوة
عشرة اجزاء من الماء فلا يلزم في البسائط المعتدلة ان يكون ان تغالب الحرارة الغلبة والحرارة الغلبة
يغلب العشرة اجزاء من الماء بالبرودة بسبب ان الحرارة اكثر منها فاذا ثبت الكيفيتين في المعتدل ثبت
بكل المراتب فيها فنقول غاية لا يمكن البسائط وان لم يكن متقاديرها البسائط الغير متناهية فلو كان له ميل الى
جهتين احداهما لزم الترجيح بلا مرجح وقد تقدم لزومه فجواز ان يحصل صورة من غير تعين حصول في محل
بعض البسائط واما ما ذكر من ان المركبات اذا تساوى فيه معمول طبايع اجزائه لكان مقتضى الطبيعي
ما التعقيد وجهه فهو قد عرفت بطلانه بما لا مزيد عليه لانه اما اذا وجد ما يعوقه فان كانت قد تكون الحرارة
والبرودة معا زائدتين على القدر الذي يقتضيه مزاجه وكذا العوق في الاجزاء الرطبة واليابسة
فزيد الامزجة الخارجة المركبة على ما ذكر من عدد لا يخرج عن الاعتدال العدلي في كيفية واحدة
فاما بالزيادة على ما سبق من تلك الكميات او النقصان منها وان كان في مجموعهما تعادل
فاما بالزيادة فيهما او بالنقصان فيهما او بالزيادة في احدهما والنقصان في الاخرى فبقي العدد بعد
الثلثة والستة الى ما ذكره وان كان في ملك كميات كان اقل اسمن وملمس لان المركب المتألف
من الكميات الاربع او في كل واحد من الاقسام الاربعة اما ان يكون الخروج بالزيادة فقط او بالنقصان
فقط او بهما وفي هذا القسم اعني المشتمل على الزيادة والنقصان اما ان يكون الزيادة في كيفية واحدة
والنقصان في كيفيتين او بالعكس وكل منها سبعة بلغة اقسام هذا القسم ستة ويكون مع القسمين الاولين
ثمانية فاذا ضرب الاربعة الاولى في الثمانية كان الحاصل اثنين وثلثين وان كان في اربع كميات فالمان
يكون الخروج في كل منها بالزيادة او النقصان او بالزيادة وبعضها بالنقصان وجه امكان
يكون الزيادة في كيفية او كيفيتين او بعكس او في ملك كميات فاقتضى ستة والمجموع بلغة وستون وجهنا
وجه فساد ان الاعتدال العدلي في امزجة مبني على الكميات على الوجه الذي سبق فاذا
كان المائع في المركب الكمي حرارته مثلا ضعف برودته ورطوبته ضعف يبوسته فلم يتميز الزيادات

مزجيه كالمزاج معتدلا ولا يخرج ذلك ان تكون اجزاؤه الحارة مثلا عشرين والبادرة عشرة او الحار
ملهين والبادرة ثمانية عشر الى غير ذلك مما ورد عرفه بكل السنة وامكن ان يركب منه نوع ذكر المركب فلا تصوير لرابعة
الاولى الحارة والباردة كون المركب احر وابرد مما يبغى لان كون الحرارة ضعف البرودة ان كان باقيا
مع ذلك الزيادة كان المزاج معتدلا وان لم يكن باقيا معها فما اكثر ما تكون الحرارة اقل من الضعف فيكون
البرد معها سببا اكثر فتكون اجزاؤها سببا فظهر ان الخارج عن الاعتدال البسيط غامة حالان الخارج عن الاعتدال الحرة
كذلك والباردة الخ عنها الى التحقيق الثالث عشر في معنى اصحاب اعتدل من الفصل بين الاصابع مان المفهوم من قولهم
اكثر مان اقام الاجسام الاان الكلام الجاري ذكر بعض اصحاب الاجسام مما كان في ذكره بعضها جهالة
وكل ما لزم من فرض عدمه تكون محالا ان كل ما لزم من وجوده فرضا عدمه كان معدوما ذا وجوبا ان ممكنا لا يكون
احتج في وجوده واما قبلنا فرضا لان فرضه مثلا لا يكون الا موجودا ضرورة وكان البعد الغير المتناهي
خطا غير متناه اذا كان حقا كل بعد غير متناه سواء كان بعدا بين الحادثة او حالة بها وسواء اخترناه
في جهة واحدة او في جهتين او في جهات كما امكن ان نفرض فيه من مبدا معين خط غير متناه وامكن ان
يقطع من كل مبدا ذراع مثلا فحصل خط آخر غير متناه ايضا مع الفرض من الاول بذراع فاذا فرضنا
انطباق مبدا الخط الثاني على المبدا الاول لزم انطباق الخط الثاني على الاول بذراعه وهذا هو برهان السطيون على استحالة
ان لا يطابق المفروض من احد طرفيه لا يفرض سان اقوال الاعمان الموجودة في الخارج لا ما قوال
الاجسام الموجودة في الخارج صادقة وقد يلزم الاعمان خلف لان الامر امور وجوده سهل الوقوع كما عرفها
او لا يرى ان الجسم الخ ان يكون فرضه خطوطا وجوده معاطفه على زوايا قائمة وانه اذا قام
كل منها على ما قبله كذا البعد اذا الى غير متناه في الخارج وجب ان يكون بحيث يمكن ان نفرض
فيه وان الخلاء ينطبق احدهما على الآخر فيلزم ان يكون الخط الذي لم نسمه بحيث لا يمكن الامر في الوهم
متناهيا كما فيه وارجع لم نسمه متناهي الامن عدم متناهي الابعاد دون سائر الامور الموجودة معه لظهور
اهلها على تقدير الا متناهي بخلاف فمكون عدم التناهي محالا لان هذا برهان لفظ هذا الاثر
يدل على امتناع الا متناهي الا بعاد في جميع الجهات بكبرا وانه يمتنع لا متناهيها في جهتين معا واما لا متناهيها
في جهة واحدة فقط فلا دلالة على امتناعه اذ لا مكروح ان نفرض انواج ضلع الزاوية نوع امعتدلا
واصل هذا البرهان هو البرهان المسمى بالشرعي وهو ان نفرض محيط جسم مستدير كمحيط الارض مثلا
بل نفرض محيط دائرة مستديرة اقام مثلا وفصل من كل بعطين معينين من محيطها قوسين متساويين كل
الا قبا فحصل عندك خطوط ملتقية معاطفها على حركة الدائرة هي قطارها وحدث عند المركز زاوية

على نقطة كنقطة كان وفرض اخراج كل منهما في جهته الى غير النهاية دل على التساوي بالوجه الاخير من الوجه الاول ايضا اذا فرض ضلعا زاوية قائمة او منفرجة فان وتر القائمة او المنفرجة لا يمكن ان يكون اطول من كل واحد من ضلعيها فانه لزم ان يكون الانتهاء مع كونه واحدا من الضلعين انتهاءين متغايرين هذا خلف حاصر ش دل على الوحدة لان على تقدير حصول الجسم واحدة في الجملة هذا خلف اذ الكلام فيما ذكره في تعريفه حد الارسطو وهو قوله الجسم ما له طول وعرض وعمق الخ ولا يخفى ان الحيوان اما ناطق او صاهل الى غير ذلك من المختلفة في حد واحد مشتمل على التعريف بالمثال المذكور فانه في قوة الحد بين فانه قول الانسان او الفرس حيوان ناطق او صاهل الخ والحيوان الصاهل ش في قوله لانا نقول الخ نقول الاولى ان يقال لانا نقول الخ ليتم قوله بعد ذلك ولا يخفى ان هذا الجواب لا يتم على ما ذكره من ان مفهوم القائل بالاشتمال على السواد لا يمكن ان يكون ذا سواد لان الذي هو جوهر محض فلا يكون هذا الجوهر حارا ولا باردا الطويل الوريد العميق ليس حدا له سواد الزنجي بالطول الوريد العميق السواد وتحقيقه او منتهية وكذا قول الاسنوي انه الجوهر المنقسم ليس تعريفا له حقا ش والجواب ان هذه الفوائد سلمنا فيما ذكرت من ان الانواع الى غير ذلك من انواع الاجسام الحقيقية باطلة اما الاعراض والاغراض فلا نسلم ان الكلام فيما ذكر في حد الجسم المطلق المشترك بين كل الانواع واصناف الاعراض والاغراض المستندة الى الصور النوعية المختصة بالانواع لا بين الانواع والمشترك بينها فلا يسلم ان كل مفهوم حد الجسم الذي نحن بصدده في الانواع كذلك ش واما دعوى الجمهور بان العزوة تعم سائر الانواع وكذا الفيلسوف نقلا الاعراض بدعوى حكم الضرورة نقلا نها ايضا ش وقد يدفع في ذلك بان ما ذكرتم من حكم وهمي غرضه التفتيش عن اسباب الغيبات كما في الماء الجاري في البقعات المنخفضة مقدارا وشكلا او نوعا والسيف في وكل غير التفتيش عن ضبط مايتغايران المتي ثلاث وقد يدفع بان الاجسام المركبة من العناصر كالحيوان مثلا تحلل منها اجزاء لطيفة مع الايام بتتابع الى الخلف ما بقيت ما هيتها ش وقيل ان هذا النقل وان لم يفد نظام غير معتد عليه كما كان هذا المنقول مستبعدا جدا بل قد يتأمل من السنة بعض المتقدمين في النقل رفعا لمنة لزوم صحة المكابرة وتكذيبهم جميع الطرق المشهورة فيه وتأوله قوم بانه ذهب الى ان علة الحاجة الى الامكان فاذ عي للكل ان الاجسام محتاجة الى المؤثر حال البقاء فمفهوم السامعون ان حاجتها الى المؤثر كحاجة الكل ابتداء الا اذا ثبت محققة غير باقية فعلم اعتماد ما توهموا من كلامه لما قصده بمراحل فاقه بعد القابل المؤثر بانا وحكم آخرون بان ما عنا على هذا القول الشنيع حال ان يقال ان العالم موجود الان باعتبار ما عنا عليه حال الثاني ان الاعدام من المؤثر غير معقول وانه لا معنى لحكم

يريد ان الجسم لو كان ما قالوا عدما لم يتحقق له ما لم يتحقق ردهم لان العدم الصرف الذي هو لا شيء محض لا يقبل ايراد ولا علم وجب كون طرفان ضدا واحدا للاجسام لتصور اسفاف بطريانه وتمام تفصيل هذا الدليل مع ما يرد عليه مشهور مذكور في اشتباع نقا ش الاعراض على هو ولا الاسنوي ومن تبعه ش هاهنا خال عن عزوه الكشتالي الى ابي علي الفارسي وان عزاه الروياني احيانا الى ورده في الحاوي ش فان العادة قد جرت على الوان عجيبة ذوات الحاء الغاء وكذا الواو والنون ترتب عليها حكم على حدة اذا وجد على عدمه ليس عدمه الا بطريق جريان العادة وما اخذه بعده اذ لا معنى لقولنا لو وجد الا لعدمه نعم ولا وجه يمنع ذلك عليه بل ليس هناك الا اختياره فاذا تكرر ذلك عادة والاستدلال بالعين في امثال هذه المباحث انما يطلب فيها اليقين مستبعد جدا لانه على تقدير انما يفيد الظن ضعيفا ش وهذا الحكم هو فرق الى الحكم بان الجسم ليس بمرئي لذاته بل بتوسط اللون والضوء فرق منه عليه بان العقل على ما وزنه هذا الاصل الحكم بان ما بين كل السطوح جواهر متفرقة في الجهات الخ الاجسام في مرتبة ثانيا وبالوضع ش فذهب اهل الملل ارباب النواميس والانبياء عليهم السلام فان الملة هي الدين والشريعة الدينية منسوبة الى الاديان فانهم يسندون الحوادث اليه ويبالغون في ذلك حتى ظن بهم انهم لا يثبتون صانعا وراءه فشنوا الرد عليهم في مباحث العدم اشاره الى تفصيل كلام الجمهور من الحكماء في قدم العالم ش لان الجسم لو امكن ان لا يوضع اعتبر في زمان امتناع خلوه الجسم عن الحركة والسكون الوضع دون الموضع نعم الاجسام على اصلاف لهذا ذهب في المكان وسائل الحركة المستعدة والمستدامة واعترض عليهما ان نقا ش الجسم على وضع لا يستلزم كونه ساكنا او لا يزال اذا فرضنا العالم الجسماني في مكان متحركا بالاسفاء او بالاستدارة لم يكن واحدة منهما خلف في وضع بتحرك متحركا قطعا والجواب ان هناك اصلاف وضع ما ليس لها امور ثابتة في الوهم خلاف حالة السكون اذ لا عدل في الوضع هناك اصلا وقد يعبر الموضع فيقال ان الجسم لا يخلو عن الكون في حيز فان كان في الحيز الكون سيوفا يكون آنيا في ذلك الحيز فان الجسم ساكنا وان لا فالمكان متحركا ويرد عليه انه لزم ان يكون المتحرك في مكانه غير خارج عنه ساكنا وقد سبق ايضا بان الجسم في اول زمان حدوثه فانه ليس متحركا بالذات وفي آن ذلك يستلزم الحط وكلاهما في الجسم الباقي وقد تحقق ان الجسم اذا كان متصفا بالاستقال عن المكان متحركا وان لا فالمكان ساكنا فسريع النقض ان اخذ الاستقال عن المكان او الوضع على سبيل منع الخلو اندفع ذلك الايراد ايضا الا ان اعتبار الاستقال الوضع وحده لك في ما عرفت ش واما الكون فلا يكون

قوله امتنع زواله يعني ان السكون امر وجودي فلو كان قديما امتنع زواله لان كل موجود قديم يمتنع زواله لما مر
والجواب وانا اعترف بقيد الوجودي لكن لا نسلم امتناع زواله حينئذ لجواز ان يكون عدمه لعدم المؤثر
قوله لان فعل المختار يحدث قديمه عند المعتزلة ومن وافقهم على وجود
اثره مع ما مر من الوجوب بالاختيار قوله لانه من وجوب كل مؤثر وجوب الاثر اي اذا كان الواجب الموجب
مؤثرا فيه بلا توقف على شرط كان علة له تامة مستلزما اياه واستدلال الحال سواء اطلق او قيد بقيد
تحقق الى المحال سهو اراد ته او نقلها فكان عدم الاثر مستلزما لعدم الواجب فيكون ممتنعا بالغير وان
كان ممكنا في حد ذاته ومن ثم قيل ان الامكان المذكور في ادلة الاسلام امكان لازمه وهذا بحث
جديد ممكن بامعان النظر فيه قوله فكل الشرط ان كان ممكنا يعني ان ذلك الشرط لا يجوز ان يكون
حادثا والا لكان العدم المشروط اولى بالحدوث بل يجب ان يكون قديما وح ان كان ممكنا عاد الكلام
اليه ولزم الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بلا توقف على شرط وهو المطلوب قوله وح
يمتنع زواله وزوال جميع ما يستند اليه ايضا وان كان واجبا لزم من وجوب العلة والشرط
معا امتناع زوال العدم اللازم لهما قوله فلا نسلم انتهاء الاحكام عند عدم تحيزه في الحكمتين
والعنصر بات والحركة في الحكمات واجبة وفي العنصريات جائزة واقعة فلا يكون سكون شئ
منها دائما ممتنع الزوال قالوا او اما التحقق فلان الاجسام متحيزة فيجوز على كل منها ما جاز على
الآخر من الحيز ولا معنى لوجوب حيزه عن حيزه قوله فثبت ان الاجسام لا يخلو عن احد ستا الحركة و
السكون وذلك لان ثبوت الحركة والسكون لها اما ان يكون في ضمن حيز قطعا فاذا لم يخل
كل جزء منها قوله وسبق منها قدر متناهيا الى اذا فرضنا الان الاول من زمان
الطوفان الى الازل وقد تقدم تعسف بيان التطبيق على مذهبي المتكلم والحكيم بوجه لا مزيد عليه قوله
ان كل حادث موصوف لا ضافة امر متناه بالقوة بعدا على ما تقدم في مباحث العلل من ان كل
واحد من السلسلة علة ما باعتبار ومعلول ما باعتبار فكانها حلقتان متطبقتان في الخارج اتحدتا
بحسب المعلولية والاخرى بحسب العلية وكذا هنا كل واحد من السلسلة سابق ما باعتبار مسبوق ما باعتبار
فكان هنا كل جملتان متطابقتان في الخارج احديهما المسبوقة والاخرى السابقة وكل في
التقاعد عما فيها لكن بصدوة وان اعتبر زيادة السوابق بواحد دون العكس لان اعتبار زيادة
المسبوق بواحد رعاية لتوافق الاضافتين اعني السابقية والمسبوقية في العدة فما يوجد في بعض
نسخ العلة والمعلول وقد وضح هنا ان هذا الدليل راجع الى التطبيق في الحقيقة وح فلا

حاجة هنا الى تحصيل الحلين كما انها حاصلان في الخارج بلا عمل متناهية قوله فلان الفرق تعسف خروج
عما لا يتكفل عن الحوادث المتناهية وذلك لان لكل واحد من السلسلتين المتطابقتين علة اولى قطعا لان
لا يكون كل حادث الا موجد قبل وكل الاولى الا الامكان منفكا عنها بالضرورة واذا لم يوجد قبل الاولى حادث
منفردا ما قبل الشئ خلا عما ان يكون في الوقت متناهي او لا والثاني يلزم منه قدم الحوادث
فان لم تدل على ان ما لا يكون عن سبق زمني ما لا تكون متناهية او غير متناهية يكون حادثا ويرد عليك
ما سبق في غير المتناهية قوله وقد تأمل ان قول العلم انما استندوا على حدوث الحركة انما يتم
اذا لم يقم دليل على ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وليس كذلك فان الحركة في الجسم
فانها لا تخلو عن احد الامرين اما ان تكون مسبوقة بالغير او لا تكون والاول في الجسم الذي لم
يوجد قبل حركته حركة اخرى لا الى نهاية ويكون حاصلة الحركة قد يتحقق بسبق كل واحد منها حادث وللازم من مسبوقية كل واحد
منها بآخر منها ان تكون جميع الحركات سابقة على الحركة التي هي آخرها عند من لا يوجد مع كل جزء شئ
من كل الجزء حتى يلزم انقطاعها لكون كل واحد منها حادثة مسبوقة بكل الجزء فانتفصل عن هذا
الايراد بأن ما هية الحركة مستمرة لذاتها المسبوقة بتارك بان تعاقب كل واحد منها فرادى الى غير
النهاية وح اما الاول فلان ما هية الحركة مركبة من امر متقض ومن امر متصل لان الحركة لا بد ان تكون
منقسمة الى اجزاء لا طرا جتماعها ولا شك ان الامر المتصل مسبوق بالامر المتقضي وما هية الحركة لا
تحصل الا بها فهي حالة بالمسبوق بالغير فلا يكون قديما وقد اجيب عن ذلك بان ما هية الحركة حاصلة في كل
واحد من الامر المتقضي والمتصل باقية مهما لان الحركة لا تنقسم الا الى اجزاء كل واحد منها حركة فكل
واحد من المتقضي والمتصل جزئي من جزئيات ما هية الحركة فهي محفوظة بكل منها فلا يلزم من مسبوقية المتصل
بالمتقضي مسبوقية الما هية وهذا الجواب ايضا مبني على ان الموجود في الخارج احد جزئيين سقد ما احدهما على الآخر فان كل
واحد من هذين الجزئيين ايضا جزئي ما هية الحركة الموجودة فيه وهذا معنى قوله نوع الحركة باق مع
الامور المتقضية والامور المتصلة والتركب من امر متقض ومن امر متصل يرجع الى شئ منها لا الى انواعها
فيلزم ان يكون كل شخص منها حادثا لتركب حدوثه من المتقضي من المتصل فيكون ذاته المتشخصة متعلقة
بالمسبوقية بالمتقضي الذي هو غيره دون ما هيته فهي قوله والبدل والبدل على ان كل نوع مسبوق بالعدم
عدم نوعي بان ما هية النوع حتى لا يستقل الا وان تكون الحركة ما عرفت فلا بد ان يكون مسبوقة بغيرها وزمانا بشخص

في هذا الوضع بانه لم لا يجوز ان يكون الاتصال مسبوقا بوضع حاصل في اتصال سابق فلم كذا الى ما لا نهاية
فيكون ما هو الاتصال في كل فرد فرد مسبوقة بشيء حاصل في فرد آخر منها الى ما لا نهاية سواء كان
الحال في الكون الآخر فانه يجوز ان يكون مسبوقا بكون آخر وهلم جرا وسواء قلنا فرد اولى بلا نهاية لا
فيكون ما هو الكون الحالي في كل واحد من افراده مسبوقة بغيره من افراده وهذا المقدار اعني تسلسل الافراد
بلا غاية الى خارج يكون الحركة غير مسبوق بالعدم وغير خال عن الحركة في شيء من الازمنة الماضية الى لا نهاية
سواء وصف الحركة المستمرة في الماضي على هذا الوجه بالقدم او لا الى ان تلاحق افراده الى غير النهاية
كما مر فالخلاف محل الحركة نفسها وعدم خلوه عنها في الازمنة الآتية التي لا نهاية سواء وصف الحركة المستمرة
في المستقبل على هذا الوجه بانها ابدية او لا والحاصل ان ما هو محل الحركة ان سلم انها مستندة الى المبدء فيجب
ان تكون مستمرة في الماضي محالها في ممكن فرد معين او افراد متناهية كما لا امكان استمرارية له سابقة
ازلية لا نهاية لها فقد لاح ان المسرك بين الفريقين هي تلك الحركات الى غير النهاية وان وكل على
تجويز امر لا لتحال اذا استوعبت ما هو محلها المسبوقة لذاتها تمام الوجود شيء من افراده في الازل لما لاحت
الماهية في ضمن ذلك الموجود غير مسبوقة بشيء من محالها الازلي خالية عنها لان قبل كل ازلي ازلا
تحدد اعيانها حتى يتردد فانه ان وجد فيه حركة كانت قبله وان لم يوجد خلا محالها الازلي
عنها مطلقا بل لكان كل زمان يوجد من افراد الازل يوجد فيه حركة ويكون قبله زمان آخر يوجد فيه
حركة اخرى سابقة على الاولى مسبوقة كذلك الى لا نهاية وتصاعد افراد الى ما لا نهاية واستلزم ذلك
محال للاوجاه ايضا لان يجدد امعانا وجود حركة مخصوصة موصوفة بانها ابدية لا تزول اصلا لان كل
زمان يوجد من افراده يوجد فيه حركة ويكون بعده زمان آخر يوجد فيه حركة اخرى متناهية عن
الاولى ومتغايرة لعدمها الطاري عليها فلا يوصف شيء من تلك الافراد بانها ابدية مع كون الحركة
مستمرة محالها ابدا فان قلت الحركة الموجودة في الخارج مما هي لهو التوسط بين المبدء والمنتهى فلا بد
ان يكون مسبوقة بالمبدء قلت تراه على قياس ما عرفت في الاتصال وكونه ما لحال المسمى عند
المعقول هنا جاز ان يكون التوسط مسبوقا بمبدء تخلق به توسط آخر وهكذا مسابقة افراده
الى ما لا نهاية له فان قلت الحركة هي التوسط واحد شخصي لا يوصف عالم بقطع الحركة حالا بعد حال
فيلزم ان يكون دوران كل فلك من الازل الى الابد على امور انية حركة واحدة شخصية متصفة بالعدم
والوجود في الخارج قوله قلت الخ اقول لم لا يكون الحركة كما هي القطع واما الحركة التي هي عبارة
عن التوسط فقد قالوا انها حالة واحدة توجد بتوجه آن لا امتداد له اصلا في نفسها ولا انقسام لكنها تستلزم

امرا معتدا بسيطا لا وجود سيال او ممتد الذي لا يسعه الا في زمان ويكون هي ان يكون الحالة ثابتة
في كل آن من كل الزمان ما ان يكون كل الحالة غير مسبوقة بالعدم ومستلزمة للسيلان والا سيلان من
وضع الى وضع على وجه تعاقب جملتك بعدك والتفاوت غير مشاهد مع بقاء تلك الحالة بشخصها
ولكن مرادهم اجابة الحركة القطعية عن الحالة المستمرة التي توصف في كل آن بانها توسط بين
المبدء والمنتهى المعينين وقيل في كل الآن بانها توسط بين مبدء ومنتهى آخرين وهكذا الى ما لا نهاية
له قالوا ومن الحالة المستمرة في الماضي المستلزمة لتجدد امثاله وضعيه بلا بداية هي الوسط بين
عالمي القدم والحدوث ولولا لم يصور ارساط احدهما بالاخر لان الحادث لا يكون علة القائمة
بالبسيط قديمة والقدم اذا لم يكن علة تامة لشيء لا تخلف عنه معلوله فلا يكون في حادث في سلسلة
علله ما لم يتم زمن قديم في سلسلة معلولاته اي حادث من الابد مما لا من اعرض وجهين استمرار
وعدم استمرار فمن حيث استمراره مستند الى قديم ومن حيث عدم استمراره المتجدد المتعاقب
لا الاول بعينه سببا لغيض الحوادث من القديم فمظهر عالم الحوادث مستندا الى المبدء القديم
وقد اوما اليه الشيخ حيث قال ان يكن الحادث الى غير النهاية زمان متصل بالتطبيق على الوجهين المذكورين
في متن الكتاب وبه علم ما ذكره الشارح وحققه ما قيل غرضت مثل ان يريد ان التطبيق يتم بشرطين
احدهما اجتماع الاحاد في الوجود اما خارجا او ذهنا والثاني تهيأ طبعا او وضعا وقد فقد الشرط
الاول او اجيب بمنع ان التطبيق لا يوقف على وجود الآحاد معا لان احدى الحالتين اما ان يكون لها
في حد نفسها ان سطبق على الاولى او لا جل الحوادث المتعاقبة لا بد ان يكون آنا مع قطع النظر عن
وجوده الخارجي والذهني احد الامرين وهو منقوض بمراتب الاعداد التي لا تتناهي بداهة
واتفاقا وايضا ان اريد ان كل الاحاد مع كونها معدومة خارجا وذهنا يمكن ان يسطبق بعضها
على بعض اما مع التعاقب او بدونه فممنوع ضرورة ان وقوع شيء بازاء آخر في محل الامر موقوف
على وجود هما في زمان الوقوع اما في الخارج او في الذهن وال لزم ان يكون كل الاحاد اذا وجد
معا في الذهن او في الخارج ثم زال عن قبول الانطباق وعدمه على احد الوجهين فانه يتم
اذا لم يكن وجود هما في احدهما وهو ممنوع فان قيل البعوض ان سلم عدم الاحاد وجودا بانا نجد
معا في علم الله او في علم الملائكة الاعلى وكل شخص اذا تأمل وجد ليسلنا قلنا لعلهم يشهدون بتلك العلوم
على سبيل الاجمال بوجه الذهني او العلم لا يشتمل الا على تناه تفاوتي بتلك العلوم لعدم دخول الزمان فيه
على ما اشار اليه وقد تقال على ما مر في مباحث التسلسل التطبيق يتم في ضبط الوجود اما على سبيل

الاجتماع او على التعاقب كما في الحوادث قال المتطبين فيما يكون حاصلا بالواقع سواء توهماه او لا وانما
المطلب في مراتب الاعداد فهو حي محض سقط باعتبار الوجود لان الموجود الحسي متناهية الاثار عندهم قال
الامام الرازي في المطالب العالية هذا ما تحصل لاه في هذه المسألة وهو صحيح الا ان الافلاك المتوالية في حركاتها
نسبة وقد سبق في ابطال تعاقب الحركات الى غير النهاية برهان كلامها مبسوطة بعدم ازلية مجموع عدد ما
في الازل فلا يوجد حركة مهما في الازل الا اخيرة وجودا وعدما معا وابدا ويجاب عنه بانكم ان اردتم
باجتماع الحوادث في الازل اجتماعها في حين معين من اصابة فهو مسلم اذ ما من حين مفروض في الازل الا
ويتوسط فيه واحد من تلك الحوادث لوجود كل ما فيه وان اردتم به انه تتحقق بداياتها تلك الحوادث
كما يوجد ترتب في بداياتها وجودا فانها الموجود مع الازل ولا يلزم من اجتماع بعض الموجودات مع مجموع الحوادث
محذور وقد حققنا فيما قدمناه عند سؤال الازل لسلم ما اتحد وجودا او وجد على قبيل الابد فان الحوادث
اذا فرضت متلاحقة متعاقبة بغير نهاية لم يكن شيء ابدا مما فيجب عدمها فيما في الابد على معنى انه لا يجب
في نهايات تلك الحوادث ما يوجد معها تلك الحوادث بل في نهايات الموجودات فلا يوجد ذات من ذوات الابد
الا وبينها وبين واحد من تلك الموجودات او الحين في زمان معين وجود وعدم شيء واحد بل شيئين فاكثر مع
حال الازل بما لوحس على حال الابد فان قلت ما ذكرته من حال الابد وتعاقب الحوادث فيه ابدا على
التعاقب تحكم بها ابدا يسهل علينا ادراكه خلاف حال الازل وما ذكرته من قلت نعم لكنهم
قالوا ان كل ما يوهم من توهم ما لا يستحيل حاصلا بالفعل سواء كان متحققا او متعاقبا فانه في الازل
والحوادث الواقعة وكذلك يجري في ادراك ازليته هو ابعا الابد فلا توهم منه ومن جوابه شائبة
يقع في حاصل بالفعل الا ما كان مستحيلا وجوده توهما لا يلتفت اليه لان العقل يدرك كلا منهما
ويحكم بصحة ما ذكر فيهما قوله ولقائل ان يقول الا يتم ان السكون اذا توقف على شرط امكن ان يعدمه فانتفى
واعيد لان الحكم على الجزء يكون حكما على الكل بشرط ان لا يكون في الكل شرط موجود فانه على الاجزاء كان
هذا الشرط تحته معانا فيتم انتقال الحجة فانا نجد في قرينة ما هنا كما ذكره
لكن السكون الموقوف على معنى ما من الامور المتعاقبة قد ما قطعا وهو خلاف المفروض بعد او قد
قالوا لا يتم ان السكون امر وجودي بل هو عدم الحركة عن شأنه ان تكون متحركا فاذا فان نابنا
الى ازلا حاجة الى ان الامور العدمية الازلية طرا زوالها فاحد ام الحوادث الموجه على عامر
واجيب عنه بان كون السكون كذلك حصول الجسم في الحيز امر محسوس فيكون موجودا وهو قائم بها هو الحركة
والسكون وامتيازهما لوارض الخارجة فيكون السكون موجودا على ما ذكره وقد سبق عنه تضعيف

الاول فحال لو وجد جسم لزم احد امرين اما ان يكون له كون فيكون السكون موجودا كما ذكره وقد سبق
عدمه واما ان يكون حينئذ حصل كل كون والى نهاية واللازم بقسميه باطل اما اللازم من الجملة من بين
فان وجد له كون غير مسبوق بما لا نهاية لزم الاول وهو ظاهر الازم اما الثاني فلانه لو وجد جرم كون لما كون فيما لا نهاية
وكل جسم عن الكون واما بطلان القسم الاول فمبني على ما مر في حدوث السكون واما بطلان القسم الثاني
فلتحقق ما مثل بعض الساعة والمجموعة واجتماع الحوادث في الازل على ما تقرر وجه سقطه وذلك ان
السكون وجودا وكذا موته امتناع حلول الجسم على ما ذكره والسكون وقالوا ايضا في الاجوبة ان يكون الشرط
الذي توقف عليه السكون العدم عند ما كوجود الحادث مثلا فاذا وجد ذلك الحادث زال السكون
لزوال شرطه لا لزوال الواجب حتى لكم ان تمنعوه واجب عند زمان العدم اذا توقف على عدم وهو
كان ممتنعا فيما لو وجد وكل الحوادث هذه فان وجود الشرط ينافي الشرط موقوف وجوده على
عدم الشرط وكل العدم فلو توقف انتفاؤه على وجود الحادث والفرض ذلك لزم الدور من توقف العدم
على وجود الحادث لا لما ذكره من ان عدمه الحادث بل يستلزم عدمه ولا يلزم من استلزام ما ثبوت توقف عليه لجواز
علة لا واجب زوال الموجود الازلية الممكنة دون الموجودات الازلية الممكنة قلت ذلك لان وجود
الممكن الازلي لابد ان يستند الى وجود واجب اما ابتداء او اما بواسطة ازلية مستندة اليه ايضا وقد
مستقل الجمع فيكون زواله مستندا ومحالا زوال الواجب الممتنع فيكون ممتنعا فيه ابدا الى ما مر وما العوارض
الازلية الممكنة فجاز ان تستند كل واحد منها الى عدم ازلي آخر ممكن من غير ان ينتهي الى عدم واجب اعني
عدمه الممتنع بل ستند كل الموجودات الممكنة قد ما واحدا اسا الى ما لا نهاية له ملي في عدم ما الحوادث الممتنع فاذا
زال بعض ذلك الاعدام بوجود بعض تلك الحوادث زال العدم المستند اليه وكذا زوال كل البعض
من الاعدام مستندا الى زوال بعض آخر قبلي الى ما لا نهاية له فيتم وجود الحوادث وزوال عدم ما
الازلية متعاقبة تنتهي الى ما لا نهاية له وفي كل شكل فان قلت كيف يجوز ان يستند الموجود الممكن
الازلي الى عدم ازلي ممكن ازلي مستند الى آخر كذلك الى ما لا نهاية وهو جائز زوال وكل الوجود الازلي
على صورة في العدم الازلي كذلك يحتمل فيه دائما على قوله واما ما يوسط ازلية مستندة اليه ايضا دفعا
للشكل المحال فان الواسطة ازلية اذا لم تستند عدمه الى ما يلزم من عدم استناده الى شكل محال بل يجوز
ويصح ان يقال ما ذكر من جواز كون السكون القديم متوقفا على شرط عدمي مزول بزواله وانما الممتنع
في هذا المقام ليكشف كون ان مدة المسألة ما حررت به الاوهام والله اعلم فلك ان التوجيه في شكل
حاصل لستلزم التوجيه في الدليل والله العلم وهو من قبل الخواجة اعلم انه قد وقع في بعض شروح الجغمينية

منها ما هو مذكور فيما تقدم وها ومنها ما لا طائل تحته بعد به على لا يخفى على من له ادنى المساحف الى اوردنا
هيهنا ... اشارة الى حدوث الاعراض المستمرة اما قيد الاعراض بالمستمرة لان اللازم من حدوث الاجسام
حدوث الاعراض القائمة فحادوث الاعراض الغير القائمة بالجوهر كالحركة الغير القائمة بالجوهر
لم يلتفت الاعراض القائمة بها فلذلك قال المصنف ولما استحال قيام الاعراض الا بالاجسام ثبت حدوث هذه الاجسام
لكن فيما هاتي الاجسام التي ارتقيا بها ما نفسها فظاهر ان كلا الاجسام والاعراض الغير القائمة بها حادثة لكن
يثبت دليل على وجه ما فانا نعلم بالتتبع بوجوده حادث بكذا ... اذا ان تشير الى ما وجه دلالة
القائلين قدم جواهر لكن مشترك الدعوى لا يتصور ذكره الشروع بالاعتراض بشبهة الخصم ... الوجه الاول
الاول منها ان الاجسام لو لم تكن حادثة اى لم تكن الاجسام حادثة او لو كانت حادثة فاما ان
خلق الله تعالى فيما بعد بعض اذ هو المدعى لان المخالف الازم على تقدير عدم المدعى فتكون
عين المدعى لانه مستحيل على تقدير على الاخلق الكلام اما الدور فظاهر واما التسلسل فلان كل
موجودة معاصرة لان الكلام في المؤثر الموجود فكل المؤثر لا اما ان يكون قديما بالذات فيمتنع كونه
مؤثرا في اثاره حاصلا في الازل اولا اثاره فيجب حينما يوصف عليه تاثيره في وجود شرط
كتقدم الارادة مثلا ان كان فاعلا بالاختيار وعدم مانع ان تصور هناك مانع والفصل في
الترديد ان يرد دا في جميع ما لا بد منه في تاثيره في الاثر الصادر عنه اولا يؤخذ المؤثر من ذلك
الاثر ويرد دفي جميع ما لا بد منه في كونه مؤثرا في الاثر الصادر عنه ثانيا وهكذا ... فان كان
الاول لازم اثاره لان اثره الاول لازم لوجب حصول الفاعل عنه وانه محال لازم لجميع المؤثر
الاثر الاول كذلك ملازم قدم الجميع ... ملخص من مواضع مجمع الامور المعتبرة في المؤثر منه هذا هو
الدليل الذي يتمسك في اسماع ما نواقف من المقدمة في الموارد امتناع تخلف المعلول عن علته
التامة كما سلف ... وان كان وكذلك فحينما وفي بعض النسخ بدل حينما لا حد طرفي الممكن الترجح
على الاخر وكذلك الترجح الحاصل من المؤثر المسبق على الاجزاء المغيرة في تاثيره حتى يكون
الوصفان نوعا احد الطرفين في احدهما دون الاخر ترجح له بلا مرجح وان فرض ممكنا
ترجح كذلك بلا مرجح وكذلك حادث ... فلا بد ان يوقف حادث آخر الى فلا بد ان يتوقف
تاثيره على حادث ولفظ الاخر عارض الفائدة اذ محصول الكلام ان جميع ما لا بد منه في المؤثر
اذا لم يكن ازليا كان بعضها حادثا ولا بد لذلك الحادث من محدث مؤثر فنقل الكلام اليه ...

يلزم

يلزم الدور او التسلسل هذا التسلسل كما ترى المؤثرات الترتب المجتمعة في الوجود بسيط اتفاقا واما التسلسل المذكور في
قوله ويلزم الدور او التسلسل في الحوادث الى اول الحدوث فهو كلام في مقام المنع ان يلتزم صحة بطلان
الدليل على ما سيأتي المستدل هيهنا اعني قدم الاجسام ونفي حدوثها نعم يلزم ان تكون حوادث الافلاك
عن آخر قديم سلسلة من حوادث متعاقبة غير متناهية على ما هو مذهب الحكماء في الحوادث اليومية فان
تلك الحوادث المتعاقبة مقررة للمعلول الحادث الى المؤثر القديم فلا يلزم ان كل الحادث مع حادثة لان الترتب صفة
لها لا لها ... وتلك الحادثة لا بد وان تكون قديمة والا احتاجت الى حادثة اخرى ويلزم التسلسل او الدور
بيرهان في مباحث دلائل ... خلوها عن الصورة الصورة الصافة قديمة فتكون الجسم قديما فتنتفي
المقدمة بالبداهة ... ممنوعة عندنا لم لا يجوز ان تكون تلك الحوادث امورا اعتبارية كتعلقات الارادة القديمة
او تقدر امتناع قبول الامر مرجح ويكون كل سابق من السلسلة او المقدورات شرطا للاحق الى ان ينتهي الى
تعلق او تصور موجب بالحوادث الاجسام ... على الاوقات التي يطلب فيها الترجح معدومة
يدل على ان المحذور في الجواب من شق الترديد وان جميع ما لا بد منه في المؤثر حاصل في الازل
لان حديث الترجح بلا مرجح انما هو في هذا الشق دون الشق الآخر وحاصل ان جميع ما لا بد منه
في التاثير وان كان حاصلا في الازل الا ان الزمان هناك موهوم ولا تمايز بين اجزائه الوهمية لا يخرج
الوهم مطلب الترجح في تلك الاجزاء لوقوع الاثر سواء كان زمانا او غيره من الاحكام الوهمية في الاوهام
الوضعية العرفية والخارجة معقول اصلا ولا وجود لزمان الا مع اول حدوث العالم ولا مرجح بلا مرجح حتى
وجود الزمان لما عرفت انه وجود غير مع العالم فلم يكن مع الزمان فوجد في حال اصلا ووجد الزمان
وانت تعلم ان المقدمة الثانية لعدم امكان وقوع ابتداء سائر الموجودات مع اصلا ووجود الزمان
مستدرك في الجواب بل لكي ان يقال مع وجود الزمان لا وقت يتحقق حتى يطلب هناك مرجح
بعض على بعض وقد وجد الزمان وغيره من الاحكام معا فلا اشكال اصلا ومع كونها مستدركة
رد عليه ما ذكره الشارح من انه لا يلزم ترجح الا يكون جميع ما لا بد منه في المؤثر حتى في عدد الزمان
حاصلا والمقدر خلافه هذا وقد قيل ان المحدث اختار في الجواب الشق الآخر وهو ان وجود الامر
الذي سوف يحدث تاثيره هو ابتداء الزمان وليس حاصلا في الازل فان قال المستدل اصدا
الزمان فلا كان حادثا احتاج الى مرجح حادث عند حدوثه احتمل ان الفاعل عندنا مختار
فله ان يرجح بلا داع يرجح فيكون حوالي لمعة والحق ان يرجح احد مقدوريه لا لامر اشارة الى هذا
الشق فيكون من تتمة الجواب على الدليل الاول لا جوابا على دليل مستقل نعم يحتمل ان يكون السائل

الهما معا واياما كان لم يكن ما اورده الشارح محجا على الجواب فانه يتجه عليه اذا اجيب في الجواب ان ترجيحا
لا بد منه في التأثير حاصلا في الازل حتى يرد عليه ما يرد عليه حديث الترجيح على ما قررناه وانت تعلم
ان تقرير هذا القائل مستدل على المستدل كما لا يخفى فمنه وفي عبارة المتن ايضا اذ يمكن ان يقال ان الفاعل مع
مرجح وجود العالم زمانا او غيره على عدمه بمجرد احساع ملاك الوجود والحوالة الصحيحان سؤل عصمتا
وكل الوقت بمجرد وكل الاوقات دون وقت لا لاجل تعلق الارادة القديمة بين عدد ان وكل المعلق اما
ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما وجب ان يكون المعلق الذي كنى في وجوده هذا التعلق ايضا
قديما اذ لو احتمل دون وجوده لزم الترجيح بلا مرجح لان المرجح الحاصل من وكل المعلق مع الاوقات
باسرها لا يتعلق الارادة القديمة تعلقت في الازل بوجوده في وقت معين فاذا حضر ذلك الوقت وجد
بذلك التعلق القديم من غير احتياج الى امر حادث لانا نقول لم نتوقف وجوده على حضور ذلك الوقت
الذي هو حادث حتى ينقطع الكلام الى حدوثه وان كان تعلق الارادة القديمة حادثا ينقطع الكلام ايضا
كان حدوثه تعلق اخر حادث وهكذا تسلسل البحث الى ما لا نهاية فما كان يلزم هو احد
الشق في مقام المنع مع كونه خلاف مذهبهم كما مر واما ان يقولوا ان التعلق امر اعتباري ولا احتياج
حدوثه الى علة الا ان البداهة تشهد بان كل حادث وجوديا كان او عدميا يحتاج الى مؤثر فلعل
وقت حدوثه اذ لو كان موجبا لذاته يلزم من قدمه قدم الاثر بحيث ان تعلل ان المؤثر
القديم انما يكون قديما اذا صدر عنه بلا واسطة اصلا او بواسطة قديمة ايضا واما اذا صدر عنه
بتوسط حوادث متسلسلة الى غير النهاية فلا كل الحوادث الموجودة عند الحي الا ان هذا التزام المستدل
في الحوالة التي خالف راي المتكلم فلا بد له من مخالفته والتزام القول الذي
يصح معه الفعل والترك لما يفعل بقصد وميلان فلا يحتاج الحادث مني ولا عيل له الا اذا كان هناك مانع
به الاحاد على ما عرفت فتكون الاحاد اولى من تركه فحان ما لا احاد محققا لتلك الاولوية
ومستكملا بها وكان يلزم وكل الاحاد ما تقضي ذاته هذا بشرط بوجوب ان تكون المدة المؤثرة في الاجسام
موجبا فتكون قد مات على ان بعض قال الاشاعرة ومن وافقهم بسيرتهم جوز ان يرجح الفاعل
المختار لاحد مقدوريه بلا مرجح يدعوه اليه وذلك مكتفى عن القولين ان كل احوال لله يوخر معللا بالاغراض
مع كونه ما بقصد والاحسان وتمسكوا في هذا التجويز بقدرة الجائع والهارب من السبع مع المساواة في جميع الجهات التي تصور الترجيح بها على ما اشتهر بينهم وانا
المعوله ومن تخذ وجود حرف في دعوان الفعل الخالي عن الغرض عبث والله سبحانه وتعالى منزه عنه وتعالى

الوزن

الوجوب الترجيح لمن اراد الفاعل المختار ويكون مرادهم بالمرجح الحكمة والغاية ومرادنا بالمرجح مصالح العباد والاحسان اليهم
والله الشارح بقوله ومحصل الفرق الخ الاستدلال الفاعل والحكماء وعدم نفوذ البرهنة
فتبين ان الفاعل المختار بالمعنى الذي ذكرناه لا تصور منه فعل الا لغرض فتكون مستكملا به فيصير
ذاته فلا يكون موجودا لذاته هذا الخلف عند وجوده فالحوالة راجعة الى ذاته وصفاته راجعة الى ذاته بعد ما عرفت
الجميع وجوه مناسب لبعض منها فمنه فتكون فاعلا لذاته وغايته والمعلول الفاعل الذي صورناه في مباحث العلة
والمعلول وانما قلنا نوعا عند الاحتياج بهذا القول الا احسان بحيث كونه كمال الرب فعل وان لم يشتمل على
فائدة له وانما قلنا نوعا لانه قد يوجد الكمال بلا اشارة الى ان كمال الشيء في نفسه لا من حيث انه مستفاد
وحصول هذا الكمال له بجعله اياه وهناك مرتبة اخرى على من هذه وهي ان يكون في نفسه الكمال او غير شائبة
وغيب محال الا ان يكون مبدئا لغيره والا يزال عنه النقصان بحسبه فانه كان في هذه المرتبة ايضا ناقصا
الكمال الا ان يكون فاعلا لذاته فوق الكمال بلا شائبة الى ما لا نهاية في الكمال وهذا هو الغاية والنهاية في الكمال اذا
فارق القيض والتكميل بكل سبيل الفارقة ايضا ويلزم من قدم المادة قدم الصورة ما تبين عند من
ان المادة لم تخل عن الصورة فان كانت واحدة كان الجسم المركب منها قديما بشخصه وان كان
متفاوتة كان قديما نوعه وما في المقدمات المذكورة في الدليل الثالث منتف قد سمعت الاشارة
اليها في الكتاب وقد عرفت ما فيه اشارة الى ما اعترض هناك على الجواب فيرجع اليه الحال
الوجه الرابع هذا هو الاستدلال على قدم الزمان على قدم الجسم وتقريره الظاهر المشهور ان يقال لم لا يجوز ان
يكون الزمان حادثا والا لكان له زمان اخر سابق عليه بما لا نهاية ويكون وجوده مسبوقا بالعدم
ان يجامع السابق المسبوق الخ السبق الزماني يستلزم ان يكون عدمه مقارنا لزمان فيكون
الزمان موجودا حاصلا وفرض معدوما هذا خلف واذا كان الزمان قديما ويقرر الحركة كما مر الحركة ايضا
قديمة فتكون محققة الجسم قديما وهو المطلوب اجيب عنه بان سبق عدمه على وجوده انما يلزم
اذا كان الزمان معدوما ثم وجد واما اذا لم يوجد اصلا فلا هو هذا صحيحا من ان الزمان امر موجود
فلا وانتقالا لم ان كل سبق يستدعي كون السابق مقارنا لزمان لبلزم ذلك في القبلي والكبير
في المتن بتوليد والعلية لا يستدعي الزمان واما تقرير الشارح للدليل الرابع فهو ان يقال ان قبل
كل حادث حادثا الى ما لا نهاية في الماضي على ما في القول بحدوث العالم لما لا اول فلان الزمان لا اصل له
كل موجود مستمر وكل ان كل يحدث بعده مما هو موجود بعده لا محالة وهذا هو العمل المجدد وهذه العلة
موجودة موجودة الزمان لما مر مقبول والحوالة فرضا زمان معين موجود مقدارا كما هو محققة هي

حادثة ايضا فيتسلسل الكلام الى ما قبلها ايضا زمان وحركة مخصوصة اخرى هي حادثة ايضا وهكذا فقبل كل حادث
حادث لا الى نهاية في زمان مستمر لا الى اول فلان تلك الحوادث المتسلسلة لا الى اول اعني الحركات المتعاقبة
لا الى بداية تستلزم حدوثها قدما قوله يرد الجواب ان القدم لا يستلزم الزمان فلا يلزم ان يكون قبل كل حادث
زمان حتى يلزم تسلسل الحوادث المنافي لحدوث العالم قوله وقد عرفت ما فيه اشارة الى ما اورده هناك
على هذا الجواب قوله الاول من العلل التي علة اي الاول ماخوذ من العلل التي علة حيث قيل فيه ان المؤثر اما
ان يستجمع جميع ما يتوقف عليه المؤثرية اولا والثاني ماخوذ من العلل التي تامة حيث قيل ان التي على الاول ان يكون
مختارا الفاعل والثالث ماخوذ من العلل المادية حيث قيل فيه ان الاجسام لجاز ان تكون قديمة والرابع ماخوذ
من العلل الصورية حيث قيل شبه الزمان اذ الحركة المتعلقة به العلة الصورة المتعاقبة قوله لا يتعلق بالاجسام
تعلق التدبر والتصرف اما قيد التعلق به كان تعلق التاثير في الاجسام جائز بعقول عندهم قوله ليس بجسم ولا جسماني
اراد ما يشمل الجوهر الذي هو جزء الجسم المطلق كالمادة والصورة او جزء النوع منه كالصورة النوعية للاجسام والذي
المتعلق بالاجسام تعلق التدبر والتصرف كالنفس الناطقة وذلك ان تعقل في الجسماني على ما هو جزء الجسم لاحد
الوجهين وبجعل النفس الناطقة داخلة في الجسماني الذي يستدل بهذا الدليل على عدمه لانها التي تعقل تشارك
ذات الباري في انها ليست متحيزة بالذات ولا حالة في متحيز بالذات قوله اي صفة مريبة الوجل
العيب والريبة وكذا كان الوجل بالتحريك يقال في هذا الامر دخل وذغل يعني العيب والريبة والدليل هو الضعف
والتزييف فلذلك فسر المدخول بالصفة المريبة قوله واحد من جميع الجهات اي لا تكثر في ذاته بل وجود
الكل بكلت به تركيب ولا في صفاته لانها عين ذاته قوله والا لصدر عنه امران لان الجسم مركب من
الهيولى والصورة ولا يشكل صدور المركب عن العلة انما يكون بصدور مفرداته عنها فلا جاحاي حينئذ ليس
واحدة منها علة للاخرى لما لاح لكل انما تصدرا فاصدر عن المبدأ احد الجزئين اولا وصدر عن هذا
الجزء الاخر وقد بين فيما بعد انه لا يجوز ان يكون الصادر الاول احد جزئي الجسم اعني الهيولى والصورة لكن
بالغ في نفي صدور الجسم عن المبدأ اولا بان ذلك انما يصدر عنه كل واحد من [جزئيه] ابتداء واما ان يصدر
عنه احدهما ويصير علة للاخر فيصدر الاخر عنه او بغير واسطة مطلقا للاخر فيصدر الاخر عن المبدأ بتوسط
ذلك اعني صدور احدهما عن المبدأ وضرورة علا او وسطة للاخر بطل معنى الاول فيلزم ان يصدر عن الواحد
الحقيقي امران في مرتبة واحدة والمراد بالوسط المطلق ما يتوسط بين علة ومعلول التوسط بانواعه
والتوسط بهذا الوجه يستلزم كون الواسطة لكنه متوسطة منهما بخلاف التوسط من حيث الاثر
او تعاقب الافراد لما هو مذهبهم في كون الصورة شريكة لعلة الهيولى وح يمكن ان يقال لم لا يجوز

ان يكون

ان يكون احدهما واسطة للاخر عند مطلقة فلا يلزم ان يصدر عن المبدأ الاول امران ابتداء قوله وليس كذلك
اي ليس يقدم احدهما على الاخرى بالتشخص لان الهيولى علة قابلة لتشخص الصورة والصورة علة فاعلة لتشخص الهيولى
فلا يتقدم احدهما من حيث تشخصه على الاخرى قوله اما الصورة فلان فاعليتها موقوفة على
تشخصها اي الصورة سواء كانت جسمية او نوعية لا تتصور كونها مؤثرة وفاعلة لوجود شيء في الخارج الا بعد
كونها موجودة فيه ولا وجود في الخارج الا للمتشخص دون المبهم وتشخص الصورة موقوف على المادة لما تقدم
من انها علة قابلة لتشخصها قوله ضرورة كون المادة متاثرة محتاج لانها معلول لها وذلك لان ما عدا
الصادر الاول يكون معلولا له مطلقا اما بلا واسطة او بواسطة فيكون ما عداه متاثرا منه قوله
بما فرض لاحتياج بالتزمن تنبيها على ان الاحتياج المذكور في المتن ليس لحقيقة نفس الامر بل بحسب الفرض لكن
لا يخفى قوله اذ الجوهر شرط لوجود العرض منع ذلك بان العرض مشروط لمحل حيز ان يكون الصادر الاول عرضا
حينئذ لو تمم ان ضم الى ذلك امتناع كونه فاعلا وقابلا تم الدليل عندهم قوله لكن المادة سنت
عنها صلاحية التاثير لان المادة هي القابلة فقط ... بذلك ان المادة لا تكون مؤثرة وفاعلة
لشيء بل هو مصادرة على المطلوب لانه بعينه معنى اسنى صلاحية التاثير عن المادة وان اراد ان المادة لا يكون
مؤثرة فيما هو معلول لها لمحل علته قوله ويمتنع ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى واحد اخر قابلا او وب
ونسبة الامكان فهو مسلم لكنه لا يستلزم اسنى صلاحية التاثير عن المادة مطلقا لا يقال ان الصادر الاول
لما يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة فيلزم ان يكون المادة علة لكل الصادر علة [التاثير]
في مقبولها فيلزم اجتماع نسبتي القبول والفعل بينها وبين مقبولها وهو ممتنع لانا نقول ذلك الاجتماع انما يكون
محالا اذا كان من جهة واحدة وهو ممنوع لجواز ان يكون المادة قابلة لشيء باعتبار وفاعلة له بتوسط امر اخر
على انه يجوز ان يكون فاعل المقبول هو المبدأ الاول ويكون المادة شرطا للتاثير فيه فلا يجتمع النسبتان
في المادة قوله لكانت متقدمة بالوجود على الصورة اي لكانت الهيولى متقدمة بالوجود على الصورة
وهو ممتنع لان الصورة شريكة لعلة وجود الهيولى عندهم قوله والجواهر منحصرة في الخمسة فان قلت
قد مرت اشارة الى منع هذا الانحصار لجواز ان يركب جوهر ليس بجسم من جزئين ليسا بجزئي
الجسم اعني الهيولى والصورة وح جاز ان يقال لم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو احد الجزئين
لهذا الجوهر ولا نسلم امتناع تقدم احدهما على الاخر كما في جزئي الجسم قلت هذا الجوهر المركب لا يجوز
ان يكون متحيزا لان المتحيز بالذات الشاغل للمكان هو الجوهر الممتد في الجهات اعني الصورة الجسمية وشبهها
وذلك بيانه وما حل في شيء فيكون بعد الا في مكان ولا يجوز ان يكون عقلا لان جزئي النفس

لايستقل بالتاثير والا لاستقلت بل يكون عقلا وهو المطلوب هنا وكونه مركبا لا يقدح فيه قوله والمختار يجوز
ان يعدد اثاره وافعاله بحسب تعدد تعلق اختياره وليست هذه التعلقات امورا موجودة في الاعيان بل لا يلزم
تعدده في صفاته الحقيقية عندنا لا تجوزه بل هي حيثيات واعتبارات هي شروط لتاثير المبدا في افعاله قوله بعد
تسليم الاصول التي بنوا عليها هذا الدليل تلك الاصول هي ان كل ما هو موجب لا يكون الا واحدا حقيقيا لم يصدر عنه
الا الواحد وان الجسم مركب من الهيولى والصورة وان القابل يمتنع ان يكون فاعلا وان الصورة في تشخصها
محتاجة الى الهيولى وان الهيولى في وجودها وتشخصها محتاجة الى الصورة وان جميع افعال النفس موقوف على
الآلات الجسمانية وليس شيء من هذه المقدمات مسلما عند المتكلم قوله ولقائل ان يقول على تقدير كونه
موجبا الى قوله اذا سلمنا جميع تلك الاصول قلنا ان نقول ليس المبدا واحدا من جميع الجهات بل له جهات
متعددة كالوجود المطلق العارض لوجوده الحقيقي وكالسكون ونحو الحيثيات وان لم تكن امورا موجودة
اعتبارية لا عينية لجوازان يكون شروطا للتاثير فيصح صدور اثاره بحسبها كما جوزتم قوله التعليل
الاول بحسب جهاته الاعتبارية على ما مر لا يقال تعدد جهاته يستلزم ان يكون فيه تركيب بوجه ما فيكون
محتاجا الى مبدا اخر فلا يكون مبدا اول لانا نقول انما يلزم احتياجه الى مبدا اخر لو كان فيه تركيب
بحسب ذاته او كان هناك صفات حقيقية زائدة على ذاته كما هو عندهم واما تعدد جهاته الاعتبارية فلا يوجب
تركيبا في ذاته ولا تعددا في صفاته الحقيقية ولا حاجة الى مبدا اخر فان قيل عروض الوجود له وعلى ما صرح
الشارح به فيكون عروض السلوب ايضا عقليا بطريق الاولى وح نقول انه تعالى انما يعرض له هذه الامور
في العقل لو كان ذاته حاصلة في العقل لكونه ممتنعا قلنا لم لا يكون العروض عقليا انه يتوقف على
التعقل حتى يلزم انه اذا لم يتعقل لم يكن تلك الامور عارضة له بل الآن تلك الامور العارضة امور عقلية
لا وجود لها في الخارج بل في العقل ثم انها مع كونها غير موجودة الا في العقل عارضة له في نفس الامر عقلت او لم
يعقل نعم اذا لم يعقل لم يكن موجودة في نفس الامر لكن اتصاف الشيء بصفة في الخارج لا يتوقف على وجود
تلك الصفة في نفسها كما ان اتصاف الشيء في الخارج بصفة لا يتوقف على وجودها فيه فان الجسم اعمى وزيد
في الخارج مع انه ليس من الموجودات الخارجية ولكن نعلم قطعا انه ليس بجسم في نفس الامر ولا بعرض
الى غير ذلك سواء امكن تعقل ذاته بالكنه او لم يمكن قوله يورد الدليل الا الاجرام السماوية ليس لبعض
اجزائها استدل الرياضيون على حركات الافلاك بطريق ان نعوال الكواكب متحركة كما يشهد به
الحس وتلك الحركات لحقت ان تكون للافلاك لان الكواكب انفسها لما اشرنا اليه واستدل الطبيعيون
على حركاتها بطريق لمي وهو ما ذكرنا هنا وانما قال بعض اجزائها اليه بعض لان الاجرام السماوية

بسيطة

بسيط فلا يكون فيها اجزاء بالفعل بل بالفرض وعقب بالمحاذاة تفسير له لان المراد بالوضع ههنا هو
الهيئة التي تعرض بسبب نسبة اجزائها الى الاجسام الواقعة في داخلها وهي المحاذاة لا بسبب نسبة
بعض اجزائها الى بعض قوله فلا يكون شيء من الوضع والمحاذاة لشيء من طبايع الاوائل المفروضة واجبا
فالنقلة عنها جائزة اقول يعني بالنظر الى طبايعها وهذا القدر كاف في المطلوب ولا يقدح فيه جواز كون
تشخصها لها مبدا يوجب الاوضاع وامتناع الانتقال وايضا هذا الوضع اي الوضع من تاثير
غريب فلا يكون واجبا لذوات الاجزاء فيجوز النقلة عنها نظرا اليها واعترض بانه لم لا يجوز ان يلحق جرم
الفلك صورة متنوعة لا يشارك جزء فيها الكل كما ان كونه لا يشارك جزء منه الكل فيه ويكون تلك الصورة
مقتضية لوضع معين لا تفارقه اصلا فان قلت لا يقدح ذلك في صحة ما ادعيناه لان الاجزاء بالنظر
الى طبايعها لا يكون مقتضية لذلك الوضع فيجوز عليها الانتقال عنه قلت تكون تلك الصورة المذكورة امرا
عايقا خارجا عن طبايع الاجزاء فيبطل بناء على هذا الاحتمال حصره العايق الى رجحان بعد منافي ذي
الميل المستقيم والمركب وقد يتوهم ان تساوي جميع الاوضاع والمحاذاة يوجب امتناع النقلة
لاستلزامها التخصيص بلا مخصص وفساده ظاهر لان ذلك التساوي يستلزم صحة كل واحد من الحركة
والسكون قطعا ثم ان الحركة يوجد بسبابها المقتضية لها فلا تخصيص بلا مخصص نعم يتجه ان يقال
عدم وجوب الوضع والمحاذاة لطبايع يستلزم جواز زواله عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة
عليها اذ لعل زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت تلك الحركة طبعا او قسرا
قوله لان الحركة بدون الميل محال كما عرفت في مباحث الكيفيات الملموسة من ان الميل هو العلة القريبة
للحركة قوله ولما لم يمكن عليها سوى الحركة المستديرة بمنع المقدمة الاولى اعني امتناع الحركة المستقيمة
وكذا الحكم بان ما في اجزاء الفلك في الطبيعة بناء على البطلان انما يتم في محدد الجهات دون ساير الاجرام
الفلكية قوله فوجب ان يكون في الاجرام السماوية مبدا ميل مستدير الذي يدل على وجود صحة
ما تقدم امكان الحركة المستديرة وذلك لا يستلزم وجود الميل المستدير بل امكانه فلا يلزم من امكانه
وجود مبدائه بالفعل بل امكانه الا يرى ان امكان احتراق القطن لا يستلزم وجود القطن
ووجود الحرق فيه بالفعل فان قلت هذا انما يتجه ان لو اريد بامكان الحركة المستديرة امكانها
الذاتي لكنا نريد به امكانها الاستعدادي الذي لا يحصل الا عند اجتماع الشرايط بالسرها وارتفاع
الموانع برمتها وح لا بد من وجود الميل ومبدائه بالفعل قلت لم يلزم من الدلالة السابقة
الا امكان الحركة امكانا ذاتيا واما امكانها بمعنى الاستعداد التام فلم يلزم منها بل هو ممنوع وقد يجاب

٤

عادى للامكان الذاتى فانه صورت الخط اذ لو لم يكن بالقسر التى تركى القسرى وقد ست عند هم ان ما يحتاج فى
قسره فلابد فيه من ميدا ميل طبيعى والا امتنع على الافلاك الميل المستقيم لكان وكل الميل ميدا الميل المستدير
لا يتصور كونها مقتضيه بذاتها التى والا لوقوفها فيها وبالتالى هذا ان يقع فى الطبيعة كونا عرضا عارضا واما
فى الطبيعى الذى هو اخص منها والكلام فيه ههنا فلا الا ذو ميل مستقيم او مركب منه والمستقيم
والمستديره وذكل لان كل ما ليس فيه اصلا وما فيه ميل ما ان استدارة فقط لا امكان لحركه المستديره وانما
يتم هذا الاستدلال اذا الحظ العاقل فى الجسم هو هو ست ايضا امتناع الميل السوقى على جهة الاطراد
الفلكى فلا تكون هناك حركه ذو ميل مستقيم ولا مركب لان على وجه الميل ما نقل فتمتنع حركه
لذاته لكواز كلف الميل عروض المدار من عدم العائق شيئا على تواز امن، الشرط كعدم الجاذبه
الملائمه مثلا واما لزوم الحركه لوجود الميل لفعل ما عائق فقط لكن قد تقال ههنا ان الاجزاء التى يرد عليها
الحكل كما الاجزاء التى لا يرد عليها وان التعطف ان الذين صارا فى الحكل ت وما ان سايره الخط
الموزوعه فيه كونه محولى على وضع مخصوص وقطبين مخصوصين مع صحه بلا مرجح وهذا ان وذكل مختص
بك ان يكون لا مرجح لذى حركه وان لم نخله يعينه ضروره كون المحرك سببا لان الذى تا استند
الى الحركه الاراده القاعده ات الحكل تحتوه فى هذع الاقسام الثلثه فلابد النقض على الاقضاء
ما حركه الوضعيه القايمه بما جاور المحرك لان مبدا ما اعا خارج ان مبدا الحركه ان لى خارجا
عن المحرك كممتازا عنه فى الوضع والاشاره لكى تنت الحركه قسريه وان لى الخارج عنه كزنكى
فان كان صدورها عنه لزم اراده لى نت طبيعيه وان لى نت بارده لى نت ارادية فظهر ان ذينكى
النفس الناطقه للبدن واجزاء عند القائل بتجرد ها ليس تمر العدم الامساز وضعى وان يجرد
الشعور نفسه كما فى كون المحركه اراده الاترى الى الات الساقط عن علو رشعور بحركته ست
الراديه فظهر ايضا ان حركات النبض والسوده والتخمه داخله فى الطبيعيه لمعنى المراد ههنا
لما عرفت يعنى ما عدم ميل ان لى الفلك ميلا طبعيا لحركه فلا يكون حركته قسريه مستنده الى القوه
الا لان كل ما سوى الميل المحركه المستديره بردان كل جاز بعض امكان المحرك بالاستدارة يكون
توجهه الى ما لا تقارر عين جهه به عنه ما انتباها عند وكون تركى توجهه الى عين توجهه الى فلو كانت
الحركه المستديره طبيعيه لزم ان يكون المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع فى حاله واحده فحركه واحده
وبالعكس لما كون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع كزنكى وذكل ح وان لم ان ما عتبار بن يوقف

هذا

هذا الدور لذكر على ان لكل نكى متحرك بالاستدارة لذ لمكان لى موجود ب لمعه وقد تقوه الخلام هكذا لكل وضع
يتوجه اليه الحكل ما حركه المستديره يكون تركى لكل الوضع موجه التوجه اليه فلو كانت حركه المستديره طبيعيه
لزم ما ذكرنا من المحذور ح نقول ان تركى لكل وضع ليس توجها الى كل الوضع لا خذ امه بتركه بل الى وضع
منه فلا يكون المتروك غير المطلوب فان قيل الصواب ان يقال ان الحكل ما حركه المستديره بطلب وضع ما تركه
وطلب وضع وتركه لا يتصوران بدون اراده فان طلب شئ وتركه لا يكون الا مختلفا بالذات او ذكل
لا يتم الا بشعور واراده واما الطبع بلا اراده فلا يوجب ان يكون طالبا لشئ وتاركا له وان كان فى
وقى عبارة الشرح اشاره الى القدرين وعلى ما قرره لا تتم ما حال ان الدليل متوقف على حركات
النفوس الناطقه الى جهات مختلفه مع انها مختلفه فى الماهيه وانما تختص على من تتحكل فى اسات المطلوب
الحركه الطبيعيه لكون على الى اشتمال على نتيجه واحده والمتروك عنه بالطبع مطلوبا بالطبع فى بعض
نسخ فاسقطه من بعض النسخ فاسقطه من المتروك معنى المهروب فواه تقديمه والمقصود التنبيه على ان المتروك
بعان احد ذى على طريقه العكس لا لان يكون المطلوب بالطبع نفس الحركه الى لا يكون مطلوب
الحكل ما حركه المستديره وصاحبه ولا احد من صوره ولكنه صحيح يلزم ما ذكره من كون المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع بل يكون مطلوبه بنفس الحركه وهى مطلوبه ابدا غير مهروب عنها فى زمان كون
طلوبه وقوله غير مهروب عنها حال من الطبع ولو قال غير مهروب عنها لكان الظاهر فان الحكل الذى هو
قار الذات معناه ان ما هو قار الذات كالطبع وغيره لا يكون وحدها كافيا فى اقتضاء الحركه
والا لكان كل حركه قارة الذات دايمة بدوام مقتضاها وذكل ح فالحكل القار انما يعنى الحركه لا الحركه
ان حصل الصرف ذا الحاجة الى الحركه حتى هو المطلوب ان الحكل القار لا يعنى الحركه الا لاداء
الحركه وهو اول المسئله ولم يصح تعويله على ما تقدم لانه يدل على ان الطبيعه مثلا لا يعنى لذات
الطبيعه لحركه ومن المحال ان تكون الحركه متعلقه بالذات الطبيعه بل بوسط شئ لوضع مع
ذكل تكون الحركه مطلوبه لذاتها لا متوسط مطلوب لذ يكون هو غايه اوله وان جعل
الضمير راجعا الى الحكل بتاويل القوه او الطبيعه كان معناه ان الطبيعه مثلا من حيث ذاتها
الى وضعا بلا توسط شئ لا يعنى الحركه وح يعوله على ما تقدم لكنه لا يكون جوابا لدكل السوال ولا يرد
عليه قوله فالحركه ليست من الكمالات المطلوبه لذاتها لان وبالصافان الحركه لذاتها
الى الحركه لذاتها ليست الا لتاذى او التوجه الى الغير فلا تكون مطلوبه لذاتها وهذا الدور
كان نشا من المقدمه المتنعه ان تكون اراده دالى ما ثبت ان لكل الحركه ليست بهذه

ولا طبيعة بعض ان تكون ارادته ما عرفت من الحصار المحركة الواقعة فيها ليست ان الاستدارة شيء
يجيء عالقدم واشارة الى حل عبارة ليس لان الارادة بعض ان تكون للمريد المحرك غرض من التحريك فان الوجه
تشديد بال الخالية الميلانية المشتاقة بالارادة لا يعلق الا بشيء مشعور به دون المحرك الارادي وجوده اولى من عدمه
وسمي غرضا فانه او بذلك يتم ان الحركة العادية عن البعض من المحركة العادية عن الطبيعة او لا تصور لها
من الاعمال العادية من العادي العالية لو لا غرض لها عامل فعال في اعلم ان ههنا حركات ارادية خالصة
حقيقة رياضية كحركات بنكر وحركات الاستاذ الارادية من حيث فعلها الى غاية مشعور بها كحركة العالمات
بالطبيعة والسماوية والنائم لكن تلوح اثر العشر بها حفاظ من اللزوم والنائم والساهي اما غافلان
لتعجيل لزوم او ارادة حالة مموه او ازالة وصف لا يردان النوم حالة عقل سافي التخيل لان النائم تخيل
قطعي لاحساس النوم والسقطة وفي الاستاذ العرفية لم نصف اني لا سيما التي تجري مجرى الفطرة
على اذا زال الى ذي مناسبة تخيلا جاذبة ربما ينزع ح للمربي لعطلة لا تعال لو كان افعال
يؤلاء بنيات تخيلية لوجب ان يتذكروا تخيلاتهم لان تحول الى فعل البناء شيء والشعور
بكل الفعل شيء والحفاظ ذكل المشعور شيء فهذه امور ثلاثة موصوفة بحد الذكر على حيالها
فلا يزال عدمه على عدم واحد منها بعينه ولا على جميعها بل على عدم واحد منها لا بعينه فوجب الحكم بوجود
التخيل بناء على ذلك المقدمة البديهية فان قلت نحن نعلم بالوجدان ان حركاتنا الارادية
موقوفة على غايات مشعور بها وجوبا اولى من عدمها واما ان كل حركة ارادية من هذه المنزلة
فكلا علمت من نصف لاحظ حالة الميلانية الوجدانية التي سمي ارادة جزم بان ذلك الحالة
في حد ذاتها مع قطع النظر عن حضوره صاحبها لا تعلق الا بما هو اولى اما يقينا او ظنا
او تخيلا على اوما نا الوجه وذكر اللزوم اما حسي او عقلي اراد بالحسي الجزئي الحقيقي بالمعنى
الاعم الكلي طبيعة وكحمل ان يراد بالحسي ما يدرك بالحس وبالعقلي ما لا يدرك به وان كان جزئيا
حقيقيا والاغراض الحسية لا يخرج عن هذين لان كل مقصود حتى لا يكون جذب ملايم ودفع
منافر عند المدرك لم يصلح ان يكون غرضا له بالضرورة فان قلت ما وجه كرة بدل على ان الامر
مطلق سواء كان حسيا او عقليا محتفر في جذب الملايم ودفع المنافر فعلما ذا خص الحسي
بالحضر فلت لان مبدا ما في الحساسة قوة جسمية شهوية وغضبية ومبدا ما في العقليات
قوة عقلية لا يشهوة ولا غضبية والمقصود منها في الرائي الشهواني والغضبي عن الفكر التام
ان اصل اللزوم من حركة امر احسي او عقلي بحصان بالطبع الذي سفل وذكر لان جذب الملايم انما

صعوده او ما يكون حاصلا تحصل ودفع المنافر انما تكون اذا كان حاصلا تحزيز ول وعلى المعلولين
لا بد من انفعال وتغير من حال الى حال وما تحكم الا سفر لا سفل من حال اعرملا له الى حال ملائمة
ملتذة تحصل بكل افاعلة اي له الملائمة واذا تغير من الحالة الى غيرها سائم سعب لا يحق
تنزول صورتها الحسية الى صورة اخرى ولا سكون ولا بد لسبدل صورتها النوعية بعضها سعق ولا يعق ولا يدل
ولا تحاعل ولا كل تف سفر متقاربا زمانا وبعضها بهم سمى الاجزاء لها او تفصلها عنها او تبدلها
ولا تحيل الى كسا تها من اشكالها واستدارتها بل الا سفر منها الا في او ضاعها التي لا تصور كون
بعضها طبقا واولى على ما مر بعد هذه المقدمات ما سرها وان لم تكن مسلمة عندها
تحرد على الفور الى اماده الى الحق وان كانت سعلقة بالمادة محتاجة الى الاستعادة في الفاعل
وانما سب العوارض الاتية بالشيء الاول المادة فتوانع عنه الاتي الحقة للامن ذاته بل من حيث مادته فهي عنه
بالكسل الى ذاته لحلاف سالمة لذاته لان الحركات واحد الدوام ودكل الاتي الحافظ للامان الزائل
لتنع عدة العدم مطلقا الى سابق على وجهه او طارئ عليه وقد عرفت ان ذكر ان تم فانما يتم ذكر
الاعظم لان الزمان مقدار حركة فقط والمظنون الحق لعدم الظن الحاصل ان ذاك الزوال اذا زال لم يعق
المظنون مظنونا وقد تعالى الظن وان جاز زواله في نفسه لكن ربما امتنع زواله لغرض مواته الحاجة
الى هذه المقدمة سل بكى ان عال ودكل اللزوم الحكم الحصول اما ان يكون ما يدا الى السافل وضاق
الرسل بحقق ان علة ما مسعفا والا لا مدلم سعلى الى الحاصل اما نا قص اما على الثالث وضاق
الوحي عايد الى العالي فظ لان العالي فاعل وقد استغنى في الامر لسافل الذي هو ناقص اما على
الاول ومردان يعود اللزوم الى السافل فلان اتصال دكل اللزوم الى السافل فحرا ان يكون ما يقتضي
الى العلل والام يصير عرضا له وح يستعيد الملك ملكا الا لو يه من السافل باتصال حال له ملكا الا ولا
حال له قد سهى دمن السافل ودكن ان ناقش فيه بانه لم لا جوز ان يكون لبعض السافل حال لبعض السافل
مستعيد منه ان كان في حال العالي اكثر لانه اذا حصل لم سق حاجة صحب العطاء منع ذكل لجواز
ان يحصل على سبيل التدريج اشياء تعد شيئا فشيئا دون دفع الشيء دفعة لا نقطع الحركة لانه
ح يكون بعض الحصول الموجب لاعطاء الحركة هو بعض الاعدام لا عدم كلي الحصول والذي عرف ان
دوام الحركات لا سعى على ما لا دوام لها ان دوامها لا سعى على ما لا سق بدوامه ليس كذلك
لان حركة الشمس متى لغة في المجرة والشعبة وقد تعالى جاز ان يكون ذكل الحق لان الاصلاب
القوابل في النوع اولا صلاح الكمال المستعيد الواحد كما لا عمارة لا ولا يجوز ان تكون غضبية

الى حوزة الغرباء بعد انتشاء مالدات او عرضا على القدر التقدم بالصفة ﴿ والا لكان حركة المتحيز
مفوتة الفهم والرجعة والبطؤ اما يلزم ذلك ان لو كان السعة فيما ذكره دائما اذ الكون التسعة في كل آن الوضع
الملكي او نسبة فلا ﴿ والا لاتصف الحركات في مهاجها وكفى نهاذ ذلك جواز ان يكون لجسم واحد اوضاع
متعددة بحسب كل فلك في واحد من مهالانه فلا طف الا يعاني عما ذكره ولا ست بعدد الجوز فارغا
﴿ ولكن ذاته لان الدوام في ما في الانتهاء ما في الابتداء ايضا ﴿ حيث سنا الحاصة
وارلا خوذ تعاقب الحوادث لا الى بداية ﴿ والحق فيها الى حد الحلة الا قسام لما ذكر ولم اما حجة
في انه احاطي الاحصاء اذ طلاق عقلي فان اريد بالحصر العقلي معنيان معا بلان ظاهر فلا يكون بحجة
وان اريد الحصر بما ذكر بالطريق الطايفة وما يعني بما يكون امرا كليا مدركا بالعقل فمنوع ظاهر جواز ان يكون
او موجودا وكذا حصر النوع الكلي في الحصول والمظنون والمحتمل ان اريد بالمظنون معناه المتبادر
وبالمحتمل المقابل له والا ريد بما حصاها على الاكثر فلا مخ وحصر عن قولك اما ان اوا لعالي او المتحيز
جواز تجرده الى مكان وبه في مرتبة الوهم وحصر المتحيز في الذات اي للامر القائم سنوع في الصور الى
الامر القائم بغره ط وعليك بالتامل في البقية ﴿ وايضا يكن ان سانع فيما حصاع طلب الحال او ما
ذكر من الارادة المنبوع عن صور عقلي لذات خاقة بجرده عن الموانع الماده يسهل ان يكون لوني شيء
فكلام اصاعي لا يعول عليه في المسالك البرهانية والله اشار بقوله وما دكر في سان احصاع طلب
الحال ضعف قوله وكل واحد من مقدمتي الدليل يمكن ان سانع فيما قدمت الاشارة الى
المنار بغرض اكر بما ما رجح اليها وقد حال الباقية في المنار به عليها ﴿ لان العلة موجودة بالوجوه
والوجوب ذهني فلا موجود بوجود ما ووجوب السابق عليه على وجه المعلول بوجوده اللاحق وانما
يسحص الحاوي العلال التي لا يكون علة موجبة الا بكونه مشتحصا فانه سالم سحصق لوجود اذا
لم يوجد لم يوشر في جزء فالحاوي اذا لم يكن علة موجبة للمحوي فلا بد ان سعدم بوجوده ووجوه من حيث
انه مسحص على وجه المحوي ووجوه فاذا اعتبر وجود الحاوي المسحص ومرتبته لم يكن المحوي في تلك المرتبة موجود
ضرورة تا، وهو مالذات عن وجود الحاوي بل لمحل لانه لم يحب عدد كل عالم لحيز وكان مرتبة ان
يجد فيه ممكن، فلو في مرتبة وجود الحاوي ووجوده احلان وجود م ان عدم الخلاء في داخل الحاوي
المتحيز ووجود المحوي في داخله مثلا زمان غيب لا يكن احدهما عن الا لا في بول لا ضرورة
انه اذا انتفى الخلاء في داخله كان عالم المحوي واذا وجد المحوي في داخله انتفى الخلاء في داخله لما
مثلا زمان في التصور ايضا ضرورة انه اذا تصور عدم الخلاء في داخله تصور وجود المحوي فيه و

بالعكس بل بما يظن ان عدم الخلاء في داخله عين وجود المحوي فيه لشدة تقارب سعتيهما وتقاربهما في
الاتساع ومثل هذا لا يمتاز عن الاحساس بوجه اذ احساسنا لان اصلا فانا في كل وجدنا ان الاعالي كما
فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب فعالم الخلاء يكون
ممكنا في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه لحال ان وجود المحوي كذلك مع ضرورة ان الخلاء يمتنع لذاته فيكون غير
واجبا لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة واحدة اصلا والا لم يكن ووجوبه في تلك المرتبة ممتنعا فلا يكون
الخلاء ممتنع الذاته وقد تعالى ان الواجب لذاته لا يكون ممتنعا لذاته هذا خلف وايضا لو كان خلاء
فصل لكن لا شيء انها لا يمتنع لذاته في الوجوب مطلق حتى سنفصل بما ذكره بل بشيء انها لا يمتنع لذاته في الوقت
مع ثالث اولو وجب جعلها حدودا لا خر لا يمكن الاعلى كل حد منها على الا خر ضرورة فلا يلزم منهما
قلنا حدوده الدلالة مشتركة اذ لو وجب على حد منها في ذاته وامكن الا خر في ذاته لا يمكن الاعلى كل منهما الصفا
بصفة ممتنعة وقد تعقل بمعنى بمال المراد ما لو وجب منها مواضع الوجوب لذات وما يلزم المراد لا يمكن الاعلى ان يفرض
الاعلى ان يفرض الذي لم يفرض الى الوجوب والوجوب لا يمكن الا بعين اذا وجد احدهما وجب الاخر
مطلقا او لو بنى على صدق الاعلى على الاعلى كما سبقا قطعا ونقا لان لقول الى له بانه اذا وجب احدهما
في زمان وجب الاخر مطلقا لانه لو بنى على صدق الاعلى على الاعلى كما هو صحيح لكنه لا يجزيه شيء
فيما نحن فيه لجواز ان يكون وجود المحوي واجبا في زمان وجود الحاوي وان لم يكن متا، خرا عنه في المرتبة
مع عدم الخلاء في كل زمان بعض فلا اسلم كما ان لا اسلم انه اذا وجب احدهما في مرتبة وجب الاخر
في كل المرتبة والاعالي لا يتفرع والتفرض انها واحد معلول لا اثنان متوجبا عنه او قد سلم ان هذه المعدودة
في البرهان او كفى ان يمال لو كان الحاوي علة للمحوي لعدم عليه لوجوب تقدم الحاوي وقد وجب في
المحوي بعد كون المحوي هو الذي يملا، متقدما على الحاوي واذا لم يملا متقدما لم يعدم الخلاء، عالم ضرورة ﴿ فالحاوي
الحاوي اقوى واعظم فيملا خانا ذا يمال المحوي اقوى لانه اسرع في تتم الدورة واصغرها كان اكثر في
حث مزيد على الحاوي في الت فكون اعظم مرتبة منها وان كان الحاوي الحال منه قطرا ولا سكن ان يتم
بذلك لعدم لزوم هذا الحاوي مثل هذا المحوي على ما سبق تا ﴿ الوجه لا جزء لها في المقامات البرهانية
فلا كل عنه بحث ولا يكون ان يكون الجسم مطلق علة لجسم آخر اقول سرد قد سمن ما دكر ان الحاوي
لا يكون علة للمحوي حزنا وان المحل لا يكون علة لحل وفي كلاهما بعد برهان بعتها وخرجا ولا بعد مرة يتم
الدلالة على عدم العلل ﴿ وذكر ان الجسم لعلل بصورته لانه اما يكون فاعلا له ما ذكره بدليل على ان
علل الجسم بصورة صورته الاعلى ان الفاعل صورته وقد سبق مباحث العلل ما يدل على ان تا، بر الصورة

بشاركه الوضع فاخرج اليم ثم المراد بالوضع الاول نوع منه وشاركه الخ المقوم اعني نسبة الشيء الى الامور الخارجة
عنه فانه ان الصورة الحالة في المادة سواء كانت جسما او نوعه وكذا الاعراض الحالة فيها سوى فيها ان غير على
ان يكون حيزها وضع مخصوص للمتحيز الذي لغير من جملة اوى ورده او مقابلا وجزء ذلك او مقولا على جزء الموجود
بوجه من وجوه عليك بالتدبر الا بحرد اذا قال ان تاثيرا اتفاقيا في الشرق والسجن الى الاخر الزمان
في الموضع مثل مجاور وكذا النحل المعنى لكل شيء بل ما يقابلها فلا يرد ان الاعتداد بالتاثير والتجزء ان قصد الصحيح
الى كلمة الكلية الخ وما يكون علة تحيز لا بد ان يكون اولا علة تحيز مادة ذاع المادة والصورة فان قلت على
المركب لا جاز ان تكون علة تحيز مقابل تحيز كان يكون علة لجزء الآخر واحق عرض الآخر كما صرح به الرئيس
في اثناء رسالته قلت الكلام ههنا في العلة الفاعلة المستقلة بالتاثير على معنى انها لا يشاركها في التاثير علة
غيرها ولا سكل ان الفاعل المركب كهذا المعنى يجوز ان تكون فاعلة الكل واحد من جزئه والا لكان فاعل
الجزء الآخر مشاركا له او الكلام في المركب من الاجزاء المكنة فلا تكون مستقلا بالتاثير وقد تحاب
الفاضلان كونها علة مؤثرة في احد جزئي الجسم كالنفس الناطقة والاستدلال الخ لان فعل الانسان
لا تكون محركة وجود فضلا عن ان تكون لها وضع لانها لو كانت لازمة ما وكذا لا تكون لازمة ووضع في وعي وضعا اصلا
اولا وضع له فعل وجوده وهو باطل قطعا لانا نقول اذا كان شيء مادته موجودة لكان وضع مادته بالنسبة
الى المؤثر معنى لانها في مادة وكل شيء في مكان المادة والا لم يكن مادة موجودة فيه فلا يكون وضع مادته بالنسبة
الى المادة بالنسبة الى الجسم الآخر فلا يصور منه تاثير فيه الخ وبهذا يعرف فساد ان الصورة والحال في المادة
والاعراض القائمة بها انما تفعل بشاركة الوضع فلا يؤثر شيء منها في الجسم واما في النفس فلانها لا
تجزء فضلا عن ان تحتاج في فعلها الى الجسم فلعدم الحاجة الى في فعلها ايضا لانها عقلا لا تتوجه ان
يكون فعلها بشاركة الوضع ايضا فلا تتصور تاثيرها في الجسم وبحكم ان العقل لا يوصف بتاثير
على آخر حسابه اصلا واما النفس في زمان ان تكون بعض افعالها بالآلات حسبما كتبناه وحررناه وبعضها
غير الات حيث بل بذاتها كالنسخ والاصابة بالعين فلم لا يجوز ان تكون تاثيرها في الجسم بهذا النحو
فلا يحتاج الى وضع ولا يلزم كونها فاعلا الخ وكذا كل ما يورد لا يكون علة الا بما انها تفعل بواسطة الامور
التي توقف عليها وجوده فتكون فاعلة بشاركة الوضع ايضا واذا لم يجز ان تكون هذه الامور
المحتاجة في التاثير الى الوضع مؤثرة في الجسم لم يجز كونها شركة لغيرها في ذلك التاثير فرضا
اما العقل وصح او تشاركه غيره وعلى التقدير بن ست الخط الا لم ان الخلاء ممتنع لذاته
كما مر ثبت هذه المقدمة مبرهنة فيما سبق لم يكن منها موجودا فلم يكن كل ورد على سبيل المعارضة مجاورا

على بطلانها محال لانه لو كان الخلاء ممتنع الكان عدمه واجبا لذاته وكل ما ليس واجب الوجود بالذات فوجوب
العدم بالذات استلزم ان طرا وملك بالضرورة الخ بمنافي كون ما عدمه اعني وجود الجوي واجبا بغيره
لان الواجب لغيره لا يكون الا ممكنا وقد عرفت ان عدم الخلاء اي وجود الجوي محالا زمان ذهنا وخارجا
فلا يكون اختلافهما في الوجوب بالذات والامكان فان كان وجود الجوي ممكنا كان عدم الخلاء ايضا
ممكنا الخ وفي قوله ان نقول حاصل ان وجوب الجوي الخ وفي سلازم الا يكون عدم الخلاء واجبا في
مرتبة وجود الخاوي الخ مرتبة سلسل الجوي الخاوي واما وجوب الجوي بعلة اخرى غير الخاوي فلا يلزم
الا يكون عدم الخلاء واجبا في مرتبة وجود كل الجوي ووجود سلازم ان يكون وجود الجوي ممكنا في تلك المرتبة
ولا يلزم من امكانه في تلك المرتبة امكان عدم الخلاء فيها لان ارتفاع وجود الجوي في تلك المرتبة لا يستلزم
الخلاء حتى يلزم من امكان الارتفاع امكان الخلاء لجواز ان لا يكون عدم الخلاء واجبا بل ممكنا ولا نسلم
انا اذا فرضنا ارتفاع الجوي الخاوي معا لم يكن حينئذ خلاء موجودا اعني وجود مكان مع خلوه عما
يشغله اما اذا فرض جاء ولم يوجد في داخله جوي كان المكان الذي هو سطح الباطن او البعد الجوي الموجود لو
الفرض في داخله خالي الباطن المشاغل وهو الذي دل البرهان على امتناعه وانما الخلاء مع العدم المحض
اذا لم يكن محصورا الى قوله فلنا على سلف فظهر ان امكان الخلاء ليس الا بمعنى وجود الجوي غير الخاوي فلا
امتناع الخلاء بالذات منافيا لوجوب الجوي لغيره الخاوي في زمان يكون الجوي معللا بعلة اخرى غير الخاوي فلا
بالاستناد منافيا لوجوب الجوي غير الخاوي في زمان يكون الجوي معللا بعلة اخرى غير الخاوي وفرقة
ان الخلاء لا المقدر الا وهو ممتنع لذاته لان ما هو ممتنع لذاته ليس بمعنى الخ ممتنع لذاته ولا ممكن لذاته
ليس بمعنى الخ لذاته ان ممتنع لذاته ما يستلزم العدم لذاته على ما سبق ليس بمعنى ما يقتضي العدم
العقل ولا يلزم بعد وكل الشيء المقدر من حيث هو بلا نظر الى غيره ان يحكم العقل بامتناعه والعدم الخ بل اذا
هو ليس لذاته بمعدوم فهو غيره سواء كان وكل حكم متفق على نظرا ولا يخالف الخ متفق عليه بين العقلاء
عليه بيان الاتفاق بالعدم انما هو مفهوم المقدر بل العطر الا غير سواء كان حكمه بذلك هو بذاتها او نظرا
وكذا معنى الواجب لذاته ليس الا حكم ذاتي الخارج ووجوده عصمه بكل الذات لا يستلزم اقتضاء
الموجود وجودا اذ ليس معناه الا شيء تصوره العقل وحكم عليه بانه موجود من حيث ذاته بلا
نظر الى غيره وان كان حكمه بذلك بنظر واما الحكم فلا حكم العقل بوجوده ولا عبرة بالا نظر الى غيره
ذاتي ثبت وكل حمول العقل تصور شائع وسببا الخلاء عبارة عن شيء وكل ما تصور

في الخارج وهو عدم خارجي كما ان عدم الانسان في الخارج عدم خارجي والفرق بينهما ان عدم الخلاء
عدم خارجي لموجود عقلي وعدم الانسان عدم خارجي لموجود خارجي ولا شك ان تحقق الامر المسمى بالخلاء
لا يتصور الا بان يوجد محيط لا يحويه حتى يتوهم الابعاد فيصير خلاء فيتحقق بذلك بل يمكن من ارتفاع المحوي
مطلقا لا يستلزم الخلاء وتاكيده عدم المنافاة بين كون عدم الخلاء واجبا لذاته وكون ملازمه اعني وجود
المحوي واجبا بغيره مطلقا كما قرره فان قلت كيف يجوز ان يكون المتلازمان في الوجود بان يكون
احدهما واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب
بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت كما جاز ذلك في الواجب ومعلوله الاول الا ترى
ان امكان ارتفاعه نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عنه وانما يلزم لو امكن ارتفاعه نظرا الى ذات الواجب
وليس كذلك ضرورة ان وجوب المعلول مرتبط بوجوب العلة وكذا في اللزوم فان امكان ارتفاع اللازم عن
الملزوم والعلة عنه لا امكان ارتفاع اللازم في نفسه فان هذا الامكان لا يستلزم الامكان الاول لان
حصول اللازم في نفسه مفهوم وحصوله مع الملزوم مفهوم آخر فيكون ارتفاع الحصول الاول مغايرا لارتفاع
الحصول الثاني فجاز ان يكون احد الارتفاعين ممكنا والآخر مستحيلا هذا وقد قيل اذا لم يكن الحاوي
علة للمحوي ولا معلولا له فلا تلازم بينهما فامكن انفكاك المحوي عن الحاوي فعند الفرض يحيط لا يحويه فا
مكن الخلاء من غير ان يكون الحاوي علة للمحوي وجوابه انا لا نم انحصار اللزوم فيما ذكر من العلة والمعلول
فان المتضايفين كالابوة والبنوة متلازمان ذهنا وخارجا ولا علية بينهما واذا تبين ان الخلاء ممتنع
لذاته لم يمكن ان يخلو الحاوي عن المحوي كلا وباطنه واعلم ان الدليل الاول من الادلة الثلثة المذكورة
لامتناع الخلاء مما يعد في البراهين اللمية حيث استدل فيه بحال المبدا الاول على الصادر عنه اولا
وان الدليلين الآخرين مما يعد في البراهين الانية وان الاخير منها من الاستدلال بالمعلول على العلة
قوله وهي احد الانواع التي يحويها الجوهر اراد ان النفوس المجردة الانسانية والفلكية نوع واحد من تلك
الانواع الخمسة لا ان النفس على الاطلاق نوع منها لان النفوس النباتية والحيوانية والنفوس
المنطبعة الفلكية داخلة في الجوهر الحال في المادة المسمى بالصورة كما دخل فيه الصورة الجسمية والنوعية العنصرية
والمعدنية والحاصل ان الغرض الاهم في مباحث النفس معرفة النفس الانسانية وهي التي يشير اليها كل واحد
منا بانا وكان ينبغي ان يشرع بعد تعريف النفس مطلقا في بيان ان النفس مغايرة للمزاج
والبدن واجزائه وانها جوهر مجرد متحد بالماهية في الافراد الانسانية حادثة لا يفنى بفناء البدن
ولا تنتقل في الابدان وانه تعلق بالبدن واحساس بالآلة وتشارك الباقي في قوى التغذية والتنمية والتوليد

وساير الحيوان في القوى الادراكية الظاهرة والباطنة فهذه المباحث تتم بحث الجوهر قوله والكمال ما يتم به النوع في
ذاته وهو الكمال الاول كصورة السرير فانها كمال للخشب السرير لانه تم السرير لا بها او يتم به في صفاته وهو الكمال
الثاني كالحركة التي تحصل للجسم المتحرك من حيث انه متحرك والكمال الاول يتوقف عليه ما كما او الكمال الثاني يتوقف على الذات
وقد يطلق الكمال الاول على الكمال الثاني الذي يترتب عليه حصول الثاني كالحركة بالقياس الى الحصول في المنتهى مثلا قوله
هو بالمعنى الجنسي للمادي قد عرفت ان الذاتي قد يوجد بشرط لا شيء وبهذا الاعتبار يكون جزءا للنوع
ومادة له وقد يؤخذ لا بشرط شيء وح ان كان مبهما محتملا لان يقال على ما هو كثير كالحيوان حيث ان
كان متعينا متحصلا سواء كان نوعا او لا كسواد الانسان وساير الحيوان والنبات كالعنصر والمعادن
وغيرها في الجسم وممتاز عنها باحر منضم الى الجسم وهي تصيره انسانا وحيوانا ونباتا فذلك الامر من حيث انه يؤثر
في الفعل اعني التحريك وعلى الانفعال بادراك الحركات والمعقولات يسمى قوة ومن حيث انه منضم الى المادة فيحصل
نباتا وحيوانا او انسانا يسمى صورة ومن حيث ان طبع الجسم كالت ما يقصد فكلت با يفعله يسمى كمالا لانه لم يوف
ذلك الامر الذي هو النفس باعتبار انه صورة لان الصورة توجب توهم ان يكون حالة في المادة والنفس
لا يكون حالة فيها كالنفوس الكلية ولا باعتبار انها قوة يكون القوة مشتركة بين القوة الفعلية والانفعالية
ولان القوة اسم له من حيث انه مبدأ الافعال والكمال اسم من حيث الجهة ومن حيث انه مكمل للنوع على ما ذكر
في الملخص فيكون تعريفه باعتبار انه كمال اولى واذا اعتبر كونه كمالا للجسم معتبرا من حيث انه طبيعة ناقصة
بها تحصل وتقوم بكل الكمال والجسم بهذا الاعتبار يكون جنسا لا مادة قوله احتراز عن الكمال الاول
للجسم الصناعي يعني ان المراد بالجسم الطبيعي ههنا ما يقابل الصناعي لا الجسم التعليمي فيخرج ح بقيد الطبيعي مثل
الهيئة السريرية المحصلة لحد النوع للسرير فانها لا يسمى نفسا وان كان كمالا اولا لجسم قوله اي تصدر عنه
كمالاته الثانية بالآلات يعني لها اعلم ان الآلات لا تعطى اي على انه جسم بانه جسم مستعمل على الآلة ووجود رفعه
على ان يكون صفة للكمال كمال اولي ذو آلة والمآل منهما واحد وهو ما ذكره من انه تصدر عنه اي عن ذلك الجسم
او عن ذلك الكمال كماله الثانية بالآلات ولم يرد بالآلات الاجزاء المختلفة في الجسم فقط بل اراد منها ايضا قوى
مختلفة كالغاذية وغيرها فان الآلات النفس اولا الآلات هي القوى وبتوسطها الاعضاء وقوله ذي صورة على انه
صفة ثالثة للجسم واذا رفع آلي ينبغي ان يرفع هذا ايضا فيقال ذو حيوة وايا ما كان فليس معناه ان الجسم يكون
حيا اذ يخرج ح عن التعريف النفس النباتية واما قوله بالقوة فالظاهر من العبارة انه متعلق بالحياة اي يكون
حيوته بالقوة فيكون المقصود بيان حال النفوس النباتية الموجودة انه يلزم ان يخرج عنه النفس الحيوانية لان
حيوتها بالفعل لا بالقوة فتحتاج الى ان يفهم ذي حيوة على ساير الكل بغيره بما ذكره من ان معناه انه

يمكن ان يصدر عنه ما يصدر عن فاعل الحركة فاخر حتى يحكم عليه بانه ان اريد بها الاحساس المقارن لما فاعل الحيوان فما يوجد من الاناعل على الحركة فلا يوجد فيها السمع والسمع والتولد ولا يدخل في التعريف الحس الباصر وان اريد بها الاحوال الصادرة عن الاحياء سواء توقف على الحركة اولا فان اريد بقيدها حيث عنه الحس الباصر بالذات والحس المخيلة بما عدا العقل بالذات وان اريد بعض ذخل من صور البسائط والمركبات او يصدر عنها بعض ما يصدر عن الاحياء واجتنب حال المراد بالبعض كما يرد عليه ما يصدر من فاعل الحركة دون صور المحسوسات والبناء على قاعدة عن الحس نعم الاولى فانها بعيدا بالفاعل الحقيقي دون آثار صوره انها وسائر ما قول والحال الذي على الاول يصدق الحفظ بمعنى على الرأي الاخير الذي هو المشهور واما على الرأي الاول فلفظ الحس يطلق عليها بمعنى واحد وهو مجموع الحس المشترك لها الخارجة وهو منها من قال الحس المشترك وكذا بخصص بالحس الباصر والخيالة والحافظة والناطقة والنزوع الحركة على الرأي الاول الضعيف وبمن كان بمعنى ذي صورة موجودة كما يصدر عنه بعض ما يصدر عنه بعض فاعل الاحياء ومعنى ما يوجب ان معنى العقل الصادر عنه تحركة يكون ما يوجد في الحس المشترك الباصر والخيالة فان الحيوان مثلا ليس فيه ما في السعدية والسمع والتولد لا في الادراك والحركة صحيح لهذا القيد الحس المشترك فانها وان كانت حالا اولى لاجسام فحصولها له الا انها لا يصدر عنها افعال الحيوان ما يوجد في الحس المشترك وادراك الادراكية وان اريد ان يوجد كل واحدة من الحس الباصر والخيالة والحافظة على حدة فانت الحس الباصر حال اول الحس طبعي الى حيث ما موجد ويميز وتولد وتشكل والنقل الحيوانية حال اول الحس طبعي الى حيث ما يدرك المحسوسات والنفس الحافظة حال اول الجسم طبعي ادراك وذكر وايضا قال الامام والمحققون على ما لا يكون يوجد الحس طبعي ساوى الحس المشترك الخيالة والحافظة والحافظة لا فاعل فرق فاين يصدر عنه افعال لا تتوجب الحس الحافظة فالحس لا يكون متولدا على من الحالات الاربعة اذ الحفظ ورد ذكر حال الشيخ مرتين في الشفاء مان كل ما يكون صدرا للصدور فاعل الحس على وزنه واحد على ذلك الارادة فانا نسبة في هذا المعنى مشترك بين الحالات حالا يكون صدرا للافاعيل كذلك اما يكون صدرا للافاعيل لا يكون على وزنه واحدة وهو الحس الارضية والنباتية او يكون صدرا للافاعيل على وزنه واحدة كالحس لا يكون عادمة للارادة وهو الحس الحافظة واعلم ان ما ذكر في تعريف النفس غرضا وقصورا ما ليس يعرفا بها من حيث ما هي موجودة بل من حيث اضافتها الى الجسم الذي هو من له فوجد ان توجد الجسم يعرفها بها من حيث ما هي موجودة في حد ذاتها اي بيان وان لم فخذ احدهما في حده من حيث انه اثبت فلذكر حد النظر في النفس ان كانت مجردة كما سيجيء انها من العلم الطبيعي الباحث عن احوال الجسم من

ارادة فاعل الحركة والسكون قوله ان اراد ان سمى ان العقل ما مغايرة تعريف النفس على الاطلاق تنبيه في بيان احوال النفس التي سوى بها الى موجودات من حيث هي احياء وهي مباحث الحس المشترك من وسيلة الى الكتاب الخ صورة ذاته تعالى ما من مباحث العلمي ذلك كل استعرض من طلاب العلم من عرف نفسه عرف ربه وكل ما يطرق الى فواد الموانع منازعة الى الاعلى كل من تحاوزه منه اعنه الى الاعلى كما مر ان صورة النوعية بعض حصولي في امكنة الطبيعة الخ فاجابة عما الاحتج والتاليف تعالى الامر اداكره منه وقد تمت الحضارة الجمع على الاصح في النفس كون ان ظاهر عند ربه الرفيع او غيره ان يكون حصول المراج موقوفا على الاسام لان حصوله موقوف على فاعل الكيف المضاده الموقوف على الاسام والاحتياط التام تقضي بها الملك سطوحها المكشوفة عما مر فصل ان المركبات مستنده بهذا السؤال ان تصور في صدا المقام وحاصله الى الحاجة ان المركبات ان تستند تقول صورة ما وهي الا انا الاولى من بعيدا بالحاجة احترحنا الحافظ فلازم من وهي تعلم الصورة على الصور والحال ان ذهبنا يقولون ان النفس طوا نواة الى حي صورة فلحوان ان النفس الات التي هي حال اول للانسان جاهزة الاستنتاج بحجة اما على الاسام الذي توقف عليه المزاج فلازم ان يكون الصور الحاوية والنفوس الات مستعدة على الامر حاجة الحافظة الحافظة فلا بد ان الحيوان والانسان وهذا ناقض صريح وعلى الحيوان ان نقل الانسان بحيث تقوتها للسماء ما الحافظة احراز الاغذاء الله ثم يصيرها اخلاطا وغير من الاخلاط ما يكون للنشو ما يكون مولدة مادة الى وعلى مستعدة لقبول من تقدم الاده بصيرتها انا ناقض ان قوة سكل الحيوان منبثا وتكون سكل الحيوان صورة حافظة لمزاج الحي كل الصورة العدمية عام الحي ما وقتي الحي مستند حال الاطراف تقدم ان يكتب حسا كل الى الاستعداد قبول النفس الى الصدر عنها من حفظ المادة الافعال الناشئة مذهب شدا در بضعفه الى كل المادة فيقول وسكا مل المادة الى الاستعداد قبول نفس الصدر عنها من حافظة الافعال الحيوانية ثم سكا مل الى ان الاستعداد قبول نفس ناطقة تصدر عنها جميع ما تعدم النطق ومدبر البدن الى ان كل الاجل قالوا جميع من القول كشئ واحد متوجه من جنود عالم حواس السوي الى حد عالم الكمال واسم النفس يطلق على الملائة الاخيرة منها على انها على الصلاة مراتبها نفس لبدن المولود وقد انكشف سلفي الجواب ان ماده بدن الان فحد صورته و يشمل احوال الان ان استعد لتبدير النفس الناطقة وهذا اولا انظاهر لا ما نوجه بعضهم ان البدن الات يشمل على صورة معدة بحفظ الترتيب على نحو ما تستعد واشتهى قوة التوليد ونحن حواله الاضع والحركة الارادة ويتعلق به نحو ما فحة لادراك المعقولات انكشف ايضا ان المزاج الواقع من احوال

لقوله موقوف على الاول وموقوف على الصورة الخ اقول نقطة لكن ان المزاج الحاصل في الرخو بعد ما يكتسبها
مشكل موقوف على اصل الام لان يكن الاستعداد ات مستعده الى امور يستند الحاد موقوف على الصورة الى غاية
لا تعال لعامه قال المزاج الحاصل بالغذاء والتخمير موقوف على هذه الصورة الخ اى على سائر الصور
على الصورة الى غاية لا تعال فهو ان اراد الحاصل له سابقا على بالغذاء والتسخير موقوف على منع الصور
الخ اى ليس جواز الوجود موقوف عليه بعلم النفس الباطنة الخ اى موجودة الوجود سائر الغذاء وتسخيل
الحاصل الاجل تكون المزاج مرفوقا النفس سواء الى ست الوجود او نفس خروج موقوف الى الاول
الاول لكن يكتب على المزاج ملا وجود شاقض اذا توقف لسان معاونه النفس على المزاج دفعا قاتوية بعض
الناس من ان النفس غير المزاج الذى يحتى بتلك البدن قوله والمزاج عليها اعتبر من حيث علاقة الى الغاية
للنفس فى الكوكه اول جهتها مواجزاء البدن فانها انتهاها كميل الى سفل صناع النفس فى الكوكه على وجه الارض
وفى النفوس الى موضع خال واما المزاج فانه من حيث الجزاء والبرودة ملاءاة علاقة لذى تلك النهاية
لانه اذا اورد كيفية مضادة لكيفية المزاج اعنى اذا اورد على البدن كيفية مضادة لمزاجه كما اذا صب
عليه برودة شديدة او حرارة شديدة فانه يطل المزاج الكيفية المزاجية الاصلية وتركب كيفية اخرى
مثلا بحسب تكيفه المضادة الواردة عليه مع ان النفس باقية غير باطلة لكونها مجردة لتلك الكيفية المضادة
ولا يمكن ان يكون المدرك لها الكيفية المزاجية الاصلية سلطانا فانا ولا الكيفية المزاجية العارضة فانها
والادراك انما يكون بالانفعال والشئ لا ينفعل عن شبهه وملحقه هذا الوجه ان يقال لو فان مبدأ
الادراك الذى هو المزاج لم يحصل ادراك بالس لان المزاج كيفية معلومة فالوارد عليه ان كانت
كيفية تشبهه لم ينفعل عنها فلا يدرك وان كانت كيفية مضادة له تعدم فلا تكيفه يدركها
قوله معطوفان يريد ان قوله على اخره وقوله لبطلان معطوفان على اسنى الدور لا على قوله لما
شاكله وان قوله والمانع الغنى عنه بالكس والكل طل اما الاول فلان الانس اذا الى شئ
عن ذاته الى عن صورته والتعلق صورته فى جميع حالاته وبسبه على ذلك بيان الانسان اذا الى له
فظنه صحيح وراجع نفسه فى هذه الحالة لم يدرك الا انه مدرك لا انه مدرك اما وكذلك اذا انقطع حسه
بالمباهرة مالنوم مدرك ذاته انضا ولو لم يكن اذا صح عليه بالسه بشبه وكذلك اذا اختل جواب الظاهرة
والباطنة مالسكر لما عزب عن ذاته ولا لزم من بطل العلم والسكران ذاتهما فى حالة النوم
والسكران مع ذلك السفل شئ ذكره ماخذ وان العارض قوله وعن بدنه وعن البصيرة
يقال ذلك بيان سوهم الانس انه خلق اول خلقه بصيرة العقل والمزاج على حيثه لا يبصر شيئا من اجزاء

قوله اصل اعتبار موجعا فى سوا طلق الاخر هو والاول حاصل فى مزاج الحال بعقل عن طاير البدن لانا لا ندرك
الا بما نحس عن نوا طلا نا لا ندرك الا ان نسمع ان نكون غافلا عن البدن ايضا وعن الحوى والحواس
مع كونه مدركا لذاته وانيتها طلا نكون ذاته شاغلا وردد لكن ماذات الانسان عند ذاته اجزاؤه
الاصلية الخ حيث ذاته عند ذاته طل انه ينفعل عنها لان ما ينفعل عن الاجزاء الغشاية وعن الاعراض الزائلة
الى ذاته قوله بعد ما ذكره الامور تتبدل الانسان وايا ان المزاج والبدن والنفس والطاير
والباطنة واجزائه الخ اى صور مراعضاء والحس المجردة فى الجهات متبدلة اما بالتحلل والاخذ لاد
الجزء من النفس باقية طل انها من اول العمر الى آخره طل الحكم به البديهة الى معاونة طل الامور والاعتراض
ايضا بان البدن اما هو فى الاجزاء المتغيرة واجزاؤها دون الاجزاء الاصلية التى فى النفس الى
كونه بحسب جسم ولا جسم فى ذلك لما مر ان النفس مغايرة للبدن واجزائه تعدس انها
ليست بجسم والا لكان بعض البدن او جزاء منه مفارقة الخالسة حسا منفصلا عن البدن خارجا
عنه وما حس انها ليست المزاج ولا الحواس الظاهرة والباطنة بس الخالسة كما بينه
ايضا تعقد على ما سبق كونها مجردة مالمعنى الذى ذكره طلب لم يجد دكل ذى مادة الى انها
جسم حى ويريد البدن او انها عرض حاله عند الاجزاء المذكورة واعلم ان معنى التجرد الا يكون ذات
الا يكون محتاجا الا ولا تعاقا متقل على الحوس الوهم ايضا فالجسم الحى مع سناوله
الى الصورة النعلى المبسطة وهى مجردة مرتبة ان سلب الات ارتسام انها صور كلية مبسطة على حد
مشتركة وملك الصور طل ان يكون مجردة عن المواد الخارجة المادة المستلزمة لحول الاشياء الجسمية
اعراله او تبعا فلا يكون جسما ولا حسا ولا متحركا طل ان يكون محل ملك الصورة اعنى النفس الناطقة
مجردة عن ملك المواد الخارجة وبريد خلو انا لا نعلم ان العلم بارتسام صورة المعدوم فى العالم لجواز ان
يكون العلم بالكيف فى الاشياء مثل النفس من دون ارتسام صورة فنحا بل بجيد كف فيطل
النفس من حيث كل يدرك ما النفس من الجزئيات الا نحالة مثل لجواز ان يكون العلم حجة الانكشاف
من غير ان يرتسم صورة فى شئ اصلا سلنا انه لكن جاز ان لا يكون ملك الصورة مادة للعلوم
ولم تقم الماهية مل يكون كنفس النفس على الكل اد روح لا يكون عين الصورة كلية منتزعة بل الكلى
المشترك موجود مع الصورة والعلم لازم من الالتفات مع الصورة مالعوارض المادية ان لا يكون
ذو الصورة مجردا عنها سلنا انه لكن لم لا يتفات الحالة هذه العوارض لجواز ان يتعلق ادراكها
بها اى بزيد كما اذا فى حلول الصورة فى الجوهر فلول الاعراض فى محالها وجودهم سلنا ولكن

انصاف الصورة الحالة والنفس لهذه العوارض من قبل محلها الا تعاني طردا عنها حيث ذاتها فيجوز مطلقا كونها
حيث الذات والمراد الا يمتنع ذاتا ان يباشر الوجود الذي هو على الوجه الذي هو مسلوب
عنها في الممكن الآتي كما سيجيء تحقيقه ثم حيث ان اتصاف على اجزاء مساحة الوضع يوجب اتصاف
اجزاء مساحة الوضع فعدم اتصاف [illegible] كل بكل الاجزاء لا يستلزم عدم اتصاف على اجزاء هذه المقدار
المعين لان المعلول اذا لم يتصف الا ببعض اجزاء مساحة الوضع لم يكن حينئذ الا مساحة فالمراد بعدم
اتصاف المعلول عدم اتصاف اجزاء مساحة الوضع ولو على قدم اجزاء مساحة مطلق فان الا ستة لان الحمل على
زيادة مقيد ذكره وانما قلنا ان تحال ان لا يقع عدم الاتصاف الا بعدم اتصاف الوضع بعض اجزاء لان كل معلول يتصف
ان الوضع الحالة منتقلا حال المعلول لزم ان يكون كل معلول متصفا على موجب غير مساحة والمعلول يستلزم ان يكون
الزمن محيطا فالا يتصف فيه لوجوب كون موجبات المعلول من حيث هو معلول مرتسمة والمعلول
والمرجح تاركه وان لا يقع عدم الاتصاف مطلقا لان لا يستقيم لعلول لا يقع بعدم وما ذكره لا يتم لان
قول لا يقع ما لوجه لا يستلزم ان يكون لكل معلول موجبات غير مساحة بالفعل وقد طالب بحق وكل واحد
احد معاني المتفق لوجه واحد بالفعل يكون من حيث انه غير منقسم في المعلولات ما هو غير منقسم الاجزاء
مساحة الوضع فكون بكل الصورة العقلية ايضا كذلك والاشارة الواضحة تؤدي فاذا اتحق الواحد من حيث هو
واحد وبه حصل انه لا يلزم من عدم انقسام بكل الصورة العقلية من حيث انها واحدة الى اجزاء مساحة الوضع
عدم انقسام بها من حيث ذاتها الى كل الاجزاء ذي يكون محلا مستقيما ذاته الى اجزاء مساحة الوضع وكان
ان يقسم الصورة العقلية الى اجزاء ما لوقع لا لوجوب ان يكون محلا مستقيما ذاته الى اجزاء مساحة الوضع وكان
حاصلا بالفعل على الى اجزاء مثل الحال المتغيرة يكون الصورة العقلية مساوية لاجزاء ذاتها في قام المادة
ولا شكل ان لكل واحد من بكل المادة حاصل في الفعل لفصول الحي وان فصول الحي متحيث تختلف اجزاء
منها ذاتا مع تعلق الى الاحصول حاصل في العميل حتى لكن الاول الواحد كما ذكر لا الواحد الا ما هو في العمر
فكون الصورة العقلية موجودة للزيادة والمعنى فلا يكون قوة على الوارد على المادة وردت وكل حال الذي
من حيث هو ان الصورة العقلية حيث لا يكون قوة على شيء فانها فعلية وعن محل ورد منها والا لم
يكن قوة ممكنة كذلك منها والحال لكن قوة على الوارد على المادة حينئذ فلا [illegible] لان اقسام الحال الى
اجزاء مساحة الوضع يوجب اتصاف الحال الى اجزاء كذلك بشيء ان النفس انما تعقل لا تستقيم الى اجزاء مساحة
الوضع وكل حال يتصف اتصافا لما فانها لمست حالة وبالواسطة والجواب عن الاول قد سبق
كيفية فاذا فيه على اعادته وقد يمنع قوله ان الصورة العقلية حال في العاقل من حيث ذاته لانا نختار

فكونه حالا به قال الامام في الملخص انكم اما ان تقولوا الحال على وجه لا يوجب اتصاف الحال بما يقوم على ذلك
الوجه ان يكون حلول الصورة العقلية في النفس الناطقة على وجه [illegible] والكون على ذلك الوجه
ان هذا الدليل مبني على امر وهمي وهو كون النفس الناطقة جوهرا قائما بذاته فلا يتم وهو ممنوع
جاز ان يقال عنه منقسم كالنقطة [illegible] والعرض المقارنة للمادة لا تدرك ذاتها ولا تدرك اولا الى انها
ممنوع وكم حتى نوع خلته من ان روحوا كون وكم الادراكي مثله وطائح والمدرك جمعه فان العالم يدرك
ذواتها والسلم انا نرى ذاته واما عدم انطباع الطباع الكتاب في الموى القارة للمادة فلانا نطلق
ان السبب ممكنة ذوات انى مادية فلا كون كذلك وقد مرت مباحث علية منفصلة في الوجه الاول
والا لم لم احتج المدارس مادة واضح قال قلت المتصل ان كان الجسم الذي هو الهيولى فلا يلزم
الا يلزم ان حل في الجسم صورة خطية مثلا له لان حل في مادة واحدة صورتان متماثلتان وكذا
ان كان المتصل مادة الجسم الذي يحل ان يلزم ان حل في كل مادة صورة مثله الهيولى قام الدليل
ان حل في واحد صورتان متماثلتان في الماهية فلك المتصل من الصور الجسمية او النفسية الحالة في
الجسم الذي هو محل الناطقة حاله لان كل مادة تقبل فاذا ارتسم في الناطقة صورة خطية مثلا لكل
الصورة الحالة او النفسية كل مادة في بكل مادة نجم فيها صورتان حسيتان او نفسانيتان متماثلتان
احدهما غيبية والاخرى خطية وقد حال بهما ان حلول احد المدارس الآتي كلها في كل واحد اولا
تي يذهبنا ايضا لان الحالة واحدة والواحد من حيث هو لا يتكثر بنفسه الهيولى وفيه منع للاستة
المدارس الى الحل معارضة لحال بكل وسمه الى حال مقارنة احد الحالين في محل الآخر وهذا القول
كما في التمايز لزم [illegible] وقد اعترض على هذا بان لا يلزم اذا لم يكن صور الغير الحالة في المتصل محلولة
ان لا يلزم ان يقع الحالة في الجسم لو صلحت صورة الجسم والنفسية لزم اجتماع صورتين متماثلتين
في مادة واحدة حالة وانه لازم وكل ان لو كان نفس الصور المعلومة او للامر الخارجي في
قام الماهية وهو ممنوع فان الصورة المعلومة عرض قام بالنفس والامر الخارجي قد يكون جوهرا قائما بذاته
في السماء وصورتها وس البدن السفلي الماء من الجوهر والهوى في قام الماهية بكل واحد بحث
المتصل وهي فرع عندي هكم الماء في قام الماهية من الصور العقلية والامر الخارجي الى الرطوبة
الباقي على المتصل [illegible] وانه لا يلزم ان العاقل اذا كان بكل ما تحل الصور العقلية
والخارجة لم يلزم اجتماع المتماثلين في محل واحد ولكل لان احدى الصورتين حالة
في العاقلة والاخرى محل لها [illegible] وانه يلزم من تعدد هذا الدليل ان النفس عالمة بجميع ما

هذا بعض اقبال ان يوم ما ذكرتم لزم اما كون النفس عالمة بصفاتها وايا اوغير عالمة بها وايا لان عدم
التي بها ان كنت في تعلقها ايا ما كان مستعملا ايا ما وايا وان لم يكف لم يكن سلبها ايا ما ابدا والالزم
صحة المتناقضين على واحد وهما النفس وكلا سماح فان كثيرا من لوازم النفس لا يدوم استقرار
والجواب على الاول ان ما هية الشيء عبارة عما حصل في العقل من دون السي دون لوازمه التي رجعه قبل
عليه ان من تحد دخول خالد عن الاول فلا بعد الخط ان راد انا نعني ما هو ان ما ذكره انما حاصل
منه في العقل محمولا عن تلك الواحي فلا لم ان ما هية الشيء لهذا المعنى ما هية في الحقيقة ما هية الشيء
موسوا فلم يعلم ان الحاصل في العقل كذلك وايضا قد مر في صدر الكتاب ان الصورة العقلية طالب الشيء
الى رجعه في كثير من اللوازم ولا سكل ان قام جمعه الشيء لا الى لف في شيء من لوازمه وكيف ما كان
لما سبق سرا ان الموجود في الذهن سوى ما هية الشيء لا شيء منه في الخارج وان الصورة العقلية شارك الامر
الخارجي في لوازم الماهية وان تلف في اللوازم التي بحسب خصوص احد الوجودين وهي المراد
تولد في كثير من اللوازم فلا اشكال قوله بط لان المعقول من الشيء ليس الا ما هية الشيء وكل
ما تقرر في مباحث الوجود الذهني فلا شترنا الواحي فلا يصح ان الدليل عين الدعوى فانه قوله
بعد الشترا كها في مطلق اللون اي السواد والبياض نوعان متحالفان في الحقيقة متشاركان في ان كلا منهما
هي اللون وفي كثير من العوارض ما ذكرنا وانما الشيء الموجود في الخارج وصورتها العقلية فهما وان
من نوع واحد متحالفان في تمام الماهية ومتحالفان في كثير من اللوازم والعوارض ولا سكل ان المتحالفين
بعين فردين من نوع اتم واقوى من المتحالفين بعين فردين من نوع اخس من حيث هذا ان اثر الصورة العقلية
من حيث انها حاصلة في ذهن زيد مخصوصة بعوارضها معها وان اعرضت الصورة العقلية من حيث
هي كذلك عن ما هية الموجود الخارجي فان لا احرز فنا الموجود الخارجي هي على الموجود الخارجي وما يتبعه من
العوارض لكن العاقل منه تلك الصورة العقلية وان افترضت تلك الصورة العقلية بالموجود الخارجي
وما يتبعه من العوارض لكن الحاصل على الموجود الخارجي وهذا هو ما هية الشيء اعني ما يقوم
واما حدث كون الصورة عرضا مع كون ذي الصورة جوهرا فلا جانب لان الجوهر به والعرضية
في الوجود الخارجي وصور الشيء وان لم تنتف ما يتبعه لكنها تختلف لو وجدت في الخارج
لم تنتف في موضوع فتكون جوهرا فالجواهر الخارجية تكون صورة الجوهر جوهرا وما تقدم في
جواب هذا الحديث من ان المعقول من الشيء اعتباران الاول انه قائم ما نفس والثاني انه صورة
مطابقة للشيء فهو بالاعتبار الاول عرض وبالاعتبار الثاني ما هية للشيء فهو من حيث انها ما هية لها

عالما كون عرضا فليس شيء يجتنبه بالاطلاق قوله لان كل فاعل حسكما انما تكون فاعلا شاركه الجسم وذكر امان
وجوه وذكر الفاعل سوى عمل وجود الجسم فكذا سوى فعله ايضا لان القوى الجسمانية ان يفعل شاركه الوضع
المتوقف الجسم قوله لما كان فعلها شاركه الجسم وبيان نسبه الحال الحال بما تقول لما تعقل ليس
يلزم من كونه قابلا بلا مشاركه الجسم كونه فاعلا ملا مشاركه لا حال ان الاول يوجب الثاني شاركه
في العقل والقول محالا ما تقول الشاركه الالازمة منه ان يكون الجسم مدخل في احد هما توسط مخلة
في وجود الاخر على الاقبل وذكر حاصل سوا، حل المقول في ذكر الجسم ولا على انه السلم انه مقبلة
ابعد انه في حلول المقول لم يلزم ان يكون المقول حالا في ذكر الجسم جواز ان يكون له مدخل في الطول لا في
من جهة قوله فان حل العرض من الصور سبق ان اذا سلمت ان الصورة العقلية ما تقوم
الخارجية وان الصورة الحالة في العاقلة يحل ان تكون حالة في محل ايضا ولزم اجتماع مثلين في محل
واحد لكن لا نسلم وجه الحال وسواء تحالفا احدهما على الاخر اصلا على وجه ان يتمانع احدهما
على الاخر الجملة نور وذكر لان احد الصورتين حالة في محل العاقلة فقط والاخرى حالة فيها وفي
محل آخر وهذا القدر كاف في الامساك ولو تعذر الجواب ان هذا النوع من الحلول لا يخ
الاول كما اقتران ما لا حد الشيئين ما لا آخر ولا شكل ان اقتران شيء ما حد الشيئين المتغايرين من دون الآخر
غير معقول فكون الصورة الخارجة المقارنة لمحل العين العاقلة مقارنة للعاقلة ايضا محال الصورة
العقلية المقارنة للقوة العاقلة مقارنة لمحل ايضا فالصورتان متقارنتان للعاقلة ومحل معا فلا
فرق بينهما اصلا مع ذكر تقول ان المحال المذكورة لا يصح المتحالفين في محل واحد بما في محال
وذكر لان الصورة العقلية المتمانعة في قيام ما هية للصورة الخارجة حالة في القوة العاقلة محال
في محل الصورة الخارجة ومحال في محال في الشيء حال في ذكر الشيء صحيح في ذكر المحل صورتان
متماثلتان وبيخ تمكنه ان المقارنة المحلول ليس عبارة عن المقارنة على اي وجه كان بل على الوجه
العاصمة اولا يرى ان الشمس المقارنة لكوكبة المقارنة لكوكبة مقارنة له اصلا مع انها حالة في كوكبة
ناصفة اياما دون الجسم وذكر لا يحل كيفية الحركة لا كيفية الجسم فلم لا يجوز ان يكون الصورة الخارجة مقارنة
للصورة العقلية ومحلا معا ولا تكون ما ذكرنا الا محلا فقط والصورة العقلية بالعكس فلا يلزم
عدم الامساك وبذكر يعلم ان الحال في الحال في المحل لا يحل ان تكون حالا في ذكر المحل على ان
لم يلزم ايضا لان ما ذكرتم في امتناع اجتماع المتماثلين في محل واحد ان لم قائم بنفس واحدة
حلا فيه بلا وسطه والصورة حالة في محل العاقلة بوسطتها وذكر يكفي في الامتياز

والنفس مدركة للقسم الاول دائما لكانت مدركة لذاتها دائما فان قيل او الحق ان ادراكها لذاتها من القسم الاول
لزم ان تكون مدركة لادراكها لذاتها وهكذا فتلزم علوم غير متناهية اجيب بان العلم بالعلم ليس امرا زايدا
عليه او نقول ان العلم بالصورة العقلية بصورة اخرى سلسلة اباؤها لزم اجتماع صور غير متناهية
في النفس فلا يلزم علوم غير متناهية ولذلك لان العلم بالعلم وان كان متحدا بالذات لكنه متغاير
بالاعتبار فيلزم ان يكون له علوم غير متناهية متغايرة بالاعتبار في حالة واحدة وانه باطل وايضا نحن
نعلم بالضرورة انه لا يدوم علمنا بكثير من الحقائق الحاصلة بالنفس كالهندسة والنحو والعلم بها
وغيرها وقد اجاب عن الاول بان المستحيل ان يثبت للنفس في حالة واحدة علوم متغايرة بالذات
وعن الثاني بان غفلتنا انما هي عن التصديق بتلك الحقائق لا عن تصوراتها فانه دائم وكلامنا فيه فان قلت
اذا كانت الحقائق قائمة بالنفس وكانت في تعقلها ان تعود الى تعقل النفس ما دامت ثابتة لها سواء
كانت اضافة او حقيقية محضة او حقيقية مستلزمة للاضافة قلت لا سبيل للتعقل الى الاضافات الا بتعقل
المضاف اليه لكن ان يعقل الاضافة اما بنفسها او بصورتها فلذلك لم يكن سبيل الحق الى الاضافة
واما بخلاف الحقيقة المحضة واما الحقيقية المستلزمة للاضافة فان تعقل ذاتها في حكم الحقيقة وان تعقلت مع
الاضافة كانت في حكم الاضافات قوله الوجه الخامس هذا الوجه قريب من الوجه الاول فيعلم ما
عليه مما اوردناه فليرجع اليه قوله الوجه السادس ان القوى التي تدرك بالالة هي منطبعة في جسم لكان
تعقلها بالالة اجسامها فلا يلزم ان الاجسام انما تعقل وتتقبل بتوسطها ولو كانت تعقل بالالة الجسمانية
لكان كما يعرض لتلك الالة كلال وضعف يعرض لها في تعقلها كلال او ضعف وذلك لان اختلال شرط الفعل
يوجب اختلالا قطعيا كما يرى في قوى الحس والحركة التي للنفس في البدن فانهما يضعفان بضعف الالة
في سن الانحطاط بل تقوى تعقله ويزداد وان كانت الالة البدنية في الضعف والانحطاط والاشتداد قوله
فلهذا الدعوى انما هي الذاتية مع ان الجسم صار ضعيفا وتوضيح المقام ما ذكر ان جودة الى علوم
اما لكثرة التمرين والاعتياد اذا فعل الشيء مرارا كثيرة على عادته تحصل هيئة تمرينه يدرك كل
نسبة تلك الهيئة وكل الحرى وبتلك تسير معا واما لكثرة التجدد في اداء الى شيء جزئيات متعددة
وتحصل التي يشهد منها جميع العواقب وكل جزئي منها يعرض عليه كان اجود اما نشأ مما عرض عليه
واما لخصب النوع الفاعلة فلكل قوة كانت اتم اقتدارا كانت اجود فعلا والانسان في سن الانحطاط
يكون اجود تعقلا منه في سن النمو بالوجوه الثلاثة ويكون اجود احساسا بالوجهين الاولين اعني التمرين
والتجربة دون الوجه الاخير فانه لا يكون كما لاح اجود نظرا ولا سمعا ولا ارى من قوة الحس والحركة

وبين

وبين القوى التي ثبت انها بهذا الوجه فان العاقلة تزداد اقتدارها على التعقل عند اختلال الالات البدنية
كلها فهذا اذا لا يتصور ازدياد اقتدارها على الاحساس والحركة وان كانت الهيئات التمرينية والتجربة
الموجبة لجودة الاحساس والحركة باقية فيها وما نقل من ان الانسان في اخر السن الشيخوخة قد يصير
خرفا ويسقط تعقله فقد اختل قوة التعقل باختلال الالة اجاب ان اختلال العقل باختلال الالة
لا يدل على ان الفاعل حال في الجسم عامل بالالة اذ جاز ان يعوق اخر المرض عن فعله الذي هو ذاته
لاشتغاله بتدبير البدن واستغراقه فيه وان لم يكن حالا فيه بخلاف ازدياد التعقل عند
كلال البدن فانه يدل على ان تعقله ليس لا باله بدنية وقد اعترض الامام بانه يجوز ان يكون شرط
بقاء كمال التعقل حدا معينا من اعتدال الالة باقيا في سن الانحطاط ويكون التعقل وان زاد
ط على الزائد على ذلك الحد فلذلك لم يختل التعقل ثم انه اذا وقع اختلال في ذلك الحد في اخر سن الانحطاط
اختل التعقل ايضا ورد عليه بان بقاء ذلك الحد لا يوجب لا بقاء القوة العاقلة على حالها لكنها
يزداد في سن الانحطاط والاستدلال انما هو بذلك الازدياد لا بمجرد عدم الاختلال حتى تتوهم
فاجاب بمنع الازدياد وزعم ان العاقلة باقية على حالها في سن الكهولة وقد اجتمع عندها
علوم كثيرة مع الاختلال في حد المعتبر من الاعتدال في كمال التعقل فلهذا صار الكل والذين يلتفتون
الى ازدياد فليعلم لا يخفى ان المزاج الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة
فلا جرم قويت القوة التي قلنا ج لان القوى المنطبعة في الاجسام تكل وتضعف عند ورود
الافعال وتكررها وخصوصا الافاعيل القوية الشاقة تشهد بذلك التجربة والعقل اما التجربة فظاهر
بل تقول انه ربما يبلغ وهن القوى في كلالها حدا لا يعجز عن فعلها فان الباصرة بعد النظر في قرص
الشمس بالاستقصاء لا يدرك النور الضعيف والسامعة بعد سماع الرعد الشديد لا تسمع الصوت
الضعيف والشامة بعد شم الرائحة القوية لا تحس بالرائحة الضعيفة وهكذا حال الذائقة واللامسة
فلان قوة الحس قد تخلت بالوهن والكلال واما العقل فما ذكره وذلك لان افعالها
انما ترد بالفعل بمعنى الانفعال الذي هو التأثر والتأثر فانه اطلق الفعل بها على الانفعال
الذي هو تأثر وانفعال وتقريرها ذكره ان القوى البدنية لا تخلو عن انفعال اما المدركة فلان
فعلها الاحساس الذي هو التأثر من المحسوس واما المحركة فلان تحريكها للعضو لا يتم الا بتحريكها
الذي هو الانفعال ايضا ولا شك ان الانفعال لا يكون الا بتأثير يقهر طبع المنفعل ويمنعه
عن المقاومة ويوهنه فان قيل الفعل لما كان مقتضى القوى فكيف توهنها اجيب بان القوى

وان التفت بذواتها بكل الافعال الا ان طبايع العناصر لما لم يلتئم منها موضوعا لان يكون آلة في فعل
مثلا الفعل بكل الافعال مع ان التوى وطبايع العناصر متنازع ومتقادم داعيا فوجد الوهن
والضعف في الموضوعات والقوى جميعا ... الى المعنى ان طويلا لتكلمنا تكرر الافاعيل بوجوه ان
يكرر الافاعيل بوجوه من القوى البدنية دليلكما واياه وقد لا تكفي المعنى الموضوع رباعا لتوبيا يتخذها
لتكفي بكرر الافكار المؤدية الى العلوم فان المعنى متوقف لوكل الازدياد على الآلات فلا يكون الناطق موجودا
وانما قلنا هذا لان كل فعل انما يوجد وهو نقل الا يحتاجها اصلا لان العاقل اذا الى ان يعقلها علم وزنه من القوة
الفكرية التي هي بدنه فقد يضعف عن التعقل لضعف حق ومنها لضعف ان وافقها قال الامام جاز
ان يكون العاقل متخونا بالموضوع لكن التوى مع كون الحي بدنه فلا يعني احصاص بعضها الكل
دون بعض ورد هذا التلبيس بانا نعلم ... لمن يتدين الذين بلا احتظ بنا نعلم الاحصاص
كل لمن لوصول الى كل الخط الذي توسل الى الصنع الوجوه اليه وان لم يكن مسكنة لكل احد من الوزن
كل دون بالباطل لوجود اذا لحق او تمكنهم منع مقدماتها والرجع عليها كما ذهبت الى ذلك توجه
لكل الوجوه واخر ... ض بان مقدمات ملكل الوجه ان كل بنت لغيبه وصورا صحيحة على الوقت
اني دت لعنا لكل والمشاط الجاحظ لها بعد مكابرة فلا ملعت لو واما الناظر حلا يكون
جوده بعد العلم لعنهما وان لم يكن المعدوم نفسه وصورا صحيحة لم يعد بنسبة مقدمات ابدا لا وجه
ولا تجوه والجواب ان مقدماتها لغيبه محتاج الى حجة او حدس او خبر لكن هذا موجود في بعض
الحي ... جنا فلا سبيل الى الزام الجاحد بها لكن المستند ... الطالب للحق بادخان واعيا ومنع
بعلم لكلها او بعضها مستند ... مهما لا انكشف المطلوب بها بل يريه فيه واني تفاوت المكنة بتفاوت
في الحسان الثقب بعضها دون بعض لتفاوت الحي، الزلل في ملكل المقدمات وتفاوت افهامهم
لتفاوت السعادات وتهم لعمول السبب الذي ... نوع حي، والحي الاقناعية العلمية يكون بعلما
الا يترك الامن ملكل التنبيهات وبعد العلم بتلك ... من حلاوة الاقناعية المستدل بها
فانها عبارة عما يفيد ظنا ما سواء كان صادقا او كاذبا فلما بل واحد الموضوع ... وايضا
لم يتبلغ السعي لعمول الشخ وذكل لان الدليل المعين الذي هو نوع حي، ربما لم يفد يقينا لبعض
الاذهان بل افاده ظنا فاذا اريد بدليل اخر من جنسه المعنى وكل الظن حتى يغلب يقينا
هو فاسد ... والمعنى الكل الذي يكون الجزء بالنسبة اليه على الكمال ان يكون نوعا لكمال ان يكون
جنسا وحي، لا يكون الجد الواحد للماهية النوعية منها ولا الا قرب بالمنسوبة الجنسية كذلك يكون

الحد

الحد الواحد للماهية الخمسة مساويا لا قرب الى المعنى الذي هو ما لجنسية مساويا لحد الواحد للنوع من الستة بدليل
على الحق وفي المعارضة ... ان الحد الواحد مطلق على تمام حقيقة الموسوم بحق وعلى بلا دليل عليها او
لجواز ان يكون مباينة كرونة وحدة الحد الجنسية كذلك بينها فلا استدلال على الفصول المنوعة لها فلا
مطلق على تمام تلك الانواع بل لجواز ان يكون عرضا لانواع متى لفظ المعاني فلا يصور اطلاقه
على تمام حقيقتها ... وايضا قد سدل المزاج وسدس الوبار من قد سق لحاف الالف الواحد
قد سخن مزاجه جدا ثم بعد دكون وسوباق على خفة الموت وبلادته فلو كان كل من الخمسة
لاحلف احلاف المزاج ... وايضا قد سدل حق الوبار من وسق المزاج كذلك فان الجبان اذا
لكلف اتقاعد في المعارك والشيب عليها بعد شبابه والبخيل اذا لكلف بذل المال ودوام عليه
يعد سخيا والغضوب اذا لحكم زمانا صار حليما مع بقاء المزاج على حاله فلو كانت حدة الاول
مستنده الى المزاج لاستمرت باستمراره وايضا فانا نرى مستخفين متقاربين من المزاج
غاية التقارب مع ارهما متباينان غاية التباين في الرحمة والحمق والكرم والبخل
والعز والجبن معلم الغالبة مستندة الى المزاج ... ولان الاسباب الخارجة كما
لتعلم من المعلم ومشاهدته من الابوين والاصحاب والاخوان اذ رما سبق الانسان اصناع
بعض الاسباب الخارجة كلها للعفة مع كونه ميالا بجبلته الى الخبز وما لكن وقد يكون الابوان
في غاية الحمق والبداوة ويكون الولد في غاية الشرف والكرامة وما لعكس فظهر ان
الاحلاف في بعض الاجزاء ليس سببا الى احلاف الكل البدنية واحوالها ولا الاثار
الخارجة فهو مستند الى ذوات النفوس ... فان يكون مجملة ... لكن الملزوم تغايرت
هي النفوس فقط بل النفوس والعوارض المحالة بها ان ملازم الجبلي مثلا هو النفس
ما هي مع البخل الى هذا الجزء لا النفس وحدها وكذا ملازم السخي، هو الجزء المركب
من النفس والسخي، لا النفس وحدها الا يرى انه سدل احد حمامي الاخوين سخي واحدة
فاحلاف بعضين اللازمين الجزء البخل والسخاء بدل على اختلاف دينكل الملزوم ... ايضا
المجموعين كل احلاف المجموعين جاز ان يكون باعتبار احد الجزئين البخل والسخي،
دون الجزء الاخر اعني النفس فلا يلزم احلاف الموضوع الماهر فان قلت ما ذكره الشيخ
من الجواب في تاريخ اذا استدل على احلاف الموسوسين لها لزم متى لفظ الماهية
ان يكون الحد فيها كذلك يدل عليه قوله فعلم ان بعض الامور من لوازم الموسوس واما

اذا استدل عليه بما يدل عليه دليل الكلام وهو ان للموس عوارض مختلفة فلابد لها من استناد مختلف
الى الآلات البدنية واجوالها ولا امور تخارجة بل هي ذوات الاسباب قاصرة فلابد وان يكون لكل الموارض حالة
علت لوح ان لكل فواز كون لكل الاسباب مركبة من الموس والامور البدنية وهي راجعة على قوة مختلفة
والى اشتى خلائع الاحاق فما دلة اوضع الاحاق على البدن سعة الوافق في لكل الموارض وان كانت
العوارض المختلفة مستندة لذوات الموس احداثا لم يصدر تبدلها على نوع واحد واما الاسدلال
والعلامة في ان يكون لها اسباب معدة محلة بعضها الى الموس المخصوص بدا الملحوظة معدة ثابتة في
لكل لتقتضي عليها من البداء فلا يلزم اختلاف الموس بالماهية اصلا لان العالم حادث خارج
والنفوس من جملة العالم فتكون حادثة قطعا الان برهان ثابت وبرهان الدليل قائم على حدوث
الاجسام والاعراض في الحال فيها ولا سادس الموس على حدوثه فيما تحرره في اختاره فلا يتظاهر
وكرى حدوث العالم بل لابد من الاستعانة بدليل آخر لزم ان يكون نفس زيد مغايرة لنفس
عمرو اي لزم ان يكون لجمع النفس بعد واحدة متصفة في الصفتين المتقابلة الفاسدة لاقرله الاثنان
والتالي فيلزم بطلان ما ثبت اي السهل الاولى وهو ظاهر مما عرفت من ان القديم لا يجوز زواله
فان قيل لجوز ان يتقسم السهل الواحدة الى النفس مثلا والاسطل السهل الاولى اجيب بان بعد
كل واحدة من النفسين ان كانت حاصلة في النفس الاولى لم يكن واحدة بل متعددة اذ لا تحقق
للموجود الا عاكان موجودا متمايزة بهويات الخاصة وان لم يكن بهوية كل واحدة منها حاصلة
فيها فقد بطلت الاولى القديمة لما مر وحدثت نفسان اخريان فتكون النفوس المتعددة مثلا
حادثة وهو المطلوب لانها لو كانت متحدة مانع امتنع تعلقها بالامور المختلفة كما مر لانه لو
لو كانت الموس البشرية قبل تعلقها بالابدان معدودة وتهيئة في الماهية لم تختلف تعلقها بالابدان
التي تختلف في مقادير العناصر والامزجة لاستدامة الترجيح بلا مرجح بل تعلقها جائز بل واقع
فان قيل لم لا يمكن في جواز تعلقها بالامور المختلفة اصلا فيها بالسخصات مع كونها متهيئة
في الماهية اجيب بانا سوق الكلام الى اصلا فيها بالسخصات وفي امتيازها فان الاختلاف
بين ما هو ولا بد لانها فان الموس بالمالي ثبت تحتوي ما هو نوع وحيث وجهاتي الذات
واللوازم لا بالعوارض وذلك انما يكون بالمادة فالمادة في مباحث النفس والمادة للنفس
سوى البدن تقبل تعلقها به لا بتعدد تعددها وامتيازها عن بعض والعرض فلو كون
النفس قبل تعلقها بهذا البدن متعلقة ببدن آخر لا الى بداية ولا يمكن ابطال هذا الاحتمال الا

الشيخ الموقوف على حدوث النفس فيلزم الدور قال الامام ان الاخ اهن الضعيف على القوم
هو تجويز كون النفوس الماهية متماثلة احتمال ما اجيب به على ما فانها كمن الاغنى الظن
انها مع كونها قد يوجد فيها شخصان متماثلة نوع واحد وهذا القدر كاف لنا فيما هو مقصودنا
وهذا حكم فرضي ان كل واحد من الكرين مفروض وما هو كرني سماه نسبته عليه
فلا يحتاج المشتة على قول فان كل واحد واحد سنا واحدا ان الكلية جنوفه لجواز ان يكون
بعض ما لا علم لنا حاله كبد من سبعة خلاف في كل واحد بانه لجواز ان سعلق بثمان سدن واحد
وبعد كل واحد منها ثمانية واحد ولا حيرة عندنا من غير ما يحتاج ان معنى ما ذكرنا ان كل واحد قبل
مدبر بدنه والمقصود هو شيئا واحدا وكذا لا يحتاج المشتة على قوله لزم ان يكون معلوم احدا
معلوم الآخر ان دكل انما يدل على ان كل اثنين معلوم احدهما مالا تعلقا لا يكون ثمانية
متغايرين بحيث لم لجاز ان سعلق بعض واحدة سدس ويكون كل ما يعلم احدهما يعلم الآخر
وتوجيب من هذا ما قد قيل على قوله ولزم ايضا ان سعف كل واحد منها بالاتصاف الآخر
من انه اذا راد اتصاف كل واحد حي ما اتصف الآخر بدنيا كان او نفسانيا فهو ممنوع لجواز
ان بعض مراجع احدهما ضد بدنه ست للآخر وان اراد الاتصاف جميع العوارض التي
فلا سم انه يطلق في جميع الاشخاص بالضرورة بجواز اشتراك شخصين في بعض العوارض بالسوية
لانها متحيزة في ذاتها وكل ما لا تها الى متحيزة في ذاتها وكل ما لا تها الذاتية اي التي يدل
على ان ذاتها ما هو سواء اب البدن كذلك كل ما لا تها الذاتية ما هو بسيط وذكرنا في ما لا تها
مهيات تتبع لها بعد انتفاء البدن وبقاء النفس الناطقة بعد فنائه البدن وتوسر الاستدلال على هذا
المدعى ان السهل الناطقة متحيزة قائمة بذاتها وجوبه بالبدن بل هي معلولة ليكون
آلة لها في اكتساب كمالا تها فاذا فسد البدن تعذر فسد ما لا حاجة للنفس الى وجودها
مع كون العلة المؤثرة في وجودها من لجوانبه للعلة بما هو موجب تقوم بها ملكل العلة موثرة
البدن والة اشار بقوله بل جوباتي بالعلة التي السعادة وكل لجوبه الوجود منها وبهذا البداء
الفاضل ورد على دكل البدن لما لي لحدوث النفس ولو كان لم يوجد صل البدن
جائزا ان تكون لمدوثة في تقانها ايضا والى حاصل انه لما جاز كون البدن سوضع حالة معدا
لوجود النفس من البداء الفاضل بجب بقاؤها بعد فنائه لجاز عقلا جائز كونه شرطا لوجودها
منه وح يلزم من فنائه انتفاء النفس قطعا ولا نها غير قابلة للفناء لجيء ثانية على المدعى

معفرة على الحالة الاولى الخ قوله لما هو بموجود في ذاته الخ لعل الصواب لما هو بالفعل وفاسدة
بالقوة وذلك لان كل موجود بالفعل زمانا ويكون من شانه ان يفسد لكن بالقوة قبل ان يفسد
بالفعل وفاسدا بالقوة الخ والا لكان كل باق ممكن الخ الى ان لم يكن موهوم فعل الباقي غير
موهوم قوة النقيض بل كان احدهما عين الآخر لكن كل باق ممكن النقيض باقيا بالضرورة وكلاما
بط اما الاول فلان الواجب تعالى باق ولا يمكن فرض انعدامه الخ فلان الموجودات السيالة يمكنه
الفرض ولست باقية وبما قررناه اندفع ما يقال من انه لم لا يجوز ان يكون فعل البقاء موهوم الحصول
افراده بعضها عين قوة النقيض وبعضها غير قوة النقيض على ان الوجوه ممنوع الحصر افراده بعضها عين
الواجب وبعضها غيره والباقي بالفعل لا شيء عند الفرض او لو بقي موهوم الحصول فان باقيا
فاسدا معا وان ترجح وفي حصول ان الباقي بالفعل لا شيء مع النقيض والموصوف بالنقيض موهوم الحصول
فلا يكون فيه قوة النقيض والاخر انما يسلم ان سلم ترجيح العدم والنقيض الخ كل شيء
شيء صحيح وقول فيه النقيض على قبول الجسم للاعراض الخ لعله فيه على معناه ان كل شيء معدوم في حد
بطريان النقيض واذا حصل كل شيء في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي اذ ليس في الخارج
شيء وقبول العدم قائم بذلك الشيء فيلزم تركبها من الهيولى والصورة اذ لا بد ان يكون
احد الجزئين حالا في الآخر فيكون المركب منهما ماهية حصوله والجزء الحال هو الصورة والمحل هو الهيولى
والمركب منهما يكون جسما لا جوهرا الخ فيكون مسبوقة بامكان الوجود لانها لو لم يكن
قبل حدوثها ممكنة الوجود لكانت ممتنة الوجود حينئذ لامتنع حدوثها قطعا والامكان السابق
على حدوثها الخ امكان الوجود قائم بموضوع كون النفس مادية اي مركبة من الهيولى والصورة
فلذلك كل امكان فرضناه وجدناه لا بوجه تركبها وهي اصل الدليل ان النفس ان قبلت
الفناء الخ الخ من حيث الفناء وحيث الوجود بالفعل انما يلزم لو كان لها
محل امكان الفناء داخلا في النفس وهو ممنوع اذ يجوز ان يكون امر اخارجا عنها مما لها وهو البدن
فان البدن لما جاز ان يكون قبلا لامكان وجودها جاز ايضا ان يكون محلا لامكان
عدمها وفي نظر بان يلزم ان يكون كل مركب من جوهرين كذلك يكون حساسا وليس
الامام مان من اخرف بان النفس جوهر وان الجوهر حصل لماهية وان كل ما اندرج تحت جنس
فلا بد له من فصل وان الحس والعقل مادة وصورة لوجوه ما فقد لزمه الاخر انه يكون النفس
مركبة من الهيولى والصورة مع كونها بسيطة الخ والجواب على الاول ان هذا الامكان هو الامكان الاعم

الى الابعد

الا بعد بامكان الخ والامكان الذاتي اللازم لما سلم لكن حين تحققه انما يتحقق محلا مستعدا على محلا
موجودا في الخارج فلا استلزم كون النفس مركبة من مادة وصورة كيف ولو استلزمه لزم كون
الهيولى والعقول ايضا مركبة منهما لانها متصفة بالامكان الذاتي وفيه ايضا ان الامكان الذاتي
حقيقة ذات الممكن فتحصل قياسه بغرة وكل ممكن لان صفة الشيء تحصل ان يكون قائمة على بريدة
الامكان الاستعدادي وهو عرض وجودي مستدعي محلا موجودا حال الامام الامكان الاستعدادي
في الخ فاعل المحاذرة مربوط الخ لا معنى لان يكون النفس مادية اي مركبة من مادة وصورة لانه
على احد الامكان السابق على الحدوث والامكان الاعم مادة خارجة عن النفس حالة لان يكون
محلا له الان البدن صالح للان يكون محلا لامكان حدوث النفس في ذاتها دون امكان فناء او
نزولها الى نشأة اخرى فكل ان كون النفس محلا لامكان وجودها موهوم بين القوام له او لامكان فنائها
ونزولها الى نشأة اخرى فكل منهما ممتنع غير معقول فان البدن لو حكم بتحكم يستحيل له ان يكون الشيء مستعدا لاخر
مباينة له اوليس ذلك ببعيد ولو جاز ذلك جاز ان يكون الجماد مثلا مستعدا لحصول النفس الناطقة
الا ترى المساواة لعدم مباينة بين الشيء الذي يكون محلا لامكان وجودها موجب تعلق القوام به مستعدا
لوجوده له ومحلا لامكان فنائه اي مستعدا لعدمه بعينه كالجسم فانه محل لامكان وجود السواد
وغيره لوجود السواد فيه فحيث يكون متصفا بالسواد حال وجوده فهو كذا محل لامكان
فنائه فحيث متصف به اذا فنى باقيا بعينه وان امتنع بقاء الشيء مع فنائه امتنع كون الشيء
محلا لامكان فنائه وانه ظاهر واذا تحققت ذلك تعلق النفس الناطقة وان كانت مجردة
في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له ومتصرفة فيه لبصيرة له فيما فصل لها لا فيما الذاته
فهذا الارتباط الذي سميناه موجبة مقارنة النفس للبدن فمن بعض الحكماء جاز ان يكون البدن
محلا لامكان وجود النفس وحدوثها بمعنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون متعلقة
فيكون البدن محلا لاستعداده وجودها من حيث انها متعلقة به لا من حيث انها مستغنية اياه
بل من حيث الاستعداد له لتعلقها به وتعدد اضافته وعلاقته تعلقها به على وجوه ما في نفسها كان
هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها اليه وجودها من حيث انها متعلقة وثانيا
بالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد اولى ان يقتضي الوجود عليها متعلقة به لا صح
في دكل الاستعداد منسوب اولا وبالذات الى وجودها في نفسها لتعتبر قيامها بالبدن لا انها
من حيث وجودها في نفسها مباينة له وقد تبين ان الشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له ومن

جملة الجواب انما جاز ان يكون البدن محلا لامكان وقوف النفس عنه اذ ليكون مستعدا لعدم النفس من
حيث انها جوهر تكون البدن محلا لاستعداد له عدما من حيث هي مقارنة له لا من حيث انها
مبقية اياه على ما هو عليه لاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن عالم الوقف انقطاع تدبيرها عن جزئي
معين انما يكون محلا للاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن عالم الوقف انقطاع تدبيرها عن جزئي معين
انما يكون محلا للاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لا لذات ولا بالوقوف فلا يكون هذا الاستعداد
موجودا في نفسها اصلا لا يدوم الاستعداد آن وقوعه من امتناع تعلقها بالبدن فعارض كون النفس
مادية مركبة من المادة والصورة على تقدير وقوعه من الامكان السابق والمحال اللاحق ولا وقوع
وكل الاشكال ومن ثم توقف بعضهم في حكم مال النفس بعد ان قوله ان نفس مادية ايضا فان
او رد عليه انه ان اريد ان نفس قد تدرك فعالها ان بعد الابدان فعارض السلخ او لعدم التعطيل كونها
مستعدة للادراك الات والا فعالها حاصلة ان مالم تنسلخ واخرى بانا لانم بطلان التعطيل فجاز
ان يكون قد تدرك وتوقف جدا كما هو مذهب على حدوث الاكثرين البدن هذا واما قول الشارح لكن
البدن مع هيئته مخصوصة فقد وان البدن مع هيئته مزاجه فقد يوجه بان يكون محلا لاستعداد حدوث
النفس الناطقة من حيث الخاص مرتبطة ومقارنة اياه على ما ذكرت فاذا حدثت النفس من
مبدأها انما زال التعلق الذي وشرع حصول شرائط التعلق وبقاؤها ليبقى النفس متعلقة به مدة ما
والهيئة المخصوصة التي هي شرط التعلق والتدبير انقطع التعلق ايضا واذا تصورت ما حققنا
في هذا المقام انكشف لك اندفاع ما قد يقال من ان هذا الكلام لك قوله لكن البدن مع هيئته
مخصوصة لو كان دخول مجرد على الدليل وان النفس لما كانت مجردة عن البدن لم يصر مقارنة له
بواسطة اتصافها بصفة لك كونه لغاية مدبرة اياه فلا يكون البدن محلا لامكان انها لا بد
ان تكون باقية معدومة وقوع النفس عليه بالفعل لما ذكرناه اي من ان القابل للنفس لا يكون
قابلا للانقسام معروضا لها عينية ولا يلزم ان يكون جسما لان الجوهر القابل للاشارة
الحسية لا ان يكون قابلا للانقسام في جميع الجهات لامتناع وجود الجزء وما يجزى مما ان
فان لكل ممكن عاقلة اي فان لكل الات الهيكل الى لا وضع ذات قوام ما تعلق لها فاني فاعلت
لذاتها ما استوفت من ان لكل مجرد قايم بذاته عاقل فلم كانت تلك الهيكل على التعلق ذاهبة
لا هو للنفس الا الجوهر العاقل المتعلق بالبدن قال بعضهم لسنا لنفس الا الات
الله بانا الذي لكل مدبر البدن ثم فارقه ولجواز ان يكون له جزء آخر لكل مما لكل
الكل مجردا كان او كما قال ان المقصود على تسليم الاستدلال على كون كل مجرد قايم

بذاته عاقلا لكل شيء وضع هذا فالخط حاصل وسبق اجوبة مجرد عاقل بعد فناء البدن رد عليه
بان الخطوط التي ذكرها الذي لكل جوهر البدن عاقل لا الى جوهر اخر لكل عالم انه عاقل
ح اي تأثر البدن في قامه بكل البطل ح اذ يلزم ح كونها عن جزء في البدن لا جوهره الى البدن لكن النفس
في جوهره الموقوف عليه البدن ضروري توقف عليه وجوده الموقوف عليه فلا يكون
للنفس ح فعل بدا لها وقد بان لك سابقا بطلانه فان قيل لا توقف حدوث النفس على البدن
وحدها لا يكون ذات فعل نفسها اجيب بان الموقوف الحدوث لا يستلزم التوقف في البقاء
وعامة نفس عليه من الافعال ومثل ذكر بانا خذ الطايفة كمثل الشبكة وبقاء الماهر وما ترتب عليه
لا يتوقف على الشبكة وهذا المطر مردود فعل من ان لكل البدن بعد فناء الصورة التي
بها بالكل الموجب نفسا تعريف صورة اخرى وصارت نوعا لها فان البدن الاول باقيا في ضمن
النوع الاخير بصورته الصورة الباقية فلا لازم بقاء النفس الاولى والحق ان الخط بقاء بعينها ما
احد حامل الآخر ولا يضير هذا الصورة لا ان قد يعدم اشاره الى ما ذهب اليه بعضهم من
ان النفس الناطقة تعرض عنها صورة فتعدات على البدن فتكون آلة لتعقلها والبدن آلة
ورقا اما هذا الكلام لك قوله ولا يضير هذا الصورة لا ضير على كل المذهب واما من قال
ان الناطقة مصورة بذاتها والبدن والقوى الحالة فيه فالسلخ عنده انما يكون بتدبير الناطقة
بدنا اخر كونها مدبرة لا آخر فقط وحدوثها على المبدأ القديم موقوف بزيادة
المعدوم الحادث لا بد من انتهائها الى علل قديمة ولا بد في حدوثها من تلك العلل من
حدوث استعداد القوابل والقابل للنفس هو البدن في وقت النفس على العلة القديمة موقوف
على حدوث المزاج في البدن الصالح لقبولها وحدوث ذلك المزاج فيه مع العلة القديمة علة
لحدوثه فحدوث نفس من العدم مستند لذلك البدن فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل
السلخ لزم اجتماع نفسين على بدن واحد وقد تقابل الخصم شرط حدوث النفس
حدوث البدن والمزاج ثم جواز ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداد
البدن لتعلق النفس به موجود فقد بطل بدنا في حالة خاص لكل ذلك الاستعداد فلا تعلق
ح نفس اخرى لا سلخ، شرط الحدوث قال الامام في الملخص جاز ان يقال ان النفس السابقة
تعلقت بوجه ما بكل المزاج فعل نامه واعانت على كونه على ما هو عليه ثم لما ان تعلقها ما يعين
حدوث تعلق اخرى فان فعل النفس من السلف انها معدة ما ينبغي ان يفعل الامام

الخ وانما قيد بهذا لان كون نعل الابدان مستفادا لمعنى النفس المستخدم دون نعل حرفي فلا كذلك
ح نعل حرفي وبعضها بالكل فيلا يلزم اجتماع نعلين على بدن واحد ولئن سلمنا انى وان الوزع
فلا سكل في احتمالها كما لحصورتها والتصحيح لكون الخروج الى حاصل من مزاج النفس ومشخصها
في احد النعلين مخالفا للوزع اللازم فلا يلزم من كون المزاج صالحا لاحدهما كونه صالحا للآخر
فجاز ان يكون نعل الامر صالحا للمستخدم دون الحرفي وبعضها بالكل فيلا احتياج ايضا
لهذا الاحتمال في الدور انى حصل من قوة البدن نعم ان اختلاف النوعين يستدعي
لان البدن غالبا مما من سبب تعلقا فانه النوع الواحد مادة فالمستخدم والجاذبة انى
يتعاقبان ما لم يحفظ من قوة المادة اما مع قطع البخار عنه حتى يصور استعداده لاحد البدنين
دون الاخر واعتراض عليه بانه يلزم تعدد الانواع كما ترى في الفواعل من غير ان تكون لقابل فيه
مدخل واجيب ان لهم في ابطال التسلسل دليلا آخر لا يتوقف على حدوث النفس وهو ان
نفسي مثلا لو كان حصل بتدبير معاد سبق آخر لكانت متذكرة للاحوال التي مرت عليها في
حال تعلقها بذلك البدن لان محل العلم والذكر موجود النفس الباقي ولو كان كذلك لما تذكرت شيئا
حصل بهذا البدن لبطل السابق وانما عرض عليه لوازم كون تعلق النفس بالبدن شرطا لعلمها
بالاحوال التي بذلك البدن فاذا فرقته انتفى شرط العلم بها فينتفي ايضا وللقائل ان يمنع
على ما يأتي اذا الحق العام في مقابلة الخاص فهم ان المراد ما عدا ذلك الخاص وعند الاورد
لك ان توجه كلام المصنف فلا حاجة الى ان يبطل على خصوص الادراك عاودا بالتقض
لكن اورد ان للنفس ان تدرك بالحس والتخيل والمتوسمات مع ان الحس ايضا فانا نحكم بان
زيدا ان مثلا وانى حكم كلي ان يدرك طرفي الحكم معا لكن مدرك الانسان الكلي
هو النفس فكذا يدرك زيدا الجزئي الان صورة المعقولة مرتسمة في قوة الخاصة وصورة
ما عدا ما مرتسمة في آلاتها واذا نسب الادراك الى الحواس الظاهرة او الباطنة كان
من فعل سبب الفعل الى آلته مجازا لما كانت مخصصة لمقدار معين قد سلف في مباحث
تجرد النفس يورد هذا الكلام مع ما يرد عليه مفصلا بما لا مزيد عليه فاذا اختلفا
مرجعا يجيء لمرء ان يريد على هذه الصورة فهذان الجنسان متغايران وليس كذلك
بحسب الماهية واللوازم مهما يكن فلا بد من خصائص كل منهما بعارض وذلك
الاختصاص ليس في الوجود الخارجي لان المتخيل قد لا يكون موجودا في الخارج بل في الوجود

الذهني

الا ترى انه يستحيل ان يكون محل احد المدركين هو بعينه محل الآخر والا يستحيل ان يتصف احدهما
بعارض شيء حاصل للآخر فوجب ان يكون محل كل منهما جسما لكن الجانب الذي هو احد
المدركين غير الجانب الذي هو محل الآخر وهو المطلوب انت تعلم ان هذا انما يتم في المتخيلات التي
بالصورة دون المتوهمات الخ يعني من معان جزئية هذه القوى الثلاث تسمى الحافظة
هذه القوى وان كانت مشتركة في حفظ المحسوسات والمتخيلات لكنها تنسب الى المتخيلة لقوله فهذه قوى
الحيوان اولا قوى احرى فعل المتخيلة وهذه القوى واحكامها المذكورة في مباحثها مما لا
الاعلى اصول الفلاسفة من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان الواحد توجد بالذات
واما على القول بامكانه فجاز ان يكون هذه الافعال من قوى واحدة جهة واحدة بالذات
غير قابلين الكلام وقد سبق الى امثال هذه الاشكالات في مبحث الحكمة في اصول
في اصول الدين وفي بيانه ان ابو غايه هول العاذر فقد كثير في رسمها الا ما هو بديهي
محمد وعامه وبوبيع في قوتها على تناسب طبيعي تناسب بعضه لبعض المتخيلة الى القوة
المدبرة للبدن الخ خرج به الزمان الذي هو على الحركة التحليلي الى خرج به الزمان الذي هو على الحركة
صحح مبهما ما عرف به العامة وكذا الرابع بقوله خرج به الزمانيات الصناعية اذ خرج
به الزمانيات الصناعية عن تعريف المنوع صحح به الصناعي عن تعريف العامة
خرج به السير فقد قال السير لا يريد في الطول بل العرض والعمق فهو خارج عن تعريف الموزون
في الاقطار الثلثة فتكون القيد المذكور مستدركا وفي ثالث ان ذكر هذا القائل في قديم الزمن
جميع الاعضاء حتى الرئيس والقدم يزيد في الطول ايضا فان كلامنا فعلنا لحصول الغذاء
اي بما يحصل بالفعل ان يكون جزء البدن ملتصقا منه بالبدن ما يعبر بلا مس المتحلل
بالمغذى لونا وطعما ومزاجا مثل الغذاء الذي حصلها الغاذية على بدل ما يتحلل
بتصرف حرارة الغريزية وتزيد في اقطاره فيسلم المغذى فتكون الغاذية لهذا الاعتبار غاذية
للغريزية اذ هي انما تفعل للغريزية ما يصرف فيها فهما قوتان متغايرتان بالذات وكل ان
يكون هناك قوة واحدة كما يضاف اليها ما نوعه والضعف محصل بزيدين الغذاء ما يزيد
على قدر المتحلل وذلك في سن النمو اي في سن من الملائمين ثم سطوة الهاضمة على المغذية
فيحصل منه ما يساوي المتحلل وذلك في سن الوقوف اي في سن الارتعاص ثم يزيد الضعف
والاعوان على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الذي لا يتبين اي

لما فوت من السدين وهو حسن الاخطاط الظاهر الذى هو ما بعده الى آخره الوكل وكل الاغلب
والمالمولدة فى قوله بعضل الخ الاخرين فوع بعضل جزء من اللحم وهو لاكث المصور
المنويه لستعد بذكل لعضلان قوة اخرى تسقل مع المنى الى الرحم فعضل الخ مسك المنى مواد الاغذية
حيث ممتاز مادة الدماغ وعاده الغلب فى جزء من الاعضاء بعضها من بعض ثم عضل كل
المواد فوع بصدر كل عضو بصورته الخ صحة فيستم بذكل وجود الاعضاء الخ وهى توعان مولدة
ومصوره هذا اعم منقسم الى الخ الخره لان ضربى واحد الى المولد وفوعه بعضها بالمولد
بطلق على موخاص الخ المحصله للبدن امر عام الخ المتعرفه فى المادة الغذائية لبقاء والكنوع
فالمصوره قسمه للمولده ما يخ الاول وقسم منها بالخ الاكث الان المتعارف فيما بين الاطباء
وهو الخ الاول ولذكل عدوا المصورة قوة على حدة وجعلوا القوى الطبيعية اربعا اثنان
لاجل الشخص احدهما الغاذيه وهى الخاذيه والاخرى كماله وهى النامية واثنان لنوع احدهما التخيل
المادة والاثنان المولده والاخرى لتحصيل الصوره وهى المصوره واما بيان المادة وتخصيلها لا جواز
الاغذاء فاعلم ان يكون فعلا للصوره واما كون الاول حاذيه للمصوره مثلا بالمعصله فاذكر فى
من تحتها الخ وشبعت من كل غض ليضعان فى البدن حرارة سارية فيه نسمى حرارة
غريزية وهى خادمة لقواه تكون بها النفخ والطبخ وغيرهما من الافعال فى المعدة جزء من ذكل
الحران يكون به الهضم المورث وتحقق الفضول وكذا فى الكبد جزء منها كوح طبخ الكيلوس
وتحصل الاخلاط وكذا فى العروق وسائر الاعضاء وفى القلب معظمها بخ الدم وبعد
وكر الى ان المسخ بالروح خذ الاعضاء لقوى الغذاء جذب جالينوس ثلاث ساعات الى ان يكل
المستى بالحراره الغريزيه هى الحرارة الاسطقسيه البارده لئلا افادت مائية بعد ان الاسطقس
طى وفوا ما والتماما فذهب الاسطقس ومن بعده الى انها حرارة اخرى اضيفت من السما
على البدن لواسطة تعلق النسيم وهو المراد بما نبعا فى غرس النخل الا اخطاصاورة فى النفس
والستدل على مغاره الغريزيه للاسطقسيه بانها الغريزيه تفارق بالموت دون الاسطقسيه
ولذكل سود البدن وسغن وبيان الغريزيه اذا اشتدت فى بعض الاستا وبعض
الاوقات ازدادت الافعال الطبيعيه وجوده والاسطقسيه اذا اشتدت اخرت تلك
الافعال وبالجمله تؤثر فى الاغذيه العليظه حتى فى العظم والشحم فى بعض
الحيوانات فتكون شديده جدا فلو كانت هى الاسطقسيه لسرت حوم الاعضاء فوا

نسخوها فى حرارة خالفته مائية الخ لاسطقسيه فاكشارح اشار الى تقارب الحرارتين بعطف ابتغاث
الحرارة الغريزيه على جهة الاجزاء الحاره بالطبع فى البدن وجبلته حيث فى الخطوارتان بعضان
تحلل الرطوبة واعتبر من ان حرارة الجزاء التى قد انعدمت فى المزاج واكتسبت برودة
الاجزاء الباردة وخرجت عن صرافتها حتى صارت الاجزاء الحاره فى الكيفه كالاجزاء الماشه فى فعل
الرطوبة واعلم انهم قالوا حرارة غريزيه ورطوبه غريزيه ولم يقولوا برودة غريزيه ويوسة غريزيه لان الحرارة
آله الطبيعة فى افعالها والرطوبه مركب الحرارة فنسبت الى الغريزة معنى الطبيعة دون الاخيرين
وانهم قالوا ان المنبث على السل الخ يفيض على البدن بواسطة تعلقها به هو الحار الغريزى هو
جوهر حار لطيف غير لدراخ حافظ لكل الخ البدن والحاق الحرارة عليه مجازا فان الحرارة
الغريزية ما لحقته كيفه فايضه غريزى الغايض على البدن الخ وسيرها على كل
الحرارة الغريزيه من خارج كالحرارة التى فى دمر الكى والشمس الكواكب فى سمت النار وقتل
الادوية والاغذية الخ فكيه الصانع نوشانه بعضى احداث فوق تحد ما مثلا به بدن نالقوة
على القوة التى فاذية فلا بدان التغذيه من امور ثلثة الاول الجسم جوهر البدن الخ ادخاله فى جوهر العضو
الخيف يصير جزء الاول والحاق الثالث شبيهة من كل الوجوه حتى لون وقواه فهناك قوة
محيله ومغيره ومشبهه فالغاذيه عبارة عن مجموع القوى الثلاث وكل من قوة اخرى فخدمها
من الثلاث فى قوله ومشابه بدنه ما لقوة اشاره الى ما اشتهر من ان الغذاء الذى يصير
جزء الغاذية للبدن ان يكون مركبا فاذ مشابه ما لقوة واما البسيط فلا يصير غذاء له لبعد غذاء نعم يصح ان يكون مبرق للغذاء بسالة لما فى الى رى الفقيه لى ما، وقد يحال ان الاعراء فوالغذاء
الروح الخ فى العروق الضوارب الخ ما لى سائر العضاء متنازعة الى الاعلى كل وكل منهما
يطلبها بما الى حياة والقيام كل منهما الى ما فانه الخ ولم يكن لقوى الجسم احيا
ع الانتباع واى ما تقدم من ان القوى الحس تحب تنا بها فى المدة والقوة والشدة
اما على سبيل التولد فما سبيل واما على سبل التوالد فى سعده قيل عكله اى دليل قام على ان
التولد يحصر فى الاول والتوالد ما كم لا كبران سعافها الخ فجعلت الصفات فى فصل
عن المادة وذكر بعالا بد منه فى التوالد ومن المتولد كجواز ان يتولد من اصبع الف اصبع بلا مادة
الخ اعلم ان المقدار الواجب لشخص كل مثل وذكر لانا معصوله من شخص فلا يكون على قدر
شخص كل مثل الخ فى وزن النفل الشامه الى لو اصلة الى حالها فى افعالها وانما

لغيبة هذا القيد ان اثر المولدة في فصل البول لا يوجد فيما اعدا البول مما صار من جسم الشارب تحاليل
وذلك اخر الكيموس عقب الهاضمة على المشرف فيه المولدة وكذا اثر النامية سوى ان الوقوف عليه
قوله يخطها الشخص حفظها الشخص الكائن مولدة فيه وتكميلها النامية قصر مع الحفظ بالنامية
واستبقاؤها للغذي بالمولدة قوله والقابضة خلطها قوى اربع القوة الظهورية ان كان فعلها لموقوفه
احزى سمت قابضة لكل الاخرى كمذه البول لاربع قابضة لغذي ونضج الاعلا تهيئ الى
لفعل الغاذية وان لم يكن فعلها لفعل قوته احزى سمت محللة لغاذية فان فعلها ايراد جزل
ما تحلل لص لفعل قوته احزى لا انها سمت باعتبار ما يرد على البول غاذية للنامية بل مرة سماها
الغاذية والنامية باعتبار تهيئها المادة لفعل المولدة غاذية فان لها قوله لان الغذاء يرد في
صيغة المجهول من ازوره اي ابتلعه قوله فان الغذاء اذا الى ان فللا والمسكة قوته حصل هذا الاثر
فللا والنضج وانما اذا الى نتف المسكة صنيعه ولم فصل الاحوال التام من بين فوجه من الغذاء
المعدة فانه يفصل في المعدة فراقة وبطؤ السير قالوا والذي يدل على فتح المسكة انا اذا مرخنا جزء
الحيوان حتى ساوى الغذاء وجدنا معدة مخزنة على الغذاء لم لكن لم تكن المسكة قوله
سيرا الى المطبوعة لا يسيل فالوا ودل على حدوث المسكة في الرحم انا اذا شققنا بطن الحامل من حلق السرة
وكشفنا رفوع عن الرحم وجدنا منفخة بعضا شديدا بعد اخذ الهواء وحدوث الحبل
بحيث لا يسع فيه فان يده فضل صه طرف الحبل وكذا نفس سايرا لاعضاء انه لو لم يكن هناك
مسكة لخلط الذي هذه اي ذبه اياها مقدار ما يفعل فيها فاضلة فخلطها لنزل في كل الخلط عنا لا يقبل فالحصر
للاقتضاء اتم قوله وتفعل اياها فضلة احالة الغذاء الى طبل الغذاء الى قوام ومزاج خيرا بها
لا بد حزء من الموزي ثم الغاذية لحمه ان ما يكون حزاءه ما تفعل الاولى مداراة ما في الوقوف
في الكبد المجزية الى الوزن وغيره ومع الصبي ان المداراة المرسلة الاولى في الغم وقد مهاني المولدة وان
الغاذية في الكبد والنامية في العروق والرابعة في الاعضاء قوله فرق ما منضج الطبخة وكذا فرق
بما منضج المدقوقة فالمخلوط ما لكثرة دليل على قوة مزاجها بالمضغ ثم ضرورة العداء في المعدة كيلو
قد يكون سدادة على في جوارح الصيد وقد يكون على لطة المشروب طبي في اكثر الحيوان والكيلوس
اذا تم الهضاعة في المعدة الحدب لطافة ما يرد في المستقيم ما سار عنا الى الكبد وقد اختلفت
في العروق المتصفة المتفايلة المنشقة في جميع اجزاء البدن بحيث يلاقي الكبد بكليته الكيلوس
فسبعتهم انها ما نا ما وتحمل صورة المؤدية الغذاء الله وتستحيل الى الاخلاط في مدة المدة بتة

لغذاء اكون وقف وفي المرة الاستعارة الكيموس فخلط والاخلاط اذا انضجت في العروق انهضت امدة ما
آخر وبيضت في كيفياتها والمستودع لان يصير جزء الاصل المغتذي ما يفعل اذا ثم تحت من قوات
العروق في الاعضاء استحالة جوابها وخلعت صورة الاخلاط فيه الاخلاط عضاء كمثل المولدة
لما الكبد بان الاجسام الواقع فيها السعارة في الكوة معدة للاكتساب في الصورة الواقعة في الكبد في العضو
وفايدة تكثير ذرات المضغ بلطف الغذاء وتيسر فوقه حتى يصير جزء البدن القول من يحل الاشرف
الصور للاعدل من يوم واحد فصل الى ان كل على البدن وسعه اياه قوله ان الات جلا اعضاء
عند الجزء لما شرع اي تحرك الى اسفل لدفع ما فيها من الفضول وكذا الحد المعدة تحرك الى فوق عند
القي لدفع ما فيها وتحرك الاحشاء ايضا شبها بالوالد الرحم تحرك عند الولادة للطبيعة وعند توسيع
الجنين حركة شديدة لدفع ما فيها قوله فان الغم هو الازدحام هذا شبه على الاصار فان
الازدحام في الغم تكون في الاقطار الثلثة بخلاف السمن عالما على مر فلك الغاية المذكورة
الخ تمام الخلق والنشو تحقق بالنمو قوله والمعد اسطل الوقوع المعدة والغذاء الى ما يلي في وكل فاعل
الموى مطلق وادعى الافعال المنسوبة الى القوى صادرة عن الملائكة الموكل بهذه الافعال معللا بالنشو
والاختيار كما مر قوله وعلى تقدير ان لا يكون فاعلا ان جوز كونها فاعلا بسكل الافعال الحكيم مع عدم
شعورنا بها شاهد على سبح الدر بالتكبير والى ذلك اباناي وجه يصدر عنا بكل الافعال الغريبة قد اراده
حتى من ظاهرة وحتى منها باطنة نريد ان العلم لنا من الحواس مخصوص فما ذكره لا ان لكن الحق من الامر
او المعنى فما ذكره لجواز ان يعلم بعض الامر بحاسة اخرى بعض الحيوانات وان لم يعلم بها فان
الاكه لا يعلم قوة الابصار والعنقز لا يصر لذة الجماع والسوداء من معنى القوى الملائمة الا انها علم
الحواس بطريق فان فقاء ما تقال مزاجه فلا تدرك معه مدرك بما ما ينافي مزاجه وبضده مدرك
العناصر ذكر صفات مثبتة في جميع جلد البدن وان كان في ما لحم اكثف اقوى حتى صار قابلا
الاصابع والاسنان في جلد الله استابه قوله فانه لجواز ان يكون قوى كيفه والمه ذهب كثرة
المحققين بناء على ما قدمه في كثير القوى من ان القوى الواحدة لا يصدر عنها اكثر من واحد فقالوا انها
ماسة مغايرة لعمل الاجناس متضادة فلا بد انها من قوى مدركة مختلفة لكم بالسطح انها
فاشتغل الكل مذين منافيا واحده والحاكة بين الحرارة والبرودة والحاكة بين الرطوبة واليبوسة
والحاكة بين الخشونة والملاسة والحاكة بين اللين والصلابة ومنهم من ادعى الحاكة بين الجوع والعطش
قالوا وجواز ان يكون لهذه القوى بسيطة انه واحدة مشتركة لها وان يكون مشتركة في الالات انتهى

مالذات التي ذهبه للراي وعلى رؤية الانسان وجهه في المرآة ... وعدم العود المرئي بهذا الشرط ما ... لحدقة البصر وصغره وطب عظم المرئي وصغره وبحسب قرب المرئي وكونه فان قوى البصر قد ترد شبيها على بعد محسوس ولا يدرك صغر البصر على الاطلاق بل صغر البصر المرئي والعظيم المقدار من ذلك البعد وما دونه اكثر اقتضاء وضوحا يدرك من بعد اكثر ... وعدم الوقوف لقوى فان البصر اذا قرب من العين عظم جدا ... وعلى الاطلاق لو قوى صغر لكنه لا تدرك البصر بعينه وهو الذي يحس يزداد مقدار ما قرب حتى اذا التصق بالبصر سطح البصر بطل الابصار واما عدم الصغر المفرط فهو يعرض لاختلاف اللون الباطن وصغره واختلاف الثوب والثوب كالاطلس والملحم بين الرائي والمرئي هو اختلاف اللون والقضي وكون المرئي كشعاعي اللون بعني حاصل من ارادة استرطي الرؤية كون الشيء حاجزا الرؤية ولذلك ... منع رؤية الطعوم والروائح والكيفيات الملموسة في هذا الاعتبار حاصل ومضاف الى موانع البيان اذ في ... ي سلامة الحاسة والقصد الى الاحساس وتوسط الصفاف فصارت شرائط الرؤية عشرة كما ملة فالوا ... مع حصول جزء الشرائط الحكم الى ذاته والا لزم السقط فاذكر ... والرؤية فحصل خروج الشعوع ... الملامس المحسوس للحي اي الابصار ملامسة الاول مذهب الطبيعيين فيصير الابصار بالاشباح وهو الحق ... عذار سطوا واتباعه كالرئيس في جزء ومعناه ان الابصار اني فحصل بعد اطباع صورة المبصر سطح ... الهوا المتشبع الرطوبة الجليدية التي في العين وتاديها الى الحس المشترك قالوا ان معاودة المبصر للباصرة ... توجب السواد العفر صورة رطبة الجليدية ولا يمكن البتة معرفة وكم مفصلا ولا يكفي في الابصار الاطباع ... في الجليدية والا لزم في شيء واحد شخصان الاطباع صورتان في جليدية العين بل لابد من تاديها الصورة ... الى ملتقى العصبتين المجوفين وفي الحس المشترك ولم يريدوا بتاديها الصورة من الجليدية الى الملتقى ومن ... الى الحس المشترك انتقال الصورة بل ارادوا ان اطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على ... الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك واستدلوا على ذلك بان الانسان اذا ... نظر الى شيء شخص مدة طويلة ثم غمض عينيه فانه يجد في نفس الباصرة بعد اغماض العين ... بالغ في النظر اليه ثم نظر الى لون آخر لم يدرك ذلك اللون الخاص بل يحس مختلطا بالحمرة وما ذلك الا لان ... صورة المرئي في الباصرة وفي نهاية زمان واستدلوا ايضا بان المرئي اذا الى ان قد سامل الرائي ... قريبا معتدلا بعد الى ما هو اذا بعد منه يرى اصغر مما هو عليه وهكذا دائما ابدا الصغر بتزايد ابدا البعد حتى ... يدرك بنقطة ثم تضمحل ولا يدرك وما ذلك الا لان الاقرب ينتشر في جزء اعظم من الجليدية والابعد ... في جزء اصغر وبنو اسكوه وذلك بان المرئي اذا الى ان على بعد مفروض من الرائي فان الخطين

الخارجين من البعد الواصلين على طرفي المرئي اصغر من الزاوية الاولى حادثة التي على رأس ... صورة المرئي في منتهى الزاوية الصغرى فيرى اصغر وكلما زاد البعد ازداد صغر الزاوية ويصغر المرئي ... حتى يصير الخطان لشدة قرب احدهما من الآخر عند الباصرة حتى كانهما خط واحد فحينئذ الزاوية ويجعل ... وهكذا على نقدير مقدار الزاوية التي ترتسم وبها صورة المرئي ان يوهم خطوطا خارجة عن البصر الى المرئي ... على هيئة مخروط رأسه عند الباصرة وقاعدته متصلة بالمرئي فالزاوية التي عند رأس الخروط خط ... يخرج من الجليدية قطعا قد يكون اطول وقصر بحسب البعد والقرب وكلما كان البعد اكثر كان ... ملكل الزاوية واطول والخارج من الجليدية منها اصغر ولا شك ان الشيء المرتسم في الاصغر اصغر ... من الشيء المرتسم في الاكبر فلذلك يرى المرئي اصغر فطهران الشعاع من الجليدية الى المرئي هو العامل ... من الرائي الى سقط اذا حصلا الزاوية موضوعا للابصار فتكون بالاطباع واما بالخروج فاجعل ... موضوعه قاعدة المخروط هو القول بالشعاع ينبغي ان يدل على مقدار واحد في البعد كل ... كل نهاية اما واوبة على الدليل الاول ان تعال ان صورة المرئي اعني السمن مثلا باقية ... في الخيال الذي في الباصرة وعلى الجملة انه لم لا يجوز ان يكون السبب لتفاوت المرئي في البعد ... سوى ما ذكرتموه واعلم ان المتأخرين فهموا من قول القدماء بان الابصار انما يكون بانطباع صورة ... المرئي في الجليدية ان المرئي ما لم يحصل منه على الصورة فوجب عليهم انه يلزم ان لا يحس الا ما هو مرئي ... من سطحه الباصرة او اسطوانة في باطنه وما هو كذلك بل المبصر هو الصورة الحاصلة في الجليدية ... توجه على ما هو مذكور عندهم وايضا لو كان المبصر هو الصورة المنتسبة في السطح الذي هو العضو ... الذي عنا وي البصر فاه حيث حدوا البصر انهم اراد وا ان صورة المرئي اذا ارتسمت في العين و ... تأثرت الجليدية بها تهيأت الشبح الموجود في الخارج على عطية وفي جهة ... وبعده فتلك الصورة التي للابصار لا انها مبصرة الا كما مذهب البراهمين وسوال الابصار يرجع ... شعاع من العين على هيئة مخروط رأسه عند مركز الباصرة وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم ... اختلفوا في ان هذا الشعاع هل هو جسم ذهب جماعة منهم الى ان الشعاع جسم وذهب جماعة اخرى الى انه ... مركب من خطوط شعاعية مستقيمة خارجة من مركز الباصرة متفرقة عند مركز ثم ممتدة متفرقة الى ... المبصر في سطح عليه من البصر اطراف تلك الخطوط او مركز البصر وما وقع من اطراف تلك الخطوط ... ثم المدرك وله ذكر تلك في بحث ابصار العالم الذي في غاية الرقة في سطح المبصر وذهب جماعة الى انه ... الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر ادرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه

حركة في غاية السرعة فيحصل الادراك بسببه وكيف يتحرك هذه الحركة بمشيئته وطوله والسقعد لو اعلى من هذا المذهب اعني خروج الشعاع
بان الانسان اذا راى وجهه في المرآة فذلك اما لان سطحا من الوجه صورة في المرآة ثم سطحا من تلك الصورة
صورة اخرى في العين لما يحاذيها بطل الانطباع واما لان الشعاع الذي يخرج من البصر ينعكس من المرآة
لصقالتها الى الوجه فيرى الوجه والاول باطل لان صورة الوجه لو انطبعت في المرآة والماء مثلا لانطبعت
في موضع معين ولم يتغير عن موضعها بزوال شيء آخر الا ترى ان الحائط اذا احمر لا ينعكس الضوء عن الحمرة
اليه لم يكن ذلك الضوء معينا من الجدار ولم يختلف باختلاف الرائي من مكان الى آخر لكنك ترى صورة الشيء
مختلف فيما بين الماء والمرآة بحسب اختلاف مواضعك وهو المطلوب ورد ذلك بان الانطباع وخروج الشعاع باطل
على طريق النقض بما عرفت تماما وليس يلزم ان يكون السبب في كل شيء معلوما لنا فلم لا يجوز ان يكون
كون الصقيل بحيث يكون نسبته الى المرئي كنسبة العين الى الصقيل مقتضيا لحصول الاحساس بذلك المرئي ولم
يعرف لذلك علة مفصلة الثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج
الشعاع بل بان الهواء المشف الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة
للابصار وهذا المذهب قريب من المذهب الثاني واذا تحققت ما قررناه في تفاصيل مذاهب الابصار عرفت
ان المشهور من كلام المصنف انه اختار من هذه المذاهب الثاني القائل بخروج الشعاع متجه عليه ما سيذكره من الاشكالات
الا ان الشارح اشار الى ما قيل من كلام القائلين بخروج الشعاع ليندفع به تلك الاشكالات وهو انهم اولوا
بما ذكروا ان المرئي انما هو بل شعاع البصر المستوي لان يفضى على سطح من المبدأ الفائض شعاع يكون ذلك
الشعاع قاعدة لمخروط متوهم راسه عند مركز الناظر لكنهم سموا حدوث الشعاع بسبب مقابلته للعين
خروج شعاع عن العين الذي هو اعلى ولذا سمى حدوث الضوء فيما يقابل الشمس خروج الضوء عنها الى
وهذا تاويل صحيح لخروج الشعاع من البصر الا ان الظاهر ان يقال الابصار انما يكون بذلك الشعاع الواقع
على سطح المرئي فينبغي ان يرى على مقداره الحقيقي في جميع ابعاده ويمكن ان يدفع بان ذلك الشعاع
اقوى في وسطه من اطرافه فاذا ابعد المرئي لم ير منه ما ضعف شعاعه واما قول الشارح ان الابصار
ح [illegible] حدث من تلك الخطوط عند راس المخروط [illegible] لانه كما ترى ينافي سبب القول بالانطباع
كما تقدم اولا [illegible] ان القائلين بخروج الشعاع [illegible] سبب رؤية المرئي صغيرا او كبيرا بان
زاوية راس المخروط ضيقة وسعة بل القائلين بهم بكون المخروط متعينا نعم ان ما يلي سهم المخروط اقوى
واصدق رؤية فاذا ابعد المرئي اختفى عن الناظر ما وقع في طرفه قاعدة المخروط واما [illegible]
تكون المخروط خطوطا ثم علم ان ما يلي الخطوط من المرئي ليس صورة شكلها [illegible] الى الانفراج فيما بين

الخطوط

الخطوط اكثر فالمدرك من المرئي اقل فيرى لذلك اصغر [illegible] والا الشعاع ان كان جسما فالقائلون بخروج الشعاع يرد
عليهم اشكالات الاول ان الشعاع ان كان عرضا امتنع عليه الانتقال والحركة وان كان جسما امتنع ان
يخرج من عيننا على صغرها بل من عين البعوض جسم متصل يخرق الافلاك الى كرة الثوابت وايضا حركته لا يمكن
ان يكون طبيعية ولا قسرية ولا ارادية واعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون حركته الى جهة واحدة طبيعية الى ملاقاة
من يحاذيه قسرية وان لم يكن القاسر معلوما لنا وايضا لم لا يجوز ان يكون حركته ارادية وظهور اختيار الارادة
بحسب الشهرة [illegible] الابصار بخروج الشعاع لوجب تشويشه عند هبوب الريح وايضا انا نشاهد
الى ما لا نهاية له من الوجه حتى نرى الآن ما لا نهاية له ولا نرى ما يحاذيه الثالث لو كان المرئي لم يبصر
الا بالشعاع لوجب ان لا نرى الا بعد زمان يتحرك فيه الشعاع الى المرئي وانه باطل قطعا فانا
لما فتحنا العين ابصرنا الثوابت وان [illegible] بان ذلك [illegible] وبل لما [illegible]
سلوك الهواء بكيفية شعاع البصر [illegible] علمنا نعلم بالضرورة ان الشعاع الذي في عين البعوض يستحيل ان يكون
احالة ما [illegible] وبين فلك الثوابت بل نقول البعوض لو الانسان بل الفيل لو كانت بكليته نورا او نارا
لم يتصور احالة ما في عشرة فراسخ من الهواء واما الاطناب في هذا المقام بتفصيل المذاهب وايراد بعض الادلة والاعتراضات
تشويقا للمتعلمين الى هذه المباحث التي يستشرف اليها الحاذق الاذكياء مستطلع طلع بدايعها ومتشوق
الى مشاهدة خفايا [illegible] والشعاع اذا انعكس من الصقيل الى الرائي ابصره قال القائلون بخروج الشعاع
زعموا ان الشعاع اذا وقع على صقيل كالمرآة مثلا ينعكس منه الى شيء آخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع الصقيل
عن الشعاع لان زاوية الانعكاس كزاوية الشعاع على ما ذكر في المناظر فاذا كان الصقيل مثلا مقابلا
للوجه بحيث يكون الخطوط الشعاعية [illegible] العين قائمة عليه انعكست على انفسها فوقعت على الوجه فيرى
منها ولا شعور له بالانعكاس فيتوهم انه راه على الاستقامة كما هو المعتاد فيحسب ان صورة وجهه منطبعة في
المرآة وهو باطل بل السبب ما ذكرناه ولذلك اي لان الوجه قريبا من المرآة والخطوط المنعكسة قصيرة يظن ان صورته
قريبة من سطح المرآة واذا كان الوجه بعيدا منها ظن ان صورته غائرة في عمقها والسبب في ابصار المرئي
متعددا القائلون بالانطباع ذهبوا الى ان انطباع صورة المرئي في الجليدية لا يكفي في ابصاره والا
لراى الشيء الواحد شيئين [illegible] بل لابد من تادي الصورة من الجليدية الى ملتقى العصبتين فترتسم منها صورة
واحدة فيرى بها ذلك الشيء واحدا فان عرض ان لا تتادى الصورتان من الجليدية الى الملتقى دفعة واحدة
لاعوجاج عارض في احد العصبتين فيرى ذلك الشيء متعددا واما اصحاب الشعاع فقالوا ان المخروطين الخارجين
من العينين [illegible] يفرضهما جانبا واحدا اي ذلك الشيء واحدا وان تعدد السهمان راى متعددا

لان قوة النور في سهم المخروط وفي عبارة الشارح نوع خزازة والظاهر ان يقال واذا وقع سهما المخروطين على
موضع واحد من المرئي ابصر العينان المرئي شيئا واحدا اذ كل واحد من سهمي المخروطين عند الرائي صار
واحدا وان عرض بوقوف السهمين عند وصولهما الى المرئي ابصر العينان المرئي متعددا اذ كل منهما لم يلتقيا
ولم يتحدا ثم وقع في عبارته لفظ الرائي بدل المرئي في الموضعين قوله شرع في اثبات الحواس الباطنة
والحواس الظاهرة لكونها في غاية الوجود مستغنية عن الاثبات واما البحث فيها عن كيفية الاحساس بها فقد تقدم واما الحواس
الباطنة فيبحث فيها عن كيفية الاحساس [illegible] اثباتها وتغايرها وهي [illegible] على الحصر [illegible] ذكر الا انا
نجد [illegible] الاحساس بغير الحواس الظاهرة وليس [illegible] اما مدركه واما معين لها [illegible] عقليا يجوز ان يكون
مدركة الصور قوى متعددة بحسب تعدد الصور بعدد الحواس الظاهرة وان يكون الاعانة من جهة الحفظ
والتصرف وان يكون التصرف في الصور بقوة وفي المعاني بقوة اخرى [illegible] ادراكها واما المعاني المدركة
بالحواس الباطنة من الصور والمعاني فلان المدرك اما كلي او جزئي والجزئي اما مجرد [illegible] فالكلي والجزئي المجرد انما
هي للعقول مثلا مدرك [illegible] العقلية [illegible] في النفس الناطقة واما الجزئي [illegible] فاما ان يمكن ادراكها
بالحواس الظاهرة ويسمى صورة كالمبصرات او لا ويسمى معنى كالصداقة والعداوة الجزئيتين المتعلقتين بالمحسوسات
مثلا [illegible] الصورة [illegible] المدرك لها الحواس الباطنة فالاول [illegible] ادراك الصور والمعاني وضبطها و
التصرف فيها افعال [illegible] الى ارتسام الصور والمعاني في النفس الناطقة لكونها جزئية جسمانية فلا بد لكل
فعل من هذه الافعال من قوة جسمانية تكون مبدأ له وهذا انما لا يسلم الا [illegible] بل الكلام في ان هذه القوى
متعددة [illegible] او بالاعتبار قوله لانها تدرك خيالات المحسوسات الظاهرة اي يرتسم فيها صور المحسوسات
بالحواس الظاهرة واشباحها فالحواس الظاهرة كالجواسيس لهذه القوى تؤدي ما تدركه اليها [illegible]
فيها الملموسات والمبصرات والمشمومات والمسموعات والمذوقات باسرها ولذلك سميت بالحس المشترك
وهو [illegible] بنطاسيا باللغة اليونانية [illegible] يمكن للنفس ان تحكم بين المحسوسات بالجمع والتفريق بل
هذه القوى هي التي لها ادراك المحسوسات الظاهرة قوله يعني النفس تحكم بها بين المحسوسات [illegible]
بان الحكم للنفس وان اسناده الى القوة مجاز [illegible] قوله [illegible] لا بد للنفس من قوة غير الحس الظاهر
تدرك بها اللون الجزئي والطعم الجزئي معا وذلك لان الحاكم يجب ان يجتمع عنده ما يتعلق به حكمه واجتماع
الاشياء لهذا النحو حال حكمها قد يكون بارتسامها كلها فيها كما لو حكمت بين [illegible] وقد يكون بارتسام بعض
وارتسام بعض اخرى في [illegible] لها اذا حكمت على زيد بانه انسان وقد يكون بارتسامها في [illegible] لها
كما اذا حكمت على هذا اللون بانه عين هذا الطعم فلا حاجة الى قوة يجتمع فيها صور المحسوسات الظاهرة ولو

اصح

لم تجتمع لها لاحتيج ايضا الى قوة اخرى يجتمع فيها الكلي والجزئي معا حتى يمكن الحكم بينهما ثم لو كان الحاكم بين المحسوسات
هو [illegible] ما ذكره او [illegible] في الحواس الظاهرة ما يدرك بالنوع نوعين من المحسوسات [illegible]
حكمه عليها و[illegible] النفس ليس هو الحاكم فلا بد من قوة باطنة تدرك انواع المحسوسات وتحكم بينها قوله
انا نرى القطر النازل [illegible] كالخط مستقيما او مستديرا اي تكون لاتصال
ارتسامها في الحس على وضع المستقيم او الاستدارة وليس هذا الاتصال في البصر لان ارتسام القطرة
واتصالها فيه انما هو بحسب [illegible] في حد من حدود المسافة حتى اذا زالت القطرة من تلك
النقطة زال الارتسام والابصار فلا يتصور بقاء الارتسام الابصاري زمانا حتى يتصل [illegible]
[illegible] فيحصل في الباصرة خط مستقيم او مستدير بل لا بد من قوة باطنة يتصل فيها ارتساماتها اي حصلت
في حدود المسافة على صورة الخط [illegible] زعم انه يجوز ان يكون اتصال الارتسام في الباصرة بان ترتسم
المقابل [illegible] قبل ان يزول الرسم الاول لقوة الارتسام الاول وسرعة تعاقب [illegible] فيكونان معا [illegible]
على وجه يتصل الارتسامات الى الارتسامات المتتالية في البصر [illegible] يتصل بعضها ببعض [illegible]
النوع لا في البصر على صورة خط مستقيم ودائرة فيرى النقطة كذلك [illegible] المسافة [illegible]
سائر المبصرات وذلك [illegible] الادراك الا على سبيل التخيل [illegible] الاشياء اكثر [illegible]
فان التخيل ادراك ضعيف [illegible] المشاهدة [illegible] ومن مشاهدة النقطة خطا [illegible]
الى الابصار [illegible] بالحس المشترك بتوسط الباصرة وكذا ادراك سائر الحواس الظاهرة [illegible]
اليه قوله المبرسم يرى ما لا تحقق له [illegible] المبرسم وهو [illegible] المرض [illegible] اذا قوى
مرضه وتعطل حواسه الظاهرة بغلبة المرض ودون النوم يرى اشياء لا تحقق لها في الخارج على سبيل
المشاهدة دون التخيل فانه قد يرى سباعا واشخاصا حاضرة عنده ولا يرى احدا [illegible] ومن
سلم حواسه وليس هذه الصور المرتسمة في بصره اذ لا يرسم فيه الا الموجود [illegible] ان
ادراكها الى ادراك ما يرسم في الخارج فلا فرق عند المدرك [illegible] الابصار [illegible] هو الحس
المشترك [illegible] الابصار بارتسام الصورة في الحس المشترك [illegible] هذا المدرك [illegible]
عليه الصورة من خارج [illegible] وبين ان يرد عليه الصورة من داخل كما في المبرسم [illegible]
بمزاولة المرض [illegible] تعطل حواسه الظاهرة [illegible] المتخيلة ونقشت في لوح الحس المشترك صورا كانت
مخزونة في الخيال او صورا ركبتها من تلك الصور التي [illegible] مشاهدتها من الخارج [illegible]
بالمشاهدة [illegible] الصور المنقشة [illegible] من خارج [illegible] الاشياء التي [illegible] موجودة

في الخارج خارجة غندة على في العين ملائق وزعم بعضهم انه لجواز ان يكون منه الاستباه موجودة في علم المثال على العين لاكتسابه لون وبكون مثله مقدرا مشروطا بمثل وكل من الخارج اي اصل للرسم او نحوه من الشرائط
قوله والا فمعدوم صورة كون احد الامرين عنده او كل الاخر والا لعرف حاله مثل موجود من غير طائر فان كل
اذا راى الكحلة لا يدرك لونا وطعما على انه يكون الصفة الى احدهما موجودا لانعدام صورة الاخر قوله لان
العقول والحفظ قد يعرف فان الانسان قد يكون بحيث يدرك المحسوسات والاسكن من حفظها واستثباتها وقد
يكون بحيث للادراك لكن حفظه لما سبق ادراكه منها فلولى ان الادراك الحفظ نوع واحد ولما افترقا
اصلا حاول وضع المشكل لا يدرك كل الحس الظاهر وسيط ولا بالحس المشترك الخيالي اذ لا يتسع فضاء الا
ما تاول من الحواس الظاهرة وليست منه لكنها مادة ومنه ولا بالقوة العقلية لسلب الملائمة والا لم تختص
بالحواس الخمس فلا يدرك غيرها بل بقوة يدرك بها المحسوسات الظاهرة نوعها واحده من الحس المشترك وقد سبق منا اشارات الى
تعدد الى خيال المتوهمة الى القوى الخمس وافراق بعضها عن بعض للعصمان تقدم بالمادات مثل كتابي الحا
تعاير الجهات والاشكال وما سلم وكن على بصيرة في مباحث القوى الباطنة قوله فتارة يركب
الصورة بالصورة الى في قولك صاحب هذا اللون الحبر سيل هذا الطعم المخدر ونة تركيبا لمعنى بالمعنى فالى في قولك
ماله من الوان هذه النوعة وتركيب الصورة بالمعنى الى في قولك صاحب هذه الصداقة هذا اللون وتفصيل
الصورة عن الصورة الى في قولك هذا اللون لبس هذا الطعم وعلى هذا قد تقال تركيبا الصورة بالصورة
الحاق في مثل صورة انسان ذي جناحين وتفصيل الصورة عن الصورة الحاق في مثل الانسان بلا راس وتركيب
المعنى بالصورة الى في قولهم هذا قرحة لذيذة وتفصيله عنها الحاق في سلب معنى القرحة عنه وعلى هذا القياس
قوله فالحس المشترك لكذا مناع بعطى من ثلثة اعظمها العطل المقدم واصغرها العطل الاوسط وهو متقدم من
العطل المقدم الى العطل المؤخر فحاله الحس المشترك بين الرجل المشبوق المقدم العطل المقدم والله الحمد والمنة الرجل المشبوق
وهذا العطل كما يراه موزونة وعالى اليوم سلطان الخيال الحسي وحتى حالب بالقوى الحاكمة الوهمية فحاله الوهم
على ان احصل من احوال الجوز الاوسط وآله المقدمة وحقه الجوز الاوسط والى الخط مقدم الجوز الاخير فيا
مؤخر عند الجوز فيلم وضع وهي من جنس القوى للالا حاس مثال من الحواس الظاهرة وكيفية المعدات
للوهمة لاحتمال الوهم في العطل الى حكمه الصانع حيث قدم ما لا درك به الصورة الحاكمة وهي ضعيفة بها فحظها واخرها
لكي الجوز المتوسط على ملكي الصور وهو على حفظها واقوى المقدمة فيها فتحتاج توهم الجوز الاخير وضع عليه حكمة
قوله واما حواله
السبل على هذا السؤال انا نصر فان ذكر كون خارجا عن ماهية المتوهم الخارج الجزئي من حيث هو جزئي
من حيث الجزئي الجزئي

قوله قد صار بسطا وامن ما بعده الى الاجناس العالية الانواع الاعراض المندرجة تحت جنس متوسط
وقد تنسب ايضا الى الاجناس العالية الاعراض مباشرة مندرجة في جنس واحد هو الموجود وصار الاجناس العالية الموجودة الكلية
عشرة وقد صرح بعضهم بان حصر الاجناس العالية للوجود الكلية في المقولات العشر ليس منقولا عن ارسطو الى
موجودا احدثه من بعده قوله ومذهب طائفة اخرى انها طائفة ضيعة الاجناس العالية عندهم ليست مقولات اربع
بل هي الواجب بذاته والجواهر والاعراض وهذا مذهب مرتضى صدر الكلام بطلانه هذا العصر والاعلى ان الحصر
فيه استقرائي محض واذا ضبط الواجب بذاته لم يبق الا جوهر مرسلا فقط قوله ومذهب طائفة انها اربعة الاجناس
العالية عدد هم خمسة وهو الذي اختاره صاحب المطولات والمصنف المذكور في هذا المذهب يسمى الواجب بذاته
على اعتبار وجوده تحت لكن وهو اخر وجودي لكم فلا يصح ان يجعل الكم منتهى الى العارض وغرضا عن الزمان والاين
بقوله وجود الا ان ينقل الاصح العرض موضوعه على تنقل العرض ان لكيف فلا يسمع تصوره بغير عرض كالسواد
سلا لكنه لا يوصف عليه اذا وجد بالاصالة مطلق النسبة يشمل المعقولات النسبة المكررة كما في المضاف الاول
واراد ما عدا النوعي فانه امر يكون نسبة واحدة بحيث يمكن ان تعرض فيه نسبي اخر كما في الجهات هذا المعنى لكنه
قوله اي وصحة الاجناس العالية الاعراض بسببه يرد على الحصر المستفرة فقوله بحيث ليس راجعا الى الاول
كما توهمه العبارة والا لكان الحكم بالانحصار بسببها بالعطف والوجدة عدد العاطل موجودا عاما للارجح فان فلت ما
عدد موجودا عاما للارجح والمعاني فان الكيف فلا اسماعي بها طلب المشهور موجودا الكيف اعسار فيرجحها
عنه على ان الحصر راجع الى المعاني متقرر موصوف بصفة محققة هي اي بتحقيقها اجناسها العالية وهو لا اسماعي بها
ظهر اكونها موجودا عن حصر بين ظلا مكونان من الاجناس العالية فصلا عن ان يكونا من الاجناس العالية واعلم ان منا
سبقا ان الاول الى الاعراض سارية منذ رجة تحت هذه النسبة والثانية الى الاعراض الواقعة تحت جنس متوسط
فيها والعالية الى الاجناس العالية الاعراض منحصرة فيها ما تعقل في السطوح والوجدة لما سبق وجه على الاول دون الثانية
فلا ذكرنا ودون الثانية فلا ذكره السارح ما جواز عدهم الاعراض تحت جنس عاملي قوله واعلم ان هذا على ان
سابقا بانحصار الاجناس العالية في هذه النسبة موقف على كون هذه النسبة اجناسا وعلى كونها غير مندرجة تحت
جنس وعلى كونها سابقا للاجناس العالية فيها وعلى انه لا جنس عالي غيرها والاول لا يخ كونها اجناسا موقف على ان
الطلاقها عليها بالتواطي لا بالاشتراك اللفظي او لا تكون معاني متشركة حتى يتصور كونها جنسا والثاني كذلك
لان المعول عليه المشكل لا يكون الا تواطيا لا يخ فلا يكون جنسا على الطلاقها عليها بالتواطي وليس بجنس وكذلك
من حمل الطلاق الاوائل المعقولة على ما تحتها بالتسوية على الطلاق الواسانة على ما تحتها بالسوية ومع ذلك لا يعد الجنس
عاما ما تحتها من الملاسات بل يكون عالم المشتركة بين ما تحتها المغايرة للنسبة حتى تتحقق كونها اجناسا وكذلك

من صاحب الجوز الاوسط

وعارض ما ضمامه

نه كلها واحد من الامور المذكورة وكذا حاصل ما ذكرنا فيما فيه غير متورحة بحث جنس طوا زان يكون اثنان منها او اكثر متورحة
او جنس حاملا لها واما كونها شاملة لاجناس تحتها فقد منع طوا زكون ما تحت بعضها انواعا حصته وبجاب بان المراد
ههنا ما كونها عالية انه لا جنس فوقها فحا زان يكون بعضها موجودة والما نة لا حتى عالية غير ط علة على عالية
عدم الوجدان قال الامام وحق الكيفيات المحسوسة ان يقال ان كل واحد منها فانه يقبل الاشتداد والتضعف
فطلان العدد في الكمية والسبق مصورا على الامور المقارنة للكمية اى العدد ومقارن للامور المقارنة للكمية على الماوبات
فو للخوا زالعارية عن الكمية ط فقد وجد الكمية مع الكمية وبدونها فحكون نا غم وجودها مكون الجواز عالة مطلقا لا يصح
كونها موجودة للكمية خبر ان لا تكون عليها بحصول صور الاسباء فيها وحمل ه موجبة الكلام ان الكمية تغب الانقسام فيها
كمية ومعارنها عدد وفان رد عليه مان الكمية نفسها ابعدا لا معارنها فكمية ومعارنها الكمية المخصصة بالكم اجيب بان
العدد موضوع طبيع المعدود لا حتى لنفسه وانما كانت الكمية اصح وجودا من الماني لان الماني اعراض نسبية لا مقررلها ما
ذوات موضوعاتها الا منسبة الى غيرها بخلاف الكمية فانها موجودة في ذوات موضوعاتها مع قطع النظر عما عداها ط
يجمع بينها جنس مشترك نحو الجوهر المشترك بانه ذو وضع بعني موجودين يكون موجبة نها ملا حدهما وبدا ره للآخر فانها
لهما او بدا ره لهما عما حصلا في المعارات باحصلا في الاعمارات فالخط المشترك بين الخطين مو المعطوف بين السطحين
وبين المجسمين هو السبع فالخط والسطح مع كونهما مقدارين فا نهما يفتقان حد امشتركا بين المقدور والمقدور والمشترك
بين المقدور بن مخت كونهما مخالفة بالنوع لما بين حدود هما فالنقطة بين الخط بخالفة للباسه وكذا الخط مخالف فيها للسطح
والسطح للجسم والما حد بين المخالفة لان للخط المشترك بحسب احد اتهم الى احد المتباين مرود به اصلا وانما
فصل منهم بعض شباه والا لكان المشترك حدا آخر من المقدار المقسوم فكون القسم الى متباين متسما الى القسمين
الى علة قسما الى محمة وحكما فالنقطة عرضي حال في الخط والخط والسطح في السطح في الجسم ولا نسبه بينها في الكمية
فلا اتصال مما للخط كم من السبع علة اور بعة وقد تسبق سابا سباع تركب بعضها من بعض فوجه آخر مباين للاول
القوى لا نحوى ط والكم المتصل الغير القار بالذات هو الزمان فسكل ان وجد سيا من اجزاء الزمان لزم
اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم انفصال المعدوم بالمعدوم وكلا ما محال عبر اتصالي اجزائه بعضها
ببعض بالمثال كان من فصل العار لا صباع اجزائه سماكما ذكر الخطوا بما قد عرفت من ان ذلك الامر المتصل الممتد في الخيال
بحب اخذ الاحاط العقل وحدوده الطارح حرم باسباع اجتماع اجزائه بالطارح وهو معنى كونه غير قار وقد تقدم منا
بعض ما يحله الزمان فالامر بدعلم ط والكم المتصل هو العدد وقد تقدم في صدر الكتاب ما يدل عليه ان الكم
المتصل بالذات هو العدد وفقط ط نهاية صول الاسباه والمعول عدم المساواة لا شكى ان الاجسام التي هي موضوعة
للعدد والاعداد موصوفة بصول المساواة والاستفاضة فما كان فصلها بدكل لزوانها كانت الاجسام بالضرورة بحيث

صغيرة وكبيرة مساوية في حد الاعضاء صلوم ان كون الجسم الصغير مساوا ما لمساوه بالجسم الكبير لان الصغير والكبير
متواحدان بالكمية المخصصة بصول المساواه واللامساواه وقد تحالا حد الدليل متلوب لان دعوى الفصول التي
كان في نفس المقدار وحبان يساوي المقدار المقدار الصغير مساوية المقدار الكبير لا شركهما في المقدار وانصاف الكبير
دكل الفصول المقسم لم لوم ان كون للمقدار واحد وجب على الاول ما ن فصول المساواة واللامساواة لنسبة المطلق
المقدار حتى علم ما ذكر تموه بل للمقدار المطلق الذي لنسبة مشتركا بين الصغير والكبير ولا يكون ما لم يحاز ان يكون دكل
الفصول المقسم الخاصة التي هي موضوعة للمقدار المطلق ان تكون المقسمة لا يحالف المقسمة الا حيث الاسم فكذا المقدار هكذا او كروا
وفيه بحث او فد لانه اذا تصار المخالفة من المقسمين فحاد كروا والاولى ان يحال الى العقل او الاحظ الاعداد الآتية
وايم بالاحظ مهما نسا آخرا مكن ان يحكم بهما لمساواه واللامساواه واحد الاحظ شباه آخر ولم يلاحظ مقسم عددا
ولا معدودا لم يمكنه دكل عليان فصول المساواه واللامساواه انما هي للاعداد لي الواتي الاولية للكل ما نوا موضوعة للعدد
بواسطتها ط لانه يتوجد في الاسيا ما عسار المساوي واللامساوي وقد سبق للعامل بالدوار المساوي
واللامساوي مواكم فكون حوابنا العامل بالدوار بما سوع عليه من غير احساج الى امر آخر وسان السوع
ان لو يوجد انما تتم المقدار احد لا احط مقدارا آخر اصغر منه فيوصف منه بما مساوه وبسبي الفصل وصوسي آخر فكونه
قابلا للقسمة بحد فوصي سي غير شي ما عسار مساواة بعض منه لما هو اصغر منه ولو لا دكل لم يمكن قابلا لها فجرد
هذا المساوي كان فيه لو سوغ ان كون المقدار بحسب مرتبي عرضي اما مع لا جعل عدم مساواة بجرد عن
حيث هو بقطعه الذي مرتبة العقل شباه والا اخذ دكل لم يمكنه ان فرضه شباه موصي عوده مساواة آخر وجرد
هذا اللامساوي كان في قبول اللامساه ما لمع المذكور حان فكل لحكم بكون قبول القسمة لحكم مواسطة المساوي
واللامساوي ساء قول فان هذا المعنى ط على الكم لزوانه حلب لا مساغاة لان الحرف بالدوات بيافي الواسطة في
الفروض حد وزان الواسطة السوف فالمساوي واللامساوي بعضان عروضيان لا بعسام الكم اولا واما لكم آخر فاتضح
انه لا واسطة منا كما يكون بين موضوعه لكما ان الفاعل منفي عروضيا لساعي للسطح مع كونه عارضا له اولا بالدوات
على ما حقق في مباحث الاعراض الاربعة والسابعة او تقول الحركة اما ه لدوا نه عرضي حد ذاته لا انه عرضي حال
فجاز ان كون عروضه لموسوط عرضي آخر اولى وقال بعضهم فصول المساواة واللامساواة فرع لفصول القسمة المذكورة
لانه اذا فرض مع كم اجزاء فاما ان يوجد نا زاد كل جزء منه حدوه من كم اخر او اكثر او اقل والطاهر ان ما ذكره هذا
القابل لما حوى للمساواة واللامساواة العدد وبه وما في الكتاب ما عدا المساواة واللامساواة المقدارية
ط بانه اد الحوظت القسمة بهذا المعنى صدر المقدار الاول وذكل لان المقدار الاول لم يمكن فيه منفصل بالفعل
اصلا بل كان منفصلا في حد ذاته فاد اطوا الانفصال لم يكن حكى المتصل بما هما بالفرورة بل عدم وجود منفصلان

نحو انواع لم تكونا موجودين ولا كل المتصل والامم كي متصلا في حدوثه بل متصلا بالفعل عاصرين للوجود ان كان
متصلا علتها بالفعل واحد كل واحد من حدوثي الزمن الى عرضي كان ايضا موجودين فيه بالفعل وعالم كي الاجسام
واصلا عاصر بعد عنده وحيث ان كون المقدار الاول متصلا غاية معاد وغير مساعه بالفعل كما مرت اليه اشارة
وخواج هذه القسمة للمتصلة للكم والعمر فاما الطبيعي حوالهيولي الباقية بعينها مع الاتصال والانفصال وحدوث
المقدار والصورة للجسم لزوالها بطريان حدث البسيطة كما كعينه لان الجسم المعد لكون الهيولي قابلة لهذين النعتين المتقابلين
او لوم يكن لها مقدار لم تصور متصلا كي متصل كي حدثه الانفصال حوله ان نوجده عاد معنى عدالشي الآخر //
انفاذه اياه بالقاء ما ساواه مرة او اكثر والعاد موجود بالفعل بعد العدد لان الواحد موجود وكي تبعه الاعداد
وهو عدة فقد بعد معنى الاعداد معا لان الواحد لا بعد عن المساوي لان الاعداد والا لكان ساويا
لا ما معدل اما علم ساعه ان لو عده الواحد غراب مساعه واما اعداده مرات لا ساوي فلا المقدار لو حدوثه
عاد بالعود او كل مقدار ممكن ان عرضي لنصف بعده عرضي وثلثة بعده ثلثة مرات وسكذا او موضحه ما ذكر
ع شرح المحسن من ان المقدار قابل للتصعد الوهمي اذ ان اثناء عالي الطرفين والتصعد للمقدار تضعف بعد العدد
ثم العدد عن مساه عاطرف زيادة ومنتهى في طرف النقصان الى الواحد والمقدار بالعكس فانه متناه في طرف
الزيادة لوجوب تناهي الابعاد وغير متناه في طرف النقصان وذلك وجب كون المقدار بالقوة غير بالفعل
للعدد بر ذلك فت من ان المتصف المقدار تضعف العدد وان العدد مبدؤه الواحد فان عاد المقدار قابل للنقص
عرضي فيه واحد عاد ما عاد المقدار والعدد لا متصور فيه قبول عرضي الا والا ملاحظ احد ما حد سابق الكم
مطلقا حواهي ملغا شاملة طبيعي اقصاه عن لا عداد والمعاد بر عرضي لواولا وبالذات وملا عداه سوسطة ثانيا
وبالعرض حوله الكم الوارد حد اسوالذي عدني المقدار لا والا الكم العرضي قابلية ارتباط ما كم الوارد بيضح الاجزاء
او صافة عليه وهو ما حال في الكم بالوارد وحال في محله والا منفعل ما عرضي لكم بالذات عاد كرة الثاني
حد الحلة والكثرة والا لا صاحبين احتراز اعن الكثرة المنفصلة التي العدد وسنه وهو الموهوم بالساحاب اكثر محل نظر
لان وضعها بالاكثر شيئا ما هو الظاهر اما معه للعدد والحال فيها فيكون مسالا للنفس الناطقة اعني ما يكون بحلها كم بالذات
لا للعدد والحال في محلها اعني الاجسام كما اعتبر بالسادس فجعله مسالا للقسم الثالث وان جعل الساعي حالا في البسيط
او لا والا لذات علما ما هو المشهور كان قوله اعدا الساعي خطوطا وتصيرها لا القسم الاول فاعلى حوله فلان الزمان
كم متصل بالعرض وكل لانطباقه على الكم المطلقة على المسانه فان عرضي الحلة اعني الزمان والكم والمسافة
مطابقة بحسب اداة عرضي في احدا عرضي لا آخر حرة والمسافة كم متصل بالعرض وهو اسط الجوهر
كم منفصل بالعرض مع كونه حدوثه كما متصلا فان قلت المسطور على الكم بالوارد فيجب ان لكم بالعرض حادث

حادث على الاصالة المذكوره قلت سوكد لكن يمكن جعل الانطباق مرة للطول فيخرج الباء واعلم انه قد يعرض الكم
المتصل بالوارد لكم المتصل بالذات كما في قولنا خمسة عشرات مصير المتصل بالذات متصلا بالعرض فلا اشكال
عد كل المعاد بين العارض والمعروض وهو المسحيح حوله وهو عدم عود المتقاد اما كان حاصلة اضافة
لكم لان غيره اضافة كما مر سابقا لا سبيل التقاد كما حوله المشهور والسند لا له مروي بعض ابواع الكم المتصل لبعض
دل على اسماء العدد بين العوارض والموصوف لان احد العدين لا يمكن ان يكون عارضا لقائم ولا عود على انتفاء
العدد بين حطين او سطين او بين سطح او جسمين فان كلا واحد من الخط والسطح والجسم مندرج تحت انواع لا عرض
بعضها لبعض فاما استدل بان جزء الانواع لا يصير الموضوع فان الخط للسطح والمعدود للمعدود لا يخلو انها كما
من مثل الآخر او كزء الخالية انواع السطوح والاجسام كان استدلا لا ما ساء السطح لا لخصول المدعى على انه
عدلام المساع الواحد على موضوع واحد وعوله فلان الكم المتصل بعض انواعه متنوعة بالمعنى مساق ما مر من
لمرتنوع للاعداد اما سوما لوحدات لا بالاعداد التي تحتها وقوله فان الموضوع القريب للجسم التعليمي للجسم الطبيعي للسطح
للجسم التعليمي والخط السطح تجتمعه عليه ما مر وعلى الاستدلال بالروحي وحوانه لا فائدة لان اسماء المعاد بين الخط
والسطح وبين السطح والجسم وبين الخط والجسم لا شك اسماء بين انواع واحد منها فجاز ان يعاد سلا للسان التعليمي
المعاد بين عدد العشرة الكثيرة الواردة ان على موضوع واحد على العاشر يعاد استهورا بالكاني للمحلي والمكاني
للمحسن واما قد الموضوع بالمرة لان السطح حال في الجسم الطبيعي لا بقي كن بواسطة التعليمي والخط الا بقي حال
بواسطتها وهو التعليمي بواسطة السطح الا ان المعتبرة المعاد حوالموضوع القريب حله ولا يكون بين موضوعي المقدار
والا بعض مقدارين عار للخلاء حوالاستدلال على اسماء المعاد للطبيعي وحده حوله ونوصف الكم بالزيادة والنقصان
حاسان نظر حان بحسب الاتساوي الذي بوجوهم التساوي وقد عرفت انها اي التساوي والا التساوي من الوازم
المطلقة لكل الوازم والكثرة قد يكون جسمية وحوالعدد وقد يكون اضافية كما مر وقد يكون اضافة معانها العلة والمعلولية
العقلا بلفظ الزيادة وعدم الانتهاء بل الشدة حل على الشدة منع معايرة للزيادة فلا يرد بانا نعلم بالزيادة في الفوق
من لفظ اشد مرة ليا حطيبة بين نصف الواع لان زيادة علم ليست الا الزيادة في نفس العلم فلا نسلم ان الزيادة
السواد اشد مرة سواد ته مرجع كل السواد او لزيادة عليه نفس السواد حوله وعدان يصور المقدار بين حدين
مقدار المقدار الاعار فلا زيادة في الخارج الا عند العاملين موجود العدد الخود لكنه معاد فيها فاذ الزمن طوار المحل المقدار
مع الموصول على جميع المواد فاد اخلص التخيين اعني المقدار المعد لظهار المسلمة من جبران طلعت الى سي الموكد
واحوالها كان دكل المحل حسما تعليما ثم لا يمكن ان يحمله الاساسا لان الزمان الوالي ياسي الاعداد
عد الخارج عاد ما ياسي الزمن لان الامتداد المحدود من المحل الرسم الاقي آخر مسيانه بحسب تناهيها بحسب

متناهي ما حصل فيها بل نقول الادلة المذكورة في تناهي الابعاد جارية في الامتداد الجسمي المتخيل اذ لو كان غير متناه
بلا فرق لا يقال اذا امتنع تصور المقدار الذي لا يتناهى امتنع الحكم عليه بامتناع وجوده لانا نقول الممتنع تصور امتداد
جسمي غير متناه لا تصور امتداد لا يتناهى على وجه كلي فالممتنع هو المتخيل لا المتعقل واذا تخيل الجسم التعليمي متناهيا كان
سطح ما والحاصل ان كل السطح من عوارض اي الجسم وانواعه كان ذلك المتخيل سطحا تعليميا وكذا الخط وانما سميت العلوم
الرياضية الباحثة عن احوال الكم المتصل والمنفصل اعني الهندسة والحساب تعليمية ورياضية لانهم كانوا يبتدئون
بها في التعليم ورياضة النفوس بها ما لها بالمحسوسات وسعدا اي الغلط فانها علوم يقينية سهلة لما فضل الفكر فيها قوله
ويمكن ان يوجد شرط لا شيء اي يمكن ان يتخيل بعد ممتد في الجهات بحرد عما عداه ولا يمكن ان يتخيل بعد ممتد في جهتي
الطول والعرض مجردا عن الامتداد العمقي فالمسائل لا بد ان يتخيل له عمق ما وان كان قليلا جدا فيكون المتخيل جسما لا سطحا
ولا يمكن ايضا ان يتخيل بعد ممتد في جهة واحدة فقط بل لا بد ان يتخيل له امتداد عرضي بل وعمقي ايضا فيكون المتخيل ايضا
جسما لا خطا بل نقول لا يمكن تخيل السطح والخط بل لا بد ان يتخيل لها امتداد ما وان كان قليلا جدا في الطول بل في العرض
والعمق ايضا فيكون المتخيل جسما صغيرا فهذه الامور اعني النقطة والخط والسطح يمكن تصورها على وجه كلي ولا يمكن تخيلها
بخلاف الجسم فانه يمكن تصوره وتخيله فيشهد بذلك كله الوجدان الصحيح قوله فافهم وسلا عاما للجميع فيه اشارة الى ان
ضمير عرضيته راجع الى انواع الكم مطلقا متناول للجميع قوله لا خلف معنى الجوهرية على ما قال في جوهر ما هو بالنسبة اليها
اورد عليه ان بطلان التالي ثم حتى يقوم عليه برهان واما ما ذكره فهو ان هذه الامور مما تخلف عنه الجوهرية مجاز ان يكون
من قبيل الجواهر التي لا يقال عليها في جوهر ما هو قوله مع تبدل المقادير تحسب تبدل الاشكال لا يقال ان مقادير الشمعة
تتبدل على وفق تبدل اشكالها فانها اذا دورت كان لها مقدار مخصوص في ممتد في الجهات الثلث على نسق واحد ومكن
ان يرض في داخلها سطح مساو للخطوط الخارجة عنها الى سطحها واذا كعبت كان لها مقدار على غير ذلك النسق اذا
طولت تفاوت مقاديرها بحسب مراتب المطول بل نقول الشمعة المسجمة بانفسها في نوع الكم كلام يطرأ عليها الانفصال
فذلك المقبول ليس معدوما قطعا ولا متعلقا بظواهر الشمعة كالشكل بل بما فيها جميع وليس جوهرا والا لكان جزءا منها فيبدل
بتبدلها تبدله ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء فهو عرض سار فيها في جميع جزئياتها وهو الجسم التعليمي فقد ثبت وجوده
وعرضيته وقد يقال الاستدلال على هذا على وجوده انما يتم لو توارد الاشكال على الجسم المتصل في حد ذاته مع بقائه بجسمه
وهو ممنوع واما الشمعة فهي مركبة من اجزاء بالفعل متغيرة او ضائع تلك الاجزاء على وفق تغير اشكالها واذا سلم وجود الجسم التعليمي
وتوارده على محل واحد بعينه كان اثبات عرضيته على نهاية الظهور واما من زعم ان الجسم التعليمي العام بالشمعة واحد
لا تبدل فيه اصلا بل يتوارد عليه سطوح واشكال مختلفة فجوابه ما ذكرنا من ان المتبدل ليس متعلقا بظواهر الشمعة
بل بما فيها وما يكون اشارة لشيء مفتقرا الى البرهان لا يكون معلوما له فقد يتوهم ان هذا انما يصح اذا كان ذلك الشيء متصورا

بالكنه واما اذا كان متصورا بوجه فيجوز ان يثبت له مقوماته بالبرهان اولا ترى انهم استدلوا على جوهرية النفس الناطقة
مع زعمهم ان الجوهر جنس لها واعتذروا عنه لكن بانها متصورة بوجه ما لا بكنهها والاولى ان يقال ان التناهي لا يكون من
مقومات الجسم لانه عبارة عن انقطاع الجسم واستحالته فهو امر عدمي فلا يكون جزءا من موجود فلا يكون السطح الثابت للجسم
بواسطة الامر العدمي الخارج عنه جزءا له ايضا واما استدلاله على عرضية الخط بان الجسم كالكرة يوجد بلا خط فلا يكون مقوما
له فيرد عليه انه يدل على ان الخط ليس مقوما للجسم مطلقا ولا للجسم الذي لم يوجد فيه ولا يدل على انه ليس مقوما للجسم الذي
وجد فيه وقد يستدل بمادة على عرضية السطح والخط والنقطة بانها صفات للجسم التعليمي الذي هو عرض فهي عرضية بالطريق
الاولى ومادة بان هذه الامور على تقدير وجودها تستحيل كونها جواهر لما تقدم من استحالة الجزء وما هو في حكمه فيكون اعراضا
والزمان لكونه مقدارا للحركة فانها تكون عرضا لان العارض بالعرض عرض وكذا المقسوم باجزاء كلها عرض يكون عرضا
قطعا كالعدد واما اذا كان بعض الاجزاء فقط عرضا فلا يلزم كونه عرضا كالسرير على ما قيل واما المفتقر الى الوضع لا
بالعام به فلا يلزم كونه عرضا قوله السطح طرف الجسم للجسم اذا انتهى احد امتداداته فقط كان هناك امر ممتد في جهتين
بالضرورة ولا يمكن ان يكون جزءا من الجسم مطلقا لان كل جزء منه يجب انقسامه في جميع جهاته فهو عرض حال في الجسم التعليمي
اولا وبالذات وفي الجسم الطبيعي ثانيا وبالعرض والسطح اذا انتهى في احد امتداديه كان هناك امر ممتد في جهة واحدة ولا يكون
جزءا من السطح لان كل جزء منه يجب انقسامه في جهتين بل هو عرض حال في السطح وبتوسطه في الجسم التعليمي وبتوسطهما في الجسم الطبيعي
وقس على ذلك حال النقطة واقوى ما استدلوا به على وجود هذه الاطراف ان الجسمين اللذين لا ينفصل شيء منهما اي يكون
كل منهما متصلا في حد ذاته او تلاقيا بظواهرهما حلولا وعرضا فالملاقاة بين كل واحد منهما والآخر لا يكون معدوما لاستحالة
ملاقاة الموجودين بمعدوم بل موجودا منقسما في الطول والعرض وهو ظاهر دون العمق والا يلزم التداخل العمقي واما كون
الملاقاة سطحا فرض انها لاقيا عليه وقس على ذلك اثبات الخط بملاقاة السطحين واثبات النقطة بملاقاة الخطين وهذا وما عداه
من مباحث الطرف الذي لا يتجزى قوله لا مساغ ان يكون الاعدام حدودا او ضائع فصل الاعدام فقد يشار اليها باعتبار محالها
فكما يشار الى هذا الذي بواسطة الاشارة الى الاعمى فلم لا يجوز ان يكون الاطراف كذلك قوله يتحقق بسلبه امور لم يوجد منها
ان كل واحد منها متحقق في الخارج موجود فيه لان الانقطاع وان كان يمتنع للحاصل بالمصدر ليس موجودا خارجا ولكن
المتصف بالجسم ايضا مستمرا وكذا الاضافة العارضة له بل اراد بالتحقق ما يعم الوجود الخارجي وحصول الشيء لغيره
بمعنى اتصافه وكذا النهاية وقوله وما لها اضافة عارضة تارة للانقطاع وتارة للسطح ثم قوله فيكون السطح مضافا بالنهاية
التي هي عدم مع نوع من الاضافة لكن فهم منه ان هناك اضافة واحدة عرضت للانقطاع فيصير بها مضافا مشهورا
للجسم اعني فيصير نهاية للجسم ويصير للجسم ذا نهاية به قوله فيكون السطح متصفا بالنهاية التي هي عدم مع نوع من الاضافة
فيضاف كل منهما الى الآخر من حيث هو متصف له بمعنى النهاية نهاية لذي النهاية وذو النهاية ذو نهاية للنهاية ثم ذلك

الانقطاع المأخوذ في تعريف الكل الاضافة اعني النهاية معنى بالسطح فيصير انتفاء مضافا مشهورا بالجسم فالنهاية العارضة
للسطح يشتمل على معنى عدمي هو الانقطاع مع نوع من الاضافة وانما جاز وصف السطح بالنهاية لان الجسم ينتهي به وينقطع
عنده فهو نهاية بمعنى انه منتهى به ومنقطع عنده وانما حكمنا بان النهاية وذو النهاية متضايفان مشهوريان لان صحة الاضافة
من الطرفين من خواص المضاف المشهوري دون الحقيقي كما سبق قوله وما قيل ان الاطراف هو حيثيات وغيره فقوله فبطل ادعاء
بقوله ان الاطراف ليست نهايات ان السطوح والخطوط والنقط ليست نفس الانتهاءات والانقطاعات حتى يكون عدمية بل
من امور موجودة في الخارج معروضة للانقطاعات كما ذكرنا ولو لم يكن على الكل والحال فقد مر تحقيقه فيما سلف فلا نعيده عن
الاعادة وقد مر انفصال الشامل والا شامل بمعنى عدم الملكة من الاعراض الذاتية للكم لا توصف بهما ما عداه الا شامل الذي
الاساس بمعنى السلب يوصف به الكم وغيره فلا يكون عرضا ذاتيا لشيء منهما قوله لا يمكن تحديد المعدود كالفرد ما عدا الخاص
على راي من لا يجوز تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية واما على راي من جوزه فلا اذ يجوز تركب بعضها بل جميعها
في الامور المتساوية فيصح تحديدها بها تاما او ناقصا قوله فبالوحدة تعرف الجوهر وذلك لان بعد الوحدة متناول للجوهر ايضا
واخراج الوحدة والنقط عن الكيف هو المشهور كما اشار اليه ومنهم من التزم كونهما من الكيف كما سيأتي عنه قوله الوحدة المالية بمعنى
لوازم العسر او التسبب اولا معنى شيء منهما والثالث هو الكيف وانما قيد الاقتضاء بالاولي اي اقتضاء اولا قسمة كما يدل
عليه قوله ليندرج فيه الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلق هو القيد بالاقتضاء مطلقا ويكون فائدته نفي
اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المقتضية بسبب حلولها في الكم او بحالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة
الكم لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هنالك اصلا فلا حاجة الى القيد قطعا قوله من الاعراض النسبية
هذا اشارة ما نقل الامام على راي من يجعل النسبة ذاتية لكل الاعراض واما على المذهب المشهور فهو ان النسبة لازمة لها فلا ذكر
لانه لم يرد ان توقف تصوره على تصور غيره اي يكون عروضه للشيء بالقياس الى غيره متوقف تعقله على تعقل ذلك الغير كالابوة
والبنوة فيخرج ولو اريد به التوقف مطلقا لم يصح لان كل مركب حتى الكم او عرضا نسبيا او غيره فان تصوره متوقف على تصور
غيره اعني جزءه ولا شك ان الاعراض النسبية انما يكون عارضة لمحالها بالقياس الى غيرها اذا كانت نسبا مخصوصة واما اذا كانت
مطلقة هيئات تلزمها نسب مخصوصة فلا او لا يرى ان التربيع اعني الهيئة العارضة للسطح بسبب احاطة الحدود الاربعة
موقوف تصوره على تصور الحدود والمحل مع انه داخل في التوقيف لان عروضه للسطح ليس بالقياس الى غيره واعلم انهم صرحوا
بان بعض اقسام الكيف قد يوجب تصوره تصور غيره ولم يتوقف عليه كالاستقامة والانحناء وانه لا يمكن تعقلها الا في محل
وكالادراك والقدرة والشهوة والغضب فان تصورها يوجب تصور متعلقاتها وح يمكن ان يقال التربيع يوجب تصور الحدود
والمحل ولا يتوقف عليه فلا حاجة في اخراجه الى تفسير التوقف بما ذكروا اما حديث الكل والجزء فيندفع بتقييد الغير بالخارج لكن
الاعراض النسبية على المذهب المشهور ليس واردة على التوقف اذ يقال ان تصورها يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه قوله

قوله وذلك لان الكيف هو المقسم اشارة الى ضبط استقرائي لا حصر عقلي لان حصول الكيفية اولا لم يكن بحصه بذوي الانفس
ولا بالكميات ولم يكن باعتبار نسبي بالمحسوس او كانت كيفية محسوسة وهو غير معلوم غاية انه استقرائي فلم يوجد غيرها فان قلت لعله
اراد بالفعل ما لا يكون استعدادا ولعل فيهما خفاء قلت كون الفعل هو المنحصر في الكيفيات المحسوسة مم وكون الحال ايضا
حصل الكيفية اما ان يكون مختصة بالكمية كالزوجية والتربيع اولا والثاني اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس
اما ان يكون استعدادا او كمالا كالقوة واللاقوة او يكون كمالا كالحال والملكة قوله لكن من شأن نوعها الاراده ان يحدث ايضا
بالانفعال الذي هو المزاج قال الامام في شأن الحرارة والبرودة لم يحدثا بالمزاج واما الرطوبة واليبوسة فليس من شأنهما ذلك
فيه كلام لكن الشكل ليس كذلك بالاتفاق قوله والثاني انها تحدث منها انفعال في الحواس اي ينفعل عنها الحواس اولا
ولو لم يعتبر الاولية دخلت فيها الاشكال والحركات وغيرها الا ان الثقل والخفة منها مع ان في كونهما من المحسوسات الاول كلاما
وكان الشارح حذف قيد الاولية احترازا عن خروج الخفة والثقل اولا حدوث الانفعال عنها مطلقا كاف في وجه تسميتها بالانفعاليات
اذ لا يجب في وجه التسمية الاطراد وفي الكيفيات المحسوسة انها تعلقت بالانفعال احدهما بالتابعية شخصا او نوعا والثاني بالمتبوعية
فلذلك نسبا اليه قوله وسميت بالامر الذي هو المحدود والتعبير بالانفعال معناه الاصلي امر سهل فيه تجوز وهو تسمية
وجعل اسماء الكيفيات المحسوسة التي سرعها لاجل هو المناسبة وقد يقال بعض من الام جنسها بمعنى الاطلاق الثاني عليها
نسبها على انفعالها قوله وهذه الكيفيات مغايرة للاشكال زعم جمع من الاوائل ان هذه الكيفيات ليس الا الاشكال فقالوا ان الاجسام
منتهى تحليلها الى اجزاء صلبة قابلة للانقسام الوهمي دون الانقسام الفعلي وزعموا ان كل الاجزاء مختلفة الاشكال فالاجزاء
التي يحيط بها اربع مثلثات يكون محددة الاطراف مفرقة لاتصال العضو فيحس منها بالحرارة والاجزاء التي يحيط بها ست
مربعات يكون غليظة الاطراف في العضو فيحس منها بالبرودة وكذا الحال في الطعوم فان الجزء الذي يقطع العضو
الى اجزاء صغار ويكون شديدة السودة منه هو الحريف والجزء الذي هو الحلو وكذا القول في الالوان
فان الجزء الذي ينفصل منه شعاع مفرق للبصر هو الابيض والذي ينفصل منه شعاع جامع للبصر هو الاسود ويحصل
من اختلاط هذين النوعين من الشعاع الالوان المتوسطة بين السواد والبياض وقال جماعة من المتكلمين ليس في النار
حرارة ولكن الله تعالى اجرى عادته بخلق الحرارة في العضو عقيب مماسة النار وكذا الكلام في الطعوم والروائح والالوان
قال الامام ان ثبوت هذه الكيفيات من اجلى العلوم الضرورية والاستدلال على الضروريات عبث ولكن المشائين ابطلوا قول
القدماء بوجهين احدهما ان الاشكال ملموسة اي مدركة باللمس في الجملة والالوان والطعوم والروائح غير مدركة باللمس اصلا
فالاشكال مغايرة لها وانما قيد بالملموسة ما ذكرنا السعد فيه ما قيل من ان الامام ان الاشكال ملموسة بل الملموس هو السطوح
واما الهيئة الحاصلة من احاطتها فمبصرة لا ملموسة فان قيل نحن لا ندعي ان الاشكال نفس هذه الكيفيات بل نقول
ان اختلاف الاشكال يوجب هيئات حاصلة في الحواس والمحسوس هو تلك الهيئات فقط ولا امتناع في ان يكون اختلاف

خطوطها

غيرها

الاسكان معدا لان البصر اذا رأى لونا آخر ولمس طارح كمنه محسوسه معاره لمس السكان ما
ذكرنا من القياس لان الاعداد عاسرها اجتماع ما يمكن انه الى اصلاحه الواحد ليس لمس الاسكان لان الاسكان
ملموسه والهشاشة الخاصة الباحرة والرائحة والشاشة ليست ملموسه واذا جاز وجود ما ليست ملموسه
للاسكان فجاز الواحد ليس جائز وجود شاع الاجسام لطارحيه وردعد الطاهر بمنع من الملازمة وعا تصور نسلها
يلزم جواز ثبوت كمنانية الاجسام لطارحيه لانثبوتها مما والوجه المانع لا بطال قول الدواء هو الذي من الكيفيات
اعني الالوان والطعوم والروائح والواحد انها متضادة والاسكان ليست متضادة واعترض عليه بانكار
اراد بالتضاد التضاد المشهور كما ظاهر الاسكان غير متضادة بهذا المعنى وان اراد به التضاد المحسوس فممنوع
انما تكون بين الاطراف فسلم بما ذكره انها لا تكون الاسكان كمنانية على الاطراف فحارز تكون كمنانية على الاوساط
وكيف لنا بحجاب عنه ما حس الاسكان ليس بمتضاد وحسي واحاس ملكان الكمنانية فيها تضاد وحسي فتضاد
قطعا قوله والمزاج لا يحصل بدون هذه الكمنانية لانه لما حصل المزاج الا الكمنانية لما حاصل ما تقاعل الحار والبارد
مثلا الى منتهى بالكاس لا الرطوبة وبيبوسة بالكاس الى الحرارة فهي المعنى من جنس الحرارة والبرودة
فتكون كمنانية ملموسة والطعوم والالوان والروائح ليست من الكمنانية الملموسة لان معاره بالمزاج غير ما يحصل ما بينه له
وما يتبع الشي لا يكون غيره قوله وهم النحو من الكمنانية الملموسة لا يلزم ما لبسه الى كل حواس الملموسات سمى اوليا
المحسوسات لوجهين احدهما لقلة العدة اللاحمة مع حس الطوماتات فلا يخ حواس من الفوه وقد كلوى ما بينه
الحواس الظاهرة كالحاطن انا قدره للشاع الاربعة وكالخط الناقد لحاسة البصر والسمرة وكل ما سوا الطعم
ما عدا لان مزاج ملاندي الاحرار عي الكمنانية المحسوسة ما ماه وكل ما در اكها فالحكم معصل لا يحلو حواس من
هذه العدة واما سابر المساع فلس عن المرتبة من الضروره فحار للطوعنها واقرب ما يحوز لكلوا يستكثر
وقدره واما كل الطوا تحارز تكون ساع معصفة جدا لا مفقوده بالبارة ولو اكتفى ما لا هيه لكفى في وجود النفس
والسعيد الحاصل الاجسام العنصرية قدر في الكمنانية البصرة والسمرة والمذوقة والمشمومة والا يخ في الكمنانية
الملموسة والحكم عدد كل الاعداد ما لم يوجد عما تو سطة جسم فلا بد ان يكون كل جسم حاصل على الكمنانية المعدومة والا
لاستقل الاستة بكيفية فلا تكون كمنانية للجسم الآخر عما مسى وكو كل الذوق سوف عما حوض يكيز الرطوبة
اللعابية طعم دي المرارة واحتلالها في مزاجها واصالها اما ما لمعدة والى القوة الدافعة فلا يرى
خلوه كل الرطوبة على الكمنانية المذوقة والا لا يحصل الاحساس القيام بدكل الطعم فلا يحس بطعم مركب والوا الشم
سوف عما جسم يكمنانية ذي رائحة او مختلط ما جزاء منه فلا يزى خلوه كل الجسم عن نفس على الرائحة كما يزى
وسكر السيح سوف عما تو سط جسم عما لي الصورة انه فلا يزان يكون في نفسه حاليا في الصورة الا ما يحلو كما تحس

والا لا يحصل الاحساس التام وانا اللمس فلا حاجة به الى متوسط حتى يلزم خلوه عن الكمنانية قوله واما بل
الملموسات كالحار الملموسات اذا ما الحسيات ما عوض كل ذي الكمنانية الاربع اذا ما الملموسات فليس بها للسائط المفتقر
يحصل الكمنانية بها بتوسط المزاج المتنزع عن الاربعة والان كل السائط لا يخ عن حس اللمس اعني حس الحرارة
والبرودة وما توسطها وما توسطها وهو الفعل وحس الرطوبة اليبوسة وما توسطها وهو الانفعال واما الملموسات الخاصة فاما الرخو
فانها كل الاجسام او كون معه عدد الاعسار ما عدا لا بعة والا بانها مدركة باللمس او الا بالذات وما عداها يدرك بتوسطها
وما حصل من المشوبة والمكاسة ملموسان طاتوسط ودرجان عنه ما نهاني الموضع عدد معهم واللطافة بطلق بالسوا كل
على معان اربعة كرقة الهواء وهو الاجسام التي اجزاء صغيرة جدا ارسرعة انا بتي عن الملاقاة والسماحة الكثافة بطلق
على معان اربعة عدم المقاومة وكر معهم الالطاف بالمعنى الاول عن الرطوبة وما لمعاني الخاصة ليست من الملموسات وكر الكثافة
بمعناها الاول عن اليبوسة وما لمعاني الثانية ليست من الملموسات وقد مر تفسير العشاشة والوجه في شاشة الكلام في البلة
والخطاوة واللغة والصلابة قوله نابية للهواء الا ترى منع كل نحو از وجود ثابتة سبطة اذ يركب ملاسعة ما لهواء ولم
لا يسعد تبتنا كليا قوله عسى ان يوضع ما لطوا لرسم اولا اظهر من المحسوسات واعرض عليه ما لمحسوس موجبات
للارادة مثلا لا ما هيتها الكلية ما لمعلى المعدد موقوفها فما لها لموضع ما لافراد في السارحة والطرائق وكل جزئياتها
معد العقل لموما لما هيات الكلية ما وجه لا يحصر مثلثة نوعها ما وعلى انصاف طرق ما لمحسوس عرضات
للارادة بتعدد موقوف ما سا تها بوجه لا يمكن تحصيل مثلثة موضوع الموضوع الذي سوم صحتها قوله بل قصدوا ما سا تها حكلها
فان المقصود من المعدد بق لا المقصود وكل لا سا تها النسبة بل كو حواصها عا تنهيها اسما تها لا في موضوع السطح
لا شد تصور الكا عرفت قوله من سا تها جمع المساكلات وتوزن المحلات وكل اذا اربع للجسم الكرة الوك
لا يكون سا طح سدوده الا لجسام وقد يمكن الامر كما اذا اثرت لا لجسم السطح كطلاء فانه معصل عنه جزاء
مائية ما لسحر وسعاعدة الى مكان الهواء المحيط به معدوم حد المساكلات وجمعه المحلات قوله فالطف الفصل
للمعصد وكل لان الالطف سابر اسرع من المسخن وصحوت فيه المسخنة المقتضية للخفة الى يقتضي سعود ومحلها فاذا
لم يكن الجسام اجزاء المركب شديدة الالطف وصعد فالمفعل الاول للحرارة مواحد اث للخفة ما لاعداد فصعد
المصعد المرجب يلزم من الاجتماع بعد وكل لمعصي طما بها ولما كانت للحرارة مرتبة ما مرفوطباع الاجزاء من
مقتضاها سبب وكل المقتضي الى الحرارة واذا كان الالمحاء من الاجزاء شديدا فاذا كان اللطف والكثيف قوسين
من الاعتدال وقوى نا بيو للحرارة حدثت حركة دورية كما ذكرنا الذهب على الصار لا بيوقة لسوء العلاقة من سا تطه
فاذا مال الى اللطف الى الصعود حذبه الكثيف الى الانحدار صعدت حركة دورية كما ذكرنا الذهب على الصار لا بيوقة لسوء العلاقة من سا تطه
المزجة ما لتوشادر زنجرة تحكمة فانه ربما يصعد ما لكلية اذا قوى نا بيو للحرارة صعد لكن الكثيف غالبا فان لكن

عالما حارا افاده تلوا رطبا مسكنا كالطوبه والكمون عالما حارا يابسا متوسطا في اليبس والرطوبه والبرودة بالمكن فانها اذا اثرت في الكمون المبلول احالته الى اعتدال الاكثرين والبرودة بالمكن فانها اذا اثرت في الكمون المبلول احالته الى اعتدال الاكثرين

تسهيل الرطوبات المنجمدة بالبرودة وتحليلها وتفتيتها والبرودة توجب انجماد ما وكثافتها وانصمامها ولا سيما في العدس كما ان تحسر سائر المأكولات ثم تدبيرك العدس بالحلو حسن جدا وهو ايضا جيد لمن تعود اكله ولا يوافق من تعود اكل الباقلا وقد يسبق سائر الحبوب الى المعدة ويسرع نزوله عنها ويوافق المحرورين ويولد دما جيدا ويقوي الكبد والمثانة ويدر البول ويفتت الحصى ويدر الطمث ويسكن الطبع ويقوي الباه ويكثر المني ويجلو الكلف والنمش والبهق ويحسن اللون ويطيب النكهة ويقطع الدم ويقوي الدماغ والحواس ويقوي الكلى ويدر البول ويفتت الحصى ويدر الطمث ويسكن الطبع ويقوي الباه ويكثر المني ويجلو الكلف والنمش والبهق ويحسن اللون ويطيب النكهة ويقطع الدم ويقوي الدماغ والحواس

نفعه مورثة للبرص بالدوام الضار للطحال وقد يسبق سائر الحبوب الى المعدة ويسرع نزوله عنها ويوافق المحرورين ويولد دما جيدا ويقوي الكبد والمثانة ويدر البول ويفتت الحصى ويدر الطمث ويسكن الطبع ويقوي الباه ويكثر المني ويجلو الكلف والنمش والبهق ويحسن اللون ويطيب النكهة ويقطع الدم ويقوي الدماغ والحواس

مخالفة المارة للكمنة العارضة في الاكثر الغير مانع الاعشى بمرة حرارة الشمس حرون حرارة النار ورد كل دليل

الحلو الرطوبة كمنة بها مكون للبس بهلي الانصماق بالغير بهلي الانفصال عنه فوائد ورد على العدس الذي انه ملوم منه لم يكون ما عوائد انصمانا ارطب مكون العسل ارطب من الماء ومعه بطء هضم وتوليد بلغم رديء

الرطوبة بما كانت مقتضية لسهولة الانصماق والانفصال كان اللازم منه ان يكون ما سهل الانصمان والانفصال الزيت لانه اكرم والاسكل لما سهل الانصمان والانفصال اكثر من العسل فيكون ارطب منه والامام الاسكل لما ارطب منه وصفان احدهما الكمنة التي بها يكون سهل الاسكل بسكل الماء والثاني القرب سهل التركيب وانما الكمنة التي يكون بها سهل الانصمان والانفصال فان فرت الرطوبة بالكمنة الاولى كان الهواء رطبا وان فرت بالكمنة الثانية لم يكن الهواء رطبا فان انزاع لفظ الانزع نفسه بما فانه اولى لانفاق الكل على ان الرطب اذا انتزع بالياس فاده استمساكا عن الفضلات والهواء بالانزاع لا يفيد التراب استمساكا وانما عرض منه رطبا بالاولى ان يكون انما ارطب الضمائر كونه الطفها وهو بعيد وقد مال الى السبع الماء والعسل حوله الانفصال على العسل اعسر منه انفصالا فالطوبه فرت الرطوبة بالكمنة انما نم لكن الماء رطبا وما ذكر من الانحاء انما هو من العوام ولزوم كون الماء رطبا فقد تم

منه كلام جالينوس وهي عبارته اعلم انه يتبين لنا حار رطب الجوهر وحسبما يتبين لنا حسبما منتفعا فالاول كالكمنة مسماة بالرطوبة بمعنى سهولة السكلال وسهولة الانصماق على الرائين والثاني اعني المبتل ما جرى على طاعة

وكل المبتل الرطب الجوهر كباطر الذي عون طاطاره والماء جدا الرطب الجوهر الجاري عن طاطاره غيره وسمي للبتل بلزوم رطوبة انصاما والمائع الذي المنتفع بانتزاع رطوبة لجوهرة اعانه وافاده لبناء فالرطوبة بمعنى البلة المذكورة اقسمت من موضوع الكيفية بل من جسم وللنافي بعاطها بعابل العوام المكنة والمصورة بما ذكر جوهرا رطوبة الكمنة لا رطوبة البلة وانما ذكرته ههنا لما انتهى الكمنة بالاطلاق لفظ الرطوبة عليها فلا يصح عرفا والكمنة المليوسة وما سكه سبب اليبوسة وانما تكون سوء المزاج سبب الرطوبة بمعنى مزاجا كون الكمنة مركبة منها او مولدة من جنايتها حذرا وادرا عرض عاطوا فكونان الكمنة الاسعدادية فان كلا من الرطوبة واللبن بتبنى عليها للانفعال وكلا من اليبوسة والصلابة هي على الانفعال فيما كانت الرطوبة واليبوسة من الكمنة المليوسة والملساء التي الصلابة هي الاسعدادية به فالى الامام قد نظرنا امرين احدهما الكمنة الملوسة

الملوسة والمساكة كلا الاول الملوسة والملاسة مارة الملوسة عارة عن اصطفاف الاجزاء على طاهر الجسم الذي يكون بعضها ناسا وبعضها عاليا والملاسة عارة عن استواء اجزاء الوسيط الاجزاء الظاهرة للملاسة بكمنة ما بها لاستواء الاجزاء والملوسة بكمنة ما بعدة

لعدم استواء وضع الاجزاء وانتهاجها حكومان من موارد الكيف دون الوضع والمساكة التي هي الصلابة ولساني للملوسة ابعد الاثنين الاقص حوالي سعوده وكل احاسيم امور مرتبة لكل الاصلاة سطح ٢ تشكل المقعر للمقارن طورت بكل الوكر تسم كونه مستعدا لقبول ذي شكل الاخرين والاولان ليسا في الاجسام حسان بالبعد واللين ليس كل واحد الاثنين الاخيرين مباينا للقوة والصلابة فهو من الكيفية والصلابة فهو من الكيفية

الراجح الاسعداد لحالا انصمان وذكر بما يناسب القوة واللاقوة حوالي الحسن مطلق مركزه مركز العالم اي سطح مركز العالم مركزه نقطة وهو نقطة لو حمل عليها لوقع على جانبه وصارة اخرى من نقطة سعاد في لخط حيوانها فالورق

حوالي الحسن مطلق سطح خاص سرير الكل النوازن مطلق سطح خاص متوه بالركان انتهاء الكلات فيها تلبيبا بكل الكرة حاصر المشهور عند اصحاب الاسعداد والمقصود انطباق سطح خاص متوه بانتشاء الانكال والدكان عنه متوال وبطوفوق العناصر

فاق لموه عليها سلوم الاطباق خاص متوه العنكال الاقرب الينا ان تكل كان حوالي لم يتحرك به اكر المسافة المحدودة بلين كرة والمحيط حركه محركه كرة الكرة نفسها هذا اما تم ان كان مسافة مكانة الفارد الهواء اعظم من مسافة مكانة الماء والارض وقوتيه

لم حال الى الاشتمال مصاف فان فرض خرد منه ماسا لكل الفرض خلي طبيعة تحرك الى المصل تحرب كرة الماء لكون قد قطع مسافة مكانة الماء الذي والهواء والزفرض جزء يسيرة كرة الماء وماسا المقعر الكل ثم حلبت وطاسها تحرك الى لم ماس

محدبها متوه الهواء فقد تحركت اصعاف كل المسافة فاذا كانت كل المسافة اكثر من مكان الماء والارض صح ما ذكرو الا فلا لكن لم تم برهان على ان كل المسافة اكثر من موضوع الاشتباه ما نشاء ان كون الماء ساملا لعنصر واحد طاما وسمي الاخضر

راسبا فيها والطوفان انما فرضنا كرة الماء تحت ماس متوه ما متوه الكل فانها ما جرى تحرك بطبعها الى فناء متوه ما تحرك الارض

فقد تحرك ساسا زائد مكانه الماء والهواء والماء واحد فرضنا ما تحت كون مركز العالم خاصر بها فانها تحرك بطبعها

الى ماس محدبها متوه الهواء فقد تحركت مسافة مكانة الارض والهواء والماء وطاهر المسافة الاولى اكبر من الثانية واذا فرض كرة الهواء تحت كون متوه ما ماس المتوه الكل او تحت كون مركز العالم خاصر بها كان كل الماء كذلك كرة لان تحركت

الماء انتقالا ما ماس الى الهواء والهواء فرضنا ما ماس الى وانما اعتبرنا ماسا الماء ناسبه الى الهواء فقط وخفة الهواء

ناسبه الى الماء فقط لانها ساكران عن انشاء كل واحد منهما خاصة من السفل وحصين لغة الاكرة السدية فالماء

عالبه خاصة لخفة والطارئ الهواء خاصة عكس الماء فصار احدهما بالنسبة الى الآخر ثقيلا والآخر بالنسبة الى الاول خفيفا

وكل كثير متوال الماء مصل بالنسبة الى عنصرين وحصة بالنسبة الى عنصر واحد والهواء خفيف بالنسبة الى عنصرين وسبل

مساوه

بالعماس الى عنصر واحد فاستحيل الى السبق متصلا مضافا والهواء الرسبي حصنا مضافا والهواء والمكون ثمانيا من الكرة كان مضافا
كالسماء في من تضاد الكرات لتضاد المدار والمنتهى وقد اتحد منهى الكرة منها فلا تضاد منها وله اواقب بطل
الارض منها كالارض سماء الى المركز اورد علمه الارض والهواء اواوضنا عند محور الماء وحطها وطبقها خلوا
عن الكرة كالسماء الارض سماء قطعا فلم يكون الهواء متصلا مضافا والسبق كل هواء تحرك في الكرة الشاذ الفرقة
على الكرة والخط وحركة الى الخط فعكسا ما يخ هواء الكاد سماء مكانا الارض والماء اعظم من سماء مكانا في الماء والهواء
فلم من هواء يخ ما تقدم عن الصعد الاضافي لم يكون كل واحد منها من السماء من اعظم من الاخرى واوه ما مقتضى وقد سبق
عاقرة ناه سماكا اوقد عاد عن والوسطى التنفيل المضاف ما يكون حركة طبقه الى المركز اكثر من حركة على المركز والمضاف المضاف
فلكون حركة طبقه الى الخط اكثر من حركة على الخط لكان ظاهرا جبال الاشياء فان طرف من الماء او الكاد عند الخط نظر
بطبقها الى محور الماء فقد حركت عن مسافة مكانا في الهواء والهواء او اوضحت سكانا النقطة عند المركز منعوز بطبقها
الى متعوالماء فقد حركت عن مسافة مكان الارض والمسافة الاولى اكثر من الثانية وحال نقطة من الهواء عاطا حركت في كل
فلا يكون منتهى الكرة من عاشيا واحدا كما ذكره الشارح الا انه معتبر مكانا في الماء مثلا شيا واحدا اوله بحسب اوا من
لا الانهار كالسماء الانهار سماء الى الخط اورد عليه انه اذا كانت الانهار والماء عند المركز وحركا بالطبع لخط الخط الانهار
سماء فصل بان تكون الماء مختصا مضافا والسبق كل كما اوله اراد الزمخشري الى السبق وسماء احواله الى كان السبق الفرقة
من اقسام السبق كالسماء في عتيبها عاصاحب السبق مطلقا اوله وسطى فسري وسماء السبق سبع الى ذاته
وعرضي لازم جسمه عاوصف به الهوى ذاته وان لم يتم به بل عاجاور به الهوى عرضي عاقبا من عرف الكرة الى الماء
الوارد سبع لا طبيعي فسري وسماء لان حدوثه عن الشمس لكان من ناثير امر خارج عن وكل الحلي اي سماء لوفي السبق
فهو فسري كما عاد السهم الموى لكان حدوثه فيه عن ما هو الا ساسه وحصاها وكان هواء الملوء اغ فراء السماء عاعلا عاطا
بخ واحد علا الشعور عاشمل طبعي كما عاد يخ والزمان لكن كوكبا على كان عاعلا معا الشعور كما في الاسان او بوريه كما في السماء
لكان فاعلا عاطا بخ واحد شعور كما في الفلك كما السبق سماء في اراد وتوله الهواء السبق هواء الفلك انه تحركه الكرة لا تحرك
بدون السبق والله سبب معنى تحركه امضاء يتوقف عليه وجود الكرة الزمان كل سماكا بخ عاد الكرة سبع عاطا كل جمع
ناشرع عاد السماء لسبق الماء الا بعد منه الكرة وشخصه انه الكرة الها مراتب معاوية في السرعة والضعف وسبب الكرة الذي هو
الطبيعة او الغاسر الى كل المراتب على السوية فيجب ان يتصور عن وكل تحرك في سماء كل الراتب الا توسطا مرتين فيلزم
معاوية ما السرعة والضعف امضاء لسبق كل واحدة من هذه المراتب صدور مرتبة معينة من تحركه وكل الامور متوسطة السبق
وعاطحضاه سبق لزوله والسرعة والبطوء واحد عالة الات وحركته قابلة السرعة والضعف الى قوله معينة نظر
بالعماس الى غيره مستدرك في البيان وانما قيد الحركة بالطبيعة او القاسر لان الحركة بالارادة جائز ان تقتضي بزمن معين

معينة من الكرة بحسب ارادته لا يزيد على اعتقاده ولا ينقص عنه لكن الزمن من الكرة انما هو اقرب من عاد وكل ما في السبق اضافي مستدرك
والضعف عاشر اسه وسببه الطبيعة او القاسر الى جميعها على السوية فجاز الزمن مستند شي من مراتبه الى الطبيعة
او القاسر بل لا بد منا كر من امر آخر سوى طبيعتها فان ذلك يجوز الزمن مستندا اصلي السبق الى الطبيعة او القاسر
وبسبب الشذوذ وجعله الى امور خلقه اما غير جارية كنزوة الطبيعة مثلا وضعفها وما خارجة كوقة العاوق الخرق
وعلطه فلك طلحا اسماء اصل الكرة الى الطبيعة والسماء شدتها وضعفها الى ملكا الامور المختلفة فلا حاجة
الى السبق واحتج على الاعراض فان السبق المعدوم عماد كرا سابق وجود والسبق لانه ندرك محسوس ولا سكن في الزمن
لم يخلا وجود الكرة فان الكرة المكونة الهواء يحس منه ابعد وبيلم بالفرورة انها تبعض بزوال الكرة المعدوم
منه سابق الكرة نوسط السبق سبق الطبيعة الكرة اعلم الزمن وجود السبق الكرة الا بنيه ظاهرة كما في الكرة او حصته والكرة
والماء الكرة الكسفه فلا يلزم وجود السبق حالة السكون لانا نكونه آلة معدته الكرة فان ذا حصل السبق حالة السكون
علم بالضرورة كونه معضا الكرة اوله رد كل لان كلامي هذه المثالة من حيث هو امر ما به آلة لزم اراده الاستدلال
عاد وجود السبق ورد عليه لزم اللازم منه لزم حدوث سبق اما الامور السلبية فالطبيعة والسبق في القاسر لا تكون الكرة وجوده
عليه الكرة بل لا بد منا كر من امر آخر يحصل عاعباره عاعلى الكرة محدود ومعنى والمراد كل الامور السبق الا حضور حصاها في
النفسانية والمراد عاد السبق الكرة نوجه آخر وسواء الكرة بحركة ما به والكرة ليست ساسه والكرة الجوكر مساوية الاحوال الكرة
ليست كرة كل ملا بد من موسط الا ما سبق اوله موجود والسلالان المختلفان يخرز الجسم في جسم واحد سلالان في موجهي
الى جهة واحدة كميل سماكي السفينة الى جهة تحركها والى جهتين انضما كما او انحركي الى خلاف جهة تحركها ولا يجوز فانه سبق
اجتماع سبلين موجهي واحد الى جهة واحدة او لا مصور لمدا فتان معالي سبق الكرة كما لا مصور لحركتين
واحسان معا الى جهتين معا الم يتم بما اصبح عنا كسمان موجود مرا فوق ومحركا اسرع الى سبق الكرة ولا يجوز اجتماع
سبلين واحسين الى جهتين وعما المراد حان السبلين المختلفين اوله واصعد لزم لكون الطبيعة حالة واحدة متحركا
الى جهتين اي متصعدا بالذات لكرة الها وانه بطل ما فرروه مكونه متحركا اليها معا ودكل طاهرة الكرة لا الاسه
والوضعه دون الكمه واراد تنوله صعدا والصعدا المشهور واحد اما الى جهتين معا سلبين كان منها مضادا وحسن
وما كاكاسه لجهات المتصعدة اسبين انحر الميل السبق الطبيعي بقضيتين احدهما الميل الهابط وميل التنقيل والآخر الميل الصاعد
وهو لغة والميل السبق والسماء المختلفان بحسب احوالهما كان القسرية والاراده اوله اراد الاسبق
الطبع العاقل الكرة القسرية لا بد فيه من مبدا ميل بالطبع فيه اشاره الى عدم مضافي عبارة المصنف فاركه
ولو لا سوء الى لو لا سوف سوائه والى مبدا ميل بالطبع سواء كان طبعيا او نفسانيا كافرع قول الكرة القسرية
وقد تقدم لزم تعين حدود الكرة القسرية والطبيعة عماجاء الى معاوق حارجي في المسافة فلو كان المستول بها غير انتهاء الكرة

والمعنى حدوث النغمة بتكاثف الهواء المعاوق واخلى ملكون لمستدل اما على وجود مبدا ميل طبيعي وهو مسلم عند الجميع
وسيرد الاسدلال لمطلوبه الثاني على المعاوق الداخلي اعني مبدا الميل الطبيعي او انه تحرك بالنغمة يحسوسة مما في الزمن
بنظمها فلم يوجد والما هي رمان الى آخر ما ذكره بيان لامتناع المطلوب قوله وقد ذكرنا ما فيه من البطلان الخ
ع بحث للطباء وقد اكسو فيما سلك الكلام سدا الاوجبا ما ملوح اليه وقد بقي شيء لم نذكره هنا وهو ان يحصل كون
الثاني المعاوق معه غير ممانع لكون الطبيعة والنفسية لا يمنعان لها حدوث المسرعة والبطؤ الا بالمعاوق فاذا الخلف
عنه كانت حالته على حدود المسرعة والبطؤ واقع بخلاف ما سيأتي للمعاوق الخارجي فانه يمكن معلوم لكن لها معاوقا
خارجيا اصلا لكن على تعدي حدود المسرعة والبطؤ دون ذلك لكون النفسية يطوار لا يكون لها معاوق واخلى ملكون
الطبيعة او لا يقصد ومثال فقط معنى به لها حدوث معنى فلا يلزم خلوه عن ملكي للطرفين واما الثاني المعاوق الداخلي
اعني ميدا الميل الطباعي فلا يمكن ملكون الطبيعة وحدها ولا بالنفسية بطواز لكون معاوق خارجي فقط
معنى حدود ملكون النفسية وحدها لكن المعاوق الخارجي لا يتصل الملكون المذكورة اثنان لكنه الميل الطباعي عامة مع قوى
المساوي ة المعاوق الخارجي اعني قواها في المسافة كما لا يخفى لكنها تقوا اذا اعترض عليها بان حركة عدم الميل لكل
المسافة معنى قدر امى الزمان وحركة قوى الميل معنى زمانا زيد منه لكن وكل القدر من الزمان اما حدوثا او الكرة
ملكي المسافة واذا وقع عليها بازاء المعاوق الداخلي فيه حركة ضعيف الميل ملكون وكل القدر من الزمان محفوظا يتحرك
من دكل الدابة الاصلي المعاوق الداخلي على ما سبقت الاشارة اليه في المعاوق الضعيف القوي لم يكن يحاربه عامة
يه لزامية لكونه لا معنى شاء من الزمان والالم يوجد فيه اصلا منه ولا معنى لها حدوث من حدوث المسرعة والبطؤ الا
والالم يوجد مع حدوثه الا فاعلا اعني الطبيعة او القاسر ولا معاوق منه والا ما قابل بل على المعاوق وانما لكل
لان المعنى ههنا لكل القدر من الزمان وكل القدر من المسرعة منه لكونه الصادرة من كل الفاسر بجسم الاسعاق ضد
طبعا الواقعة في ملكي المسافة المستدل على متعدارة من المعاوقة فقابل المتعدارة من لكونه المتعدية هذه المبدء والاضعف
وغير عباءة اقلي من دكل القدر من الزمان وسعني لها حدوث من ملكي للطرفين وقس على ما ذكرنا الاسدلال ما كونه القاسر
على امتناع للاء مع قرحي السابق في المعاوق الداخلي فظهر لكونه الطبيعة بستدل بها على اثبات المعاوق
الخارجي عنده ولكونه القاسر مستدل بها على احد المعاوقين لا نفسه كما ذكرنا من اثبات الميل على الملكي
يريد لما ذكره من اثبات الميل ما كان على انهم دائما مناحة عن ارادي المتكلمين فاذكره الان وملكون الحكم على
جهة اعتماد وملكي لان لا حكم كلي جهة حركة متوعة على اعتماد ملكي الجهة والاعتماد العمل ما ذكر في المعونة في الآلة
مع اجماعها ة محل واحد لامتناع اجتماع المثلين والمختلفة اعني التي متعدد حمالها فلا حكم اثنان اجتماعها
لمر الاجتماع سقيل الواقعة او متنع العرض لم يجيء من جسم واحد الى جسم وتنع عنها والمر الواقعة جاز

جاز الاجتماع كما ذهب اليه الزعفراني والركل كان ليا الاكبر ابطاء من الاصغر اخذ ربما الى فوق صعوده واحدة لان صعود الاكبر اقوى حمولة واسبق حلول عرضي ة محلين وكان الاعتماد كله لكل ما صعود الى محل واحد لا عرضا فصل منه الآخر الحال
لاسم عظم ران الى تمام فلا يكون انصار الاعتماد الى محل واحد لا عرضا عليه بناء المعترض كما دل عليه قوله واستقف المعترض
بجيب بان ما روى من انه تمام عظم قدر مخصوصة بلا ناء بل انما صعوده الله الذي فقط فاذا لم يعز العالم بحلين ة عجز انما وقف
تم الاسدلال على مختارنا ايضا عظم الزانما في قدر اده به انفاق جهودهم والما حدث قوله الاعتماد فلا كون كان كما ذكره ذو قوته
للاعتماد الآخر محله وسار ما ذكر فسي عظم قوام عالمه لصعود مع دكل الهرة قوله الاعتماد احملا ما لا ما ذهب الى محلها لا
اعتماد عظم ما نها فلم يعن عنها قوله ومن الكسف الخ صعوبة المبصرات فالوا الامور التي يدرك بالبصر منقلة من الصعود الى النزول
والانحراف والميل والبعد والوضع والشكل والسوق والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة والتصعد
والكثافة والخلخلة والظلمة والضوء والشبه والاختلاف وبعضها امور راجعة الى ما ذكرنا كالترتيب داخل تحت الوضع
والتعرش كالكتابة وغيرها داخلة تحت الشكل والاستدارة والاغفاء والتحديب والتقعر معللة بالشكل والحركة والنقطة
ما عدا ان للعدد والتصل والبقاء داخلان تحت الشكل والحركة والسرعة والطلاقة والتعرش والتقطيب داخلة تحت الشكل
والسكون والبصر يدرك الرطوبة في الاسنان والتعرش والتفاعس والمدرك ما يبقى لونا والمدرك عند الجمهور هو
اللون والضوء وهو الاعني المبصر ما لان عند الجمهور هو الذي عرفه الكتاب المحسوس دون غيره وقد تقدمت معاني
منع المصنف اولا ما لا ثانيا والالوان نوعان كما لا يصدا وهم من سهى وزعم المعقول من ما يبقى هو الاصوب انصاره
عظم ابصار غيره وسوف نصار كره على ابصاره ودكل هو الضوء الاغير لان اللون سوف نصار ابصاره عظم وكره الضوء
وابصاره فلا يكون مبصرا اولا قوله وكل من اللون والضوء ظرفان اما ظرفا اللون فلما حوا السواد وكما كره
واما ظرفا الضوء فما الضوء الاصفع والضوء الاقوى قوله اما محل من اختلاط الهواء مع البياض الخ مركب
من اجزاء شفافة محدودة مصقولة حدا ومس سها ما عظم تؤدي الى مراجع عرض عليه لون على ما احملي دكل الالوان
مواته واشعة فاصة من الاجزاء الصقيلة وساكي ملكي الاشعة من سطوح معنى ما الى معنى وتوالي الاشعة بعضها
عظم بعض والشعاع المنعكس نسبة الساطع فان النسبي اذا اشرقت عظم جوني من ملاء وانعكس شعاعها الى
جدار اخر مستنير يرى دكل الشعاع كانه لون بياض فاذا راى الشمس الشعاع المنعكس عظم ملكي الاجزاء بنقط
لعدم الفرق عنا لسي وكشبهه فحكم به ما نه بياض فالاسم المحسوس ة الشعاع موجود ة الطارح الا انه ليس ساطعا
فكون الساطع ة الشعاع محملا لا سمعا وكره الطالع ة الزجاج المدهون ما عامل عدا او ما من الشعاع لعدم تحقق الضوء
عنه ظهر ان حصل من الاجزاء الصائمة والهواء ة الشعاع تفاعل ة ومزاج صحيح لوجود اللون والاسم دكل في الزجاج الذي
اجزائه ما سه فكيفه للاسم معنى معها معنى ملاخرى منها معمل وانفعال قوله عند عدم غور الضوء في عمق الجسم

فانه اذا لم يفد الضوء نفاذا عاليا للجسم سمي سطوحه اعراضه مطلقا فسوم لم يتماك سواد الا ولا يرى البياض اذا ابتلت
ماتت الى السواد وما دام كذلك الا لان الماء خرج الهواء ليس بشفة كشف الهواء حتى نفذ فيه الضوء فاذا لم ينفذ
كان حائلا نوعا عظيما قول ولكن السواد والساحي كسمان متحدان فلا الامام لم يوجد وجوده الا لم معلوم بالضرورة
والغرور بان الاسباط لها وعليها ظل ساكن لها قول فانه قد يرى سواد المسلوق ولا يرى الساحي المسحي معه مطبوخ بماء النار الساحي
شديد ولا يرى له وكل الساحي السواد يصل طبخا ان مع الهواء فتكل الطبخ اكثر فلا يكون محاط الهواء سببا
لحصول الساحي على مجرد الكون بسبب الحجم واشتراط وجود اللون لحصول المزاج ثم ان سلمناه فلا نسلم عدم حصول
المزاج معاد كرى الاسلة طوا زان يحدث بادنى امتزاج مزاج ضعيف يوجب عليه ساحي قول فانما فيها ظل
موضوع واحد اي سواد دان عليه مع المساحي الاجماع وتخلي عامة الطلاق منهما انما متضادا ان بعضا واحتمالا وكل
امر غير المعاقب بالمساحي الاجماع مع جواز الموارد وتحت لا يخ المحلي منهما كما لا يخ الكل الصاعدة والا فلا يكون
فيما ساره الى اعمار قد آخر الضاد للحس كما عرفت مباحث القنا بل قول السواد والساحي يحور
ارادا حسامها اجتماعا حسما ما ان كلا في محل واحد لا احسامها طرين الاختلاط اعني كخلط اجزاء صعار
سود باجزاء صعار سمي خلطا شديدا الحت لا عسر ملكا لاجزاء الصغيرة جدا بعضها عن بعض فلا يحس فرق الكل
مسكا لون متوسط بين السواد والساحي هذا الغير لان هذا الاجتماع لانافاة التضاد وايضا ما ذكره من الوكيل بعض
غلط بطلانه واراد سمار كل منهما الواحد منها ظاهر انه لم يكون شيئا منه ذا الاجتماع لانا كل منهما الواحد منها عدم الحس كما لا عدوه
عدم ان الانوار او صحيحا ما ذكره غلط ان عدم علم مثل الاول لم يرى لعدم نفاذ الضوء في غاية
الصغر ما والا بد عليه الرجوع الكل للزوم ثم لان كلا منهما او احدهما اما مرئي في الفار اذا كان مستورا او الا كان بحيث
غلط لا يرى بل صورة مركبة منهما قول لان الذي لم يمن غلط ما واحد مستور وكل لان ما كان حائلا دون شاهد الحس بالاجتماع
كالا عدوه لا انوار او صحيحا لم يكون سببا لاجتماع عنهما ارتباط معتبر بحالها فوجب ان يكون الآخر احسامها خلطا
غلط ما فانه واذ ليس كونه كل لم يكن بحسبها حيا الاولا متوقف للقدر قول واما الثالث فلانه لم يكون شيئا منهما
موجودا يرد عليه لانه لا يلزم من عدم تمادي شيء منهما غلط ما فانه الذي كان سببا لعدم الحس حالا الانوار او اسماءه في نفسه
بل حمار ان يكونا موجودي سماء وكيف منهما لون آخر متوسط بينهما ويكون المدرك بالحس وجود الكل لون المركب دون
كل واحد منهما او احدهما قول فان الظلمة غير مانعة من الابصار وكل لان الظلمة امر عدمي لانها عدم الضوء عما
شانه ان يكون منيرا والعدم لا يكون مانعا او انه لم يكن عدم رؤية اللون سببا لعدم الحس وحينئذ يكون عدم رؤيته
لعدم في نفسه واجب عنه ما ذكره من الضوء كشرط لرؤية اللون فاسماء رؤية الظلمة لا سماء شرطها لا يكون الظلمة
مانعة منها والعدم الذي نافى نفسه فان لم يسم الضوء كشرط للرؤية والا لما رأى من نوافار مجاعة اوقد اجرجت

خارجه مارا لان الهواء المتوسط بينهما مظلم واحتجب عنه ما ان الشرط هو الضوء الواقع على المرئي دون المتوسط هذا
هو المشهور نقول الكلام في هذا المقام واما السواد الا السار جا على الظلمة غير مانعة من الابصار كنوره والوكل كون
ه المارآة فيجب عليه ان يحور الكون الضاحي هو الظلمة الواقعة على المتوسط بين المرآى والمرئي حسي لم يجز الا ولا
م يرى وسار ولين سلمنا ان الظلمة ليست عامة مطلقا فلم لم يجز ورود اللون لعدم ورود الاسماء بسبب طبخها كما ذكره
والظل ان احتمالا ان الاولى بحسب شدة الضوء وضعفه او احتمالا حسما ملونا ملون محصور بما الساحي مبلوا ورقة عليه
ضوء ضعيف يرى فيه ساحي ضعيف ثم او اوقع عليه ضوء قوي يرى فيه ساحي شديد ثم او اوقع عليه ضوء اقوى يدرك
فيه ساحيا اشد ومن الساحي المساوية والسيرة والضعف مخالفة ماهية كما سبق فلو جوز كل منها ان يتغير من
مراتب الضوء مساسه لم كل اللون ولا القوة والضعف لا لعدم جوز مع غيرها من كل الكل مرتبة من
مراتب الضوء بشرط وجود اللون المحصور معادا وافترض مراتب الضوء بالرفع معدوم لا لوكلها واما ظل وكل
من وكل ولم تقل بمثل من وكل لاحتمال ان تعالى ان اللون المحسوس مع مرتبة من الضوء عند اسعانها لمن الاسعاف
بل لامر آخر مجهول لنا وايضا يجوز ان يكون اللون بقيمة عرض مشروط بمن مراتب الضوء فلو جوز كل الظلمة
اللون ما صحيحا الا ان المدرس فكم كما ذكرنا هذا امر ما ذكره احد على ان الجسم ولعا بان يقول المسلم الكور
الا الا السار ونع اخلاء اللون الواحد بالمحسوس عند لمس بحسب مراتب الضوء من اللون لما كان كشافة وظهوره
عند لمس بواسطة الضوء وادا كان الضوء ضعيفا كان بكشافة وظهوره ضعيفا واذا قوي الضوء قوي الانكشاف
والظهور فسوم لمس الانكشاف ما سدل الانكشاف ودور سار العناصر الواصل الى الحس الشركي ما ره هذا اللون
مع صور ضعيف اخرى وكل اللون مع صور اسود ورد لما كان المجموع الواصل اليه في انكاسب شدة الضوء وضعفه
او صحيح وابين من المجموع الواصل اليه ما اللون بوهم ان اللون ما اشد اشد من ما الاول لكن واتوا مثل ما ذكر لا
شافيا فيبقى اللون عن الضوء مهما وعلم ان اللون منها واحد والمخلوط هو الضوء وهذا والما قول السار ح والاحوج
للقدر المدرك من اللون المحسوس بالمجموع وحمل مقدر مورده لي هما حار لكون القدر المشترك من اللون
المحسوس بما ساء الحال ان لا يكون الضوء كشرطا لمطلق اللون بل لخصوص ما تنفيه الله وهو المطلوب ان القدر المشترك
الما لكون حسما حسنا او عرضا عاما ولا عار الجنس مع اسعاء الفصل ولا الاعراض مع اسعاء المعروض فان قلت
سدل حصر صاب اللون واشتراطها مراتب الضوء كافية المقصود لان اللون لا وجود الا مع حصر صبه ما ذا
استثنى الضوء مطلقا اسي صحيح لحصر صب صبي اللون ما لكله والا لوجود مدكل خصوصه ولا حاجة الى تقدير الوجود
والحصر على طرام قلت ما ذكرته هو وكل المنع فكل بصارة اخرى قول والضوء واللون معا برا حسا الى الخارجة
بهما حسما ده ل لمس وكل لان الجسم الاصفر لو الاسود او اوقع عليه ضوء الشمس يشهد لمس بوجود شيئين

على سطح احد جسمين ملاقيين للحس في الاحوط ظاهرا لسبب الاول وزعم بعض الناس ان الصوء نفس امر الصوء وان الاضافة
على موضوعه ظهور اللون فنفي المثال الذكور ليس على سطح الجسم الا اللون سواء او ما ضمن اللون ظهورا فالمراد الظهور المطلق
سواء الصفوة والظل المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الظل ويعاونه مراتب الظل بحسب مراتب البعد والقرب من
الطرفين فاذا اردت الحس بمراتب الظهور فاحد المعدة واعلم ان الكرة ظهورا اوضح لان كرة ونقاوة وشعاعا والحس الامر
كذلك والمسدس ذو كل موضع للحس والسدوا اعلم ان ظهور الاشياء اللائمة اقوى من ظهور السراج مكثر ما لحس
لما صعف في الظل وكان ملكي الامساء ظهور ليس اقوى منه في ظل وكل الظهور كصفة راوه ثم اذا دعوى سواد السراج
ونظر الى ملكي الامساء ابو لها المعاونا وكوكي بدر مع لحاظ السراج ما صفوة القوة ما الالقاء بالعدل لكون الظل اكثر ما يرى
اصلا فاجوال الاوراق الالقاء لكن ما نع وكل ندعي الصوء كصفة وجوده نزاعه لان السواد والساعي قوة مشاركة في
الصوء وهما الماني ما هيتهما وبايه الاشتراكي غيرهما بالاحتلان واعراضي عليه كحوار انتزاكي محاذي الجامعة
في ظهور ما عند الحس فالمعدة اما شهادة للحس واما الظهور او الماء او اذا كان في ظله وقع عليه ضوء يرى ضوءا
لا لحس له لون فلا كون في الصوء ظهورا اللون ولا وكل من اللون والضوء بابا الشدوة والضعف كالسواد والاوراق
او ضعفها وجوه ظله الاول سعي عليه وصوله لخلط سلما اجواء سود ظليله ناجواء سعي كثرة لحت الامر في الحس
فترى حوا الاسعى اقل ما عاني الاسعى لحس كوكي ولما كان مراتب هذا الاحتلاط كثرة كان مراتب الصاعي الفوة
والصعف ايضا كثرة الساعي لجميع في محل واحد ساعات معدوده وقد اذكره لكما، لاشعاع اجتماع المتماثلين
الا لسان كون الساعي الصعيف نوعا خاني الساعي القوي ولم يتم دليل عليا خاسا وهذا الوجه ولا ساعي صحته
واما قوله لكن نمع قطعا لرالسواد نه فيرد عليه لرالسواد نه حار جرعي ما بينهما كما سد كرة في المقبول
ما لسكلي من عوارضي ما عاذ عليه فيكون الاحتلان بين الصوء والشدوة والصعف احتلافا ما لعوارض لا كما
والاشدد لان على احتلاف ما بينهما نان السواد الذي في محل عاجز من الشدوة او الصعف يرى مساويا في محل آخر فيكون
كل منهما كطلما لرالمراد بحصصه لا لام اضافة طوا لرلكون كل منهما صفتا موافقا للآخر نزاعه لما عاذ في جميع الاثنات
متساويه فاني يختلفها دهنا وحارجا فاسكل هذا الوسيل بعينه حارة الامر الخارجي لان جميع الاثنات متساوية في كونها
دهنا وحارجا سعدوره ذوه والامر منع مني منها بارضاع والاسدوم مثالا لاثنات دهنا فلا يكون الامر الخارجي
بالنسبة الى محل من الاثنات اقرب اولى والاشد دان منع السلام مساوي للاثنات دهنا هذه الاحوال الامساء
الشكلي ما الامر الخارجي كان المنع مشركا والطوبر عنه هنا كي هو الطوبر ههنا طوا والمقول ما الشكلي اذا
كان من لوازم الاثنات منع الشدوة لان مرما معنى الكسد بدوا الصعف لان مرما معنى الصعف جماعا دان ما الامر
لم يكون ملزوما جاما منافاة ما للعنه او لوسا وما لا جميع المتساويان وقد يمنع كونهما لازمين ما معنى الشدوة

السدوة والصعف ويكون نبوتهما للماهية واحدة في ضمن افراد موجودة تحقيقية او صنعية تحقيقية او صنعية طوا وقد يطلق
لانام الصوء او اذا كان حساسه سا كان سائر المفاتحة فان المستنير شان الاجسام الملونة بنوعين الشفافة او الابرين
ان صح البلور بابا والزجاج بزيد اشفافها ظهورا او لو كي يستان بها عاطفة فراة الخطوط الوقعة وسكي لرجاب منه نامة فوران
جسما محسوسا لم كن كرة موجبة لشدة الاحساس للفاتحة فقروره استقال الحس به او لا يرى ما اذا خلطت صفحة
البلور او الزجاج جرا او جسن للفاتحة سترا طوا يلزم الحواجز او ذا وجح للجسم الخالي بالصوء وذكي لان الجسم
الذي حوا الصوء اذا اتصل بالجسم القابل له فاما لرد خل صفته تمامه خطوط الحواجز او لا ورد خل صفته سمي بالمتضي سطحه
فكون حركي الجسم القابل ما حوا ذا ورد بحاسه كوكبه مضيفه لنه جوز ان كون الصوء الظاهرة سكي الاجسام
الشفافة عرضا وما بالظهر طوح الاجسام الكثيفة جوهرا والا بزواد يلزم ان زواد بادا بالظهر الحس لغايه لطافته وقلة
سمكه طوا يحدث نه مقابلي الصوء ومتى ما حدث قبل عن المقابلة سبب نوعا ما ان الجابلة الاولى مسل عدا الصوء
شاهدا سترا نه فلو جوز انا متى ما وجد بوله آنيا فانا جاز متى ما وكي بالجسم المخرق بعينه او لا فرق سهما نه وكي عند
بديهة العقل طوا وانما الصوء اوان وكان حوا سيم الصوء الموضي الصوء الحاصلة شيء من معنى آخر طوا
فان لمس الورق ما نه الصوء او انتفى عنه الصوء ثم ترك منه خالة فقيل حين طالة الدرك بيضة موجودة في الخارج
منبسطة على الاسم مضادة للصوء وميل لحس سهما كي لا عام الصوء وكي البصر عند عدم الابصار يتخيل ربشة سوداء كما
يتخيل وكي اذا اطبق العينان واد انظر الى الماء الصاعي العين الذي لا يدرك الصوء والقابلي الاول لم يمنع الرسم الخارجي
للصوء اذا انتفى عنه الصوء لاحتجاجي في كونه مطلقا ان منعنا ذلك لما الدرك ان يحدث منه كيفية اخرى طوا
وبايه الاشتراكي غيرها بالاحتلان حوا الاول بعد تسليم معدما نه اما عاون شاهد المعارة من الحس المشترك والاصول
والاباذ ذلك كون الاصوات من جزئيات الحس الاذي لرسن الانسان مخابر لجسم وعرضي من جزئياته وقد انتفى الصوت
بسبب البعيد عند جماعة فقالوا حوا صطكاك الاجسام الصلبة دز ما فالوا حوا القرع او القلع وسببه الغوب عند
آخرين فقالوا حوا القوج والوسيل العام لابطال هذه الاقوال الرجوع الاحوال الى الحس فلجسم الاصطكاكي والقلع والقوج
سببه اذا آولا اذا ما فالصوت ليس بسبب اصلا فهو مخابر لها وكبعض القرع والاصطكاك ما سة والقرع تفرق
والقوج تحرك والصوت ليس ما سة ولا تفرقا ولا تحركا طوا بل حوا ضارة عن امر حدث بسبب صوصم بعد صوصم وكون بعد
سكون وذلك كما نشاهد في الماء الراكد اذا في نه حجرة او انا جعل الصوت سلوا لقوج الهوا، الخامني الصوت سترا
باستراد قوج الهوا، الخارج من ملقي الاكات الصناعة وسنتج بانتفاء كلي الدور لرجوعا وعوا بعيد الاتحاد الحق
والمسلكة عملة نظالة بحق الدور بن جهنام فان الهواء تموج بحركة اليد والصوت هناكي وانتفاؤه بانتفاء التموج عند
جميع الصور عن معلوم طوا بل انا عاند ز في الساعي من لامسة الهواء المتموج ربما الهواء الذي في خارج الصماخ

الذي م

او انموج بالقرع او القلع لم يحدث فيه صوت اصلا بل يتموج جزءا يؤدي الى تموج هواء آخر متصل به وهكذا الى ان يتموج
الهواء الذي في داخل الصماخ فيحدث فيه الصوت ويقرع بتموجه الجلدة العصبانية المفروشة على مقعره التي اودع
فيها القوة السامعة فيدرك ذلك الصوت قوله ولو كان ادراكه اياه في تلك الحالة فقط لما ادركنا الجهة لكنا ندرك الجهة اي نعلم
ان الصوت من اي جهة وصل الينا فلا بد ان يكون الصوت موجودا خارج الصماخ ومسموعا حال كونه فيه والا لكان
قريبا من الصماخ لكون مدركا حال كونه في جهة مخصوصة فيعلم انه من تلك الجهة لا يقال جاز ان يكون ادراك الجهة بسبب
كون الهواء المتموج متوجها من تلك الجهة لانا نقول ادراك الجهة اما لوجود الصوت في تلك الجهة وكونه مسموعا فيها كما ذكرنا
واما التوجه الهواء المتموج من تلك الجهة والكل باطل لان من سد احد اذنيه وسمع بالاخرى عرف جهة الصوت الواصل من
جهة المسدودة مع ان ذلك الهواء المتموج بجانب ينعطف حتى يصل الى الاخرى قوله لان الصوت لو كان موجودا
قار الاجزاء لكان حروف الكلمة التي يتكلم بها باقية حاصلة ان بقاء الصوت يستلزم بقاء حروف الكلمة مجتمعة وبقاؤها
مجتمعة يستلزم سماعها اما فيه او على جميع الهيئات الممكنة بالترتيب بينها وهما محالان قطعا او على ترتيب معين وهو
ترجيح بلا مرجح وقد يقال حدوث حروف زيد ابتداء على هذه الهيئة المخصوصة دون تعاليها المحض يرجح سماعها
في البقاء على هذه الهيئة فلا ترجيح بلا مرجح على ان الحروف ليست اجزاء للصوت بل هي من عوارضه المفارقة اذ
قد يوجد صوت ولا حروف هناك على انه لم يلزم من عدم بقاء اجزاء الحروف عدم بقاء اجزاء الصوت ويمكن ان يقال حال تلك
الاجزاء كحال الحروف بعينها فيجري الدليل فيها وما يتوهم من بقاء الصوت بناء على ان من كان قريبا من المصوت يصل
الى صماخه الهواء الحامل للصوت فيسمعه ثم يجاوزه الى من كان بعيدا عنه فيسمع ذلك الصوت بعينه موقوف بان
مسموع البعيد مثل المسموع القريب لا عينه شخصه فان كل هواء من تلك الامواج يتولد منه تموج آخر وصوت مثل
الاول قوله بحيث يعرف منه الهواء المتموج الى خلف قد عرفت ان وصول الصوت الى السامع ليس بان هواء
واحدا بعينه يحمل الصوت ويقطع المسافة الواقعة بين المصوت والسامع بل بان يتموج الهواء الذي يلي الهواء
الحامل مثل تموجه ويحدث فيه مثل ذلك الصوت وهكذا الى ان يصل الى السامع فاعلم ان الصدى على هذا الوجه
فان المقاوم لما رد الهواء المتموج الى خلف انعكس تموجه ورجع فينقاد له ما يليه في تموجه المنعكس كما انقاد هو
لما يليه في تموجه المستقيم ويحدث في كل هواء متموج ههنا ايضا ما حدث فيما يتموج قبله وهكذا الى ان يصل الى السامع
واذا كان المقاوم قريبا من المصوت اختلط الصوت بالصدى بحيث لا يتميز احدهما عن الآخر فيسمعان معا كانه صوت
واحد ولذلك كان صوت المغني في البيوت اقوى من صوته في الصحراء قوله الصوت يعرض له كيفية يتميز بها عن صوت
آخر يشاركه في الحدة والثقل اي الاصوات المشاركة في الحدة او في الثقل يعرض لبعضها كيفية يتميز بها ذلك البعض عن باقي
الاصوات المشاركة له في احدهما تميزا في المسموع وذلك بان يكون تلك الهيئة المتميزة مسموعة والحرف يطلق على تلك الهيئة

وحدها او على الصوت الماخوذ معها اذا عرفت هذا فقوله تشاركه في الحدة او الثقل احتراز عنهما فانهما وان كانا مسموعين
لكن ليس شيء منهما يميز الصوت عما يشاركه فيه وقوله تميزا في المسموع احتراز عما ذكره واعترض بان الطول والقصر
كذا من الكيفيات المحضة او الكيفيات المأخوذة مع اضافة على ما قيل لم يندرج تحت الكيفية فكيف يحترز عنهما وقد يجاب
بان المراد بالكيفية ههنا هو الهيئة وانها الواقعة في تعريف اللحن منقولا عن الرئيس ثم ان الصوت ليس بكيفية في نفسه اي
ليس محلا للحكم بالذات بل واقع في الزمان ومنطبق عليه فبهذا الاعتبار يوصف بالطول والقصر ومن ثم لا اعني طوله
وقصره تدرك بالوهم بعد ادراك الصوت الجزئي بالسمع لكن لما كان ادراك الوهم تابعا لادراك الحس الظاهر فقد يتوهم
انهما مدركان به وكذا ملائمة الصوت وعدمها مدركان بالقوة الواهمة لانهما من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات قال الامام
واما سبب اختلاف الاصوات بالجهارة والخفاء فعله الوجوه الثلثة المذكورة في اشتداد الالوان وضعفها اقول فلا حاجة
الى الاحتراز عنهما اما على الوجهين الاولين فظاهر اذ ليس هناك هيئة مسموعة عارضة للصوت بل اختلاط اصوات
متخالفة الماهية او اجتماع امثال واما على الثالث فلان المسموع هو الصوت المخالف لغيره في الماهية لا هيئة قائمة به قوله
والحرف انما سمي مصوتا لانقضائه امتداد الصوت وسمي ما يقابله اعني حرف اللين غير مشمول بما ذكروه على انها
مطلق صامتا لعدم انقطاع امتداد الصوت ولم يطلق في اصطلاح الادباء بالمصوت على الصامت الساكن اذ قد جوز
الابتداء به جماعة ومنعه آخرون وليس معنى يكون الحرف متحركا او ساكنا حلول الحركة او السكون فيه لانهما من صفات الاجسام
بل معنى بكونه متحركا انه بحيث يمكن ان يوجد عقيبه مصوت مخصوص من الثلثة وبكونه ساكنا انه لا يمكن ان يوجد عقيبه شيء
منها وستعرف ذلك ان الحركات العارضة للصوامت ابعاض المصوتات لان المصوتات قابلة للزيادة والنقصان فيكون لها
طرفان ولا طرف لها في النقصان الا هذه الحركات بالاستقراء وايضا لو لم تكن الحركات ابعاض المصوتات لما حصلت المصوتات
من تمديد الحركات الا انه على حركة اذا خالفت مصوتا فاذا ذكرت تلك الحركة لم يمكن ان يؤكد تلك المصوت الا باشباعها في
صامت آخر بعده ذلك المصوت والحروف المتحركة متقدمة على حركاتها وذلك لان المتحركات من الصوامت في الصامت البسيط
حقيقة وحسا آني الوجود والحركة زمانية وما وجد في الآن الذي هو اول زمان وجود شيء يكون سابقا على ذلك الشيء
وايضا لو كانت الحركة سابقة لكان المتحرك في التكلم بالحركة مستغنيا عن التكلم بالحرف لان السابق غني عن المسبوق والتالي
باطل بشهادة الحس هكذا ذكروه فليتأمل فيه ثم المجوزون للابتداء بالساكن قالوا قد يبتنى ان المصوت نفسه وبعضه
موقوف على الصامت فلو لم يكن الابتداء بالصامت الساكن لكان موقوفا على المصوت وانه دور والجواب انه لا يلزم
من امتناع الابتداء به الا استلزامه للمصوت ولا يلزم منه توقفه عليه قوله ان ارادوا به انه لا يعقل مدلول لفظ الامر ونحوه
اصلا فهو عين الجهالة اعلم ان الاشاعرة اثبتوا كلاما نفسيا قائما بنفس المتكلم مغايرا للعلم والارادة والكراهة
وسائر الصفات المشهورة والمعتزلة نفوا ذلك وقالوا اذا صدر عن المتكلم خبر فهناك ثلثة اشياء الاول عبارة صادرة

غيره وانما يتصف عليه بثبوت النسبة او انتفائها في نفسه بقطع النظر عن ثبوت تلك النسبة او انتفائها في الواقع والامر ان يسمى كلا منهما
خبرا فان طابق الواقع فالخبر صادق وان لم يطابقه فكاذب وكل واحد من الصدق والكذب يسمى صدقا وكذبا فالصدق والكذب
متصفان بالمعنى المصدري وهو النسبة الخارجية التي هي مدلول الهيئة التركيبية الخبرية وبالمعنى الحاصل بالمصدر وهو مدلول
الهيئة التركيبية الخبرية وبالمعنى الحاصل بالمصدر وهو مدلول المادة الاخبارية وبالمعنى الحاصل بالمصدر وهو مدلول الهيئة
الاخبارية وبالمعنى الحاصل بالمصدر وهو مدلول المادة والهيئة معا وبالمعنى الحاصل بالمصدر وهو مدلول الهيئة الاخبارية
والمادة الاخبارية معا والاتصاف بالصدق والكذب بالمعنى الاول بالذات وبالمعنى الثاني بالعرض والمجاز وبالمعنى الثالث
بالواسطة في العروض والمجاز وبالمعنى الرابع بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس بالحقيقة وبالمعنى
السادس بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى العاشر بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي عشر بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني عشر بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثالث عشر بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع عشر بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس عشر بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السادس عشر بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع عشر بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن عشر بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع عشر بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى العشرين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والعشرين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني والعشرين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثالث والعشرين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع
والعشرين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس والعشرين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة
وبالمعنى السادس والعشرين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع والعشرين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن والعشرين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والعشرين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والثلاثين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى
الثالث والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز
والحقيقة وبالمعنى الخامس والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السادس والثلاثين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن
والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والثلاثين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة
وبالمعنى الاربعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز
والحقيقة وبالمعنى الثاني والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثالث والاربعين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس
والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السادس والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز
والحقيقة وبالمعنى السابع والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن والاربعين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والاربعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخمسين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والخمسين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة
وبالمعنى الثاني والخمسين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثالث والخمسين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع والخمسين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس والخمسين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السادس والخمسين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة
وبالمعنى السابع والخمسين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن والخمسين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والخمسين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الستين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني
والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثالث والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة
وبالمعنى الرابع والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس والستين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى السادس والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع والستين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة
وبالمعنى التاسع والستين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السبعين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والسبعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني
والسبعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثالث والسبعين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع والسبعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس
والسبعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السادس والسبعين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع والسبعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن
والسبعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والسبعين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثمانين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والثمانين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني والثمانين بالواسطة في العروض والمجاز
والحقيقة وبالمعنى الثالث والثمانين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع والثمانين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس والثمانين بالواسطة في العروض والمجاز
والحقيقة وبالمعنى السادس والثمانين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى السابع
والثمانين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن والثمانين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والثمانين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى
التسعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الحادي والتسعين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثاني والتسعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى
الثالث والتسعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الرابع والتسعين بالواسطة
في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الخامس والتسعين بالواسطة في العروض والمجاز
والحقيقة وبالمعنى السادس والتسعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى
السابع والتسعين بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى الثامن والتسعين
بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة وبالمعنى التاسع والتسعين بالواسطة في العروض
والمجاز والحقيقة وبالمعنى المائة بالواسطة في العروض والمجاز والحقيقة

والثالث كون الاتصاف بحسب مبدء مشتقها وهو المسمى بباب الاستعداد وبحسب الاتصاف فالخبر بحسب فهم السامع
واذا اريد بيان فروق الفقر المشتركة في المعنى المذكور من فقدان هو الذي يترجح به العامل في احد جانبي قبوله والا فهو وان قبل
طرفا اعتبر فيه كل واحد من الاستعداد والعامل والاتصاف الذي هو مخرج فيها الاصل القبول الذي نسبته اليها على
السواء فحكون قسما ثالثا فلتلك مسمى كون الشيء قابلا الآخر بحيث لكن وبعبارة ان يكون فيه فكل الآخر وهو المراد
الاتصاف به وكل الشيء ثالثة فوجوده غير موجوده تقارنت بها حاصل وكل المقبول بالنسبة الى العامل قريبا وبعيدا فكل الامور
هي المسمى بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الوازع ومراتبه المتفاوتة لقرب القبول وبعده هي مراتب الاستعداد
فكون الشدة المستلزمة لمرجحان مغيرة في الاستعداد وبالمكان معنى الاستعداد اكثر مجازا للانفعال وبعبارة للانفعال
وحاصل انفعال شيء عن غيره ان يكون الحال في الاستعداد اوان متوسط بينهما توسطا مغيرا بان يترتب بعضها من احد جانبيه على الآخر
فيحال ما توهم من التوسط بينهما لبس جميع الاجزاء المكونة في طلاقة خطا وبحسب اللغة والعرف هي الكيفية او الصورة
او الشيء فقد تكون حالا الى الصفة لسانه اول وجودها فتكون حالا ما دام آلكيفية صارت هي بعينها ملكة فالنسبة بينهما
كالنسبة بين الشباب والشيخوخة ما ذكره اولا وبالثاني يندفع ورود الرد عليه انه لما فرغ من اثبات اسباب الزوال
وجب ان لا يجعل العلم الفعلي الآن الغرض كما ان الغرض من تعقل الروح هي مباديها فيشكل بانها بالشكل على قد
يحكم بالملكات وان تعسر انتزاع الفعلي الى ملكي محرجا للتقييد مطلقا لانه قد يكون تعسر الزوال الموجب الاصل ما اكتسب
على اسباب عرضية بالشروط كالنسبة العرفي كالنسبة مسامح بها وان غفل عن مباديها كما في المسايل المدونة
والحساب فانها اذا اقتضى جاهل مباديها الى الآخر فهم بتطرق اليها شكل وان غفل عن حضور صباغ الاباريق
قوله والى قصور موقوفين للاجمال المتصورين عبارة عن الحكم والعقد كونه فعلا ان يجعل قسما من العلم الذي هو
من متولد الكسب او الانفعال بل قسيم الى قصورين تصور مطلق اي غير مقارن لحكم وتصور مقارن لحكم كما هو الظاهر من
عبارة الرئيس لا كتابه وعبارة الشمس في محرر المزان وهي حصول الحكم من قبيل الادراك وحيث عليه الحكم فسمى العلم
ونفس التصور مطلق اي سواء كان مقارنا لحكم او لا حيث ان العلم اما حكم او فرده لان الادراك اما ان يكون احكاما او غير
السبعة او لا وغير فيها او يكون قاصرا كالحاصل عن الاول وهو الحكم والتصور من اقسام التصور المطلق الشامل لتصور الحكم
والحكم به والنسبة وتصور ما عدا الاخير وكذا ان اراد بالعلم ما يعم الاول ضرورة خروج الاقسام الاخرى عن حكم
وقد تعالى اراد بالعلم الادراك المنسحب الى التصور والتصوري اي الحكم الذي هو ادراك غيره لكنه قيد فسمى ادراكا الغير التصور
بقيوده والا فهو مع هذه القيود ومعتبرة في العلم للمنتقد ومعتقد به في مقارن للظهور والا فكل شق يسمى العلم حتى صادق ثانيا
وما انصف فقابلات على الفعلي والعلي الفعلي والعلي الكسبي فتقابل التضايف قد اشتهرت باسمائها المخصوصة وبسبب عليك
في الكتاب تعريف بعضها وبما يتعلق به من الاحوال والحاق قسم الاول اي التصور اذ الاحاصل بنائي كما تقيده قوله

وايضا العلم بالمعنى الاول لا ينفع في التصور والتصديق بمعنى حصول الاعتقاد الراجح المطابق لكن ليس اجراء الكلام عليه فتوجيه بما ذكرناه اليه
واما قوله الا ان يسمى العلم اثباتا بالتصديق فاشارة الى ما يشعر به عبارة المتن من ان التصديق الذي هو العلم
اريد به التصور الذي يقارنه الحكم وتوجيهه ان حمل صفات الحكم على الجزم والثبات والمطابقة والزوال ونحوها اجراء للصفات
العارضة على المعروض وهو ظاهر لكن الاولى ان يقال هذا مبني على ان العلم قد يفسر بما هو صفة توجب تمييز
المتعلق بحيث لا يحتمل النقيض وهو بهذا المعنى مساو للتصور اذ لا ينفك التصديق الذي يشتمل عليه فقط وقد اوضحنا سابقا جواز
التفسير بعض الصفات بحسب اصول اللغة بما لا مزيد عليه فارجع اليه ومنهم من قال انا لا نسلم صحة كلام ما يدل على عدم العلم
بالجزم المطابق الثابت في بعض الصور حتى خطأ التصور والاخبار عنه وما ذكره للمسار عليه في بعض المتون مردود على ما قيل
من ان المراد بالملكة الراسخة ما وجود في بعض الصور وهو مثال للغير لم يتزعزع فيها ما يخل الادراك والمراد بها
ما هو اعم من النفسية وجودا منها على الغير خرج عنه الادراك والمراد وما يهما بجنسه الادراك وما بالجملة
لان جميع العوارض المسانة داخلة في القسم بحاجة في نفسه الى الرسالة المتممة الادراك او ما بالجملة او غرضها
وسيأتي في الكلام على آخر ما ذكره من المسائل ما يدل على ان المراد بالادراك والتصديق المذكور في المتن
الاعم من المقيد بسبب الاقسام الباقية لانه مع ان التصور المراد منه موجود بوجه ما نظر لتزاع في ارادته ولم
اراد به تصوره بكنه حقيقته وهو المتنازع فيه فبداهته ممنوعة على الصوفي بما طله والرسم ودعوى ان ليس من الغائب
بالنفس كما فيه فالتزاع للعلمية الكلية عنها ومنه الاقوى منه موجودها عاما كما لم يركز وموجودها وقد يستدل اشاره الى نظير هذا
المنع قوله والتصديق الضروري ما لكن مرجع العقل نسبة بما نظر فيه الى الآخر تصور جاز منه فرد يرجع التصور ساكنة
والتجزم والتدابر به على ما عطا الاولياء على حد الفرزدق ما جعلت نظره ام نخلة المتوكل الى التصديق الظني في الجزء الا
كانت نسبة ما كان ضاريا على السطوى والفروري وكلاهما باطل انتفاء فالتصور الى معاني التصديق الظني في الجزء الا الاكتفاء حتى يصير
الى ما كلوا حتى جاعلا واسطة فرد خلي فيه التصديق الذي الطرافة فقط نظريه لان الاكتساح معناكي نوا سطة والابدي العاقل
انطباع صورة مساوية للمعلوم وذلك لانا نحكم الى مسئلة الوجود الرسمي زيد سلسلة مناخ بريا
والاستدلال عليها وقد مر معنا هذا الدليل على تقدير صحته انا بدل على ان العلم المفيد لا بد فيه من الانطباع لا على ان العلم
مطلقا يجب فيه الانطباع كما مر الوهمي وبحاب عنه بان الوجود ان لم يكن موجودا في نفسه مناخ موجود وعلما بمعدوم
ما نعا وان كان احدهما بانطباع كان لا خر انتفاء كذلك فلت سلمنا ان لا شيء من المعدوم بالمطلق
كما سيصرح به مع جوابه الوصلي سيجيء فمه فلت فدتر ان هذا الدليل ينتفي ان يكون للمعدوم المطلق ما يطابقه
وجود وانطباع على قوته حتى ركبه واضعه ان عدم الفرق بالوجود ان دليل على ان كل معلوم له وجود وانطباع معا بالوجود
لطاري والمانع ذلك الوجود الانطباعي وقد انا المدعى ان كل معلوم كذلك ما جوابه ما ان ذلك الوجود والانطباعي الذي ذكر

لا يكون الا علما وقد علموا ما لا وجدان انا اذا علمنا شيئا اخر علما كان لنوع ارسام وانطباع في قوانا المدركة
حكموا بان علمنا لا شيء بالطارئ انما هو انطباعا وجود في ذهنا وانه معلوما فالوا واذا علمنا بوجود شيء
والامر واقع به ما طبيعي فيه ارتسام وانطباع على حذاكي حضور المعلوم بعينه عند العالم وسموه علما حضوريا
وهو انوى من العلم الحصولي ضرورة ان الكشف الذي عطا آخر لاجل حضوره بنفسه عنده اقوى من الكشف عنه لاجل
حصول مثاله عنده ولما اذا وسع جاء الرجاء على الفوار الحصولي صورة الاشياء وهو اثباتها حكم بعضهم بان علمه بها بالآلة،
انما هو حضوري انتهاها عنده واخرون بان علمه بها انما هو حصولي صورة هي مجردة آخر كالسائق واذا انكشف الاتحاد
لكن الكشف لكل ازالة التشكيك عطا الرابط تم اثنة مباح الى غيم وقد سلف وهي ان كل عالم بالسواد ان لم يكن عالما به علما
حضوريا كما يفيد بعضهاتا القائمة بنا ولا علما حصوليا بان يحصل فيها صورة مثالية من السواد كما يحصل فينا صورة
مثالة من سفاستا عند من يرتح ذلك العلم عبارة عن انطباع صورة المعلوم عن المحل المجرد اراد بالصورة ما يع
حقيقة الشيء ومثاله كما سبقت سباقة الكلام ان يكون صفة موجبة فان لقلت فعلى هذا يلزم ان يكون كل مجرد خارجا
للعلم وهو مشكوف من الصورة العقلية قلت لا نسلم لانه اراد بالمجرد ما يجرد اما بانتزاعه بناء عطا الوجود العلم الاصوب
به بالانتزاع بدانه واما جعله الصفة مقيدة كان المجرد بحيث لا يطلق معناه طلقا لا بد والركون غيره ما دي الى العطل
لا محذور ان يكون ما هو بالاشياء هو كما منها والاشياء حالا فيها بل يجب ان يكون مجردا عن شوائب المادة لما تقدم من ان
النفس من الصورة العقلية تستحيل ان تساويها والامر للمادة اشارة الى جواب حضلي آخر قد تقدم له المثال
موافق لما لا الماكي فانه قائل بالمساواة والوجود واما ذكره في الاحكام انما يترتب عطا الوجود للذاتي دون الوهمي
وبركي نجيم ما دنا الاشكال فان الجليل يستحيل ان يكون موجودا في الرمن وجودا اصيلا او وجودا وانطلق سواء كان كليا
او جزئيا وعطا هذا يجب ان يريد المشارح بحصول ما هية المعلوم في العالم حصول ما هية له موجودة لا الاصيل ويحصول ما لها
فيه موجودة الظلي قال فان كان كما كان فسواء علم او لم يعلم كل هذا الاستواء باطل بالضرورة او نقول
لا اثر وحالي عدم العلم فوجب ان لا يكون اثر وحالي العلم الضار وسد خلاف المقرر بمعانه مولط قلت واي كان يبطل
منه حكم العاقل اذا فرض خارجا فارغ بالمعقول فهو بعد الاتحاد اما ان يكون موجودا وان يكون موجودا وان يكون فيبطل الاتحاد بعينه او الاتحاد كان
الاول فقد استوى معقولا وغير معقول كما مر ولا كلاهما باطلان لتنا قضهما وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون معناكي زوال شيء وهو باطل
سواء كان وجودا بالوجود بالوجود فالاول انعدام لزيد بنفسه لا اتحاد به وغيره والثاني انعدام لزيد بحالي حال الى حال الاتحاد بعينه
والا لزم ان لا يكون تجدد الوان والاستحالة وكل لقائل بان يقول لم لا يجوز ان يكون عند عالما لانعدام عالمية لكون الزايل سواء الوان
متحدة بطلانه وكيف يتجدد الوان واخرى اوجدها فقد استحال ان يتغير ذاته من حال الى حال وقد بطلت لان الاتحاد
فيه شيء انتهاها عطا انا نعقل الاتحاد والمعقول الاتحاد كاذب وحكم السلم الاتحاد جميع المعقولات بعضها ببعض مع تغاير

واختلافهما بالماهية قوله فان كان الاول لزم تجزء العقل لا الى جزئين بل الى اجزاء بعدد النفوس الناطقة لان الجزء
الذي اتحد به نفس ناطقة يجب مغايرته للجزء الذي اتحد به نفس اخرى والا لزم اتحاد النفسين وكون كل واحدة منهما عالمة
بما علمته اخرى قوله وصور الاشياء المتغايرة متغايرة بالضرورة فقد تقوم لهم صور الاشياء يشاركها في تمام الماهية ولهذا
كانت عالة لها في كثير من الاحكام فلا بد ان يكون تلك الصور متغايرة ايضا والعلم في الحقيقة يتعدد بتعدد المعلوم وان جعل عبارة
عن الصورة الحاصلة من الشيء في الذات المجردة فتعدد بتعدد المعلوم وان جعل عبارة عن حصول تلك الصورة كان التعدد
ايضا لازما لان حصولات المتغايرات متغايرة هذا في العلم الحصولي واما العلم الحضوري فيتعدد بتعدد المعلوم اظهر مما
ذكر لان العلم هناك هو عين المعلوم او حصوله فيتعدد بتعدده وذهب ابو الحسين البصري الى ان العلم الواحد الضروري
من العلوم الحادثة يجوز ان يتعلق بمعلومات متعددة اذ لا مانع منها بخلاف العلم الواحد النظري منها لان تعلق العلم النظري
بمعلومه موقوف على النظر فلو تعلق علم واحد نظري بمعلومين لزم اجتماع النظرين وهو محال ورد عليه بانه لم لا يجوز
ان يتعلق بهما بنظر واحد والمشهور عن الشيخ ابي الحسن الاشعري وكثير من المعتزلة ان العلم الواحد الحادث لا يتعلق
بمعلومين على التفصيل والا لجاز تعلقه بثالث ورابع الى ما لا نهاية له اذ ليس مرتبة من العدد اولى من مرتبة اخرى
فجاز ان يكون واحد منا بعلم واحد عالما بمعلومات لا تتناهى وانه محال لا يخفى ورد عليه بمنع بطلان اللازم في نفس الامر
وان كانت غير معلومة لنا وبانه لم لا يجوز ذلك في علم واحد منا كما جاز في علمه تعالى وان لم يكن واقعا فيه حقا واختار القاضي
ابو بكر وامام الحرمين ان كل معلومين يمكن ان يعلم احدهما مع عدم العلم بالآخر كالسواد والبياض مثلا لا يجوز ان يتعلق
بهما علم واحد حادث والا لجاز انفكاك الشيء عن نفسه وانه محال وان كل معلومين لا يجوز انفكاك العلم باحدهما عن العلم بالآخر
كالمتضايفين جاز ان يتعلق بهما علم واحد حادث اذ لا محذور منه وكذلك يحتج قال الامام ان فسر العلم بنفس التعلق وجب تعدده
بتعدد المعلوم لان اختلاف احد المنتسبين يوجب اختلاف النسبة وان فسر بصفة ذات تعلق لم يجب ذلك لجواز ان يكون صفة
واحدة يتعدد تعلقاتها ورد على الاول اما ان العلم ان فسر بالتعلق وكان المعلوم مركبا كانت الاجزاء داخلة فيه فهناك تعلق
واحد هو علم بامور متعددة وهو مردود لان الكلام في التفصيل وهو ان يتعلق العلم بكل واحد على حياله وعلى الثاني بانه
ان اراد الجواز الذهني اعني تردد الذهن فلا نزاع فيه وان اراد الجواز بحسب نفس الامر فهو ممنوع اذ يجوز ان يستلزم محالا
ولا نعلمه قوله واشار به الى بطلان مذهب جماعة من العقلاء ذهبوا الى ان العلم بالاشياء علم بالحال عند حصول الاستقبال
كانهم ذهبوا الى ذلك تفاديا عن لزوم التغير في علمه تعالى فزعموا ان علمه تعالى في الازل بوجود الاشياء فيما لا يزال علم
تعلق به بعد وجودها واما اهل السنة فقد قالوا ان علمه تعالى صفة واحدة متعدد تعلقها بتعدد المعلومات ويتغير بتغيرها
فلا تغير في صفته تعالى قوله لكن لا يكون الاضافة داخلة في مفهومه ولا نفس مفهومه فقد ذكر ان العلم اضافة الى المعلوم لان
العلم علم بالشيء وحقيقة الاضافة مما لا يتوهم ان يكون نفس العلم او جزءه لان نسبة الشيء واضافته الى غيره يكون متأخرة

عن ذلك الشيء لا محالة فالصواب ان يقال ان العلم لا يعقل الا مضافا اي لا يتحقق العلم الا ان يكون هناك اضافة بين العالم والمعلوم
فتوهم بعضهم ان العلم نفس تلك الاضافة فورد عليهم الاشكال في علم الشيء بنفسه اذ لا يتصور هناك اضافة وذهب آخرون
الى انه امر حقيقي يستلزم تلك الاضافة فمن قال من هؤلاء انه صفة ذات اضافة توجه عليه ايضا ذلك الاشكال فتفطن من قال
منهم انه صورة الشيء توجه عليه الاشكال في علم الشيء بنفسه باجتماع صورتين متماثلتين وقد يدفع ذلك الاشكال الوارد على الكل
فاجاب عن لزوم الاجتماع بان علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يقال ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود
اصيل والاخرى بوجود ظلي وبذلك يتمايزان فلا استحالة ايضا وايضا الممتنع هو ان يحل متماثلان في محل واحد لا ان يحل احدهما
في الآخر ثم ان ذلك الاشكال العام وارد ايضا على العلم الحضوري كما لا يخفى والجواب العام لمادته في جميع الصور والمذاهب ان التغاير
الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا ولا شك ان كون الشيء بحيث يصح ان يكون عالما مغاير لكونه بحيث يصح ان يكون معلوما
فهذا القدر كاف لتحقق الاضافة المذكورة بين الشيء ونفسه سواء جعلت نفس العلم او لازمة له واما الجواب الذي ذكره الشارح بقوله
وعلى الكل اه وسماه تحقيقا فالحاصل منه التغاير بين العلم وبين الشيء الذي هو العالم او المعلوم فيصح اضافة العلم الى كل واحد منهما
ولم يعلم هو لكن صحة اضافة الشيء الى نفسه حتى يندفع ذلك الاشكال الوارد على المذاهب كلها وكذا قوله واعلم ان العلم الذي يلزمه
الاضافة هو غير علم الله تعالى اه مما لا طائل تحته لان كل علم انما هو علم بالشيء كما سلمه فلو لم يكن لعلم الله تعالى اضافة
الى شيء كان ذلك الدليل منقوضا به بل نقول كل علم سواء كان حضوريا او حصوليا يستلزم اضافة العلم الى العالم واضافته
الى المعلوم واضافة العالم الى المعلوم فان اورد الاشكال بسبب اتحاد الطرفين دفع بما اشرنا اليه من التغاير الاعتباري
وانما وقع الشارح في ذلك لما راى ان جوابه الذي اختاره في صحة الاضافة لا يجري في علم الله تعالى بذاته فالتجأ الى ما هو مكابرة
قوله واضافة الصورة الى الشيء المعلوم واضافة الحصول الى الصورة واراد بالاضافة النسبة مطلقا لا النسبة المتكررة التي
هي من المقولات العشر والحكم بان الاضافة في الجميع عرضية انما يصح اذا امكن وجود هذه الاضافات في الخارج لان الجوهر والعرض
في المشهور من اقسام الممكن منتسبا الى الوجود الخارجي فلا يطلقان على ممتنع الحصول الا اذا اكتفي فيهما بتقدير الوجود الخارجي
قوله فانها تكون موجودة في موضوع سواء اعتبر وجودها الذهني او نسب الى الوجود الخارجي واما صدق حد العرض
على الصورة المعقولة من الجوهر فمحل نظر من الظاهر كما مر في صدر المقصد الثاني صدق حد الجوهر عليها لكن الشارح لاحظ وجودها
الذهني وحكم بعرضيتها ثم اورد الاشكال بان جوهرية الشيء لا ينفك عن ماهيته سواء جعل الجوهر جنسا لما تحته او لازما لماهيته
ما دام الشيء جوهرا بحسب الوجود الخارجي كان ايضا جوهرا بحسب وجوده الذهني واجاب بان الصورة العقلية المشاركة
للامور الخارجية في تمام الماهية وهو انكار منه للوجود الذهني على ما حققه في مباحثه قوله واما الحصول اذ يقول العقل
اذا لاحظ الحصول من حيث انه حالة بين شيئين معينين وجعله آلة لمعرفة حالهما لم يقدر على ان يعتبر له من حيث انه ملحوظ
وجود انما حكم عليه بانه جوهر او عرض واذا لاحظه من حيث هو مفهوم في نفسه واعتبر عروض الوجود له في العقل حكم بانه

والحجاج لقوله عنه بان العلم تابع للمعلوم فلا يكون علة ذاته الا شاعرة كيف يجوز ان يكون علما الازليا بما يوجد فيما بعد
فانه يستلزم الدور وما جاز عنه بانا لا نعني بانا نوجد ذاتنا على الشيء فانا المستفاد منه حتى يلزم ما ذكره عنه بانا
لو وجدنا قبل وجودنا على شيء بكونه قبل وجودنا على المطابقة كما قرر به فانه يستحيل ان نوجد انا علما ازليا لكونا
كذلك لان الامر بالعكس وقد تتضمن هذا الدليل بجرمانه في المحاكمة ان نوجد انا اختيارا انا وعارضوه بانا نوجد
عالم بعدوم لاحتمال عدم الاحصار وجيب بان كون اختياره حقيقيا محكوما على العلم بانه لا يكون علة للعلم فلزم
لا يكون علة فعليا اصلا فلت العلم من حيث انه علم وخاص لا يكون الا فعليا بوجوده وموجوده كيف من حيث انه
يعتبر وسيلة الى اختيار المفعول والوجود فكيف لموجود وجوده وموجوده كيف من حيث انه
بانا نعلم غيره لا يكون فعليا ولا كان مستفادا [illegible] والا بد فيه من الاستفادة ويرد عليه ان الاحساس كما ينبغي عليه من المبدا الفاعلي
فهو قابل لها لا على الاتم فيضيا بها كما عليه سوف يطا السعادة ان يحصر بها العقور ما يستفاد انها بالخلق
لقوله الحسن الطاهرة والباطنة فانه اذا احسن بحرمان نوع ما او تسع فيه منه صورة المستفاد يطا الاحساء النوعية وتحقق
وتوجه بالقوة المسماة بالمذكرة الى مقابلة صفتها الى بعض استعداد ان يحصل يطا نفسه انا طلبة صورة على الاحساء النوعية
بعودة على المتخيلة [illegible] واذا احسن بحرمان انواع معقوده فان بين بها استعداد فيضان صور المشتركات فيها والجزئية
لها واذا حصل لها هذه الصور ان الكلية والاحظ النسب بينها وحكم بها بالفكرة فقد حصل الانتصارات والعصور نفات
العقور به واما العطرات فاستعداد انها هذه العقور بالفكرة واذا تعرض هذه العقور ما يطا فانون الاكتساب استعداد فيضان
كسبيات متوقفة عليها بالاستعداد واذا تعرض هذا الكسبيات عاد كالعانون واستعداد فيضان كسبيات اخر
وسكوا واما كان الاحساسان للعوة الادراك المشاركات والمباينات وما يترتب عليه من ادراك النسب والحكم بها الجا
او سببا انما تحصل شيئا فشيئا وعادته متكاملة لم يكن للانسان شعور حاصلها وكيفيتها كحالتي اكتساب العطرات
هذا واما ما اخرجه يطا قوله الانسان نوع بمعنى الخطرة محال على المعلوم من انه نقل عن افلاطون الالهي العظيم كلاما حاصله
لنفسي الناطقة الا انها ذهبت عنها ما استفادها بالبدن والذي يحصل بتعلم وتعليم تذكر لما ذهبت عنها لا تحصيل
عالم بكل حاصلا الصلا فانها لا سلفت اليه لاستحالة عاد فرد المعنى وتناسخها الا بران وفيه من فساد وحالة جلية الا يخفى
على العلم بذاته مع انه كان عنوانها بانا فيش فيه من القول موقف للعلم يطا الاستعداد لا بنانه العقل بالقوة على
المحال وطوا زان يكون الموقف عاد بانا وطور كونه حتما حاجزا لا يكون متضيا الى وجوب الفيض على الان نوجد وطيا
تعذر انضمانه اليه جاز ان يكون الاستعداد المقتضي ان وجب الاختيار مستندا الى اختياره انضمانا وبدلا لان يوجد وفاعلية
من لم قوله فيحصل جميع العلوم فاضيا العقور بل من الباحث المذكوره ههنا انما يمشي يطا فاعلية الاكتساب دون فاعلية
الاختيار وهو السبب الاول سواء يكون حقيقة التي حاضرة بنفسها او مثالها عند المدرك بسبب ما بانه مدرك بسبب التوقف حقيقيا

للادراك حتى يرد عليه انه تعريف دوري لان قوله المدرك وما بالادراك موقوف يطا موقوفة على هذا ضميين وغيرهما فمعناه من
بعض سائر الممكنات المعقولة لموقوف المسمى بهذا الاسم دون غيره واشاره معقوله حاضرة بنفسها الى العلم المخصوص بالغ الشرح
لكون المعلوم حاضرا بحيثه وذاته عند المدرك لا بحصوره وشاله لكان في ادراك الشيء ذاته وصفاته الغائبة عنه وانه واشاره بقوله
او مثالها الى العلم الانطباعي الذي هو حصول صورة المعلوم فان قلت المشاهدة نوع من الادراك فلا يصح ذكرها في موقوفة
والا فاذ تعينه قلت المراد بها ههنا مجرد الحضور لا معانيها فان كان هذا الحضور هو الحضور المذكور اولا فهو تكرار ملا فائدة به
وان كان غيره فلا مدخل لذكره ما سيما الادراك الا دافر ضنا حضور صفته المسمى المسعد بها او مثالها عند المدرك كما عن
الادراك بلا توقف يطا مجاز بها مرجح ملا فائدة به في ذكره الا سهولة الفائدة في ذكر المشاهدة وحضور صفته المسمى بالعلم بدرك
هو انفسه يطا ان حصول تلك الصفة عند المدرك قد يكون بحضور ما وانسام مثالها فانه آلة المدرك كما قد يكون بدون ذلك
فان مايه درك المدرك متساوي الآلة وهو ظاهر وسواء كان ذات المدرك انفسا وطا الآلة المسمى ان لا يكون مشاكل انسام
صورة في الآلة يكون حضور الصفة منسوبا الى المدرك وتستفاد به اولا وبالذات سواء كان مشاكل انسام الا كما في
علم الشيء بنواته او كان مشاكل انسام عين المعلوم بالعلم كما في علم الشيء بصفاته او كان مشاكل انسام صورة المعلوم
فه ذات العالم وجميع هذه الاسام داخلة في حضور للصفة بنفسها او مثالها عند المدرك وطا الاول يكون حضور الصفة
بمثالها منسوبا بالذات الآلة اولا والى المدرك ثانيا وبالعرض ثالثا هو المسمى بالعلم الحضوري عند الآلة مطلقا كما في الادراك
اذ ربما يقصر المدرك عند الشرح والتفتيش لا يكون حاضرا لديه لعدم التفاتها اليه منسوب للحضور الى المدرك اولا ثم نسبة الحضور
عند الآلة وقوله وسواء كان المثال متوقفا على امر خارجي اشارة الى العلم الانفعالي كما ان قوله او حاضرا ابتداء اشارة
الى العلم الفعلي والى ما ليس قبلي ولا انفعالي الا لمانع ابتداء وقد تكون سببا للصورة لخارجية وقد لا تكون وقوله
وسواء كان منطبعا ذا ذات المدرك او في آلته اشارة الى فسمي انطباع المثال كما ان قوله او كان حاضرا حاضرا امن
غير انطباع في شيء اشارة الى فسمي الحضور عن الظاهر بلا انطباع مثالية شيء اصلا وقد لا تكون منطبعا اصلا وقد تكون منطبعا
بعينه لا مثاله والادراك يطلق لمذكور تناول انسانا ما اربعة الاحساس الذي هو ادراك المسمى الموجود في الآلة الخارجية
عند المدرك كمكونه هيات محسوسة من الاين والكم والكيف وغيرها والتخيل الذي هو ادراك ذلك الشيء مع
تلك الهيات وكل نوعا في حضوره وغيبته والتوهم الذي هو ادراك معان جوزية متوقعة عن المحسوسات والتعقل
الذي هو ادراك الكلي وهو منها سواء كان جزئيا او كليا وهذا القسم اعني التعقل هو المسمى بالعلم فكون فاحص مطلقا على الادراك
بهذا المعنى وفي قوله فيما هذا الادراك عارف العلم الاشارة الى ان الادراك نوعا عبارة المعنى فاعل عارف والمقدر
عارفه الادراك كما شهد به قوله معارفة للمسمى الموضع [illegible] معارفة الموصوفي الموضع حتى يحتاج الى تقدير
وجد لكن الادراك بهما بحث الادراك بالمعنى الاول [illegible] فعلى العلم بالعلم انما يتحصل العلم بالعلم انتهى ملتقطا

الاول العلم بكنه ماهيتها او بما يستلزمها للعلم بالمعلوم الا بشرط كونه خارجا لازما بينا لكن المذكور في الملخص انه متى تعقلنا
العلة بكنهها فقد حصل في الذهن ماهية موجبة لماهية المعلول وكلما كان كذلك كان العلم بالمعلول حاصلا والمعترض ظاهر لكن
على القول بان التعقل يستدعي حصول ماهية مساوية للمعقول في العاقل فهذا اول على ان العلة او الكاشف لم ايها علة كانت
تصورها بالكنه موجبا لتصور المعلول والثاني العلم بماهية العلة من حيث انها مستلزمة للمعلول او علة له وهذا العلم بما في
بالعلة يستلزم العلم بالمعلول من حيث انه لازم للعلة او معلول لها ضرورة ان الملزوم مع اللازم منه او العلة والمعلولية
من المتضايفات التي لا يتصور ولا يصدق ثبوتها الا معا والثالث العلم بكنه ماهيتها مع ما يتعلق به على ما ذكره وسماه
علما تاما وادعى ان العلم التام بالعلة يستلزم العلم التام بالمعلول دون العكس كما هو المشهور وقد يقال العلم بالمعلول بكنهه
الوجوه المذكورة يستلزم العلم بالعلة كذلك لان العلة وملزوماتها من ملزومات المعلول فان قيل هو وجهان العلة ليست
ملزومة للمعلول قلنا كذلك عوارض المعلول ليست من لوازم العلة على ان منع القاعدة القايلة بان العلم بالعلة يستلزم
العلم بالمعلول يشكل عليهم في موارد متعددة كاثبات علمه تعالى بسائر الموجودات بكونه عالما بذاته واثبات علم غيره من
المجردات بمعلولاته لذلك الى غير ذلك من المواضع التي يستدل فيها بالعلة على المعلول فان لم يمنع كون المبدأ الاول عالما
بذاته من جميع تلك الوجوه فقد يمنع ذلك في غيره فلا يتم مقصودهم فيه فالصواب ان كلامهم هو ان العلم بالعلة التامة يستلزم
العلم بوجود المعين وهذا مما لا شك فيه ولا عكس لان العلم بوجود المعلول المعين لا يستلزم الا العلم بوجود علة ما والسبب
في ذلك ان العلة التامة يكون بخصوصها مقتضية لمعلول مخصوص والمعلول الخاص يستدعي لامكانه علة ما والعلية مستندة
الى خصوصية الذات التي لا يتصور اقتضاؤها الا لشيء مخصوص والمعلولية مستندة الى امكان الذات المخصوصة ولا شك
ان الامكان لا يستدعي علة بخصوصها فالعلم بماهية العلة يستلزم العلم بماهية المعلول وانيته والعلم بالمعلول يستلزم العلم
بانية العلة دون ماهيتها ومن ثم حكم بان الاستدلال بالعلة يستلزم علما تاما والاستدلال بالمعلول يوجب علما ناقصا
قوله الاولى كونه بالقوة المحضة وهو علوم العلم تامة شانه العلم مع القوة قد يكون قريبة من الفعل كما في العقل بالفعل
وقد يكون بعيدة منه كما في العقل الهيولاني وقد يكون متوسطة كما في العقل بالملكة وانما جعل الاستعداد القريب او البعيد
او المتوسط الذي مع العدم العلم من مراتب العلم تجوزا ونظرا الى ان استعداد الشيء كانه منه ولا يخفى ان هذا القريب من
تلك المراتب اولى قوله بل هي بالفعل من وجه اي الحالة البسيطة التي هي مبدأ التفاصيل بلا تجشم علم بالفعل نظرا
الى الجملة من حيث هي جملة وعلم بالقوة نظرا الى التفاصيل التي في ضمنها وزعم الامام في الملخص ان هذه المرتبة المسماة بالعلم
الاجمالي باطلة لان تلك التفاصيل ان كانت معلومة وجب ان يتميز كل واحد منها عن غيره فيكون العلم التفصيلي حاصلا
وان لم تكن معلومة لم يكن العلم بها حاصلا اصلا ثم ربما كان حالة من احوالها معلومة مفصلا فما هو معلوم مفصل ليس معلوم
ولا كبر ان صور تلك التفاصيل حاصلة في الذهن مجتمعة معا لكن العقل لم يلتفت نظره الى كل واحد منها على سبيله

للمعلول م

على هذا الا الى الجملة فاذا شرعنا في المسألة وقررناها شيئا فشيئا وحدق النظر الى كل واحد من المعلومات التي في تلك المسألة
حصل له في العلم بها مرتبة اخرى مفصلة متميزة بالنسبة على الاولى التي هي علم بتلك التفاصيل ايضا وملاحظة لها اجمالا
ونظير ما نحن فيه من الاحساس ان ترى جماعة دفعة ثم تحدق النظر اليها فانا نجد في الابتداء حالة اجمالية وبعد التحديق
حالة اخرى تفصيلية الاولى والاشكال الذي اعتبره بل المثال الجماعة حاصل في الحالتين معا فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجمالي والثانية
بالعلم التفصيلي فظهر ان المعلوم ان كان مخطرا بالبال ملتفتا اليه قصدا كان معلوما تفصيلا ومتميزا عما عداه تميزا تاما وان
لم يكن كذلك كان معلوما متميزا عن غيره تميزا ناقصا فكون تلك التفاصيل معلومة في العلم الاجمالي لا يستلزم كونها متميزة
تميزا تاما حتى يكون معلومة مفصلا كما توهمه ذلك القائل قوله فلان ذا السبب ممكن بالضرورة اذا علم الواجب من حيث
انه واجب تعين الحكم بوجوده واذا علم الممتنع من حيث انه ممتنع تعين الحكم بعدمه واذا علم الممكن من حيث انه ممكن
لم يتعين الحكم باحد طرفيه بل يتردد بينهما الى ان يعلم سبب يرجح احدهما على الآخر ومن ثم يقال الامكان يحوج العقول
وههنا بحث وهو ان الممكن لا يترجح احد طرفيه على الآخر في نفس الامر الا بسبب ولذلك السبب اذا علم حكم باحد
طرفيه قطعا وهذا مما لا شك فيه واما اذا لم يعلم سببه بل علم منه مجرد امكانه فلم لا يجوز ان يحكم بوجوده مثلا بالهام او كشف
او حدس او اخبار ممن علم صدقه ببرهان مع عدم العلم بالسبب فان العلم بمجرد امكانه لا يقتضي عدم العلم بوجوده غايته
انه لا يقتضي العلم بوجوده لكنه لا ينافيه ايضا ويؤيد ذلك بان المحسوس يجزم بوجوده مع الجهل بسببه واذا جاز ذلك
فيه فلم لا يجوز في المعلومات وايضا البرهان الاني استدلال بالمعلول لا بالعلة وقد يقال المراد ان ذا السبب لا يعلم
علما نظريا متعلقا بذاته المقتضية الا بالسبب وحاصله ان الممكن اذا لم يحكم باحد طرفيه بديهيا لا يعلم بخصوصه الا
من الاستدلال بسببه فخرج بالقيد الاول اعني نفي البداهة المحسوسات وما علم بالهام او كشف او حدس وبالقيد الثاني
اعني بعينه البرهان الاني فانه قد لا يفيد علما بعلة معينة كما عرفت وفي قوله من استدل من العلم بوجود الاثر على
العلم بوجود المؤثر اشعار بالقيد الاول كما ان قوله العلم بذي السبب مشعر بالقيد الثاني قوله العلم بالباء وهو
كلي هذا انما يصح اذا استدل بالاثر على المؤثر واما اذا استدل بهذا الاثر على هذا المؤثر كان المسبب المعلوم جزئيا
حقيقيا قال الامام والصحيح جواز هذا الاستدلال لان الاشخاص من حيث انها اشخاص معلولة للاشخاص فيجوز العلم
بالعلة يوجب العلم بالمعلول عندهم وكانه اشار بقوله والصحيح الى ما اشتهر فيما بينهم من انه لا برهان على الشخص من حيث
هو شخص كما انه لا حد له من حيث هو كذلك قوله وتعبير الكلي بالكلي كلي اي الكلي المتعين بالكلي كلي او اراد ان التعبير
ايضا كلي فلا يكون مثال الامور كلية حتى يكون مجموعها ايضا كليا قوله اراد ان يشير الى مفهوم العقل وذلك الى كون
مفهومه من مفهوم العلم يتحول اتفق اهل الملل على ان مناط التكليف هو العقل واختلفوا في تفسيره فقال بعضهم هو العلم
ببعض الضروريات المسمى بالعقل بالملكة عند الحكماء وحاصله ما قيل من انه العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات

للمحسوسات خ

على المعنوى لا ولا يمكن هناك زوال الصورة عن خانة المعنولات اعنى الوجود الذى صورتها انما فلت النسيان فيها انما
يكون بزوال الآلة التى بها يمكن النفس من الاتصال بذلك المجرد وهو الابقى المجرد خزانة للمعنولات النفس فتقرر الت
الصورة على الخزانة بزوال الخزانة من حيث انها خزانة مول اى بيعة تعلق الاعتماد بالعلم ودعوى ان مستند العلم المطلق
او الظاهر تصور ما كان فانه وتصور ما حكم كذا واما تعلق العلم بالاعتماد فانما ان تصور الاعتماد والمطلق او الظاهر انما كان
يصدق فان حكم كذا واذا تعلق العلم التصورى بشئ كان متصور الانسان مثلا وتصور تصور الانسان انما كان تصور
التصور وحصول صورة اخرى متكررة من الصورة الاولى على حضور الصورة الاولى مبينها عند المدرك فالعلم بمعنى الظهور
ههنا انما هو بالاعتبار كما فى علم النفس بسائر صفاتها الفانية بزالها وكونه الحال او اتعلق العلم التصورى بالعلم المتصور
فانه لا يكون هناك صورة زائدة على الصورة التى هى التصديق واذا تعلق العلم التصديقى بالعلم التصورى كان كحكم على
تصور الانسان فانه كذا كان العلم بالحكم علما من قبيل تعلق التصور بالتصور واذا تعلق العلم التصديقى بالتصديقى
كان ادراك المحكوم عليه من قبيل تعلق التصور بالتصديق واذا تعلق الاعتماد بالاعتماد كان حكم على اعتماد وحكم على
بانه كذا كان ادراك المحكوم عليه من قبيل تعلق العلم التصورى بالتصديق مول مع اعتماده انه لا يكون الا كذا نشأ
الى اعتبار الحكم به للعلم المذكور سواء كان مستندا الى تقليد محض او الى شبهة مول ومعنى اعتماد الوجدان فان
اعتماد وجدان شئ لا يكون حازما سواء كان حكما لشئ اعتمادا او غير اعتماد او بخلاف الغير فانه وجدان الاعتماد
بلا جزم ومول الراوى فى قوله ترجيح احد طرفى الاحتمال المساوى آه مول اراد ان نشير الى ما مكتب منه اراد به ما مكتب
منه ههنا النظر وكتمته اكتسابه بسلامة جوهره وحكم ما ان كون النظر الصحيح محرمة مفيد العلم الكسبى مستفادا اياه
امر ضرورى طلحا حاجا الى نظر آخر حتى يلزم تسلسل الانظار وما قيل من انه لو كان ضروريا لما كان فساده موقوفا
على تنبيه فساده مدفوع بمنع الانظار الصحيحة هم وعرق النظر بالترتيب المذكور فى عبارة المتأخرين وهو ترتيب بانه رديء
لان حقيقته مجموع محكوم بها حكم النفس على المطالب المشهور بها من وجه الى مبادئها والاقوى وجوهها منتهيا الى
المطالب من وجه آخر مبتدئا كذلك الاولى تحصيل مبادئ النظر وما لم تحصل صورته واراد ما خوذ الى المكونة الحاصلة
من العلل نحو لا ان عرضيه ما خوذة منها سواء كانت حاصلة او حاصلا واراد ما خوذ الى بالغير لغاية المطلوبة والاقتضاء
والمراد بقول الصورة دلالة العلم على المعلول وبقوله الدال على قول دلالة المعلول على العلم وقد عرفت ان الدلالة الاولى
اقوى واطلاق الصورة على الآلة للمشابهة وجه الفائدة على الامور المعلومة انما هو على سبيل تشبيهها بالصورة والاقتدار
المحسوسين المحصور حسبى بالطواعية مول ومعان صحة جزئى النظر بتكفل به علم المنطق بزول على الوجه الذى تنبه عليه
بها الى تحصيل مبادئ المطالب اعنى مباحث الصناعات الثلث من اجزاء المنطق كما الى القواعد التى توصل بها الى تحصيل
صورة ما من اجزاء الآلة علم فقد تحكى ما حاجا الى الكسب المجهول لا من المعلوم بما ولا بد فى الاكتساب من تحصيل الملكة

والصورة معانا تتوهم من ان المنطقى يجب عليه رعاية المادة ليس بشئ لان المنطقى فى مادة الصور لا الصور نفسها
لان الصور ان لا توصف بالاطاعة فان كل صورة متصورة فهى مطابقة لما هى صورة له سواء كان موجودا او معدوما
ممكنا او ممتنعا الا انه قد تقارن تلك الصورة للحكم بانها صورة للشئ الفلانى فقد الحكم قد يكون خطأ وقد يكون صوابا
والمنفس الصورة فلا يكون خطأ اصلا بل يكون الخطأ فى مبادئ التصور اى باعتبار عدم مناسبتها للخلط فاذا وضع
غير النفس مثلا مكانه كان ذلك خطأ ما دام الخطأ فى مبادئ المعدوم فانه قد يكون ما عسا ان تنتهى اكونها كاذبة
وقد يكون باعتبار عدم مناسبتها للخلط منها والخطأ فى صورة القياس مقتدر لشرائطه وهو الموصوف عند العلم على
الاخص الاحصى على الاعم اذا اصل عكسه واجبا واذا كان صورة القياس وجزئا او مع مادته فاسدا لم يستلزم
شيئا واذا انسد مادته وهو اذا فقد تسليم مثلا كما فى قولك الانسان حجر وكل حجر جسم فان الخلف بقد تسليم صادقا
خلط من موضعه وقد تسلم جهلا كما فى المثال المذكور عند الشرح فقوله واذا كان احد جزئى الخلط اوكلاهما خاطئ صحيح
لا يحصل العلم به منظور فيه وقد يطلق على عدم فقد فان التنبيه والمثال الاول على ان الانسان جسم جزئى وهو كاذب خلطا
مول مواجب قد تقدم ان السلم الصحيح عند العلم والكلام ههنا فى كيفية افادته اياه وفيما تقدم مواجب ظاهر
مبنية على اصول تحملنه الاول موجب الشروع وهو ان حصول العلم عقيب الخلط الصحيح بما جرا العادة بناء على العلم
وهو ان الممكن يسرع مستدع الى الله تعالى ابتداء وليس لشئ منها مدخل فى وجود شئ آخر الا ان الله تعالى قد توجد
بعضها عقيب وجود بعض آخر بلا وجوب عليه لانه فاعل مختار ولا وجوب عليه لبطلان واحدة التحسن والتقبيح العقليين
فان ذكر من اجازه عقيبه سبحى ذلك عادة وان لم يذكر سمى مختارا فالعادة والاشكال الحاصل لطالب عقيب الخلط الصحيح
مذكور وكون مسبب الله بطريق العادة مظهر ان لسلك الخلط عليه موجبه معتد الذهن كما ذكره السارح على ان كان
هناك اعداد كان حاضرا منه تبعا فضلا آخر موجب كلكا، وعلى ايضا مبنى على اصلهم الفاسد وهو المبدأ والمعاد من
له وجود الحوادث موجبا الوالد وان فضلا منه موقوف على الاستعداد التام والاشكال الحاصل لطالب عقيب الخلط
امر حادث فيتدرج فى ملكة الفاضل الكامل موجب المعرفة وهو المغنى مبنى على اصلهم الباطل وهو المعاد فالاقتدار
حاصل عنا اما بمباشرة ان لم يكن صورة ما عسا وسط نفعل آخر هنا واما بتوليد ان كان موسط نفعلا آخر وتكون العلم
لطالب عقيب الخلط فعل صادر عنا بموسط الخلط الاول موفعل حاصل فينا فكون صدوره بطريق التولد وقد تحصل
العلم مطلقا فعلا نظر وانت خبير بما سنشير لك فيه كل اثنين من موانع الواجب واحضار المعلوم عقيب الخلط
واجب ولم سوى من ارد كل الوجوب بطريق الاقتضاء كما موجب الملكا، او بطريق التولد كما موجب المعرفة
مول لزم العلم بالصحيح كسوا، وقعت هناك عادة والا فقد علمه مان ستم العادة فقد اشبه علمكم بالاقوم المبين
فان قوم ان ارتفاع العادة لا يستلزم ارتفاعها وان اجيب لم يسلم العلم بالمعجزة بمعنى العلم بالتنبيه بمقتضاه وهو على

الغرزه جهاغير مسموعه قوله لنا انه متى حصل العلم انما بالعلم بالعلم امكن قوله قال الازراع لهم وان متى علم متوقفا حينه
مناسبه لموقفه ينع متوقفه لصوره صحيحه حصل الموقوفه انما نازعهم في العلم بالمقدمات عطف ان ذكر الوجه بلا معطى
وقوله والملاحظه بعيد قوله دون اساوه الى ما ذكره المصنف فتدبر قوله لا لكلامهم ع سقط عنهم وكل الاسئلة الا
ينع مسلمهم العلم بكل المقدمات على الوجه المذكور بل الامر فانهم قالوا الرسوم فيها على المقدمات المعلمه لا وجه موالها
والاجتماع الا اذا انصل بها تعليم واخذ من معلم واد عوا انعقاد ركل العلم بالجماع مخصوصه قوله والطرق
والعلم بالعلميات ليس مقررين وكل ما يخلط السلف قبل ظهور الملاصقه عطف الرموز الله يعلا معلوم ينع والبعض
الآيات الآمرة بالنظر موقوفه الهداية الى طرق النجاة متكثره بلا اجاب تعليم الناعلم قبول على الوجه بدين كثير من
الناس فلانهم كانوا يقولون عز وين الله والمسيح ابن الله اولانهم يشتغلون على الاقرار بالوساله وسائر حقوق كلمه
لحصلت العلوم الكسبيه بجميع العقلاء الى لو كان العلم بالمقدمات سواء كانت مرتبه او غير مرتبه كما في العلم
بما يستند اليها من الكسبيات لكان كل من علم ضروريات يحصل له وجب ان يكون عالما بجميع النظريات المستنبطه الى يوم
القرار بواسطه او بغير واسطه وليس كذلك فان كثيرا من العقلاء يعلمون كثيرة من الضروريات والاشعور لهما بكثير
منها وذلك لتعذران ترتيب ما بينها الا بعد اخذ ما ينبغي علما تاما بحيث يعلم انه لا بد من المطلوب من الضروريات الذي
هو ترتيب المقصود من الاستدلال التابعة له وانى فالامر في ملاحظه الترتيب والهيئه لانها حصلان ملاحظه المعلوم بعضها
عقيب نظر الى لا بد من ملاحظه منضيه بلا الترتيب والهيئه وهي بديهه محتاج بعد حصولها الى ملاحظتها كما توهمه العبارة
وتشاورت الاشكال عاد بلطا والغناء ورد كل لانه لما كان العلم بالمقدمتين وجوه كان قادرا متمكنا من الاستدلال
كلها ولم يخرج معلوما ترتيب حسنه مختلفان فيها وجب تساويها حلاء تاتيها وضعفها وليس الامر كذلك فظهر ان
ترتيب المقصود من الاستدلال عاد مختلفه حلاء تاتيها وكسب اصطلاق وكل هذا الاستدلال متفاوت جلاء وضعفا وما ذكر من
علما كل عالم المساوي انما يجب ان لو كان الاستدلال منشا وكونه حصوله من المقدمتين والسعي واما اذا اختلفت فيها
المقدمتان او السعي فلا كما ذكر ان يكون الموصل من حصول صفتين نسبيه جليه الى نتيجه حصوله وحصوله الاكون احدى صفتين اخريتين
ملكا النسبه الى ملكا السعي المحصوله وكلا الى سعي اخرى لان حالا للزوم قد يحلف بحسب تفاوت الملزوم والملازم والاشتراك
مع المقدمتين المعينتين الاعني الاول والرابع وضعا كما يحلف التنبيه فظن لان احدهما عكس نتيجه الآخر وشرط
النظر عدم الغفلة الى علوم العلم بالمطلوب وجعله لرمي حصول العلم بطرق دليل ربما نظر فيه دليلا آخر عليه وكل المطلوب
منع لزوم العلم بكل المطلوب معينه لوجوب الغاية ولا تكون وكل تحصيل لحاصل لان العلم الحاصل بالمدلول مخالف للعلم
الحاصل بالآخر اما متضادا او ضعفا او مرجوحا وكل ذلك ممنوع والمدلول لا يكون نقضا كذلك في الجملة
ووجوب الغاية مشروط بعدم سبق العلم بالمطلوب ومن ثم قيل المقصود من النظر الكسبي تحصيله لان الدليل انما هو الذي يكون

العلم بالمطلوب الاول يتسنا واما اذا كان المطلوب دون مرتبه البدن فلا شك في جواز النظر فيما دونه في الاتقن
به والشرط حاصل لانه لسن معلوما علما يتسنا وكذا الثاني فيما اذا وقع للاسبه بكونها مانه لا تصور ما لكن نظر
في موقفه ذاتها واما اذا وقعت معين اعتبارها مانه كوز نظر لموقفه كونها قوله لان الاول المركب بالمطلوب
على النظر ينع وجود والصارف للمصور وجود فعل احساري في كما على طلاب تصور لنزه كل الباحث المصنف ينع موقف
الى طلب ما به الوجود والعلم بكونه مكونه طلابه ينع ربما يتفرق في مقدمات حاصل عنوه اوقفاه الميه
وربما غافلا من حضوره ما قوى النفاذ فيما في اليقيني كلاف اعتقاده فيزول عن جهله المركب اما نصبان الباحث
مرتبه دفعه والانتقال منها الى المطالب فذلك حدس الناظر قوله عان كثيرا من الناس موجودون الاشياء بالنظر
من غير سبق الشك انما يجهد ولكن فما اذا رتب المقدمات بلا تصور بحضوره المطلوب او كرنا انتقاء وعلا منوه شروده
بها ربما حصل والنظر فيطلب المعين فقد وجد نظر بلا شك عالم المطلوب الى ربما يحبان لا يكون النظر
مقارنا لتحرم والجهل المركب مقارن له طلابه بمكان فالجهل المركب سابق للنظر واما الجهل البسيط فهو شرط طلابه باعتبار
كما مرة ومنافي له باعتبار آخر لان الجهل المطلق لا تصور حليه والنظر فيه قوله لان نوع علما العبد كثيرة فان كل
عاقل اذا رجع نفسه يرى لا علم نفاطمرة وعاطفه اصليه وفرعيه دقيقه وجليه وحدسيه وحسكما انه عالا تحصى
كثيرة والشك وانها ليست منه وسي المعلوم من انعم علمه بشك من العلم والمعلوم الى منفعه والمعترف لها بانعام
والمعترف لها بعدم تكوين منفعا فحقه والمعترف لها بتوسيط الى مرضاته الاصلاة فحقه العقلاء فاطبه واستحسنوا اسلوب بكل النعم عالا تحصى
لوجوب المعنى الاول فكل مكون مشكوره ينع واجبا عقلا واما حسب الخوف فهو الى العاقل من نفسه مستوفيه ينعم
جسامه وحكم لكون المنعم بها علمه قدار وحنه الشكر عليها والنزع بشكره بسببها عنه بحصول الخوف المعتوه
بسلب النعم وهو فاكر يحل دفع هذا الخوف الذي هو معرفه ناجيزة له كان لم يوجد فه كان مستحبا لان بالمعرفه العقلاء
فهنا واجبان معتبران اعني شكر المنعم على النعم والايتم بي بهما الا بمعرفه الله ينع فانه اذا لم تعرف
لم تشكر واذا لم تشكر واذا عرض بمعرفه انكار لم يعلم انه يعلم اراد الشكر الا وعلما نفسانا انه كيف يشكر فندفع الخوف
وبتم الشكر فكون موقفه على نفسه واجبه عقلا فان ما لا يتم الواجب المطلق الا به كان واجبا كوجوب الايتم
موقفه ينا الا بالنظر لانا لبست محرزه قطعا بل بسببه موقفه على النظر فكون النظر نفسه واجبا عقلا لما
ذكرنا وعلا المطلوب لانه لو كان بالسمع لتوقف على العلم بصدق الرسول وعلم ان لو كان وجوب النظر مطلقا
او وجوب النظر موقفه الله يوجبه اما بالشرع لتوقف وجوبه على العلم بوجوبه على العلم بصدق الرسول
اذ به ثبوت الشرع والعلم بصدق الرسول موقوف على النظر فيه تحصيل العلم بالشرع موقوف على النظر فيه
ووجوب النظر اعني النظر المعرفه بمجرده ما بالشرع لتوقف وجوبه على العلم بوجوبه على العلم بصدق الرسول
اذ به ثبوت الشرع والعلم بصدق الرسول موقوف على النظر المعرفه بمجرده ما بالشرع فيما حاصر من انه ينع تصور فيما
ووجوب النظر اعني النظر المعرفه بمجرده ما بالشرع لتوقف وجوبه على العلم بوجوبه على العلم بصدق الرسول
اذ به ثبوت الشرع والعلم بصدق الرسول موقوف على النظر المعرفه بمجرده ما بالشرع فيما حاصر من انه ينع تصور فيما

من حيث انه مرسل عاد اقائل الرسول المكلف النظر معجزة كي تعرف صدقه فظاهر العقول انا لا نظن
معجزة حتى نعرف وجوب النظر فيها على فان ما لا نعرف وجوبه لا نتمكن قط الاقدام عليه فعلى الاستماع عندنا
لا نعرف وجوب النظر الا بثبوت شرعي على الموقوف عليه فكيف الذي لا يعلم الا بالنظر معجز بكل وانا لا نعرف فيما
وكان هذا الكلام منه حتما لا بعد مكابرة فلزم اخذ الانبياء بالي فجزم عن اثبات نبوتهم بمعجزاتهم لمقدوره وذلك
باطل اجماعا فلزم ما بسلزمه فما في كون وجوب النظر شرعيا فظهر انا اذا رجعنا وجوب النظر بالشرع وانتفى
عن مخالفه اتى الى بطلانه وانتفائه وما لزم لانتفاء ملزومه فكان منتفيا وهو المطلوب لانا لم نسلم انه وقع
واجب عقلا قولهم متى وجوبها عقلا فاعرفه التحسين والتقبيح العقليين نعم الكلام في صحة ملكا فائدة وتحقيق
ذلك ان ما ذكره من المعونة المسابقة الا يجاله ليست كافية وهو كذلك فان المنع لا يوجب السكوت للمنع وانه تقصد
بالاعلام الاحسان للمعونة المتفصلة لا تحصل الا بالنظر متعذر وهو كل النظرة الانسانية الاولى لكل عاقل اذا
عن له ما يجهله الخ الى النظر فيه ولو كان هنا كما ظن فاجوا له الخ الى آخره بصفة بليد وما ذكر من الالهام وقول المعتزلة
وتعضيفه الباطل فخارج الى النظر ليس بصحيح بها عن فاسد ما هو وانا عزم وكل الوجه الخالي المكلف كما يعني
اذا نوقن واجب مطلق شاعني وهم لكن وكل الشيء اوجبا بل جايز الزكي وفرضنا زكا فعني زمان تركه وعدمه
لا يجوز ان لا يبقى وكل الواجب واجبا والام لكن واجبا سطلق وقد فرضناه كذلك فلا يجب ان يكون ناقضا سطلا
وجوبه فسلزم ايجابا بقاء الموقوف على حال عدم الموقوف عليه وليس وكل الا يكلف بما لا يطيق وهو عندنا جايز
وجوابه ان المكلف بما لا يطيق عقلا او لفائدة فيه اصلا لانه لما امر به ولا نهاية الا مر وباطل بنا بكلا شقي الوجه
وللاشاعرة ان يختاروا الاول ان الامر الموقوف على حال عدم الموقوف عليه مع وانما لم يجز ابقاء شرط عدمه لاني زمان
عدمه والفرق بينهما خالا لكن شطر دعي فظاهر وقول السارح انه يجوز ان سطر المكلف من غير ان يعرف وجوب النظر
بنفسه شيء ما فلم بنقل احد من وجوه قبله النظر موقوف عليه وجوبه كيف وقد توجه الطرام على قالوا المكلف لا يمتنع
عن النظر بالعلم وجوبه كافر نا ما والقصير ان حال الاستماع ما لم يجب الالهام لم يعلم وجوبه بكل عن كون وجوبه
بالشرع ثابت في نفس الامر سواء نظر او لم ينظر وسواء علم وجوبه او لم يعلم مطلقا ان نقول ليس كل الاستماع
عن النظر لانه واجب على كل شرعا فنعين على كل الاتيان به لا يسوغ كل حال الا بتمثال ما علم مكلف الفاعل
لعدم علمه بالوجوب لانا نقول الفاعل الذي لا يجوز مكلفه انما فاعل ما يعلم انه مطلب او يمثل ذلك وانه مكلف بكذا
وهذا فاعل ما خوطب المكلف فليس من مكلف الفاعل في شيء الا يرى ان الكفار مكلفون بالايمان اجماعا
مع غفلتهم عن وجوه وايضا لزم معنى هذا الدليل وتبارك هذا الدليل كما سطل مرة حتى سطل مرة ثم كما
انضافا لمه جوابا كما هو جوابنا انضا والمعتزلة متضررون في هذا الاستدلال بان السطرات قد تكون نظرة الفاسد

حتى لا تحسن فيها عن ملاحظها اذ انبه عليها وعن جعلها وجوب النظر عقلا فاذ انبه المكلف على النظر لا تخلف
قبل من دلالة عليه فلا يكون الا سماع عنه مع كلفا ما اذ الكان وجوبه شرعيا اذ سوغ من مع سطوة الشرع
المدعى على العدول الموقوف سطلا لا المعجزة كما مر والحواله على هذا المعجزة وجوب النظر عقلا لحسن من الفعال
النظر فيما لحسن لتوقفه على النظر المعرفة انه به واجبه عقلا بنا على ان شكر المنعم وكر فرع الوجوب واجبان عقلا بان
وسطا المعرفة لا يتم الا بالنظر وكر كما لا يتم الواجب الا به كان واجبا كوجوبه وكل واحد من مقدمتي هذا القياس ممنوع
صحتها محاجة الى نظر وضع فاذ تصور كون ما سوغ عليها فظر في القياس قول في العدول مطلق
ان نفي العدول الى نبوي والا اخرى قبل بعثة الرسول فدليل سطلانه لا وجوب عقلا والا لكان بانيا قبلها وهو
المتعذر لوجوه والاخلال بالواجبات المتفقة قطعا مع اسماع المتعذر عدمهم وقد اجابوا اعني وكل مارة زمان
المراد المتعذر الدنيوي والاخرى قبل بعثة الرسول عليه السلام الاشرا كهما في العدول قول وانه مستثنى
بلاحظ فصل نفس الشرع كونه مستقلا سطلة جليلة لانه تؤب الى حقيقة المنع وتوجيهه
والاستغناء به عهد واجب لوانه لا يتتبع مارة اخرى وعدم استقلال العقل بامر الاخرة نم لان الثواب
والاعواض واجبة عندهم عقلا كما سبق ولا يقصد وكل الا باستقلال العقل بامر الاخرة اجماعا لا قول وانه
كما استهزاء بحقارة الدنيا فانها وامثلة الاكثر فيه حقر مارة بسلطان ملكي المشارق والمغارب يجوز
بينهما من الكنوز والذخائر فتناول نهايا لقمة ثم خلقه بذكرها سطلا وكل لانها حقيرة بنزلة ابرام سطل خير كل لقمة
سكرا عليها ولا شكان ذلك بقدر منه استهزاء فشكر العبد اولى بكونه استهزاء الان الدنيا وما فيها اقل عند الله
من ملك الملك عند الملك وما بالي به العبد ما يعده شكرا احقر عنده من خربكل الانملة بالنسبة الى الملك وقد
يعرف بهذا بان اللقمة مستحقة بنفسها بخلاف نعم الله وكل خربكل الانملة مما لا تعتد به اصلا بخلاف شكر العبد
فانه قد يزيل قيمة وسوء اراد المستدل بالنظر على المقصد ما نما هو من مباحث الموصل
الى المقصد ما ت دون الموصل الى التصور لان الخط والعلم والمقصد والمراد فيها سواء المقصد ما ت وانما يطلب
فيها التصورات لبقوة صل بها الى المقصد ما ت وايضا الاكتساب المقصد ما ت ظاهر دون التصور لزم تمه
وجب معهم الى لا نهاية من التصور ما ت بكتب والمراد بالعلم ما قوله وملزوم العلم دليل سواء النفي والكل ما هم
من المقصد ما ت فان اطلاق الظن بهذا المعنى شايع ايضا فيندرج الصناعي الطريق الرسل والاداة بها يحاط
الرسل الواحد اعني مقدماته المالي تكون باسرها عقليه او مركبة منها ومن المنقولة وستحيل كونها باسرها منقولة
لان حدوث الفاعل لا بد منه وانما يعلم بالعقل دون النقل لاستدراره الدور او التسلسل ومتى جوز كونها منقولة صرفة
اراد كون المقدمات الفرعية كذلك فلا نسلم فانا لا نسلم اولا لان الموصل بالمقيقة هو ما يتركب منه المقدمات

والجدل والخطابة من المعتبرة من أقسام الصناعات والمشار إليها بقوله تعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن وأما المغالطة فيجتنب عنها منصب النبوة والقياسات الشعرية مما لا ينبغي للنبي ولم كانت مفيدة للترغيبات والتنفيرات المسلمة عند الجمهور لأن مدار الشعر والتخييل على الكذب ولذا قيل أحسن الشعر أكذبه والمعتبر في مقدمات الشعر كونها مخيلة سواء كانت مصدقا بها إما صادقة أو كاذبة أو كانت غير مصدق بها فيكون في قضايا يا للغو ويكفي في صورة الشعر التخييل بالسجع سواء كانت قطعية الاستلزام أو لا واعلم أن الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق ولذلك نرى الأشعار يتشجع بها البخلاء ويتشجع بها الجبناء خصوصا إذا كانت موزونة معبرة بعبارات جزلة ومقرونة بنغمات رخيمة وإن القياس الشعري مفيد قبضا كما إذا قيل محبوبك بدر وبسطا كما إذا قيل محبوبك بدر وحشا كما إذا قيل الخمر ياقوتة سيالة وزجرا كما إذا قيل العسل مرة متقيئة ملخ كلها منهات حذفت كبرياتها للعلم بها وجه الضبط في انحصار الصناعات الخمس أن ما كان الموصل إلى التصديق إما أن يوقع ظنا أو جزما فالأول هو الخطابة والثاني إن أوقع جزما يقينا فهو البرهان وإلا فإن اعتبر فيه عموم الاعتراف أو التسليم فهو الجدل وإلا فالمغالطة وأما الشعر فليس موصلا إلى التصديق بل إلى التخييل الجاري مجراه في إفادة ما ذكر فلحق به قوله وأما باعتبار مادته المعدة أي المقدمات فحصل المقدمات باعتبار التصديق والتخييل أربعة أقسام المخيلات التي هي مادة الشعر والمظنونات التي هي مادة الخطابة والمشبهات التي هي مادة المغالطة والمسلمات التي هي مادة البرهان والجدل وقد يقال لما جعل المسلمات الشاملة للمادتين قسما واحدا ههنا فليجعل في المادة القريبة أيضا قسما واحدا للجزم في النتيجة لا على الجزم في النتيجة تنقسم إلى يقيني وغيره لأنا نقول كون الجزم في المقدمات المسلمة يعم اليقيني فالقول بحكم قوله الاستقراء هو حكم على كلي بما ثبت في جزئياته لا يقال في الاستقراء من حصر الكلي في جزئيات ثم إجراء حكم واحد على تلك الجزئيات ليتعدى ذلك الحكم إلى ذلك الكلي فإن كان ذلك الحصر قطعيا بأن يتحقق أن ليس له جزئي آخر كان ذلك استقراء تاما وقياسا مقسما فإن كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعيا أفاد الجزم بالقضية الكلية وإن كان ظنيا أفاد الظن بها وإن لم يكن ذلك الحصر إذ عاينا بأن يكون هناك جزئي آخر لم يذكر ولم يستقرأ حاله لكنه ادعى بحث الظن لم يجز ثانيا فذكر فقط أفاد ظنا بالقضية الكلية لأن الفرد يلحق بالأعم الأغلب على الظن ولم يفد يقينا لجواز المخالفة كما في التمساح قوله والتعقل عبارة عن إدراك الشيء من حيث هو هو من غير أن يكون مقارنا للمادة أي إدراك الطبيعة المجردة عن الغواشي الغريبة والأعراض المادية المدرك إما جزئي مادي أو غير جزئي مادي والأول إما أن يكون محسوسا بإحدى الحواس الظاهرة أو غير محسوس فالجزئي المادي المحسوس إما أن يكون إدراكه موقوفا على حضور المادة فإدراكه الإحساس وإلا فإدراكه التخيل وإدراك غير المحسوس هو التوهم وأما غير الجزئي المادي فإما أن لا يكون جزئيا بل كليا أو يكون جزئيا غير مادي وأيا ما كان فإدراكه التعقل والمراد بالغواشي الغريبة العوارض اللاحقة للشيء بسبب

المطلوب خ

المادة في الوجود الخارجي من الكم والكيف والأين والوضع إلى غير ذلك فإن الصورة المشتملة على تلك العوارض المخصوصة لا يكون كلية ولا مرتسمة في القوة العاقلة لأنها منقسمة وذات وضع فيلزم انقسام ما يحل فيها والمادة المشخصة والأمور المشخصة الحالة فيها والمركبة منها لا يكون إدراكها تعقلا والأمور المجردة عن المادة المشخصة وعوارضها المذكورة يكون معقولة فإدراك المادة الكلية وعوارضها الكلية والمجردة عنها ما كان المتعلق بها ما لا تأثيرا والتدبير يكون تعقلا فإنه إدراك للطبيعة المجردة عن الغواشي الغريبة أي الأعراض المادية المذكورة قوله مقارنة الصورة والأعراض احتراز عن المقارنة من حيث التدبير والتصرف فإن هذه المقارنة لا تنافي التجرد كما في النفس الناطقة قوله لما عرفت أن المادة وما يتعلق بها من الماديات منقسمة في الوجود الخارجي إلى أجزاء متباينة في الوضع والسؤال بأن النقطة مادية مع أنها لا تنقسم إلى أجزاء لكونها مدفوع بما سيذكره من أنا فرضنا حلوله في القوة العاقلة لا يكون لم يكن عرضيا وقد تقدم في مباحث تجرد النفس الناطقة المناقشة في حلول الصورة العقلية في العاقلة وفي أن ذلك الحلول من حيث ذات المحل لا من حيث طرو طبيعة أخرى به وأما الانقسام إلى الأجزاء المتشابهة وكونه مستلزما لانقسام المنقسم بالزيادة والنقصان اللذين هما من صفات المادة فيلزم أن لا يكون ذلك المنقسم مجردا عنها كما قررناه هناك فقد عرفت هناك أيضا أنه غير تام وما ذكره ههنا من أن الانقسام إلى الأجزاء المتشابهة يقتضي كون المنقسم ذا وضع وذا مقدار في نفسه هو موضع تأمل وعلى تقدير صحته كانت المقدمة القائلة بكون تلك الأجزاء متشابهة في الصفة المجموع مستدركة في البيان ههنا ولكن بأن المحل لما كان منقسما إلى أجزاء متباينة في الوضع كان الحال أيضا كذلك فيكون ذا وضع ورد عليه ما مر من أن عروض الوضع للحال بتبعية المحل لا ينافي تجرده عنها في نفسه قوله ونركب الشيء من الأجزاء الغير المتناهية بالفعل في الاستحالة إما للتطبيق وإما لأنه يلزم إحاطة النفس بما لا يتناهى دفعة قوله وحوله بأن الصورة العقلية ليست بذات وضع قد تقدم ذلك في مباحث تجرد النفس الناطقة مع ما يرد عليه وقد أشرنا إليه قوله فلأن كل مجرد يكون بريئا عن الشوائب المادية أراد بالشوائب المادية والعلائق الغريبة العوارض الخارجية اللاحقة بالشيء بسبب المادة في الوجود الخارجي المقتضية للانقسام إلى الأجزاء المتباينة في الوضع فإنها المانعة عن التعقل كما عرفت فإذا كان الشيء مجردا عنها لم يكن فيه مانع من كونه معقولا بل يكون في نفسه صالحا لأن يعقل به من غير أن يعمل به عمل يجعله صالحا لذلك قوله فإن لم يعقل كان ذلك من جهة القوة العاقلة فإن جميع المعقول والمحسوس وإن كانت مجردة بريئة عن المادة صالحة في نفسها لكونها معقولة لكنها لا تعقلها لأن اشتغالها بالعلائق البدنية يمنعها عن إدراكها وقد يقال انحصار المانع عن التعقل في تلك العوارض ممنوع لم لا يجوز أن يكون خصوصية ذات المجرد مانعة أيضا كما صرحوا بأن كنه ذاته تعالى يمتنع أن يكون معقولا لغيره لجواز اختصاص المجرد ببعض المجردات بحيث يمتنع معقوليته قطعا قوله تعقل يمتنع أن ينفك عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدة بمعنى

مطلق خ

انا لا ندعي ههنا ان كل معقول فانه يصح ان يكون معقولا مع غيره اعراه ليتوجه عليه انه غير مبرهن بل يكفينا اثبات
كون كل مجرد عاقلا في الجملة ان كل ما يصح تعقله فانه لا ينفك عن صحة تعقل الامور العامة وقد قام البرهان عليه كما ذكره
والمناقشة فيه تجري مجرى المكابرة ثم اثبات ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل الاشياء يحتاج الى برهان آخر قوله
اما الصنوبري فظاهر [illegible] لان الشيء اذا كان معقولا مع غيره كانا معا حاصلين في القوة العاقلة فيكون مقارنا اما مقارنة الحال
للحال الذي للآخر قوله لان صحة المقارنة المطلقة المقارنة منهما كما سيأتي تنحصر في اقسام ثلثة وما لم يصح منها قسم واحد منها
اعني مقارنة المجرد للمعقول الآخر مقارنة احد الحالين لصاحبه وجب ان لا يصح منهما ما هو المقارنة المطلقة المشترك بين
اقسامها فصحة المقارنة المطلقة لا يتوقف على نوع المقارنة الخاصة والا لما صح ما ذكره من لزوم الدور ويتقدم عليه ان تقدم
المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع قوله فاذن صحة المقارنة المطلقة
غير موقوفة على المقارنة في العقل فاذا وجد في الخارج [illegible] بحث لان اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة
في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح للمجرد المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص فقط لا لان صحة المقارنة المطلقة موقوفة على
هذه المقارنة الخاصة بل لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعني المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد في الخارج
امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذي هو الوجود الذهني ولو صح ان ماهية المجرد ولو كانت متحققة في الذهن
الا ان وجودها [illegible] فجاز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة او الوجود الخارجي مانعا لها وعلى التقديرين لم يصح
المقارنة منهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته واذا جاز ان يستحيل اثنان من المقارنة اعني حلول المجرد في غيره
وحلول غيره فيه بالنسبة مع صحة المقارنة الثالثة اعني حلول الغير في المجرد كما اعترف به جاز ايضا ان لا يصح المقارنة العقلية ايضا
مع امتناع الاخريين [illegible] فيه اذكره من امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية
بعينه على امتناع صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان تلك
المقدمة واجيب عنه بان توقف صحة مطلق المقارنة على احد المقارنة الخاصة لا لذاتها بل لعارض وهو كون احد المتقارنين
موجودا قائما بذاته فلا يتجه التوقف فلا دور [illegible] توقف صحة مطلق المقارنة على المقارنة
في العقل ليس لذاتها بل لعارض وهو ان كل واحد من المتقارنين موجود [illegible] فلا يتجه التوقف فلا دور
قوله اولا يعني بالعقل الى كل الغير الا مقارنة [illegible] الموجود المجرد القائم بالذات يصح مقارنة كل الغير المجرد ومقارنة الحال
للمحل وانما اعتبر في المجرد كونه موجودا في الخارج قائما بذاته لان الصور المجردة القائمة بالاذهان والاعراض القائمة بالاعيان
لا يصح ان يكون عاقلة لما نبهت عليه من ان العاقل لا بد ان يكون قائما بذاته قوله لان يعقل الى كل الغير يستلزم امكان
تعقل انه يعقل ذلك الغير هذا الاستلزام قريب من الاحكام البديهية ومع ذلك فقد اعترض عليه بجواز ان يكون من جملة
المجردات ما لا يعقل المعقولات ويمتنع عليه ان يعقل انه يعقلها والقياس على ما لاجله الانسان من نفسه لا يفيد الا ظنا

قوله وصحة الملزوم يستلزم صحة اللازم فيه شبهة قد شرحت قوله وصحة الامكان يستدعي الامكان لان امكان الشيء
لازم لذاته من حيث هو فلا يجوز ان يحصل له بعد ما لم يكن فاذا صح امكان شيء كان امكانه حاصلا اذ لو لم يكن حاصلا لم يكن
صحيحا قوله يعني ان يكون تعقله هو حصول نفسه فيشكل عليه ان هذا القدر من الدليل كاف في اثبات المطلب الذي ذكره
اعني كون كل مجرد عاقلا لذاته فلا [illegible] اذ لا بد ان يبين اولا ان كل مجرد يمكن ان يعقل ذاته ثم يرد ولا يعقله لذاته
اما بحصول ذاته او بحصول مثاله [illegible] فيلزم كونه متعقلا لذاته دائما قوله لكن يندفع بما ذكر الشبهات
اشار به الى ان كثيرا منها وارد على ما قرره ايضا كما عرفته قوله والاستعداد للاجسام اي في الآثار لكونها مشتركة
في المؤثر الذي هو الجسم المطلق لكنها مختلفة الآثار ففيها امور هي الفاعلة لتلك الآثار المختلفة فتلك الامور المؤثرة
يسمى قوى سواء كانت جواهر كالصور النوعية العنصرية او اعراضا كالحرارة والبرودة ثم ان القوة بحسب الاصطلاح مقول
على القوى الفعلية والانفعالية اعني التي هي مبادي الفعل والانفعال كما مر ولذلك اخذوا في تعريفها المتغير الشامل للفعل
والانفعال وانما اعتبروا حيثية الآخر تنبيها على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا بالذات بل قد يكون مغايرا بالاعتبار
كالمعالج الطبيب نفسه المعالجة في الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتباري لان الطبيب من حيث هو متمكن
للقواعد الطبية مبدأ للتغير في ذاته من حيث هو مريض فقوله لكن من حيث انه معالج اشارة الى حيثية الاقتضاء كما انه
لا الى كونه معالجا بالفعل لانه متأخر عن التأثير فلا يكون جزءا من العلة المؤثرة ولا شرطا لتأثيرها وانما اعتبر بالامراض
النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة
والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات فان قلت هل يطلق القوة المؤثرة على القوة الانفعالية قلت قد صرح به
بعضهم وادعى انه المراد والتأثير ههنا التغير مطلقا سواء كان مؤثرا او متأثرا واعلم ان لفظ القوة وضعت اولا
للمعنى الذي يتمكن به الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة من باب الحركات ثم ان لهذا المعنى المسمى بالقوة مبدأ ولازما اما المبدأ
فهو القدرة اعني كون الحيوان بحيث ان شاء فعل وان شاء ترك واما اللازم فهو انه لا ينفعل الشيء بسهولة ولا يتضعف
فان من زاول الحركات اذا انفعل عنها [illegible] لكان اللاانفعال دليلا على الشدة فنقلوا اسم القوة
الى ذلك المبدأ اعني القدرة والى ذلك اللازم اعني اللاانفعال ثم ان للقدرة وصفا كالجنس وهي الصفة المؤثرة ولازما هو الامكان
لان القادر لما صح منه ان يفعل وان لا يفعل كان صدور الفعل منه بالامكان وكان امكان الفعل لازما للقدرة فنقلوا اسم
القوة من القدرة الى جنسها اعني الوصف المؤثر في غيره والى لازمها اعني الامكان وحده فقالوا للشيء انه اسود
بالقوة وسموا الحصول فعلا وان كان في الحقيقة انفعالا لان القوة بالمعنى الاول كانت متعلقة بالفعل فلما سمي الامكان قوة
سموا ما تعلق به الامكان اعني الحصول والوجود فعلا ثم ان المهندسين لما وجدوا بعض الخطوط صالحا لان يكون ضلعا لمربع
مخصوص وبعضها غير صالح له سموا ذلك المربع قوة للخط الذي يصلح لان يكون ضلعا له فالقوة بالمعنى الاول يقابلها الضعف

وعالم البقر وما لا تعد وهو الانفعال وما بالرابع علم انه تأثير وما في الساذج الغرزة وبالساذج عدم كون الشخص كذلك والقوة
بمعنى الامكان المقارن للعدم مقابل الفعل مقابل العدم والملكة وهي بمعنى عدم الانفعال احد نوعي الكيفية الاستعدادية
والقوة بمعنى الاستعداد اما القدرة من انواع القوة بمعنى الصفة المؤثرة فالكلام في القوة بمعنى الصفة المؤثرة عرفا
الشيخ بانها مبدأ التغيير الى آخر من حيث هو آخر وهذا الكلام منه يوشك اطلاق المبدأ بمعنى على الحي فساوى التأثير
والتغيير لكن تقدم وانما نتكلم هنا في المباحث المتعلقة بلفظ القوة تبعا لهم المتعلق على معانيها المشكلة كيلا يزول قوته
ثم مواردها استعمالا بمعنى والصفة المؤثرة اما ان يكون مع قسيم لها وهو الكيفية المستقرة للقدرة او لا فعلى الاول
الدائرة بين النفي والاثبات فلا تخرج عنها اذ الكيفية الراسخة القوية الشاعرة القوي هي مبدأ الفعل واحرى النفسانية
عالما بسبل علمه وكذا الحال في سائر الاقسام والعلة بمعنى الحامل هو الذي يوجده ولم يوجده عوائق وكل حر اعتنى كالقوي الجسمانية
العناصر كما مر والكما وهو ما يكون صدور الفعل والحيوة دون المستقر وهو الفضة هذا او الكمال وكل المصور
جوهر وعرض المعنوي والعرضية لا يسمى عندهم طبيعة الاعجاز مر فيكون تأثيره الطبع لرئيس جنس سائر الكيفيات
الاربع وتأثيرها اما على وجه فجائي بنفسها كما في الحار المثلث حلوا مرارة وما يتأثر الراجح فجائيا وتأثير القدرة فجائيا
بجانبها اعني الفعل فهما متغايران لم وقد يعلل بجواز ان يكون المتبوع واحدا عبارات مختلفة توابع متنوعة والقدرة
لا تستلزم متعددا والمتبوع عنه مر وما في القادر هو المبدأ لصدور فعل منه الفعل وتركه القادر وتغيير آخر لا بإضافة الى الفعل
او وجوب عنه وسواء في ان ساء فعل وان لم يساء لم يفعل كما سيأتي ذكرا الصديق والمدرج بالفعل على الشبيه
مر بالامتزاج للفعلي وهو كل لان القدرة على القيام سلاح مختصة به وكذا القدرة على القعود مختصة به فاطلاق
لفظ القدرة عليهما يكون حالا لامتزاج الفعلي وغيره بحث لان ما في القدرتين المختصتين مشتركان في مفهوم واحد
هو المسمى بالقدرة كما ان العلل التامة متى كونها مختصة مشتركة في مفهوم واحد مسمى بالعلة التامة وليس هذا اشتراكا
بل دار القدرة على المقدور لكن كانت القدرة الثانية فتأمل حالا وكل ما عرفه العسر الكما للعرفي الظهور بنفس القدرة
الواحدة للقدرة عندهم سلامة الآلات للافعال منضافة مر والمكلف غير القادر في غير الراجح اي انفاقا
لما ذكر من ان الملي المسمى الركن جابر الفوهة عند بعضهم مر اصبع من الاول هذا الاجر بالسلامة وذكر كما الفتح فتفتح
المحصل مر على متن انه اما مجرد بان مؤمن حالا القدرة لا فعليا حاصلا انما وجود مكلف عن الطلاق الشرعي في حال الكفر
بان مؤمن في ثاني الطلاق فالمؤمن في الكلف وقد المكلف به فان لم يكن في حال لم يكن مكلفا بالاجماع
غير نادر علم وكل مكلف به الاجماع ملت انما علم المكلف عالما بالطلاق لم يكن مكلفا بانتباع الامامي في ثاني
الطلاق الذي هو القدرة فلا يكون في المكلف غير القادر في ثاني الطلاق فلا يكون قدرة فيه على
الايمان والزنا بالايمان الحكم مكلفا به لانتفى المكلف بتحصيل الحاصل لحاصل تحصيل المكلف والقدرة فانتفى شرط

لا ما تقول ان المكلف لا يسعى الا ما هو مقدور والملازم منه لم يكون المكلف به مقدورا فرد زماني وجوده واما
كون القدرة جامعة للكلف فلعلم المكلف بتحصيل الحاصل انما تحصيل اذا كان بتحصيل الحاصل وكل المحصيل
وجه جاز لسير المكلف للابتلاء والا يتصور ابتلاء زمان وجود الفعل وبتأثيره بدفع بتنع العبد
على الاساءة يلزم عدم العصيان او لا تكلف قبل الفعل لعدم القدرة فلا عصيان ومع الفعل لا عصيان ايضا
وكل لانه لا يسلمون عدم المكلف قبل القدرة لا اخذ وفيه كما حققناه مر وملاحظة القدرة وحدها حالة
الفعل تحقيق ليس لأنه يعلم من ان لازم القدرة اعني كونها بحالها الباقية لم يخرج الفعل من العدم الى الوجود بنافي
كون القدرة مع الفعل او لا حاجة الفعل الى القدرة وحال حدوثه ثم على حاجة الفعل حال حدوثه الى القدرة متحققة لاح كل
الحدوث ما عدا الحدوث بالقدرة المقارنة له في الوجود وبما يتبين من انه يلزم من احد احتمالي الملاحظة والحاجة الوجود فيه المرجح
احد احتمالي الملاحظة بالحدوث آخر لا احد الطرفين لما عرفا احد احتمالي كما وكر نافي تحصيل الحاصل مر وعلى الاول
كلا مقارنة قدرة العبد بعد ان نفي لقدرة العبد حالة حال حدوث الفعل مقارنة له لا القدرة على الاطلاق في
مقارنة الفعل بعد ولعلنا نحقق قدرة الله تعالى قوله فتوقوم العالم كما زعم على قدرة العبد في قدرة الله تعالى مكلفات حادثة
مقارنة للافعال العادية عنها مر وان القدرة عرض تنفي هذا الدليل بقدرة الله تعالى ومعاني الوجوب للاطلاق
على صفاته تعالى وان صفاته تعالى ليست متغايرة فما لا يجوز نفيه الا في الكلام والملكة الا في اطلاق الانفاظ مر لانه كوضع
بها آه هذا ما هو قول الحكيم المسلم اجتماع علتين مامتين على معلول واحد بحسبي وانا يتم هنا او اكانت كل
منا القدرتين مؤثرة والمامتين نزع القدرة هو كون كل السبة لا مؤثرة فقد جوز اجتماع قدرتين مؤثرتين كل السبة على مقدور
واحد فتبع بما سما كما في المعالي والبيان والاضمار ولم يجوز اجتماع مؤثرتين والكما سبق مر ولكل لا يمكن وقوع
بها جابر والراجح وقوع بها معا على سبيل الاصابع لا وقوع كل واحد منها بالاستقلال الآخر لانتفاء القدرة
بحصول على آخر كل جسم معين حركة معينة تخصه على سبيل البدل مر يعني وكل الوصل وكل الان مراده على
قدرة القدرة وكون كل واحد منها مؤثرة سواء تعدد المقدور او الكل لا يخفى واما مع اجتماع قدرتين لمقدور واحد على
مقدور واحد اصح لكون القدرة المتعلقة على مقدور ما تعلقة على مقدور آخر الا لكان كل واحدة من القدرتين
المتعلقتين قدرته على كل واحد من فيتكل المقدور بين قدرة المقدور مع تعدد المقدور على سبيل واحد وتحاصل الوجه
لم حال القدرتين على كل المقدورين محصور متعلق القدرتين مقدور واحد يحصى الطرح بجزء فوقوع بها على سبيل واحد
المقدورين لا يجاز اجاز متعلق قدرتين مقدورين واحد يحصى فاذن قدرتين مقدور واحد اجاز فوقوع كل
المقدور بواحدى القدرتين ما خذ الزمان مثلا جاز فوقوع بها الاخرى لان لوازم الامتناع متغيرة فلم جواز فوقوع بها
في زمان واحد وقد تحقيق ما سيجاله لا ما تقول اذا جاز فوقوع بها معا في زمان جاز فوقوع فيها الاخرى بعد ما

وذلك على تسليم القول دون الاجتماع قوله فالعجز عن الاتيان بما ان معارضة العجز المعبر عنه بالامور زيادة نوع ضعف حال العجز
او يكفي لم يبال والاجوزان يكون ذلك المعنى المسمى بالعجز الامور المتحققة حال القدرة بمعنى لم يكن امرا موجودا غير
متحقق في الجسم حال القدرة فيكون هذا الهاء هو المطلوب قوله بل من تفسيره انه عاجز لكونه عاجزا اعني عاجزية حاله دالة
على العجز دلالة العالمية على العلم قوله والخلق ملكة للنفس النفسانية انواع الكون الافعال قد تصدر بها عن النفس فعلا بلا فكر
وروية تسمى خلقا واذا كانت راسخة فان لم تكن مبدا الصدور فعل فيها كالملكات العلمية الاعتقادية فلا يسمى خلقا وكذا
اذا كانت مبدا الصدور الافعال عنها بروية وتامل واذا اجتمعت فيها الصفات المذكورة سميت خلقا كما لمن يكتب
من غير ان يتروى في حرف حرف ومن يضرب الطنبور من غير ان يتفكر نغمة نغمة واعلم ان العلوم المتعلقة بكيفية الاعمال
كالطب مثلا لا تكون مبدا الصدور تلك الاعمال عن النفس بسهولتها فلا تسمى خلقا وان كانت راسخة فاذا حصل للنفس ملكة
اخرى فتسهل بها على النفس تلك الافعال بلا روية وفكر كانت تلك الملكة خلقا واذا عرفت ما فصلناه ظهر لك بطلان ما قيل
من ان السوق المذكور يستلزم ان تكون جميع الصناعات علمية كانت او غيرها خلقا وليس كذلك فان علم الطب والنحو وغيرهما
لا يقال له خلق قوله لان القدرة حالها لا تنبع بها الصدران حوان فرق القدرة بالقوة الفعلية والغريزية بالقوة
المنبعثة لما تعتبر في التاثير فالفرق انها مستلزمة للفعل دون الخلق قوله واعلم ان ما ذكره يفيد معارضة الخلق للقدرة
والفعل وذلك لان كون الشيء صالحا لان يصدر عنه الصدران وتساوي النسبة اليهما وكونه غير صالح لذلك معنيان متنافيان
لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فيجب ان يغاير القدرة والخلق اما ذاتا واما اعتبارا وانما نقضنا وجها
والاساغ اجتماعهما في محل فلا كيف والظاهر اجتماعهما في محل واحد بالقياس الى فعل واحد وما يتوهم من انه يشكل العقلين
المتنافيين لا يتنافيان لهما وسائر اللوازم مسلم امتناع اجتماع ملزوميهما في الوجود ومن اللوازم لا ينفيان
وذلك منع التضاد بجواز ان ينافي اللازمين للملزوم يستلزم تغاير الملزومين لا امتناع اجتماعهما في محل واحد المعنى
لامتناع الاجتماع هو تنافي اللوازم لا انفعاله وحده فكره شرعنه قد غفل عنها اقوام فضلوا واضلوا ولذلك كون الفعل
بحيث يكون مكتسبا وكون للخلق على حال ذلك لو على مغاير حاد دون بعضها وجاهلهم انه اطلق العضا وعلى السائر المبهم
والصدق اطلاقا شائعا اي على العام وتؤيده قول الامام في الملخص والفرق بين الخلق والاصل القدرة وقوله ليس الخلق الفعل
واعلم ان الخلق في عبارة المتن مرفوع على انه فاعل يفضاه والمفعول محذوف اي يضاد الخلق القدرة والفعل فيها
منصوب معطوف على ذلك المفعول المحذوف وانما نوضح المعارضة للخلق للفعل بناء على الكرام الاخلاق يحصل بتكرار الافعال
قوله يحصل بانضافتها الى الكمال وخير وشر واذا حصلت انطلق على الامور المذكورة اعني الكمال والخير والاذى والشر
بالقياس الى المدرك معنى ومعنى المراد بما ذكره المتن من اصطلاح الاضافة قوله واللذة لا يمنع بحصول مثل اللذة وعلى الاساس
قد يتصور ذات جمال ولا يلتذ بمجرد تصورها وحصول مثالها عنه بل لا بد في ذلك من نيلها ايضا فان قلت قد يلتذ

الانسان بتخيل جماع حسناء او بتخيل شرب مشروب مرغوب فيه فهنا الالتذاذ والانيل قلت هناك تخيل الالتذاذ
بتخيل النيل وقد يؤدي الانسان دوام ذلك التخيل تبعا لمحبة الالتذاذ كما يتنفر من تخيل الالم تبعا للتنفر عنه
قوله والنيل لا اول عليه الا بالمجاز بمعنى لم دلالة النيل على الادراك بالالتزام وهي مهجورة في التعريفات لا يقال
قد فسر النيل بالوجدان والوجدان نوع اصناف للادراك فيكون دالا عليه بالمعنى كدلالة الاجناس السافلة على
الاجناس التي فوقها وهي معتبرة الا انا نقول المراد بالوجدان المذكور هنا هو الاصابة والوصول لا الادراك الباطني
كما في العضاء الوجدانية قوله وقدم الاثم الدال بالحقيقة واردفه بالمعنى الدال بالمجاز اي قدم الادراك الذي هو
اتم لان تقديم الاتم في التعريفات اولى وواجب فان قيل قد يتحقق الوصول بلا ادراك كما اذا امر به محبوبه وكان مشغولا
لم يره فلا يكون الادراك اتم منه قلنا انا نريد حينئذ في حق الصورة بل للحبيب بالالتفات نيله للمحبوب
بعض اصابته اياه ووصوله اليه وان كان مستتبعا للادراك به لكنهما لا يتصادقان قطعا فلا عموم بينهما اصلا الا بحول
العموم بحسب الوجود ومعناه انه كلما حصل نيل شيء حصل ادراكه وليس كلما حصل ادراك شيء حصل نيله قوله
بل ادراك ووصول المتلذذ الى الملتذ به ولا بد مع ذلك من نيل ذلك الوصول وانما لم يتعرض له اذ لا فرق بين نيل الشيء
ونيل الوصول اليه بخلاف ادراك الشيء وادراك الوصول اليه فتعايرة لفظ الوصول في التعريف انما يظهر في الادراك
دون النيل قوله والكمال والخير هنا هو الكمال والخير بالقياس الى الغير اي لا نعني بالكمال والخير هنا ما هو كمال وخير
مطلقا اي بالقياس الى كل شيء فلا يختلف بالاضافة بل نعني بهما ما يختلف بالاضافة الى الغير والكمال يطلق تارة
على ما هو حاصل للشيء بالفعل سواء كان مناسبا له ايثارا به اولا ويطلق اخرى على التقييد بالمناسبة والملائمة وهو
المراد هنا قوله واحترز بالاضافة الى التحصيص لو كان المعنى اي لا فائدة في تخصيصهما لعلم المراد بالكمال فان الكمال
قد يكون مؤثرا عند الشخص وقد لا يكون كذلك واما المؤثر عنه فلا بد ان يكون كمالا له بوجه ما في اعتقاده قوله
يختص بالوجه الذي هو كمال وخير منه اي لا التذاذ به يختص بادراكه من ذلك الوجه دون ادراكه بوجه آخر قوله
فتوع ما سمه اللذة قبل اي دليل قام على ان الحال المدرك وحصولنا بالوصول المسماة باللذة حقيقتها نفس الامر
ما ذكر بتمويه ولم لا يجوز ان يكون ذلك الادراك لازما لها وبالحقيقة قوله ويقابلها ما سميه الالم فهي على ما ذكره سابقا
ادراك ونيل لوصول ما هو آفة وشر عند المدرك من حيث هو كذلك فالآفة هي النقصان المقابل للكمال والشر هو
ما لا يكون مؤثرا قوله وقال محمد بن زكريا الطبيب زعم الطبيب الرازي ان اللذة هي العود الى الحالة الطبيعية
بعد الخروج عنها وبعبارة اخرى هي الخروج من الحالة الغير الطبيعية الى الحالة الطبيعية فالقول بان اللذة عبارة عن خروج عن
الحالة الطبيعية ليس مني بل ذلك هو الالم او سببه واللذة عنده زوال الالم الذي هو وجودي كما هو المشهور عنه
فاللذة الاكل هي زوال الم الجوع ولذة الجماع زوال دغدغة المني لاوعيته وحكوا القياس قال الرازي ان الامور المستوية

لا يشعر بها فاذا تجرد وزال حالة غير طبيعته الى حالة طبيعته يشعر بها فتحدث فارق آخر ادراك للحالة الطبيعية وكل ادراك يزيل الذي هو اللذة فتحقق ان ادراك الحالة الطبيعية ايضا لذة فقد اخذوا اما بالوهن كما بالوفاق فان الالتيام في الجسم لم اللذ لانتم ان الالتيام ادراك والادراك الحسي كيفما كان يحصل بالانفعال عند الضد فاذا استقرت الكيفية لم يحصل الانفعال فلم يحصل الشعور بها لم يحصل اللذة فلا يحصل اللذة الحسية الا عند تبدل الحال فان الطبيعي ظن الطبيب الذي ازيلت قوتها هي ادراك الانفعال والروح من شأن الحالة الغير الطبيعية فقد اخذوا بالوهن كما بالوفاق وسوء ظن حاسد فان الاحسان قد يلذ بالعرض الى الوجه الحسن والوقوف على مسئلة علمية وبوصول بالوهن وغير ذلك بما لا مدخل الاشتباه فقبل وصولها اليه حتى كون حالة غير طبيعية وشوق الى حالة الاشياء فتزول بوجدانها فاخر الشوق اليها وزوالها وجدان بالكلية من الامور والملائمة انما حاذا حصلت لاجل الحيثيات حصول الاكل بما هي قبرة لاجل عدم الشوق من وجه فيكون ملذوذا بها وقد سبقت الكلام الى تفرق الانفعال فيجب ان يتبرأ الى الانفعالات الذاتية للروح هو تفرق الانفعال فقط فالوارد انما يوجب لتوهمها الانفعال والبرودة انما توجب الالم كما تكشف ويطبع موجب الموهن انفعال الاجزاء بتجذب بعضها من جانب الى آخر فتفرق انفعالها عما انجذبت عنها وكذا كون السواد السنة هو موجب للسدة بجمع والساعي الشهوة والسدة تفرق والمرارة والحموضة بوجهان بحفظ التفرق والعفصة تفرق التضييق فتضييق العروق والمرارع للمرارة والاصوات القوية بتفرقان تعنف وموجب الرئيس للالم السبب الدائر للالم هو تفرق الانفصال الموسوء والمزاج المختلف المالوان كالمارد والبارد والماء الوهن كما يأتي فانه تشتت بالكيفية قد تفرق الانفصال والماء الرطبة فلا يوجب الماء الوان والوجع واختار السبب الدائر للالم هو سوء المزاج المختلف فقط والباطل كون تفرق الانفصال سببا لوجوه منها ما ذكرنا في الكتاب واجيب عنه وبانها الالم قد تخلف عن تفرق الانفصال فان من عفونة بزه بمكتسبي حاد في الغاية لم يحس بالالم الا بعد زمان حصل حصول سوء المزاج تماما ملا كون العفونة سببا ذاتيا والالم يتخلف عنه ومنها الاغتمام الحاد لم يوجب تفرق اجزاء ابدا واولا احساس بالالم اصلا وقد يجاب عنها بان المراد بالسبب الدائر ما لا يحتاج الى سبب متوسط بينه وبين المسبب فالدائر كون مستمرا ولا بشرط بحلف عنه المسبب بتوانه عما ان الموتن للاحصل في الاجزاء بالاغتمام وان كان متكررا لكنه متصف مستمر فلا يحسن به تصوره واستزاده لان الادراك الحسي هو اللذة كما ان الموتن للذة كما ان موتزة عفونة تنالها وبدركها من حوض الطبيعة فيلتذ بها كذلك للعفونة الفاني فكما ان موتزة عفونة تنالها وبدركها من حوض الطبيعة فيكون ملذوذا بها والتعفيس بمشاركة الموارد الغريبة كما ان هو تكيفها بكيفية للالم مثلا والباهرة كما لا هو مساعدا لها لا لان للسنة والاسكال لليلة والسامعة كما لا هو استعانها للاصوار الرشيقة والتفاف الناسبة والمشاركة كما لا هو ادراكها للروائح الطيبة والاسنة كما هو ادراكها للكيفيات الناسبة وكما للسطوح اللينة الذي هو للتموج

للسنة الباطنة كما لا تتصور غلبة بل تصور معرفة وكذلك المغضوب عليه وكما لا تكليف بتصوره شيء ما بوجوه وبصوره شيء ما يتذكره فيذكرون فوق القوى وانالت كما لا تنها وادركها من حيث انها موتزة عفونة بها التذت بها والعفونة الذي قلته انفصال كما لا مدار يتمثل فيها بعد استطانها جملة للبداء اللحم كما لحسب تقلس دابة وتمرة مستقاة الذابة والفعلة ويتمثل فيها ايضا سائر الوجود على ما هو عليه تصور او تعد سائط الوجه للبغض الاخر الى تواب الظنون والاوهام والتلقي الباطنة كما لا تخرج عن الاخلاق الفاضلة المستفادة من الاعالي العالية فاذا حصلت لها حتى الكمالات العلية والعلمية وادركها من حيث انها كما لا تنها وموتزة عفونة بها التذت بالاكمال ثم تنقل الكمال اذا كان اقوى وافضل وكما ادركها ادركها وكل كان الالتذاذ به اعظم واجل وانت تعلم ان نسبة كمال القوة الخاطئة وادراكها الى كمالات القوة الحسية وادراكها طالما كانت اللذة المتعلقة على طبيعة من اللذة الحسية ولو لا ترى الذين اوتوا احفاظها استخرجوا طيبات الحلوة الرضا ويتمتعون بلوذ المناجات مع المولى ولا بعد لذكي من هذا التفاوت طالعة منهم الى سائر منهوات انها وكل منهم نفس من حيث انها ادراك حسنة مرغوب فيها ما من حيث انها ما لمس الهم وسائل الى تلك اللذة العظمى وكل فضل اللذة بقوته من بناء وقس عليها ما ذكرنا حال الالتذ فتقبل انها نوعان ما لمعلم بالمعلم وجب ابو الحذر على العلاف والنظام والجاحظ والبلخي من المعتزلة الى ان الارادة متى انتفى انتفاء البغض سواء كان بقبيحا او غيره فالواجب كسر نسبة قدره القادر الى طرفي هذا المقدور اعني فعله وتركه بالسوية فاذا اعتقد نفعا زائدا في احد طرفيه يرجح وكل الطرف عنده صار حد الاعتماد مع القدرة مخصصا لوقوعه منه وجب تماعه منهم الى ان حد الاعتماد هو المسمى بالداعي الى الفعل او الترك والارادة فهي مسلوبة عنه والمنع لكل الكراهة التي ما من تعنف اعتمادا والعزوم وكل ان كثيرا ما يعتقد نفعا في شيء والامر به الا اذا حدث فيما سيل بعد حد الاعتماد وهو ان يقابل الرجل هذا من كلال الملمة فقد حصل وحدا عظما وكرمن وجوان الميل المرتب على هذا العلم فان القادر والشام القدرة لا يوجد منه وكل الميل وقالت الاشاعرة الارادة موجد لا اعتماد ونفع والميل تعقبه فان الهارب في السبع او اعين لطريقان مستويان في الانفعال الى النجوة فانه يسكل احدها قطعا من غير رجحان عنده به نفعا بل مرجح سلوك لمجرد الارادة من غير ان يكون لاعتماد ونفع مخصص فضلا عن ميل يعقبه فالارادة صفة مغايرة لها مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع فالوارد ان يرجح احد طرفيه بمجرد الارادة من غير ان يكون هناك مرجح مختص لوكان كما في الطرق المذكور وظاهره المعتبر لها المذكور اد كل الحق المذكور اد دعوا الضرورة فانه لابد من ترجيح مرجح مخصوص فانوا ويسن بلزم من فرض التساوي فرضا كل الاستواء ان يكون التساوي بحيث تنتفي الامور ولا من الشعور بالرجحان الشعور بكل المشعور عنه ان طبيعة الهارب يقتضي ان يسلك الطريق الذي على يساره

لكان التهيئ اكثر قوة والقوى يرفع المضعف كما سأحد فيهي يزور محل عقيدة قوله فاراده اعتد المعاملين الازم كراهة
المفاعلة الآخر فيقبل زما متصور بحيث كلما في المعاملة عاملة فاراده صاد واضعافا فيضعف الزاج فوق عزة فاراد
صاد وميل الى المعتدل والطبع الاول اتم تام يزيح عنده واحوى العابد عن فاصل الارادة فرح سعل اكراه على فاعل
الآخر وعلى انه زال مقابل للطاعة بالكسر تابس بحاذاة الارادة متعلقة بقوله فان اراده فرعا على المفعول بالارادة لا يعني
احصاص معمل الفاعل بوقت دون وقت فان اراده زيد سلما او اعلمت متعلق عزوا لا تحصيص كما لفعل صلى الازم
والطاعة الكراهة عاصة الفساس والدلك عالف المحرك لارادة لانه متعلقا بان الكفار وطاعات الفساس مع عدم
وقوعها وكراهة متعلقة بالكفر والفسوق مع وقوعها قوله فان صلى لوانها فان الفاسق مثلا قد يريد ان يحصل
ارادة الطاعات وقد يكره كراهة اياه والا لشهوة الخ فوقان النفس لها المستقلات الا تصور تتعلقها متقيها
وتوقى من حال حتى سار اذا فاشتهى استهى لا استهى حول عطاء ارادة الاشتهاء ومجازا وكذا الطاعة بالقوة وقد تؤ
اصحابنا بالبعض قد يرد بالكسر وبالكره بفتح شربه ولا يشتهيه على بتشديد عنه والصيام قد يستهى الطعام ولا يريده
وقد يصعان كثيرا اصبها عموم من وجه عسل الوجود وحسى عاد على حال الغيرة والكراهة قوله الى الصورة العينية
البناء مشروط باعتقاد الازم انما فان الازم بالنسبة البناء احتراز امن جيوته نوعا فانها غير مشروط بذلك اداه لا يتصور حصالي
اعتقاد الى المزاج قوله هذا صحيح الا من جهة الى الى السبب الى والى الموضوع عطرا الى خواصه الآثار المطلوبة
منه ومن عبارة من يطعم الكسر من الصائم الا وجه عليه الكلا واما عند المعز فالبنية عبارة عن مجموع جواهر فرده
بعضوم بما تالف حاصل لا بقصد وضا لحلوة بانه فلي منها والاساعة ام يشترطوا البنية على جوزوا اتصاف الحلوة بالحرارة
والصحة قوله صفة منتفي للبرد كما فان تسلل السكنجبين حي والا حسن والا وكما في المضغة المتولد حي والا كما في الحلوة
الحلوة منتفيه لها مطلقا وكل الوجه والمانع ملا بازالة الاقتضاء قوله احبب بان الحلوة قائمة بالمجموع من حيث هو
مجموع والاشكال ان المجموع من الشيء شي اواحد وحدة وحدة حقيقية او اعتبارية فان الحلوة سارية فيه
فلا كلام منه ان كانت سارية وحدتها للمعنية من وحدة حقيقية وحدة حقيقية لا استحالة فوق وعلى الوحدة
للمعنية للامور المكونة بوا سطة صورة او حيثية وحدانيه كالبر والمجون والحبب عنه ما في الواو الملحق الفور
حذارة الاستدراك حزة الطابعة بالآلة لكونه لا ابطال لمدعيهم لانبات الموجب للاول حتى يرد عليه كما توهم ليستلطف
الوجيل لا يسلم بطلان الدليل الطاعة انه حدوث الحلوة فانا نضف بها لان حدوث الفتر يحتمل متاكل وحدوث الزاد عليه
قوله وفي الكسنار المعسانة الصحة الخ حتى عزة الكسنار المعسانة انما خصوصه نوى الحلوة الا الصحة والمرض
فان حالا والنبات من الجزب والبعض وغيرها او الكاسب سليم كان النبات محببا وان كانت ما فوقه كان مرضا فان
الكلي الذي المعنوي المذكور بين الاشياء ان تحقق النبات ومرضه لان الكلي والطلاق الكسنار المخصوص هو نوات الانفس

والنبات ليس بتاء وضعه تحقق لان النبات لم نفس بانه مصدر بها اما جعل متعلقة مسماة بالاضافي المطعمة اللهم
الان يحقق للان والحكم بالنفوس وذوات الشعور وعدم الحكم على الطلاق الموضوعي مع تاخرها جهارة الوجود وكونها
كالمعلل للمتهيئ وما قوى بمعاقب البهائم من اقتضاء كسلاة الاضافي او آثارها وما صور اصل الاضافي منسوب الى الموضوع
يوصف السلام او الاقامة منسوب الى الحكم والطلاق فاصاد وما الموضوع غير العاصد عنها كما يشير به عبارة الدر فلا تاخ
والمرض بالحكم المذكور بعالي الصحة بعالي الصحوبين وقد يضر بعدم الحكم والحالي الحكم المذكور من حوف الصحة وان حوا العدم
كما في عدم سلامة الاضافي السببي الآتية فضافا بالحاج فعالي العدم الحكم قوله لان كل احد يدرك بالضرورة حصاف متوقع
الامور متوقعة انها امور وجوانيه الاستهتاء وجود وانها معلوم ضرورة بعضها ما يعض وعاد الماء الوجيه الفضاف
بالصور من الموجات التي يذكرها في عيشة ضا الاتي براد بها نفسه الاضافي الموضوعيا راها وقد سبق الكلام عليه
قوله والسبب المعد للاصل الفرح فالكلام ان وجود والوقوع طالما حذا مبدا وعام للنبض ولم نفعه اما بخصص سبب
قبول المزاج وقد صبا في موف السبابي المعدة لوجود وعدم الكيفيات الفعالية نبه انعقاد اطراف الزفر والنفوذ المضعف
والخرق فكيفيات بابعة للاضافات خاصة بالروح القوي في الغليظ ثم ان محل الاضافات والكيفيات الثانية قد تشترك
وتضعف للسبب العامل الفياض فالسبب الشتراد والقوة المنفعل وضعفه فالواو للاصل الفرح سبب حصاف سببا مبدا
وسبب حصاف سببا فاعليا والشتراد ايضا سبب اكثر الطالي الفم قوله والاسباب المعدة للاصل الفم مضافا
هذه الاسباب فهي الفاظة الفرح كما في الفاتحة والنهوض بالحي والتبريح والمانع طرد الروح كما في السوداوي والمرقة
كما في المرآة والمكدور كما في السوداوي ايضا قوله وبندرج في من الاسباب الى الاسباب الفاعلة للفرح والمختي
الحاسر الحسوسات المليئة وقد ذكر الامور المتعلق براجعان الى العلم والباقية راجعة الى القدرة فهما موجبا الكمال
كما ان الجهل والعجز موجبا النقصان وبندرج فيها ايضا مضاعيل الامور المندرجة بالعلم والقدرة والاسباب الموجبة للشدة
الفرح او الغم هي شدة الاسباب الموجبة لاصلها وضعاف هي الموجبة للشدة وضعف الفرح او الغم للجسم الواحد
او الجنس بكيفية مخصوصة واحصل فيه استعداد الغم لتعلق بكل الكيفية الاجزاء الذي اذا اتحق اسرع فيه
واشد تحقق قوة تبيع الفرح اعراض احد حاصلي الطبيعة وتبعيه الامور السلطة الحد كرة والمخلي الروح وتبعيه بيان
الاول الاسباب الحاط للغفل الغوام واتباع الجواب الحالة الفاعدة به الى لان الروح اذا تحرك بالانبساط الى خلاف جهة
الغذاء وجب لاستتباع الغذاء اما لتلازم صنايع الاجسام والاسباع للاعراض وتبيع الغم ايضا امران احدها ضعف
الطبيعة وتبعيه علة اسبابا خروج مزاج الروح عن الاعتدال واستعداد الروح للتحلي وقد تولد بدل تحلل
وتاخلها تكاثف الروح بسبب البرد والطاوع عدة انفاذ الحرارة الغريزة لشدة اضعاف الروح وانقباضه وتبعيه
شبابا الاستعداد وعدم الانبساط وعدم الخواب الحالة الفاعدة به قوله احدها النضب الماء والكان النضب

ا شاء وكان الاستقام غير ايسر من مثله لغاية صعوبته والاستقامة به لغاية سهولته كانت الفتحة مشتاقة اليه ابدا اجاعلة
للمفتوح عليه نصب العين مقصورة دونه فكان حقه اولا الاستباق اليه الى ما ليست منه لانه كالمتنع والا الى ما يشبهه لسهولة
لا يركن الى حاصل ملابسة ما بعد ها حقه ان لا يبقى بعد حصد على السلطان ورعيته والمباحث المذكورة في موضع الكسب لا يتم
شيء منها على الوجه الذي ذكر وقد تهت على تقاريرها وسببا ايراد مادة الكتب الكلامية قوله والصحيح والمنطقية
وغيرها المنطق يطلق على معنيين احدهما الجارحة وهو العرق الذي في باطن من غرق عروق نفسه والثاني العرق الذي
صحيح على الكسور التسعة التي على النصف الى العشر والاسم حابلها المعنيين وهي كسور المنفصل الاولية والمركب الذي
كون العرق بحيث لا يعده الا الواحد وكونه بحيث يعده غير الواحد بالقياس قوله اقدم المطوط الواصلة من المنفصل ملا
اذكره ارسطو عند شكل قال الآمدي شكل لان الخط المستقيم متى كان مستقيما او لا متى لفظ المستقيم الا على النهاية
المحصورة فاذا وجد المستقيم لم يبق كل النهاية الاولى عازلة وحدثت نهاية اخرى فصار المستقيم المحصور
والمنحني انواع متخالفة والاشتراك بينها اما منفصلة موضوعا واما لوازم للمنفصل الموضوعة كمستقيم الخط الذي
منع بها وحدات للخط واذا كان كذلك استحال انطباق احد هذين الانواع على نوع آخر منها فما صنع المستقيم مثلا
بانة ازيد او انقص من المنحني او مساو له مطلوب من حد الراسماني ان كل قوسين فما اعظم من دونها كظام جاز ان يحكم بان الخط
الكاذب وفد اجيب عن ذلك بوجهين احدهما انا لا نم انا اذا وجد المستقيم لم يبق كل النهاية المحصورة بل الذي
يلزم وجود كل الخط بان كان الكل زائلا عند الاستدارة الى صفة الاستقامة فنها وضمان عارضان يجوز زوال كل منها لا
الآخر والاكان انطباق المستقيم على المستدير جائزا مع بقاء احدهما على حالها كما في الكرة المدحرجة على سطح مستو على ما
يعود حالي وضعها فان محيط دايرة سطح الكرة مطبق على خط مستقيم ذو كل السطح عليه بانها في الباب الاول
منها تدريجي وفق المستقيم مثلا وفي على انا لا نم كون فناء الانطباق اصلا في الساعدين والكم بوجه للظاهر ان الانطباق
بحال وهيئة بوجه الوسائط المعلومة لبعض الاعضاء اصلا فوجه كما الوجه قوله وربما ايضا هذا الرسم هو الذي
ذكره اقليدس وهو ظاهر الا ان انطباق الدايرة المفروضة على جميع الاوضاع التي لمحيط الدايرة المفروضة منطبقة على الاوضاع
المفروضة مثلا على جهة الاوضاع وهو الذي لا يوجد في غير الخطوط المستقيمة كما لا يخفى وقد يرد على المستقيم فانه اذا ثبت نهايتاه وحصل الاستقرار وضعه وبرسم انطباقه الذي اراد وقع طرفه دايما على استقامة واحدة وشغل بقدر المستقيم وسطه
ومن الغرب ان الفاضل الشارح الدواني اورد هذا الوجه على الفرض الذي اوقعه عليه المصنف قوله والاكمل
منع وجود الخط المستقيم قوله لان الاول يدل على ان الخط المستقيم هو الذي لا يكون للخطوط الكاملة منحنية غليظة الانحناء فظاهر ان الجلي والبين
قوله وكما انه موجود عالم الدايرة انما موجودة للاراد به كذلك كما المنحني فعلى ما لا يفيد المعنى والمراد موقوف وجوده
على وجود الخط المستقيم فهو لان الفرس المنطقة جاز على سطح مستو اذا ثبت احد طرفيها وحرك الآخر بحصل الدايرة

واعلم انهم قالوا اذا حركت نقطة في سمت واحد حدث خط مستقيم واذا ثبت احد طرفيه وحرك الآخر الى عود
الى وضعه الاول حدث دايرة فكما ذكره واذا انطبقت الدايرة بنصفيها واذ بنقطة المنتقيم على حالها وحرك النصف على
السير عود الى وضعه حدث كرة وهذا كلها اختلالات لتسهيل تصور من الامور والا فامتداد مساوية على نقطة الآخر
على السطح المار عرضي للجسم ضرورة فان الفارض على الوجه المتقدم يحرك المتأخر قوله لان موضوع الخط
المستدير سطح مستدير وموضوع الخط المستقيم سطح مستو لكن الكلام صحيح حدث من الاول والمالي الدايرة سطح مستو وفي
بحسبها الذي موخط مستدير وحاط مقدر في قلبه ايضا بحال لا يجوز ان يكون كسواد السطح واستواؤه متخلف
خلول المتخلف به الموضوع الواحد القابل له فواته فتعاقب المشروط على عدة فعاقب المتخلف عليه لا يجوز من موضوع
والا لزمنا ان يحل عرض واحد عرضين من عدم تعاقب على موضوع واحد والما قوله لم يكن عارضا حاصلا في الاستقامة فواته
مستقاد من فرد وما ان عدم تعاقب والمعروض عن الاستقامة عرض لا يبرى الا بري الا سود وهو الا بيض //
لا يتقاد والصعود والهبوط عليها تعاقب عارضيتها مستقاد ان قال يستوي بانها الا يتوازيان على خطوط واحد فيجوز ان يكون
قوله بسيطة احكام الدايرة والطرد والعكس تعريف للشكل العارض للجسم واذ البعد المجسم بالمقدار يتساوى العارض
للسطح ايضا وقد ذكر انه تمثيلي للشكل بعد التنبيه على الدليل والمطابق لهما هو الطرف قوله ان يكون المجموع خلطة
فهي مركبة من الكمتان المحسوسة اعني اللون ومن الكمتان المخصصة بالكمان المتصلة اعني الشكل باعتبار الكمية بوصف
المنحني بالحسن والقبح قوله وعلى الصفاتي المنحني هو اعم من الدور محدودة والمنوالات واما المشهوري فهو مركب من المقدار
ومعروضها وقد يطلق المعاني على المعروض وحده كما وكر عرض المنحني والاعرض يطلق به قوله هو بسيطة البسيطة يطلق
على جميع معدلات الاعراض من حيث انها حاصلة موضوعاتها كما ان العرض يطلق عليها ما عتبار وعروضها لها وقوله
الى فعلق بسيطة اخرى اي الى جبهة اخرى معقولة منها قوله فان النسبة التي هي غير الاضافة النسبة من حيث هي
لا بصور الا بين شيئين اعني المنسوب المبهوم والمكون معقولها موقوفا على تعقل كل واحد منهما والمكون منعقل
شيء منهما من حيث دانه موقوفا على تعقلها ولا معقول ما وقد يكون للمعنى النسبة بمعنى كونه بسيطة من البسيطة حالا اخرى
وهي ان يكون بازاء نسبة اخرى لا محالة ولا بصور بسيطة اخرى نسبة مكررة كما لا جرة مثلا فانها مع كونها نسبة من
قرابة الاب والابن موقوفة تعقلها على تعقلها بازائها العنوة التي حالها كوكبي في النسبة المكررة هي معقول المضاف
بخلاف سايرا لنعب فان الطرفان في المضاف كما نسبة بخلاف النسب التي هي غير المضاف فان احد الطرفين هي بتلك
نسبة والآخر ليست نسبة فقول الشارح فالنسبة التي الاوحد الطرفان فيها من حيث هي نسبة مبتدا وخبره قوله
غير اضافة والظاهر نسبة منصوب عاملة الاوحد والاولى تقدير لفظ نسبة بعد قوله والنسبة التي موحد الطرفان
قوله احدهما وجوب الامكان في موضوعه المضاف المشهوري فانه اذا نسب احد المشهور من الى الآخر وجب

لم يمكن بكل النسبة فيتسلسل الآخر الى ما لا نهاية وكل نهاية من حيث انه مضاف مشهوري والمراد انه اذا وجد ما تحت حيث انه مضاف ونسب الى الآخر لا من حيث انه للبتة لم يمكن ملاحظة اذ قبل الاب بالاسكان لم يتقبل الاسكان السابق الاب والابوة المضاف الحقيقي فلا نسبة فيه حتى يتصور انعكاس الاضافة فلا ابوة البتة قوله بخلاف الانعكاس الحالي المذكور وهو المنفي حتى بالوكر الانعكاس الحالي لا نهاية له تحالي الاشياء ودرجه المخالفة الانعكاس الحالي يحصل فيه الحال والمحل موضوع عموما او خصوصا يحصل متعلق تحمل موضوعا عاما كوزد ذكي المتعلق مضافا الى المرتسم وكحبي عموما او كخيرق من البين ما كان نحو الاب الاصل والاخر وجود الكائنة هذه حاصلة مضافا لطبقي المشهدين والاصل فيها للمعنى فان ذات اصل الاضافة فتي كوزد الكون موجودا ابدون ذات الاخر كالاب الكائن بحسب كل واحد من الوجودين الوهني والخارجي قوله فنوعي للفضاء اضافة اخرى وكذا سوار الشيء الاضافة العارضة لجعل النسم فقد تقدم كوامر من الاجزاء في وجود طبيعة ما الخارجي وجود جميع افراده فما فانه لكون الاضافة الاولى كالابوة مثلا موجودة في الخارج وكون الاضافة العارضة لها بالقياس الى محلها اعني حالها غير اعتبار الاضافة فينقطع السلسلة فيها بانقطاع الاعتبار وخاصة الاعراض فيزيد استدلاليا كما يرى مضافا الى الابوة العارضة لها والابوة فلا يخلو اما ان يكونا مضافة الى اضافة اخرى عارضة لهما بلا مضافة بذاتها فلا يتسلسل الاضافات والوجود الذي النسم ليس من مرتبة النسبة على من حيث الابوة لا محال حالة في محل موضوع لها اضافة اخرى بالقياس اليه كما بينا فتسلسل لا محال كان مفهوم الابوة مغايرا لمفهوم حصولها كان حصول الابوة في نفسه رابطة عليها والا حصولها في المحل فليس لمفهوم وراء كونه حصولا في المحل فلا يخلو اما ان يكون حصول الابوة في المحل نفس حالة على ما تقول في وجود الوجود والا تقول حصول الشيء في نفسه على سبيل التسلسل بل يكون عين ذلك الشيء او كيف لا وكيف الا وجود الذي في حالة نفس مستغن عن حصول في محل والا صور تتقدم الشيء على نفسه قوله فان كانت مشاركة لغيرها في الوجود ومغايرة بحصولها وبالجملة الاكثر كل مغاير لما به الاشتراك في وجوده والاضافة مغاير لطبيعة موضوعيته ما هيتها وانضاف حصول هيتها بالوجود ومتقدم عليه وجودها لان الشيء ما لم يتصف بالوجود لم يكن موجودا لكل يضاف ما هيتها بالوجود اضافة سابقة على وجود الاضافة فيلزم تقدم وجود الاضافة على نفسه قوله اذ لا نعلم لزوم تقدم وجود الاضافة على نفسه بل عاينة انه يلزم تقدم وجود فرد من افراد الاضافة على وجود فرد آخر منها فنسلم عليه المقدر وجود موضوعية الاضافة لافراد من افراد ما والا فمن قوله على وجود الطبيعة الكائنة اضافة حاصلة تلك وجود الفرد من تلك الطبيعة موضوعية وجود الطبيعة فيلزم تقدم وجود الطبيعة على وجود ما فلا يمنع على الكوزم بل نقول الحالي اعني موقوف وجود الطبيعة على وجود ما مال الطبيعة الا وجود لها سوى وجود افراد ما فجاز توقف وجود ما على وجود ما نعني فرد على وجود ما نعني فرد آخر فان قلت على تقدير كون الطبيعة موجودة بوجود ومغايرا لوجود افراد ما لم يلزم تعاقب الكون وجود طبيعة الابوة مثلا موقوفا على وجود طبيعة الاسفاف

على وجود وانضاف فلم قلت ان الكلام جار في توقف وجود الطبيعة الجنسية التي هي المتعلق على وجود ما على تقدم الشيء على نفسه قوله فان اضافة السبق على الوجود وعلى الاضافة بل الاضافة من قبيل النسبة المطلقة لا من قبيل النسبة المكررة الذي هي الاضافة فانه علم من تقدمه على وجود والاضافة عدم السبق على نفسه وانت تعلم ان هذا السؤال الاخص متوجه الى قبيل الاسكان على الوجه على حاله وفيه ما لا يخفى قوله فيجب عيان الانضمام يستلزم الاضافة على المنضم والمنضم الى فان كانتين المنضمتين الاضافتين المقصودة وكل ما لا يلزم من تقدم الانضمام على وجود الاضافة لم يستلزم عليه قوله فان العنصران المتوضعان عليه الماء فحينئذ مع عاينة الاستدلال قوله على عدم تناهي الاضافة الموجودة حاكمة بتنبيه هذا الاعيان هذا اللزوم ثم ما ذكرنا في السابق ما يتبينه لان الاضافات الآزمة لكل مرتبة من مراتب الاعداد والمراتب منها والكل نسبة مراتب الاعداد في انتهاء مرتبة ما وراء درجة على الدليل الاول من القابل من وجود الاضافة لنفس فانا لا نوجد اضافة على الوجود في المحل فانا لم يكون معقولها موجودا دون معقول وارد منها وعلى الدليل الرابع الاضافة قوله والكاتج فيرتبي استحالة تحاير ما في السطيين ورد كلمة لرفع الاضافات العارضة لها بالنسبة الى الموجود طرد للترتيب منتهاه الى ترتبي على الكل مستغن عن حالة ما ليس بصفات موجودة وبر مساعدة كان جدا لابرهانا قوله ورجع بيرجي الاختلاف والاتفاق فترتبي الاختلاف والاتفاق على انضاف كل واحد من الموصوف عن ما يخصه من اضافي المضاف الى قوله الاضافات المذكور كان في الاصل بين الموصوف صفة واحدة ما لتشهي فلا كون مثلا كما تغاير فضلا من الاختلاف والاتفاق قوله اما مغاير ما مر بالوجود والطرفين اي باعتبار ما مر حصولي موضوع واحد فلا كون مثلا كما تغاير بني سائر الكتب وكما مر في الباب درس العبارة عند الاطلاق ظاهر دائما لو لا الركون المعلوم ظاهرا في المصورة للاسم وعلى العالم كان معلوما بالوجود وغيره وصفة الطابقة امر زائد على المعلوم ودكر الاطابقة ليست صفة حقيقية فانه بدل المعلوم الاين انه لا يتحقق على العلم به تنسم سبب تعلق العلم به كما في الحدوث صفة حقيقية فانه بدل العالم الاجابا صار عالما وكذا الجنس الشمال بمقتضيان من غير ملاحظة تحقق ما في منها امر موجود وحصول قوله انما يتم نسبة الشيء الى المكان الذي موضوع فانه نفس موضوع النسبة اي الاين هيئة توجد للشيء باعتبار حصوله في مكان ما وليس نفس ذي النسبة اي حصول في مكانه وهذا خطاء فان من جعل الاين جنسا عاليا ومن جعله واحدا فاخطأ حيث جعل النسبة الشاملة له والمعقولة الاعراض المقولة النسبة قسمة حصول الشيء في مكانه ولما اخذ المقولة الاولى وجب ان يراد بعبارة بادكر السارح والمكان المشيء بظهوره بملاءة ولا يسع غيره والا يكون الا واحدا وغير المطلب بالشيء الكائن وهو متعدد ومحلق بحسب القرب والبعد من المشيء كالبيت بالبلد والاول هو المقصود بالذات وقولها لا يكون الشيء في مكانه يكون نسبة الى المكان من لوازمه مشهورة فجاز ان يكون النسبة ذاتية لو كان الكون وقد عرفت فيما سبق ما يتبينه لكن السكون عند الكل والمتغير الذي من الكل والسكون الا آن حصوله وما الاجتماع والافتراق فلا يتصلان الابني تحيزين سواء كانا

ساكنين او متحركين او احدهما ساكنا والآخر متحركا قوله لان الكمال ما يكون للشيء بالقوة ثم يخرج الى الفعل الاولى
ان يقال كمال الشيء ما يكون حاصلا له بالفعل ليندرج فيه الكمالات الاولية الحصول كما في العقول [illegible] الحركات
الاولية [illegible] وانما سمي الحاصل بالفعل كمالا لان ما بالقوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليها فكانه قد [illegible] بذكر القوة تنبيها
على هذا [illegible] لا لان سبق القوة شرط في الكمال اذ يكفيه تصور القوة وفرضها وقد يعتبر في مفهوم الكمال كونه [illegible] حصل فيه
كما مر في تعريف اللذة لكنه ليس بمعتبر ههنا اذ لا يجب ان يكون الحركة [illegible] لصاحبها من عدمها قوله بخلاف الحركة فانها اذا حصلت
وصار الشيء بها بالفعل بقي بعد فيه مما يتعلق بتلك الحركة شيء بالقوة اي بقي فيه شيء بالقوة من جملة اجزاء تلك الحركة المتصلة التي
هو بها بالفعل بالقوة والفعل كلاهما في ذلك شيء واحد هو الحركة بمعنى القطع واما الحركة بمعنى التوسط فانها كما ستعرف اذا حصلت
كانت بالفعل ولم يكن هناك قوة متعلقة بذاتها نعم [illegible] ان يكون لها نسب بالقوة الى حدود المسافة لكن تلك النسب عارضة لها
غير معتبرة في ذاتها واما كون الحصول في المنتهى بالقوة فمشترك بين الحركتين لازم لهما فان الجسم ما دام متحركا لم يكن حاصلا في المنتهى
في المسافة ومع الحصول فيه يبطل الحركة بالكلية فظهر ان الحركة كمال بالمعنى المذكور للجسم الذي هو بالقوة في ذلك الكمال وفي ما يتأدى اليه
ذلك الكمال وبتقييد الاولية تخرج الكمالات الثانية وبتقييد الحيثية المتعلقة بالاول تخرج الكمالات الاول على الاطلاق التي هي الصور
النوعية للاجسام فانها كمالات اول بالقوة لكن لا من حيث هي بالقوة بل مطلقا بخلاف الحركة فانها كمال اول من حيث الحيثية فقط وذلك
لانها في المتحرك من الكمالات الثانية بالقياس الى الصور النوعية وما [illegible] بالاولية لا [illegible] انها ترتب كمال آخر عليها يجب كونه
بالقوة منها فهي اول بالقياس الى ذلك الكمال قوله لهو الحركة هو حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اورد عليه
انه يستلزم بان الحركة مجموع الحصولين فلو فرضنا جسما سكن في مكان سنة ثم انتقل الى مكان آخر وسكن فيه سنة اخرى
لزم ان يكون السكونان معا حركة [illegible] والضرورة قاضية ببطلانه ويمكن ان يجاب بانه اراد بالحركة مجموع الكون
الاول في المكان الثاني والكون الآخر في المكان الاول [illegible] وقد يتوهم ان الحركة على مذهبهم هي الكون الاول
في المكان الثاني والحاصل للجسم في المكان الثاني ان يوصف بالحركة في الآن الاول ويوصف فيه ايضا بالسكون في الآن الثاني بانقطاع
الحركة عند حصوله في الآن الثاني [illegible] الاول بل في الآن الثاني فاندفع الاشكال الاول [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] ولا يخفى [illegible] لان العاقل [illegible] يكون كون واحد بالسحق تارة حركة وتارة سكونا
ويكون الفرق بينهما كالفرق بين الشاب والشيخ واما جعل مجموع الكونين حركة على ما اختاره الشارح [illegible] فيستلزم ان يكون
السكون [illegible] كون الجسم في مكانه الاول جزءا من الحركة فان قلت [illegible] الجسم [illegible] في المكان الاول موجود
جزء من الحركة كما يوصف بها في المكان الثاني لوجود جزء آخر منها [illegible] ان الحركة لا يتصف بالوجود
الا عند وجود الجزء الآخر فلا يوصف الجسم بالحركة الا عند وجوده قوله فان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى [illegible] الحركة
بمعنى القطع بل الزمان الذي هو مقدارها ايضا مما يستحيل وجوده في الاعيان [illegible] بان ما ذكره [illegible]

[illegible] لا يوجد معا في شيء من الآنات وليس يلزم من عدم وجودها في الآن الذي هو موجود فيه [illegible] لا يوجد [illegible]
[illegible] وجودها في زمان [illegible] علم [illegible] المتصل لا يتصف بالوجود قبل الوصول الى المنتهى [illegible]
الوصول اليه ولا بعده فلا يتصف بالوجود اصلا [illegible] في حال الوصول [illegible] بانها وجدت في مجموع ذلك
الزمان [illegible] قلت حصول الشيء الواحد في نفسه على سبيل التدريج غير معقول لان الحاصل في الجزء الاول
من الزمان لا بد ان يكون مغايرا لما يحصل في الجزء الآخر منه لامتناع ان يكون الموجود على المعدوم فيكون هناك اشياء متغايرة
متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض اتصالا حقيقيا لاستحالة اتصال الموجود بالمعدوم [illegible] كل واحد منها حاصل دفعة
لا تدريجا قوله ولنبين ان الحركة حال المتحرك المتوسط المتحرك فيما بين المبدأ والمنتهى في المسافة حالة مخصوصة معلومة
بمعاونة الحس ويعبر عنها تارة بانها كون الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة [illegible] لا يكون هو قبل آن الوصول اليه
ولا بعده حاصلا فيه واخرى بانها كون الجسم بحيث اي آن يفرض يكون حاله في ذلك الآن مخالفا لحاله في آنين يحيطان
به ولا شك ان حال الجسم في المبدأ والمنتهى والآن الذي هو فيه [illegible] ليس كذلك وهذه الحالة المسماة بالتوسط
صفة واحدة شخصية موجودة دفعة مستمرة الى المنتهى يستلزم اختلاف نسب المتحرك الى حدود المسافة اي باعتبار ذاتها
مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة [illegible] وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار فذلك الامر
الممتد هو المسمى بالزمان والمنطبق عليه وعلى المسافة ايضا وقد عرفت انها معا خيالية لا وجود لها في الاعيان
قوله فان قيل الكون في المكان [illegible] مفهوم الكون كلي وكذا مفهوم المكان والآن [illegible] البعد [illegible] الكون
[illegible] والكلي كان كليا ايضا والكلي لا وجود له في الاعيان بل الموجود منها افراده فالموجود فيما بين المبدأ
والمنتهى افراد من الكون [illegible] بعضها يوجد بعضي آخر منها فلا يكون هناك للمتحرك صفة واحدة شخصية مستمرة الى المنتهى
كما زعم ومحصل الجواب ان [illegible] الحركة باعتبار [illegible] الموضوع والزمان [illegible] الحركة [illegible] الامور موجب [illegible]
الحركة [illegible] الواحدة بالعدد هي التوسط الحاصل لموضوع واحد بالتسحق في زمان واحد في نوع واحد ويلزم من ذلك
ان يكون بين مبدأ ومنتهى معينين ثم ان اختلاف حدود التوسط المسماة الى حدود المسافة بحيث يكون المتحرك في كل
آن في حد آخر لا يوجب تعددا [illegible] ولا [illegible] بل في عوارضه واحواله كما في مثال [illegible] والرطوبة [illegible]
[illegible] من ان [illegible] المكان وذلك المكان [illegible] تعدده لكنه لا يابى ان يتعدد [illegible] آخر والقول
بان وصول المتحرك الى كل حد موجب قسمة في المسافة باختلاف الاعراض ويحصل [illegible] آخر [illegible] الاول [illegible]
[illegible] من ان اختلاف الاعراض لا يوجب قسمة خارجية بل وهمية على انا نقول ان الضرورة حاكمة بان للمتحرك حالة موجودة
ولم يكن تلك الحالة موجودة في كل آن من الزمان الذي هو متحرك فيه فلا يخلو اما ان يكون هناك حالة واحدة مستمرة كما ذكرناه واما
ان يكون له في كل آن وفي كل حد حالة اخرى والثاني باطل لان تلك الحالات المتعددة بالتسحق [illegible] بعضها بعض بحيث لا يكون

هناك فاصل لزم تتالي الآنات وتركب المسافة من الحدود التي لا تنقسم على ما تقرر والمسافة وقد عرفت بطلانه وان لم يتصل بعضها
ببعض كوكل كان هناك زمان سكون فلا يكون الجسم في كل الزمان متحركا والا يوسط ايضا وانما الى المنتهى هو بسيط فرضنا
فوجب ان يكون حال المتوسط حالة واحدة بالشخص باقية بعينها ما دام الجسم متحركا من المبدأ والمنتهى لا يجامعها وكونه يبطل
هو بعينه ايضا الان كل الحسابات يكون متعاقبة متصلة بلا فاصل لزم ما ذكرتم من توالي الآنات والحدود وان لم يكن
متصلا كان هناك زمان سكون لانا نقول ان المسافة متصلة في ذاتها لا يمكن ان يفرض فيها حدان منفصلان والزمان ايضا متصل
في ذاته لا يمكن ان يفرض فيه آنان متتاليان بلا فاصل فالحركة الواحدة الشخصية بحيث يمكن ان يفرض في مسافتها حدود وفي
زمانها آنات ويكون بين كل واحد من المسافة جزء منها قابل للانقسام وكذا بين كل آنين جزء من الزمان قابل للقسمة
على قياس الخط والنقطة المفروضة فيه وليس يلزم من ذلك انقطاع الحركة فيما فرض بين من زمان المسافة
والزمان بل يلزم عدم اعتبار نسبتها الى الحدود التي يمكن فرضها في ذلك الجزء من المسافة ومن الآن التي يفرض للحركة في
الآنات التالي للحدود والمفروضة امور اعتبارية فعدم اعتبارها لا يقدح في وجود الحركة التي هي في ذاتها بحيث اي حد يفرض في
مسافتها فرض لها هناك نسبة في آن يخالف النسبة التي يمكن ان يفرض لها في حد وآن آخر [illegible] ما ذكرنا
ان الحركة بمعنى التوسط واحدة بالشخص مستمرة ما بين المبدأ والمنتهى كما قرره الشارح [illegible] بيانه فيما سبق انما
هو [illegible] فقد [illegible] الكلام ما يتعلق بذلك قسمه قوله الحركة يتوقف على ستة امور اراد يتوقف الحركة
عليها انه لا بد في تحقق الحركة من هذه الامور الستة على ما صرحوا به [illegible] الزمان لما كان مقدار الحركة على ما زعموا كان متوقفا
على وجود الحركة فكيف يتوقف هي عليه وايضا منتهى الحركة قد يكون من اجزاء الوجود من الحركة كالبياض في حركة التبيض
فلا يتصور توقف الحركة عليه قوله لا الموضوع للحركة اي المراد بالمنسوب اليه هو المقولة التي وقعت فيها الحركة لا موضوع
الحركة كما توهمه العبارة لان الموضوع داخل في العلة [illegible] ولا شك ان الحركة تنسب الى المقولة كذا [illegible] الحركة في مقولة
كذا او سياتي [illegible] وقوع الحركة فيها واعلم ان الحركة من حيث انها عرض لا بد لها من موضوع هو [illegible] قابل
للحركة ومن حيث انها ممكنة لا بد لها من علة فاعلية ومن حيث انها امر ممتد غير قار او مستلزم له الامر الممتد لا بد لها من
زمان [illegible] ولا بد لها ايضا [illegible] من مسافة [illegible] الحركة من حيث [illegible] المبدأ والمنتهى [illegible]
في الحركة [illegible] بالفعل واما الحركة الدائمة المستمرة [illegible] الحركات الافلاك [illegible] فلا يتصور فيها ثبوت
مبدأ ولا منتهى بالفعل نعم اذا فرض فيها قطع دورة مخصوصة يفرض لها مبدأ ومنتهى ولا شك ان الحركة الموجودة بالفعل
لا يتوقف على ما لا وجود له بالفعل بل ولا يستلزم [illegible] الحركة لا يستلزم المبدأ والمنتهى الا بمعنى انها مستلزمة
لامكان فرضهما [illegible] كما ذكرنا [illegible] الحركة كما كانت [illegible]
من حالة يكون الحركة [illegible] بالقوة [illegible] في المبدأ [illegible] ما سبق من ان الكمال [illegible] ما يجب

كونها مسبوقا بالقوة وكذا اوله ولما كان لها كمال ثان يتأدى اليه وكل هو المنتهى هو حصول الطول لزم ان لا يترتب عليها ذلك
الكمال الثاني ابدا فلا يكون لها منتهى بالفعل قوله فان كل نقطة مفروضة في الجسم المستدير كالفلك يكون مبدأ الشكل الحركة
ومنتهى لها لكن ليس ايضا فيما يكونها مبدأ للشكل الحركة ومنتهى لها في آن واحد بل في آنين فلا يلزم اجتماع المتقابلين اعني
مفهومي المبدأ والمنتهى في تلك النقطة معا وكذا لانها انصف بالمبدئية حال ابتداء الحركة وقد زالت تلك الصفة عند
انتهائها وانصفت بصفة اخرى هي كونها منتهى لها قوله كالحركة من السواد الى البياض ومن الحرارة الى البرودة وهذا
المثالان للمتضادين بالذات في الحركة الكيفية وقد يتضادان بالذات في الحركة الكمية ايضا كالحركة من اكبر حجم في طبيعة
الى اصغر حجم لتلك الطبيعة او بالعكس وقد يكونان بين المتضادين كما في الحركة الكيفية من الصفرة الى النيلية فانهما من الصاحي
السواد والمتضادين وكما في الحركة الكمية من الذبول الذي ليس في الغاية الى النمو الذي ليس في الغاية وقد يكون احدهما
احد المتضادين بالذات الاخر وانقسامهما كما في الحركة من السواد الى الصفرة ومن غاية النمو الى الذبول الذي ليس في
الغاية واما الحركة الاينية فلا تضاد بالذات بين مبدأها ومنتهاها بل بينهما تضاد بالعرض اما العرضي لا ذهني كما في
الحركة من احد جانبي المسافة الى الاخر فان كون احدهما مبدأ والاخر منتهى بمجرد الاتفاق وقد عرفت حال المبدأ والمنتهى
في الحركة المستديرة فاتضح حال الحركات كلها قوله اذ من الجائز فرض حركة لا بداية لها ولا نهاية المناسب ان
يقال او لا نهاية لها فان ثبوت احدهما دون الاخر يدل على انهما ليسا متضايفين واما سلبهما معا عن الحركة فلا دلالة
له على سلب التضايف بل على ان الحركة لا يستلزم شيئا منهما كما اشير اليه قوله بل يكون بينهما تقابل التضاد وذلك لان
مفهومي مبدأ الحركة ومنتهاها مما لا يجتمعان في ذات واحدة فهما متقابلان وقد انتفى عنهما تقابل التضايف لما ذكره
وظاهر انه ليس بينهما تقابل السلب والايجاب او العدم والملكة فتعين تقابل التضاد قوله لانه قد ذكر فيما قبل حيث
قال وقد يتضادان ذاتا وعرضا فيه بحث لان ما ذكره من التضاد بالذات او بالعرض انما هو بين ذاتي المبدأ
والمنتهى كما مر والكلام فيما بين مفهوميهما فان الامام [illegible] مبدأ الحركة ومنتهاها ما لم يؤخذ ذات ولا انه كونه مبدأ ومنتهى [illegible]
العارض فانهما اما ان يكونا معتبرين بالقياس الى الحركة واما ان يعتبر كل منهما بالقياس الى الاخر فالاول على سبيل التضايف
والثاني على سبيل التضاد ويدل على ما ذكرنا انه اذا كان بين مفهومين متساويين تضاد بالذات لم يمكن ان يسلب عنهما
ذلك ويثبت لهما تضاد بالعرض فقط قوله الى المحرك والمتحرك لا يكونان متحدين لا شك ان الموجود للجسم المتحرك الاين
والوضع هو الجوهر الذي للمكان المتصف بالوضع اعني الصورة الجسمية التي هي الجوهر الممتد في الجهات الثلث فيطلق الجسم يعني
الصورة هو القابل في ذاته للحركة المتصف حقيقة بالمتحركية واما الهيولى والصورة النوعية والاعراض الحالة فيها فهي متحركة
بها بمعنى ان الكيفية تبعا بالعرض والموجود للجسم للحركة الكمية والكيفية هو الهيولى التي هي محل المقادير والكيفيات فانها
ايا ما هي متصفة بها بمعنى ان الكيفية [illegible] بالذات وما جاورها متصف بها على سبيل التبع بالعرض اذا عرفت هذا

فتقول لا يخلو اما ان يكون المحرك موجبة للحركة كان يكون الشيء الذي وضعت له المحركة جسمية هو الشيء الذي وضع له المحركة جسمية او استدلالية مثلا وكل موجب من حاصل الاول له الامر المستمر لا يخلو اما ان يكون علة محركة له ان فاعلة للحركة والا لكان علة لطرف الاول منها فيدوم وكل امر مستمر فلا بد وان يكون علته امرا مستمرا فلا يخلو اما ان يكون علته محركة او ليست علة محركة فان لم تكن علة محركة فليست علة للمسافة التي هي محركة عنها والا لكان المتحرك امرا مستمرا فلا يكون علة محركة وانت تعلم ان هذا باطل لان الامر المستمر لا يكون وجوده علة مستمر فوجود الحركة امر مستمر فلا يكون علة محركة فليس الا ان يكون المحرك الذي هو مستمر محركا كذلك فيما وضع في هذا الخط لكن لما لم يكن هو مقتضيا لوجود الحركة بل كان حالة ملابسة تكون تجد وجودا لها الحركة بسبب القرب والبعد من تلك الحالة الملابسة كما ذكرناه في الطبيعة الى ان يحرك الجسم نوع كونها مستمرة والبعد قد تبين ان للحركة الموجودة في الزمان حدا ما هو الحد الاول المساوي لها والوسط والاخير وجود الحركة باتية منتهية الى منتهى المسافة وانها لا تجد الا بحسب استعداد المسافة والنسب العارضة لها بالقياس الى الحد الاول من المسافة وعوارضها من مقارنة اياها لا عندما تعدوا تنتهي اليها لا تكون الحركة المستمر مقتضيا لوجود بعض الحركة المستمرة لا محال لعلم استمرار وجود الحركة ما دام وجد الحد المحرك موجودا لكان متوقعا جائز الوجود هناك فلا يخلو اما ان يكون استمرار وجود الحركة بتا وذلك المحرك الذي هو المحرك موجود وهو قال الكاتبي عن المستدل عليه المحرك الذي هو المحرك بالجسم هو الجسم لزاوية واذا اعتبرنا اقتضاء الجسم المحركة زوال حالة ملابسة اكثر شرطا آخر لكن المحرك قد يسلم وجوده ولا يسلم زوال تلك الحالة فلا يتوقع عنه فوق الذي لا يتبين له الا الا عند عدم الاجسام فوق من بعد وان يحركها والوجه ان يبقى عليه الاستمرار الى الاجسام في حصة واحدة على الجسم المطلقة المقتضية لحركة نفسها وهو محال لان يكون هناك حالة منتظرة لا يكون بها جزء من عنده في الجهات فيقتضي نفسها حركة نفسه وفوق فيقتضي آخر وبقاء تدريجي للجسم حاضر يكون فيقتضي لها الحركة بشرط لا يسلم والا يسلم من يكون الجسم المتحرك على المحرك نسبته لجسم الاجسام في جميع الاوقات

اشارة الى جواب سؤال وارد وهو ان هذا السؤال نفتقر الى تحال لها ان الجسم المستمر الوجود كالفلكي وعام للاجسام فيجوز الا يكلان فيها شيء كلف لكن لم يكن جهاد في المحرك عن المنتهى نظرا لانه حاضر اصلا الى فقال فيكون جزء الفلك يكون للجسم المطلقة مقتضيه للحركة لا مطلقا بل في حال ما لا اراده والطبيعة والا كانت حملة للفاعل في الاجسام الا انها قد يحتمل تجد في اجسام متعددة مع اختلاف ما للحركة كما في تحريك اجسام كالارض والاجرام السماوية فتحاج في فرع العموم والدوام على الاجسام المتوافقة الطبيعة الى اقتضاء على الجسم المطلقة المحركة مشروطا بامور اخر كما ذكرنا في الاقتضاء للجسم المحركة

اشارة الى ان المتوقع لم متوقعا كما ان نوع الحركة التي تحرك من نوع لكل المتوقع الى نوع اخر منها كما في حركة من السواد الى الساض مثلا الا الالوان انواع متخالفة للجسم كما كنى وكما في الحركة من مقدار الى اخر مثلا فقضاء الجسم المختلفة بالصغر والكبر انواع متخالفة للجسم والقضاء انما موافقة للجسم متخالفة الا ان الجسم كما تسلم الحركة فيها مثلا الحركة من صغير الى كبير والحركة الاين فالقائم انما موكوم من قدر من المقدار الى قدر آخر فيها لا يسلم الا ان الكائن للحركة

هو البعد المجرد والاستقامة فيه الا كثيرة يكون بعضها علوا وبعضها سفلا لا يوجب اصلاف الجسم انواعا نوعا ولا صنفا ولا حركة المستديرة وحركة يكون انتقالا من قوس الى قوس آخر منه كما في دائرة واحدة وقد يكون من صنف الى صنف آخر من نوع الى نوع آخر ايضا

اشارة ولا يخفى ان المستدل لا يتوقف فيها الحركة ان يتبع نوعا من الحركة المتوقع او موجبا يعني الحركة قد اعتمد عليها الحركة في متوقع او عبارة عن تغير حال ما لمتوقع المعينة يتبعها بعينها فتكون تلك المتوقع التي هي موجبة للجسم لتلك الحركة كسوادا تلك الحركة هو الذي هو موصوف تلك الحركة والذي عن يسمى النبع اوالمنشأ لهذه الحركة كسوادا تلك الحركة هو الذي هو موصوف تلك الحركة والذي عن يسمى النبع اوالمنشأ لهذه الحركة يطلق لان المتوقع منشأ ليس هو اول حالات السواد ولا شك ان اول عروض عند الاستواء وليس فيه استواء ولا قطعا والاخير وان كان فيه استواء وقطعا ولا اخر حالة السواد ولا على صفته وهو خلاف المفروض فظاهر ان الاستواء واما سواد موصوف السواد كما تقدم في صدر الكتاب حيث بينا ان الوجود لا ينبغي الاستواء او انقطاعا وجسما وكون الى اخر ما وقوع الحركة في المتوقع اعني الشكل الحركة فالواجب الاين منقار ومنه سكان وهو الحركة الكيفية وكون الكيف منه قار ومنه سكان وهو الحركة الكم والوضع والسكان الى كل جنس من انواع الاجناس الاربعة هو الحركة هكذا على الحركة فوعا من كل الجنس وهو ايضا باطل اذ لا يتم الحركة الا بتغير المتوقع في صفاته على سبيل التدريج والشكل الى التغير والتبدل الجنس المتغير والمتبدل الى حالة نسبية اضافية والمتبدل ليس كذلك وايضا ان كان المتبدل في الحركة منه المعدوم لا يتم كل شيء منها جنسا واما المتبدل الموجود فلا يتبع فيها الحركة الموجود لم يتم كل حالاتي جوهر آخر لم يحصل وقوع الحركة ما مثلا في الاوسى وقوع الحركة المتوقع الان كل الحركة انما تكون لمحل المتوقع يتنقل فيها من نوع الى نوع او صنف الى صنف او نوع الى نوع وكما صنفه الركن حالا ان جوهر آخر كما الصورة الجسم الحالي في الهيولى والصورة انفرد عنه الحالة فيها فان لا يتبع تبدل يرد كل الحركة منه ايضا كما في الاضافة كما في الحركة فيه تبدل وفاق عن الهيولى الواحدة وكما في الصورة الجسم الفصيرة ما الانصاف والاتصالي وكما في الصورة الموضوعة الكون والفساد فان وكما التبدل الاشتمال من صورة الى اخرى وفيها لم يكن حركة ولم يكن تدريجيا كان حركة او اتوقف هذا الصنف فوق ما ذكر الجوهر الجسم لا يتبع فيها الحركة الكل من الجوهر لا يشتمل من جوهر حال فيه الى جوهر آخر بحيث لا يتوقف فيه لم تتبدل ما لا يكون قوة اشتمال من حال الى آخر اصلا او يكون الاشتمال وهي

اشارة ظاهر جدا من قولها الصورة الى الجوهر ظاهر بين ان يكون مسابط الجوهر مع حالها بالقوة الصورة هي كونها فيها فاقصى الصورة كمال سواء كان من الصورة الى الصورة ولكن الجوهر فيها الحركة على سبيل التدريج كما في المتوقع الى نوع فيها الحركة

اشارة وقد كما لان الجسم المطلقة الجوهر ما لا يقبل الاستواء واقتضى لم يحركها الى صورة اضعف على جانب الكمال الذي يتبع فيها الحركة لكن فيها لا يتبع فيها الحركة

سخونة اضعف من سخونة الآخر فقد انتقل من نوع الى الاضعف الى الاشد بزيادة الى نوع آخر منها اعلى الاضعف انتقالا
على سبيل التدريج فقد تحرك للسخونة والاضافة تبعا لحركة متبوعها اعني السخونة وكذلك اذا كان جسم في مكان فحركه
الى حيث صار غير مكانه الاول او كان الصفة متوارا اعني جسم آخر ثم تحرك الى حيث صار اعلم سوادا اشد كان ذلك
اشرق او ضاء عن شعاع ثم تحرك الى موضع حواحسن او ضاء عنه فقد انتقل في هذه الصور الاضافية من اضافة الى اخرى تبعا
وتبعا لموضوعها والاضافة وكذا لا بتصور بقاء نوع الاضافات لها عيانا مع تغير متبوعاتها لا بتصور انتقال جميع
نوعه الاضافات مع بقاء متبوعاتها كالها فظهر ان الاضافة ما يتبعه موضوعاتها ولكن في التغير مطلقا او
العموم يتغير الاضافة بتغير متبوعها كما كانت مستعملة ما هو مسوغ واذا كانت غير راضية للعدول الى نوع وقت لكن فيها
لها كما مر والا فلا لانها لم تتغير في نفسها بل تغير متبوعها كما كانت فيما مستعملة ما هو مسوغ وهو الاولى بعينه بخلاف
سائر الاعراض فان العين استقلالها ما هو مسوغ ومتنوعي مالان والوضع فانهما في الاعراض العينية مع وضوح
لكن فهما بالتبعية وقد تنتقل الاخر لانتقل الموضوع من متصاف الى آخر نظر بحاله وكونه غير مستقل بالمفهوم بالاضافة
وكل والفواعي بايع المبيوعة جوز وقوعه لكن فرق بينها المبيوع شاع في الصاع وغال الشيخ في الشفاء
شبه ان يكون الاضافة متنوعة الى واحد فقط لان الاضافة من كسنة الى كسنة ومن تهر الى تهر لكن فقد وغال في القانون
ان لكن اما يكون في متى فلو كان في متى آخر وان تدريجه وحصة الجزء الباقي من متصل بعض المتصل
المشترك بينهما سواء الآن فاذا مر في زمان يتشكل في آخر فقبل ذلك الآن يستر كلية متنوعة واحدة فالنسبة الى الزمان
الاول وبعده يستر لواحدة فالنسبة الى الزمان الثاني فلو كان الآن بسيطا وجود الآخر وجوده لكان متدرجا غير
الانتقال على حدوثي للعلم من ذلك الان يكون الزمان آنا والمسى متحركا مر على مواضع والمقدر يتحرك فيتخلل كون الزمان
زمان آخر والمالية تمنع دفعه فلا يتحرك فيها كما مر وقد يقال ان الجسم اذا تحركت الى الزوال الصعود فلا شك انه
يتغير هيئة احاطتها تبعا كما كانها بالابن والمامون التفعل والانتقال اضافيا لكن لكن فيها كون تبعا للحركة فيها
يكون ان حسبه والاكون عارضة لها والوات والحركة الى المسمى بالبعد لكن لا بسبب السخونة فانه اذا تحرك الجسم الذي سخونته الى
تحرك من سخن الى الفوق منه واذا تحرك السخونة لم يتصور تحركه الجسم وكذا الحال في البرودة والمسى بالحركة الى
الجهة بعد وما ذكره انما يدل على ان الحركة لا تنافي التفاوت في الاوضاع لا في الحركة فيما تفاوتا في نوع والمالم يتوقف الحركة انما
الاكون حالة فكلا قوله والما التحلل فهو لم يتزيد المحلي عند الاثبات والمكان الذي يتأبى استحالة حقيقتي وغير المحلي
منها لم يتزيد معدا للبقاء او منتفي او حال جسم في سبب من اجزائه وقوعه عنها كما تقطع اذا فاتت في جانبه من شمال فانه اذا وقع
اجزائه وبتزيد متداوله واذا فاتت فوجه الانتفاء قوله لا تصور الا وجهي تردد بعد الوجهي لمساعد طرفي المسمى
مجاز لم يكون سكان امر آخر لا تنفت عليه ذكره الثاني في السنة التي ذكرها غاية الوصول الكاتب قوله نزاوله متداوله بسبب الفعل

لشغل المكان مرة لمر بعض الهواء آخر جزء من الفوق والمعنى الباقي يزاوله متداوله بسبب الفوق شيئه مطلقا فسقط مكان
للعارض لعلاج للبقاء فاذا الصاعد بزوجه الماء كان فصد الماء لبقاء بسكون جسم الاجسام دفعا لخلاء وقد كان مطلبه اذا
انفصل بسكون جسم بعضد الهيه قوله على الشد الذي بها اعني اذا كان الماء الذي في الآنية بسيطا واحدة فقوله
لانتفيه فهام اذ تحرك كون لها مسام صغيرة جدا الاخر جهنا الماء كان يدخل هذا الماء فيصعد فلا قوله ولكن في الكسب
الاستحالة الباب من لكن لكن سوغ على جبان الامر في الاول لم يحال الكسب قد تتغير فيها مع بقاء طباعها النوعية الثاني لم
وكل الفقير تدريجي الا وضعي وهم تتوجن احدهم ليبان الامر الثاني على متنوعة امتناع بحسب في انفعال الماء الحار بردة قال السخونة
وبالعكس على سبيل التدريج ومن اسعال الفرض من ملوحته الى للاذوة ومن الفترة الى المرة كولكن قال الا الا اعتماد
على وكل طوار لم يكون مسافة كيفيات متجردة وآنات منها الزمان فصيرة طلبة الحس سماعيل على الكسب
بل بحركيا غلط انها متوالية فلا يكون مسافة تغير تدريجي لان تغيرات فيه متعاقبة فلا يكون محركا والما سافي الامر الاول
فصحيح الى ابطال موجبي الكون والبرد زيادة السنور والسنور وقد مر ابطال كل منها بوجه في مباحث الآنية طلبها
مهما هو من الحرق وكما يجاب اعتمادا الى ابطال الاصل الآخر هو لم يتقلب بعض جواز الما وما راد اختلط ما يحتج
بحرارته الا واو ابطل وكل مان اجواء الما متشابه فلا كون انقلاب بعضها راد الى من الكل والقول بان الترتيب في
الثاني راد الى محركا مر وعكسه ان كان يجب عالم يطلب الواو الكل السخونة في معنى الا واحتى يصير حركة الكل العضو بارا مع كون الثاني
على كمال مردودة ولبس كذلك بل يطلب بعضي السخونة في كل الما واو ابطل بتوارد المدبيان مع الاصال الثالث ثبت
القول بالاختلاط قوله واما الوضع خلاف الافلاك يطعنه لم لم يكن الوضع الذي لا مكان كما لكل الاعظم والذي لم يكن مكان
ولكنه الحركة منه كسائر الافلاك اذا لحركت بحيث تغير نسبة اجزاء الى امور حاصر جزء عنه محاو بارا لحركة فلا شك انه
يتغير الهيئة الحاصلة بسبب على النسبة المعنى الوضع على سبيل التدريج قوله على عارف كل جزء منها جزء الى مكان
الكل بعد الكل حركة من مكان الى الاجزاء لما مر لا يتحرك الكل الى مكان الكل ولا كل الكل من مكان الكل الى مكان
من مكان وكذا الجزء الا مكان لا يتحرك مكانه على جزء مكانه ولما الاجزاء الذي لا مكان مكان الكل الى الاخر ف
مكانها والاجزاء مكانها كما لا يخفى وحوله لم يكن مكان كل جزء مكان احتراز على الكل الاعظم واذا قبل المكان مولد بعد مكان
كل جزء منه مغاير لمكان الكل لانه لا يلزم من تشوت الحكم الكل واحد تشوته للكل من حيث هو كل واذا كان كل واحد مخترط
على الجزء جاز كشف بلزم وكل واحد كان كل واحد امر امتزوجا كالاجزاء الفلكية قوله فما اعدم ما تقضاء الزمان الاول
ورد كل الذي لم يكن سيالا فيه غير قاره مسلمة على الزمان فتقدم ما تقضاء زمانها قطعا قوله لم يجب لم يكون لكل واحد
بالشخص بل يجوز ان كل السماع لم يكون لكل جزء منه متوالد عن لكل جزء منه متوالد اخرى قوله فثبت لي وهن لكل لكل
يتوقف على الزمان والمحل والحال بل الاحتمى وهو منها السخصة الاعتدال وهو حق من الامور المعلقة الان تعدد كل

منها بسلم متعدد ما بالشخص كما عرفت قوله لكن منع تصوره الا باتصاله اشارة الى الرد فرجع بالمآل الى المتحرك اذ الكم لكن لم اثر الكمي محركا وكان اثره فاعلا كون اثره عين الكم الذي وجد مع حركة الفلك فالمعلول هو الكم المتصل بالشخص الذي هو قار بالذات مستقل بالقيام بالغير والعالم كون غير ذلك الكم فمكون وجود الكم كما تقرر الوضع الذي هو قار بالذات متصل بالذات الاولى والاتحاد بوجود الكم المتصل الا وحدتهما الاتصالية ثم تلزم من نسبة كل الكم الكمي ووحدتي الاتصال لها اثر ضاد وكل لا تعدد وحدتي وحدتها الاتصالية كما ان الكمات المنفصلة متباينات ووحدتي انتسابها كثيرة فلا تحسب الخطوط والقوس والمساحات قوله واما المبدأ والمنتهى الخ متصل واحد عند الخاط الامور المتصلة وكل الخط المستقيم الواحد زمان واحد وحركة مستقيمة واحدة لا بتصور لها الا بين مبدأ ومنتهى يتعينان قوله حال الحركي من المبدأ والوارد بعين وحدة المبدأ ووحدة غير كانه نزع وضع الكم من الكم وكل المبدأ اذا انتهت لمنتهى معين كانت مغايرة بالذات للكم من ذلك المبدأ واذا انتهى لمنتهى آخر وكونا الخاط في وحدة المنتهى ووحدته ولمست وحدتها كانه انعطاف في وحدة الكم كان المستقيم الواحد قد تحرك في زمانين من مبدأ الى منتهى معينين لكون الكم متعددة بالمنتهى فطاهر قوله بعض اصلاق الكم بالنوع اه برد الاصلاق موضوع الكم بما هو به الاصق اصلاق ما صدقه الكم الكمال صادق الكم الموضوع لها امر خارجي عما بينها عارض لها واصلاق المقدار الى الاصق اصلاق الموجود صار الاخر كالمقدار فرد نوع واحد متغيرة بالماهية مع اصلاقها بالعوارض المتنوعة والزمان بيس تختلفا بالنوع وخط مقدر متنوعة لانه متصل في نوعه لكان لان الزمان من عوارضها وكذا اصلاق المحركات بالنوع لانه تحمل في اصلاق الكم بالنوع لان الكمات المتنوعة قد تتوارد محركات متفقة في الماهية والكم الواحد قد يتصل حركات مختلفة ما هيتها واذا خرجت عن الامور الملغاة عن الاعتبار لم حق بسبب لتنوع الكمات الا اصلاق ما منه وما اليه وما فيه فاذا اتحدت حدود الملغاة اعني المقابلين والفيء باليه بالنوع عد الكمات كانت كل الكمات واحد بالنوع واذا اصلق واحد نهايتها اصلقت فان الكم الصاعد لحالف الهابطة بالنوع لاصلاق المسافات مع كون الطرفين واحدا والكم كمي السواد الى البياض بخالف الكم كمي الدارة فالدورة لاصلاق الخط مما والكم من مبدأ الى منتهى معينين وان كانا في مسافات اذا اصلقتا اشتركا في السواد وطبيعي ما تختار اجزاء المسافة الا تنتهي الا الى منتهى قوله واما الكمات بالمكس الخ وكذا الكم بالمكس القريب والبعيد والتبيض والتسود وتختلف بالمكس القريب لانها حاصلة الكم بالمكس القريب الى الكمية المبصرة وبيس الكمات الواحد نوعا منقولة واحدة بالمكس البعيد وتقاصد ولكانت المقاصد ما منه وما اليه اما بالذات كما نه الكم من السواد الى الساحي والعكس واما بالعرض كالمحيط والمركز لانقضاء الكمات فان الكم الواحد قد يصير منه محركات متضادة كالصاعدة والهابطة لانقضاء والقابلي فالقابل الواحد قد يتصف بمقاصد في وقتين لانقضاء والارض منه اذ لانقضاء وفيها وبتدبير تقاصد ما في عارضه فالمحركات وتقاصد والمدار في لانه يقتضي انقضاء المحور في

والانقضاء وانه قال المعاصرة مضادا بالهابطة وحدة الطرفين قوله والامر في المبدأ والمنتهى بالعكس لكن اذ ليست لكن منتقلة عليها بل خطا بينهما اعني انه لكم لا الذي اذ ليست ثابتة به والا منطبقة عليه فغير من انتقاله لا يوجب تغير انتقالها كما لا في عالم انتقالها بحسب انقسام الزمان لانطباق انها عليها وانقسام مرضوعها لا ان حقيقة سرياني قوله نسبة لكم نسبة عروض كلي للكمية الطاهر من عبارة الفتى السناء والاشتداد والضعف الى الكمية لا الى لكم الا المقصود لا يحلق ثم لم يرفع الكمية بسلم الاصاغ ضرورة ان لكم السرعة انما يوصف السرعة نفسه الى بطئه بحكمه او مقدره وقد عرفت ان الزائد لا تقبل الشدة والضعف بالقياس الى ما صدق انه او من الكمية فاما لها فلكون من ذاتيات لكم ولا مرجب اصلاقها اصلاقا ما بينها ولكم الكمية لا بتصور فيها مخالفة واخلية لا بدلي التقرير من المخالفة لطاهر جهة انضاء والاثر وبها اذ اكانت شيئا وقع الطبيعة لم كن فيها مخالفة واخلية وكلامه الباخ في مسألة قوله لا يكون حركات الكل محسوسة لكونها قليلة مقدوره مسكنات نزيد عليها بالخالف مرة وبيس الامر كذلك لانتفاء حركة محسوسة بالخالف والانوار كما شيا، من كل السكنات قوله ولا اتصالي قرار الزمان والانطلاق فاذا الخرج المتحرك شيا خط مستقيم حتى انتهى الى نقطة ثم رجع من كل النقطة على خط آخر حصل منكل زاوية عند النقطة والرجوع على خط كان منكل انعطاف بالاراده قوله وصولا الى وكذا لو اذ اوكان قوة الاظهر الاستدلال بحال حتى المسافة يجب لم لا يكون منتسبا خاصة الواحد المسافة والا لكان واحد احسبة واحد الكل منتسبا كان الوصول الى آنا آخر لو كان زمانا لكان لا مسمى واحد وكل الاسداد والصلي الوصول بشيا شيا، واما ما ذكره فغير مفيد وعليه لكان لا يوجد الوصول الى اخر آنا الا ومعدل الوصول الى الوصول الى الخاتم من الزمان على نوعه تحوه والمراد من الوصول الى فعل الوصول الى اخر آنا لا يوجد ومنتفيان حكل الصحيح مورد الوصول الى الوصول الى الوصول الى الوصول الى آخر آنا فاضافة قوله لان الصلي منه العلم القوسم آخر آنا فاضافة على ما عليه لبنتفي اخر آنا بالعلم بحتى نصا بنية من المسألة آنا قوله الطبيعة بالغير كل ما اراد انا تمريتم بالقضاء لكم لا الاستوقف وجود فاخر قبل الا على ارتفاع الموانع واخر حتى ما نعا الاخر لم يكون علة فرسه لكم معده للوصول الى وكل الله ملاحيث غفلة عند بحتى الوصول الفيه قوله وكل الصلي موجود آنا الوصول الى الوصول الى ايضا ضرورة انه زد الوصول الذي لا يسمى صلا بالوصول زد الوصول زمانا والا لكان الوصول مسمى زمانا صلا بالوصول من حيث الاوصول لكون قضا آنا والوصول الا وصول لكون من كثير صلا بوصول لا مسمى احتماع المسلمين المحاسبين لو آنا آخر لا بد لكون مسمى زمانا فالا ما حتى لا يحتمع لا يحتمع لكان الكمية والحكم او لا بسبب فيها والقضا لا نما اجتماع المسلمين قوله لان المسألة لا بد لكون احدهما مسألة من رد عليه انه بشرط نقد بد احدهما ملاحظ حتى آخر فلا يجوز ان يجد بحد لانه الزائد مع النقطة عن جميع اعداد المنهو مسألة كان حضا بلا اوغير منا بلا قوله وكان حد لكان انها كما لا اول للكم لا يسمى صحة حد الكم ولا يتم بالبين عليه قوله ومعلوم السكون لا مسمى شيا، من الامر ولان لا مسمى لكون قبل كل سكون او بعده حركة وكذا الاصلي لبعض الكون

قبله او بعده كان آخر غير الحركة قوله فيلزم تقدير ان يكون السكون ثبوتيا لا يمكننا تعريفها الا بما يتصور منه استمرار ذلك الامر ثبوتيا
فيلزم اجتماع تعريفه الا بما يتصور منه استمرار ذلك الامر الثبوتي ثم ولئن سلمنا ذلك لم لا يجوز ذلك الا بذكر الزمان او الواسطة
قوله والمصنف اختار ان التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد وليس يلزم ان يتحقق حينئذ الحركة في مادة ما ثبت في حد الآخر
قوله فيكون الجسم الواحد ليس بمتحرك ولا ساكن اذ ليس يتصور الجسم الواحد حفظ النسبة مع غيره حتى يكون ساكنا ولا يتغير
نسبته مع غيره حتى يكون متحركا وقد يجاب بان تقدير الغير كاف فالجسم الواحد اما ان يكون بحيث لو فرض معه جسم آخر ثابت على حالة
كان حافظا للنسبة معه او لا فهو على الاول ساكن وعلى الثاني متحرك ثم يتجه لم حفظ النسبة معللا بالسكون فلا يكون عينه قوله
فان الحركة ينتهي الى عدمها ولا استحالة في انتهاء الشيء الى ما يقابله فجاز ان يكون السكون في المنتهى مقابلا للحركة واما من زعم التقابل
لها هو السكون في المنتهى دون المبدأ فلم ينقل منه تمسك في هذه الدعوى قوله فلان السكون ليس عبارة عن عدم حركة خاصة
المناسب لكون السكون ثبوتيا ان يقال السكون في مكان الاجتماع الحركة اليه والا لكون عنه انه هو بعينه ضد لها معا فتأمل والمشهور بالالتزام
منه لم يكون كل واحد من السكون في المبدأ او السكون في المنتهى مقابلا للحركة قوله عبارة عن حفظ النوع فيه بحث لان فيه
من الحركة في سائر المقولات هو كون من صنف الى صنف او فرد الى فرد آخر فيكون النوع فيها محفوظا والسكون قوله
وسكون الجسم في الحرارة ايضا تضاد سكونه في البرودة هذا ظاهر لان ما فيه السكون اعني الحرارة والبرودة متضادان واما المكان
الاعلى فليس ضدا للاسفل نعم ان فسر العلو بقرب المحيط والسفل بقرب المركز كانا متضادين الا ان ما فيه الحركة هو المكان لا وضعا
فلا يكون تضادا والسكون فيهما تضاد وما فيه السكون الا على سبيل المجاز قوله كما اصطلح عليه المتكلمون فقد قسموا انواع الكون
عندهم اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق قوله والذي هو مبدأ او غير جاز ... بالشعور بحال الشعور بكون
في ذلك الكون حتى يكون ارادة بان يجرد كون المبدأ اشارة الا انكي كالمتحرك لا يكون طبيعية على الاطلاق بل لا بد القسرية
الطبيعية للحركة من امر غير طبيعي خلاف السكون وقوله لان الحركة امر غير قار ... فتوضيحه ما فيه غنية عن اعادته
قوله للحركة خاصة اشارة الى ان السكون لا يتصور فيه التركيب قوله احد جاذبي كرة متساويتين ... الحركة المساوية
مركبة منهما تركيبا ظاهرا او اما فصل احدهما عن الاخرى فانه يسمى مركبا منهما لحصوله باجتماعهما وان لم يكن هناك فصل
منهما لسكون قوله وهو نسبة الشيء الى الزمان فقد مر انه يفسر تارة بنفس النسبة واخرى بهيئة متفرعة عليها وهي ليس
من حصولها مما يقع في زمان من الحركات بل يساوق ما يقع في آن من الدفعيات والتحقيق ان نسبة الزمان وكونه مقدار الحركة
من حيث التقدم والتأخر العارضان لها باعتبار آخر غير اعتبار عروضهما لها بسبب المسافة فقد استوفيناه فيما سبق بما لا مزيد
عليه فارجع اليه قوله فان ما لا يعتبر فيه لا من حيث لو متى وان كان الشيء ثابتا على حالة واحدة فلا تغير بوجه ولا لم يكن
له تعلق بالزمان وظرفه فلا نوع منه معقول متى على ان انما هو بالذات للمتغير التدريجي الذي هو الحركة التي لا يتصور وجودها الا منطبقة
على زمان وللمتغير الدفعي الذي لا يتصور الا في آن وبتوسطهما يعرض للمرفوضهما كالاجسام قوله لا يكون جزء الزمان فقد تقدم لتمر

کتابخانه مجلس شورای ملی
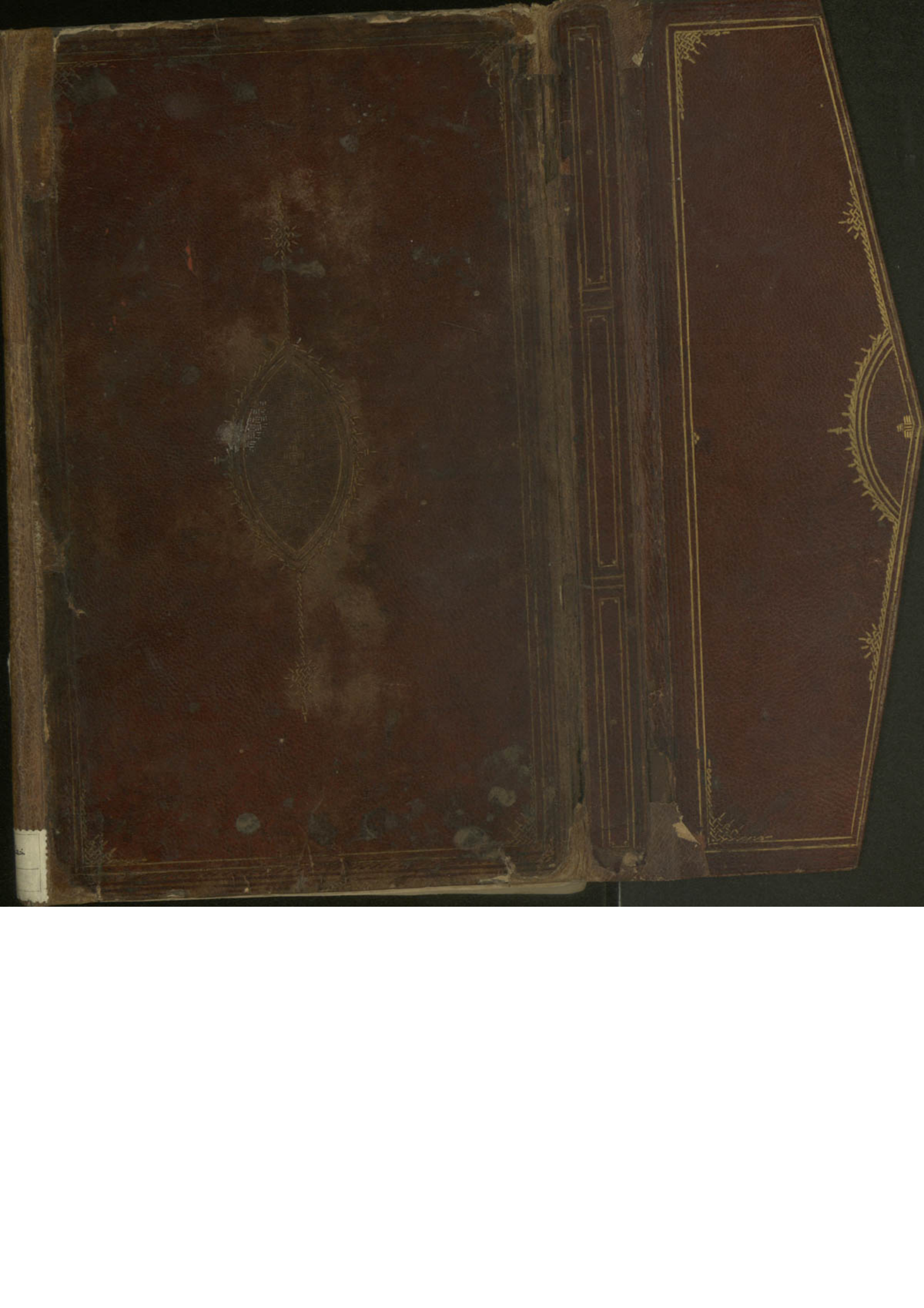
للورود والمشتركة بين الكميات المتصلة ليست اجزاء لها والا لما امكن تنصيفها بل يكون التنصيف تثليثا والتثليث تخميسا
فالآن انما يكون حد فاصل مشترك بين اجزاء الزمان قوله والا لكان الآن زمانا لان الآن اذا انقسم نسبيا فيما يكون
له امتداد ولو قطعا فيكون زمانيا اي منقسما بل يكون زمانيا لا آنا قوله والثاني يعني لم يكون عدمه متصلا بآن وجوده
اذ لو لم يتصل به لكان فالاول في الزمان الذي بينهما لا موجودا ولا معدوما وهو محال قوله لان هناك قسما ثالثا للحصول الآن م
التدريجي حصول ما له هوية اتصالية منطبق على الزمان كالحركة التي لا يتصور حصولها في الآن اصلا وغير التدريجي اما ان يكون
حصولا في طرف الزمان اعني الآن لا في الزمان يكون المتحرك في حد معين من حدود المسافة مما بين المبدأ والمنتهى فانه يوجد
في آن ولا يوجد في زمان مطلقا او حصولا في الزمان والآن معا كالوصول الى المنتهى فانه لا يوجد في آن ويبقى زمانا وكلا
الحصولين دفعي اعني في الآن احدهما بشرط زمان بعده دون الآن والآخر واما ان يكون حصولها في الزمان لا على الانطباق
عليه بل على وجه يوجد في كل آن يفرض في ذلك الزمان مثل كون الشيء متحركا فانه يصدق عليه انه في طرف الزمان لان
الحركة زمانية بل يصدق ذلك على الجسم في كل آن يفرض من آنات زمان حركته ولا يلزم صدق علمه في شيء من الآنين المحيطين بزمان
تلك الحركة فهذا القسم واسطة بين التدريجي الذي هو القسم الاول وبين الدفعي الذي يساوق الوجهين المذكورين فظهر ان الحصول في الزمان
لا ينحصر في التدريجي فعدم الآن في الزمان الذي بعده لا يمنع الانطباق يستلزم انقسام الآن وكونه زمانا بل يمنع ان لا يوجد في كل
الزمان آن الاول يكون عدمه فيه فالآن طرف لذلك الزمان وعدمه في جميع ذلك الزمان ولا محذور فيه وذلك مثل النقطة فانها
طرف للخط ولا يوجد في نفس الخط والا يلزم ان يكون لذلك الخط طرف آخر متصل بالطرف الاول يكون عدم النقطة واقعا فيه فيلزم
تتالي النقطتين قوله والاول منها اي من حق المقامات الثلاثة واحد من المقولات التسع العرضية والثالث منها جزء المقولة
قوله وهو نسبة الشيء الى ملاصق منتقل بانتقاله اي هو هيئة تحصل بسبب نسبته الى ملاصق يحيط به احاطة تامة او ينتقل
بانتقاله ولبس الرداء والتسلح واضرابه معانيها المصدرية ... مما يترتب عليها من الهيئات المعانية قوله وذلك مثل كون
الشيء ما دام يسخن اي ما دام يتسخن المتسخن والمراد ان الفعل والانفعال حالتان غير قارتين والهيئة الحاصلة منهما ما دام يفعل
او لم ينفعل لان لها حالة التجدد والتقضي واما الحالة المستقرة المترتبة عليها فخارجة عنها مثلا في هذا الخشب قطع وفي هذا الثوب
احتراق ويراد به امر قار فيما هو من مقولة الكيف قوله فيفتقر الى المؤثر والمتأثر ايضا اي الى المؤثر والمتأثر بعينهما
اذا كان المؤثر صفة موجودة في الخارج فاذا ثبت المؤثر احتاجت الى آخر يؤثر فيها المؤثر فيكون هناك مؤثرية اخرى
وينتقل الكلام اليها وكذا المتأثرية اذا كانت صفة موجودة في المتأثر احتاجت الى آخر بتأثر المتأثر بقبول تلك الصفة فيكون
هناك متأثرية اخرى وهكذا فيلزم التسلسل تمت الكتاب بعون الملك الوهاب